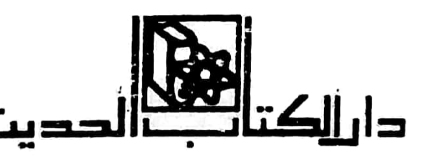
السياسة الخارجية الأمريكية

تجاه إفريقيا

دكتور/ عبد الحليم غازلى
أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية
والعلاقات الدولية - الجزائر



دار الكتاب الحديث



غازلي، عبدالحليم

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا / عبدالحليم غازلي.

. ـ ط 1. ـ القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2015

570 ص ؛ 24 سم .

تدمك 4 625 350 977 978

1- السياسة الخارجية
2- الولايات المتحدة الأمريكية ـ العلاقات الخارجية ـ إفريقيا
3- إفريقيا ـ العلاقات الخارجية ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

أ ـ العنوان.

327.7306

رقم الإيداع 2284 / 2015

1436 هـ / 2015 م



www.dkhbooks.com

القاهرة	القاهرة ص.ب 7579 البريدي 11762 هاتف ـ مدينة نصر ـ 94 شارع عباس العقاد رقم : 22752990 (202 00) فاكس رقم : 22752992 (202 00) بريد إلكتروني :dkh_cairo@yahoo.com
الكويت	شارع الهلالي ، برج الصديق ص.ب : 22754 ـ 13088 الصفاه هاتف رقم 2460634 (965 00) فاكس رقم : 2460628 (965 00) بريد إلكتروني : dkhkuwait@gmail.com
الجزائر	B. P. No 061 – Draria Wilaya d'Alger– Lot C no 34 – Draria Tel&Fax(21)353055 Tel(21)354105 E-mail dk.hadith@yahoo.fr

مقدمة

تستدعي محاولة تحديد الخطوط العريضة للسياسة الخارجية لدولة ما، الأخذ بعين الاعتبار ما يشكل بالنسبة لها، مصالحها الوطنية. وبناء على تلك المصالح، تمارس كل دولة سياستها الخارجية، سواء كانت دولة متقدمة أو من دول العالم الثالث الأقل تقدما. غير أن تحديد ملامح سياسة خارجية لدولة ما، يستدعي إجراء تحليل على مستويين. المستوى الأول وهو مستوى السياسات، ويتعلق الأمر هنا بكل من الدوافع والأهداف المسطرة، وكذلك القيود المفروضة على البلد المعني، سواء تلك المتعلقة بالموارد والإمكانات، أو بالسياسة والأمن الدوليين، وطبيعة توزيع القوة بين اللاعبين الدوليين، وما إلى ذلك. أما المستوى الثاني، فهو المستوى المؤسسي الذي يسمح بتحديد السياق الذي تصنع فيه هذه السياسة وتتطور، إلى جانب التركيز على الأطراف المشاركة في هذه العملية، من خلال دراسة شخصياتهم ومدركاتهم وأسلوب تفاعلهم مع الأحداث الدولية المختلفة. وكذا مستوى القوة والمكانة التي هي في حوزة هذه الأطراف وطريقة توظيفهم لها، وما إلى ذلك.

إن السياسة الخارجية لدولة كالولايات المتحدة الأمريكية، وهي على ما هي عليه من قوة ونفوذ عالميين، ولما لها من مصالح متعددة ومنتشرة في أنحاء العالم، لابد من أن تكون نابعة أولا من خلفية أساسية وربما وحيدة وهي الدفاع عن تلك المصالح ولما لا دعمها وتقويتها. قد تكون هذه المصالح مباشرة أو غير مباشرة، ملموسة (مادية) أو مجردة (معنوية). ولكنها في جميع الأحوال، تظل تخدم مصالحها الكونية وحتى مصالحها الجهوية المحدودة مكانا والظرفية من حيث الزمان.

تنوع المصالح الأمريكية وانتشارها في العالم وضرورة الدفاع عنها، يحتم على الولايات المتحدة نسج شبكة واسعة من العلاقات الرسمية وغير الرسمية مع عدد كبير من الدول بما فيها دول العالم الثالث. وعليه وبالرغم مما تتسم به السياسة الخارجية الأمريكية من أنها ذات توجهات عالمية، لا تقتصر على قارة أو إقليم أو منطقة، إلا أن هناك مناطق أصبحت في السنوات الأخيرة تشكل بالنسبة لها مجالا حيويا أكثر من غيرها. وهذا لما تتميز به من موقع إستراتيجي أو ثروات

طبيعية مؤكدة أو محتملة. ولعل هذا ما يجعل إفريقيا [1] تحتل موقعا متميزا في الإستراتيجية الأمريكية في الفترة الأخيرة.

إن أي تحليل أو تقييم لسياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا، لابد من أن ينطلق إذن من جميع هذه الاعتبارات. من هذه الاعتبارات ما هو ثابت ومنها ما هو متغير. الثابت منها يتمثل في أهمية المنطقة من حيث جوانب عدة، لعل الجانب الجيواستراتيجي منها ظل يطغى في الماضي بشكل كبير، إضافة إلى الجانب الاقتصادي الذي بدأ يلقى قسطا وافرا من الأهمية من قبل الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة. أما ما هو متغير فيتمثل في مجموع التحولات السياسية والجيواستراتيجية المحلية والدولية وكل المستجدات الأخرى التي قد تؤثر إيجابا أو سلبا في المصالح والتوجهات الأمريكية نحو المنطقة.

وبقدر ما عرف الجانبان أشكالا مختلفة من العلاقات منذ استقلال الولايات المتحدة، إلا أنه خلال سنوات طويلة أخرى، شهدت صفحة العلاقات بين الطرفين فراغا أتى على جميع أشكال الاتصالات والمبادلات بينهما. لكن دون أن يقلل ذلك من أهمية وحاجة الولايات المتحدة لهذه المنطقة. ورغم أن العلاقات

---

[1] يستخدم في كل أجزاء هذا الكتاب، مصطلح إفريقيا للإشارة بصفة عامة إلى منطقة إفريقيا. والسبب في تحديد نطاق الدراسة بهذه الطريقة، يرجع بشكل كبير إلى التقليد الذي دابت عليه الهيئات الحكومية الأمريكية على اختلافها التي تعنى برسم السياسة الخارجية الأمريكية. هذه الأخيرة تميل إلى التعامل مع شمال القارة الإفريقية (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا ومصر) على انها جزء من الشرق الأوسط أكثر من كونها امتداداً للقارة الإفريقية. ذلك أنه منذ بداية السبعينيات، ومكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية يمارس المسؤولية الأساسية في تغطية المصالح الأمريكية في دول شمال إفريقيا قبل أن يظهر إلى الوجود مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في كتابة الدولة الأمريكية. لكن وعلى الرغم من أن الكثير من النقاط التي وردت في هذا الكتاب وتم مناقشتها لا تنطبق بنفس القدر على دول شمال إفريقيا كما هو الحال في منطقة إفريقيا، إلا أن تمييز بعض الدول الكبرى بين الشمال الإفريقي وبقية القارة الإفريقية، يظل أقرب إلى التمييز العنصري والتفريق بين العنصر الأبيض والأسود، ومد الفجوة الإقليمية بين الشمال والجنوب، وهي بالتالي تقسيمات بعيدة كل البعد عن المنطق، وبعيدة من أن تعكس حقيقة ما يجمع بين دول القارة الإفريقية شمالها وجنوبها. احسن دليل على ذلك انه لما قررت الولايات المتحدة إنشاء قيادة عسكرية في القارة، لم تاخذ بعين الاعتبار هذا التقسيم الجغرافي، بل أنها كانت منذ الوهلة الأولى تسعى إلى إقامة مقر القيادة في إحدى دول الشمال الإفريقي.

بين الطرفين قد عرفت مدا وجزرا طوال هذه الفترة وإلى غاية السنوات الأخيرة للحرب الباردة، إلا أن النظرة الأمريكية نحو هذه المنطقة ظلت تؤكد أهمية مصالحها فيها رغم كل ما قد يبدو من إهمال وتنكر للمنطقة من الجانب الأمريكي.

كيف يعقل أن تعرف إفريقيا الإهمال والتجاهل من قبل صاحب القرار الأمريكي، في وقت تعترف فيه العديد من الجهات المسؤولة في الإدارة الأمريكية، أن واردات الولايات المتحدة النفطية من هذه المنطقة –إذا اكتفينا بهذه المادة فقط كمؤشر على حاجتها للموارد الطبيعية – سوف تتعدى 25٪ من مجمل وارداتها النفطية من العالم مع نهاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين. وهل يعقل أن الدولة الوحيدة التي تحتضن أكبر جالية من أصل إفريقي في العالم، يتراجع فيها الاهتمام بالقارة الإفريقية إلى أدنى المستويات؟

لذلك فإن المتمعن في وثيقة الأمن القومي الأمريكي التي صدرت في 20 سبتمبر 2002 أو تلك التي صدرت في 16 مارس من عام 2006، سيلفت انتباهه حتما ما أصبحت تحظى به تلك المنطقة من اهتمام. فقد تم نقل الاهتمام بإفريقيا إلى مواقع متقدمة في الإستراتيجية الأمريكية بعد أن نصت الوثيقة الأخيرة على أنها باتت تكتسب أهمية جيواستراتيجية متزايدة وتشكل أولوية في جدول أعمال الإدارة الأمريكية.

لقد برزت إفريقيا ضمن السياق العام للأهداف الكونية للإستراتيجية الأمريكية الرامية إلى البقاء كقوة عالمية عظمى ووحيدة منذ نهاية الحرب الباردة. وقد ظهر ذلك جليا في برامج الحكومات الأمريكية المتعاقبة وبخاصة منذ نهاية الحرب الباردة، مع صعود نجم المحافظين الجدد ومراكز القوى التي تشكل عصب المركب العسكري - الصناعي المتحكم بشكل كبير في صناعات النفط والسلاح. حيث نجد أن كلتا الوثيقتين قد ركزت على الحاجة الملحة لأمن الولايات المتحدة من جهة، وخطورة تبعية اقتصادها للواردات من النفط القادم من الخليج العربي - الفارسي.

وجاءت القارة الإفريقية ضمن هذه الرؤية التي كونتها الولايات المتحدة في العالم، الذي أصبح بموجب هذه الإستراتيجيات ساحة مفتوحة تحقق فيها مصالحها. وكما ذكر الرئيس السابق "جورج والكر بوش" – ومن قبل سلفه "بيل كلينتون"- فإن حدود الولايات المتحدة الأمريكية هي تلك الحدود التي تنتهي عندها مصالحها، ولأن مصالحها كونية فإنه ينبغي على حدودها أن تكون كذلك.

شكلت إذن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة حدثا كبيرا في نظر العديد من المحللين السياسيين والمتتبعين للشأن الإفريقي. وقد اعتبر هذا الحدث بمثابة اتجاه جديد للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، وكذلك نمطا مغايرا أو مقاربة جديدة لتعامل الولايات المتحدة مع القضايا الإفريقية بكل تعقيداتها، ومباشرة الدفاع والبحث عن مصالح لها هناك.

بات واقع السياسة الخارجية الأمريكية في القارة الإفريقية اليوم يواجه مجموعة من المعضلات، التي تستدعي إجابات صريحة من طرف الإدارات الأمريكية المتعاقبة. الأولى هي أن على الولايات المتحدة ضرورة التدخل المباشر في المنطقة للدفاع عن المصالح الأمريكية في الوقت الذي تتخوف فيه من مغبة التورط في مستنقع نزاعات القارة الإفريقية. كما أن عليها الحسم في مسألة هل يجب عليها التعاطي مع دول المنطقة بشكل مباشر، أم أنها تكتفي فقط بوسطاء أوروبيين أو قوى إفريقية محلية. ثم المعضلة الأخيرة والمتعلقة بأهمية القارة في نظر صانع السياسة الخارجية الأمريكية، وهي التي قد تفسر في نفس الوقت سر تنامي وتراجع الاهتمام الأمريكي بالقارة في كل مرة.

كل ذلك يدفعنا إلى التساؤل عن غياب الاستقرار وحالة التذبذب الحاصلة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة. ما الذي يجعل الاهتمام الأمريكي بالمنطقة يتذبذب بهذا الشكل، فيتراجع تارة ويتقدم تارة أخرى على سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية؟ وماهي دوافع السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة في إفريقيا، في ظل التحولات الدولية

الجديدة التي أعقبت الحرب الباردة؟ هل الاهتمام الأمريكي بإفريقيا يظل رهينة المعطيات الدولية في كل مرة، أم أن هناك معطيات داخلية أمريكية بحتة هي التي تجعل من صاحب القرار الأمريكي ينظر في كل مرة إلى المنطقة بطريقة مغايرة. فيجعل من المنطقة في أدنى مستويات سلم أولوياتها الخارجية، في الوقت الذي أصبح من المسلم به تحول المنطقة إلى مصلحة جوهرية للولايات المتحدة؟

إن القصد من وراء إعداد هذا الكتاب، هو التأكيد من أن الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية لم يكن وليد القرن الحالي ولا حتى الحرب الباردة، إنما كان حاضرا منذ السنوات الأولى لاستقلال الولايات المتحدة. ولكن من الواضح أن ما يميز السياسة الأمريكية هو طبيعة الاهتمام الذي تبديه تجاه المنطقة. هذا الأخير الذي يشهد في أحيان بعض التطور والنشاط المتزايد؛ ولكن يعود مرة أخرى ليعرف حالة من التراجع والانحسار، وكأنها حالة من المد والجزر.

كما يرمي هذا الكتاب من جهة أخرى، إلى التأكيد على أهمية القارة بالنسبة للمصالح الأمريكية كقوة عظمى تسعى إلى تأكيد هيمنتها على العالم من جهة، وعلى مختلف التحولات التي تطبع نظرة الولايات المتحدة لتلك المصالح من جهة ثانية. ومحاولة التأكد أيضا من صحة الطرح الذي ينفي وجود تلك المصالح في هذه المنطقة.

إلى جانب ذلك سنحاول التعرف على أهم المصالح الأمريكية في إفريقيا، إضافة إلى جملة الوسائل التي اعتبرتها الولايات المتحدة كفيلة بتحقيق هذه المصالح. مع توضيح الوسائل التي تعود إليها الولايات المتحدة في كل مرة تسعى فيها إلى تحقيق مصالحها والأساليب المتبعة في ذلك.

ولقد تعمدت في هذا العمل تسليط الضوء على مصادر القرار الرئيسية المتعلقة بالسياسة الإفريقية للولايات المتحدة. فالحديث عن اهتمام أمريكي بالمنطقة أو غيابه أو عن تراجع لهذا الاهتمام وتزايده بين إدارة وأخرى أو بين رئيس وآخر، والتساؤل عن أسباب احتمال تراجع أهمية إفريقيا بالنسبة للمصالح والأهداف الأمريكية في العالم، لا يمكن أن يعرف أجوبة منطقية ومقنعة إلا من

الفصل الأول

السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة بين الهيمنة والامبراطورية

خلال توضيح طبيعة اتخاذ القرار داخل الولايات المتحدة والتأثيرات الداخلية والخارجية على النظام الأمريكي المصاحبة لهذه العملية.

هذا، دون إغفال ما يمكن أن تلعبه المنافسة الدولية على هذه المنطقة من العالم من دور بارز في رسم معالم هذه السياسة. لذلك فإن هذا الكتاب يهدف في الأخير إلى تحديد العراقيل الخارجية التي قد تحول دون تحقيق الولايات المتحدة لأهدافها في المنطقة، سواء كانت تلك العوائق داخلية تخص القارة الإفريقية بعينها أو خارجية لها علاقة بالمنافسة الشرسة التي باتت تلقاها المصالح الأمريكية في المنطقة من قبل القوى الدولية الصاعدة.

الفصل الأول

السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة بين الهيمنة والإمبراطورية

يمثل شرح وتفسير الاستمرارية والتواصل في الإستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945- 1990)، أو في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (1990 إلى الوقت الحاضر)؛ تحديا لا يستهان به لكل من المنظرين في العلاقات الدولية وللمؤرخين على حد سواء. سنناقش فيما يلي من هذا الفصل، نظرية المصير الحتمي وسياسة الباب المفتوح اللتين أثرتا بشكل كبير على مسار السياسة الخارجية الأمريكية. حيث تقدم كل منهما تفسيرات متكاملة للسياسة الخارجية الأمريكية وللسلوك الأمريكي في علاقاته مع العالم الخارجي على مدى السنوات الماضية. كما أن كلتيهما تتخذ من إستراتيجية التوسع هدفا رئيسيا يجب على صانع القرار الأمريكي ألا يتجاهله. وفي حين تمثل نظرية المصير الحتمي البعد الديني العقائدي والقالب التنظيري والمبرر لعملية التوسع على حساب الغير بدعوى العناية الإلهية، تمثل من جهتها سياسة الباب المفتوح الجانب التطبيقي والتفسير العملي لهذه الإستراتيجية.

كان الموضوع المهيمن في الإستراتيجية الأمريكية منذ الثمانينيات من القرن التاسع عشر، هو توسيع المصالح الأمريكية نحو الخارج. وإذا كانت هذه المصالح قد انحصرت واقتصرت طوال فترة الحرب الباردة على العالم الغربي، فإن انهيار الاتحاد السوفيتي نهاية الثمانينيات سمح للولايات المتحدة بأن لا ينحصر نفوذها فقط على الجزء الغربي من الكرة الأرضية بل باتت تصبو إلى هدف أكثر طموحا وهو الهيمنة العالمية.

"الهيمنة" هي كلمة يستخدمها علماء السياسة الدولية، للدلالة على الهيمنة الجيوسياسية لقوة واحدة بحكم القدرات العسكرية والاقتصادية الهائلة التي في حوزتها. الولايات المتحدة حققت هذا الهدف في النهاية، عندما انتهت الحرب الباردة، وبعد تنحي المنافس الجيوسياسي الوحيد لها. وهو ما سمح لها باحتلال مكانة دولية باتت تُحسد عليها في النظام السياسي الدولي.

ولتعزيز تفوقها على الصعيد العالمي، واصلت الولايات المتحدة منذ عام 1990 سياسة التوسع. حيث دفعت جغرافيا، "حدودها الأمنية" إلى أماكن لم

تكن تعتبرها حتى الآن تمثل مصالح إستراتيجية هامة لها، كشرق ووسط أوروبا والبلقان، آسيا الوسطى ومنطقة إفريقيا.

وبالمثل، فإن نطاق طموحات الولايات المتحدة الأيديولوجية أيضا تم تمديده، حيث أصبحت وبشكل علني (على النقيض مما كان يتم أثناء الحرب الباردة) تؤكد على حقها في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لدرجة الإطاحة بالأنظمة التي لا تروق لها ولا تخدم نفوذها. وبذلك أكدت عزمها على تصدير "ديمقراطية السوق" على الصعيد العالمي، وتحقيق "التحول الديمقراطي" في العالم الثالث.

لذلك سنحاول مناقشة الوضع الفريد من نوعه الذي باتت الولايات المتحدة تضطلع به، أو ما بات يسمى بالإمبراطورية الأمريكية، وهل فعلا يمكن الحديث اليوم عن إمبراطورية أمريكية أم عن هيمنة أمريكية على العالم أم شيء آخر غير هذا وذاك ؟

في الواقع، ليس هناك من هدف مركزي وضعته السياسة الخارجية الأمريكية نصب عينيها منذ أن وجدت نفسها المنتصر الأكبر بعد الحرب الباردة وفي قيادة العالم، كأعظم قوة اقتصادية ومالية وعسكرية، غير البحث عن تكريس هذا الواقع وتأكيد مكانتها كقوة عظمى وحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة. هذا الهدف لم يكن يمثل فقط طموح المحافظين الجدد في الهيمنة على العالم بعد أن تمكنوا من فرض وجهة نظرهم على السياسة الخارجية الأمريكية وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، بل كان طموح وحلم الكثير من الأمريكيين منذ أن رست سفينة "Mayflower" على شاطئ العالم الجديد. وكان بالأساس راسخا في مدركات صناع القرار الأمريكيين منذ ذلك الوقت كما سنراه في ما يلي.

لم تكن مهمة صانع القرار الأمريكي صعبة لإقناع الرأي العام الداخلي بحقيقة أن للولايات المتحدة مهمة تتمثل في تخليص البشرية من فوضى النزاعات والتخلف من جهة ونشر القيم الحضارية الأمريكية من جهة أخرى. ولكن الأصعب هو إقناع العالم وبالأخص بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها بأن

يخضع لإمبراطورية أمريكية "خيرة". لذلك وضعت الولايات المتحدة في مقدمة أولوياتها إقناع من قد يظهر من المنافسين مستقبلا بعدم التطلع إلى ممارسة دور كبير، ولا حتى الرغبة في لعب دور إقليمي، قد يكون فيه ما يوحي إلى الرغبة في تحدي الريادة الأمريكية.

نظرية "المصير الحتمي" أو مصير السياسة الخارجية الأمريكية

من الممكن القول إن مسار السياسة الخارجية الأمريكية القادم قد تم إلى حد كبير صياغته سلفا من خلال التقاليد والمسار التاريخي الذي اتبعته الولايات المتحدة منذ 1776، حيث يشكل مفهوم المصير الحتمي،[1] أبرز مقوماته. ظل الشعور بالمصير الحتمي وبالخصوصية الأمريكية متجذراً في النفسية الأمريكية منذ نزول أول المستوطنين الأوروبيين على السواحل الشرقية لشمال القارة الأمريكية. لقد فرَّ حجاج "ماي فلاور" Mayflower (اسم السفينة التي كانت تقل المهاجرين) سنة 1620 من القمع السياسي والديني في إنجلترا. هم كالفينيون وجاؤوا لبناء المدينة الفاضلة على هذه الأرض الجديدة التي ستصبح بعد 150 سنة تسمى بالولايات المتحدة الأمريكية. كان الحجاج (أو هكذا كانوا يسمون) من أتباع "جون كالفين" JeanCalvin، الذي كان يرى أن الإنسان ولد شريرا وأن رحمة الله ورأفته به هي فقط من سينقذه، ومن هنا جاء مصطلح "القدر" كمفهوم مركزي وجوهري، والذي يعني أنه "*بموجب الإرادة الإلهية قدر لهذا الرجل أو ذاك حياة أبدية، أو موت أبديا. ومن بين الرجال الذين قدرت لهم الحياة، انتخب الله من سيرسي دعائم العالم الفاضل*".[2] وفي هذا الاتجاه نظر المستوطنون الأوائل في وقت مبكر إلى هذه القارة الجديدة كإشارة من السماء لبناء مجتمع مثالي جديد، يحظى بالعناية الإلهية. وقد وظف "جورج واشنطن" فكرة "الانتخاب" أو "الاختيار الإلهي" منذ

---

(1) بنيت فكرة "المصير الحتمي" على المهام الحضارية للولايات المتحدة الأمريكية، القائمة على نشر نموذجها القائم على الديمقراطية الليبرالية والاعتقاد المسيحي الذي تشكلت معالمه خلال سنوات 1845.

(2) Jean-Paul Mayer. « Rand, Brookings, Harvard et les autres, les prophètes de la stratégie des États-Unis. ». Paris : Addim, 1997, p. 22.

مالنفك المواطن الأمريكي ومنذ اللحظة التي رست فيها سفينة

الأيام الأولى من تاريخ الولايات المتحدة حيث كان يعتقد أنه ***"لا يوجد شعب على وجه الأرض يتوجب عليه شكر اليد الخفية التي تدير شؤون البشر أكثر من شعب الولايات المتحدة. كل خطوة خطاها في سبيل الاستقلال الوطني هي بمثابة إشارة لتدخل العناية الإلهية"***.[1]

جذور الفكرة

تشير فكرة المصير الحتمي إلى سمة فريدة من نوعها ضمن الأيديولوجيا والفكر السياسي الأمريكي، فهي مزيج من الممارسة السياسية والوازع الديني والأخلاقي في أعماق الإدراك الأمريكي، هناك فكرة تقول إن الله اختار الولايات المتحدة للدفاع عن الخير والحق والحقيقة. لذلك فالأمريكي يعدُّ نفسه قد اختير لأداء مهمة، هي نفسها التي هاجر من أجلها إلى الولايات المتحدة، ألا وهي بناء عالم جديد ينعم فيه الإنسان بالحرية، خالٍ من الظلم والجور إلى الأبد. وهو ما كان يقصده الرئيس الأمريكي "جورج واشنطن" في خطابه الأول عند توليه الرئاسة سنة 1789 حين قال إن: ***"المحافظة على شعلة الحرية المقدسة ومصير بقاء نموذج الحكم الجمهوري، يرتبط بشكل وثيق مع المهمة التي أنيط بها الشعب الأمريكي"***.[2]

اتخذت نظرية المصير الحتمي شكلين رئيسيين. يمثل الأول الصيغة التي استخدمت لتبرير التوسع الأمريكي في القارة. فالاستيلاء على ولاية أوريغون وضم ولاية تكساس ثم هاواي يدخل في هذا المعنى. ويبدو أن هذا المصطلح ظهر إلى الوجود من خلال المقالة التي نشرها الصحفي جون سوليفان في مجلة " United States Magazine and Democratic Review" سنة 1845، والذي أقام حركة سياسية فيما بعد أعطاها ذات الاسم. وقد استخدم هذه العبارة في مقاله، لوصف الحق الإلهي الذي باتت تتمتع به موجات التوسع الاستعماري

(1) Élise Marientas. «Les mythes fondateurs de la nation américaine». Paris, Ed, Maspér, 1976, p. 95, In : Tanguy Struye De Swielande. « L'Influence de la variable cognitive dans le processus décisionnel de l'administration Bush (2001– 2005) ». Les Cahiers du RMES, volume IV, numéro 1, été 2007, p. 5. URL : http://www.rmes.be/CDR7/1TSCR7.pdf

(2) Gérard Deledalle. « La philosophie américaine ». De Boeck Université, Collection : Le point philosophique, 3 e éditions, 1998, p 15.

للأمريكيين نحو ما كان يعرف في حينها بالغرب البعيد. ***"إنه قدرنا الحتمي أن نحتل القارة التي وهبتنا إياها العناية الإلهية"***. ومن منطلق "المهمة الحضارية للولايات المتحدة"، أضاف: ***"مصيرنا الحتمي هو في أن نحصل على العناية اللازمة لرقي الملايين من سكاننا الذين يتضاعف عددهم كل عام"***[1] كما اقترنت تلك المبادئ بالنظريات "العلمية" التي برزت آنذاك وصاغها "تشارلز داروين" عن "الانتخاب الطبيعي"، لاسيما بعد أن ظهرت "النظرية الداروينية الاجتماعية" Social Darwinism في أواخر القرن التاسع عشر والتي تبناها العديد من المفكرين الأمريكيين، كالقس "جوزيا سترونج"، لتبرير ما أسماه "بالسمو الأخلاقي" Moral Superiority للشعب الأمريكي.

ويشير بعض المؤرخين إلى أن هذه المنظومة الفكرية التي أخذت في التبلور في أواخر القرن التاسع عشر كان لها عظيم الأثر على السياسات التوسعية التي تبناها الرئيس الأمريكي "تيودور روزفلت" في مطلع القرن العشرين والتي شهدت احتدام الحرب الأمريكية الإسبانية التي أسماها روزفلت ***"بأول انتصار كبير في ما سيصبح حركة عالمية"***. ويرى "إيف لاكوست" Yves Lacoste، "المصير الحتمي" على أنه القدر والمهمة التي كلف الله بها الولايات المتحدة بغية تنمية قيم الحرية والعدالة والرقي. ونشرها إلى أبعد ما يكون عبر العالم وحماية هذه القيم من خطر الاستبداد.[2]

ويترجم الشكل الثاني، طبيعة العلاقة التي كانت تجمع الولايات المتحدة بشركائها الأوروبيين. كانت فكرة المصير الحتمي في هذه الحالة، تعبر عن رغبة الآباء المؤسسين في جعل بلدهم الفتي بمنأى عن النزاعات والحروب الدائرة في أوروبا. وفي الوقت ذاته عن إرادتهم في جعل القارة الأمريكية بكاملها حكرا على الولايات المتحدة، لا يكون للأوروبيين فيها موطئ قدم. وهو ما بات يعرف فيما بعد بعقيدة مونرو.

(1) Yves-Henri Nouailhat. « Les Etats-Unis et le monde de 1898 à nos jours ». Paris : Armand Colin, 2003, p. 23. In : Mwayila Tshiyembe. « La politique étrangère des grandes puissances ».Paris : Editions L'Harmattan, 2010, p. 83.

(2) Yves Lacoste. « Les Etats-Unis et le reste du monde ». Hérodote, n° 85, p.5, cité in : Mwayila Tshiyembe, op.cit. p. 83 .

وإن كانت الولايات المتحدة قد وجدت نفسها لمرات عدة تتدخل في نزاعات، خارج القارة الأمريكية، وتخوض حروبا لم تكن فيها صيانة الحرية غايتها الرئيسية، إلا أن الأمريكيين لا يزالون مقتنعين، كما قال الرئيس نيكسون في رسالته إلى الشعب الأمريكي خلال الاحتفال بالذكرى المئوية الثانية لاستقلال الولايات المتحدة، من أنه: "...أيا كانت الأخطاء التي ارتكبناها في سياستنا الخارجية، يمكننا أن نفتخر بأن الحروب الأربع التي كنا مجبرين على خوضها طيلة القرن الماضي، والتي ضحى فيها الأمريكيون بحياتهم لم تكن بغرض بسط الهيمنة أو الغزو ولكن بدافع مساعدة الآخرين على التمتع بالحرية التي ننعم بها منذ 1776".[1]

إن فكرة "المصير الحتمي" تستمد جوهرها من مفهوم "الاستثناء الأمريكي"، ومفاده أن الولايات المتحدة هي بمثابة الحكومة المثالية التي تتمثل مهمتها في نشر منظومتها القيمية ونموذج الحكم فيها عبر جميع أنحاء العالم.[2] وهي بالتالي تعد واحدة من المتغيرات الهيكلية الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، قائمة على الاعتقاد الراسخ بأنه من الواجبات المقدسة للولايات المتحدة نشر قيمها الثقافية والحضارية، تماما كما تفعله مع صادراتها من السلع والخدمات.[3]

وقد كانت الرغبة في لعب دور رئيسي على الساحة الدولية ظاهرة متجذرة في عقلية المواطن الأمريكي. حيث شكل الشعور لديه بأن أمته قد قُدِّر لها مصيراً عظيماً، قاسما مشتركا وأمرا مسلما به رغم أن مواضيع الاختلاف كانت كثيرة آنذاك وبخاصة في السنوات الأولى من استقلال الولايات المتحدة. وحتى عندما كانت الولايات المتحدة لا تشكل أكثر من مجموعة هشة من المستعمرات المتشتتة، فإن ذلك لم يمنع في حينها قادتها من الاعتقاد أن بلدهم يشكل نواة إمبراطورية عظيمة.[4]

---

(1) Gérard Deledalle. Op.cit, p.16.
(2) Mwayila Tshiyembe. Op.cit, p.83.
(3) Ibid. p.84.
(4) Salah Mouhoubi. « La fin de l'unilatéralisme américain ? ». Paris : Éditions L'Harmattan, 2009, p. 63.

مانفك المواطن الأمريكي ومنذ اللحظة التي رست فيها سفينة كولومبس على السواحل الشرقية للولايات المتحدة، يتبنى شعورا بالفخر أن بلاده كانت أكثر رفعة من تلك البلدان التي هاجر منها أسلافهم الأوروبيين. هذا المستوى من الوطنية والقومية والثقة بالنفس، تجسد في نهاية المطاف في فكرة "المهمة الإلهية"، مختصرة في ما أطلق عليه "جون سوليفان" تسمية القدر الحتمي. هذه الفكرة، التي بشكل أو بآخر رسخت في مكان ما داخل وجدان كل أمريكي أنه اختير لتنفيذ "مهمة مقدسة". لذلك كانت غالبية الرأي العام الأمريكي تؤيد مشاريع التوسع الإقليمي، على الرغم من معارضة بعض السياسيين والجماعات لمثل هذه السياسة. بالنسبة لجون سوليفان، كان الاستحواذ على المزيد من الأراضي أمرا ضروريا، من أجل إنجاح النظام السياسي والاقتصادي الأمريكي بالإضافة إلى تنمية مجتمع يقوم على المنفعة الخاصة.[1]

ومن ثم فقد اعتمدت نظرية سوليفان على فكرتين أساسيتين تزيدان من مصداقيتها وقوة طرحها. الأولى هي أن التوسع الأمريكي على حساب السكان الأصليين وعلى حساب جيران الولايات المتحدة هو إرادة الله التي لا تناقش. والثانية، هي أن النمو السكاني بحاجة إلى المزيد من الأراضي من أجل رفاهية المواطن الأمريكي ونشر قيمه عبر العالم.

تجذر الفكرة

بدا واضحا إذن منذ البداية، أن الأمريكيين اتخذوا من نظرية المصير الحتمي مبررا لممارساتهم على حساب الشعوب التي كانت في ذلك الوقت تقف في وجه طموحاتهم التوسعية، سواء في الداخل أو على المستوى القاري وفي علاقتهم مع القوى الاستعمارية آنذاك. وكانت الحجج المؤيدة لهذه الرغبة، التي ازدهرت ونمت في وقت مبكر جدا خلال الفترة الاستعمارية هي أن الإرادة الإلهية تقف وراء كل هذا.

---

(1) *Françoise Clary (sous la direction). « La destinée manifeste des Etats-Unis au XIXe siècle, Aspects culturels, géopolitiques et idéologiques». Rouen : Colloque de l'ERAC-CETAS, 2000, p.14.*

كان للرئيسين الأمريكيين السابقين، "تيودور روزفلت" Théodore Roosevelt و"وودرو ولسن" Woodrow Wilson (1913- 1921) تأثير بالغ في رسم معالم السياسة الخارجية للولايات المتحدة مطلع القرن العشرين. وكلاهما كان يؤمن أن على الولايات المتحدة لعب دور مفصلي في العلاقات الدولية. مع ذلك كان لكل منهما مقاربته الخاصة حول فكرة المصير الحتمي. الأول كان يدافع عن فكرة المصير الحتمي للولايات المتحدة عبر مقاربة واقعية، أما الثاني فكان من خلال مقاربة مثالية.[1]

لقد احتل "روزفلت" مكانة فريدة في تاريخ الإستراتيجية الأمريكية وطبيعة العلاقات الدولية. ووفقا لكيسنجر لم يسبق لرئيس آخر أن ربط بنجاح بين الدور العالمي للولايات المتحدة وبين المصلحة الوطنية الأمريكية أو بين المصلحة الوطنية وسياسة توازن القوى.[2] هذه النظرة الواقعية للعلاقات الدولية، دفعت الرئيس روزفلت إلى الاعتقاد بأن العلاقات الدولية قائمة على أساس سعي الدول - التي هي في نظره وحدات أنانية وأنها لن تتوانى في اللجوء- إلى استخدام القوة للدفاع عن مصالحها إن لزم الأمر ذلك.[3] وفي سياق الحديث عن المصير الحتمي، لجأ روزفلت كأسلافه من الرؤساء الأمريكيين إلى توظيف فكرة المصير الحتمي لتوفير تبرير وغطاء أيديولوجي لسياسة حكومته التوسعية. ومن خلال ما يسمى "استنتاج الرئيس روزفلت لعقيدة مونرو" في رسالة بعث بها إلى الكونجرس سنة 1904 أكد على ضرورة تدخل الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية عندما تشعر أن مصالحها في المنطقة تتعرض للتهديد. نظرية المصير الحتمي تجلت بوضوح في هذه الوثيقة عندما قال: "*غياب العدالة والتخلي عن مبادئ المجتمع المتحضر قد تستدعي في نهاية المطاف تدخل أمة متحضرة.*

---

[1] Tanguy Struye De Swielande. «La politique étrangère américaine après la guerre froide et les défis asymétriques». Presses universitaires de Louvain, 2003, p.32.

[2] Henry. Kissinger. « Diplomatie ». Paris, Fayard, 1996, p. 30.

[3] Les héritages fondamentaux: la Destinée Manifeste et la mission des États-Unis, http://www.thucydide.com/realisations/comprendre/usa/usa4.htm, (تم تصفحه في 12/12/2009).

هذا وان تبني الولايات المتحدة لعقيدة مونرو قد يضطرها مكرهة إلى ممارسة سلطة بوليس دولي".[1]

من جهته دافع الرئيس ويلسون عن الاستثنائية الأمريكية من خلال الطرح المثالي الذي كان أحد أهم رواده. وقد لخص رؤيته على النحو التالي: "... *لا يمكننا ان نحيد عن المبدأ القائل بإن الأخلاق وليس الفرص او المصالح هي من يجب ان يوجه سياستنا الخارجية* ".[2] لقد تبنى "ويلسون" مبدأ المصير الحتمي وفكرة الرسالة السماوية التي أوكلت إلى الولايات المتحدة، بهدف نشر الديمقراطية في العالم، عندما اعتقد: "*ان الله اصطفانا لهداية الأمم الأخرى إلى درب الحرية*".[3]

في حين عرفت فترة ما بين الحربين انسحاب الولايات المتحدة من الشؤون الدولية واتباع سياسة العزلة، فإن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت بروز الدور الأمريكي كلاعب رئيسي على رقعة الشطرنج الدولية كما سماها بريجنسكي. ومن الملفت للانتباه أن فكرة المصير الحتمي عادت إلى الظهور مجددا في الخطاب السياسي للقادة الأمريكيين. حيث اعتبرت إدارة الرئيس ترومان، مباشرة بعد انقضاء الحرب العالمية الثانية أن تحقيق الاستقرار والنمو وسيادة القانون الدولي باتت من المهام المقدسة التي أصبحت تضطلع بها الولايات المتحدة. لتحقيق ذلك بادرت إلى وضع مجموعة من المبادئ توجه من خلالها سياستها الخارجية، وهي تعزيز الحرية الاقتصادية وتحرير المبادلات التجارية التي تقوم على إزالة مناطق النفوذ، وتفكيك المناطق التفضيلية، وأخيرا نشر القيم

---

[1] Les héritages fondamentaux: la Destinée Manifeste et la mission des Etats-Unis, http://www.thucydide.com/realisations/comprendre/usa/usa4.htm, (تم تصفحه في 12/12/2009).

[2] Tanguy Struye De Swielande. . «La politique étrangère américaine après la guerre froide et les défis asymétriques » Op.cit, p. 32.

[3] Ronald Steel, Mr Fix-it, in: New York Review of Books, 5 Octobre 2001, pp.19-21. In: Les héritages fondamentaux: la Destinée Manifeste et la mission des Etats-Unis http://www.thucydide.com/realisations/comprendre/usa/usa2.htm, (تم تصفحه في 12/12/2009).

الديمقراطية.[1] وقد زاد من زخم هذا التوجه الجديد، ظهور ما بات يسمى بالخطر الشيوعي والتهديد الذي ماانفك يسلطه على الدول الغربية الليبرالية.

كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة طوال سنوات الحرب الباردة، تدار تحت تأثير منظرين وشخصيات مثل مورغنثو، كينان، كيسنجر، وقد تميزت أساسا باتباع نهج واقعي في معالجتها للشؤون الدولية، حيث بلغت ذروتها أثناء إدارة الرئيس نيكسون. إلا أن فكرة المصير الحتمي ظلت قائمة في أعماق الوعي الأمريكي. وسرعان ما عادت مجددا لتحتل موقعا متقدما في سياسات كل من الرئيسين كارتر وريغان. تولى كارتر الرئاسة وعلى جدول أعماله محاولة بعث الأخلاق والقانون في السياسة الخارجية الأمريكية، والتزامه بترقية والدفاع عن حقوق الإنسان في العالم من خلال إصباغ طابع أخلاقي على العلاقات التي تربط الولايات المتحدة بحلفائها. لكن حتى وإن ظلت مشاريع الرئيس كارتر في غالبيتها لم تبرح أدراجها طيلة فترته الرئاسية، إلا أن فكرة المصير الحتمي وسمو الولايات المتحدة الأمريكية واستثنائية الأمة الأمريكية ظلت دائما قائمة. من السهل استنتاج ذلك من خلال بعض ما قاله أو ربما كان يؤمن به، فهو عندما يقول مثلا: ***"لدينا نمط حكم ديمقراطي، نعتقد أنه الأمثل. وأنا أحاول من خلال كل ما أقوم به على صعيد السياسة الداخلية أو الخارجية، إقناع الآخرين بأن نظامنا يعمل [...] وهو يمكن أن يكون نموذجا يحتذى به"***.[2] الرئيس "رونالد ريغان" كان بدوره أول من نعت الاتحاد السوفيتي ***"بإمبراطورية الشر"*** رغبة منه من دون شك في تمييزه عن الإمبراطورية الخيرة التي تجسدها في نظره الولايات المتحدة. وفي ذلك إشارة واضحة إلى تأثير نظرية المصير الحتمي على الإدراك السياسي الأمريكي آنذاك.

هذا، ولقد ظل التأثير قائما حتى بعد نهاية الحرب الباردة، فقد استمرت الإدارات المتعاقبة في تبني هذه النظرة حول دور الولايات المتحدة المتميز في ضمان

(1) Tanguy Struye De Swielande. «La politique étrangère américaine après la guerre froide et les défis asymétriques ». op.cit, p. 32.

(2) Les héritages fondamentaux : la Destinée Manifeste et la mission des Etats-Unis, http://www.thucydide.com/realisations/comprendre/usa/usa4.htm, (12/12/2009 تم تصفحه في).

استقرار وأمن العالم. وهاهو الرئيس "جورج ولكر بوش" مباشرة غداة أحداث الحادي عشر من سبتمبر يعلن: ***"لقد وجدنا مهمتنا"*** [1] وفيه من الدلالات ما يكفي للاعتقاد أن نظرية المصير الحتمي لم تغب يوما عن ذهنية صانع القرار الأمريكي، أكان ذلك زمن السلم أو الحرب؟! فالمهمة التي يتحدث عنها الرئيس ولكر بوش لا تختلف كثيرا عن تلك التي اعتقد الرئيس ويلسون أو روزفلت أو كارتر أو ريغان أو آخرين على اختلاف توجهاتهم السياسية أنها في صميم مهامهم وفي مقدمة أولويات حكوماتهم، وأنها ستكون "بلا شك" لصالح البشرية تماما كما هي لصالح الشعب الأمريكي.

على الرغم من أن الكثير من الكتّاب والمفكرين، قد أكدوا نهاية الأيديولوجية في اللحظة التي انهار فيها المعسكر الاشتراكي وزال كل أثر لأي منافسة أيديولوجية كانت، إلا أن معطيات الواقع الدولي الذي أفرزته حقبة ما بعد الحرب الباردة قد أكد بما لا يدع الشك أن الأيديولوجيا ما زالت واقعا لا يمكن إنكاره. وبخاصة إذا علمنا أن الزعامة الأمريكية للعالم تقوم على ***"رسالة أيديولوجية"***، بحسب التعبير الذي أطلقه عليها بريجنسكي.[2]

من خلال هذه اللمحة السريعة عن التاريخ الأمريكي، يبدو لنا جليا أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة على اختلاف أزمنتها وتوجهاتها السياسية انطلقت كلها من مبدأ الدفاع عن عقيدة عالمية يمكن تلخيصها بشكل أفضل من خلال مقولة "جون ونثروب" John Winthrop : ***"سنكون - نحن الأمريكيين- بمثابة المدينة التي تعلو قمة تله، تستقطب إليها أنظار كل الناس"***. ولذلك فإن الشعب الأمريكي ينظر إلى أمته باعتبارها أمة استثنائية، لها مهمة تؤديها في سبيل البشرية قاطبة.[3]

(1) Les héritages fondamentaux: la Destinée Manifeste et la mission des Etats-Unis, http://www.thucydide.com/realisations/comprendre/usa/usa4.htm, (12/12/2009 تم تصفحه في).

(2) زبيغنيو بريجنسكي. "رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية و متطلباتها الجيواستراتيجية". ترجمة أمل الشرقي، عمان: الدار الأهلية للنشر، 1999، ص 42.

(3) Jean-Paul Mayer. « Dieu de colère - Stratégie et puritanisme aux États-Unis ». Paris : ADDIM, 1995, pp. 13-15 .

الشعور بتبني حقيقة سياسية واجتماعية لا مفر منها، ومصير كتب له أن يسود في كل زمان ومكان، ظل يتجلى في جميع أنشطة الأمة الأمريكية حتى اليوم. وهذا يعني أن اليوم الذي سوف تتبع فيه البشرية مبادئ الديمقراطية الأمريكية، سوف يعم العالم السلام. فكرة المصير الحتمي بهذا الشكل تقوم بمهمة تشويه للواقع الموضوعي الذي يعيشه صانع السياسة الخارجية الأمريكية بصفة خاصة والمواطن الأمريكي بشكل عام، مما يؤثر على الإدراك الحقيقي للواقع من طرف هؤلاء.[1]

ومع ذلك لا يزال أغلبية القادة الأمريكيين اليوم كما حدث في الماضي، يؤمنون أن على الولايات المتحدة الالتزام بنشر قيمها بغية المساهمة في نشر السلام عبر العالم،[2] والاختلاف يكمن فقط في الأسلوب. ويتم التعبير عن هذا الفكر القائم على نشر القيم الأمريكية عبر العالم، من خلال ثلاث طرق مختلفة. هناك، أولا، أولئك الذين يعتقدون أن على الولايات المتحدة الاكتفاء بكونها المدينة التي تعلو التلة. بمعنى ترفعها عن التورط في المشاكل والنزاعات التي تعرفها كثير من الدول، ما لم يكن هنالك تهديد واضح للمصالح الحيوية الأمريكية بالمعنى الدقيق (التيار الانعزالي). ويعتقد آخرون أن وحدها المشاركة النشطة في الشؤون الدولية، وخلق نظام عالمي جديد تؤطره المنظمات الدولية التي توفر الأمن الجماعي يمكن أن يرضي طموحات الولايات المتحدة الأخلاقية (التيار المثالي).

إلى جانب هؤلاء هناك من يشكك في الاستثنائية الأمريكية، ويعتقد أن على السياسة الخارجية الأمريكية أن تكون أكثر عملية وواقعية (التيار الواقعي). بالنسبة لهؤلاء، يتعين على الولايات المتحدة أن تكون قدوة للغير، شريطة ألا تجعل من تشجيع ونشر الديمقراطية هدفا رئيسيا لسياستها الخارجية. والأمريكيون بحاجة إلى الاعتقاد، كما قال "توكفيل"، إنهم منخرطون في

(1) Tanguy Struye De Swielande. «La politique étrangère américaine après la guerre froide et les défis asymétriques ». Op.cit, p. 35 .

(2) Justin Vaïsse. « Les États-Unis sans Wilson, L'internationalisme américain après la guerre froide ». Critique internationale. n°3 - printemps 1999, p. 102.

حملة لتحسين مصيرهم، بل ومصير البشرية جمعاء.[1] خطورة هذا التوجه تكمن في وجود اتجاه واضح لا يتصور العالم إلا من خلال منظور القيم الأمريكية: وهو ما يفسر ربما موجة الرفض العالمية التي تواجهها السياسة الخارجية الأمريكية، وبخاصة منذ غزوها للعراق سنة 2003، وصعوبة التأقلم وتحمل التعددية، التي باتت تطبع العلاقات الدولية منذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها. وهو كما يعتبره "جيرارد برمونتييه" Gérard Parmentier السبب الأساس وراء حالة البرودة وسوء الفهم الغالبة على علاقات الولايات المتحدة مع سائر الشعوب، وحتى مع شركائها، وبخاصة الأوروبيون منهم.[2]

سياسة الباب المفتوح

إلى جانب نظرية المصير الحتمي، التي أثرت ولا تزال على صاحب القرار الأمريكي ودوائر صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وانعكست بشكل لا يدع مجالا للشك على السلوك الخارجي للولايات المتحدة، سنناقش فيما يلي سياسة الباب المفتوح التي يمكن اعتبارها التطبيق العملي لنظرية المصير الحتمي على أرض الواقع. أراد صانع القرار الأمريكي من خلال هذه السياسة أن يثبت للعالم في أول الأمر أن الولايات المتحدة أصبحت قوة دولية لا يستهان بها، ولديها مصالح وهي بصدد حمايتها. تحمل هذه السياسة اليوم رسالة أخرى، تريد من خلالها تكريس الواقع الذي نتج عن نهاية الحرب الباردة، ومن ثم اكتسبت طابعا هجوميا بعد أن كانت في الماضي فرصة للتوسع والبحث عن الفرص الجديدة.

(1) Tanguy Struye De Swielande. «La politique étrangère américaine après la guerre froide et les défis asymétriques ». op.cit, p. 34.

(2) Gérard Parmentier. « Politique étrangère et politique intérieure aux Etats-Unis ». Politique Etrangère, hiver 2000, p. 749.

السياق التاريخي لظهور الفكرة

كانت أول بوادر سياسة الباب المفتوح عندما بدأت حكومة الولايات المتحدة تتلقى انتقادات كثيرة من داخل المجتمع الأمريكي تدعوها إلى التخلي عن نهجها السلبي في الصين، وأن تأخذ زمام المبادرة لدعم مبدأ المساواة في الامتيازات، وذلك باتخاذ إجراءات جريئة لحماية المصالح الأمريكية.

وقد شهدت سنوات 1890 حدثين تاريخيين بارزين، أحدهما داخل الولايات المتحدة والآخر في الشرق الأقصى. دفع هذان الحدثان الولايات المتحدة إلى السعي للبحث عن تأكيدات رسمية أكثر قوة لحقها في التجارة الخارجية، ولفت انتباه الإدارة الأمريكية ورجال الأعمال والرأي العام إلى الأهمية المحورية للصين بالنسبة للتجارة الخارجية الأمريكية.

أحد هذين الحدثين وقع داخل الولايات المتحدة نفسها، حيث أدى الكساد الكبير للاقتصاد سنة 1893 إلى زيادة الاهتمام بالصين كسوق للمنتجات الأمريكية. فإفلاس أكثر من خمسة عشر ألف من الشركات الأمريكية، تسبب في تراجع أسعار المواد الأولية إلى أدنى مستوياتها، وارتفاع معدلات البطالة 25 في المائة في العديد من المدن الأمريكية. والأخطر من هذا وذاك تصاعد موجات الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية التي هزت أسس العصر الذهبي للاقتصاد الأمريكي. وقد اجتهدت أطراف كثيرة منها الصناعيون والسياسيون والمثقفون لشرح سبب هذه الأزمة، وبحلول 1895، توصل هؤلاء إلى نتيجة مفادها أن سبب الأزمة يعود إلى الإفراط في الإنتاج، وأن الولايات المتحدة، أنتجت أكثر مما يحتاجه سكانها. وبدا أن الحل الوحيد بات يكمن في التصدير أكثر نحو أسواق جديدة في الخارج، أهمها السوق الصينية.

وانطلاقا من سنة 1898، أخذت مجموعة من الجمعيات التجارية والسياسيين والدبلوماسيين الناشطين على عاتقها حث الإدارة الأمريكية والضغط عليها من أجل وضع حد للسياسة القديمة التي دأبت الولايات المتحدة على اتباعها في المنطقة والقائمة على مبدأ "دع الأمور تسير على حالها" "laissez-faire" والعمل من أجل الدفاع عن المصالح الأمريكية."*يجب علينا*" كما طالبت

به الرابطة الوطنية للمصنعين في عام 1897 "***وضع خطط لتأمين كامل حصتنا من التجارة العظيمة التي تأتي من الشرق***". كما وجهت في السياق ذاته، الغرفة التجارية لنيويورك عريضة تحث فيها الحكومة الأمريكية على اتخاذ "***الخطوات المناسبة***" من أجل "***الحفاظ وحماية المصالح التجارية المهمة في الصين***." وتبنت الصحافة وجهة نظر مماثلة، عندما فكرت روسيا في ضم منشوريا إلى منطقة الجمارك التابعة لها. فطالبت" Commercial and Financial Chronicle" "***بتمثيل قوي لصالح إبقاء التجارة حرة بالتساوي لجميع الأمم***". وفي الوقت نفسه أكدت نيويورك تريبيون أن "***المصالح التجارية، التي هي كبيرة الآن، يؤمل في ان تكون في المستقبل هائلة***"، وطالبت باهتمام أمريكي أكبر بالشأن الصيني، وأنه "***من دون إصرار وإلحاح حكومة الولايات المتحدة فإنه من المرجح أن يتم تجاهل وانتهاك الاتفاقات المبرمة من قبل القوى الأوروبية***".

وكان الحدث الثاني الذي غير التفكير الأمريكي حول الصين هو الحرب التي خاضتها الصين ضد اليابان بين عامي 1894 و1895. والتي منيت فيها الصين بهزيمة مذلة، دمر فيها جيشها. وتمخض عن هذه الحرب تسوية غير متوازنة منحت اليابان منطقة نفوذ في كوريا وبسط سيطرتها على تايوان. هذه المكاسب الكبيرة استفادت منها القوة الصناعية اليابانية المتنامية، التي كانت بدورها تبحث عن منافذ وأسواق جديدة لتصريف منتجاتها. في البداية تعاطف الكثير من الأمريكيين مع المطالب اليابانية، على أمل أن انهزام الصين من شأنه أن يفتح منافذ أكثر للسلع والخبرة الغربية. ولكن مع مرور الزمن، أصبح الأمريكيون ينظرون إلى فوز اليابان بشكل مختلف. لقد أدى إضعاف السلطة الصينية، وبعيدا عن خلق فرص جديدة للتجارة، إلى تزايد المناورات بين القوى العظمى التي أصبحت تهدد باقتسام الصين وقطع الطريق أمام الفرص الأمريكية للحصول على أسواق لها في المنطقة.

وما زاد من المخاوف الأمريكية، هو توجه الدول الكبرى إلى جعل مناطق نفوذها في الصين، مناطق خالصة لتجارتها بعد أن كانت إلى وقت قريب مجالات مفتوحة نسبيا أمام السلع الأمريكية. هذه المخاوف تعاظمت عندما تأكد للأمريكيين أن تلك المناطق من أهم الجهات التي تستوعب نسبة عالية من

الصادرات الأمريكية إلى الصين. وخاصة تلك الواقعة في شمال الصين ومنشوريا، بالإضافة إلى الموانئ الرئيسية. أصبحت تحت سيطرة الدول الكبرى ومن المؤكد أن هذه الأخيرة ستفرض رسوما جديدة؛ أو قد تلجأ إلى اتباع إجراءات من شأنها أن تنطوي على تمييز ضد البضائع الأمريكية. ومع هذا فإن التهديد الأكبر بالنسبة للمصالح الأمريكية هو تنكر هذه الدول الواضح لمبدأ تكافؤ الفرص الذي نصت عليه معاهدة "نظام الموانئ" التي تنظم الوصول إلى كل مناطق الصين على أساس دائم. إذا انهار هذا المبدأ، فإن الولايات المتحدة، التي تفتقر إلى مجال خاص بها، تكون مصالحها في وضع لا تُحسد عليه.[1]

ردت الحكومة الأمريكية بحذر على هذه الضغوط، بالموافقة التدريجية على الفكرة القائلة بإنه يجب أن تلعب دورا نشطا في تعزيز المصالح الاقتصادية الأمريكية في الخارج. وجاءت الحرب الإسبانية الأمريكية لتدعم موقف الصناعيين وغيرهم ممن كان ينادي باتخاذ خطوات جريئة في الخارج. بعد انتصارها على إسبانيا في ربيع عام 1898، عبر الرئيس الأمريكي آنذاك "ماكينلي" عن رغبته في تبني سياسة جديدة أطلق عليها سياسة "الباب المفتوح" تتيح لجميع الدول والقوى التجارية الوصول إلى السوق الصينية. وعلى اثر ذلك تحولت الولايات المتحدة إلى مسرح لنقاش عام حول ما إذا كان قرار ضم الفلبين، المستعمرة الاسبانية السابقة قرار صائبا، وإذا كانت الولايات المتحدة ترغب فعلا في أن تصبح قوة استعمارية. ورأى المدافعون عن الضم أن حيازة الفلبين من شأنه أن يسهل إلى حد كبير استفادة الولايات المتحدة من السوق الصينية من خلال استغلال الفلبين "كنقطة انطلاق" ومركز متقدم للمراقبة والذي من شأنه تعزيز قدرتها على إبقاء الباب مفتوحا أمام تجارتها في الصين.[2]

[1] Mary Ann Heiss. «The Evolution of the Imperial Idea and U.S. National Identity». The Diplomatic History, Vol. 26, No. 4, Fall 2002, p. 530.

[2] Joseph A. Fry. «From Open Door to World Systems: Economic Interpretations of Late Nineteenth Century American Foreign Relations». Pacific Historical Review, Vol. 65, No. 2, May, 1996, p.286.

دواعي اتباع سياسة الباب المفتوح

يبدو إذن أن سياسة الباب المفتوح كانت تمثل مسارا طبيعيا للعمل بالنسبة للولايات المتحدة وهذا لأسباب عدة. أولها، الاعتقاد الراسخ لدى أنصار هذه السياسة من أن الولايات المتحدة سوف تجني الشيء الكثير على المستوى التجاري. هذا، وإذا كانت سياسة الباب المفتوح تعد صيغة مناسبة لدعم التفوق التجاري الأمريكي والولوج إلى أسواق الشرق الأقصى والصين، فإنه بالمقابل كانت تعكس حالة الضعف العسكري الأمريكي والنفور الداخلي من السياسات المتبعة من قبل القوى الاستعمارية العظمى آنذاك. بينما كانت الولايات المتحدة تحظى بامتيازات اقتصادية خالصة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وبمكانة متميزة لا تقدر أي قوة أوروبية على منافستها فيها، فإن الوضع في الشرق الأقصى، كان مختلفا جدا. وإن كانت الحرب الإسبانية الأمريكية وظهور الولايات المتحدة كقوة كبيرة لديها القدرة على تنفيذ مشاريع بعيدة عن حدودها مثل غرب المحيط الهادئ، لكنها مع ذلك ظلت متواضعة بالمقارنة مع ما كانت تملكه اليابان وروسيا، وحتى الدول الأوروبية من قدرات. وفي حال ما إذا تطورت العلاقات بين القوى العظمى في الصين إلى مستوى المواجهة المفتوحة، فإن الولايات المتحدة لا محالة، ستكون من أكبر الخاسرين. لذلك تبنت الولايات المتحدة سياسة الباب المفتوح حتى تزيل معادلة القوة، وتحد من المنافسة في الميادين التي من المرجح أن تسود فيها المصالح الأمريكية. تأكيد هذه السياسة، على الجانب المتعدد الأطراف وعلى المبادئ العالمية، كان ينم أيضا على نيتها الاستفادة من التحالفات الدولية باعتبارها طريقة بديلة لحماية المصالح الأمريكية. هذا، كما أن سياسة الباب المفتوح، مكنت الولايات المتحدة من كسب تعاون القوى الأخرى من دون تضحيات سياسية للإدارة أمام المعارضة السياسية في الداخل، والحد من حرية العمل الأمريكية، أو خلق أعباء عسكرية هي غير مستعدة لتحمل تبعاتها.

حاولت الولايات المتحدة من خلال هذه السياسة تسويق صورة عن نفسها تجعل الآخرين يعتقدون أنها قد قدمت وجهة نظر إصلاحية في هذا المجال، ولكن الحقيقة كانت غير ذلك. لم يكن للولايات المتحدة مجال نفوذ لها في الصين، ولكنها حافظ

فترة طويلة على مصالح تجارية نشطة هناك. وفي حال ما إذا أقدمت الأمم الأخرى على تقسيم الصين فيما بينها، كان من المحتمل أن تستبعد الولايات المتحدة من الأنشطة التجارية في المستقبل. ومن ثم لم تكن هذه السياسة إلا مجرد محاولة لحماية مصالح رجال الأعمال الأمريكيين والمستثمرين ليس أكثر.

ولعل الأهم، هو أن سياسة الباب المفتوح سمحت للأمريكيين بتأكيد مبادئهم التقليدية المناهضة للاستعمار، والتزامهم القيم الليبرالية. حتى وإن كانت الولايات المتحدة قد انتهكت مرارا التزاماتها المناهضة للاستعمار أواخر القرن التاسع عشر، وحافظت على سيطرتها شبه الإمبراطورية على أمريكا اللاتينية. لقد قدمت سياسة الباب المفتوح حينها حلا مثاليا للولايات المتحدة، حيث سمح لها بالولوج إلى أسواق الصين والشرق الأقصى عامة. ومن ثم كانت بمثابة الحل الوسط بين دعاة السياسة التوسعية والالتزام بالدفاع عن المصالح الأمريكية من جهة، وبين أنصار الاتجاه الانعزالي الذي يدعو إلى عدم التورط في مغامرات خارج الحدود الأمريكية من جهة ثانية.

إذا جئنا إلى تقييم سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها الولايات المتحدة في الصين والشرق الأقصى على العموم، يمكن اعتبارها ناجحة. فبالنظر إلى الضعف الواضح الذي كان يميز السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة ما بين 1890 و1930، يمكن القول إن الولايات المتحدة قادت اللعبة بشكل جيد. فالتأثير والضغط باستمرار على منافسيها ساعد في منع اقتسام هؤلاء للصين وكل ما كان سيترتب عليه من أضرار للمصالح الأمريكية. وحتى إذا فشل الأمريكيون في تحقيق السوق التي لطالما علقوا عليها آمالا كبيرة ، ظلت 1 أو 2 في المائة من صادرات الولايات المتحدة تمثل كمية هائلة من التجارة.

ولكن النجاح الحقيقي لهذه السياسة يكمن في نجاح صانعيها الذين ساعدوا على إنشاء سياسة أمريكية تجاه العالم من شأنها أن تستمر في عصر الحرب الباردة وما بعدها. المشكل الذي كان يواجه هؤلاء هو إيجاد الوسائل الضرورية التي تسمح للولايات المتحدة بتوسيع مصالحها وأسواقها خارج حدودها. وفي حين يطالب الاقتصاد الناشئ للدول الصناعية بخطوات جريئة لاكتساب

أسواق جديدة في الخارج، ظلت بعض التقاليد الفكرية والسياسية الأمريكية آنذاك تقف عائقا أمام ذلك (سياسة العزلة). وكانت مساهمة هؤلاء رئيسية لحل هذه المعضلة من خلال الصيغة التي مكنت الولايات المتحدة من اتباع سياسة اقتصادية توسعية، وفي الوقت نفسه نجاحها في تجنب وإبعاد صفة الهيمنة على سياستها.

في هذا الاتجاه ذهب "ميكائيل هنت" Michael Hunt الذي يعتبر أن بعض "المذاهب السياسية الرسمية" وجدت لتطبق في مناطق معينة وفي وقت محدد من أجل معالجة قضايا محددة ولكنها تصبح فيما بعد من البديهيات في السياسة الخارجية الأمريكية والسياسة الدولية.[1] هذا الحكم ينطبق على "عقيدة مونرو"، التي وجدت أساسا لاستبعاد أية منافسة أوروبية لمصالحها ونفوذها في أمريكا اللاتينية. ولم تلجأ الولايات المتحدة إلى مثل هذه السياسة إلا بعد أن استكملت توسعها وانتشارها على كامل التراب الأمريكي، الأمر الذي تم في كثير من الأحيان على حساب جيرانها وفي مقدمتهم المكسيك. وكانت أمريكا اللاتينية الخطوة اللاحقة في هذا الاتجاه. وإلى جانب "عقيدة مونرو" تشكل "عقيدة الباب المفتوح" هي الأخرى نموذجا لهذا النوع من السياسات، حيث وجدت في حينها للتفاعل مع الأخطار المحدقة بالمصالح التجارية الأمريكية في الصين، التي صارت موضع تنافس القوى الاستعمارية الكبرى بشكل ينذر بفقدان الولايات المتحدة لأسواقها في هذه المنطقة. ولإيجاد صيغة مقبولة تضمن من خلالها موطئ قدم لها في المنطقة. لكن رغم التحولات الجذرية التي عرفتها المنطقة والعالم، ظلت سياسة الباب المفتوح تمثل جوهر السياسة الخارجية للولايات المتحدة. فهي لا تزال في مقدمة الشروط التي تضعها الإدارات الأمريكية المختلفة في تعاملها مع دول العالم، وبخاصة الدول النامية. وقد لجأت في سبيل تحقيق ذلك إلى ترسانتها من أدوات الإغراء والإرغام، إلى جانب توظيفها للمؤسسات والمنظمات الدولية في مقدمتها صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.

[1] Pierre Grosser. « Les temps de la guerre froide: réflexions sur l'histoire de la guerre froide et sur les causes de sa fin ». Editions Complexe, 1995, p. 44 .

وفرت مدرسة الباب المفتوح والتي تسمى أيضا "مدرسة ويسكونسين"، تفسيرا أكثر شمولية وقوة حول سيادة وأولوية التأثيرات الاقتصادية في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية.[1] وأكد مؤرخون أمثال "فريد هارفي هارينغتون" Fred Harvey Harrington و"وليم أبلمان وليامز" William Appleman Williams على مواصلة الولايات المتحدة اتباع سياسة عدوانية توسعية. كما تبنى تفسير مدرسة الباب المفتوح للإستراتيجية الأمريكية الكبرى، نبوءات الواقعية الهجومية [2] التي ترى أن الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ستواصل السعي لبسط هيمنتها العالمية، وتحديدا ستسعى لتوسيع نطاق مصالحها الإقليمية، والسيطرة على الاقتصاد الدولي، وإنشاء نظام عالمي متجانس فكريا يتوافق مع توجهاتها الأيديولوجية. مدرسة الباب المفتوح تؤكد الاهتمام الكبير الذي توليه الإستراتيجية الأمريكية للاعتبارات الاقتصادية. ويرى أبلمان أن الولايات المتحدة قد شيدت "إمبراطورية" في القارة الأمريكية الشمالية قبل الحرب الأهلية. وفي أعقاب الحرب، تحول تركيز "الإمبراطورية الجديدة" إلى التجارة الخارجية. وعوض البحث عن أراضي جديدة، سعى صناع السياسة الخارجية الأمريكية بدلا من ذلك إلى الحصول على أسواق جديدة واسعة النطاق. والواقع أن الولايات المتحدة حسب هؤلاء مارست سياسة "إمبراطورية غير رسمية" أو "إمبريالية معادية للإمبريالية" من خلال سعيها للحصول على حصتها من التجارة الدولية دون تمييز.[3]

[1] حيث وصف آرثر شليسنجر الابن في أحد كتاباته عام 1986، اتباع مدرسة الباب المفتوح ومؤرخيها بالمهووسين معتبرا التفسير الذي يقدمه هؤلاء بأنه "سخيف". بينما ذهب "إرنست ر. مايس" Ernest R. May's في عام 1991 إلى اعتبار مدرسة ويسكونسين قطعة أثرية من الماضي. انظر:

- Joseph A. Fry. «From Open Door to World Systems: Economic Interpretations of Late Nineteenth Century American Foreign Relations». Pacific Historical Review, Vol. 65, No. 2 ,May 1996, p. 278.

[2] Christopher Layne. «The Synthesis of Offensive Realism and the Open Door: Explaining the American Style of Hegemony». Stable URL, http://www.allacademic.com/meta/p73861_index.html (تمت مطالعته في 2009/09/13).

[3] Joseph A. Fry, op.cit , p. 279.

تبنى "وليام أبلمان وليامز" وأتباعه نموذج سياسة الباب المفتوح وجعلوا منه أحد المفاتيح المفسرة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد أن نشر دراسة بعنوان "ماساة الدبلوماسية الأمريكية."[1] وظهرت في كتابات هؤلاء الباحثين، استعارة الباب المفتوح باعتبارها واحدة من المفاهيم التفسيرية الأكثر ديمومة في دراسة العلاقات الخارجية للولايات المتحدة. ويرجع ذلك أساسا إلى أنها توفر إجابة مقنعة لأحد الأسئلة في صميم دراسة السياسة الخارجية الأمريكية وهي كيف تمكنت الولايات المتحدة من أن تكون خصما لدودا للنظم الاستعمارية في العالم، وفي الوقت ذاته أمة تجعل من التدخل أهم أشكال أدوات سياستها الخارجية. الأمر الذي يجعل منها أكبر إمبراطورية منذ النصف الثاني من القرن العشرين من دون منازع، وإن كان نظاما إمبراطوريا من نوع جديد ومختلف لم يسبق له مثيل في العالم. "وليامز"، "والتر لافيبر" Walter LaFeber و"توماس ماكورميك" Thomas McCormick وغيرهم يشيرون إلى أن تعزيز التجارة الحرة مكّن للرأسمالية الأمريكية وزاد من نفوذها. وتحت راية المبادئ الرفيعة التي كانت سياسة الباب المفتوح تروج لها، اتخذت الولايات المتحدة مبررا لكل أنواع العمل السياسي والاقتصادي والعسكري التي دعمت من خلالها مكانتها ومكنها من جني نصيب يفوق حصتها من الأرباح.

أظهر كل من المؤرخين "وليام أبلمان وليامز" و"والتر لافيبر"، في كتابيهما جذور الإمبراطورية الأمريكية الحديثة (1969) والإمبراطورية الجديدة (1963) [2]، أنه مع بداية القرن العشرين كان اعتقاد بعض رجال الدولة ورجال الأعمال في الولايات المتحدة راسخا بأن الرخاء الأمريكي يتوقف على الوصول إلى الأسواق الخارجية، لتصريف "الفائض" من منتجات الحقول

[1] من أجل التوسع أكثر في موقف أبلمان وليامز من الإمبراطورية الأمريكية يمكن مطالعة :

- William Appleman Williams. «The Tragedy of American Diplomacy». New York: New Ed 1988.

[2] William Appleman Williams and Walter LaFeber: «The Roots of the Modern American Empire» (1969) and «The New Empire» (1963), cited In: Joseph R. Stromberg. «Imperialism, Noninterventionism, and Revolution Opponents of the Modern American Empire». THE INDEPENDENT REVIEW, Vol XI, n° 1, summer 2006, p. 82.

والمصانع الأمريكية، فضلا عن "فائض" رأس المال. وقد اتخذوا من موجة الكساد التي ضربت الاقتصاد الأمريكي في سنوات 1870 و1890 دليلا ومبررا لهذا الاعتقاد.

وتعكس سياسة الباب المفتوح عزم الولايات المتحدة على الوصول إلى الأسواق العالمية، شاءت شعوب العالم ذلك، أم أبت. وإن كانت هذه السياسة قد وجدت في الأساس لمواجهة معضلة مجالات التجارة الأوروبية الحصرية في الصين، فإنه يلاحظ أنها مع مرور الزمن أصبحت تعكس السياسة الرسمية الأمريكية تجاه العالم ككل. وهو ما جعل البعض يصفها بالسياسة الإمبريالية.[1]

وليس أدل على ذلك ما خلصت إليه المناقشات التي دارت حول اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، حيث أكدت أطراف الاتفاق أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال "لدولة غنية، زيادة فرص العمل والدخل" فيها من دون الوصول إلى الأسواق الأجنبية.[2] وعليه فإن نمو الاقتصاد الأمريكي وازدهاره يعتمدان بشكل كبير على فكرة جوهرية وهي أن على جميع الحواجز التي تقف في طريق تسويق السلع الأمريكية إلى الأسواق الخارجية أن تزول، وأن ثمة حاجة لفتح أبواب التجارة وتحريرها على الصعيد العالمي.

اقتناع الولايات المتحدة الراسخ بالحاجة إلى الأسواق الخارجية، والحصول عليها بالقوة إن اقتضى الأمر ذلك، دفع بالإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى اليوم إلى تقديم الدعم للمصدرين، والعمل في الخارج، بإسقاط الحكومات "غير الودية" عن طريق الضغط والقوة. وذهبت في نهاية المطاف إلى حد إعلان الحرب سعيا وراء ضمان الباب مفتوحا وضد جميع التهديدات المعيقة على تحقيق ذلك. ويشكل هذا البرنامج المتعدد الأوجه جوهر "الليبرالية العالمية" للولايات المتحدة في القرن العشرين وحتى بداية القرن الحادي والعشرين.

[1] Joseph R. Stromberg. «Imperialism, Noninterventionism, and Revolution Opponents of the Modern American Empire» THE INDEPENDENT REVIEW, Vol XI, n° 1, summer 2006, p. 84.
[2] Joseph A. Fry. op.cit, p. 277.

كما رفض ويليام أبلمان ويليامز الفكرة التي باتت مألوفة لدى الرأي العام الأمريكي والعالمي على حد سواء، حول من المتسبب الأول في نشوب الحرب الباردة. حيث رأى أن السبب الأساسي للصراع لم يكن التوسع الشيوعي، ولكن سعي الولايات المتحدة لفرض الأمر الواقع بعد الحرب العالمية الثانية واتباع سياسة "الباب المفتوح" وفرضها بالقوة على جميع البلدان، بما فيها حلفاؤها من الدول الغربية.[1]

لا يزال تفسير الباب المفتوح إذن يحظى بأهمية كبيرة عند محاولة شرح السلوك الخارجي للولايات المتحدة في علاقتها مع العالم الثالث على وجه الخصوص. ذلك لأنها توفر تفسيرا زمنيا شاملا يمتد إلى فترة التوسع الأمريكي على المستوى القاري. دعاة تفسيز الباب المفتوح والبحث عن الفرص الاقتصادية ما وراء البحار يعتبرونه مجرد امتداد للمصالح والأسواق الأمريكية التي امتدت غربا إلى المحيط الهادئ. هذا التفسير يوحي، بتحويل الشركات الأمريكية اهتمامها إلى الأسواق الخارجية وبرر توسيع النفوذ الأمريكي من خلال نفس الأيديولوجية التي تدعو إلى جعل الأسواق مفتوحة والفرص الفردية مصانة كما كان سائدا في داخل الولايات المتحدة. وكان اختراق الأسواق الجديدة، من وجهة النظر هذه، أمر ضروري لصحة النظام الرأسمالي الأمريكي الذي يعتمد على اقتصاد آخذ في التوسع للحفاظ على الانسجام الاجتماعي في بلد تميزه الفوارق الشاسعة في الثروة.

البعد الأيديولوجي لسياسة الباب المفتوح.

ساهمت سياسة الباب المفتوح في خلق المزيد من المصالح الاقتصادية الجديدة التي كان لا بد من الدفاع عنها، وذلك من خلال نشر القوة العسكرية الأمريكية في الخارج. ومن ثم تحويل جوهر الإستراتيجية الأمريكية من الدفاع الوطني إلى الأمن القومي. الفرق بينهما كما يقول "ملفين ب. لفلر Melvyn P. Leffler" هو أن: "الأمن القومي، يعني أكثر من الدفاع عن الإقليم". بل يعني

[1] Michael Cox and Caroline Kennedy-Pipe. «The Tragedy of American Diplomacy? Rethinking the Marshall Plan». Journal of Cold War Studies, Vol. 7, n° 1, winter 2005, p. 97.

"الدفاع عن القيم الأساسية في البلاد، أيديولوجيتها ومؤسساتها السياسية والاقتصادية الحرة.[1] لذلك فسياسة الباب المفتوح تهتم بالجوانب الأيديولوجية بنفس القدر الذي تهتم فيه بجانب التوسع الاقتصادي وتوزيع القوى في النظام الدولي. في الواقع هذه العوامل، ترتبط ارتباطا وثيقا فيما بينها، ذلك أن الولايات المتحدة تعتقد أنه لا يمكن للقيم الإستراتيجية الأساسية في البلاد أن تكون آمنة إلا في نظام دولي تكون فيه قوة الولايات المتحدة المهيمنة، الضامن الوحيد لاستقراره، ويكون قابلا للانفتاح أمام الاختراق الاقتصادي وتغلغل الأيديولوجية الأمريكية على حد سواء. وهذا ما سماه "وليام أبلمان وليامز" ***"عالم الباب المفتوح"***. ينظر صانعو السياسة الأمريكية إلى التهديدات الخارجية ليس فقط من حيث طبيعة ونوعية توزيع القوى في النظام الدولي، بل أيضا فكريا من حيث التهديدات التي تواجه "القيم الأمريكية الأساسية".

من ثم فإن الولايات المتحدة قد سعت من خلال سياسة الباب المفتوح إلى استخدام القوة الاقتصادية على وجه التحديد لغرض إعادة هيكلة النظام الدولي بما يتوافق مع أيديولوجيتها، وثقافتها السياسية.[2] وقد نجحت من خلال هذه السياسة في المزاوجة بين موضوعين مهيمنين في التاريخ الأمريكي، وهما التراث التوسعي في السياسة الخارجية الأمريكية والاعتقاد الراسخ لدى الأمريكي بوجود مهمة يؤديها لصالح البشرية. بعبارة أخرى، فإن إستراتيجية الباب المفتوح تعني أن التوسع الاقتصادي تقدم جنبا إلى جنب مع التمدد الأيديولوجي للسياسية الأمريكية على الصعيد العالمي. كما لاحظ "روبرت جيلبين" Robert Gilpin أنه ***"من أجل زيادة أمنها ستحاول الولايات المتحدة توسيع سيطرتها السياسية والاقتصادية والإقليمية، ومحاولة تغيير النظام الدولي ليتوافق مع مجمل مصالحها في العالم"***.[3]

(1) Christopher Layne. «The peace of illusions, American grand strategy from 1940 to the present». N.Y, United States of America : Cornell University Press, 2006, p. 8.
(2) William Appleman Williams. «Tragedy of American Diplomacy». Op.cit, pp. 43, 49.
(3) Robert Gilpin. «War and Change in World Politics». Cambridge: Cambridge University Press, 1983, pp. 94-95.

تقدم سياسة الباب المفتوح حسب "كريستوفر لين" Christopher Layne تصورا مركبا للمصالح الأمريكية، تدمج من خلاله بين المصالح الاقتصادية، الأمنية والأيديولوجية. ويضيف أن ارتباط المكونات الاقتصادية والأيديولوجية في سياسة الباب المفتوح أمر مسلم به، ذلك لأن صناع القرار في الولايات المتحدة يعتقدون أن الانفتاح الاقتصادي لا يمكن أن يزدهر إلا إذا لبت النظم السياسية الداخلية للبلدان الأخرى متطلبات أساسية معينة. فلتوفير مناخ ملائم للاستثمارات الأمريكية، يتعين على البلدان الأخرى أن تكون مستقرة داخليا، بحيث لا يجوز تعطيل التجارة، وأن لا يتعرض أمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة للخطر بسبب الاضطرابات السياسية الداخلية، أو نزع الملكية.[1]

وبناء على ما سبق باتت سياسة الباب المفتوح تعني أن من مصلحة الولايات المتحدة وجود حكومات تتجنب انتهاج سياسات اقتصادية وخارجية تعارض أو تهدد المصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية، وتحد من توسعها. وبالمقابل أصبح من تحصيل حاصل معاداة الولايات المتحدة للأنظمة القائمة على حركات يسارية أو ثورية تأخذ على عاتقها معاداة المصالح الأمريكية. لأن هذه الأنظمة ستبادر إلى التضييق أو غلق المناطق الخاضعة لسيطرتها أمام اختراق الاقتصاد الأمريكي لها. باختصار، فإن صانع القرار الأمريكي يعتقد أن إستراتيجية الباب المفتوح جاءت للعمل من أجل معارضة القوى التي تحاول قطع الطريق أمام انتشار نفوذ الولايات المتحدة الاقتصادي والتجاري في أرجاء العالم.

لتفادي المقاطعة والإغلاق في وجه التجارة الأمريكية في الخارج جعلت سياسة الباب المفتوح من تعزيز التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي في العالم أداة أساسية. وإذا كان ذلك لا يُجدي نفعا، تلجأ الولايات المتحدة في الأخير إلى

(1) Christopher Layne. «The Synthesis of Offensive Realism and the Open Door: Explaining the American Style of Hegemony». Stable: http://www.allacademic.com/meta/p73861_index.html, (تم تصفحه في 2009/09/13).

التدخل السري أو العسكري لمنع الأنظمة التي تكون سياساتها معادية للانفتاح من الوصول إلى السلطة (أو إذا لزم الأمر إزالتها)، وإلى دعم الأنظمة الصديقة.

هذا، كما أن سياسة الباب المفتوح تتطلب أكثر من مجرد وجود استقرار داخلي في البلدان الأخرى، وأنظمة سياسية منفتحة على العالم. بل تتطلب أيضا شيئا من الاستقرار الجيوسياسي في المناطق ذات الأهمية الاقتصادية. وبما أن الولايات المتحدة تمكنت من تحقيق الهيمنة الإقليمية، ومن ثم وضعية القوة العالمية العظمى فقد سعت إلى استحداث بيئة دولية مواتية للانفتاح السياسي. وفي هذا الصدد، فإن إستراتيجية الباب المفتوح الهادفة لضمان الانفتاح الاقتصادي والسياسي الدولي كانت على حد سواء غاية ووسيلة بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة. وبعبارة وليامز [1] "***لقد اعتبرت هدفا نظرا لأهميتها الحيوية لاستمرار نجاح النظام الاقتصادي المحلي، كما اعتبرت وسيلة لدورها في بناء إمبراطورية من السلام والازدهار***" وهو ما سيؤمن العالم لصالح استمرار الولايات المتحدة في المزيد من التوسع والتمدد اقتصاديا وأيديولوجيا في السنوات القادمة.

هذا، ومن المهم أن نتذكر أن جميع مكونات الباب المفتوح سبقت فترة الحرب الباردة، [2] ولكنها أيضا استمرت حتى بعد نهايتها. الربط بين الرخاء الأمريكي الداخلي وضرورة التوسع الاقتصادي في الخارج والحاجة إلى قيام حكومات مستقرة في الخارج لا تكون معادية للمصالح الاقتصادية والإستراتيجية للولايات المتحدة من جهة؛ والاعتقاد بأن الاستقرار الجيوسياسي شرط أساسي لاقتصاد دولي مفتوح، والقناعة بأنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تكون مزدهرة وحرة إلا في عالم يتبنى القيم السياسية والاقتصادية والثقافية الأمريكية، كلها مبادئ لا تزال تحظى بقدسية كبيرة لدى صانع القرار الأمريكي وحتى لدى الرأي العام. علاوة عن ذلك، كانت أهداف الولايات المتحدة من اتباع سياسة الباب المفتوح بعد 1945 أي أثناء الحرب الباردة هي

(1) William Appleman Williams. Op.cit, p. 125.

(2) Christopher Layne. «The peace of illusions, American grand strategy from 1940 to the present». Op.cit , p. 80.

نفسها كما كانت بعد عام 1918، حيث كان في مقدمتها، سعيها إلى دمج الأسواق، وتوسيع التجارة، وتحفيز النمو في أوروبا الغربية وجميع مناطق نفوذها الأخرى؛ لضمان ازدهار واستقرار مصالحها الاقتصادية ومكانتها كقوة عظمى لا منازع لها. وبالنظر إلى ديمومة أهداف الولايات المتحدة من وراء اتباع سياسة الباب المفتوح، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة كانت ستسعى لتحقيق تلك الأهداف حتى لو لم يكن هناك وجود لخطر يدعى الاتحاد السوفيتي وأيديولوجية تسمى الشيوعية زمن الحرب الباردة، بل حتى ولو لم يكن هناك على الإطلاق خطر داهم يدعى الإرهاب الدولي طيلة الفترة التي أعقبت الحرب الباردة.

بعد تحقيق "مصيرها المحتوم" وتوسعها عبر قارة أمريكا الشمالية منذ انقضاء الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، وتزايد قوتها الاقتصادية النسبية التي دفعتها سريعا إلى احتلال موقع القوة الكبيرة، بدأت الولايات المتحدة في التوسع نحو الخارج. هذا التوسع لم يتم على غرار باقي القوى العظمى التي سبقت الولايات المتحدة إلى هذا الميدان. فهذه الأخيرة لم تسعَ إلى السيطرة المباشرة على الأراضي في الخارج (ما عدا، في حالات هاواي، والفلبين، وبورتوريكو اللتين استحوذت عليهما في أعقاب حربها ضد إسبانيا). وبدلا من ذلك، تم التوسع من خلال سياسة الباب المفتوح. ما يمكن أن نخلص إليه من خلال ما سبق، أن هذه السياسة تعد بمثابة الإستراتيجية التي تقوم على استخدام الولايات المتحدة لتفوقها الاقتصادي من أجل توسيع ونشر القوة الاقتصادية والسياسية الأمريكية في جميع أنحاء العالم في مرحلة أولى. ولكن هذا التوسع لن يتوقف عند هذا الحد بل سيقوم بدوره بدعم النفوذ الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة مما يولد حالة الهيمنة التي ماانفكت تتعاظم ويتجلى أثرها في جميع أرجاء المعمورة.[1] وبالتالي هذه الإستراتيجية هي التي أرست دعائم الهيمنة أو الإمبراطورية كما يقوله بشكل جيد المؤرخ والدبلوماسي "جير لوندشتاد" "Geir Lundestad"، الذي يشير إلى أنه على عكس ما يسميه "الإمبراطوريات التقليدية،" فإن الولايات المتحدة كانت إمبراطورية غير رسمية

(1) William Appleman Williams. «Tragedy of American Diplomacy». Op.cit, pp. 37-38.

سمحت لأتباعها من الدول الاحتفاظ باستقلالها، وبدلا من ممارسة السيطرة الاستعمارية المباشرة عليها، مارست هيمنتها مستخدمة آليات أخرى.[1] وكانت هذه الممارسة، في الواقع، محاولة منها للحصول على المنافع السياسية والاقتصادية للإمبراطورية دون الالتزام بدفع التكاليف الكاملة التي تتوجب عادة على الإمبراطوريات (الغزو والحرب والإدارة الاستعمارية المكلفة اقتصاديا وسياسيا)، ودون المجازفة بالمثل الأمريكية حول حق الشعوب في تقرير المصير.

لم تكن سياسة الباب المفتوح إلا مجرد شكل من أشكال السياسة الإمبراطورية، إنما كانت أكثر تطورا وتعقيدا مما كانت عليه سياسة الاستعمار التقليدي، التي انتهجتها جل الدول الاستعمارية السابقة في مستعمراتها.[2] هذا وقد ساهمت سياسة الباب المفتوح داخل الولايات المتحدة بوضع حد للصراع القائم بين أنصار السياسة الإمبراطورية للولايات المتحدة والمناهضين لها. كما كتب وليامز أنه في غضون بضع سنوات فقط بعد 1898، تحول الإمبرياليون الذين كانوا يفضلون لجوء الولايات المتحدة إلى اتباع سياسة استعمارية مباشرة إلى مناصرين وتم استمالتهم لصالح سياسة الباب المفتوح. وبالمقابل التقت في كثير من المواقف، آراء أولائك الذين كانوا يعدون من "المعادين للإمبريالية" والذين عارضوا دائما احتمال أن تتحول الولايات المتحدة إلى دولة استعمارية مع أنصار التوجه الإمبراطوري غير الرسمي.[3] كما سهلت هذه السياسة من الاستخدام المتزايد لسلطة الدولة من أجل تشجيع رجال الأعمال الأمريكيين في الخارج. لقد تم تعويض السياسة الاستعمارية بسياسة إمبراطورية غير رسمية بقيادة شركات خاصة مدعومة من طرف الدولة.[4]

(1) Geir Lundestad. «Empire by Integration: The United States and European Integration». New York: Oxford University Press, 1998, pp. 1-4.
(2) David Ryan. «Colonialism and Hegemony in Latin America: An Introduction». The International History Review, Vol. 21, No. 2 , Jun 1999, p. 288.
(3) Joseph R. Stromberg. Op.cit, p. 88.
(4) David Ryan. Ibid, p. 291.

أسس الخطاب السياسي الأمريكي

تعتبر دراسة طبيعة الخطاب السياسي الأمريكي أمراً بالغ الأهمية، لأن تيارات عدة ظهرت على الساحة السياسية الأمريكية وتطورت وكان لب اهتمامها يدور حول الكيفية الأمثل لإدارة السياسة الخارجية الأمريكية، معرفة الأصول الفكرية والتاريخية لهذه التيارات سيسمح لنا بفهم أفضل لفحوى النقاشات المعاصرة التي تحاول جاهدة تفسير السياسة الخارجية الأمريكية.

تعد سياسة الولايات المتحدة الخارجية واقع جد معقد من جهة، وهي من جهة أخرى متجذرة في تاريخ الولايات المتحدة لأكثر من 200 سنة. وهو ما يجعل وطأة التقاليد السياسية والدستورية والثقافية والأيديولوجية عليها، قائمة باستمرار. ولعل هذا يشكل نوعا من التناقض. الولايات المتحدة ذلك البلد الفتي (إذا ما قورن بالدول العظمى الأخرى) الذي تم بناؤه على أساس إنكار التاريخ القديم سيصبح بعد ذلك من أشد البلدان غيرة على تقاليده وماضيه.[1]

يحدد "بروس جنتلسن" Bruce Jentleson[2] المصلحة الوطنية والتي تمثل جوهر السياسة الخارجية الأمريكية من خلال أربعة أهداف أساسية: القوة، السلام، الازدهار والمبادئ.

يعتبر مفهوم القوة جوهر السياسة الخارجية، لأنه يمثل أساس الدولة، ونضالها المستمر من أجل الحفاظ على سيادتها السياسية والإقليمية. كما يحدد هذا المفهوم النظام الدولي على أساس علاقات القوة واستخدام القوة عند الضرورة. لذلك فتعزيز المصلحة القومية الأمريكية يقوم في الأساس من خلال تأكيد الولايات المتحدة على مكانتها وقوتها. ويجب أن ينظر إلى مفهوم السلام هنا، على أساس السعي العقلاني لإرساء نظام عالمي، تشكل الزعامة

(1) Charles-Philippe David, Louis Balthazar, Justin Vaïsse. «La politique étrangère des Etats-Unis, Fondements, acteurs, formulation». Paris : Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 2' édition revue et augmentée, 2008, p. 21.
(2) Bruce W. Jentleson. «American Foreign Policy: The Dynamics of Choice in the 21st Century». Londres : Norton, 2000, p.10-18. Sited in : Charles-Philippe David, Louis Balthazar, Justin Vaïsse. «La politique étrangère des Etats-Unis, Fondements, acteurs, formulation». Paris : Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 2' édition revue et augmentée, 2008, p.95.

الأمريكية فيه الدعامة الرئيسية، ولكن يكون أيضا قائما على أساس من التعاون والشراكة والانفتاح على الثقافات الأخرى. هذا السعي من أجل السلام يقوم على إنشاء مجموعة من المؤسسات والمعايير الدولية. وعليه فإن الولايات المتحدة تسعى لإرساء سلام مبني على استمرار التعاون مع بقية الدول. كما أن الرغبة في تحقيق الازدهار أدت إلى وضع المسائل الاقتصادية في صدارة اهتمامات السياسة الخارجية. ويقف وراء مصطلح المبادئ كل القيم والأفكار والقناعات التي ظلت الولايات المتحدة تدافع عنها منذ قيامها. والواقع أن الأمريكيين ينظرون إلى هذه المبادئ على أنها جوهر وأساس دولتهم، وترتبط بشكل مباشر مع فكرة الاستثنائية والمصير الحتمي لبلادهم.

ووفقا لجنتلسن هذه الأهداف الأربعة متكاملة مع بعضها البعض: وهي جميعها تشكل أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة وتؤثر بالتأكيد في نمط واختيار الإستراتيجيات الواجب اتباعها. ما هو حاسم، مع ذلك، هو أن كل واحدة من هذه الأهداف تهيمن في وقت معين وتحدد اتجاه السياسة الخارجية. ولذلك فمن غير المحتمل أن توجد سياسة خارجية يمكنها أن تلبي هذه الأهداف الأربعة أيضا. ولكن بالمقابل من المألوف أن صناع القرار يلجئون إلى التوفيق بين هذه الأهداف، فيغلبون أحدها على الأخرى ولكن دون التخلي عن أي منها تماما.

إذا لم تكن الأهداف العامة للسياسة الخارجية الأمريكية، من حيث المبدأ، محل نقاش كبير، فإن الوضع مختلف تماما فيما يتعلق بالوسائل الواجب استخدامها في سبيل تحقيق هذه الأهداف. والواقع أن الولايات المتحدة، عرفت عدة مدارس فكرية همها الوحيد هو إيجاد أفضل الطرق والأساليب لإدارة السياسة الخارجية. دراسة مصادرها وتاريخها سيمكننا من فهم النقاش الدائر اليوم حول السياسة الخارجية الأمريكية بشكل أفضل. وسيمكننا أيضا من القدرة على الإحاطة بأهم التيارات السياسية المؤثرة في رسم وتنفيذ هذه السياسة.

بالرغم من اختلافها الواضح عن بعضها البعض، فإن هذه التيارات المذهبية تشترك في شيء واحد، هو فكرة المصير الحتمي القائم على مفهوم "الاستثنائية الأمريكية"، والتي وضعت لنفسها هدف تكريس هيمنة الولايات المتحدة في العلاقات الدولية.[1]

تعتبر عملية رسم السياسة الخارجية الأمريكية عملية معقدة، ويعود ذلك بشكل كبير إلى تنوع العناصر الفاعلة والآليات والعوامل التي تؤثر فيها. وهي ميدان مشترك بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في بلد يعير فيه الرأي العام أهمية أكبر للقضايا المحلية أكثر مما يفعله مع العلاقات الدولية. صياغة السياسة الخارجية الأمريكية هي ثمرة تنازلات بين مختلف الجهات الفاعلة الراغبة في الوصول إلى اتفاق مشترك حول الدور العالمي للولايات المتحدة. ترى "ألكسندرا نوفوسلوف" Alexandra Novosseloff[2] أن اللامبالاة التي يبديها الرأي العام الأمريكي تجاه الشؤون الدولية، إضافة إلى تأثير المناقشات الداخلية من جهة وتجاذب السلطة بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية من جهة ثانية، هي المحددات الثلاثة للسياسة الخارجية الأمريكية. دفع المصير الحتمي للولايات المتحدة إلى أن تتمحور سياستها الخارجية حول اثنين من الرؤى إما أن تكون الولايات المتحدة أرض الميعاد وأن تكون بمثابة "المدينة الموجودة على تلة" تعمل على توفير ملجأ للمضطهدين. أو كدولة مبشرة، تضع نصب عينيها جعل العالم، على حد تعبير ويلسون[3]، "لديه قابلية للديمقراطية" ومن ثم تطويع العالم لينكيف مع القيم الأمريكية. في خضم هذا النقاش حول دور الولايات المتحدة في العالم، تتقاطع المذاهب الانعزالية/العالمية، المثالية/الواقعية، الأحادية/التعددية، التي تكيف

---

(1) Tanguy Struye De Swielande «La politique étrangère américaine après la guerre froide et les défis asymétriques». Op.cit, p 13.

(2) Alexandra Novosseloff, «Les Nations Unies et les États-Unis» à consulter sur le site du Ministère des Affaires Étrangères de la France à l'adresse : http://www.diplomatie.gouv.fr/frIIMG/pdfIFDOOI402.pd , p 649. (تم تصفحه في 2006/05/23).

(3) Pierre Hassner et Justin Vaïsse. «Washington et le monde : Dilemmes d'une superpuissance». Coll. «CEIU», Paris : Autrement, 2003, p. 45.

السياسة الخارجية الأمريكية متأثرة بالأحداث وبالمصلحة القومية من جهة وبالتوجهات المحركة للسياسة الأمريكية من جهة ثانية.

التصنيف التاريخي لـ "راسل ميد" W. Russell Mead [1]

حرص "والتر راسيل ميد" على العودة إلى التاريخ القديم عندما عكف على إعداد تحليل معاصر للسياسة الخارجية الأمريكية. قام فيه بشخصنة مدارس الفكر السياسي بالاعتماد على أربعة من الزعماء الأمريكيين السابقين بناء على توجهاتهم الفكرية والعقائدية وإنجازاتهم في حقل السياسة الخارجية. هؤلاء الرؤساء هم على التوالي: ألكسندر هاميلتون، توماس جيفرسون، أندرو جاكسون وودرو ويلسون.[2]

ألكسندر هاميلتون Alexander Hamilton: كان أول وزير للخزانة، واعتبر من دعاة فتح الأسواق وتعزيز القوة الاقتصادية. تستند السياسة الخارجية في نظره، على الارتباط الوثيق بين الحكومة والمؤسسات الاقتصادية. ويركز أتباع هذا التيار على الاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي. كما يؤمن هؤلاء بأن بناء السلام لن يتأتى إلا من خلال حماية التجارة الخارجية. ويرون أنه في حين أن المواجهة السياسية والعسكرية تفضي دائما إلى فائزين (منتصرين) وخاسرين (منهزمين)، فإنه بالمقابل يمكن للمعاملات الاقتصادية إنشاء أرضية مشتركة، تكون فيها الفائدة مشتركة بين الجميع.

توماس جيفرسون Thomas Jefferson يمثل حسب "راسل ميد" الطرح الذي يشكك في فضائل تدخل الولايات المتحدة خارج حدودها، ويعارض في ذلك كل من هاميلتون وويلسون. في إطار هذا الطرح، يجب على الحكومة الأمريكية أن تكون أقل اهتماما بتعزيز القيم الأمريكية في الخارج على حساب

---

[1] Walter Russell Mead. «The Jacksonian Tradition». The National Interest, n° 58, Winter 1999/2000.

[2] Walter Russel Mead. «Special Providence: American Foreign Policy and how it Changed the World.» Washington D.C.: Brookings Institution Press, 2003, Sited in: Charles-Philippe David, Louis Balthazar, Justin Vaïsse. «La politique étrangère des Etats-Unis, Fondements, acteurs, formulation». 2' édition revue et augmentée. Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 2008, p. 104.

الحفاظ عليها في الولايات المتحدة نفسها. ويجب على الولايات المتحدة أن تكون نموذجا للعالم، بدلا من السعي لفرض نموذجها وراء الحدود. وبما أن الهدف الرئيسي هو قبل كل شيء تجنب التورط في الحرب، فإن التدخل الأمريكي لا يجب أن يتعدى في أسوأ الأحوال سقف العقوبات الاقتصادية.

أندرو جاكسون Andrew Jackson بعد أن أصبح بطلا أسطوريا بسبب براعته كجنرال في الجيش، نجح في تجسيد الشعبوية الأمريكية والقدرة على استخدام القوة بشكل سريع وحاسم. يعتقد أتباع جاكسون أن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية هو ضمان سلامة ورفاهية الولايات المتحدة الأمريكية، والطريقة الأمثل لتحقيق ذلك هو استخدام القوة. وعليه فإنه ينبغي استخدام القوة العسكرية عند الضرورة. ولم يخف هؤلاء شكوكهم في نجاعة الأحلاف والمعاهدات والاتفاقات الدولية التي تبرمها الولايات المتحدة مع الأوروبيين على وجه الخصوص والتي من شأنها أن تحد من هامش المناورة المتاح أمام السياسة الخارجية. وكان مذهب مونرو ربما أحسن مثال لوجهة النظر هذه.

هذا كما ينظر أتباع الجاكسونية إلى القانون الدولي والمؤسسات الدولية على أنه يقيد ويكبح استقلال الولايات المتحدة وسيادتها. وهم مقتنعون بأن الولايات المتحدة قادرة على تحقيق أمنها والدفاع عن مصالحها بمفردها دون الحاجة إلى الهيئات الدولية. ومن أجل الحفاظ على النظام والأمن الدوليين، يؤيد أتباع جاكسون الاعتقاد بأن نظام القطب الواحد هو الأكثر ملاءمة لضمان استقرار النظام الدولي من النظام متعدد القطبية.[1]

وودرو ويلسون Woodrow Wilson يرى أن حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية هي من المكونات الأساسية للسياسة الخارجية. بالنسبة لأتباع ويلسون، الولايات المتحدة لديها التزام أخلاقي يكمن في تعزيز القيم الديمقراطية والاجتماعية الأمريكية في العالم. وهم بذلك يعتقدون أنه من مصلحة الولايات

---

[1] Benjamin Zyla. « Multilateralism à la Carte? The Bush II Administration and US Foreign Policy, Welt Trends. » 54 (Frühjahr), 15. Jahrgang, 2007, p. 117, stable URL : http://opus.kobv.de/ubp/volltexte/2007/1343/pdf/54_fb_zyla.pdf,
(تمت تصفحه في 2008/11/15).

المتحدة، إيجاد بيئة دولية مسالمة قائمة على أساس وجود مجتمع دولي يحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

لذلك فإن هذه المدرسة الفكرية صارت تنظر إلى الولايات المتحدة من خلال مؤسساتها الديمقراطية ومنظماتها الحكومية كقدوة للبلدان الأخرى يجب أن تحذو حذوها، وأن من واجب الولايات المتحدة تغيير سلوك هذه الدول، ومساعدتها من أجل تبني القيم الحضارية الأمريكية وقواعدها. هذه السياسة هي أساس ما أصبح لاحقا يعرف باسم نظرية السلام الديمقراطي التي تقول إن انتشار الديمقراطية في العالم سيقلل من احتمالات نشوب النزاعات الدولية.[1]

قد يبدو أن هناك تناقضًا بين المدارس الفكرية التي سلف ذكرها، إلا أنه تناقض سطحي، حيث لا يوجد خلاف على الهدف الإستراتيجي البعيد؛ ألا وهو السيادة الأمريكية الكونية. فعلى سبيل المثال، ما يعتقده البعض أحيانا حول سياسة ويلسون بأنها تهدف إلى تشجيع ونشر النزعة الأخلاقية في العالم، صحيح شكلا، إلا أنه لا يختلف كثيرًا عن نهج جاكسون. فلقد وافق ويلسون على الدخول في الحرب العالمية الأولى، ليثبت "عظمة" أمريكا وتميزها، وأنه لا يحق للولايات المتحدة أن تبخل على البشرية بقيمها وتحتفظ بها لنفسها فقط. كما رأى أن أمن الولايات المتحدة جزء لا يتجزأ من أمن العالم. إنها المسؤولية عن الآخرين التي اتخذت طابعًا أخلاقيًا، حيث تعد الولايات المتحدة في نظره أمة صاحبة رسالة، بعثت لخلاص البشرية وإن كان هذا لا يمنع من ممارستها للقوة حين تستدعي الضرورة ذلك.[2]

التيارات الفكرية والسياسية الأمريكية المعاصرة

اعتمادا على ما سبق ذكره، من الممكن إحصاء عدد كبير من أصناف التيارات الفكرية والسياسية داخل الولايات المتحدة. وهكذا وبغرض وضع تصنيف لأهم التيارات السياسية الناشطة داخل الحقل السياسي الأمريكي، لجأ

[1] Ibid, p. 120.

[2] سمير مرقص. «الإمبراطورية الأمريكية، ثلاثية الثروة والدين والقوة» 29/03/2003 .
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/iraq/83944-2003-03-29%2000-00-00.html (تم تصفحه في 10 جوان 2010)

عدد كبير من الباحثين[1] إلى تصنيفات تدرج فيها كل التوجهات الأيديولوجية على اختلافها، انطلاقا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. بداية بالتيار الانعزالي الحمائي، مرورا بالتيار المنادي إلى اتباع سياسة الهيمنة (الإمبراطوري)، التيار الواقعي بشتى أشكاله، وصولا إلى التيار المثالي.[2]

إذا كانت هذه التسميات تجد إسقاطات لها ضمن القوى المشاركة في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، فهذا لا ينفي مع ذلك حالة التعقيد والتضارب في المواقف التي تنجم عنها. ومع ذلك فإن التيارات الفكرية الأكثر أهمية وتأثيرا اليوم في السياسة الخارجية الأمريكية هي تيار الواقعية المحافظة والأممية الليبرالية "liberal Internationalism" هذا لا يعني إغفال الدور المتنامي (و العائد من بعيد) للتيار المثالي أو حتى التيار الانعزالي المهمش في العادة.

الانعزالية: في سياق لا رجعة فيه من العولمة، تعد الانعزالية التي من شأنها جعل الولايات المتحدة قوة عظمى ولكن على هامش النظام الدولي، فكرة باتت تحسب على الماضي. ومع ذلك، فإنه لا يزال هناك تيار هامشي ولكن عنيد يحث على اتباع سياسة خارجية قائمة على الحد الأدنى، وغلبة فكرة "القلعة الأمريكية" التي لا ترام.

يميل هؤلاء إلى التحذير من أن علاقات الولايات المتحدة مع دول العالم تعتبر مناسبة لتلويث القيم والمصالح الحيوية الأمريكية بثقافات أجنبية ومؤسسات دولية فاسدة تتنافى تقاليدها وقيمها مع القيم الحضارية الأمريكية. كما يؤمنون على وجه الخصوص، بالتفوق الأخلاقي الأمريكي، وأن وحدها الولايات المتحدة قادرة على توفير الإطار المقبول والأمثل لرقي هذه الأخلاق. وقد صبوا جمَّ عدائهم على المؤسسة الأممية. وبعضهم مثل القس "بات روبرتسون" Pat Robertson، وصل إلى حد التفكير في مؤامرة كبيرة تستهدف خنق الولايات المتحدة والمساس بسيادتها.

[1] يمكن في هذا الإطار مطالعة :
Pierre Melandri et Justin Vaïsse. « L'Empire du milieu : Les Etats-Unis et le monde depuis la fin de la guerre froide ». Paris : Odile Jacob, 2001.

[2] Charles-Philippe David, Louis Balthazar, Justin Vaïsse. Op.cit, p. 106.

من بين الانعزاليين أيضا من انفرد بمعارضته الشديدة لتحرير التجارة. هذه المعارضة بلغت ذروتها بموجب اتفاقيات أبرمتها الولايات المتحدة مع عدد من الدول، وتمثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) أهمها. فقد انتقد "روس بيرو" Ross Perot الذي كان مرشحا للانتخابات الرئاسية لعام 1992 نمو التجارة مع المكسيك، ومشاركة الولايات المتحدة في المنظمات الدولية. وتبعه بعد ذلك "بات بوكانان" Pat Buchanan ، مرشح حزب الإصلاح إلى انتخابات الرئاسة سنة 2000 الذي عارض هو الآخر التجارة الحرة ودعا إلى حماية القيم الحضارية والجمهورية التي تتمتع بها الولايات المتحدة والتي تميزها عن غيرها من الدول وعودة الجنود الأمريكيين إلى الوطن.[1]

هناك أيضا من بين الانعزاليين من حرص على حماية السيادة الأمريكية بشكل لم يبق معه أي معنى للسياسة الدولية. على سبيل المثال، ذهب عضو مجلس الشيوخ السابق " جيسي هيلمز" Jesse Helms الذي كان رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2001 ، إلى حد قطع مساهمة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة لعدة سنوات حيث كان يعتبرها مؤسسة مفرطة في البيروقراطية ومصدر الشرور السياسية. كما يتميز هذا التيار بالنزعة العرقية (ethnocentrisme) والريبة وعدم الثقة تجاه كل ما هو غير أمريكي.

يتقارب التيار الانعزالي isolationnism مع تيار الأحادية unilateralism في رفضهما أي شكل من أشكال التعاون الدولي. كما أنهما يشجعان الزيادة في الإنفاق العسكري. ويؤمنان بضرورة التدخل، إذا لزم الأمر، للتدليل على قوة الولايات المتحدة. بالمقابل هم يرفضون مشاركة بلادهم في أي عمل جماعي دولي. في هذا المعنى، فهم يقتربون كثيرا لما يسميه "والتر راسيل ميد" الجاكسونيين. وهم لن يترددوا في الدخول في حرب شاملة كلما اضطروا إلى ذلك. ولن يترددوا في الانسحاب مجددا من الساحة الدولية بمجرد تحقيق النصر.[2]

[1] Charles-Philippe David, Louis Balthazar, Justin Vaïsse. Op.cit, p. 108.
[2] Ibid, p. 110.

في الحقيقة، الانعزالية ما هي إلا كذبة، كما يقول الأستاذ "صالح موهوبي".[1] فالواقع يؤكد أن الولايات المتحدة لم تفقد يوما الاهتمام بالسياسة العالمية. فدورها على الساحة الدولية ظل يتأرجح بين مهمة الشرطي أو الدركي الحريص على فرض الأمن وتجفيف بؤر النزاع من جهة، أو مهمة القاضي. وهي بذلك تتبع بعناية واهتمام كل ما يحدث خارج حدودها. وعند الضرورة، فإنها تتدخل في الوقت المناسب كما يتضح من خلال مشاركتها في الحربين العالميتين. وراء واجهة من الانعزالية إذن، تتربص الأحادية بالسياسة الخارجية الأمريكية. ويضيف الأستاذ " صالح موهوبي" أنه يمكن تفسير ذلك الموقف بكلمة واحدة : هي الخوف. الخوف من أن تصبح الولايات المتحدة معزولة أو هيبتها الدولية تتراجع، مما يضطرها في كل مرة إلى القيام بدور رائد على الساحة الدولية، وفي كثير من الأحيان تحت شعار المسؤولية الحضارية ومهمة الخلاص التي تضطلع بها الولايات المتحدة. وكذلك الخوف من أي اختلال مفاجئ قد يسبب مشاكل وفوضى عامة كما يقول بريجنسكي وهو ما يضعها دائما في حالة تأهب، مثل الشرطي الذي يفرض النظام. هذا هو الشعور الذي يغذي ويفسر الأحادية الأمريكية.[2]

المثالية الأمريكية: وخلافا للتيار الانعزالي، الذي بات يمثل إلى حد كبير أقلية لا تتواجد إلا في صفوف بعض الجماعات اليمينية، فإن التيار المثالي نجح إلى حد كبير في البقاء، وهو متواجد في جل الخطابات السياسية. ويبدو أن هذا التوجه في السياسة الخارجية هو أقرب إلى ما يعرف بالاستثنائية الأمريكية أو المصير الحتمي الذي سبق وأن أشرنا إليه من قبل. وهو بذلك يفرض تواجده في مدركات جل الزعماء السياسيين وصناع القرار الأمريكيين ولا يجدون حرجا في الإشارة إليه كمكون رئيسي للهوية الأمريكية مهما اختلفت توجهاتهم الأيديولوجية. ما يجب الإشارة إليه مجددا هو أن الاعتقاد بحالة الاستثنائية لدى الأمريكيين عامة وصاحب القرار على وجه الخصوص يؤدي لا محالة إلى شعور ينم عن رغبة في تشكيل العالم على أساس القيم الأمريكية التي ترى نظرية

[1] Salah Mouhoubi. Op.cit, p. 27.
[2] Salah Mouhoubi. Op.cit, p. 28.

المصير الحتمي أن الولايات قد وجدت من أجل نشرها في العالم وأنها منقذة البشرية .

مما لا شك فيه أن تأثير المثالية على السياسة الخارجية وجد منذ السنوات الأولى لقيام الولايات المتحدة، وقد ارتبط هذا التيار السياسي في الولايات المتحدة بشخص الرئيس الأمريكي السابق " وودرو ويلسون " في حين أنه يستمد جذوره في المقام الأول من الفكر الفلسفي لثلاثة فلاسفة من القرن 17 و18 وهم على التوالي غروسيوس، جون لوك وجون جاك روسو. ومن بين الآباء المؤسسين للولايات المتحدة يعد "توماس جيفرسون" أفضل من يمثل هذا التيار. ثم يليه الرؤساء، "وودرو ويلسون"، "فرانكلين روزفلت"، كارتر وكلينتون. تهدف المثالية أساسا إلى إقامة نظام دولي سلمي لا يعتمد على توازن القوى بقدر ما يعتمد على سيادة القانون. كما تعتقد المثالية أن الطبيعة البشرية طيبة في الأساس، وانطلاقا من هذا المعطى فإن البشر قادرون على التعاون مع بعضهم البعض. وعليه يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاوز حالة الفوضى ويشكل مجتمعا موحدا يسوده السلام والأخلاق ويكون أكثر توازنا وأقل عرضة للمواجهة. وهي لا ترى أن العلاقة بين الفاعلين الدوليين فوضوية بالضرورة إنما بإمكان المؤسسات الدولية العمل على احتواء الفوضى والوصول إلى جعل العلاقات داخل النظام الدولي أكثر تحضرا. وهذا يعني أن الطرح المثالي يقوم بشكل كبير على فكرة الأمن الجماعي، الذي تبنى أهم أركانه على التخلي الطوعي والعقلاني عن اللجوء إلى الحرب كأداة للسياسة الخارجية للدول، حرية المبادلات التجارية، الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، التعاون والديمقراطية.[1]

يؤمن هذا التيار بأن للولايات المتحدة مهمة حضارية. مهمة الولايات المتحدة من خلال هذا المنظور لا تكمن في الدفاع عن مصالحها الوطنية الخاصة فحسب، بل العمل أيضا من أجل صالح البشرية. الولايات المتحدة تريد من خلال هذه المهمة نشر قيم الحرية ومبادئ الملكية الخاصة ونشر الديمقراطية التمثيلية، والقيم الحضارية التي ترى أنه من الواجب نشرها في العالم. يحاول هذا التيار

[1] Philippe Braillard, Mohammad-Reza Djalili. « Les relations internationales ». Paris : PUF, 1989, p. 13.

إقناع الغير بأن الولايات المتحدة تدرك جيدا ما يفيد البشرية، وهي عازمة على تعميم هذه الفائدة على البشرية جمعاء. [1] في نهاية المطاف، فإن الفرضية الأساسية التي يقوم عليها التيار المثالي هي أنه بالإمكان تجنب الصراع العنيف بين الدول في حالة ما إذا خضعت العلاقات فيما بينها لواقع جديد يقوم على سيادة القانون وسيادة الأخلاق في الشؤون الدولية ونشر الديمقراطية .

وقد استمر تأثير المثالية بشكل نسبي على السياسة الخارجية لجميع الرؤساء الديمقراطيين في القرن العشرين. وقد تعامل الرئيس " فرانكلين د. روزفلت " مع الحرب العالمية الثانية، مثل ما فعله "ويلسون" في الحرب التي سبقتها حيث اعتبرها قضية أخلاقية كبيرة ونضالا من أجل الحفاظ على الديمقراطية في العالم.[2]

ويعد الرئيس"جيمي كارتر" أفضل من يمثل المثالية في شكلها المعاصر. فقد رسم سياسة تقوم على احترام حقوق الإنسان، كما عبر عن تعاطفه على سبيل المثال، مع معارضي الأنظمة القمعية في الاتحاد السوفيتي وإندونيسيا والفلبين وبعض الدول في إفريقيا، وعمل على التخفيف من وطأة الهيمنة الأمريكية في أمريكا اللاتينية، بما في ذلك بنما ونيكاراجوا والسلفادور، إلى جانب القيام بدور الوساطة في نزاع الشرق الأوسط. ولكن مثالية الرئيس كارتر وجهت هي الأخرى - مثله في ذلك مثل الرئيس وودرو ويلسون - بظروف الحرب الباردة (الثورة الإيرانية، أزمة الرهائن في طهران وغزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان) التي زادت من شعبية المحافظين وعمقت الهوة بين المجتمع الأمريكي والسياسة التي حاول كارتر اتباعها.[3]

مع هذا كانت المثالية ولا تزال إلى اليوم توظف كخطاب سياسي أمريكي موجه في الوقت ذاته إلى العالم كما هو موجه إلى الرأي العام الأمريكي. فكل من تبنى المثالية كمنهاج سياسي في الولايات المتحدة لم يتسن

[1] Tanguy Struye De Swielande. « La politique étrangère américaine après la guerre froide et les défis asymétriques ». Op.cit, p. 35 .

[2] Charles-Philippe David, Louis Balthazar, Justin Vaïsse. op.cit, p. 115.

[3] Ibid, p. 117.

له إنكار حقيقة أنها وظفت لتكريس التفوق الأمريكي ولتبرير سياسة قائمة في الواقع وتعزيز الرأسمالية من خلال التظاهر بالدفاع عن القيم الإنسانية والبحث عن السلام. وعليه فهذا الشكل من أشكال المثالية يسعى إلى حماية حرية التجارة وفرص الاستثمار الأمريكية في العالم وفرض النموذج القيمي الأمريكي أكثر من سعيه لضمان قيام نظام دولي يسوده القانون وقائم على السلام والممارسة الديمقراطية. هذا التوجه المتنامي في السنوات الأخيرة داخل المثالية الأمريكية لا يعترف بتنوع التجارب الديمقراطية، ولا يكترث بحق الشعوب في تقرير مصيرها، على عكس المثالية التقليدية التي كان يمثلها الرئيس ويلسون فيما مضى. لذلك صار من السهل لإدارة مثل التي كان يقودها الرئيس جورج ولكر بوش أن تدعي أنها تدافع عن القيم الإنسانية وغاية مرادها هو تمكين البشرية من أن تنعم بالسلام وتتخذ من الديمقراطية أسلوبا متحضرا للحكم. ومع ذلك لا يختلف اثنان على أن كل ذلك لم يكن ليتعدى جملة من الشعارات المثالية التي كانت الإدارة الأمريكية في حينها تدرك أنها الأسلوب الأنجع لتمكينها من تبييض صفحتها أمام العالم ، بعد السياسة الإمبراطورية الفجة التي اتبعتها .

الواقعية الأمريكية: يمكن إحصاء ثلاثة اتجاهات فقهية رئيسة في الواقعية الأمريكية: الهاميلتونية، والروسوية والجاكسونية. ترجع الجذور التاريخية للواقعية التقليدية (الهاميلتونية) إلى العصور القديمة، بما في ذلك أعمال ثيوسيديد ومن كتابات مكيافيلي في القرن 16 وهويز في القرن 17. ويركز هذا التيار على حالة الحروب والفوضى التي تسود العالم، والتي يعتبرها واقعا لا مفر منه. كما يرى العلاقات الدولية عبارة عن حالة تتضارب فيها مصالح الدول التي تنشد القوة. كما أن المقاربة الواقعية للعلاقات الدولية تتعامل مع واقع العلاقات بين الدول بنظرة واقعية ومحافظة في المقام الأول، فهي متشائمة حول موقفها من طبيعة الإنسان، وتنظر بعين الشك والريبة إلى المبادئ الأخلاقية والمثالية. كما يؤكده " ك.غ جايسين " K-G Giesen عندما يقول : " ***كان الواقعيون ينظرون إلى الواقع على أنه ذو طبيعة مأساوية، والسبب يرجع بشكل أساسي إلى إعطاء الأولوية لتحليل الواقع على حساب المبادئ وهو ما كان***

يعكس رؤيتهم للتاريخ التي تدفع إلى فهم ما هو ممكن سياسيا، وليس ما هو مرغوب فيه أخلاقي ". [1]

هناك ثلاث خصائص رئيسية يمكن الاعتماد عليها عند معالجة الواقعية الكلاسيكية: القوة، المصلحة الوطنية وتوازن القوى. بالنسبة " لهانس مورغنثو"، تتميز العلاقات الدولية بالصراع على القوة (إظهارها، زيادتها أو المحافظة عليها). على الرغم من أن مصطلح القوة عند "مورغنثو" يعني بشكل أساسي القدرة العسكرية للدولة، فإنه مع ذلك لا يكتفي بحصرها فقط من خلال عناصرها المادية (الموارد، الفضاء، القوة العسكرية، الكفاءات البشرية، .... إلخ). فهو يضيف إليها معايير حسية ومعنوية مثل الروح الوطنية، ونوعية الحكم أو الدبلوماسية. فالقوة إذن حسب تعريف "فرناند بروديل" Fernand Braudel هي "قدرة أمة ما على خلق مناخ أو واقع يخدم مصالحها." [2] أما الوسائل التي تسمح بممارسة هذه القوة، فقد تكون اقتصادية أو عسكرية أو دبلوماسية وقد تترجم إلى الواقع عن طريق التهديد بالعقاب، العقاب، الثواب والمكافأة، وما إلى ذلك.

الخاصية الثانية للواقعية هي المصلحة الوطنية. لم يعد ممكنا اليوم حصر مفهوم المصلحة الوطنية في الجوانب العسكرية والدبلوماسية فقط. حيث بات من الضروري الأخذ بعين الاعتبار أبعاد جديدة للأمن. فهو من ناحية يتضمن سلسلة من الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية. أمن الدولة لم يعد يعتمد فقط على حماية حدودها وقدراتها من حيث التسلح أو أحلافها حتى وإن ظلت هذه العوامل تلعب دورا هاما. بل أصبح الأمن أيضا مرتبطا أكثر من أي وقت مضى بالاعتماد المتبادل الذي صار أحد أهم مظاهر العلاقات بين الدول.

---

[1] Klaus-Gerd Giesen. « L'Ethique des Relations Internationales: Les théories anglo-américaines contemporaines ». Bruxelles: Bruylant, 1992, p. 32.

[2] Jean-Jacques Roche. « Théories des Relations Internationales ». Paris : Ed. Montchrestien, 3ème édition, 1999, p. 33.

وأخيرا، الخاصية الثالثة للواقعية هي مفهوم توازن القوى. هذا الأخير يتكون مما يلي:

(1) تهدف كل أمة إلى تركيز أكبر قدر ممكن من القوة بين يديها.

(2) لا يسمح لأي من دول التوازن الإخلال به.

(3) لتفادي هذا الخطر ، تدخل الدول في تحالفات لحماية التوازن.

(4) هذا ما يؤدي إلى توزيع متوازن للقوة الذي يعد قاعدة ضرورية لضمان مستوى من الاستقرار في العلاقات الدولية.

(5) ينجم عن توازن القوى سلام عالمي. وأخيرا.

(6) تلجأ الدول إلى الحرب إذا دعت الضرورة ذلك، من أجل إعادة التوازن فيما بين القوى المتنافسة، الذي يمثل الضمان الوحيد لاستقلالها.

إلى جانب هذا التيار، يوجد هناك تياران آخران يتفرعان من التيار الواقعي التقليدي، ولكنهما لم ينالا حظاً كافيا من الدراسة من حيث المنظور التاريخي. ولكن مع ذلك لا يزالان يؤثران في السياسة الأمريكية. أولهما هو التيار الروسوي الذي يجمع في فلسفته بين المثالية والواقعية. هذا التيار يستمد جذوره من فلسفة جون جاك روسو. حيث يتبنى نظرة واقعية للعلاقات الدولية والنظام الدولي تنم في كثير من الأحيان عن الريبة وعدم الثقة في المنظمات الدولية، والنزعة نحو الأحادية واستخدام القوة. ومع ذلك فإن هذا التيار مثله مثل أتباع التيار الويلسوني يعتقدون بأن للولايات المتحدة مهمة مقدسة بعثت من أجلها. فهو بالتالي يجمع بين التشاؤم الكبير في نظرته للعالم والنظام الدولي على العموم وبين التفاؤل الكبير بشأن قدرة الولايات المتحدة على إصلاح هذا العالم. هذا التيار يدافع عن سياسة خارجية أمريكية تستند إلى الواقعية والإمبريالية، مع تبنيه لخطاب أيديولوجي يراعي مقتضيات الأخلاق وعقيدة الخلاص الأمريكية في الوقت ذاته. وهو ما دفع " أرفين كريستول " Irvin Kristol أن يستنتج أن التيار الروسوي "**هو محاولة بارعة في الجمع بين الواقعية والمثالية، على**

الطريقة الأمريكية البحتة"[1]. يعد " تيودور روزفلت " أحسن الرؤساء الأمريكيين تمثيلا لهذا التيار. فمن خلال خطبه الوطنية وشعاراته الأخلاقية ساهم في تجييش الروح الوطنية والافتخار بالانتماء إلى الأمة الأمريكية. في الوقت نفسه، كان واحدا من أكثر الرؤساء الأمريكيين تواجدا على الساحة الدولية، حيث اتبع سياسة خارجية إمبراطورية. وقد سار على خطاه في وقت لاحق، كثير من الرؤساء الأمريكيين، نذكر منهم الرؤساء ريغان، بوش الأب وبوش الابن حيث استرشدوا به في تطوير سياساتهم الخارجية.

يدعو تيار الجاكسونية إلى انسحاب الولايات المتحدة من الشؤون الدولية والتخلي عن التحالفات، امتلاك قوة عسكرية كبيرة، واستقلالية إستراتيجية كاملة، وما إلى ذلك. وعلى الرغم من أن لهذا التيار قاعدة معينة، فإن تأثيره أصبح محدودا للغاية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية. نجد بعض ملامح الجاكسونية عند بعض الجمهوريين والمحافظين الجدد.

هذه التيارات المختلفة والتي اشتقت عنها، لا تشكل القوى السياسية في حد ذاتها، بقدر ما تمثل معالم نظرية يسترشد بها صانع السياسة الخارجية الأمريكية اليوم، لرسم وتحديد طموحات الولايات المتحدة في العالم. بيد أنه مما لا شك فيه أن الخطوط العريضة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة نشأت من الصدام المستمر بين هذه التيارات الفكرية الرئيسية.[2]

تراجع المذهب الواقعي مؤقتا تحت إدارة الرئيسين فورد وكارتر على وجه الخصوص. ثم سجل عودته مجددا مع رونالد ريغان، والحقيقة هي أن المذهب الواقعي يكون إلى حد ما موضع ترحيب من قبل الرأي العام الأمريكي عندما يتم فيه الاستعانة بالخطاب المشبع بالشعارات المثالية. وهو ما نجح في القيام به عند الضرورة كثير من الرؤساء الأمريكيين وأقدرهم على إحاطة السياسة الواقعية الأمريكية بهالة من القيم المثالية والأخلاقية كان الرئيس جورج والكر بوش.

[1] Tanguy Struye De Swielande. « La politique étrangère américaine après la guerre froide et les défis asymétriques ».Op.cit, p. 38.
[2] Ibid, p.42.

الأممية الليبرالية: (Internationalism) Liberal : وفقا للتيار الأممي الليبرالي على الولايات المتحدة أن تعمل على بناء نظام يقوم على المؤسسات الدولية وعلى الممارسة التعددية وكما يقول "جوزيف ناي" Joseph S. Nye: *"حتى القوى العظمى بحاجة إلى أصدقاء"*.[1]

يدافع هذا التيار على مفهوم معتدل للريادة الأمريكية في العالم. لكي تكون فعالة، يجب أن تمارس هذه الريادة بشكل يتم فيه احترام الأطراف الدولية الأخرى والعمل سوياً معها. يتفق أتباع التيار الأممي الليبرالي مع الواقعيين في القول بإنه يجب باستمرار مراجعة المبادئ العالمية على أساس قابلية تطبيقها. ومع ذلك، فإنهم لا يعتقدون أن القوة بمفردها كفيلة بتلبية مقتضيات المصلحة الوطنية الأمريكية.

ويؤكد الأمميون الليبراليون من جهة أخرى أن الولايات المتحدة هي أكثر اعتمادا على المجتمع الدولي مما يعتقد، وأن من مصلحتها أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الآخرين، والقبول بالأعباء التي قد تترتب عن ذلك. وانطلاقا مما يعرفه العالم المعاصر من تحولات وبخاصة ظاهرة العولمة وتراجع المفهوم التقليدي للحدود، أصبح الأمميون الليبراليون يدافعون عن التدخل الإنساني تحت مظلة المؤسسات الدولية والإقليمية، ويقبلون أنه في ظروف معينة، يمكن تجاوز سيادة الدول لصالح الحق في التدخل. كان هذا هو الحال مع إدارة الرئيس "بيل كلينتون" الذي ناشد حلف شمال الأطلسي بالتدخل وقصف صربيا ردا على قمعها الألبان في كوسوفو.[2]

هذا ولا يشكل الأمميون الليبراليون مجموعة متجانسة، بل يمكننا أن نميز بين اتجاهات مختلفة داخل هذا التيار. من ناحية، بعض الذين يحسبون على هذا التيار لا يجدون حرجا في الظهور في وضع يبدو أقل أممية من غيرها بسبب تأييدهم بعض الإجراءات الحمائية والتدخل لمعارضة سياسات تحرير التجارة. وهم

[1] Joseph S. Nye Jr. « The paradox of American Power, Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone». New York: Oxford University Press, 2002, p. 158.

[2] Charles-Philippe David, Louis Balthazar, Justin Vaïsse. Op.cit, p. 130.

يتلقون الدعم من النقابات الكبيرة وجمهور الناخبين الحريصين على حماية وظائفهم التي أثرت العولمة فيها سلبا.

المحاور الناظمة للسياسة الخارجية الأمريكية

بالاعتماد على ما سبق ذكره، يمكن أن نصنف التيارات الفكرية الأمريكية حسب "جاستن فايس" Justin Vaïsse إلى ثلاثة محاور رئيسية.[1]

__المحور الأول: من الانعزالية إلى الأممية__

يمثل التيار الانعزالي أحد طرفي هذا المحور حتى وإن لم يعد يحظى بتمثيل كافٍ. فالرأي القائل بإنه يمكن للولايات المتحدة أن تنسحب من الشؤون الدولية تجاوزته الأحداث، حتى عند المواطن الأمريكي العادي. ومع ذلك فإن فكرة تقليص الوجود الأمريكي ولا سيما في المسائل العسكرية والتواجد العسكري في الخارج لا يزال يحظى بالتأييد من قبل البعض. معتقدين أن بإمكان الولايات المتحدة إيجاد بدائل وآليات أخرى تعوض دورها كدركي للعالم، من قبيل المنظمات الأمنية الإقليمية، أو منظومة مناطق نفوذ أو توازن للقوى. ولكن مع ذلك ظل جميع المراقبين وصانعي السياسة الخارجية للولايات المتحدة يتمركزون في القطب الآخر، أي ذلك الذي يؤيد التزاما أكبر بالشؤون الدولية من قبل السياسة الخارجية الأمريكية.

__المحور الثاني: من المثالية إلى الواقعية__

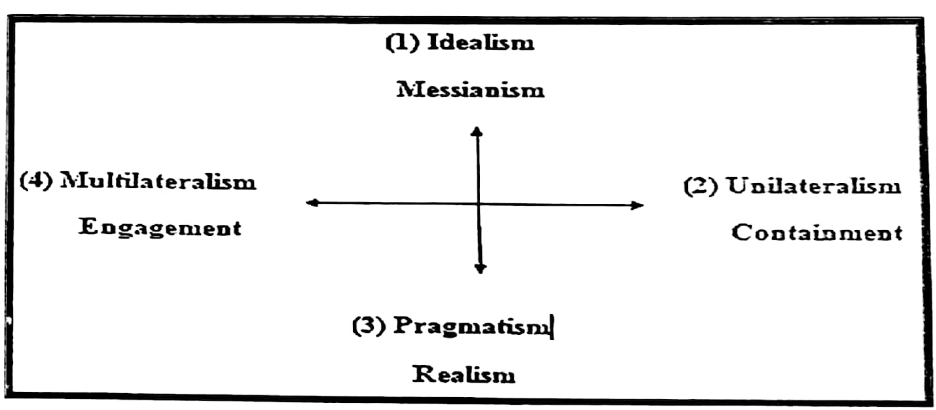
هذا المحور الذي يجمع في طرفيه بين التيار الداعي لنشر الديمقراطية (الخلاص) / وتيار الواقعية (البراجماتية) يسمح بتنظيم المواقف اعتمادا على المحتوى المراد إعطاؤه للسياسة الخارجية. البعض يتخذ المهمة العالمية للولايات المتحدة على محمل الجد "فقدر الولايات المتحدة الحتمي" عند هؤلاء هو نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والتجارة الحرة في العالم. ولكن بالمقابل أتباع التيار الآخر يفضلون رؤية الولايات المتحدة من زاوية القوة والواقعية السياسية فقط، والدفاع عن رؤية مشككة في طبيعة النظام الدولي وداعمة للمصلحة الوطنية.

[1] Justin Vaïsse. « Les États-Unis sans Wilson L'internationalisme américain après la guerre froide ». Op.cit, p. 102.

يتكون هذا المحور انطلاقا من الأسلوب الذي يناسب النشاط الخارجي للولايات المتحدة. البعض يدافع عن العمل الجماعي والمنظمات الدولية لإدارة حالة الاعتماد المتبادل التي باتت تميز واقع العلاقات الدولية الراهنة، كما أنهم يعتقدون (في معظم الأحيان) أن "الحوار" مع الدول المترددة تجاه الهيمنة الأمريكية هو أفضل وسيلة لإحداث التغييرات الديمقراطية المنشودة. بينما يؤمن الآخرون بأن المصلحة الوطنية للولايات المتحدة تستدعي العمل بمفردها، من أجل التمتع بحرية الحركة والمناورة. كما أن المواقف الصارمة هي اللغة المناسبة من أجل التأثير في الأطراف الدولية الأخرى.

بناء السياسة الخارجية للولايات المتحدة ورسمها يتم إذن في خضم هذا السجال المذهبي. ويمكن إيجاز ماسبق في الشكل التالي:[1]

الشكل 01: المحاور الناظمة للسياسة الخارجية الأمريكية



Source : Justin Vaïsse. « Les États-Unis sans Wilson, L'internationalisme américain après la guerre froide ». Op.cit, p. 104.

[1] هذا الشكل مستوحى من دراسة أعدها Justin Vaïsse تحت عنوان: « Les Etats-Unis sans Wilson : L'internationalisme américain après la guerre froide» ، يمكن مطالعته على الموقع التالي:
http://www.ceri-sciencespo.com/publica/critique/article/ci03p99-120.pdf
(تم تصفحه في 2010/10/21) .

المربع الأول يمثل تيار الولسونية التقليدية : يرى أن الولايات المتحدة بحكم موقعها كدولة عظمى يجب عليها إرساء نظام عالمي ديمقراطي يحكمه القانون. هذا النظام يتطلب التعاون مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية.

المربع الثاني يمثل مدرسة الهيمنة (التيار الإمبراطوري) : ويعتقد أن على الولايات المتحدة إذا أرادت نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم والدفاع عن القيم الحضارية الأمريكية وحرية الأسواق والتجارة عليها أن تستغني عن الاستعانة بحلفاء مترددين ومنظمات دولية بيروقراطية، وأنه يمكنها أن تعمل من جانب واحد على النحو الذي تراه مناسبا لمصالحها. عادة ما يتبنى الكونجرس مثل هذه المواقف، بعد أن أصبح أكثر حساسية للخطاب المعادي والمشكك في الفائدة من وراء التعامل مع المنظمات الدولية. ينتمي إلى هذا التيار، عدد من المفكرين أمثال إرفينغ كريستول Irving Kristol وروبرت كاغان Robert Kagan، ومراكز التفكر المحافظة (Think Tanks)، وغالبية الجمهوريين المحافظين.[1]

المربع الثالث والرابع يمثل التيارات البراجماتية، والحدود بينهما في كثير من الأحيان غير واضحة لسبب وجيه هو أن الواقعية تستدعي اتخاذ مواقف على أساس كل حالة على حدة.[2] وهكذا على سبيل المثال وفي ما يتعلق بالشؤون التجارية والمالية، تجد الولايات المتحدة أنه من المفيد أحيانا ممارسة الضغوط منفردة، ولكنها في ظروف أخرى ترى أنه من الحكمة العمل في إطار متعدد الأطراف من خلال الاستعانة بالمؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، لمزيد من السرية من جهة ولكن أيضا بهدف تقاسم التكاليف، أو لمجرد دفع عجلة المصالح الأمريكية. وتلاحظ هذه السياسة الانتقائية أيضا في المواضيع المتعلقة بالأمن: العزوف عن التدخل إلا عندما يتعلق الأمر بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة (التدخل مثلا لتحرير الكويت أو لوضع حد للمجازر التي اقترفها الصرب في البوسنة ولكن إهمال أو تردد واضح في اتخاذ إجراءات مماثلة في منطقة البحيرات الكبرى مثلا). كما يتم الاستعانة بالحلفاء بغية

[1] Justin Vaïsse. Op.cit, p.104.
[2] Ibid., p.105.

تقاسم التكاليف، هذا إلى جانب السعي للحصول على الشرعية من خلال الحصول على تزكية الأمم المتحدة، أو التدخل بمفردها عند الضرورة، حتى وإن تطلب الأمر التدخل من دون غطاء الشرعية الدولية أي بدون مرجعية قانونية واضحة. الأمثلة على ذلك كثيرة، الغارات ضد العراق في سنتي 1993 و1996 والغارات ضد السودان وأفغانستان سنة 1998 وأخيرا غزو العراق في 2003 . وينصب التركيز في كل هذه الحالات على الحفاظ على المصلحة الوطنية الأمريكية في المجال الأمني كما في المجال التجاري. يضم هذا التيار في صفوفه مفكرين وسياسيين من أمثال "زبيغنيو بريجنسكي" أو "هنري كيسنجر"، ومؤسسات مثل معهد بروكينغز. (1)

تساعد هذه المحاور الثلاثة، في تحديد المواقف المتنافسة داخل مراكز اتخاذ القرار الأمريكية في ما يخص الشكل الذي يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية الأمريكية في علاقاتها مع العالم. على سبيل المثال في علاقتها مع الصين، تنوعت المواقف التي كان بعضها متضاربا حول الكيفية الأمثل التي يجب أن تتبعها الحكومة الأمريكية في سياستها تجاه هذا البلد. يمكننا أن نميز الخطاب الويلسوني الذي يؤيد الحوار مع الصين ويدعم مسعى انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية إلى جانب تطوير ميادين الشراكة معها (**المربع الأول**). من الخطاب الذي يؤيد انتهاج موقف أكثر صرامة مع الصين لحملها على احترام حقوق الإنسان، الحريات الدينية، ولا سيما في التبت (**المربع الثاني**). كما يمكن تمييزه أيضا عن موقف وزارة الدفاع الأمريكية التي تبدي دائما قلقها إزاء قضايا انتشار التكنولوجية البالستية والنووية والذي يتهم الصين بالوقوف وراء انتشارها، ويدعم إقامة ما يصطلح عليه "بحزام أمني أمريكي" حول الصين (**المربع الثالث**)، والموقف الأخير الذي يشجع على دمج الصين ودفعها إلى التحلي بالمسؤولية الدولية وإلزامها على فتح أسواقها (**المربع الرابع**).

الأمر نفسه يمكن أن يقال بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة ولكل ما تثيره من نقاش في دوائر اتخاذ القرار الأمريكية حول السياسة الأمثل التي يجب

---

(1) Justin Vaïsse. Op.cit, p.105.

أن تتبع للتعامل معها. بالنسبة للولسونيين، تمثل هذه المنظمة أداة إدماجية إضافية لكل دول العالم في الاقتصاد العالمي الذي تستميت الولايات المتحدة في الدفاع عنه. ويراها الواقعيون مهمة جدا بالنظر إلى المزايا السياسية والاقتصادية التي ستستفيد منها الولايات المتحدة. غير أنه من جهة أخرى ينظر إليها بعين الريبة كونها قد تؤثر سلبا على سوق العمالة الداخلية وعلى البيئة أيضا.

بقطع النظر عن فائدتها، توفر هذه المحاور الثلاثة أداة تحليلية هامة ولكنها مع ذلك تظل في أحيان كثيرة عمومية للغاية. فالسياسة أحادية الجانب أو تلك التي تتبنى رسالة الخلاص للعالم والتي تهدف في ما تهدف إليه إلى نشر قيم الحضارة وثقافة العيش الأمريكية في العالم، تميل في غالب الأحيان إلى الانعزالية من خلال رفضها التوجه العالمي والتعاوني المفرط للسياسة الخارجية الأمريكية. هي في كثير من الأحيان المعضلة التي يقع فيها الكونجرس الجمهوري: عمل قليل، والعمل إلا عند الضرورة الملحة، خوفا من استعداء الناخبين المهتمين أكثر بالشؤون المحلية، وفعل ذلك بشكل منفرد فقط لإظهار أن الولايات المتحدة لا تفرط في مبادئها، ولا في مصلحة دافعي الضرائب حتى تحابي المنظمات الدولية "الفاشلة والبيروقراطية."

أيضا، ومن المفارقات، أن سياسة خارجية أكثر تعاونا وتفتحا على الأطراف الدولية الأخرى، يمكن أن تكون أيضا تعبيرا عن نوع من الانعزالية، ومن ثم ترك العالم الخارجي تحت إدارة ومسؤولية المنظمات الدولية. مسألة الإقليمية هنا غامضة هي الأخرى إذا ما كان المقصود بها سياسة عالمية تعاونية ولكن ذات لمسة من التبعية، مثل مبادرة حوض البحر الكاريبي، فهي سياسة ولسونية (**المربع الأول**)، إذا كان الهدف منها هو الضغط والتأثير في الحلفاء (الحلف الأطلسي، المعاهدة مع اليابان) هي سياسة خارجية تعددية تهدف إلى تحقيق أغراض تحددها المصلحة الأمريكية (**المربع الرابع**)؛ إذا كان المراد بها بناء تكتل تجاري منافس (نافتا كرد فعل على تأسيس الاتحاد الأوروبي) فهو منطق توازن القوى (**المربع الثالث**).

من خلال هذه الإطلالة الموجزة على مختلف الاتجاهات في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، أصبح واضحا أن الأمر لا يعدو أن يكون مسألة "جرعات". لم يثبت تاريخيا أن صانع القرار الأمريكي في أي لحظة من اللحظات جنح بشكل مطلق لصالح تيار أو نهج سياسي محدد على حساب تيارات أخرى. في الواقع، لقد دأب كل رؤساء الولايات المتحدة على تطبيق جميع الاتجاهات وتناول كل المقاربات الأيديولوجية ولكن بدرجات متفاوتة. من دون شك لم يعد للتيار الانعزالي تأثير كبير في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، ولكن روحه لا تزال تظهر من حين لآخر.

فكرة "الاستثنائية الأمريكية" exceptionalism لا تزال ذات تأثير واضح ولا تكاد تخلو منها جميع الخطب السياسية لأبرز القادة الأمريكيين، الديمقراطيين منهم أو الجمهوريين. وقد انعكس ذلك على تعاملاتهم وعلاقاتهم مع دول العالم التي يطبعها دائما تصميم وتأكيد على أن النظام الأمريكي يعد نموذجا على جميع الأمم الأخرى أن تحذو حذوه.

إذا كانت جل السياسات المعتمدة تستنبط في كثير من الأحيان من هذه التيارات، عادة ما يكون هناك اتجاه غالب، سواء تعلق الأمر باعتبار العالم ككل حالة من الفوضى والمواجهة، أو النظر إليه على أنه مجموعة من فرص التعاون وآليات لتسوية النزاعات. فالواقعيون جادون في إقامة السلام، لكنهم لا يرون أن تحقيق السلام ممكن إلا من خلال سياسة توازن القوى أو استخدام القوة. من جانبهم أتباع التيار الأممي الليبرالي لا يريدون التقليل من خطر نشوب النزاعات، ولكنهم يعتقدون أيضا أن التصدي لهذا التهديد ممكن في معظم الأحيان باتباع سياسة متعددة الأطراف، من خلال مؤسسات دولية قوية، أو باختصار، من خلال نظام عالمي تمارس فيه الولايات المتحدة القيادة دون فرض هيمنتها. وهكذا، فإن إعداد ورسم السياسة الخارجية الأمريكية يعد مزيج من جميع الحركات السياسية الرئيسية. الواقعيون والليبراليون الأمميون، انعزاليون أو مثاليون في قلب مجموعة من التأثيرات والتأثيرات المتبادلة. لا يمكن تقييم أداء رئيس أمريكي بشكل صحيح إلا عند نهاية عهدته. ذلك أن العديد من الرؤساء الأمريكيين قد وصلوا إلى البيت الأبيض مشبعين بمبادئ وأيديولوجيات ولكن

ما إن واجهوا الواقع حتى أرغموا على إعادة حساباتهم وترتيب سلم أولوياتهم من جديد. لذلك لم يحدث وأن كانت عهدة رئاسية ما فرصة لغلبة تيار سياسي وحيد.[1]

إمبراطورية أم دولة مهيمنة ؟

كان هناك إذن ولا يزال جدل كبير قائم بين هذه التيارات المختلفة حول طبيعة وعظم القوة التي أصبحت تضطلع بها الولايات المتحدة، وقد انصبت اهتمامات هؤلاء حول وصف وتحديد أمثل للدور الذي يمكنها أن تلعبه في ظل الفرص والخيارات الهائلة المتاحة منذ نهاية الحرب الباردة. والمثير للانتباه هو من جهة تعمد استخدام مصطلح الإمبراطورية من قبل شريحة واسعة من المثقفين من مختلف الأطياف السياسية في حين كان لفترة طويلة حكرا على اليسار(واليسار المتطرف على وجه الخصوص)، ومن جهة ثانية إعادة الاعتبار له بشكل لم يعد يوظف فيه لانتقاد السياسة الخارجية الأمريكية كما كان عليه الأمر في الماضي، بل بالعكس من أجل تبرير وإضفاء المزيد من الشرعية على مواقف معينة.

لذلك، فإنه إذا كان النقاش الدائر بعد نهاية الحرب الباردة بين الباحثين[2] والسياسيين والمهتمين بالشأن الأمريكي هو هل تتجه الولايات المتحدة من خلال سياستها الخارجية نحو نظام إمبراطوري أم لا، فإن النقاش الذي أعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر صار يصب أكثر في الاتجاه الذي يبحث عن

---

[1] Charles-Philippe David, Louis Balthazar, Justin Vaïsse. Op.cit, p. 133.

[2] من أجل الاطلاع أكثر على مفهوم الإمبراطورية الأمريكية، يمكن مطالعة:

- Raymond Aron. « République impériale : les États-Unis dans le monde, 1945-1972 ». Paris : Calmann-Lévy, 1973 ; Régis Debray. « Les Empires contre l'Europe ». Paris : Gallimard, 1985, pp. 52, 61, 338 ; Pierre Mélandri et Justin Vaïsse. « L'Empire du milieu – Les États- Unis et le monde depuis la fin de la guerre froide ». Paris : Odile Jacob, 2001, p. 10 ; Pierre Hassner. « États-Unis : l'Empire de la force ou la force de l'Empire ? ». Cahiers de Chaillot, septembre 2002, n° 54, p. 7 et « La terreur et l'Empire. La violence et la paix II ». Paris : Editions du Seuil, 2003, p. 160 ; Pierre Biarnes. « Pour l'Empire du monde. Les Américains aux frontières de la Russie et de la Chine ». Paris : Ellipses, 2003, pp. 431-434 ; et Gérard Dorel. « Atlas de l'Empire américain ». Paris : Autrement, 2006.

الكيفية الداعمة لهذا النظام الإمبراطوري، وكأن موضوع الإمبراطورية أصبح أمرا مسلما به. وهو ما جعل الأصوات التي نادت بتأسيس "إمبراطورية أمريكية" وبحلول " قرن أمريكي جديد" تمثل امتدادًا طبيعيًا للسلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأتها، وليس تحولا فيه ألبتة.

السياق العالمي وظهور الولايات المتحدة كقوة مهيمنة

يمكن اعتبار ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة أبرز حدث في تاريخ العلاقات الدولية منذ سقوط حائط برلين وتفكك المعسكر الاشتراكي. قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، هيمن على العالم حالة من التوتر على خلفية التنافس الذي كان قائما بين قوتين عظميين تقودان كتلتين متعارضتين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق. سمحت هذه الثنائية خصوصا بتحييد كل كتلة للأخرى عن طريق ما عرف في حينها بتوازن الرعب الذي ساد طيلة فترة الحرب الباردة. من 1945 حتى 1990، حوالي نصف قرن كان العالم شاهدا وميدانا لمواجهة بين أيديولوجيتين على طرفي نقيض. وكان الغرض من هذه المواجهة ضمان بسط هيمنة كل منهما على العالم.

في معركة بلا هوادة ضد الكتلة المنافسة، ظلت الولايات المتحدة تعتقد بشكل راسخ أنها انتدبت لأداء مهمة مقدسة هي حماية البشرية وبقاء العالم الحر إلى جانب الدفاع عن قيم الحضارة الغربية، المهددة من قبل أيديولوجية معادية. وكانت وحدها القادرة على الصمود أمام هذه الكتلة. وهو ما يفسر اصطفاف الدول الغربية وراءها. كانت الولايات المتحدة ترمز إلى ذلك الحصن المنيع الذي لا يمكن اختراقه، والقوة العظمى الوحيدة بلا منازع في العالم الغربي التي بإمكانها معارضة كتلة أخرى ووضع حد لتهديدها. هذا ليس من قبيل الصدفة، بل كان نتيجة حتمية لمسار بدأ في بداية القرن الماضي وما انفك يتزايد ويقوى في كل مرة. فبفضل تدخلها " المتأخر" ولكن الحاسم في كل من الحربين العالميتين في القرن الماضي تمكنت الولايات المتحدة من تعزيز دورها كقوة عظمى على الساحة الدولية، من ناحية، وبسط هيمنتها على حلفائها من ناحية أخرى.

تعززت مكانة الولايات المتحدة كدولة قائدة بشكل كبير طوال فترة الحرب الباردة. حيث كانت ترمز إلى الحرية في مواجهة الدكتاتورية. وقد بنت كل دعايتها على مفاهيم ذات مغزى ومدلول ديني، أشهرها شعار الخير ضد الشر. ومن الواضح أنها كانت ترى نفسها تمثل الطرف الخير في تلك المعادلة.[1] وهكذا ظهرت فكرة أن تجسيد ولعب دور الطرف الخير المحب للسلام والحريص على تحقيقه يمكن أن يبرر كل الإجراءات والممارسات، إيجابية كانت أو سلبية، التي قد تتعمد الولايات المتحدة القيام بها. إنه انتصار الليبرالية الأمريكية على الشيوعية. إنه انتصار القوة العظمى الأمريكية والقيم التي تجسدها. والملفت للانتباه أن لا أحد من القوى الدولية الأخرى طعن أو شكك في أن الانتصار على إمبراطورية الشر - كما سماها الرئيس ريغان - هو نصر أمريكي بلا منازع. بالنسبة للولايات المتحدة الانتصار هو أمريكي بالدرجة الأولى وهذا يبرر أحقيتها في فرض مفهومها للنظام العالمي الجديد.

من الواضح أن مكانة الولايات المتحدة قد تعززت بقوة منذ نهاية الحرب الباردة. ولكن بمجرد نهاية الحرب الباردة، تغيرت الأوضاع بشكل جذري. حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها في مركز كل شيء. فقد تحولت إلى ما سماه " جوستين فايس" Justin Vaïsse و"بيار ميلاندري" Pierre Melandri "بإمبراطورية الوسط"،[2] التي لم تترك حسبهما للعالم خيار آخر غير الدوران في فلكها. ثلاثة معالم اتسم بها النظام الذي تمخض عن هذا التحول:[3]

- مكانة الولايات المتحدة المركزية في معظم القضايا الدولية.
- مركزية الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة مقارنة بالبلدان الأخرى.
- توجه الولايات المتحدة نحو استغلال المنظمات الدولية في خدمة مصالحها ونجاحها في ذلك.

---

[1] Salah Mouhoubi. Op.cit, p.10 .

[2] Justin Vaïsse, Jean Pierre Melandri. « L'empire du milieu – les Etats-Unis et le monde depuis la fin de la guerre froide ». Paris : Odile Jacob, 2001.

[3] Pierre Melandri. « L'« empire américain » après le 11 septembre 2001. » Hérodote, N° 109, La Découverte, 2e semestre 2003, p. 22.

الكيفية الداعمة لهذا النظام الإمبراطوري، وكان موضوع الإمبراطورية أصبح أمرا مسلما به. وهو ما جعل الأصوات التي نادت بتأسيس "إمبراطورية أمريكية" وبحلول " قرن أمريكي جديد" تمثل امتدادًا طبيعيًا للسلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأتها، وليس تحولا فيه ألبتة.

السياق العالمي وظهور الولايات المتحدة كقوة مهيمنة

يمكن اعتبار ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة أبرز حدث في تاريخ العلاقات الدولية منذ سقوط حائط برلين وتفكك المعسكر الاشتراكي. قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، هيمن على العالم حالة من التوتر على خلفية التنافس الذي كان قائما بين قوتين عظميين تقودان كتلتين متعارضتين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق. سمحت هذه الثنائية خصوصا بتحييد كل كتلة للأخرى عن طريق ما عرف في حينها بتوازن الرعب الذي ساد طيلة فترة الحرب الباردة. من 1945 حتى 1990، حوالي نصف قرن كان العالم شاهدا وميدانا لمواجهة بين أيديولوجيتين على طرفي نقيض. وكان الغرض من هذه المواجهة ضمان بسط هيمنة كل منهما على العالم.

في معركة بلا هوادة ضد الكتلة المنافسة، ظلت الولايات المتحدة تعتقد بشكل راسخ أنها انتدبت لأداء مهمة مقدسة هي حماية البشرية وبقاء العالم الحر إلى جانب الدفاع عن قيم الحضارة الغربية، المهددة من قبل أيديولوجية معادية. وكانت وحدها القادرة على الصمود أمام هذه الكتلة. وهو ما يفسر اصطفاف الدول الغربية وراءها. كانت الولايات المتحدة ترمز إلى ذلك الحصن المنيع الذي لا يمكن اختراقه، والقوة العظمى الوحيدة بلا منازع في العالم الغربي التي بإمكانها معارضة كتلة أخرى ووضع حد لتهديدها. هذا ليس من قبيل الصدفة، بل كان نتيجة حتمية لمسار بدأ في بداية القرن الماضي وما انفك يتزايد ويقوى في كل مرة. فبفضل تدخلها " المتأخر" ولكن الحاسم في كل من الحربين العالميتين في القرن الماضي تمكنت الولايات المتحدة من تعزيز دورها كقوة عظمى على الساحة الدولية، من ناحية، وبسط هيمنتها على حلفائها من ناحية أخرى.

تعززت مكانة الولايات المتحدة كدولة قائدة بشكل كبير طوال فترة الحرب الباردة. حيث كانت ترمز إلى الحرية في مواجهة الدكتاتورية. وقد بنت كل دعايتها على مفاهيم ذات مغزى ومدلول ديني، أشهرها شعار الخير ضد الشر. ومن الواضح أنها كانت ترى نفسها تمثل الطرف الخير في تلك المعادلة.[1] وهكذا ظهرت فكرة أن تجسيد ولعب دور الطرف الخير المحب للسلام والحريص على تحقيقه يمكن أن يبرر كل الإجراءات والممارسات، إيجابية كانت أو سلبية، التي قد تتعمد الولايات المتحدة القيام بها. إنه انتصار الليبرالية الأمريكية على الشيوعية. إنه انتصار القوة العظمى الأمريكية والقيم التي تجسدها. والملفت للانتباه أن لا أحد من القوى الدولية الأخرى طعن أو شكك في أن الانتصار على إمبراطورية الشر - كما سماها الرئيس ريغان - هو نصر أمريكي بلا منازع. بالنسبة للولايات المتحدة الانتصار هو أمريكي بالدرجة الأولى وهذا يبرر أحقيتها في فرض مفهومها للنظام العالمي الجديد.

من الواضح أن مكانة الولايات المتحدة قد تعززت بقوة منذ نهاية الحرب الباردة. ولكن بمجرد نهاية الحرب الباردة، تغيرت الأوضاع بشكل جذري. حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها في مركز كل شيء. فقد تحولت إلى ما سماه " جوستين فايس"Justin Vaïsse و"بيار ميلاندري" Pierre Melandri "بإمبراطورية الوسط"، [2] التي لم تترك حسبهما للعالم خيار آخر غير الدوران في فلكها. ثلاثة معالم اتسم بها النظام الذي تمخض عن هذا التحول:[3]

- مكانة الولايات المتحدة المركزية في معظم القضايا الدولية.
- مركزية الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة مقارنة بالبلدان الأخرى.
- توجه الولايات المتحدة نحو استغلال المنظمات الدولية في خدمة مصالحها ونجاحها في ذلك.

---

(1) Salah Mouhoubi. Op.cit, p.10 .

(2) Justin Vaïsse, Jean Pierre Melandri. « L'empire du milieu – les Etats-Unis et le monde depuis la fin de la guerre froide ». Paris : Odile Jacob, 2001.

(3) Pierre Melandri. « L'« empire américain » après le 11 septembre 2001. » Hérodote, N° 109, La Découverte, 2e semestre 2003, p. 22.

لقد أتيح إذن للولايات المتحدة منذ سنة 1991 تاريخ انتهاء الحرب الباردة، تبني واحد من بين ثلاثة خيارات لإدارة سياستها العالمية. وقد تراوحت هذه الخيارات بين سياسات ليبرالية تعاونية ومتعددة الأطراف وأخرى تعتبر الأكثر سلطوية وهيمنة في تاريخها.

1) العولمة والليبرالية، أو توسيع نطاق الإمبراطورية غير الرسمية من خلال توحيد الترتيبات الإدارية والمؤسسية اللازمة لضمان وتشجيع دعم ظهور اقتصاد السوق على الصعيد العالمي.

2) الواقعية التقليدية، أو الإبقاء على أسلوب الهيمنة التقليدية التي تمزج بين التعاون الدولي والمؤسسات الدولية وسياسة الإكراه بغية الحفاظ على توازن القوى، والوضع الراهن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

3) النزعة العسكرية والهيمنة الإمبراطورية: أو استخدام احتكار القوة من طرف الولايات المتحدة، واستغلال ميزان القوة الذي هو في صالح الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة، لدعم الريادة الإستراتيجية الأمريكية، وديمومتها.

بطبيعة الحال هناك مرونة كبيرة بين هذه الخيارات وحتى داخلها. ولكنها بدرجات متفاوتة وبطرق مختلفة، تتفق جميعها حول ما يتعلق بأهمية التدخل والتأثير في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وعلى تكييف بيئتها الخارجية.

في السنوات التي أعقبت الحرب الباردة، سعت الحكومة الأمريكية في المقام الأول إلى توسيع وتعزيز العولمة وإلى الحفاظ على الوضع الإستراتيجي الجديد. على الرغم من طبيعة الخطاب السياسي الأمريكي الذي لم يتردد في استخدام بعض المصطلحات المشجعة على الإمبراطورية، إلا أن الرئيس "جورج بوش" (1989- 1993) اتبع في نهاية المطاف سياسة توازن القوى التقليدية. فعمل مثلا على إبقاء النظام العراقي قائما بعد حرب الخليج في 1991 - رغم الدعوات الملحة لإسقاط نظام البعث واستكمال المهمة - لتجنب تقسيم الدولة العراقية، مخافة أن يتسبب ذلك في الإخلال بالتوازن الإقليمي. وقام بمبادرات تجاه كوريا

الشمالية في نفس الاتجاه، بهدف تجنب تفاقم التوتر مع الصين. وهي ذات السياسة التي اتبعها الرئيس " بيل كلينتون" خلال السنوات الأولى من ولايته، بالإضافة إلى إعطاء أهمية أكبر للتجارة والتمويل كرأس حربة للتأثير والقوة الأمريكية، وعدم الاعتماد فقط على أسلوب الهيمنة والتعبئة العسكرية الدائمة.

كانت هذه الإجراءات بمثابة خيار معقول في سياق العولمة ونهاية الحرب الباردة. في البداية، دفعت هذه السياسة الجديدة إلى انتقال مركز الثقل داخل السلطة التنفيذية، من البيروقراطية المسؤولة عن الأمن القومي إلى وزارتي الخزانة والتجارة، ومن المركب العسكري الصناعي إلى وول ستريت وأسواق المال الكبرى. وقد ذهب الرئيس كلينتون إلى حد التفكير بجدية لفترة وجيزة في إمكانية الاستغناء عن إستراتيجية الدفاع الصاروخي، وهو البرنامج الذي أعده ودافع عنه بشدة المحافظون الجدد منذ أوائل الثمانينيات (تحت إدارة الرئيس رونالد ريغان) بغية ضمان التفوق الإستراتيجي للولايات المتحدة. ومع ذلك ولأسباب شخصية وسياسية عجزت إدارة كلينتون عن تجسيد هذه المشاريع. فقد أثارت سياسته احتجاجات شديدة من قبل اليمين الأمريكي ومؤسسة الأمن القومي Establishment الذين كانوا يخشون من احتمال تراجع الولايات المتحدة وفقدانها لمكانتها التي اكتسبتها مع نهاية الحرب الباردة. وكما لاحظ "ستانلي هوفمان"، فإن حرص الرئيس كلينتون على عدم الذهاب بعيدا في مواجهة المؤسسة العسكرية كان لأسباب تتعلق أكثر بماضيه وليس بفلسفته السياسية. المقاومة الشرسة التي أبدتها وزارة الدفاع وفوز الجمهوريين في الكونجرس في عام 1994 تسبب في شلل مؤسسة الرئاسة. وهو ما يفسر الازدواجية التي طبعت السياسة الأمريكية ومواقفها من بعض القضايا الدولية. وهو ما تجلى أخيرا في تقلبات السياسة الخارجية الأمريكية خلال هذه الفترة بين الأحادية ومحاولات متفرقة لاتباع سياسة دولية تعاونية تتبنى العمل الدولي المشترك مع الأطراف الدولية الأخرى.

لم يكن الأمر نفسه تحت إدارة الرئيس "جورج دبليو. بوش". حيث حل الخطاب الإمبراطوري الصريح والقوي محل المناقشة التي كانت تدور طيلة التسعينيات حول الفائدة من اتباع سياسة خارجية تعاونية.

من خلال الممارسة العملية، فإن الولايات المتحدة أصبحت إمبراطورية عالمية بقواتها المتمركزة في قواعد عسكرية في كثير من دول العالم (إن أخذنا بعين الاعتبار هذا المقياس). وعلى حد تعبير "ستيفن بيتر روزن" Stephen Peter Rosen، أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد وأهم المنظرين في موضوع الإمبراطورية الأمريكية أن: "*اهتمام الولايات المتحدة أصبح الآن يتمثل في "إسقاط الحكومات" المعارضة للسياسة الأمريكية وإقامة حكومات موالية يسميها "الحاميات الإمبراطورية"، ورسم خطط "لحروب إمبراطورية" باستخدام "القوة القصوى"... لإقناع من تبقى من معارضيها بالعدول عن تحدي الإمبراطورية وإلا فهي لن" تفلت من العقاب"... على المدى الطويل، يجب على الولايات المتحدة أن تسعى لمنع "ظهور منافسين أقوياء، معادين للإمبراطورية، عن طريق الحرب إذا لزم الأمر أو عن طريق الاستيعاب الإمبراطوري إذا كان ذلك ممكنا. سيكون هدف الولايات المتحدة في هذه الفترة، هو منع ظهور هذا التحدي*".[1]

في الحقيقة، ما تقدم به "بيتر روزن" ليس سرا ولا يختلف كثيرا عما جاءت به إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002، الوثيقة التي يصدرها البيت الأبيض الأمريكي والذي يحدد فيها الأهداف الرئيسية للولايات المتحدة والتي جاء فيها: "*لقد حان الوقت لإعادة تأكيد الدور الأساسي للقوة العسكرية الأمريكية. وعلينا أن نبني دفاعاتنا والحفاظ عليها بشكل يجعلها في مأمن من أي تحديات [...] يجب على الولايات المتحدة أن تحافظ على القدرة على هزيمة أي محاولة من قبل العدو لفرض إرادته على الولايات المتحدة وحلفائها أو أصدقائها [...] ستكون قواتنا قوية بما فيه الكفاية لثني وردع الخصوم المحتملين من محاولة زيادة قواتهم العسكرية على أمل تجاوز، أو معادلة القوة الأمريكية*".[2] وقد جاءت هذه الرؤية لأول مرة في 1992 في شكل مشروع المخطط التوجيهي للدفاع لسنوات 1992- 1994 (*Defense Planning Guidance 1992- 1994*) الذي عرض على وزارة الدفاع آنذاك. وقد ساهم في إعداده كل من "بول وولفويتز" و"لويس ليبي"، وقد جاء في هذا المخطط أن على الولايات المتحدة "*منع أي قوة*

[1] Stephen Peter Rosen. « The Future of War and the American military ». Harvard Magazine, Vol. 104, n° 5, May-June 2002, p. 31.

[2] The National Security Strategy of the United States, Washington, D.C.: The White House, September 2002. http://www.whitehouse.gov/administration/eop/nsc/ .

معادية من السيطرة على مناطق واستغلال مواردها من أجل الوصول إلى رتبة قوة عظمى" و"تثبيط كل محاولة من جانب الدول الصناعية المتقدمة لتحدي زعامة الولايات المتحدة أو الإخلال بالنظام السياسي والاقتصادي القائم" و"استبعاد ظهور أي منافس محتمل في المستقبل".[1]

يمثل المخطط التوجيهي للدفاع لسنوات 1992- 1994 التعبير الرسمي على التحول الواسع والجذري لليمين الأمريكي بعد الحرب الباردة لصالح التفكير الإمبراطوري. وفي مقال شهير نشر له في مجلة Foreign Affairs أكد "تشارلز كروتهامر" Charles Krauthammer وهو صحفي من المحافظين الجدد أن "*الولايات المتحدة تمثل القوة العظمى بلا منازع، وهي إلى جانب حلفائها الغربيين تمثل مركز القوة في العالم*".[2] ويضيف في مقال آخر بعنوان "أمريكا القرن الثاني": "*أن الولايات المتحدة تقود العالم مثل العملاق... ومنذ أن دمرت روما قرطاج، لم يحصل أن حققت أي قوة عظمى ما حققناه..وستدوم هيمنة القطب الواحد الأمريكي ما لا يقل عن جيل أو أكثر*".[3] لم تقتصر هذه الآراء على طبقة المفكرين من المحافظين الجدد، بل تم تقاسمها من قبل شخصيات بارزة وقوية في الحزب الجمهوري في الكونجرس. في عام 1996 قال السناتور "جيسي هيلمز": "*نحن نحافظ على موقعنا الفريد من نوعه في الوسط حيث يجب علينا أن نبقى... لكوننا حملة لواء القوة والقانون على الصعيد السياسي، الأخلاقي والعسكري، إنه نموذج يطمح الجميع إليه*".[4]

وفي ذات الاتجاه، كتب المستشار السابق للأمن القومي الأمريكي "زبيغنيو بريجنسكي" Zbigniew Brezinski في عام 1998، أن "*مدى*

[1] جاءت بعض المقاطع من هذا المخطط في جريدة New York Times ليوم 8 مارس 1992.
http://work.colum.edu/~amiller/wolfowitz1992.htm ، (تم تصفحه في 2009/03/20).

[2] Charles Krauthammer. « The Unipolar Moment ». Foreign Affairs, Vol. 70, N° 1, hiver 1990-1991.

[3] Charles Krauthammer. « The Second American Century ». Time Magazine, December 27, 1999.

[4] Jesse Helms. « Entering the Pacific Century ». Discours prononcé devant la Heritage Foundation, 26/03/1996. http://www.heritage.org/research/lecture/entering-the-pacific-century, (تم تصفحه في 2010/08/15).

وانتشار القوة العالمية الأمريكية اليوم هي حالة فريدة من نوعها. حيث لم تعد الولايات المتحدة تسيطر على محيطات وبحار العالم فحسب، لكنها طورت قدراتها العسكرية بشكل يسمح لها بنشر قوتها ونفوذها بأسلوب شديد الوضوح. حيث عملت بحزم على تثبيت ونشر جحافل قواتها العسكرية في غرب وشرق منطقة أوراسيا، وتمكنت أيضا من التحكم في الخليج. كما أن أنصار الولايات المتحدة وأتباعها في كافة أنحاء المنطقة الأوروآسيوية، يطمحون ويتطلعون إلى تمتين العلاقات معها".[1]

"ونحن ندخل الألفية الجديدة"، يقول "هنري كيسنجر" Henry Kissinger "صارت الولايات المتحدة تتمتع بتفوق منقطع النظير لم تسبقها إليه من قبل حتى أكبر إمبراطوريات الماضي. فمن التسلح إلى التنظيم المؤسسي، ومن العلم إلى التكنولوجيا، ومن التعليم العالي إلى الثقافة الشعبية، تمارس الولايات المتحدة هيمنة لا مثيل لها في جميع أنحاء العالم".[2]

كما أكد المؤرخ "بول كينيدي" PaulKennedy بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان في أوائل عام 2002 أن" لا شيء مما يحدث اليوم وما وصلت إليه الولايات المتحدة من قوة ونفوذ كان موجودا في أي وقت مضى في تاريخ الإمبراطوريات القديمة. فالإمبراطورية البريطانية... وفرنسا نابليون وإسبانيا فيليب الثاني كان لهم خصوم أقوياء وكانوا جزءا من نظام متعدد الأقطاب. كما أن إمبراطورية شارلمان لم تشتمل إلا على جزء من أوروبا الغربية، والأمر نفسه بالنسبة للإمبراطورية الرومانية التي هيمنت على شواطئ البحر الأبيض المتوسط ولكن لم تكن الوحيدة في حينها ففي الوقت نفسه كان هناك إمبراطورية عظمى في بلاد فارس وأخرى في الصين أيضا. لا توجد هناك مقارنة".[3]

ويضيف "جون إيكنبري" John Ikenberry "ما تمخض عن سنوات التسعينيات هو قطب أمريكي أوحد، أقوى من أية دولة كبرى أخرى في

[1] Zbigniew Brzezinski. The Grand Chessboard, American Primacy and its Geostrategic Objectives. New York: Basic Books, 1998, p. 23.

[2] Henry Kissinger. «Does America Need a Foreign Policy : Toward a Diplomacy for the 21st Century», New York: Simon & Schuster, 2001, p. 19.

[3] Paul Kennedy. « The Eagle has landed ». Financial Times, 2 February 2002.

التاريخ". مشددا على "التفاوت الشديد وغير المسبوق في القوة"، حيث قال "إن امتيازات القوة الأمريكية عديدة، لم يسبق لها مثيل وليس من المرجح أن تختفي في وقت قريب... وأظهرت الممارسة العسكرية الأمريكية القوية مؤخرا في أفغانستان والعراق للعالم، مدى قوة الولايات المتحدة غير الاعتيادية والفعالة. وبالفعل، ممارسة هذه السلطة ضاعف من قوتها أو على الأقل كشف هذه القوة للعالم. يمكن للولايات المتحدة تفكيك أنظمة بكاملها وبدون أن يكلفها ثمنا باهظا من حيث الرجال أو من حيث الثروة الوطنية".[1]

السياسة الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 والواقعية الهجومية

تخلت السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر عن تقاليد الاعتدال وضبط النفس التي كانت تتحلى بها لفترات امتدت طيلة سنوات الحرب الباردة. ومنذ ذلك التاريخ استبدلت الإستراتيجيات الدفاعية التي كانت تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم بإستراتيجية أكثر عدوانية. وقد استخدمت الولايات المتحدة تحت قيادة المحافظين الجدد، مكانتها كقوة عالمية من دون منافس، لإعادة تشكيل العالم وفقا لمصالحها والمثل العليا التي وُضعت في مقدمة أولوياتها الدفاع عنها. وبذلك، فقد تجاهلت القانون الدولي، وشككت في قيمة الآليات المتعددة الأطراف وفي مقدمتها المنظمات الدولية (ما عدا المؤسسات المالية منها)، كما حاولت استمالة الأمم المتحدة واحتوائها.

اعتمادا على نظرية "جون ميرشايمر" John Mearsheimer حول الواقعية الهجومية، حيث تسعى القوى العظمى حسب هذه النظرية إلى الهيمنة العالمية كوسيلة لزيادة أمنها وحريتها في العمل. يمكن القول إن السياسة الخارجية الأمريكية ذهبت في هذا الاتجاه عندما عملت على توسيع نطاق الهيمنة الأمريكية. وهكذا، فإن السعي إلى غزو العراق كان بمثابة الفرصة السانحة لتأكيد التفوق والنفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وفرصة لإعادة

[1] John Ikenberry. «Strategic Reactions to American Preeminence : Great Power Politics in the Age of Unipolarity ». National Intelligence Council, 28 juillet 2003, (تم تصفحه في 2009/10/25) www.dni.gov/nic/PDF_GIF_2020_Support/2003_11_24_papers/ikenberry_StrategicReactions.pdf .

رسم السياسة العالمية وفقا لمصالحها. كما أن وصف السياسة الخارجية الأمريكية بالإمبراطورية باتت تستخدم في الغالب للإشارة إلى أن الولايات المتحدة صارت تتعمد تجاهل الآليات القانونية الدولية من خلال السياسات التي تتبعها لتعزيز مصالحها. تتبع القوى العظمى إستراتيجيات هجومية لقولبة النظام الدولي وفقا لاحتياجاتها ومصالحها، وهي في كثير من الأحيان تتجاهل مصالح الدول الثانوية، وتهمل الأعراف الدولية، والإجراءات القانونية المتفق عليها [1] والتي كانت حتما في ما مضى طرفا قويا ساهم في صياغتها ومن أشد المدافعين عنها. وفي حين كان لهجمات الحادي عشر من سبتمبر تأثير على نظرة إدارة بوش إلى العالم، فإنه بالمقابل ينبغي أن ينظر إلى الإستراتيجيات التي اتبعتها كرد فعل على التراث الذي خلفته إدارة كلينتون في الشؤون الخارجية والأمن القومي. بالنسبة للكثيرين في إدارة بوش، أضعفت السياسات التي اتبعها كلينتون موقف الولايات المتحدة في العالم. وحتى قبل هذه الهجمات، تجلى بشكل واضح توجه الإدارة الأمريكية الأحادي الجانب في معالجة الشؤون الدولية ورغبتها في توظيف مقدرات القوة الأمريكية لإعادة رسم خارطة سياسية جديدة للعالم تراعى فيها المصالح الأمريكية ويتم من خلالها إحباط أية محاولة لقوة دولية ما بالظهور كبديل أو كمنافس محتمل للولايات المتحدة.

أصبح الانقسام داخل معسكر الواقعيين الجدد في مجال العلاقات الدولية خلال التسعينيات بين تيار الواقعية الدفاعية وتيار الواقعية الهجومية أكثر وضوحا. تقول الواقعية الدفاعية المستوحاة من نظرية "كينيث والتز" Kenneth Waltz [2] في السياسة الدولية، أن القوى العظمى تفضل الإبقاء على الوضع الراهن بدلا من زيادة القوة عموما، وذلك لأن تكاليف التوسع وكسب المزيد من القوة، تفوق عادة بكثير فوائد الحصول على هذه القوة. وعلاوة عن ذلك، فإن التعاون بين القوى العظمى حسب اتباع الواقعية الدفاعية

[1] Alastair I. Johnston. «Is China a Status Quo Power? ». International Security, Vol 27, n° 4, spring 2003, pp.10-11.

[2] Kenneth N. Waltz. «Theory of International Politics». New York: Random House, 1979. In: Carlos L. Yordàn. «America's Quest for Global Hegemony Offensive Realism, the Bush Doctrine, and the 2003 Iraq War». Theoria, August, 2006, p. 127.

يمكن أن يقلل من مخاطر الفوضى الدولية ومن الآثار المترتبة على معضلة الأمن بينها. وتعتبر حالة التعاون بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية في فترة ما بعد الحرب الباردة، أو حتى عدم وجود حرب بين القوى العظمى منذ 1945، أحسن دليل على مصداقية الطرح الذي تقدمه.

ولكن على الرغم من أن الواقعيين الهجوميين لا يعارضون فكرة أنه يجوز للدول التعاون فيما بينها، وأن إقامة نظام دولي قد يقلل من الآثار السلبية لمعضلة الأمن، إلا أنهم يعتقدون بالمقابل بأن القوى العظمى تبحث دائما عن فرص للوصول إلى القوة على حساب منافسيها، مع التأكيد على أن الهيمنة تعد هدفا أساسيا بالنسبة لها. [1] تختلف الواقعية الدفاعية مع الواقعية الهجومية حول مسألة حجم القوة الذي تريدها الدول. فاتباع الواقعية الدفاعية يجادلون بأن الدول ترغب في الحفاظ على توازن القوى القائم؛ بينما يعتقد اتباع الواقعية الهجومية أن هدف الدول العظمى في نهاية المطاف هو الهيمنة على النظام الدولي، والحصول على المزيد من القوة بغض النظر عن القوة التي تكسبها الأطراف الدولية الأخرى المنافسة لها. [2] وبناء على ما سبق، فإن القوى العظمى تبحث دائما عن فرص لاستخدام قدراتها من أجل إعادة ترتيب النظام الدولي وفقا لمصالحها.

ويضيف ميرشايمر من جانبه، أن القوى العظمى تتصرف بعقلانية في نظام دولي يتصف بالفوضى وهو ما يدفعها إلى التنافس ضد بعضها البعض بهدف الحفاظ على قوتها وسيادتها. الصراع على القوة ليس غاية في حد ذاته، ولكنه يعد الطريقة الوحيدة التي تسمح لهذه الدول بالبقاء على قيد الحياة في عالم يسوده الاعتماد على الذات ومثله مثل باقي الواقعيين الجدد، يعتقد ميرشايمر أن القوى العظمى، بغض النظر عن نظامها الاقتصادي والسياسي، يجب أن تتصرف بعدوانية، وإن لم تفعل فإن ذلك قد يؤدي إلى سقوطها. كما يقول إنه لا يمكن أن يكون التعاون مستمرا في المدى الطويل، لأن الدول تتخوف

[1] John J. Mearsheimer. «The Tragedy of Great Power Politics». New York: Norton, 2001, p. 29.

[2] Ibid, p. 36.

من أن الدول الأخرى قد تتحايل على هذا النظام لكسب المزيد من السلطة على حساب البقية. وبعبارة أخرى، يمكن للدول الدخول في تحالفات لردع طرف آخر من بسط هيمنته على منطقة ما أو على العالم، ولكن هذه ما هي إلا مرحلة مؤقتة لأن هذه الدول تدرك جيدا أن أصدقاء اليوم هم أعداء الغد.[1]

يقول "كريستوفر لاين" Christopher Layne أن ***"الواقعية الهجومية تستند إلى فكرة رئيسية هي أنه عندما تصبح الدول العظمى أقوى، فإن مصالحها الإستراتيجية هي الأخرى تتوسع تبعا لذلك. وكأن القدرات التي تمتلكها الدولة تتحول في هذه الحالة إلى محرك للنوايا. وكلما أصبحت الدول الكبرى قوية اقتصاديا، لجأت إلى تحويل الثروة الاقتصادية التي بحوزتها إلى قوة "صلبة" من خلال بناء قدراتها العسكرية. وكلما أصبحت الدول الكبرى غنية اقتصاديا وقوية عسكريا، شرعت في استعراض عضلاتها على الساحة العالمية، وتصبح تبعا لذلك أكثر نشاطا وتأثيرا في السياسة الدولية".***[2]

وعليه فإن التفسير الدقيق للواقعية الهجومية يؤدي بالضرورة إلى استنتاج أنه بالنسبة للقوى العظمى، فإن محاولة بسط هيمنتها على العالم هو أفضل جواب إستراتيجي لها على الخوف وعدم اليقين الذي يهيمن على السياسة الدولية. كما أن أفضل وسيلة لردع الآخرين قبل التفكير في تهديد مصالحها، هو جمع أكبر قوة ممكنة، والقضاء على المنافسين المحتملين قبل أن يتحولوا إلى تهديد حقيقي. وكما يقول "جون ميرشايمر": ***"أن تصبح قوة مهيمنة في العالم هو أفضل وسيلة للاحتياط ضد عدم اليقين بشأن نوايا الآخرين، وحول قدراتهم الحالية والمستقبلية".***[3] والطريقة الأكيدة الوحيدة لكسب الأمن هو من خلال إخراج الدول المهددة لمصالحها من المنافسة من خلال القضاء عليها، أو إخضاعها أو فرض التبعية عليها.

---

[1] Ibid, pp. 51-54.

[2] Christopher Layne. «The Synthesis of Offensive Realism and the Open Door: Explaining the American Style of Hegemony». Stable URL: http://www.allacademic.com/meta/p73861_index.html , (تم تصفحه في 2009/09/13).

[3] John J. Mearsheimer. Op.cit, pp. 31-36.

في الواقع، عملت الولايات المتحدة، منذ 1940 تماما كما توقعته الواقعية الهجومية. حيث سعت إلى توسيع نطاق مصالحها الإقليمية؛ كما أنشأت نظاما سياسيا دوليا يراعي مصالحها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية. إلى جانب هذا سعت إلى فرض سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي؛ فرضت التبعية على حلفائها، وسعت للقضاء على منافسيها. وباختصار، فقد تصرفت بوصفها قوة عظمى تسعى إلى الهيمنة العالمية. هذه السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة طيلة هذه الفترة ولا تزال، لا تتفق فقط مع توقعات الواقعية الهجومية فقط، ولكن تتفق أيضا مع ما قدمته مدرسة الباب المفتوح من تحاليل حول السياسة الخارجية الأمريكية.

استخدمت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، قوتها الساحقة (الإستراتيجية الجوية الذرية، والقوة البحرية، ونفوذها المالي والاقتصادي، وريادتها التكنولوجية)، والمزايا النسبية لقوتها، لمواصلة الهيمنة العالمية. وكما سبق وأن ذكر "بول نيتز" Paul Nitze ، فإن إستراتيجية الولايات المتحدة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت ترمي إلى تحقيق "قوة راجحة"، وقد كانت مصممة على استخدام هذه القوة الراجحة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية لإنشاء نظام عالمي قائم على مبادئ سياسة الباب المفتوح، وبخاصة مبدأ الاقتصاد الدولي الحر. لقد استمرت الولايات المتحدة في الدفاع عن هذا الهدف برغم التحولات الكبيرة التي عرفها النظام الدولي. لقد دافعت بقوة عن حرية الاقتصاد لأن واضعي السياسات الأمريكية يعتقدون أنه مفتاح رخاء وريادة الولايات المتحدة على المستوى الدولي ومفتاح الرفاه لنظامها السياسي على المستوى الداخلي، وأيضا لأمنها. السعي لتحقيق الانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة الأمريكية، استوجب تواجد القوة العسكرية والنفوذ السياسي الأمريكي في أوروبا وآسيا ومناطق حساسة من العالم الثالث. إن الواقعية الهجومية وسياسة الباب مفتوح يسمحان لنا بتفسير لماذا بقيت الإستراتيجية الأمريكية اليوم هي نفسها تلك المتبعة منذ 1945 وإلى غاية 1990، السبب الوحيد والمنطقي هو رغبتها في الاستمرار في التوسع، ولعب دور الإمبراطورية. هدف الولايات المتحدة النهائي إذن، هو بسط هيمنتها على العالم.

يخبرنا "روبرت جيلبين" Robert Gilpin ، أن توسع القوى الكبرى يتجلى بشكل ملموس في ثلاثة أشكال.[1] أولا، لتعزيز سيطرتها على النظام الدولي، ومن أجل توفير الأمن، وتحقيق مصالحها الاقتصادية، تتوسع الدول إقليميا. وكما يلاحظ جيلبين أن القوى الكبرى تتوسع إقليميا إما عن طريق امتصاص أراضٍ مجاورة جغرافيا، أو من خلال العمل بشكل إمبراطوري بواسطة الاستيلاء على أراض بعيدة. ثانيا، القوى العظمى تسعى إلى توسيع نفوذها في السياسة الدولية. وكما يقول جيلبين فإنه من خلال استخدام التهديد والإكراه، وتشكيل الأحلاف، وخلق مجالات نفوذ خاصة وحصرية لها، تحاول تلك الدول خلق بيئة سياسية دولية وقواعد للنظام الذي سيفضي إلى تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية. وثالثا، تسعى القوى العظمى إلى السيطرة، أو على الأقل التأثير على ممارسة النظام الاقتصادي الدولي.[2]

وكما يوضحه بشكل جيد "فريد زكريا" Fareed Zakaria، فإن الدول الكبرى تسعى إلى توسيع نفوذها الدولي عندما تلاحظ زيادة نسبية في قوتها. وبالنسبة له لا يوجد اختلاف يذكر بين الدول الكبرى على مدار التاريخ، حيث عملت الدول التي شهدت نموا كبيرا في مواردها المادية، على إعادة تعريف وتوسيع لمصالحها السياسية في الخارج، وهذا من خلال الزيادات في الإنفاق العسكري، وشنها للحروب، والاستيلاء على الأراضي، ونشر الجنود والدبلوماسيين.[3]

بعبارة أخرى، الهيمنة هي التتويج المنطقي للمجهود الذي تبذله الدول الكبرى من أجل تعظيم مكانتها وقوتها على الساحة الدولية. يمكننا عند هذا المستوى من البحث، الإقرار بحقيقة كون الولايات المتحدة دولة مهيمنة. وهي كما يبدو جادة في إثبات ذلك وهذا من خلال كل السياسات التي تتبعها، واتبعتها طيلة الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة. ولكن الإشكال المطروح

(1) Robert Gilpin. «War and Change in World Politics». Cambridge: Cambridge University Press, 1983, p. 23.
(2) Ibid, p. 24.
(3) Fareed Zakaria. «From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role». Princeton: Princeton University Press, 1998, p. 3.

فعلا هو هل الولايات المتحدة دولة مهيمنة فقط، أم هي أكثر من ذلك، إمبراطورية ؟

هل الولايات المتحدة إمبراطورية أم مجرد دولة مهيمنة؟

قبل الحديث عن رغبة الولايات المتحدة في معاصرة خصومها والقوى المنافسة التي قد تسعى إلى إزاحتها من ريادة العالم، أو التقليل من نفوذها، كما تبين مما سبق. علينا أولا أن نتفق حول ما إذا كانت الولايات المتحدة من خلال السياسة التي دأبت على اتباعها منذ نهاية الحرب الباردة وتعززت أكثر بعد مجيء المحافظين الجدد إلى السلطة بعد 11 سبتمبر 2001، هي فعلا تتجه نحو لعب دور الإمبراطورية. أم تظل مجرد دولة مهيمنة، حتى وإن اتسع مجال نفوذها هذه المرة ليشمل العالم بأسره، بعد أن كان طوال سنوات الحرب الباردة لا يتعدى المعسكر الغربي وبعض الدول في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وقبل هذا، علينا في البداية أن نتحقق من مصطلحي الهيمنة والإمبراطورية، وإن كانا فعلا يعكسان بحق السلوك الخارجي الذي تعتمده اليوم الولايات المتحدة في علاقاتها مع العالم، ومع حلفائها السابقين وأهم الدول التي باتت تعرف بالقوى الصاعدة. تلك القوى التي لا تزال الولايات المتحدة تنظر إليها بعين الريبة والحذر. وقبل هذا وذاك، لابد من أن نحدد بشكل واضح ما نقصده بالهيمنة أو الإمبراطورية. ما دمنا سنبني على النتائج التي سنخلص إليها في فهم حقيقة توجه السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، ولماذا بات هذان المصطلحان أو أحدهما على الأقل، أقرب من أي وقت مضى إلى وصف حال السياسة الأمريكية وعلاقاتها مع عالم اليوم؟

الهيمنة: لمصطلح الهيمنة Hegemony تاريخ طويل. حملت عبارة الهيمنة انطلاقا من جذورها اليونانية، معنى حرفيا يشير إلى الزعامة، وكان يقصد به تقليديا مزيج من السلطة، والقيادة، والسيطرة. كان الماركسيون الروس في وقت مبكر هم أول من استخدموا هذا المصطلح، من أمثال "بليخانوف" Plekhanov (في أواخر القرن التاسع عشر) و"لينين" Lenin (في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين). وقد قصد كل من لينين وبليخانوف عند

استخدامهما لهذا المصطلح، الإشارة إلى دور الطبقة العاملة في قيادة تحالف الطبقات (البروليتاريا والفلاحين) بهدف الإطاحة بالطبقة الرأسمالية الإقطاعية المتمثلة حينها في الإمبراطورية الروسية القيصرية.[1]

ولعل المنظر الأكثر شهرة الذي ارتبط اسمه أكثر بمفهوم الهيمنة هو الشيوعي الإيطالي " أنطونيو غرامشي" Antonio Gramsci الذي ظل اسمه على امتداد سنوات طوال مرادفا لمفهوم الهيمنة.

تعد الأدبيات التي استخدمت مفاهيم الهيمنة والقوة المهيمنة كثيفة جدا، حيث تم تحليل مفهوم الهيمنة بقدر كبير من التفصيل في أعمال عديدة.[2] وقد تم استخدام هذا المفهوم من قبل الماركسيين والليبراليين على حد سواء. غير أنه استخدم في الغالب بشكل ارتجالي، ونادرا ما أعطي تعريفا علميا. في العديد من الدراسات حول السياسة الخارجية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال، غالبا ما استخدم مصطلح الهيمنة باعتباره مرادفا للسيطرة أو السلطة المطلقة، أو حتى في بعض الأحيان للإمبراطورية.

لا يوجد في العلاقات الدولية اتفاق حول السياق التاريخي لمفهوم الهيمنة. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن هناك اثنتين من مدارس الفكر تطبقان هذا المفهوم على ظرفين زمنيين مختلفين تماما. فكلٌ من الواقعيين الجدد والماديين التاريخيين يتفقون على أن الهيمنة ليست حدثاً تاريخياً عارضاً، بل هي ظاهرة اجتماعية ناتجة عن الظروف الاجتماعية. ومع ذلك، فإن المدرستين تختلفان حول الظروف التي يطبق فيها المفهوم. ترى الواقعية على سبيل المثال، أن الهيمنة تعد نتيجة لا يمكن تفاديها لحالة العلاقات الدولية التي تسودها الفوضى والتي تتطلب قدرا كافيا من القوة من أجل تحقيق النظام العالمي. من جانبها تعتقد المادية التاريخية أن الهيمنة تعود إلى نمط الإنتاج الذي يخدم فئة أو طبقة معينة وهو ما يوجد نظام

(1) Mikael Nilsson. «Tools of hegemony: Military technology and swedish-american security relations, 1945-1962». Sweden : Santérus Academic Press, 2007, p. 31.

(2) انظر مثلا :

Robert O. Keohane. «After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy». Princeton: Princeton University Press, 1984.

الدولة المهيمنة اقتصاديا والمستفيدة من وسائل الإنتاج وبما أنه وفقا لهذا النظام، على الدول الأخرى تبني سلوك وتوقعات تتفق مع مصالح واحتياجات الدولة المسيطرة في هذا النظام، فإن هذا في الأخير هو ما يجلب الاستقرار إلى النظام العالمي.[1]

يُعرّف ميرشايمر الدولة المهيمنة، بأنها " ***الدولة التي تملك من القوة ما يمكنها من السيطرة على جميع الأطراف الأخرى في النظام الدولي، وأنه لا توجد دولة أخرى لديها ما يجب من القوة العسكرية لتخوض معركة حاسمة ضدها.*** "[2] ومن المهم التأكيد على أن نظرية ميرشايمر تعتبر أن القوة المهيمنة هي القوة الكبرى الوحيدة في النظام الدولي. وهكذا، فالدول تبحث عن السلطة المطلقة، التي تمكنها من إنشاء وإطالة أمد هيمنتها. وعلى الرغم من أن الهيمنة العالمية هي الهدف النهائي، يؤكد ميرشايمر أن معظم القوى الكبرى يمكن أن تأمل في تحقيق هيمنة إقليمية ليس أكثر. ويرى أن العديد من الدول الكبرى قد سعت إلى خلق هيمنة إقليمية لها كخطوة نحو بسط هيمنتها على العالم، لكن الولايات المتحدة ظلت تحد من تطلعات هؤلاء وترفض ظهور دول إقليمية مهيمنة سواء في أوروبا أو آسيا من شأنها أن تهدد سيطرتها على العالم.[3]

تعريف ميرشايمر للدولة المهيمنة - باعتبارها الدولة التي تهيمن على جميع الدول الأخرى في المنطقة أو النظام الدولي - يشير إلى أن الدولة يجب أن تتمتع بأولوية الهيمنة العسكرية على منافسيها المحتملين. والأهم من ذلك، يجب أن تكون حرة في تنفيذ إستراتيجيتها للحفاظ على مركزها والزيادة في قوتها.[4] غير أن تعريف ميرشايمر للهيمنة ذكر القليل عن العلاقة التي تجمع الدولة المهيمنة مع الدول الثانوية أو الصغيرة. يجب أن ينظر إلى الهيمنة على أنها حالة

(1) Robert W. Cox, Timothy J. Sinclair. «Approaches to World Order». New York: Cambridge University Press, 1996, p 126.

(2) John J. Mearsheimer, op.cit, p. 40.

(3) Ibid, p. 41.

(4) Carlos L. Yordàn. «America's Quest for Global Hegemony Offensive Realism, the Bush Doctrine, and the 2003 Iraq War». Theoria, August 2006, p. 146.

دولية يتم فيها توزيع القوة بشكل غير متساوٍ بين وحدات النظام الدولي، وهو ما يسمح للقوة المهيمنة ببسط نفوذها. بعبارة أخرى، القوة المهيمنة لا تمارس السيادة الفعلية على الدول الأخرى،[1] وإنما تريد التأثير في قرارات الدول الثانوية وخياراتها في مجالات السياسات الخارجية والدفاعية من أجل ثنيهم عن الانضمام إلى تحالفات يمكن أن تحد من نفوذ الدولة المهيمنة وتأثيرها من جهة وتوظيف قدراتها من جهة ثانية في إدارة التحديات التي تواجه النظام الدولي القائم. على سبيل المثال، يمكن للدول المهيمنة إقامة قواعد عسكرية في الدول الثانوية للضغط على منافسيها والتقليل من خطر تنامي القوة لديهم.

كما ذهب " يوهانسون س. ريان"، S. Ryan Johansson، في الاتجاه نفسه عندما رأى أن مصطلح "الهيمنة" استخدم في الأصل لوصف العلاقة بين أثينا والمدن الأخرى التي انضوت تحت حلف مشترك لمواجهة الإمبراطورية الفارسية. "الهيمنة" في هذه الحالة "تعني أن أثينا تضطلع بمهمة تنظيم وتوجيه الجهود المشتركة من دون فرض سلطة سياسية دائمة على حلفائها الآخرين." وعلى النقيض من ذلك، ووفقا لنظرية "النظام العالمي" لـ " إيمانويل والرشتاين" Immanuel Wallerstein ، "الهيمنة" تعني أكثر من مجرد القيادة ولكن أقل من الإمبراطورية.[2]

غير أن تعريف الهيمنة الذي قدمه "روبرت كيوهان" Robert Keohane يعتبر الأقرب إلى الواقع لأنه يضيف عنصرا مهما كثيرا ما يغيب في التعاريف الأخرى، حيث يقول إن الهيمنة هي *"الوضعية التي تكون فيها دولة واحدة قوية بما يكفي للحفاظ على القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات بين الدول وعلى أتم الاستعداد للقيام بذلك."*[3] وقع اختياري لهذا التعريف لأنه يركز ليس فقط على موارد الدولة وقدراتها العسكرية، ولكن يركز أيضا على خياراتها السياسية، وهذا يعني أن هذا التعريف يرمي إلى التأكيد على أن

---

[1] Michael W. Doyle. «Empires». New York: Cornell University Press. 1986. pp. 12- 19.
[2] Niall Ferguson. «Hegemony or Empire? ». Foreign Affairs, September / October 2003, p. 156.
[3] Robert Keohane. «After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy.» Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2005, pp. 34-35.

إرادة ورغبة دولة ما لتولي دور الدولة المهيمنة لا يقل أهمية عن قدرتها على الاضطلاع بهذا الدور. فكثير من الدول الكبرى لها من الإمكانات ما يكفي لتقمص هذا الدور على الساحة الدولية إلا أن الإرادة السياسية في هذا المجال غائبة. سنعود إلى هذه النقطة لاحقا عندما نتطرق لما يسمى بالهيمنة الحميدة.

كما يرى روبيت كيوهان أن هنالك أربعة عوامل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار إذا كانت لدولة ما الرغبة في تحقيق حالة الهيمنة أو الحفاظ عليها:[1]

أولا، يجب أن تكون الدولة المهيمنة أكثر تحكما من أي بلد آخر في عدد من العناصر. الموارد الخام، رأس المال، الأسواق، والإنتاج هي العناصر الرئيسية الأكثر أهمية. المستوى العالي من التحكم في هذه العناصر الأربعة أكثر من أي بلد آخر، يخلق الظروف الملائمة لريادة الدولة المهيمنة من حيث الازدهار الاقتصادي، اقتصاد محلي قوي يسمح للدولة المهيمنة أن يكون اقتصادها أيضا مهيمنا على الاقتصاد العالمي.

ثانيا، من المهم أن يكون لدى الدولة المهيمنة ما يكفي من القدرة العسكرية لحماية الاقتصاد العالمي، الذي تهيمن عليه، من أي تهديدات. وكما أنه من المهم بالنسبة للدولة المهيمنة، الحفاظ على ازدهارها الاقتصادي، فمن المهم أيضا أن يكون للقوة المهيمنة القدرة والإرادة على حد سواء للدفاع عسكريا عن ازدهارها والظروف الدولية التي أنشئت من أجله.[2]

ثالثا، يفترض أيضا من الدولة المهيمنة أن تكون قادرة على السيطرة أو التأثير بشكل كبير في اقتناء، وتراكم المعارف والمعلومات. وبشكل أكثر تحديدا، نشير إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل شبكة الإنترنت، نظرا لأنها تلعب الآن دورا كبيرا في تدفق المعلومات والأفكار.

رابعا، يجب أن يكون هناك استعداد من جانب الدولة المهيمنة على الاضطلاع بدور قيادي. الدور القيادي للقوة المهيمنة هو أن يتضمن توجيه النظام الدولي: مثلما كان الحال بالنسبة للدور الريادي الأمريكي الذي تمثل في توجيه

---

[1] Robert Keohane, ibid, p 17.
[2] Ibid, p.39.

النظام الدولي نحو الرأسمالية، وإبعاده عن الشيوعية. وكان أحد هذه الطرق ما تم إنجازه من خلال نظام بريتون وودز، حيث قدمت الولايات المتحدة مساعدات مالية لبلدان أوروبا وغيرها، مثل اليابان التي كانت بأمس الحاجة إليها بهدف إنعاش اقتصادياتها بعد الحرب العالمية الثانية. ولم يكن هذا دليلا هاما على رغبة الولايات المتحدة في الاضطلاع بدور قيادي في النظام الدولي، بل أيضا على قبول الدول الأخرى وتسليمها بتلك القيادة. كما أن هذه الهيمنة قائمة على أساس تصور الآخرين وإدراكهم لشرعية ممارستها القيادة بحكم امتلاكها لعناصر القوة. لا يكفي أن الدولة ترغب في توجيه النظام الدولي. بل يجب على الدول الأخرى أيضا أن تكون على استعداد لاتباع الدولة التي يفترض أن تكون دولة مهيمنة. لذلك يصف "جيوفري بينمان" GeoffreyPigman الوظيفة الأساسية للدولة المهيمنة بمثابة الضامن الرئيسي لليبرالية النظام التجاري الدولي الذي يعود بالنفع على الدولة كما يعود أيضا بفائدة أكبر على منافسيها المحتملين.[1]

كما يجب الإشارة إلى أن ثمة خلطا في معظم الأحيان بين الهيمنة والزعامة Leadership عند الإشارة إلى سيطرة إحدى القوى على النظام الدولي إلا أن الهيمنة كما يرى غرامشي تعني أكثر من ذلك: أنها "*زعامة قائمة على الرضا*". ففي أي نظام يقوم على الهيمنة تعرض القوى المسيطرة معطيات النظام المنشود في ثوب عالمي وتقدمه كنظام مفيد للجميع. وقد تضطر إلى تقديم تضحيات مكلفة في بعض الأحيان، حتى يتم الإذعان لرؤيتها المتعلقة بالنظام ولا تعمل الهيمنة كعلاقة فظة بل تنتهج أسلوبا ألطف كثيرا من خلال نوع من أنواع الرضا العالمي. والبعد الذاتي والأيديولوجي فيها قوي للغاية.[2] هذا الشكل من الهيمنة هو الأقرب إلى ما يسمى بالهيمنة الحميدة. ويقصد بها تلك العلاقة القائمة على التراضي بين الدولة المهيمنة وباقي الدول السائرة في فلكها.

الإمبراطورية: كلمة الإمبراطورية أو Empire هي في الأصل مشتقة من اللفظ اللاتيني Imperium (السلطة المطلقة). وهو المفهوم الذي يعود أول

(1) Niall Ferguson. «Hegemony or Empire?». Op.cit, p. 156.

(2) برتران بادي، ماري- كلود سموتس، انقلاب العالم سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة سوزان خليل. القاهرة: دار العالم الثالث، ط 1، 1998، ص 118.

استخدام له، إلى واحدة من أقدم الإمبراطوريات تاريخا، وهي الإمبراطورية الرومانية، ويمكن أن يفهم على أنه الحق في الأمر أو ممارسة السلطة. الإمبراطورية هي علاقة سياسية تقوم من خلالها الدولة المهيمنة بممارسة السلطة السياسية على دول مستقلة ذات سيادة بمرور الوقت، اكتسب المصطلح بعدا مكانيا على أساس وجود علاقة بين الدولة المركزية من جهة والدول أو المناطق المحيطة أو البعيدة.[1]

اتخذت كلمة إمبراطورية، على مر الزمن دلالات سلبية، وغالبا ما كانت تستعمل مجازا. لقد أثر عصر الاستعمار في طبيعة المصطلح ونظرة الغير له، فانتقل من رمز للمجد والإيجابية، إلى مؤشر للهيمنة والاستبداد والتبعية. في البداية كانت هذه النظرة سائدة لدى أحزاب اليسار، ثم انتشرت فيما بعد على مستوى جميع الطيف السياسي تقريبا.[2]

عادة ما يُنظر إلى مفهوم الإمبراطورية باعتباره مفهومًا ماركسيًا بالأساس، يرتبط ارتباطًا عضويًا بمفهوم الإمبريالية في تصوره الماركسي- اللينيني. إلا أن المتأمل لنظريات العلاقات الدولية يستطيع أن يرصد ورود مفاهيم مرادفة لمفهوم الإمبراطورية - بتعريفه اللغوي السالف الذكر على الأقل- في العديد من نظريات وكتابات العلاقات الدولية. ويتبدى ذلك أكثر ما يكون في استبدال ألفاظ أخرى كـ "القطب المهيمن" في المنظور الواقعي، أو "القوة الإمبريالية" لدى المدرسة الماركسية، أو "الحضارة" أو "القوى العظمى" في الكتابات التاريخية بلفظ "إمبراطورية".[3]

(1) David A. Lake. «The New American Empire? ». International Studies Perspectives, n° 9, 2008, p. 282.

(2) Pierre Guerlain. «Le retour du discours impérialiste aux États-Unis». Revue française d'études américaines, n° 113, Septembre 2007, p. 7.

(3) ياسمين سامي ضيف الله، الإمبراطورية: منطق القوة الباطشة:
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/07/article01a.shtml

يرى "ميكائيل مان" Michael Mann أنه يمكن تقسيم الإمبراطوريات إلى ثلاث فئات فرعية هي :

(1) **الإمبراطورية المباشرة**، حيث الغزو العسكري واحتلال الأراضي الذي يليه الضم السياسي لدول المحيط من قبل الدولة المركزية أو الإمبراطورية. ومن الأمثلة التاريخية على ذلك الإمبراطورية الرومانية.

(2) **الإمبراطورية غير المباشرة**، حيث تمارس الحكومة المركزية السلطة، ولكن تبقى الدول المحيطة (أو التابعة) تحتفظ باستقلال ذاتي كبير، إلى جانب القدرة على الدخول في تفاوض حول قواعد اللعبة مع الدولة المركزية. كما كان "اللورد كرومر" قنصل بريطانيا في مصر يقول "نحن لا نحكم مصر، ولكن نحكم حكام مصر فقط". وكانت هذه هي الممارسة الحقيقية على الأرض في المستعمرات والمحميات.

(3) **الإمبراطورية غير الرسمية**، حيث تمارس الدولة المحيطة (أو التابعة) سيادتها ولكن استقلالها يظل منقوصا في ظل حكم ذاتي محدود للغاية ورقابة مباشرة من قبل الحكومة المركزية.

(4) **الهيمنة**، والتي هي ليست شكلا من أشكال الإمبراطورية بالمعنى الدقيق للكلمة، لأن الريادة التي تمارسها الدولة المركزية في علاقاتها مع الدول المحيطة تحظى في هذه الحالة بالشرعية والقبول من قبل هذه الأخيرة.[1]

إن التمييز بين الهيمنة والإمبراطورية مفيد من الناحية التحليلية، ذلك لأنه يساعد على فهم وتحديد المعضلة الإستراتيجية التي تواجه الحكومة الأمريكية في الوقت الذي تسعى فيه إلى تكريس واستمرار هيمنتها بعد نهاية الحرب الباردة. استمرار هيمنة الولايات المتحدة سوف يعتمد على خلق إمبراطورية، تشبه إلى حد ما تلك التي كانت بريطانيا من قبل تديرها في نهاية القرن 19. وهذا في

(1) Michael Mann. «Impérialisme américain: Des réalités passées aux prétextes présents». Études internationales, vol. 36, n° 4, décembre 2005, p. 446.

مقابل الاستمرار في العمل في إطار المؤسسات الدولية متعددة الأطراف والتحالفات، مع ما يواجه الولايات المتحدة من متاعب اقتصادية، تبين بإمكانية قيام نظام عالمي من الممكن أن تفقد فيه موقعها كقوة عظمى.

وعليه، فقد حفلت السنوات الأخيرة بمساهمات أكاديمية وصحافية هامة حول موضوع الإمبراطورية الأمريكية، ولقد أعطتها السياسة الإمبراطورية التي اتبعتها إدارة الرئيس بوش الابن زخما كبيرا لم تعرفه منذ بداية القرن العشرين. ومع ذلك، فإن النتائج لا تزال تبدو بسيطة جدا على الرغم من كثرة الأسئلة المطروحة وتعقدها. النقاش يدور حول سؤال جوهري هو هل الولايات المتحدة إمبراطورية أم دولة مهيمنة؟ وهل بالإمكان مقارنة هذه الإمبراطورية بتلك الإمبراطوريات التي كانت قائمة في الماضي؟ هل كانت الفترة الأولى من إدارة الرئيس "جورج واكر بوش" سياسة إمبراطورية دائمة أم سريعة الزوال؟ وهل هذه السياسة تشكل انقطاعا أم استمرارية في تاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة؟

كما سبق إذن، لكل من "الهيمنة" و"الإمبراطورية" جذور يونانية ورومانية قديمة. "الهيمنة" تعني السيطرة أو القيادة، وبخاصة هيمنة دولة أو أمة على مجموعة من الأمم، ولكن من دون التزام واضح ما إذا كان هذا نتيجة للقسر الذي مارسته الدولة الأكثر قوة، أو تمخض عن توافق في الآراء، أو هو مزيج من الاثنين. ومع ذلك ومما لا شك فيه أن الهيمنة أو القيادة لا تمارس بالضرورة على الدول المجاورة إقليميا. بل يمكن أن تنتشر آثار الهيمنة على نطاق واسع كما قد تنحصر في منطقة جغرافية معينة. عادة ما تنطوي سياسة الهيمنة على أكثر من مجرد الضغوط العسكرية والاقتصادية، حيث تعتمد على التوافق في الآراء أو الإجماع بين الدولة المهيمنة وباقي الدول بالإضافة إلى التعاون المشترك. تشكل القوانين، المؤسسات والقيم المشتركة جوهر الهيمنة، مدعومة بالريادة والقوة الاقتصادية والثقافية إضافة إلى القوة العسكرية للدولة التي تمارس الهيمنة.[1]

(1) John Agnew. «American Hegemony into American Empire? Lessons from the Invasion of Iraq», Antipode, Vol 35, Issue 5, November 2003, p. 874.

هـذا، والإمبراطوريـة مصـطلح لـه دلالات إقليميـة (جغرافيـة)، ويشـير إلى السـيطرة المباشـرة والإكـراه الموجـه ضـد رعاياهـا (مثـل الإمبراطوريـات الأوروبيـة القديمـة)، في حـين أن مصـطلح الهيمنـة يشـير إلى أشـكال غـير رسميـة أو غـير مباشـرة مـن خـلال إقنـاع الفـاعلين في النظـام الـدولي واسـتخدامهم في خدمـة مصـالح الدولـة المهيمنـة. إذا كـان المصـطلح الأول هـو أكثـر واقعيـة ويوظـف بشـكل أساسـي كـأداة عسـكرية قهريـة، فـإن المصطلح الثـاني يعـد أكثـر ليبراليـة ويعتمـد بشـكل واضـح علـى المؤسسـات الدوليـة. الـبعض يقـول إنـه في نهايـة المطـاف، لا يوجـد اخـتلاف كـبير بـين الاثـنين. لكـن في الواقـع يمكـن رصـد اختلافـات كـبيرة عنـد الحـديث عـن الهيمنـة الأمريكيـة في إدارة كلينتـون والإمبراطوريـة الأمريكيـة في عهـد الـرئيس بـوش. وعلـى العمـوم، فـإن السياسـة المتبعـة مـن طـرف الولايـات المتحـدة هـي تمثيـل واضـح وتعـبير صـريح عـن فكـرة الإمبراطوريـة: حيـث سـبق لهـا تاريخيـا وأن سـيطرت وتوسـعت جغرافيـا علـى حسـاب غيرهـا، واسـتعملت مجموعـة متنوعـة مـن الوسـائل (العسـكرية والاقتصـادية والأيديولوجيـة) لصـياغة النظـام الـدولي، واستخدمت قـوة الجـذب والإقنـاع لاسـتمالة البلـدان والمنظمـات الدوليـة. إلى درجـة أن الخـط الفاصـل بـين الإمبراطوريـة والهيمنـة أصـبح ضـعيفا أو غـير واضـح، خصوصـا في ظـل إدارة الـرئيس جـورج بـوش. وبالتـالي إذا كـان مـن الأفضـل أن نتحـدث عـن الهيمنـة في عهـد كلينتـون، بـالنظر إلى اللجـوء المتواضـع إلى اسـتخدام القـوة العسـكرية (مـا عـدا حـالات محـدودة تمـت تحـت غطـاء أممـي أو لقيـت تأييـدا واسـعا مـن المجموعـة الدوليـة). يكـون مـن الأنسـب ربمـا مقارنـة سياسـات إدارة بـوش بتلـك الـتي تتبعهـا دولـة إمبراطوريـة، وهـذا بسـبب الـرؤى والمشـاريع الأيديولوجيـة الـتي تجمـع بـين الرغبـة الإمبراطوريـة أيـديولوجيا والتـدخل العسـكري المباشـر مـن جانـب واحـد للتحكم في تطور النظام الدولي.

اعتـبر كـثير مـن المـؤرخين أن أول ظهـور للإمبراطوريـة الأمريكيـة كـان في الفـترة الممتـدة مـن 1898 حتـى 1946، أي مـن الحـرب الأمريكيـة الإسـبانية إلى الاسـتقلال الفعلـي للفلـبين. وبموجـب ذلـك، كونـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة نظامـا إمبراطوريـا علـى مـدى نصـف قـرن مـن الـزمن.[1] بطبيعـة الحـال، لا تمثـل

[1] Pierre Guerlain. Op.cit, p. 7 .

بدايـة القـ ، 21 المـرة الأولى الـتي نعتـت فيهـا الولايـات المتحـدة بالإمبراطوريـة. فقـد سـبق وأن د ـد اليسـار السياسـي بمـا وصـفه بالإمبرياليـة الأمريكيـة كمـا هـو الحـال في آسـيا خـلال الحـرب الكوريـة، وكـذلك حـرب الفيتنـام. خـلال سـنوات 1980 عبـارة «الإمبراطوريـة» كـان أكثـر مـا تسـتخدم للإشـارة إلى الاتحـاد السـوفيتي. مـع الحـرب علـى العـراق، أصـبحت هـذه العبـارة توظـف لوصـف الولايـات المتحـدة. وقـد لاحـظ كـل مـن دالـدر وليندسـي أن العبـارة ظهـرت أكثـر مـن 1000 مـرة في الأخبـار خلال الأشهر الستة الأولى لسنة 2003.[1]

ومع ذلك، هناك عدد من الاختلافات الهامة بين فكرة الإمبراطورية الأمريكية اليوم وتلك التي كانت قبل أربعين عاما مضت. الولايات المتحدة اليوم، هـي القـوة العظمـى الوحيدة. قدراتها العسكرية، الاقتصادية والثقافية غير مسبوقة ودون منازع. وهـي الدولـة الوحيدة التي يمكن اعتبارها اليوم إمبراطورية عالمية. وثمة فرق آخر مهم يتمثل في حقيقة أن مفهـوم الإمبراطوريـة الأمريكيـة، لم يعـد يسـتخدم فقـط لغـرض توجيـه الانتقـاد إلى الولايات المتحدة. بل أصبح مدعاة للافتخار. واستخدام الإمبراطورية أصبح مناسبة لا تفوت لوصف التفوق الأمريكي.[2] وكأن التاريخ يعيد نفسه، فالآباء المؤسسون أنفسـهم كـانوا يعتقـدون فعـلا أنهـم بنـوا " إمبراطوريـة الحريـة " والـتي مـن شـأنها أن تمتـد مـن البحـر إلى البحر.[3] لذلك اعتبر الصحفي جون سوليفان - كما سبق أن أشرنا إليه في مبحث سابق - في عام 1845 أن مصير الولايات المتحدة الحتمي يستدعي تحولها إلى إمبراطورية عالمية قادرة على احتضان أمم الأرض قاطبة.

هنـاك عـدد مـن الكتـاب والسياسـيين والمـؤرخين الـذين لم يـترددوا في التعـبير عـن افتخـارهم ودعمهـم لقيـام إمبراطوريـة أمريكيـة.[4] وكمـا لاحظـه "مايكـل

[1] Ivo H. Daalder, James M. Lindsay. «Despite Debate on an American Empire, It's not If but What Kind». New York Times, May 10, 2003, A19.

[2] Bryan Mabee. «Discourses of empire: the US 'empire', globalisation and international relations». Third World Quarterly, Vol. 25, No. 8, 2004, p. 1359.

[3] Michael Cox. «Empire by denial: the strange case of the United States». International Affairs, Vol 81, N° 1 , 2005, p. 21.

[4] Johan Höglund. «Taking up the White Man's Burden ? American Empire and the Question of History». European Journal of American Studies, EJAS 2007-2, [Online], article 5, put online Dec. 14, 2007. URL: http://ejas.revues.org/document1542.html (تم تصفحه في 2010/03/28) .

كـوكس" Mikael Cox، أنـه، "*قبـل عقـدين مـن الـزمن كانـت فكـرة الإمبراطوريـة الأمريكيـة، تجلـب السـخط مـن بعـض الـدوائر في الولايـات المتحـدة. لكـن هـذا الحـال لم يعـد قائمـا اليـوم*."[1] وبعبـارة أخـرى، فـإن فكـرة أن الولايـات المتحـدة هـي إمبراطوريـة وتقـود سياسـة إمبراطوريـة علـى نطـاق واسـع أصـبحت تستهوي عددا متزايدا من بين الباحثين وعند الطيف السياسي بأكمله.

ومـع ذلـك، فـإن المسؤولين الأمـريكيين في السـلطة سـواء جمهـوريين كـانوا أو ديمقـراطيين، رفضـوا دائمـا مفهـوم أو صـفة "الإمبراطوريـة"، أو علـى الأقـل في الخطـب الرسميـة، ولكـن لـيس بالضـرورة في الممارسـة. *إن الولايـات المتحـدة*" كمـا قـال جـورج بـوش خـلال حملتـه الانتخابيـة عـام 2000، "*لم تكـن أبـدا إمبراطـورية. يمكننـا أن نكـون القـوة الكـبيرة والوحـيدة في التـاريخ الـتي أتيحـت لهـا الفرصـة ورفضـت، مفضـلة العظـمة علـى القـوة والعدالـة علـى المجد*." (2)

وإلى جانـب ذلـك، لقـي الاتجـاه الإمبراطـوري في كـثير مـن الأحيـان رفضـا شـعبيا داخـل الولايـات المتحـدة وذلـك لعـدة أسـباب. **أولا**، فكـرة الإمبراطوريـة مرفوضـة علـى نطـاق واسـع مـن قبـل الأمـريكيين أنفسـهم، غـير مقتـنعين بمزايـا التوسـع الجغـرافي والسـيطرة علـى الأراضـي. **ثانيـا**، تنـاقض هـذه السياسـة مـع المثـل والمبـادئ الـتي قـام عليهـا اسـتقلال الولايـات المتحـدة مـن الإمبراطوريـة البريطانيـة. **ثالثـا**، جاذبيـة وتـأثير الولايـات المتحـدة بـدأت تعـرف حـدودها، كمـا يـدل علـى ذلـك تنـامي السياسـات المناهضـة للولايـات المتحـدة في مختلـف أنحـاء العـالم وفي مقـدمتها دول أمريكـا اللاتينيـة، الـتي يمكـن اعتبـار تـولي أحـزاب اليسـار فيهـا السـلطة دليـل علـى مناهضـتها للسياسـة الأمريكيـة. **وأخـيرا**، فـإن عسـكرة السياسـة الخارجيـة للولايـات المتحـدة باتـت تمـارس ضـغطا كـبيرا علـى الاقتصـاد الأمريكـي ومصـدر قلق مخافة أن تتسبب في إضعاف القوة الأمريكية.[3]

[1] Charles-Philippe David. «Introduction, Lectures sur l'hégémonie et l'avenir de la puissance américaine». Études internationales, vol. 36, n° 4, décembre 2005, p. 433.
[2] Cited in International Herald Tribune, 2 July 2003, p. 6.
[3] Charles-Philippe David. Ibid, p. 434.

هـذا النفـي الرسمـي، مـع ذلـك، ترافـق مـع صـدور مجموعـة كـبيرة مـن المنشـورات وبيانـات النقـاد والخـبراء والمستشـارين المقـربين لـدوائر السـلطة، يمجـدون فيهـا فضـائل الإمبراطوريـة الأمريكيـة والتأكيـد علـى حتميتهـا، وحتـى إدراجهـا ضـمن السـياق التـاريخي الطبيعـي لتطـور الدولـة الأمريكيـة. ذهـب بعـض البـاحثين إلى التأكيـد أن الهـدف الرئيسـي لـلإدارات الأمريكيـة بعـد نهايـة الحـرب البـاردة هـو "إنشـاء هيمنـة أو إمبراطوريـة أمـريكيـة" وأن ذلـك يمثـل في نهايـة المطـاف "رد فعـل طبيعـي" مـن "دولـة طبيعيـة" في مواجهـة التهديـدات والتحـديات الخارجيـة. حيـث يؤكـد "روبـرت جيرفـيس" Robert Jervis مـثلا، أنـه "*مـن المحتمـل أن الولايـات المتحـدة تتصـرف كدولـة طبيعيـة اكتسـبت موقعـا مهيمنـا هـي بصـدد الـدفاع عنه*." (1)

كمـا نشـر "روبـرت كاجـان" Robert Kagan في 1998 مقـالا بعنـوان "الإمبراطوريـة الخـيرة"، دعـا فيـه إلى قيـام إمبراطوريـة تختلـف عمـا سـبقها مـن إمبراطوريـات بحكـم أنهـا تسـعى لفعـل الخـير.[2] كمـا وضـع أكـاديميون وصـحفيون مثـل "مايكـل إيجنـاتييف" Michael Ignatieff فكـرة الإمبراطوريـة في وسـط النقـاش العـام.[3] ودافـع "مـاكس بـوت" MaxBoot بقـوة عـن الفكـرة، مسـتلهما بنمـوذج الإمبراطوريـة البريطانيـة.[4] الأمـر نفسـه أيضـا بالنسـبة للمـؤرخ البريطـاني "نيـال فيرغسـون" Niall Ferguson، الـذي يعتقـد أن الإمبراطوريـة الأمريكيـة مثلـها مثـل الإمبراطوريـات الـتي سـبقتها مـن قبـل، تسـعى كلـها لجلـب الاسـتقرار.[5]

[1] Robert Jervis. « Understanding the Bush Doctrine ». Political Science Quarterly. Vol. 118, N° 3, autumn 2003, p. 376.
[2] Robert Kagan. « The Benevolent Empire ». Foreign Policy, Summer 1998.
[3] طالع حول هذا الموضوع :
- Michael Ignatieff. « The Challenges Of American Imperial Power». Naval war college Review, Spring 2003, Vol. LVI, N° 2. And «The Burden». New York Times Magazine, January 5, 2003.

[4] طالع حول هذا الموضوع :
- Max Boot. «The Savage Wars of Peace: Small Wars and the Rise of American Power». New York: Basic Books, 2002.

[5] طالع حول هذا الموضوع :
- Niall Ferguson. «Colossus: The Rise and Fall of the American Empire». New York: Allen Lane Penguin .2004.

ويحذر أنه "*يتعين على الذين ينتقدون الهيمنة الأمريكية ويطالبون بإنهائها أن يقدروا كيف سيكون البديل. إذا تراجعت الولايات المتحدة عن دورها المهيمن، من الذي سيحل محلها؟ ليس أوروبا، ولا الصين، وليس العالم الإسلامي وبالتأكيد ليس الأمم المتحدة. لسوء الحظ، فإن البديل للقوة الأمريكية، لن يكون إلا كابوس الفوضى لعصر مظلم جديد.*"[1] لذلك نجد أن في فكر المحافظين الجدد ومن بينهم عدد كبير من الأعضاء الفاعلين في إدارة بوش، التفوق العسكري للولايات المتحدة يعد الضامن الأساسي لاستقرار النظام الدولي، والشرط الأساسي للحفاظ على السلام الأمريكي العالمي Pax Americana. وفي هذا الصدد، يقول "فريد زكريا": "*إن الولايات المتحدة أقوى من أية دولة أخرى في التاريخ، وعملت على تعطيل القانون التاريخي في تكتل الدول من أجل هزيمة القوة المهيمنة لإفراطها في استخدام القوة، مشددا على أنه من دون الزعامة والقيادة الأمريكية، سوف لن يكون هناك إلا عالم تسوده الفوضى وعدم الاستقرار. حتى أوروبا إذا لم تتطابق سياساتها وتتماثل مواقفها مع السياسات والمواقف الأمريكية، فإنها بذلك تهدد السلام والأمن الدوليين، حيث جهود الولايات المتحدة واضحة في هذا المجال.*"[2] وفي ذات السياق، أكد صموائيل هانتنغتون أن "*عالما من دون سيادة الولايات المتحدة سيكون عالما أكثر عنفا وفوضى وأقل ديمقراطية، وأدنى في النمو الاقتصادي من العالم الذي يستمر تأثير الولايات المتحدة فيه أقوى من تأثير أية دولة أخرى على صياغة الشؤون العالمية.*"[3]

ومع ذلك تكمن المفارقة في هذه الإمبراطورية الجديدة، في أن القوة العسكرية لم تعد تهدف إلى الاستيلاء على أراض جديدة أو التوسع إقليميا،

[1] Niall Ferguson, A World without Power, Foreign Policy, July / August 2004, p. 32.

[2] فريد زكريا، نقلا عن ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1 يناير 2007 ، ص 104.

[3] زبيغنيو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية ، ترجمة أمل الشرقي عمان: الدار الأهلية للنشر، 1999، ص ص 47 - 48. نقلا عن ناظم عبدالواحد الجاسور، المرجع السابق، ص 105.

هزيمة منافسين، الهيمنة المباشرة على طرق التجارة، [illegible] بالنسبة للإمبراطورية الرومانية. العديد من المحافظين الجدد يأسف لأن الولايات المتحدة لم تتبن رسميا دور الإمبراطورية. هذا ما نستنتجه من قول ارفينغ كريستول: "*ما هي الفائدة من كونها أقوى دولة والأفضل في العالم إذا كانت غير راغبة في لعب الدور الإمبراطوري؟ هذا أمر غير مسبوق في تاريخ البشرية. لقد مارست الدول الأكثر قوة دائما دور الإمبراطورية. [...] وأعتقد أنه سيكون من الطبيعي [...] أن تلعب الولايات المتحدة دورا أكبر بكثير في الشؤون العالمية. ليس هذا ما نقوم به الآن، علينا السيطرة وإعطاء الأوامر. الناس بحاجة إلى ذلك. هناك العديد من الأماكن في العالم - إفريقيا على وجه الخصوص – بحاجة إلى سلطة مستعدة لاستخدام القوة من أجل خلق واقع أفضل.*"[1] هذا الواقع يسميه تشارلز كروثامر Charles Krauthammer أحد كبار منظري تيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة "بلحظة القطب الواحد" The Unipolar Moment.[2]

من خلال ما ورد من آراء مختلفة لمجموعة من الباحثين والمفكرين وحتى الصحافيين منهم، والتي تحظى بأهمية لدى صانع القرار الأمريكي، يمكن استنتاج مجموعة من الملاحظات ذات أهمية بالنسبة لموضوع الإمبراطورية الأمريكية.[3]

أولا، الموقف القائل بأن على الولايات المتحدة أن تتصرف كإمبراطورية تلقى تأييدا من العديد من الباحثين لأسباب مختلفة. السبب الأول يرجع إلى اعتقاد بعضهم (Ferguson, Kaplan, Boot) أن ذلك يمثل استمرارية تاريخية بل منهم من ينظر إليها على أنها واجب يتم من خلاله [illegible] وأنه من المؤسف أن تكون الولايات المتحدة قد ضيعت فرصة [illegible]

[1] Corey Robin, « Remembrance of Empires Past 9/11 and the End of the Cold War ». In Ellen Schrecker (dir.), «Cold War Triumphalism: The Misuse of History after the fall of Communism», New York et Londres: The New Press, 2004, p. 275.

[2] طالع حول هذا الموضوع:
Charles Krauthammer, « The Unipolar Moment », Foreign Affairs, Winter 1990/1991.

[3] Charles-Philippe David, Op.cit, p. 439.

ويحذر أنه "*يتعين على الذين ينتقدون الهيمنة الأمريكية ويطالبون بإنهائها أن يقدروا كيف سيكون البديل. إذا تراجعت الولايات المتحدة عن دورها المهيمن، من الذي سيحل محلها؟ ليس أوروبا، ولا الصين، وليس العالم الإسلامي وبالتأكيد ليس الأمم المتحدة. لسوء الحظ، فإن البديل للقوة الأمريكية، لن يكون إلا كابوس الفوضى لعصر مظلم جديد.*" [1] لذلك نجد أن في فكر المحافظين الجدد ومن بينهم عدد كبير من الأعضاء الفاعلين في إدارة بوش، التفوق العسكري للولايات المتحدة يعد الضامن الأساسي لاستقرار النظام الدولي، والشرط الأساسي للحفاظ على السلام الأمريكي العالمي Pax Americana. وفي هذا الصدد، يقول "فريد زكريا": "*إن الولايات المتحدة أقوى من أية دولة أخرى في التاريخ، وعملت على تعطيل القانون التاريخي في تكتل الدول من أجل هزيمة القوة المهيمنة لإفراطها في استخدام القوة، مشددا على أنه من دون الزعامة والقيادة الأمريكية، سوف لن يكون هناك إلا عالم تسوده الفوضى وعدم الاستقرار. حتى أوروبا إذا لم تتطابق سياساتها وتتماثل مواقفها مع السياسات والمواقف الأمريكية، فإنها بذلك تهدد السلام والأمن الدوليين، حيث جهود الولايات المتحدة واضحة في هذا المجال.*" [2] وفي ذات السياق، أكد صموائيل هانتنغتون أن "*عالما من دون سيادة الولايات المتحدة سيكون عالما أكثر عنفا وفوضى وأقل ديمقراطية، وأدنى في النمو الاقتصادي من العالم الذي يستمر تأثير الولايات المتحدة فيه أقوى من تأثير أية دولة أخرى على صياغة الشؤون العالمية.*" [3]

ومع ذلك تكمن المفارقة في هذه الإمبراطورية الجديدة، في أن القوة العسكرية لم تعد تهدف إلى الاستيلاء على أراضٍ جديدة أو التوسع إقليميا،

---

[1] Niall Ferguson, A World without Power, Foreign Policy, July / August 2004, p. 32.

[2] فريد زكريا، نقلا عن ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1 يناير 2007، ص 104.

[3] زبيغنيو بريجنسكي، « رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية ». ترجمة أمل الشرقي. عمان: الدار الأهلية للنشر، 1999، ص ص 47 - 48. نقلا عن ناظم عبدالواحد الجاسور. المرجع السابق، ص 105.

هزيمة ما. الهيمنة المباشرة على طرق التجارة، كما حصل بالنسبة للإمبراطورية الرومانية. العديد من المحافظين الجدد يأسف لأن الولايات المتحدة لم تتبن رسميا دور الإمبراطورية. هذا ما نستنتجه من قول إرفينغ كريستول: "*ما هي الفائدة من كونها أقوى دولة والأفضل في العالم إذا كانت غير راغبة في لعب الدور الإمبراطوري؟ هذا أمر غير مسبوق في تاريخ البشرية. لقد مارست الدول الأكثر قوة دائما دور الإمبراطورية. (...) وأعتقد أنه سيكون من الطبيعي (...) أن تلعب الولايات المتحدة دورا أكبر بكثير في الشؤون العالمية. ليس هذا ما نقوم به الآن، علينا السيطرة وإعطاء الأوامر. الناس بحاجة إلى ذلك. هناك العديد من الأماكن في العالم - إفريقيا على وجه الخصوص - بحاجة إلى سلطة مستعدة لاستخدام القوة من أجل خلق واقع أفضل.*" [1] هذا الواقع يسميه "تشارلز كروتامر" Charles Krauthammer أحد كبار منظري تيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة "بلحظة القطب الواحد " The Unipolar Moment. [2]

من خلال ما ورد من آراء مختلفة لمجموعة من الباحثين والمفكرين وحتى الصحافيين منهم، والتي تحظى بأهمية لدى صانع القرار الأمريكي، يمكن استنتاج مجموعة من الملاحظات ذات أهمية بالنسبة لموضوع الإمبراطورية الأمريكية. [3]

أولا، الموقف القائل بأن على الولايات المتحدة أن تتصرف كإمبراطورية تلقى تأييدا من العديد من الباحثين لأسباب مختلفة. السبب الأول يرجع إلى اعتقاد بعضهم (Ferguson, Kaplan, Boot) أن ذلك يمثل استمرارية تاريخية بل منهم من ينظر إليها على أنها واجب يتم من خلاله مراقبة المنظومة الدولية وأنه من المؤسف أن تكون الولايات المتحدة قد ضيعت فرصة انتهاج

---

[1] Corey Robin. « Remembrance of Empires Past 9/11 and the End of the Cold War ». In Ellen Schrecker (dir.) «Cold War Triumphalism The Misuse of History after the fall of Communism», New York et Londres: The New Press, 2004, p. 275.

[2] طالع حول هذا الموضوع

Charles Krauthammer « The Unipolar Moment » Foreign Affairs, Winter 1990/1991.

[3] Charles-Philippe David. Op cit, p. 439

ـة إمبراطوريـة. والسـبب الثـاني يرجـع إلى أن بعـض البـاحثين (Ignatieff, Ikenberr) يوظـف نفـس الفكـرة الـتي تـرى أنـه مـن واجـب الولايـات المتحـدة أن تكـون إمبراطوريـة، ولكـن مـن وراء تغليـب القـيم الحضـارية الأمريكيـة، كنشـر الديمقراطيـة واقتصـاد السـوق وحريـة التجـارة. إلى جانـب تغليب وسائل الإقناع والاستعانة بالمؤسسات الدولية.

ثانيـا، إذا كـان هـؤلاء البـاحثون قـد اتفقـوا حـول كـون الولايـات المتحـدة إمبراطوريـة، فإنـه مـن غـير المؤكـد اتفـاقهم حـول ديمومـة وبقـاء هـذه الأخـيرة. فريـق مـن هـؤلاء (Lundestad, Gaddis, Ikenberry) اعتـبر أن الإمبراطوريـة الأمريكيـة تحصـيل حاصـل وهـي ظهـرت إلى الوجـود بطلـب مـن الـدول الأخـرى -الأوروبيـة علـى وجـه الخصـوص-، بحكـم العلاقـات القويـة الـتي تـربط بـين الطـرفين. وعلى العكس من ذلك رأى آخرون أن الإمبراطورية الأمريكية آيلة لزوال.

وعلاوة عن ذلك، فإنه بالنسبة لمنظري تيار المحافظين الجدد مثل "بول وولفويتز" Paul Wolfowitz، "لويس ليبي" Lewis Libby، "ريتشارد بيرل" Richard Perle، "روبرت كاغان" Robert Kagan، "وليام كريستول" William Kristol و"إرفينغ كريستول" Irving Kristol، أن "*الوقت قد حان بالنسبة للولايات المتحدة لبسط سلطتها من خلال مشروع إمبراطورية ليبرالية خيرة، تنشر الديمقراطية قبل التفكير في الوصول إلى السوق الحرة. طالبوا بإمبراطورية أمريكية ليس فقط لأنهم يعتقدون أن ذلك سيجعل الولايات المتحدة أكثر أمانا أو أكثر ثراء، وليس فقط لأنهم يعتقدون أنه يمكن لها أن تجعل العالم أفضل وأكثر استقرارا، ولكن بصفة خاصة لأنهم يريدون رؤية الولايات المتحدة وهي تعيد رسم النظام الدولي من جديد*".[1]

يجب الإشارة إلى أن نصائح هؤلاء وتوصياتهم تم أخذها بعين الاعتبار. لذلك فإن عقيدة بوش العسكرية "الوقائية"، والسياسة القائمة على استبدال والإطاحة بالأنظمة، إضافة إلى الزيادة الكبيرة في ميزانية الدفاع كلها تدل بوضوح على أنها مستوحاة من المقترحات التي عرضها المحافظون الجدد، وفي مقدمتها مشروع القرن الأمريكي الجديد في 2000 والوثائق الصادرة عنه. أول وثيقة بعنوان "إعادة بناء الدفاعات الأمريكية"

[1] Corey Robin. Op. cit., p. 284.

Rebuilding America's Defences. والوثيقة الثانية تحت عنوان "الأخطار الحالية، الأزمات والفرص في السياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية" Present Dangers Crisis and Opportunity in American Foreign and Defence Policy.[1]

مما لا شك فيه أن السياسة المتبعة من طرف إدارة الرئيس جورج والكر بوش غلب عليها الطابع الإمبراطوري وهذا لتبنيها ودمجها لثلاثة عناصر أساسية في سياستها الخارجية كما يقول "شاغل فيليب دافيد" Charles-Philippe David وهي العامل الأيديولوجي، الدبلوماسي والعسكري.[2]

- في البداية قامت سياسة إدارة الرئيس بوش على أساس أيديولوجي. لقد تأثرت هذه الإدارة بشكل كبير بأيديولوجية المحافظين الجدد.
- تميزت هذه الإدارة أيضا باندفاعها الشديد ولجوئها إلى استخدام القوة والتدخل. سياسة التدخل على نطاق واسع ترجمت من جهة من خلال لجوئها إلى الزج بقواتها المسلحة في كل من أفغانستان والعراق. ومن جهة ثانية من خلال ما بات يعرف بإستراتيجية الحرب الاستباقية.
- وأخيرا، غلب على السياسة الإمبراطورية المتبعة من قبل الولايات المتحدة الطابع الأحادي. لقد أبدت الإدارة الأمريكية في هذه الفترة غطرسة منقطعة النظير لا يوجد لها مثيل حسب "شاغل فيليب دافيد". ترجمت هذه الغطرسة على أرض الواقع من خلال مضاعفة المجهود الحربي الأمريكي، التخلي عن الدبلوماسية العامة، رفض وتخلي الولايات المتحدة عن بعض الاتفاقيات الدولية، وأخيرا اتباع سياسة تضيق فيها احتمالات الوصول إلى توافق في المواقف بينها وبين حلفائها.

[1] "Statement of principles", Project for a New American Century, June\ 3\ 1997, www.newamericancentury.org/statementofprinciples.htm , (تم تصفحه في 2007/11/15)
[2] Charles-Philippe David. Op.cit, pp. 436- 437.

تراجع الهيمنة الأمريكية واستراتجيات البقاء

بات من الملفت للنظر التوسع الكبير في استخدام مفاهيم الإمبراطورية والهيمنة. وكذلك الجدل الواسع القائم بين من يرى أن الولايات المتحدة لم تكن يوما إمبراطورية، وبين من يرى العكس. الاتجاه الأول يقول إن الولايات المتحدة لا تحتل بشكل مستمر الأراضي الأجنبية التي تتدخل فيها، بينما يرى الاتجاه الآخر أن التواجد العسكري والاقتصادي والثقافي الأمريكي في معظم بقاع العالم دليل على الاتجاه الإمبراطوري الجديد للولايات المتحدة. بينما يزيد اليمين والمحافظون الجدد وأنصار الإمبراطورية الجديدة من حدة هذا الجدال عندما يؤكدون علنا كما رأينا من خلال المواقف السابقة لبعض منظري الاتجاه الإمبراطوري أن الولايات المتحدة إمبراطورية، تنشد الحرية والخير.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية اليوم، ما هو على المحك ليس فقط السيطرة على جزء من الكرة الأرضية،كما كان الحال عليه أثناء الحرب الباردة ولكن بسط الهيمنة على العالم بأسره أو ما يسمى Pax Americana. وعلى الرغم من أن الكثير من الملاحظين رأوا في الاتجاه الإمبراطوري الجديد، نتيجة مباشرة لهيمنة مجموعة صغيرة من المحافظين الجدد على إدارة جورج واكر بوش، إلا أن هناك في الواقع توافقاً كبيراً داخل هياكل السلطة في الولايات المتحدة على ضرورة توسيع ما بات يعرف بالإمبراطورية الأمريكية.(1)

يقول "إيفو دالدر" Ivo. H. Daalder و"جيمس ليندسي" JamesM.Lindsay في كتابهما America Unbound إنه كان للولايات المتحدة منذ فترة طويلة "إمبراطورية سرية"، ولكن تم تمويهها تحت غطاء سياسة متعددة الأطراف. ولم تقدم السياسة الأمريكية أحادية الجانب في عهد بوش المبنية على أساس إمبراطورية قائمة على القوة الأمريكية شيئا جديدا، سوى أنها أظهرت الأمور على حقيقتها وعملت على تقليص اعتمادها على الدول التابعة واستغنائها عن خدماتها.(2)

---

(1) John Bellamy Foster. «Main basse sur l'Afrique : la stratégie de l'Empire pour contrôler le continent». Monthly Review, Vol 58, n° 2, http://www.monthlyreview.org/0606jbf.htm . (تم تصفحه في 2007/06/07)

(2) Ibid.

ولكن ما هو ملفت للانتباه أكثر، هو أن هذا النقاش الكبير حول مصطلح الإمبراطورية وهل الولايات المتحدة هي فعلا كذلك، جرى في الوقت الذي بدأ فيه بعض المتخصصين يبدون شكوكهم حول القدرات الحقيقية للولايات المتحدة. كما أن تزايد مظاهر الهيمنة الأمريكية، تزامن مع تزايد وجود دلائل على تراجع القوة الأمريكية. من الواضح إذن أن السياسة الخارجية الأمريكية أصبحت تميل أكثر إلى اتباع أسلوب الإمبراطورية في علاقاتها مع دول العالم لسببين أساسيين. أول هذين السببين يعود بالدرجة الأولى إلى الحالة التي بات عليها الاقتصاد الأمريكي، الذي بدأت تظهر عليه جليا آثار الانحطاط والتراجع. في حين أن السبب الثاني إلى طبيعة العلاقة التي أصبحت عليها العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الكبرى وفي مقدمتها الدول الأوروبية. نهاية الحرب الباردة قضت على أغلب، إن لم يكن كل العناصر المشتركة التي صهرت في ما مضى أقوى وأعتى الأحلاف السياسية والعسكرية الدولية ضد إمبراطورية الشر آنذاك.

في الحقيقة تبدو الولايات المتحدة في أيامنا هذه غارقة في مستنقع العراق وأفغانستان، حيث لجأت إلى الاستعانة بالدول الأوروبية للحفاظ على النظام. كما تسجل عجزا تجاريا هائلا في تجارتها مع الصين. وأصبحت أمريكا اللاتينية أكثر من أي وقت مضى، تتحدى واشنطن من خلال انتخاب زعماء يساريين، يعلنون صراحة معارضتهم للسياسة الأمريكية في منطقتهم والعالم. روسيا بدورها عادت إلى الساحة الدولية من جديد وبدأ اقتصادها يتعافى، وأصبح من الملفت الحديث عن عودة للحرب الباردة بين البلدين. العجز الضخم في الميزان التجاري وفي الميزانية. تبعية الجامعات الأمريكية والبحث العلمي فيها على هجرة الأدمغة. تزايد عدم المساواة في الدخل بات يهدد استقرار المجتمع الأمريكي. كل هذه العوامل تشير إلى تراجع في قوة الولايات المتحدة وهيمنتها على العالم

المشكل في الحقيقة يعود إلى أبعد من هذا، لأن الولايات المتحدة بدأت تفقد تفوقها في العديد من المجالات خاصة في المجالات الاقتصادية منذ بداية

التسعينيات.[1] بقاء القوة المهيمنة يعتمد على الحفاظ على تفوقها على الأقل في ثلاثة ميادين مفصلية هي الميادين الاقتصادية، العسكرية والتكنولوجية.[2] يعد تراجع موقع الهيمنة الأمريكية، والقلق في ما يتعلق بضمان مستقبلها، ومنع أو تأخير قدر الإمكان ظهور منافسين إستراتيجيين لها، والسيطرة على المناطق الإستراتيجية وموارد الطاقة فيها، من أهم العوامل التي تدفع الولايات المتحدة إلى الانتقال من سياسة الهيمنة إلى سياسة الإمبراطورية.

ترافق تراجع القوة الأمريكية المهيمنة منذ نهاية السبعينيات، مع ارتفاع مواز لقوى إقليمية جديدة في أوروبا وآسيا، قائمة على رغبة نخبها في المزيد من التعاون المتوازن مع الولايات المتحدة والمتميز بالندية. وقد شجع هذه التطلعات، على الأقل جزئيا، التغيرات الطارئة على العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، بما في ذلك تراجع قدرة الولايات المتحدة على إقناع حلفائها باستمرار توفير الأمن لهم بعد اندثار الخطر السوفيتي. ونتيجة لذلك، ظهرت إلى الوجود هياكل مؤسسية جديدة. هذا ما يزيد من حجم التحديات التي تواجه هيمنة الولايات المتحدة في الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مثل إنشاء البنك المركزي الأوروبي واستحداث اليورو عملة أوروبية موحدة ومنافس محتمل لسيطرة الولايات المتحدة الاقتصادية والمالية. وكما يلاحظ " روبرت كوكس" فإن "*اعتماد الدول الأوروبية لليورو عملة موحدة، وإنشاء بنك مركزي أوروبي، واحتمال زيادة تكامل الأسواق المالية الأوروبية يعد في الواقع خطوات نحو الاستقلال عن سيادة الدولار ونحو توطيد دعائم التعددية المالية في العالم*".[3]

هذا الواقع لا يختلف كثيرا عما هو حاصل في شرق آسيا، حيث الشك في نوايا الولايات المتحدة قد أثار استياء كبيرا بين القوى الآسيوية، التي سطع نجمها أثناء أزمة 1997- 1998 في الأسواق المالية العالمية. عشية هذه الأزمة،

(1) Donald W. White. «The American Century: The Rise and Decline of the United States as a World Power». Yale University Press, 1999, p. 426.

(2) John A. Agnew. «Hegemony: The New Shape Of Global Power». Temple University Press, 2005, p. 19.

(3) Robert W. Cox. «Beyond Empire and Terror: Critical Reflections on the Political Economy of Order». New Political Economy, Vol 9, N° 3, 2004, pp. 313-314.

رفضت الولايات المتحدة مبادرة اليابان لإيجاد حل إقليمي بينما كان الوضع في آسيا ينذر بانهيار مالي كبير. وفقا لكوكس، "شجعت تجربة الأزمة المالية الآسيوية على التحرك نحو اقتصاد إقليمي في آسيا يوفر الحماية ويقلل من الاعتماد على هيمنة الولايات المتحدة المالية. وقد ترتب على ذلك تحول الصين إلى دائن رئيسي للولايات المتحدة بدل اليابان، وأصبحت المركز الجديد للإقليمية الاقتصادية الآسيوية".[1] وبالتالي، سيكون من المعقول أن نتوقع تمكن القوى الاقتصادية الآسيوية من تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية المالية والاقتصادية من خلال إنشاء مؤسسات إقليمية قوية ودائمة.

في هذه الحالة، ستدخل معركة التنافس من أجل السيطرة على التجارة والتمويل الدوليين ثلاثة أطراف، الولايات المتحدة، أوروبا، إلى جانب القوى الاقتصادية الصاعدة: الصين، اليابان، الهند وقوى أخرى باتت تعرف بمجموعة العشرين. هذا، ووفقا لدراسة استشرافية (Foresight, 2020)، "نتيجة للنمو السريع في الصين والهند، فإن حصة آسيا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ستعرف زيادة من 35 ٪ عام 2005 إلى 43 ٪ في 2020.[2]

هذا، كما يسود اليوم إجماع واسع بأن العالم يشهد تحولات اقتصادية شاملة. لا يميزها فقط معدل نمو الاقتصاد العالمي الذي يشهد تباطؤا ملحوظا، ولكن أيضا استمرار تراجع القوة النسبية للاقتصاد الأمريكي. فبينما كان الناتج المحلي للولايات المتحدة يمثل سنة 1950 نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، هبطت هذه النسبة في سنة 2003 إلى الخمس. وبالمثل، كانت الولايات المتحدة تساهم بما يقرب من نصف مخزون العالم من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 1960 ، هذه النسبة لم تعد تزيد عن 20 ٪ في بداية الألفية الجديدة. وفقا لتقديرات جولدمان ساكس، يمكن للصين أن تتجاوز الولايات المتحدة وتصبح أكبر اقتصاد في العالم سنة 2039.[3]

(1) Robert W. Cox, ibid. p 313.

(2) انظر:

http://newsroom.cisco.com/dlls/tln/research_studies/2020foresight/index.html

(3) Richard B. Du Boff. «U.S. Hegemony, Continuing Decline, Enduring Danger». Monthly Review. December 2003, p. 2.

كان الرأي السائد في نهاية 1980 هو ذلك الذي أعرب عنه "روبرت جيلبين" Robert Gilpin، وهو أن ***"القوة بدأت تنتشر بوتيرة لم يسبق لها مثيل لصالح عدد متزايد من الدول... كما أن التراجع النسبي للقوة الأمريكية يمكن أن يعني كذلك تحول النظام الدولي الذي كان يرتكز على الولايات المتحدة إلى نظام ثنائي القطبية [...]، وربما في نهاية المطاف إلى نظام دولي متعدد الأقطاب"***. وأشار "جيلبين" إلى أن هذا التحول سيكون محفوفا بالمخاطر لأن ***"أي إعادة توزيع للقوة لصالح دول أخرى - غير الولايات المتحدة - يشكل تهديدا خطيرا لاستقرار النظام الدولي"***.[1]

تكتسب الحروب الاستباقية – أو الإجراءات التي تهدف إلى احتواء القوى الصاعدة – جاذبية كبيرة، بالنسبة للقوى التي تعاني من ظاهرة الانحطاط. وقد اتفق علماء السياسة الدولية منذ ثيوسيديد أن تراجع قوة الدولة المهيمنة وتصاعد المنافسة ضدها كان يستدعي دائما مواجهة من قبل الدولة المهيمنة وسعيا حثيثا من قبلها بهدف الاحتفاظ بهيمنتها على النظام الدولي. يعتقد روبرت جيلبين أن الجواب الأول والأكثر جاذبية بالنسبة للدولة التي تعاني من تراجع هيمنتها هو القضاء على مصدر المشكلة، وهو ما يسميه جيلبين بحروب الهيمنة Hegemonic wars.[2] ويضيف أنه منذ نهاية الحرب الباردة لم يتوقف القادة الأمريكيون من الادعاء بقدرة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بتواجدها العسكري في مختلف مناطق العالم وإذا لزم الأمر شن حربين إقليميتين في نفس الوقت. الحقيقة هي أن الولايات المتحدة لم تعد لها القدرة الاقتصادية لتنفيذ مثل هذه الإستراتيجية الطموحة. بنسبة 30٪ من الناتج العالمي، يمكن للولايات المتحدة أن تحافظ على هذا الطموح ولكن مع نسبة تقترب من 20 ٪ فإن هذا الأمر يعد مستحيلا.[3]

---

[1] Robert Gilpin. «War and Change in World Politics». Op.cit, pp. 242-243.

[2] Robert A. Pape. «First Draft of History, Empire Falls». The National Interest, January/February 2009, p. 31.

[3] Ibid, p. 33.

ومع ذلك، من أجل تنفيذ مشروع الإمبراطورية، كان هناك حاجة إلى مصدر تهديد جديد بعد أن انتهت صلاحية التهديد الشيوعي، وهو ما حصل بواسطة هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث قدمت هذه الأحداث الفرصة للولايات المتحدة لتحويل مشروع الإمبراطورية رسميا إلى واقع ملموس. في الواقع، فرضت الولايات المتحدة بعد الهجمات، مشروع الإمبراطورية تحت غطاء إستراتيجية مكافحة الإرهاب. كما تجسدت هذه السياسة مباشرة بعد ذلك في وثيقة رسمية، هي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعام 2002 [1] والتي ركزت على أهم السبل التي تسمح للولايات المتحدة بالحفاظ على هيمنتها على العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتمنع ظهور عالم متعدد الأقطاب. يمكن القول بوضوح إن هدف السياسة الخارجية الأمريكية لم يكن مجرد الحفاظ على السلام بين القوى العظمى، بل الحفاظ على الهيمنة الأمريكية سياسيا، اقتصاديا وعسكريا من خلال محاصرة ومنع ظهور أي منافس عالمي. وهكذا، نصت هذه الوثيقة على ضرورة الحفاظ على القوة العسكرية الأمريكية ومستوى التسلح الموروث عن فترة الحرب الباردة واستثمار الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيات الجديدة التي من شأنها تأمين الهيمنة العسكرية الأمريكية. لذلك لم تنص الوثيقة صراحة على ضرورة التخلص من السياسة الخارجية الأمريكية لفترة الحرب الباردة. ومع ذلك، فإن قراءة متأنية توحي بعكس ذلك. حيث لم تخف هذه الوثيقة شكوكها حول المنظمات الدولية والهيئات المتعددة الأطراف الأخرى. دون أن تتكر الشرعية التي يمكن أن تضفيها مثل هذه المؤسسات على السياسة الخارجية الأمريكية. وأكد محررو الوثيقة ومؤيدوها على أنه لا ينبغي على الولايات المتحدة أن تترك مصالحها عرضة لأهواء المجتمع الدولي [2] في إشارة إلى ضرورة أن تتبع الولايات المتحدة سياسات انفرادية

---

[1] ورد في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002 : "يجب على قواتنا أن تكون قوية بما فيه الكفاية لثني الخصوم المحتملين من بناء قوة عسكرية قادرة على تجاوز، أو معادلة قوة الولايات المتحدة". للمزيد من المعلومات يمكن مطالعة الموقع التالي:
http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2002/index.html ، (تم تصفحه في 10/05/2009).

[2] Carlos L. Yordàn. Op.cit, p. 135.

وأحادية الجانب. وعلاوة عن ذلك، شكك واضعو هذه الوثيقة في سلامة إستراتيجيات الردع والاحتواء، مشددين على ضرورة وضع إستراتيجيات هجومية (استباقية) يمكن أن تجهض أي هجوم وشيك بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، وهو ما يفسر تبني الولايات المتحدة من خلال هذه الوثيقة الإستراتيجية علنا ولأول مرة الضربات الاستباقية أو ما يعرف بعقيدة الحرب الوقائية. ويمكن القول إنه ، مع هذا التطور، فإن الولايات المتحدة شرعت في اتباع سياسة إمبراطورية وبدأت تسعى إلى الهيمنة المطلقة. وهذا يعني أن الولايات المتحدة تريد تكييف العالم وفقا لمصالحها الخاصة وتأمين مستقبلها ضد التغير في موازين القوى بواسطة الاستفادة من التفوق الذي تتمتع به. وبعبارة أخرى، يمكن أن تفسر على أنها محاولة للدعوة إلى وقف الانحطاط من خلال الوسائل العسكرية أو لمنع القوى الصاعدة من أن تصبح منافسة لها. ومن المعلوم أن الإمبراطورية تفضل انتزاع احترام باقي الدول لها بواسطة خلق الرعب والعنف وبالتالي الحصول على طاعتها وإذعانها في نهاية المطاف.(1)

بعبارة أخرى، أرادت الولايات المتحدة في هذه الإستراتيجية كما في مشروع الإمبراطورية، أن تكون متقدمة بفارق كبير على منافسيها المحتملين كما أنها سوف تحافظ على مكانتها كقوة عظمى بما لا يقبل الجدال. من وجهة النظر هذه، كانت الولايات المتحدة تخطط لتنفيذ المشروع الإمبراطوري الجديد باستخدام القوة العسكرية والسيطرة المباشرة.

هذا التهديد المتنامي شكل هاجسا بالنسبة للولايات المتحدة وهو ما دفعها لوضع الأساس لما يسمى " القرن الأمريكي الجديد". وهو إعلان مبادئ نشره المحافظون الجدد عام 1997 وتضمن المبادئ التالية:

1. إحكام السيطرة على العالم.
2. نشر القيم الثقافية والحضارية الأمريكية والترويج لها عبر العالم.
3. حرمان القوى الكبرى من ممارسة أي دور إقليمي أو دولي.
4. تجاوز المؤسسات الدولية عندما تقف في وجه الإرادة الأمريكية.

(1) Michael Ignatieff. «The American Empire; the Burden». New York Times, January 5, 2003.

الهدف من وراء سياسة التدخل الحالية وعلى نطاق واسع هو على المدى القصير استغلال القوة الأمريكية، سواء اقتصاديا أو عسكريا لتأمين الموارد الإستراتيجية التي من شأنها أن تضمن على المدى الطويل السيطرة على العالم. والهدف هو توسيع نطاق قوة الولايات المتحدة إلى جانب حرمان المنافسين المحتملين من تلك الموارد الإستراتيجية الحيوية التي ستمكنهم من تحدي الولايات المتحدة على المستوى العالمي أو حتى داخل مناطق معينة.

على الرغم من أن التطور السريع للسياق الإستراتيجي والانتقال إلى سياسة إمبراطورية صار أكثر وضوحا في السنوات الأخيرة، إلا أن هناك اتساقاً واستمرارية في إستراتيجية الولايات المتحدة الإمبراطورية التي تتوافق مع الآراء السائدة في قمة هرم السلطة الداعية إلى "فكرة أن الولايات المتحدة ينبغي أن تسعى إلى تحقيق" التفوق على المستوى العالمي"، كما عبر عنه مستشار الأمن القومي السابق " زبيغنيو بريجنسكي " Zbigniew Brezinski.(1)

والواقع هو أن إستراتيجية الولايات المتحدة الإمبراطورية، أبعد من أن تكون نتاج سياسة تحدد من قبل هذا الجناح أو ذاك داخل الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة. بل هي نتيجة حتمية لمكانة الولايات المتحدة في مطلع القرن الحادي والعشرين. تعرف القوة الاقتصادية الأمريكية تراجعا ملحوظا. وفي الوقت نفسه، زيادة في الإنفاق العسكري للولايات المتحدة نسبيا مع زوال الاتحاد السوفيتي، حيث تساهم الولايات المتحدة بما يقارب نصف الإنفاق العسكري على المستوى العالمي وهو ما يمثل ضعف حصتها من الإنتاج العالمي.(2)

كما أن الهدف من الإستراتيجية الأمريكية الإمبراطورية هو استخدام هذه القوة العسكرية التي لم يسبق لها مثيل للحيلولة دون ظهور قوى جديدة من خلال خلق مجال للهيمنة بشكل يمنع أي منافس محتمل من القدرة على تحدي الولايات المتحدة لعدة عقود قادمة. هي إذن مواجهة جديدة من أجل "قرن أمريكي جديد"، ينظر فيه كالعادة إلى دول العالم الثالث على أنها مصدر للموارد الإستراتيجية وجزء من صراع إستراتيجي أكبر.

(1) Zbigniew Brzezinski. «The Grand Chessboard». New York: Basic Books, 1997,p. 3
(2) John Bellamy Foster. Op.cit.

وكـان تقريـر لمجلـس العلاقـات الخارجيـة سـنة 2006 *(More Than Humanitarianism: A Strategic U.S. Approach Toward Africa)* دعم فكرة توسيع إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى لتشمل إفريقيا كذلك. ومما جاء في هـذا التقريـر أنـه "***بعـد انهيـار الاتحـاد السـوفيتي صـارت الولايـات المتحـدة هـي القـوة المهيمنـة الوحيـدة علـى المستوى العـالمي [...] لـدينا أقـوى جيـش في العـالم وأكبر اقتصاد، والمجتمع متعدد الأعراق الأكثر ديناميكية [...] لقد قضينا على تهديد عـالمي كـان يهـدد اقتصـاد السـوق. الآن يجـب علينـا توسـيع نطـاق أنشطتنا، يجـب أن تخلف سياسة الانتشار سياسة الاحتواء.***" [1]

والى جانـب الخـوف مـن الانحطـاط والتراجـع اقتصـاديا، تتخـوف الولايـات المتحدة مـن جهـة أخـرى مـن انفـراط عقـد هيمنتهـا الـذي كـان قائمـا علـى الـدول الحليفـة لهـا. يمكـن أن نفسـر اعتقـاد أهـم المنظـرين - وبعضـهم يحسـب علـى تيـار المحـافظين الجـدد- بـأن السياسـة الإمبراطوريـة واسـتغلال الولايـات المتحـدة لتفوقهـا العسـكري والاقتصـادي يعـد أحسـن طريقـة للقضـاء علـى أيـة محاولـة مـن طـرف هـؤلاء في منافسـتها أو التقليـل مـن هيمنتهـا علـى العـالم. للتـذكير، أن علاقـة الولايـات المتحـدة بحلفائهـا السـابقين لم تـدخل أبـدا في يـوم مـن الأيـام تحـت مظلـة الإمبراطوريـة بـل كانـت أقـرب إلى علاقـة هيمنـة بـرغم القـوة والتفـوق الأمريكـي آنذاك.

لا يتناسـب أي مـن التعـاريف السـابقة حـول الإمبراطوريـة مـع شـكل العلاقـات الـتي كانـت قائمـة بـين الولايـات المتحـدة ودول أوروبـا الغربيـة خـلال الحـرب البـاردة. مـا ينطبـق علـى صـفة الإمبراطوريـة هـي الحـالات الـتي يعمـل فيهـا مركـز السـلطة علـى توسـيع أراضـيه بـالقوة، ويفـرض قوانينـه ومؤسسـاته علـى سـكانها. لـذلك اعتـبر "جـير لوندشـتاد" Geir Lundestad أن الإمبراطوريـة والهيمنـة همـا نفـس الشـيء، [2] وهـذا إذا مـا أخـذنا بعـين الاعتبـار نمـوذج العلاقـات الـتي كانـت قائمـة بـين الولايـات المتحـدة والـدول الأوروبيـة أثنـاء الحـرب البـاردة. حيـث يقـول إن الـدول

(1) Council on Foreign Relations, More Than Humanitarianism: A Strategic U.S. Approach Toward Africa, 2006, p. xiii.

(2) Geir Lundestad. «Empire by Invitation" in the American Century». Diplomatic History, Vol. 23, n° 2, spring 1999, p. 41.

الأوروبيـة هـي مـن دعـا الولايـات المتحـدة إلى ممارسـة دور الإمبراطوريـة. ولـذلك يصـف الولايـات المتحـدة "بالإمبراطوريـة المـدعوة" Empire by invitation. وفي ذات الاتجـاه يـذهب التشـخيص الـذي قدمـه أحـد المتخصصـين ذائعـي الصـيت في مجـال الاقتصـاد السياسـي الـدولي والـذي يرجـع فيـه أزمـة عـام 1929 إلى رفـض الولايـات المتحـدة الاضـطلاع بمسـؤولياتها كبـديل عـن بريطانيـا العظمـى الـتي أخـذ نجمهـا يأفل. [1]

قـد يتسـاءل المـرء، مـا الـذي منـع المنافسـين السـابقين للولايـات المتحـدة وخصـومها وحتـى شـركائها التـابعين لهـا مـن التمـرد عليهـا عنـدما عـادت قوتهـا النسبية مـرة أخـرى إلى مسـتواها الطبيعـي خـلال الحـرب البـاردة. يمكـن تفسـير ذلـك بالحاجـة إلى حمايـة عسـكرية ضـد الاتحـاد السـوفيتي والتهديـدات الإقليميـة المختلفـة، وكـذلك قـدرة مؤسسـات التعـاون علـى تحقيـق وجلـب المنـافع لبعضـها البعض، وقـدرة اسـتقطاب النخـب المحليـة - الـتي اسـتفادت مـن الهيمنـة الأمريكيـة حتـى لـو كـان ذلـك ربمـا لا ينطبـق علـى عامـة النـاس بوجـه عـام - وتغلغـل الفكـر الإمبراطوري على الأقل في بعض الدوائر الفاعلة. [2]

كـان مـن غـير الممكـن للولايـات المتحـدة أن تحقـق هيمنتهـا، ولم يكـن مـن المتوقـع أن تسـمح حكومـات أوروبـا الغربيـة لهـا بالقيـام بـذلك، لـولا الـدمار الاقتصـادي والسياسـي الكـبير الـذي عرفتـه أوروبـا بعـد أن مزقتهـا الحـرب. بالتأكيـد لم يكـن لبريطانيـا قبـل الحـرب مصـلحة في أن تقـدم "دعـوة" للولايـات المتحـدة لتـولي مسـؤولياتها علـى السـاحة الدوليـة. وعلـى العكـس، لم يكـن ممكنـا للولايـات المتحـدة أن تُقـدم علـى مثـل هـذه المهمـة مـا لم تكـن أمريكـا الشـمالية بمنأى عن الحرب والدمار الكبير الذي خلفته. [3]

(1) برتـران بـادي، مـاري- كلودسموتس. «انقـلاب العـالم، سوسـيولوجيا المسـرح الـدولي». ترجمـة سـوزان خليل. القاهرة: دار العالم الثالث، ط 1، 1998، ص 117.

(2) Jack Snyder. «Mythes d'empire et stratégies d'hégémonie». Traduit de l'anglais par Rachel Bouyssou, Critique internationale, Vol 1, n° 26, 2005, p.71

(3) Mikael Nilsson.Op.cit, p.41.

عملت التطورات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، على التقليل من هيمنة الولايات المتحدة. هذا الأمر وضعها أمام خيارات، كان من أهمها إعادة تحديد طبيعة الهيمنة الأمريكية في شكلها القسري الذي أصبح أقرب إلى الإمبراطورية منه إلى الهيمنة، لمنع أو تأخير فقدانها لقوتها المهيمنة على العالم. أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والأوضاع التي أعقبت ذلك، أثبتت بوضوح تحول الولايات المتحدة إلى قوة مهيمنة تغلب الوسائل القسرية في تعاملها مع خصومها وإخضاعهم، ووضعت جانبا الأدوات السلمية التعاونية الإقناعية التي من المفترض أن القوى المهيمنة لا تتخلى عنها. وأمام معادلة الإكراه/الإقناع، يبدو أن هيمنة الولايات المتحدة بالتأكيد تنحو أكثر نحو الإكراه، مما يجعل من تصرفاتها تقترب إلى الإمبراطورية.

خلافا للتوقعات، لن يكون هناك في الواقع تغيير جذري في السياسة الخارجية لإدارة الرئيس أوباما بالمقارنة مع إدارة بوش. وبعبارة أخرى، لن يكون هناك تغيير في الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة (مثل منع ظهور قوى دولية منافسة وأمن الطاقة). ومع ذلك، يمكن القول إن الأساليب والأدوات المستخدمة في تنفيذ هذه الإستراتيجية سوف تتغير. فمن الممكن أن نتوقع بعض الاختلافات في اختيار الأساليب والأدوات في مجال السياسة الخارجية بين الفترتين، تماما مثل الفرق بين فترة رئاسة كل من الرئيسين كلينتون وبوش.

تقف النخبة الأمريكية اليوم على مفترق طرق بشأن كيفية المضي قدما. السؤال الجوهري اليوم هو كيف تبقى على الريادة الأمريكية في العالم من جهة وكيف يمكن التحكم في ظهور الدول المنافسة أو الأقطاب الدولية الجديدة التي تنادي بإنهاء الهيمنة الإمبراطورية الأمريكية على العالم؟

الخيار الأول هو الخيار العسكري. وقد جسده الرئيس بوش والمحافظون الجدد في السنوات الأخيرة من خلال إستراتيجية ولفويتز. العدوان والتهديد كإستراتيجية عامة. مضاعفة الحروب وتضخيم إلى أقصى حد طلبيات الأسلحة من المجمع الصناعي العسكري لدفع عجلة النمو وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية، وكذلك لتخويف وتهديد الحلفاء والمنافسين.

الخيار الآخر هو الذي نادى به بريجنسكي ويسميه القوة الناعمة، أو الذي يسميه آخرون بالإمبراطورية الذكية. في الحقيقة، الأمر يتعلق بتحقيق نفس الأهداف، ولكن بأشكال من العنف أقل وضوحا. مثل التقليل من الاعتماد على التدخل العسكري المباشر للولايات المتحدة، الذي صار مكلفا جدا ويؤثر بشكل سلبي على الميزانية. وبالمقابل، التركيز أكثر على أجهزة المخابرات، والمناورات الهادفة إلى زعزعة الاستقرار في بعض المناطق التي تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح الأمريكية. بالإضافة إلى الاستعانة بحلفائها من خلال الحروب بالوكالة التي كانت تمثل أبرز أدوات السياسة الخارجية الأمريكية طيلة فترة الحرب الباردة. كما تمثل سياسة الإغراء والدعم الاقتصادي أداة لا تقل أهمية في هذه الفترة، لاستمالة الأنظمة وبخاصة في دول العالم الثالث وخلق نخب حاكمة جديدة تدافع عن المصالح الأمريكية وتؤمن بأن مصالحها لا تتحقق إلا من وراء الهيمنة الأمريكية على العالم.

إذا كانت الولايات المتحدة تهتم بشكل كبير بعلاقاتها مع القوى الكبرى الأخرى، فإن ذلك لا يعني تجاهلها للتغييرات الجيوسياسية الواقعة في مناطق مختلفة من المعمورة، فكلما زادت قوة الدولة، زادت بالمقابل مصالحها وكما لاحظ "روبرت جيرفيس"، ***"تولي غالبية الدول اهتماما لجوارها المباشر، ولكن الدولة المهيمنة، تعتبر العالم كله جوارا مباشرا لها".*** (1)

اعتزام الولايات المتحدة الحفاظ على موقعها المهيمن، يجعلها تركز اهتمامها على عدد من بلدان العالم الثالث، القادرة على خدمة مصالحها في مناطق مختلفة من العالم لمواجهة هذه القوى الصاعدة. ليس من قبيل الصدفة أن تكون الولايات المتحدة قريبة أو تحاول أن تقترب أكثر من بلدان مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا وإندونيسيا لمواجهة المحور الفرنسي الألماني (محرك الاتحاد الأوروبي) وروسيا والهند والصين والبرازيل.

توصف هذه العلاقة أحيانا على أنها علاقة تجمع بين دولتين إحداهما سيدة ومهيمنة والأخرى دولة تابعة. بالنسبة "لبرتراند بادي" Bertrand Badie :

(1) Robert Jervis. «The Compulsive Empire». Foreign Policy, July/ August, 2003, p. 84.

[illegible] (1)

[illegible] (2)

[illegible] (3)

يندرج في هذا الاتجاه اهتمام الولايات المتحدة المتزايد بمنطقة إفريقيا، التي تضم في حدودها عددا كبيرا من الدول التي من المرجح أنها باتت تستقطب

(1) Bertrand Badie, «L'Etat importé : Essai sur l'occidentalisation de l'ordre politique», Paris : Fayard, 1992, pp.39-44.

(2) Tanguy Struye De Swielande, «Les Etats-Unis et le nouvel ordre mondial émergent», Les Cahiers du RMES, Vol V, N° 1, Eté 2008, p. 117.

(3) Robert S. Chase, Emily B. Hill, Paul Kennedy, « Pivotal States and U.S. Strategy », Foreign Affairs, Vol. 75, N° 1, Jan.-Feb., 1996, p.33.

[illegible]

إلى جانب مجموعة من الدول المحورية [illegible] الولايات المتحدة تركز أيضا في علاقاتها مع القارة الإفريقية على بعض الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية التي تمكنها من تحقيق مصالحها في المنطقة، ومن أهم هذه المحاور يمكن أن نذكر منطقة البحيرات العظمى والقرن الإفريقي وخليج غينيا الزاخر بالنفط، وبذلك يمكن إجمال السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية في عدة توجهات رئيسية من أهمها التركيز على مناطق إقليمية معينة، واختيار دولة أو أكثر لممارسة دور القيادة فيها.

يتضح من خلال ما سبق، أن النزعة الإمبراطورية في السياسة الخارجية الأمريكية ليست بالأمر الجديد. ولم تكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر هي البداية التي انطلقت منها الولايات المتحدة لفرض واقع دولي جديد ورسم معالم الإمبراطورية الأمريكية، بل كانت استمرارية لمسار تاريخي طويل انطلق في الأساس من الشعور منذ الوهلة الأولى لقيام الدولة الأمريكية بأن هذه الأخيرة جاءت لتنقذ البشرية وحاملة لقيم حضارية على العالم اتباعها وتبنيها إن أراد الخلاص من الفوضى والحروب. إلى جانب الشعور بالمصير الحتمي وبظهور الولايات المتحدة على المسرح الدولي، شكلت سياسة الباب المفتوح هي الأخرى لبنة قوية في سبيل حماية الولايات المتحدة لمصالحها الناشئة وإجبار الأطراف الدولية الأخرى على الأخذ بعين الاعتبار دورها على الساحة الدولية.

وهكذا فإن الأصوات الأمريكية التي نادت بتأسيس "إمبراطورية أمريكية" وبحلول "قرن أمريكي جديد" تمثل امتدادًا طبيعيًا للسلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأتها، وليس تحولا فيه البتة. وأن الرغبة في الحفاظ على المصالح الأمريكية هو ما دفع الولايات المتحدة إلى السعي جاهدة لمنع القوى الصاعدة من الوصول إلى مستوى من القوة يجعلها تفقد ريادتها وهيمنتها وتصبح على إثره قوة كبيرة ضمن مجموعة من الدول الكبرى (power among powers). التوجه الإمبراطوري للولايات المتحدة يبدو وكأنه تحصيل حاصل. القوة الكبرى التي طالما هيمنت على جزء كبير وهام من المعمورة طيلة فترة الحرب الباردة ولدواعي لم تكن لتشكل مصدر خلاف بينها وبين حلفائها أو اتباعها، صارت تفكر في إطالة أمد هذا الوضع الذي يخدم بالطبع مصالحها. هذا كان السبب الرئيسي وراء السعي نحو توسيع أفق أو مجال هذه الهيمنة من خلال عاملين أساسيين. العامل الأول هو رغبتها في نقل مجال هيمنتها إلى العالم كله بعد أن كان ينحصر فقط على ما كان يسمى بالمعسكر الغربي. العامل الثاني هو استعدادها إلى استخدام القوة العسكرية وترهيب خصومها وثنيهم عن الوقوف في طريق مشاريعها التوسعية. العامل الأخير هذا يجعل من الولايات المتحدة أقرب إلى الإمبراطورية منه إلى مجرد دولة مهيمنة. وهذا لسبب وجيه، وهو ما أشار إليه غرامشي، ويتعلق الأمر بعنصر الرضا الذي لم تعد الولايات المتحدة تتمتع به في علاقاتها مع حلفاء الماضي ولا مع خصومها ومنافسيها الجدد.

في الأخير يجدر بي الإشارة إلى أنه ليس للولايات المتحدة سياسة إمبراطورية بالمعنى الذي قد يقصد به سعيها إلى السيطرة المباشرة أو ضم الأراضي في أنحاء مختلفة من العالم، كما يتحجج به البعض. بل نتحدث عن إمبراطورية أمريكية، لعدم وجود كلمة أفضل تناسب الحالة التي يمكن أن نصف بها المكانة التي أصبحت الولايات المتحدة تتميز بها بين الأمم. على الرغم من أن هذه الفكرة تظل مثيرة للجدل بين علماء السياسة، والسياسيين الأمريكيين على حد سواء.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا قراءة في الماضي

لم تكن المبادئ الموجهة للسياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا واضحة دائما. إنها تتغير بمرور الوقت، اعتمادا على السياق الجغرافي السياسي، بحيث يمكن لنا استنتاج أوضاع مختلفة لهذه السياسة: قبل الحرب العالمية الثانية، أثناء وبعد الحرب الباردة واخيرا منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر. ومن ثم فهي تعرف في كل فترة تاريخية من الفترات السابقة، تطورات عميقة، ومختلفة.

وقبل هذا، يجب التذكير أن استقبال الولايات المتحدة للعبيد من أصل إفريقي على أراضيها يعود إلى القرن السادس عشر، عندما كانت لا تزال مستعمرة بريطانية. كما أن نقل هؤلاء كان يتم بالقوة، لتلبية الطلبات المتزايدة على هذا النوع من العمالة. وعليه فإنه من المستحيل إجراء دراسة حول علاقة الولايات المتحدة بإفريقيا دون الإحاطة بهذه الحقائق التاريخية.

كما أن دراسة تاريخية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا، لا تعني إظهار العلاقات التي كانت قائمة بين هاتين القارتين في الماضي فحسب، ولكن تسليط الضوء أيضا على تطور السياسة الإفريقية للولايات المتحدة، طوال الفترة الممتدة إلى غاية نهاية الحرب الباردة. وعليه سوف نناقش في الجزء الأول من هذا الفصل الاتصالات الأولى بين الولايات المتحدة وإفريقيا: من تجارة الرقيق إلى غاية نهاية الحقبة الاستعمارية في القارة الإفريقية.

ثم سوف نناقش في الجزأين الثاني والثالث، سياق الحرب الباردة وكيف كانت طبيعة السياسة الأمريكية مع إفريقيا المستقلة، نتناول فيهما موضوعين من أشد المواضيع حساسية بالنسبة للسياسة الأمريكية في إفريقيا أثناء الحرب الباردة وهما على التوالي، التنافس الأمريكي السوفيتي في القارة وموقف الولايات المتحدة من حركات التحرر وموجة الاستقلال التي اجتاحت المنطقة والعالم الثالث عامة وردة فعلها تجاهها. ونركز في الجزء الأخير، على طبيعة السياسة الإفريقية للولايات المتحدة في سياق السنوات الأولى مباشرة بعد انقضاء الحرب الباردة. نتناول فيها على وجه الخصوص ما يعرف بسياسة التدخل الانتقائي التي كانت أهم معالم السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة.

علاقة الولايات المتحدة بإفريقيا، العودة الى الجذور

لا يمكن لدارس السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا، تجاهل المحطات التاريخية العديدة التي اجتمع فيها مصير القارتين والتي ترتب عليها آثار ظلت إلى حد الساعة تلقي بظلالها على كل ما يربط بين الطرفين. قد يرى البعض أنه من غير الضروري الغوص في تاريخ هذه العلاقات، وبخاصة عندما نعرف أن الولايات المتحدة لم تكن مثلا، من بين الدول الاستعمارية التي بسطت ولاتزال نفوذها على أجزاء من القارة، كما لم تشارك في اقتسامها. ولكن الهدف من وراء تسليط الضوء على ماضي العلاقات بينهما عند هذا المستوى من البحث يرجع إلى الرغبة في التأكيد على أنه لا توجد مرحلة من تاريخ الولايات المتحدة منذ استقلالها أو قبل ذلك بقليل، تخلو من تواجد دور مباشر أو غير مباشر للشأن الإفريقي فيها.

لقد ارتبط تاريخ الولايات المتحدة منذ البداية وحتى قبل أن تستقل، بالعبيد السود الذين كانت بريطانيا تستقدمهم إلى مستعمراتها. كما كان هؤلاء سببا غير مباشر في الحرب الأهلية التي عرفتها الدولة الأمريكية الفتية. هذا وكانت سواحل القارة الإفريقية فرصة استغلها التجار الأمريكيون لفرض واقع دولي جديد أصبحت فيه الولايات المتحدة ندا شرسا للإمبراطوريات الاستعمارية في المنطقة. لدرجة صارت هذه الأخيرة تتخوف فيه من أن تقدم الولايات المتحدة على اتخاذ مستعمرات لها في القارة أو أن تطرد الأوروبيين منها. صحيح أن الولايات المتحدة لم تكن طرفا في استعمار القارة، ولكن ذلك لم يمنعها من أن تسعى لإقناع الدول الأوروبية الاستعمارية باتباع سياسة الباب المفتوح في مؤتمر برلين سنة 1885.

مكانة تجارة الرقيق في تاريخ العلاقات الأمريكية الإفريقية

ارتبطت ظاهرة الرق في الذاكرة الجماعية للبشرية جمعاء، بصور العبودية والجور وظلم الإنسان للإنسان واتخاذه عبدا أو خادما. ويرى بعض المؤرخين أن أصول العبودية ظهرت أول مرة في إفريقيا، ويعود تاريخها إلى العصور القديمة. ولكن من المفارقة أن الاتصالات الأولى الدائمة بين القارة الإفريقية

والولايات المتحدة يعود الفضل فيها إلى تجارة الرقيق،[1] بينما كانت العلاقات بين إفريقيا وأوروبا أو حتى بين إفريقيا وآسيا (الشرق الأوسط بالتحديد) تقوم على خلفية انتشار ومد حضاري وتجاذب للثقافات، بحيث كان موضوع الرق فيها أمرا ثانويا لم يحدث وإن أخذ بعدا اقتصاديا من المستوى الذي عرفه اقتصاد الرق - إن صحت تسميته كذلك - بين ضفتي الأطلسي. حيث عرفت تجارة الرقيق ازدهارا كبيرا في نهاية القرن الخامس عشر وخلال الجزء الأول من القرن السادس عشر. ويعود السبب في ذلك إلى تطوير التقنيات الزراعية، وزيادة حجم وقيمة التجارة مع المناطق المدارية. وقبل مكننة الزراعة، كان لا بد من تشغيل جيوش هائلة من اليد العاملة المعتادة على ظروف العمل القاسية تحت الحرارة الاستوائية. لذلك درج ملاك الأراضي الكبار على تفضيل العمالة الرخيصة وسهلة الانقياد، على نحو متزايد. حيث كانت المستعمرات في نظر الدول الاستعمارية لا تخرج عن كونها مصدرا للمواد الخام وللعمال ذوي الأجور الرخيصة بالإضافة إلى مستودع للفائض من المصنوعات، وأصبح الأوروبيون ينادون بأن العقل الأبيض (White Brain) والعضل الأسود (Black Brawn) يجب أن يتعاونا لخير الطرفين.[2] وكانت الشراكة الواسعة التي جمعت ملاك الأراضي والتجار والمصنعين الأوروبيين، وملاك السفن التجارية والزعماء الأفارقة من تجار الرقيق، مناسبة لظهور واحد من أكبر نظم العمالة وأشنعها وحشية كان هذا النظام يعتمد على التجارة الثلاثية حيث كانت المصانع الأوروبية والبريطانية على وجه الخصوص تصدر إنتاجها إلى غرب إفريقيا، ثم يقوم الأفارقة ببيع الأسرى إلى المزارع الموجودة في العالم الجديد، وتقوم المزارع بدورها، بشحن إنتاجها إلى أسواق أوروبا الغربية.[3]

والحقيقة أن للعبودية أهمية كبيرة في تاريخ أمريكا الشمالية، حتى وإن كان التطور الكبير في استخدام العبودية في المزارع الكبيرة حصر شكر

---

[1] Peter Duignan et L.H. Gann, « L'Afrique et les Etats-Unis, Une histoire. » Traduit de l'américain par Brigitte Delorme. Paris : Nouveaux Horizons, Economica, 1990, p.7

[2] شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، تاريخ إفريقيا [illegible] التوزيع، ط 2، 2002، ص 61.

[3] Peter Duignan et L.H. Gann, Op.cit., p. 10.

كبير في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعكس ما كان يفترض في كثير من الأحيان، لم تكن المستعمرات التي أصبحت فيما بعد تعرف بالولايات المتحدة الأمريكية هي المستفيد الرئيسي من هذه التجارة. حيث لم تكن المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة التي كانت لا تزال تحت الاستعمار البريطاني قبل القرن الثامن عشر، تستورد من العبيد إلا القليل. وحتى بعد ذلك، بين سنة 1700 وحرب الاستقلال، لم تتلق تلك المستعمرات سوى 20 ٪ فقط من الواردات البريطانية. في دراسة للمؤرخ البريطاني "فيليب كورتين" Philip Curtin قام فيها بتصحيح بعض الإحصاءات المتعلقة بتجارة الرقيق.[1] حيث خلص إلى أن تجارة الرقيق لم تمس القارة القديمة إلا بنسبة ضئيلة، حيث تم جلب نسبة 1.8٪ من مجموع الأسرى إلى أوروبا. أما بالنسبة لأمريكا الشمالية، فإنها لم تستقبل سوى 6.8 ٪، تم إرسال ما يقارب 4.5٪ منهم إلى الولايات المتحدة. بينما استوعبت أمريكا الاستوائية وشبه الاستوائية، وخاصة البرازيل، ما يقرب من 90٪ من الأفارقة، الذين تم شحنهم إلى العالم الجديد. ويضيف "كورتين" أنه حتى لو كان الرق ذا أهمية كبيرة في تاريخ أمريكا الشمالية، فإن التطور الكبير الذي حدث في المزارع التي كانت تستخدم الرقيق، حصل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويخلص إلى أن الأرقام كانت مغلوطة بسبب معدل النمو السكاني المرتفع بين السكان الأمريكيين الأفارقة الموجودين في الولايات المتحدة، مقابل انخفاض هذا المعدل بين العبيد الذين تم اقتيادهم إلى البرازيل. هذا هو التفسير المنطقي الوحيد في نظر "كورتين"، الذي يبرر ارتفاع عدد الرقيق السود في الولايات المتحدة مقارنة بمناطق أخرى من العالم.[2]

. استقبلت المستعمرات الإنجليزية الشحنة الأولى من العبيد الأفارقة في 1619، ولكن ظل عددهم محدودا حتى أواخر القرن السابع عشر. ويرجع السبب في ذلك إلى أن تقدم الاقتصاد القائم على المساحات الزراعية الكبيرة في

(1) Philip D. Curtin, « The Atlantic Slave Trade: A Census, Madison, University of Wisconsin Press, 1969. In Peter Duignan et H. Gann, Op.cit. p. 10.

(2) Peter Duignan et H. Gann. Op.Cit, p. 11.

الجنوب كان بطيئا، الأمر الذي دفع المستوطنين إلى تفضيل استخدام خدم بيض بموجب عقد، مكن أغلبهم بعد ذلك أو على المدى الطويل، على أن يندمج في المجتمع كمواطنين أمريكيين. في البداية، كان الأمريكيون من أشد المعارضين لاستقدام العبيد الأفارقة، ولذلك صوتت المجالس الاستعمارية على سلسلة من القوانين الرامية إلى حظر أو منع استيراد العبيد الأفارقة.[1]

كان أثر الاتجار بالرقيق هائلا. وكان واحدا من المكونات الرئيسية لشبكة واسعة عبر المحيط الأطلسي تقوم بنقل الفائض من المصنوعات البريطانية إلى غرب إفريقيا، حيث تستبدلها بشحنات من العبيد تعبر بها المحيط الأطلسي فتفرغها في مزارع العالم الجديد، ثم تعود إلى بريطانيا محملة بالسكر والقطن والتبغ وغيرها من محاصيل هذه الأقاليم (انظر الخريطة 01). لم تساعد تجارة الرقيق فقط على إنشاء وتوسيع نظام المزارع في المستعمرات الجنوبية ولكن، كانت أيضا عاملا هاما في إنعاش الاقتصاد في المستعمرات الواقعة في الشمال.[2] كان ظهور محاصيل الأرز في ولاية كارولينا الجنوبية، بالتوازي مع، التوسع في إنتاج التبغ في ولاية فرجينيا، انطلاقا من سنوات 1680، سببا في الثورة الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها المستعمرات الجنوبية، التي أصبحت تعتمد بشكل متزايد على اليد العاملة الإفريقية في توسعها الاقتصادي.[3]

وأصبحت الحاجة إلى العمل بالسخرة في المزارع، العمود الفقري لتجارة الرقيق عبر الأطلسي التي أثرت تأثيرا عميقا في مصير إفريقيا.[4] وهكذا، ومنذ وقت مبكر من عهد الاستعمار حتى 1862، كانت إفريقيا بمثابة تجمع للعمالة في العالم الجديد. لكن بدأت الأوضاع تعرف تحولا جذريا مع أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، بعد تزايد الدعوات المطالبة بوضع حد لهذا النوع من التجارة من خلال حركات مناهضة الرق والاتجار فيه التي حاولت دفع الحكومات والبرلمانات لسن قوانين تحرم هذه التجارة وتجرم أصحابها وتحرر ما بقي من العبيد.

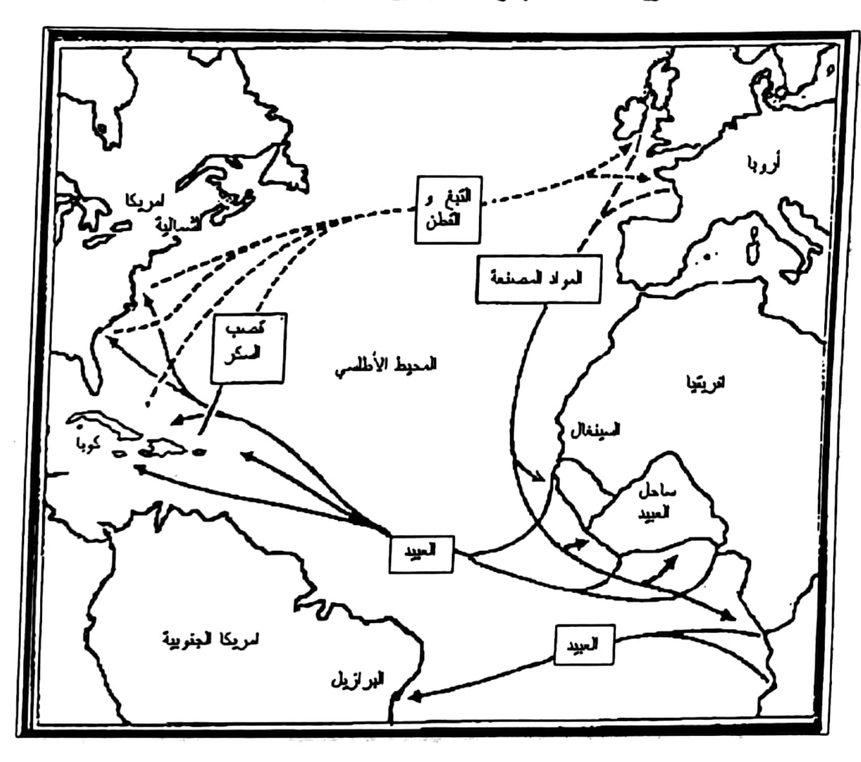
(1) Ibid, p. 11 .

(2) Ibid, p. 14 .

(3) Ibid, p. 14 .

(4) David Ramsay. «The History of South Carolina.» Vol.2. Charleston: 1809. Tome 1. p. 19. In : P.Duignan/L.H. Gann, op.cit, p. 80.

الخريطة 01 : التجارة الثلاثية بين القرنين 17 و19



Source : Peter Duignan et H. Gann. « Les États-Unis et l'Afrique, une histoire ». Op.cit, p. 15.

من خلال تدمير المعقل الرئيسي للرق في العالم الغربي، وضعت الحرب الأهلية عمليا حدا لمشاركة الولايات المتحدة في تجارة الرقيق. وقد انعكس هذا الوضع الجديد سلبا على التجارة بين الولايات المتحدة وإفريقيا التي تراجعت بشكل كبير، باستثناء مبادلاتها مع جنوب إفريقيا. وبالفعل، كانت الحرب الأهلية سببا في انطواء الأمة الأمريكية على نفسها، ودفعها إلى التركيز على المناطق التي لا تزال لم تستغل بعد في ما عرف بالغرب الكبير، تاركة القارة الإفريقية للأوروبيين.

مرحلة التجارة المشروعة مع إفريقيا

شكل القرن الثامن عشر ذروة الاتجار بالرقيق. ولكن منذ البداية، تم ربط الاتجار بالرقيق مع ما سمي في وقت لاحق بالتجارة "المشروعة"، ويقصد بها، تجارة أدوات العمل والمنسوجات والسلع الاستهلاكية. وقد شهد القرن السابع عشر والثامن عشر، بداية الرحلات التي كانت تقوم بها السفن التي كانت تبحر من موانئ أوروبا أو أمريكا في اتجاه السواحل الإفريقية لجلب العبيد. كانت هذه السفن تعود إلى أمريكا أو إلى أوروبا وعلى متنها، بالإضافة إلى حمولتها البشرية، سلعا أساسية متنوعة مثل الصمغ، والتوابل، والجلود وغبار الذهب، والزيت، والحيتان، فضلا عن بضائع أخرى.

بدأت التجارة المشروعة مع إفريقيا بعد وقت قصير من حرب الاستقلال (1776). عرفت فترة ما بعد الحرب تحرر التجار وملاك السفن الأمريكيين من القيود المفروضة عليهم من قبل المستعمر البريطاني (بعد 1783، منعت السفن الأمريكية من الرسو في موانئ جزر الهند الغربية البريطانية). وعليه بدأت السفن التي ترفع العلم الأمريكي تشق طريقها إلى جميع أنحاء العالم - بما في ذلك السواحل الغربية للقارة الإفريقية - بحثا عن أسواق وبضائع للبيع.

لقد استغلت الولايات المتحدة السلسلة الطويلة من الحروب التي بدأت مع الثورة الفرنسية والتي استمرت حتى 1815، لبعث تجارة مربحة للغاية بالنسبة لمصالحها على الساحل الإفريقي. لم يكن ذلك أمرا غريبا، بعد أن تم القضاء على السفن التجارية الفرنسية والأوروبية بفعل الحرب في أوروبا، في حين أن السفن البريطانية كانت مصادرة من قبل الحكومة أو كانت تعاني من مضايقات من قبل القراصنة الفرنسيين. وعلى إثر ذلك فتح الباب على مصراعيه أمام التجار وملاك السفن الأمريكيين لبلوغ الموانئ التي كانت تتم فيها المبادلات التجارية على سواحل إفريقيا، التي باتت تعتمد بشكل واسع على الولايات المتحدة لسد حاجاتها من السلع وتسويق الفائض منها. هذا النجاح لم يكن ليروق للبريطانيين. في 1809، بعث حاكم سيراليون، تقريرا إلى اللورد كاسلريغ جاء فيه: ***"أن الأمريكيين هم الآن من يوفر السلع إلى المستعمرة البريطانية."*** في السنة التالية عاد وكتب بلهجة يغمرها الحزن أن ***"الأمريكين***

يوفرون هذه السلع بأسعار أقل بكثير من شركة الهند الشرقية البريطانية"، وتأسف لرؤية سيراليون تصبح مستعمرة أمريكية.[1]

غير أن هذه الأوضاع عرفت واقعاً جديدا بعد اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية عام 1812 التي كانت سببا في انقطاع تام للنشاط الأمريكي على الساحل الإفريقي. ومع عودة السلم في 1815، استأنفت السفن التجارية الأمريكية على الفور طريقها إلى إفريقيا، ولكن الوضع قد تغير تماما رغم قصر المدة الزمنية التي استغرقتها الحرب. بعد سنوات الحرب الطويلة، سعى التجار وملاك السفن في بريطانيا وفرنسا إلى تكثيف نشاطهم التجاري ومضاعفة نسب الأرباح من خلال المتاجرة مع إفريقيا، مستغلين غياب التجار الأمريكيين. بل كانوا لا يخفون انزعاجهم من أولائك "المتسللين من الجانب الآخر من المحيط الأطلسي". ولقد تبنى المسؤولون البريطانيون والفرنسيون الموقف نفسه بعد أن تخلوا عن النظريات المركنتيلية القديمة. حيث صارت حكومات البلدين، تعمل بكل الوسائل الممكنة، وتلجأ إلى الأسلوب الحمائي من أجل تعزيز تجارة مواطنيها واستبعاد المنافسة الأجنبية. وبعد انتهاء هذه الحروب مباشرة، سعت الحكومات الفرنسية والبريطانية إلى إغلاق موانئها التجارية على السواحل الإفريقية أمام التجار الأمريكيين. وقد استخدمت في سبيل ذلك، مختلف الذرائع التي كانت تتراوح بين فرض التعريفات الجمركية التفضيلية إلى حد حظر التجارة مع الأجانب. بعد وقت قصير جدا، لم يبق سوى الموانئ الهولندية والدانماركية الصغيرة التي ظلت مفتوحة أمام التجار الأمريكيين.[2]

بالرغم من كل ذلك، باءت كل المحاولات الرامية إلى إبعاد الأمريكيين بالفشل. لذلك، وعلى الرغم من جهود المسؤولين الأوروبيين في فرض التعريفات الباهظة التي كان يفترض أن تردع التجار الأمريكيين، ظلت المبادلات التجارية الأمريكية مع غرب إفريقيا مزدهرة. في 1822، على سبيل المثال، تقدم التجار البريطانيون في سيراليون إلى الحاكم بشكوى، يأملون فيها أن تقدم السلطات

[1] Peter Duignan et Clarence Clendenen. « The United States and the African Slave Trade, 1619-1862», Stanford, California: Hoover Institution Press, 1963, p. 1-5 , in: Peter Duignan et H. Gann, Op.cit, p. 79.

[2] Peter Duignan et H. Gann. Op.cit, p. 80.

البريطانية على وضع حد للزيادة المقلقة في الوجود الأمريكي الذي بلغ رقم مبادلاته التجارية ما يعادل ثلث ما يحققه التجار البريطانيون في سيراليون.[1]

من 1850 إلى بداية الحرب الأهلية، شعر المسؤولون والتجار الأوروبيون أن الأمريكيين سوف يهيمنون على التجارة مع إفريقيا. بل منهم من كان مقتنع بأن النشاط التجاري الأمريكي ينبئ برغبة أمريكية في التوسع في المنطقة وضم أقاليم على السواحل الإفريقية. لذلك من الممكن الاعتقاد أن المنافسة التجارية مع الولايات المتحدة وضرورة محاصرتها، دفعت البريطانيين والفرنسيين إلى مواصلة سياستهم التوسعية من خلال الضم والتوغل أكثر في جنوب وغرب القارة الإفريقية.

كانت المبادلات التجارية الأمريكية مع إفريقيا لا تمثل إلا جزءا بسيطا من إجمالي التجارة الأمريكية (أقل من 1٪ للفترة الممتدة بين 1840 و1870)، لكنها كانت مهمة بما يكفي لتلقى الاهتمام الكافي من قبل أصحاب القرار الأمركي الذي حاول تشجيعها بكل الوسائل. فتم تعيين قنصل أمريكي في كيب تاون في 1799، وبعد ذلك، بدأت القنصليات والمكاتب التجارية تستقر هنا وهناك في أجزاء مختلفة من الساحل الغربي لإفريقيا. فتحت قنصلية أمريكية في غامبيا عام 1834، أنغولا، في سنوات 1850 وتم تعيين وكيل تجاري في بيساو خلال العقد نفسه. كما تم إنشاء مكاتب مماثلة في أجزاء أخرى من إفريقيا، بشكل أصبح فيه عددها في عام 1862 يفوق 25 مكتبا وقنصلية، ترعى المصالح الأمريكية في إفريقيا.[2] وفي ذات الاتجاه، أوكل إلى القطع الحربية التابعة للبحرية الأمريكية التي كانت تتواجد في سواحل غرب إفريقيا منذ 1840 والتي كانت مهمتها في البداية المساهمة في القضاء على الاتجار بالبشر، حماية وتعزيز المبادلات التجارية للولايات المتحدة. كانت تعليمات وزير البحرية الأميرال "تشارلز سكينر" واضحة ***"يتم وضع حقوق مواطنينا***

[1] Ibid, p. 81.

[2] Lawrence Cabot Howard. « American Involvement in Africa South of Sahara, 1800-1860». Thèse de doctorat, Harvard University, 1956. In: Peter Duignan et H. Gann, Op.cit, p. 103.

العاملين في المبادلات التجارية المشروعة تحت حمايتنا. ومن واجب قواتنا البحرية، ضمان أن لا يتم تقييد هذه الحقوق ولا انتهاكها." (1)

هذا، كما شهدت تجارة الولايات المتحدة نموا قويا على الساحل الشرقي لإفريقيا، لبعض الوقت، كانت فيه السفن التجارية الأمريكية سيدة التجارة في غرب المحيط الهندي.(2) روح المبادرة لدى الأمريكيين وحقيقة أنهم كانوا يمارسون احتكارا على التجارة مع الساحل الشرقي لإفريقيا، جعل المنافسين من بريطانيين وفرنسيين يتخوفون من أن هذا النجاح سيفتح الشهية الأمريكية لمحاولة التوسع برا وحيازة الأراضي التي من خلالها ستعمل على حماية تجارتها وفتح المزيد من الأسواق. والأخطر من ذلك في نظرهم، هو أن يتحول التوسع البري الأمريكي المزعوم - إن تحقق - إلى قواعد عسكرية تستخدمها لطرد الأوروبيين من مستعمراتهم الإفريقية.

الانزعاج البريطاني الفرنسي من الحركية التي كانت تحيط بالتواجد الأمريكي في إفريقيا لم تكن في حقيقة الأمر مجرد هواجس عارية من أي حقيقة. لقد داعبت فكرة تأسيس مستعمرة أمريكية على الساحل الشرقي لإفريقيا بعض الأمريكيين. في هذا الصدد، يمكن الإشارة، إلى قائد أحد السفن التجارية الذي راسل، لدى عودته إلى الولايات المتحدة، رئيس الكونجرس، من خلال مذكرة ضمنها بعض المقترحات، حيث كتب: ***"أود أن ألفت انتباه الرئيس إلى المنافع التجارية التي يمكن تحقيقها إذا أقدمنا على إنشاء مستعمرة أمريكية في هذا الجزء من الساحل الإفريقي، حيث غرقت للأسف إحدى سفني منذ عشر سنوات...إن إنشاء مستعمرة واحدة على ساحل إفريقيا سيعوض بوضوح النفقات والمتاعب التي تتكبدها سفننا في هذا الجزء من العالم."*** (3)

هذا الاقتباس يبين بوضوح أنه كان للمصالح الاقتصادية الوطنية السبق قبل كل شيء. وبعد وقت قصير، بدأ توسع تجارة الولايات المتحدة مع إفريقيا

---

(1) Ibid. p. 117-118.
(2) Peter Duignan et H. Gann. Op.cit. p. 86.
(3) Missionary Herald, n° 29, 1833, p 19. Cité dans P. Duignan et L.H. Gann, Op.cit. p 91.

يدفع المسؤولين البريطانيين إلى الشك في النوايا الحقيقية للولايات المتحدة. سنة 1800، أبلغ السير جورج يونغ، محافظ كيب تاون، مسؤوليه في لند
تجارة الولايات المتحدة مع الصين وجزر الهند الشرقية نمت بسرعة. مضمنا
التقرير، فكرة مفادها أن الولايات المتحدة لن تبقى إلى أجل غير مسمى تع
على قوة أجنبية لمواصلة توسعها التجاري والدفاع عن مصالحها، وأنه عاج
آجلا سيكون لها واحداً أو أكثر من القواعد على السواحل الشرقية لإفريقيا.

وحتى إن توقفت حركة التجارة الأمريكية في الشرق الأقصى وإفر
لفترة بسبب الحرب سنة 1812، إلا أنها عادت مباشرة بعد فترة من
الحرب، حيث استأنفت فيها التجارة لتعرف توسعا هائلا لم يسبق له مثيل.

يمكن أن يعزى تراجع تجارة الولايات المتحدة المباشرة مع إفريقيا بعد ا
الأهلية إلى عدة أسباب. قد يرجع السبب الرئيسي الأول فيها إلى الت
الكبير الذي لحق بالبحرية التجارية الأمريكية، والذي تسببت فيه في
الأول، أعمال السلب التي كانت السفن الحربية الكونفدرالية مسؤولة عنها. با
إلى التخلف والتأخر الواضح الذي كانت تعاني منه البحرية الأمريكية مقارنة ب
الأوروبية. السبب الثاني يرجع إلى تخصيص جل الإنتاج الأمريكي آنذاك إلى
الحربي، وهو ما جعل نصيب الصادرات يتناقص- لينعدم- نحو القارة الإفريقية
أجمع. فتتأثر بذلك سلبا المبادلات الأمريكية الاقتصادية مع الخارج.(1) أما السبب
فيعود إلى تراجع المصلحة في التجارة مع الخارج، وهو سبب داخلي محض. فمن
الحرب الأهلية حتى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، وجدت رؤوس
الأمريكية وكل شرائح المجتمع الأمريكي من تجار ومغامرين وفلاحين
الأمريكي الكبير متسعا لنشاطها واستثماراتها. فاستغنت عن إفريقيا لتك
إمكاناتها لفك لغز المساحات الشاسعة من الأراضي التي لم يتم بعد ا
واستيطانها. وبالتالي استوعبت هذه الموجة من الاستكشافات الجديدة جل الإ
والطموح الأمريكي وكذلك جل رؤوس الأموال الأمريكية.(2)

153.
runshwig. « Le partage de l'Afrique noire. Collection: questions d'histoire »
lammarion, 1971, p.31.

والأهم من هذا وذاك، هو أن الولايات المتحدة في هذا الوقت لم تكن قادرة على الخوض في أي شكل من أشكال التنافس في القارة الإفريقية ولم تكن ترغب أيضا [1] في هذه المنافسة التي كانت ستعمق في نظر الأمريكيين وتحيي الشرخ العرقي القائم داخل المجتمع الأمريكي الفتي، بين البيض والسود، وبين أنصار العبودية ومناهضيها، هذا التمييز الذي كان من بين أسباب الحرب الأهلية، يعتبر سببا له أهميته ضمن الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تعزف عن اللجوء إلى تقليد بعض الدول الأوروبية في مساعيها التوسعية (الاستعمارية).[2]

وأخيرا، فإن حقيقة أن الشعب الأمريكي سيكرس أكثر قدراته لتطوير واستغلال الغرب ما كان يسمى في حينها بالغرب الأمريكي البعيد. ثم، هناك سبب آخر لا يقل أهمية، يتمثل في التطور الذي عرفته تقنيات الملاحة البحرية حيث تم الانتقال من الإبحار باستخدام الأشرعة إلى استخدام الطاقة البخارية – السفن البخارية تحمل بضائع أكبر إلى مسافات أبعد وبأسرع وقت. وأخيرا، اقتسام إفريقيا بين الدول الأوروبية وفرض هذه الأخيرة سيادتها على الأجزاء التي احتلتها من القارة الإفريقية، جلب ضررا كبيرا للتجارة الأمريكية مع القارة، وتراجعا للمصالح الأمريكية فيها على العموم. كما أن سعي القوى الاستعمارية الأوروبية إلى اعتماد مراسيم تنظم الملاحة التجارية على السواحل الإفريقية، عمل على اتباع أساليب تمييزية ضد السفن الأجنبية والتجار الذين كان في مقدمتهم التجار الأمريكيون.

---

(1) Maurice Robert. « L'Afrique centrale ». Paris : collection Armand colin, 2ème édition, 1950, p.11.

(2) Marc Aicardi de saint Paul. « La politique américaine des États-Unis, mécanisme et conduite ». Paris : Economica, 2ème édition, 1987, p.2.

العلاقات الأمريكية الإفريقية مطلع القرن العشرين

كانت علاقة الولايات المتحدة مع القارة الإفريقية في أواخر القرن التاسع عشر، تعتمد اعتمادا كبيرا على المصالح الخاصة وعلى عدد قليل من الأفراد الذين يعملون بشكل مستقل. وكانت سياسة العزلة متجذرة بقوة في ممارسات السياسة الخارجية الأمريكية لدرجة كانت حكومة الولايات المتحدة تمتنع تماما عن ممارسة أي تدخل في الشؤون الإفريقية. وقد يفسر ذلك في عدم رغبتها إثارة حفيظة الدول الأوروبية، التي ظلت تنظر بعين الريبة إلى كل نشاط أمريكي في القارة. ولكن هذا لم يمنع الولايات المتحدة من الاطلاع عن قرب على ما كان يدور في المنطقة من أحداث. وبالفعل، فإن سياسة العزلة لم تمنع المئات من مواطني الولايات المتحدة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، من السفر والإقامة في إفريقيا من تلقاء أنفسهم أكانوا مبشرين، مزارعين، منقبين مستكشفين، أو حتى صيادين. فقد واصل البعض التجارة مع القارة، كما برز أكثر من الماضي دور المبشرين الأمريكيين الذين وضعوا نصب أعينهم نشر المسيحية البروتيستانتية في إفريقيا. وفي الأخير كان الأمريكيون من بين الأوائل الذين واصلوا اكتشاف خبايا القارة الإفريقية وعلى رأسهم "ستانلي". كما بقيت ليبيريا تمثل أهم انشغال للأمريكيين في المنطقة رغم كل ما حدث.[1]

يجب الإشارة إلى أن الولايات المتحدة، لم تكن طرفا في عملية اقتسام إفريقيا، ما عدا ليبيريا التي كانت قد تأسست على يد المهاجرين الأمريكيين المنحدرين من أصول إفريقية أصلا، والذين اختاروا العودة إلى وطنهم الأم. حيث احتفظوا بعلاقات مميزة مع الولايات المتحدة. وباستثناء ليبيريا، فإنها لم تقدم على أية محاولة مباشرة لفرض إرادتها في المنطقة. (انظر الخريطة 02) ومع ذلك فإن رفضها لأن تكون طرفا في "التدافع من أجل إفريقيا" واقتسامها إلى جانب الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية، يحتاج مع ذلك إلى مزيد من التوضيح. لأن ما هو ملفت للانتباه، هو أنه عندما بدأ تقسيم القارة في 1880، كانت

---

(1) Peter Duignan et L.H.Gann. Op.cit, p. 153.

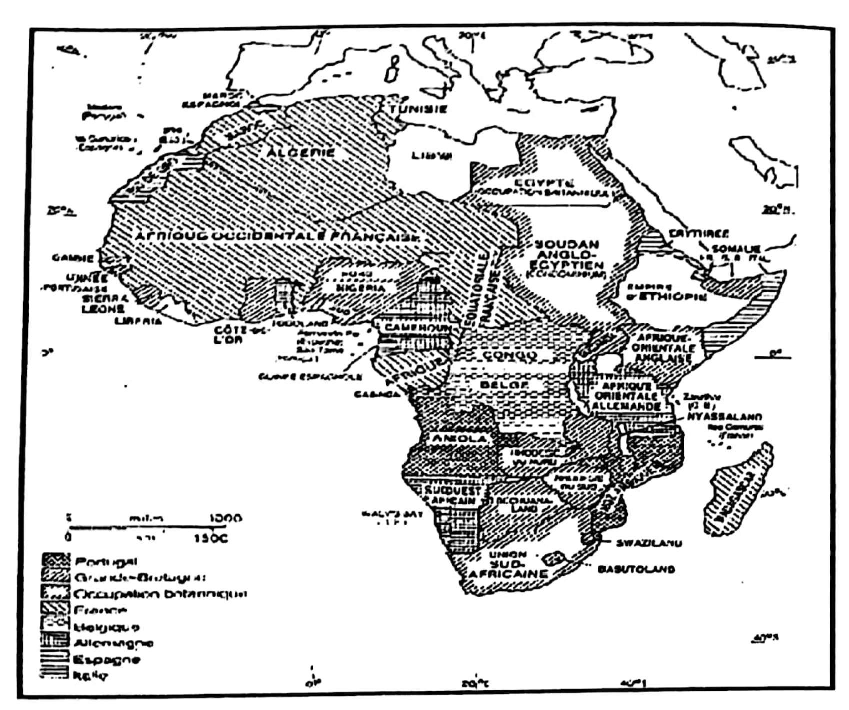
العلاقـات الـتي تـربط الولايـات المتحـدة بإفريقيـا أكثـر متانـة وقـوة مـن تلـك الـتي كانـت تـربط القـارة ببريطانيـا أو فرنسـا أو حتـى بلجيكـا أو البرتغـال.[1] في الواقـع مباشـرة بعـد تمكـن الفـاتحين الأمـريكيين مـن اسـتكمال بسـط سـيطرتهم علـى كـل الأراضـي الأمريكيـة ووصـلوا إلى أقصـى الحـدود الغربيـة علـى سـواحل المحـيط الهـادي في 1890، توجهـت أنظـار الأمـريكيين إلى كوبـا وأمريكـا الوسـطى وحتـى إلى الفلـبين مفضـلين هـذه المنـاطق علـى إفريقيـا. وعـلاوة عـن ذلـك، فـإن المجتمـع الأمريكـي احـتفظ بتقليـد قـديم وقـوي معـادي للإمبرياليـة ولا سـيما في صـفوف المـثقفين والصـحفيين ورجـال الـدين. في المقابـل، كـان هنـاك حـذر شـديد بـين السياسـيين ورجـال الأعمـال، مـن مغـامرة اسـتعمارية سـيتم المخـاطرة فيهـا بـأموال دافعي الضرائب من خلال شن مغامرات عسكرية في الخارج.

هـذا كمـا لم يكـن الأمريكيـون السـود يرغبـون في أيـة مغـامرة إمبرياليـة. حتـى وإن كانـت حركـة الهجـرة خـلال 1890، تسـتهوي الـبعض مـنهم وخاصـة مـن قبل الأمـيين والفقـراء، الـذين كانـت الهجـرة بالنسـبة لهـم هربـا مـن الاضـطهاد الـذي كـانوا يعـانون منـه. ولكـن كـون لا أحـد مـنهم كـان يملـك المعرفـة والوسـائل الـتي تمكنـه مـن الشـروع في استكشـاف قـارة مجهولـة، جعـل مـن فكـرة الهجـرة أمـرا مسـتحيلا. ضـف إلى ذلـك أن كـل الطبقـة الوسـطى السـوداء، كانـت تعـارض بعنـف فكـرة أن تكـون الهجـرة حـلاً للمشـكلة العنصـرية المسـتفحلة في حينهـا داخـل المجتمـع الأمريكـي. كـان مـن السـهل تقبـل هـؤلاء للفكـرة السـائدة آنـذاك والـتي تـدعو إلى ضـرورة تمـدين إفريقيـا، ولكـنهم كـانوا يتخوفـون أكثـر مـن هيمنـة العنصـر الأوروبـي الأبـيض عليهـا. كـان لسـان حـالهم يقـول، إن مـن الضـروري تمـدين إفريقيـا وجلـب الحضـارة إليهـا، ولكـن لـيس عـن طريـق الاسـتعمار أو الهجـرة، بـل ستكون الأنشطة الدعوية والمؤسسات التجارية الوسيلة الأفضل للقيام بذلك.[2]

---

[1] Ibid, p. 217.
[2] Ibid, p. 218.

الخريطة 02: إفريقيا في سنة 1914



Source : Peter Duignan et H. Gann. « Les États-Unis et l'Afrique, une histoire ». Op.cit, p. 242.

كـان مـؤتمر بـرلين أول فرصـة، سمحـت للدبلوماسـية الأمريكيـة بـالظهور مـن جديـد علـى السـاحة الدوليـة. وكـان أيضـا فرصـة لتحقيـق أهـم مبـادئ الدبلوماسـية الأمريكيـة - والـذي نجحـت في تحقيقـه - وهـو اعتمـاد سياسـة البـاب المفتـوح في إفريقيـا، عنـدما وافـق المـؤتمر علـى حريـة التجـارة والملاحـة لجميـع الـدول في حـوض الكونغـو في أوقـات السـلم والحـرب علـى حـد سـواء. وفي الحقيقـة لم يخـلُ الموقـف الأمريكـي في جميـع المناسـبات الـتي جمعـت الولايـات المتحـدة مـع الـدول الأوروبيـة عنـد مناقشـة بعـض القضـايا الإفريقيـة، مـن طغيـان الجانـب الاقتصـادي والتجـاري عليـه. فجـل التـدخلات الأمريكيـة تميـزت برغبتهـا في ضـمان سياسـة البـاب المفتـوح الـتي تـتيح لتجارتهـا وضـعية مريحـة أمـام المنافسـة الشرسـة للأوروبـيين. ولهـذا لعبـت الوسـاطة الأمريكيـة في المـؤتمر دورا حاسمـا في اتخـاذ هـذا القـرار.

لكنها أحجمت السلطات الأمريكية في الأخير عن المصادقة على الوثيقة النهائية، معتبرة إياها بمثابة حلف تعجز الولايات المتحدة عن الالتزام به.[1]

وإذا نجحت الولايات المتحدة من خلال مؤتمر برلين 1885 في ضمان بعض المكاسب التجارية، فإن المؤتمر جاء رغم ذلك، ليكرس الهيمنة الأوروبية المطلقة على القارة الإفريقية، وليبعد التواجد الفعلي للولايات المتحدة عنها. الأمر الذي جعلها في وضعية متناقضة في علاقاتها مع القارة الإفريقية كدولة لا تملك أي حق أو سيادة ترابية في منطقة تتزايد فيها مصالحها الاقتصادية باستمرار وهي ملزمة بالدفاع عنها. هذا ما جعل إذن العلاقات الأمريكية الإفريقية طوال الفترة الممتدة من مؤتمر برلين 1885، إلى بداية الحرب العالمية الأولى مهمشة في جدول أعمال القادة الأمريكيين (باستثناء ليبيريا وجنوب إفريقيا).

وبما أن الولايات المتحدة لم تشارك في اقتسام القارة فقد ظلت السياسة الخارجية الأمريكية تعتبر إفريقيا - على الأقل على الصعيد السياسي والدبلوماسي - استمرارية وامتداداً لأوروبا. وحتى التجارة لم تسلم من هذا التهميش حيث شهدت أقل مستوى لها منذ بداية المبادلات بين ضفتي الأطلسي.

لم يكن الموقف الرسمي الأمريكي قبل الحرب العالمية الأولى يأبه كثيرا بمصير القارة الإفريقية. كما أن الولايات المتحدة لم تشارك في اقتسام إفريقيا. من وجهة نظر رجال السياسة والدبلوماسيين الأمريكيين، كان يعتقد إلى حد كبير أن إفريقيا لا تمثل بالنسبة للولايات المتحدة إلا امتدادا لأوروبا.

ما يفسر هذا الوضع، هو تحول بناة "الإمبراطورية" الأمريكية إلى الاهتمام أكثر بكوبا والفلبين، وليس إلى القارة السمراء. وبالمثل، كانت الرهانات الاقتصادية الأمريكية في إفريقيا قليلة. وكانت جميع الأموال الأمريكية مستثمرة في شركات داخل الولايات المتحدة. كما تركزت التجارة الخارجية الأمريكية على قلتها مع أوروبا والأمريكتين. في عام 1913 مثلا، كانت أرقام التجارة بين الولايات المتحدة وسويسرا أكبر من تجارة الولايات

[1] Franco Arese. « La politique Africaine des États-Unis ». Paris : la presse française et étrangère, 1945, p. 18.

المتحدة مع كل القارة الإفريقية. وباستثناء مصر وجنوب إفريقيا، كانت المبادلات التجارية مع إفريقيا تعادل بصعوبة كبيرة تلك التي كانت تتم مع الإكوادور (**انظر الجدول رقم 01**).

وبينما كان المسؤولون الأمريكيون يركزون جل اهتمامهم على الشواطئ الشرقية المطلة على المحيط الهادئ، وعلى ضفاف قناة بنما، في ظل الخطر المتصاعد من تنامي القوة اليابانية، كانت طريق الكاب أو قناة السويس تلقى اهتماما هامشيا ما دامت في أيادي الدول الأوروبية. كانت الولايات المتحدة تتساهل مع الأوضاع في إفريقيا تحت الاستعمار الأوروبي، وتحترم سيادته على تلك المناطق، شريطة أن تستمر هذه الدول في احترام مبادئ التجارة الحرة وأن لا تتعارض سياستها الاستعمارية مع سياسة الباب المفتوح وكل القدسية التي تكنها له الولايات المتحدة. كانت بريطانيا وبدرجة أقل ألمانيا تحترم إلى حد ما هذه المعايير ولا تجتذب إليها انتقادات المسؤولين الأمريكيين حول هذا الموضوع ولكن سياسة البرتغال وفرنسا كانت أكثر حمائية، وتتعارض بشكل صريح مع المبادئ الأمريكية للتجارة الحرة.

نهاية الحرب العالمية الأولى إذن، مكَّنت من إثبات حقيقة دولية جديدة، هي أن إمكانية تخلص الولايات المتحدة من عزلتها، قد تُغير كثيرا من توازن القوى التقليدي بين الدول الأوروبية خاصة في مسألة مستعمراتها الإفريقية وهيمنتها عليها دون منازع.

ومع هذا فقد استمرت سياسة العزلة تضرب أطنابها في دواليب السياسة الأمريكية مما دفع الرئيس "ويلسون" رغم الفرصة التي أتيحت للولايات المتحدة لاستغلال الأوضاع الأوروبية من أجل الهيمنة على إفريقيا إلى تفضيل إبقاء المستعمرات على حالها تحت إشراف الدول الأوروبية بل وأكد عدم رغبة الولايات المتحدة الاضطلاع بمثل هذه المسؤولية.[1] هذا لم يمنع الأوروبيين من الكشف عن مخاوفهم تجاه ما أسموه بالهيمنة والتوسع الأمريكي على حساب مصالحهم في إفريقيا. ورغم ما سبق ذكره من أن المصالح الأمريكية التجارية في القارة ما

[1] Marc Aicardi de Saint Paul. « La politique américaine des États-Unis, mécanisme et conduite. »Op.cit, p.2.

بين الحربين سجلت أدنى مستوياتها إلا أن هذا لم يكن ليغير رأي من تنبؤوا بطلب الولايات المتحدة إعادة اقتسام إفريقيا من جديد.[1]

الجدول 01 : المبادلات التجارية الأمريكية سنة 1913. (بالدولار الأمريكي)

		واردات	صادرات
مع مجموع أوروبا		103 666 864	363 573 499 1
مع مجموع أمريكا الشمالية		744 814 389	159 176 601
مع مجموع أمريكا الجنوبية		005 259 198	635 514 146
مع مجموع آسيا		363 407 281	651 122 126
مع الأقيانوسية		505 791 34	676 702 81
مع إفريقيا		760 729 23	808 928 28
مع مصر	585 249 17		
مع جنوب إفريقيا	349 066 3		
المجموع		**480 668 792 1**	**292 018 484 2**

Source: The New Intentional year Book, New York, Dodd, Mead, 1913, p 717-718, in: Peter Duignan, H. Gann. Les États-Unis et l'Afrique, une histoire. Op.cit, p. 241.

اتبعت الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر، سياسة العزلة. ولنا مثال واضح حول هذا الموقف يتمثل في الرفض الواسع الذي لقيته مشاركة الولايات المتحدة في مؤتمر برلين في 1884- 1885. في نظر هؤلاء، الذين كانوا يشكلون غالبية السكان في نهاية القرن التاسع عشر، على الولايات المتحدة أن

[1] Franco Arese. Op.cit, p. 56.

تكتفي بنفسها، ونصائح جورج واشنطن والآباء المؤسسين للدولة الفتية محذرين إياها من تحالفات معقدة ومعرقلة كانت في حينها لا تزال تحظى بقدسية كبيرة.

كانت الحرب مع إسبانيا ثم إبعادها من الفلبين، أمرا يصعب تصوره في عام 1884، ولكن في عام 1900 اعتبر مثل هذا التدخل أمرا مفروغا منه، بل قد يكون في نظر البعض أمرا ضروريا. لقد تبين بعد عام 1898، السنة التي خاضت فيها الولايات المتحدة حربا ضد إسبانيا، حدوث ثورة حقيقية في الرأي العام الأمريكي قد وقعت وغيرت بشكل جذري تصوره لعلاقة الولايات المتحدة مع بقية العالم.[1] عرفت سياسة العزلة التقليدية انتكاسة كبرى حيث أصبحت الولايات المتحدة تدرك قوتها ومكانها الصحيح في صفوف القوى العظمى. والأكثر من هذا، أنها قررت لأول مرة توظيف هذه القوة لتعديل مسار العلاقات التي تجمعها مع هذه القوى وتعدل من كفتها.

هذا التغيير لم يكن كافيا لطرح موضوع الإمبراطورية الأمريكية إلى النقاش رغم الحماس الذي أبداه البعض لمثل هذا الطرح - كما سبق لنا وأن أشرنا إليه في الفصل الأول - وعندما أصبح ثيودور روزفلت رئيسا لبلاده، صمم على أن تقوم الولايات المتحدة بلعب دور متميز في الشؤون الدولية يتوافق مع الحجم والمكانة التي صارت تضطلع بها القوة الأمريكية في العلاقات الدولية. وفي إشارة إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى فيها القارة الإفريقية لديه، قام روزفلت برحلة صيد في أدغال إفريقيا، رحلة حظيت بتغطية إعلامية ودعاية مميزة. وكنتيجة لذلك، أن شهدت مصالح الولايات المتحدة في إفريقيا نموا سريعا. في سنة 1908، دعا روزفلت "السير هاري جونستون" Sir Harry Johnston المستكشف والكاتب والمسؤول البريطاني السابق إلى البيت الأبيض ليطلب منه المشورة.[2] المصلحة الشخصية التي كان الرئيس يعيرها لإفريقيا، إضافة إلى قراره بأن يكون للولايات المتحدة دور تلعبه على الساحة العالمية، أدى به إلى التدخل لوضع حد للنزاع المتصاعد بين ألمانيا وفرنسا في المغرب، بشكل

[1] Peter Duignan et H. Gann. Op.cit, p. 243 .
[2] Peter Duignan et H. Gann. Op.cit. p. 244.

كان من شأنه أن يروع أنصار سياسة العزلة بين سنوات 1884- 1885، الذين كانوا من أشد المعارضين لمثل هذه السياسة.

في أوائل 1906، شهدت العلاقات بين ألمانيا وفرنسا توترا يفوق المعتاد. تضارب المصالح والتطلعات المتناقضة لكلا الطرفين في المغرب، كان يهدد بلجوئهما إلى المواجهة المسلحة. اعتقد الرئيس روزفلت أن من واجبه القيام بكل ما هو ممكن لتجنب الحرب، ويرجع له الفضل في جزء كبير منه على عقد مؤتمر الجزيرة لبحث المسألة المغربية. بعيدا عن التقوقع في دور المراقب، قام الوفد الأمريكي إلى المؤتمر بدور نشط، على عكس ما حدث بعد مؤتمر برلين. والملفت للانتباه هو أن مجلس الشيوخ الأمريكي أعطى موافقته على الاتفاقية التي توصل إليها المؤتمر بسرعة منقطعة النظير.

ومع ذلك ظلت إفريقيا لا تمثل إلا أهمية ثانوية في حسابات صناع السياسة الإفريقية في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية. وبصرف النظر عن عدد قليل من المبشرين، وموظفي الشركات التجارية ومدراء شركات التعدين، كان هناك عدد قليل من الأمريكيين الذين قرروا العيش في إفريقيا الاستوائية. وكانت المدينة الوحيدة التي كان تضم جالية أمريكية حقيقية هي نيروبي في كينيا. كان هناك عدد قليل من قناصل الولايات المتحدة موزعين في مناطق مختلفة من إفريقيا، ولكن الإقامة في تلك المناطق الاستوائية كانت أمرا لا يستهوي أحدا.[1]

المبادلات التجارية للولايات المتحدة مع إفريقيا لم تنمُ بشكل ملحوظ إلا بعد الحرب العالمية الأولى. في عام 1914، بلغ حجم قيمة التجارة مع القارة الإفريقية ككل ما يعادل بالتقريب أو يقل عن تجارة الولايات المتحدة مع هولاندا.(انظر الجدول 02) كما تضاعفت قيمة المبادلات التجارية في عام 1920، ست مرات، من 47 مليون إلى 325 مليون دولار.[2] لقد حاولت حكومة الولايات المتحدة في هذه الفترة تعزيز التجارة مع إفريقيا، ولكن لم تلق تلك

[1] Ibid, p. 267.
[2] Ibid, p. 267.

المحاولات النجاح إلا مع جنوب إفريقيا. لم تكن السفن الأمريكية حتى سنوات العشرينيات، تحمل إلى إفريقيا الكثير من السلع المصنعة في الولايات المتحدة. ومع ذلك، زادت الصادرات. كانت الآلات المختلفة والسيارات والشاحنات على رأس قائمة الصادرات، الخشب والأسمنت وأدوات الصيد والأسلحة. بينما كانت وارداتها من إفريقيا في معظمها من الأطعمة كما كان الأمر عليه في القرن التاسع عشر: وفي مقدمة الواردات زيت النخيل والكاكاو والتوابل والفول السوداني، ولكن أيضا المنجنيز والحديد والنحاس الخام.

جدول 02: المبادلات التجارية الأمريكية سنة 1939 (بالدولار الأمريكي)

واردات/ صادرات	القيمة
الصادرات نحو إفريقيا	000 118 69
الواردات من إفريقيا	000 721 28
الصادرات نحو هولندا	000 809 96
الواردات من هولندا	000 930 28
مجموع التجارة مع الخارج	
الصادرات	000 000 900 12
الواردات	000 000 910 13

Source: World Almanac and Book of Facts, New York World Telegram, 1942, p. 494-495. In: Peter Duignan et H. Gann. Op.cit. p. 269.

وإلى جانب الأسعار التفضيلية لصالح الإمبراطوريات والبعد الجغرافي عن الأسواق الإفريقية، كان انعدام حقوق الملاحة تحت العلم الأمريكي يمثل أكبر عقبة في طريق نمو تجارة الولايات المتحدة مع إفريقيا. كما كانت شركات الشحن الأوروبية تحتكر حركة نقل الركاب وحركة مرور البضائع على جميع الطرق المؤدية إلى إفريقيا.[1]

[1] Peter Duignan et H. Gann. Op.cit. p. 269.

محددات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا

تعد المصلحة الوطنية للولايات المتحدة، على النحو المحدد من قبل واضعي السياسة الخارجية الأمريكية من حيث مفهومهم للأمن القومي، المحدد الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه جميع مناطق العالم، بما في ذلك إفريقيا. على الرغم من أن الأمن القومي، الذي يعرف بأنه سلامة التراب الوطني ومؤسساته الأساسية وأسلوب عيش شعبها، هو ثابت في صياغة السياسة الخارجية، إلا أنه مفهوم فضفاض قادر على أن يحتمل تعريفات أخرى مختلفة تهدف كلها إلى "***تلبية مصالح الأمة كما يتصوره قادتها السياسيون في ظروف تاريخية معينة***".[1] عادة، ما يسقط قادة الولايات المتحدة السياسيين أيديولوجياتهم وخصوصياتهم وإدراكهم للعالم على مفهومهم للأمن القومي للولايات المتحدة وذلك في سعيهم للتأثير على البيئة الدولية خدمة لمصلحة أمتهم.[2] وهم يفعلون ذلك بطريقة تهدف إلى كسب تأييد الرأي العام من أجل تنفيذ سياسة تقوم على هذا المفهوم والذي من دونها سيكون الأمر صعبا للغاية.

اعتبارات المصلحة القومية الأمريكية بهذه الطريقة، لعبت دائما دورا رئيسيا في سياسة الولايات المتحدة في إفريقيا. الثقافة السياسية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية التي كانت سائدة في الأجهزة البيروقراطية والمؤسسات الرسمية كالرئاسة والكونجرس، الدفاع والاستخبارات ساهمت عموما في تعبئة الشعب الأمريكي وإقناعه بالمصير الحتمي للولايات المتحدة التي تقود البشرية إلى الخلاص. كما رسمت تصورا عاما لدى المواطن الأمريكي بأن الاتحاد السوفيتي والفكر الشيوعي يمثلان التهديد الرئيسي للأمن القومي الأمريكي.

هذا، وإذا فشلت الإدارة في التشديد على مسألة الطموحات التوسعية السوفيتية وأنشطتها في إفريقيا أو أي مكان آخر من العالم في عروضها أمام

[1] Ohaegbulam, F. Ugboaja. "The United States and Africa after the cold war, Africa Today, 1992, 4th Quarter, Vol. 39, Issue 4, p. 20.

[2] Michael Vlahos. «The End of America's Postwar Ethos.» Foreign Affairs, vol. 66, no. 5, 1988, pp. 1091-1107.

الكونجرس، تولى بعض أعضاء هذه الهيئة الأكثر انشغالا بمسألة معاداة الشيوعية بطرح هذا الموضوع للنقاش. لدرجة تبين فيها بوضوح، أن الفكرة التي تشدد على أهمية وخطورة التوسع السوفيتي الأيديولوجي والسياسي استطاعت أن تحشد ليس فقط أولئك الذين كانوا مقتنعين بحقيقة وجود تهديد سوفيتي للمصالح الغربية في إفريقيا، ولكن أيضا أولائك الذين أبدوا حماسا أقل مخافة أن يحسبوا على الجانب الآخر من هذه القضية.[1]

في الواقع، عززت إستراتيجية الاحتواء قوة الوفاق الوطني الأمريكي وأوجدت الفرصة لتقارب اتباع التيار المحافظ مع الأمميين الليبراليين وجعلت منهم قوة متماسكة. كما منحت هذه الإستراتيجية السياسة الخارجية أداة فعالة، استخدمت على نحو فعال لحشد الدعم لمبادرات حاسمة في السياسة الخارجية. ولم تغفل بعض الحركات المسلحة وبعض الأنظمة المستبدة في إفريقيا مثل "جوناس سافيمبي" والأقلية البيضاء في جنوب القارة من لعب ورقة معاداة الشيوعية، لاستمالة الولايات المتحدة إلى جانبها والاستفادة من دعمها والتأثير في اتجاه السياسة الأمريكية. وأصبحت الاستجابة لمثل هذه النداءات المناهضة للشيوعية، القوة الدافعة لتدخل الولايات المتحدة في عدد من الصراعات الداخلية في الدول الإفريقية، على سبيل المثال، زائير 1960- 1963، 1964، 1977، 1978، وفي أنغولا 1975- 1988، والنزاع بين إثيوبيا والصومال على أوغادين 1977–7819. وضمن سياسة الاحتواء تعمد المسؤولون الأمريكيون أيضا الإغفال أو التغاضي عن الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية الذي كان مستشريا في البلدان الإفريقية التي كانت على استعداد لمعارضة موسكو مثل كينيا وزائير والسودان وليبيريا. بهذه الطريقة أصبح الاحتواء العالمي للاتحاد السوفيتي وعقيدته الشيوعية، كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، الموضوع الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا.

اعتبر صانع السياسة الخارجية الأمريكية أن مصالح الولايات المتحدة الأمنية متشابكة مع بلدان أوروبا الغربية. دفع هذا التصور إلى إطلاق خطة

[1] David D. Newsome, "After the Cold War: US Interest in Sub-Saharan Africa," The Washington Quarterly, vol. 13. No. 1 , Winter 1980, pp. 99-114.

مارشـال وإنشـاء منظمـة حلـف شمـال الأطلسـي (NATO) وكلاهمـا صمـم مـن أجـل الـدفاع عـن أوروبـا الغربيـة بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة. وهكـذا، وفي صـالح وحـدة الـدول الغربيـة، وأمـن ومصـالح الـدول الاسـتعمارية حليفـة الولايـات المتحـدة في حلـف شمـال الأطلسـي في إفريقيـا، باتـت مؤسسـة السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة تنظـر إلى إفريقيـا مـن خـلال عيـون أوروبيـة؛ وتتطلـع إلى اضـطلاع القـوى الأوروبيـة بالمسـؤولية فيمـا يتعلـق بقضـايا القـارة الإفريقيـة، وبالتـالي كانـت الأفضـلية للمصـالح الأوروبيـة في إفريقيـا أكثـر مـن الأفارقـة أنفسـهم. سـاهمت بـرامج المساعدة الاقتصـادية والعسـكرية الـتي أطلقهـا الـرئيس "هـاري ترومـان" بعـد انتهـاء الحـرب - خطـة مارشـال- في إنعـاش القـوى الاسـتعمارية الأوروبيـة وتعزيـز قـدرتها علـى الحفـاظ علـى سـيطرتها علـى مسـتعمراتها الإفريقيـة ولمواجهـة تصـاعد موجـة التحـرر في مرحلـة مـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة. تم اسـتخدام المسـاعدة العسـكرية الأمريكيـة لفرنسـا والبرتغـال مـن خـلال حلـف شمـال الأطلسـي الموجهـة للـدفاع عـن أوروبـا مـن قبـل القـوتين الأوروبيـتين في حـروبهم الاسـتعمارية في إفريقيـا: فرنسـا في الجزائر والبرتغال في غينيا بيساو وأنغولا وموزامبيق.

يمكـن تبريـر هـذه المركزيـة - الأوروبيـة - Eurocentrism - كجـزء مـن إسـتراتيجية احتـواء انتشـار الشـيوعية في إفريقيـا وأيضـا كجـزء مـن التعـاطف الطبيعـي مـن معظـم أعضـاء النخبـة السياسـية في الولايـات المتحـدة مـع أوروبـا.[1] وبسـبب هـذا، وخاصـة الخـوف أن إنهـاء الاسـتعمار بشـكل سـريع في إفريقيـا قـد يـؤدي إلى اضـطراب سياسـي ومـن ثـم سـيخلق فرصـا للتغلغـل السـوفيتي في القـارة، اختـارت الإدارات الأمريكيـة بعـد نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة ربـط حـق الشـعوب الإفريقيـة في الحريـة والاسـتقلال مـع مـا تعتبـره ضـرورة ملحـة لـدعم حلفـاء الولايـات المتحدة في حلف شمال الأطلسي وسياساتهم الاستعمارية.[2]

ضـمان المركزيـة الأوروبيـة والعامـل السـوفيتي في السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة تجـاه إفريقيـا دفعـا الولايـات المتحـدة إلى النظـر إلى القضـايا الإفريقيـة

---

[1] Ohaegbulam, F. Ugboaja. Op.cit, p. 21.

[2] Michael Clough. «Free At Last: U.S. Policy Toward Africa and the End of the Cold War.» New York: Council on Foreign Relations, 1992, p. 5.

مـن خـلال واقعهـا المحلـي والإقليمـي. هـذان العـاملان يزيـدان كـثيرا مـن أهميـة المصـالح الأمريكيـة الملموسـة ذات الطـابع الجيواسـتراتيجي/ العسـكري والاقتصـادي في إفريقيـا. المصـالح الجيواسـتراتيجية تشـمل الطـرق التجاريـة الهامـة - قنـاة السـويس، مضـيق بـاب المنـدب، طريـق "الكـاب - لنقـل معظـم مـوارد الطاقـة الـتي يحتاجهـا حلفـاء الولايـات المتحـدة الأوروبـيين. وقـد حظيـت طريـق الكـاب حـتى قبـل بدايـة الحـرب البـاردة، بأهميـة خاصـة في التفكـير الجيوسياسـي الغربـي، وهـذا مـا جعـل سـلامة جنـوب إفريقيـا الإسـتراتيجية في الفكـر الغربـي حيويـة للـدفاع عـن الغـرب. وقـد تضـاعفت هـذه الأهميـة بشـكل كـبير في نظـر الولايـات المتحـدة خـلال الحرب الباردة.

وبعـد سلسـلة مـن التطـورات - "الغـزو السـوفيتي لأفغانسـتان (1979)، والتـدخل السـوفيتي- الكـوبي لـدعم إثيوبيـا في حـرب أوغـادين مـع الصـومال (1977- 1978)، والتـوتر في العلاقـات مـع إيـران بعـد الثـورة - سـعت الولايـات المتحـدة إلى البحـث عـن مصـالح جيواسـتراتيجية مماثلـة في منطقـة القـرن الإفريقـي. حيـث أصـدر الـرئيس "جيمـي كـارتر" في 1980 مـا سمـي بعقيـدة كـارتر الـتي تسـمح للولايـات المتحـدة باسـتخدام الوسـائل العسـكرية للـدفاع عـن المصـالح الأمريكيـة في الخلـيج العربـي- الفارسـي الغـني بـالنفط. وقـد أنشـأت إدارتـه بسـرعة قـوات التـدخل السـريع واتخـذت قواعـد في مومباسـا في كينيـا، وبربـرة في الصـومال، وأيضـا في جزيـرة دييغـو غارسـيا في المحيـط الهـادي. وبنـاء علـى ذلـك اكتسـبت هـذه البلـدان أهميـة كـبيرة في إسـتراتيجية الحـرب البـاردة بالنسـبة للولايـات المتحـدة – علـى الأقـل في السـنوات الأولى للحـرب البـاردة، لأن التطـور التكنولـوجي في ميـدان التسـلح قلـل بعد ذلك من هذه الأهمية.

بـالتوازي مـع المركزيـة الأوروبيـة فـإن الصـراع الفكـري والأيـديولوجي مـع الاتحـاد السـوفيتي أثـر أيضـا في العلاقـات الاقتصـادية بـين الولايـات المتحـدة وإفريقيـا. تاريخيـا، حجـم التجـارة والاسـتثمارات الأمريكيـة في إفريقيـا واسـتهلاكها للمـوارد الطبيعيـة للقـارة كـان أصـغر بكـثير مـن ذلـك الـذي كـان يجمـع الـدول الأوروبيـة الغربيـة مـع إفريقيـا. حلفـاء الولايـات المتحـدة الأوروبيـون الـذين هـم أيضـا أفضـل شـركائها لـديهم مصـالح اقتصـادية كـبيرة في إفريقيـا. لـذلك، بالنسـبة للنخـب الـتي

تعد السياسة الخارجية الأمريكية، يتطلب تعزيز المصالح الأمريكية الاقتصادية في إفريقيا الحفاظ على المناخ السياسي والاقتصادي الذي يتناسب مع المؤسسات والقيم الغربية، أبرزها الديمقراطية التعددية، السوق الحرة، القطاع الخاص. وقد تعمدت الولايات المتحدة التأكيد على وجود مثل هذا المناخ، في علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية، الذي كان أغلبه يتم تحت رقابة محطمة من قبل الدول الأوروبية الاستعمارية.

بناء على إستراتيجية الاحتواء التي اتبعت من الإدارات الأمريكية المختلفة، اعتمدت الولايات المتحدة نهجا من خمس مقاربات في علاقاتها مع القارة الإفريقية خلال الحرب الباردة.[1] أولا، يفترض أن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية "القوة العظمى" ومن ثم حماية حلفائها في حلف شمال الأطلسي وآسيا. وكان هذا الدور الدفاعي أساسا في مصلحة حلفائها في أوروبا الغربية وآسيا. سمح لهؤلاء الحلفاء الحرية النسبية في التعامل دبلوماسيا واقتصاديا وثقافيا مع الاتحاد السوفيتي وحلفائه. في إفريقيا كان النهج مختلفا تماما. حيث كان دور الولايات المتحدة فيها كقوة عظمى، وقائيا حينا وقائما على رد الفعل أحياناً أخرى. في إفريقيا سعت الولايات المتحدة إلى استباق الأحداث في كثير من الأحيان لمنع الخصم السوفيتي من استغلال الفرص وإحداث اختراق في مناطق النفوذ الغربية في إفريقيا، وعندما يكون ذلك مستحيلا، يكون الرد على الدور السوفيتي ومبادراته، كما كان يحدث دائما في جنوب القارة الإفريقية. وكان هناك انطباع سائد داخل الإدارات الأمريكية طيلة هذه الفترة، بأن أعداء الغرب هم بحكم الواقع أعداء أيضا للدول الإفريقية. وبتحصيل حاصل، لم يكن لدى الأفارقة – الحق– في إجراء تعاملات مباشرة مع الغير، بالقدر الذي كانت تقيمه مع الدول الأوروبية، بل لم يكونوا ناضجين بما فيه الكفاية ليسمح لهم اختيار أصدقائهم بحرية.

ثانيا، وفرت الإدارات الأمريكية المساعدات السرية لجماعات مثل الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (FNLA) أو الاتحاد الشامل من أجل استقلال

[1] Ohaegbulam, F. Ugboaja. Op.cit, p. 23.

أنغولا (UNITA) في 1975 التي تسعى إلى الفوز في الانتخابات التي أعقبت الاستقلال، أو إسقاط الحكومات والحركات، كما في تشاد، وينظر إليها على أنها راديكالية أو أنها تتلقى دعما من الاتحاد السوفيتي.

ثالثا، تعاونت الإدارات الأمريكية عسكريا واقتصاديا ودبلوماسيا كما تبادلت المعلومات الاستخبارية مع حكومات الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا. ويعتقد أن هذه الحكومات يمكن أن تكون واقعيا من أفضل المدافعين عن المصالح الغربية في المنطقة. وعليه وباسم معاداة الشيوعية، استفادت البرتغال وجمهورية جنوب إفريقيا كثيرا من هذا النهج على حساب الحركات القومية الإفريقية. كما استغلت البرتغال عضويتها في منظمة حلف شمال الأطلسي، لشراء المعدات مزدوجة الغرض، خصوصا في ظل إدارة الرئيس نيكسون، وتأجير وتشغيل قاعدة في جزر الأزور من قبل الولايات المتحدة، بتوفير التدريب المتخصص سنويا لضباطها، ومن خلال دعم الولايات المتحدة الدبلوماسي في الأمم المتحدة.

رابعا، خصصت الإدارات الأمريكية مساعدات عسكرية انتقائية ودعما اقتصاديا لدول إفريقية، مثل كينيا، إثيوبيا (ثم حل محلها في وقت لاحق الصومال)، ليبيريا، التي قدمت تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة، وإلى دول كانت تعتبر معتدلة مثل نيجيريا، السنغال وكوت ديفوار، أو التي كانت تواجه التهديد من قبل ليبيا كالتشاد. عموما، تم تحديد انحسار وتدفق مساعدات الولايات المتحدة لإفريقيا انطلاقا من موقعها الجغرافي، وجود أو غياب المبادرات السوفيتية، أو تماشيا مع تصور المسؤولين الأمريكيين لحقيقة أو وهم التهديد السوفيتي لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في القارة.

وأخيرا، رأت واشنطن أنه من الضروري دعم أي نظام إفريقي، بغض النظر عن وحشيته أو فساده، ما دام يعلن معارضته للشيوعية.

في الواقع لم تكن إفريقيا خلال معظم التاريخ الأمريكي، وحتى عهد ليس ببعيد موجودة كاهتمام مستقل في السياسة الخارجية. لكن بصرف النظر عن بعض الاتصالات التي كانت تتم بين الحين والآخر، على يد بعض التجار والقراصنة على السواحل الغربية لإفريقيا، ظلت العلاقات الأمريكية الإفريقية خلال القرن الثامن عشر ومعظم القرن التاسع عشر، غير مباشرة ومحدودة للغاية، لأسباب تتعلق بدرجة كبيرة بالأوضاع الداخلية الأمريكية التي كانت تحول دون انخراط مباشر في الشؤون الإفريقية. لذلك لم تكن إفريقيا عسكريا، اقتصاديا ولا حتى سياسيا، سوى امتداد للعلاقات الأمريكية مع أوروبا.

وحتى مع هذه المحدودية في الاهتمام، عرفت السياسة الأمريكية في وقت مبكر وبشكل مطرد نوعا من الازدواجية في التعاطي مع الشأن الإفريقي.[1] هذا ما جعل التداخل بين الخطب المثالية من جهة والسعي من أجل الدفاع عن المصلحة الوطنية من جهة ثانية، يمثل أهم مميزات السياسة الخارجية الأمريكية. لم يدخر القادة الأمريكيون جهدا في التعبير عن تعاطفهم مع شعوب إفريقيا ونضالهم ضد الاستعمار. وبالموازاة مع ذلك، سعى جميعهم من أجل ضمان الوصول إلى الأسواق والمواد الخام في الأقاليم المستعمرة لسد حاجيات الصناعة الأمريكية. وهكذا قبلت الولايات المتحدة دعوة لحضور أول اجتماع دولي حول إفريقيا، في مؤتمر برلين في عام 1885، ولكن شريطة أن لا تكون الاستنتاجات التي يمكن التوصل إليها، ملزمة للطرف الأمريكي. على نحو مماثل، وبعد الحرب العالمية الأولى، لم تحظ مبادئ الرئيس وودرو ويلسون حول حق تقرير المصير وعصبة الأمم وبالاتفاقات الدولية التي تم التوصل إليها في وقت لاحق، بالقبول الأمريكي الرسمي. ولكن عندما تعلق الأمر بالأهداف التجارية والاقتصادية، لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لتوقيع اتفاقات رسمية فحسب،

(1) Waldemar A. Nielsen. "The great powers and Africa". Pall Mall Press, London, 1969, p. 245.

بل كانت مستعدة لإرسال قواتها العسكرية، إذا لزم الأمر، لفرض ما تعتبره حقا من حقوقها كما سنراه لاحقا.

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، تركت الانعزالية الأمريكية في شكلها التقليدي المكان لنهج جديد في الشؤون الدولية. ولكن ظلت الازدواجية في الموقف تجاه إفريقيا من خلال التناقض القائم بين التوجه المثالي والدفاع عن المصالح الذاتية قائمة إلى حد كبير.

هكذا، ركز الرئيس "فرانكلين روزفلت" بشكل قوي على موضوع مناهضة الاستعمار خلال الحرب العالمية الثانية. لقد عبر مرارا وبإصرار، حتى خلال أشد مراحل الحرب ضراوة، لحلفائه الأوروبيين عن اقتناعه بأن عصر الإمبراطوريات قد ولّى، وأنه بعد الحرب أصبح من الضروري بالنسبة لهم تخفيف سيطرتهم على مستعمراتهم وتحسين حالة سكانها الأصليين.[1] كان الرئيس روزفلت يبدي عداءً كبيرا للسياسة الإمبراطورية التي كانت تتبعها بريطانيا، اعتبره المؤرخان " دويغنان وغان" أشد قسوة من عدائه للشيوعية السوفيتية.[2] ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن هدف "روزفلت" من وراء الضغط على الدول الأوروبية، لم يكن مجرد نوايا نبيلة تجاه شعوب مقهورة. بل كان وراء ذلك، اعتقاد راسخ بأنه إذا تم استبدال الأنظمة الإمبراطورية القديمة بأنظمة ديمقراطية ليبرالية، سيسهل اختراق الولايات المتحدة للمنطقة، وسيكون هناك مزايا كبيرة للتجارة الأمريكية، ستعود بالنفع عليها وعلى شعوب المنطقة. كان نظام الأفضلية الإمبراطورية عقبة أمام الرخاء العالمي، فضلا عن أنه كان يرى في الإمبراطورية البريطانية تهديدا للسلام العالمي. لذلك أرادت الإدارة الأمريكية من خلال موقعها أثناء الحرب العالمية الثانية، تسريع عملية الإصلاح في المستعمرات، والذي يجعل من الأنظمة الاستعمارية تتحمل مسؤولياتها أمام سلطة دولية تكون فيها للولايات المتحدة الغلبة التامة. وكانت الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على الدول الاستعمارية بدأت تدفع هذه الأخيرة إلى اتباع سياسات تميل إلى إحداث بعض الإصلاحات في مستعمراتها تحت ضغط الإصلاحيين في هذه الدول، ولكن رغبة

(1) Ibid, p. 246.
(2) Peter Duignan et L.H. Gann . op.cit, p. 367.

منها أيضا في تدعيم التحالف مع الولايات المتحدة، وضمان الدعم الاقتصادي والحماية التي باتت توفرها لها. في هذا الاتجاه ورغبة منه في تحسين الظروف المعيشية في المستعمرات، صوت البرلمان البريطاني على قانون تطوير التنمية والرفاه في المستعمرات (Colonial Development and Welfare acts)، وكان في جزء منه رضوخا للدعوات الموجهة له من قبل الإدارة الأمريكية لوضع حد للأساليب المطبقة في المستعمرات التابعة للإمبراطورية الاستعمارية البريطانية.[1]

هذا، كما يمكن اعتبار مناهضة الاستعمار الأوروبي في إفريقيا سياسة أخلاقية في جوهرها، إلا أنه لا يمكن إنكار حقيقة أخرى وهي أن هذه السياسة أيضا كانت وسيلة لتعزيز التجارة الأمريكية. وهي أيضا سياسية بامتياز، لأنها تمنح الولايات المتحدة فرصة تدعيم موقعها في المؤسسات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة من خلال جمع أكبر قدر من أصوات الدول المستقلة حديثا.[2]

وفي هذا المعنى، قال وزير الخارجية " كورديل هال" Cordell Hull، وهو من أقوى مؤيدي سياسة الرئيس روزفلت المناهضة للاستعمار الأوروبي، في 23 يوليو 1942 :

" في هذا الكفاح الواسع، نقف نحن - الأمريكيين - صفا واحدا مع الذين هم مثلنا، يقاتلون من أجل الحفاظ على حريتهم، مع أولئك الذين يقاتلون من أجل استعادة الحرية، التي حرموا منها بوحشية. مع أولئك الذين يقاتلون من أجل استكمال حريتهم كنا نعتقد دائما، ونظل نعتقد اليوم، أنه يحق لجميع الشعوب، دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الدين، أو الذين هم على استعداد لقبول مسؤوليات الحرية، التمتع بها... لقد كان هدفنا في الماضي وسيبقى هدفنا في المستقبل استخدام كامل نفوذنا لدعم تحقيق الحرية لجميع الشعوب".[3]

(1) Peter Duignan et L.H. Gann, Op.cit, p. 368.
(2) Ibid, p. 372.
(3) Waldemar A. Nielsen. Op.cit, p. 247.

كان النقاش داخل دوائر السلطة في الولايات المتحدة قائما حتى في الوقت الذي كان القتال لا يزال على أشده، عن الحاجة إلى أسس أكثر تماسكا في السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا في فترة ما بعد الحرب. في هذا الاتجاه أصدرت وزارة الخارجية بيانا هاما بشأن هذا الموضوع في 19 أغسطس 1943، في شكل كلمة ألقاها " هنري فيلارد" Henry Villard، مساعد رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى. أكد فيها بشكل قاطع، عزم الولايات المتحدة ضمان لنفسها وغيرها من الدول المساواة في المبادلات التجارية والحصول على المواد الخام في إفريقيا. وأشار ثانية إلى أن فرص حصول الدول الإفريقية على المساعدات الأمريكية بعد الحرب ستكون كبيرة جدا في مجالات التعليم والطب، والرعاية الاجتماعية بشكل عام.[1]

ويشكل خطاب فيلارد إعلان نية من جانب الولايات المتحدة لحماية حقوقها الاقتصادية في إفريقيا في فترة ما بعد الحرب، ولإشراك نفسها في القضايا السياسية المتعلقة بالقارة، والقبول بشكل من أشكال المسؤولية في المساهمة في التنمية الاقتصادية لدول المنطقة.

بالرغم من ذلك، بدأ الاهتمام الرسمي الأمريكي بإفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية يسجل تراجعا ملحوظا. فأمام تزايد القلق الأمريكي بشأن نوايا الاتحاد السوفيتي الحقيقية أو المفترضة، أصبح مستقبل الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية والسياسات التي تتبعها في إفريقيا، أمرا ثانويا. اهتمام الولايات المتحدة كان منصبا على إعادة إعمار أوروبا وشعورها بالقلق إزاء صعود القوة السوفيتية، وهو ما دفعها إلى اعتبار القارة الإفريقية بأسرها ملحقا استعماريا تابعا لدول أوروبا الغربية – أو "مقاطعة أوروبية"، على حد قول " دنيز آرنو" Denise Artaud.[2] على الرغم من أن جزءا من المساعدات في إطار خطة مارشال كان من المقرر أن يستخدم في المستعمرات. وكما يقول "أندريه كاسبي" André Kaspi لم تفلح جهود المبشرين البروتستانت، ولا إقامة دولة

(1) Waldemar A. Nielsen. Op.cit, p. 248.
(2) Denise Artaud. « La fin de l'innocence. Les États-Unis de Wilson à Reagan ». Paris : Armand Colin, 1985.

ليبيريا – على يد مجموعة من السود المحررين الذين أعيد توطينهم على ساحل غينيا، ولا مشاركة دبلوماسيين أمريكيين في مؤتمر برلين، أو دور الرئيس وودرو ويلسون في استحداث أسلوب جديد في إدارة المستعمرات داخل عصبة الأمم (نظام الوكالة)، لم يكن لجميع هذه المساهمات حظ ولا أثر على اللاوعي الجماعي الأمريكي.[1] وكما لاحظ المؤرخان دويجنان وغان، ***"إن الطرق المؤدية إلى داكار، لاغوس، وليوبولدفيل - كينشاسا - ما زالت تمر عبر باريس، لندن، وبروكسل".***[2] وحتى خلال سنوات الخمسينيات، كانت السياسة العالمية الرامية إلى احتواء التوسع السوفيتي تمثل أولوية على حساب القضايا الإفريقية.

كانت كتابة الدولة للشؤون الخارجية، من خلال مكتب الشؤون الأوروبية، تصر على نهج سياسة توازن بين المنافع النظرية من الحكم الذاتي والحاجة العملية الملحة من وراء تعزيز التحالف القائم بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية، المتمثل في منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO). لم تكن الولايات المتحدة ترغب في قيام صراع وتباعد في المصالح مع شركائها الأوروبيين حول شؤون القارة التي كان المواطن الأمريكي يجهل عنها الكثير. وقد برهن الواقع أن المنظمات المدافعة عن حقوق الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية نفسها، كانت تركز بشكل كبير نضالها في الدفاع عن الحقوق المدنية لهؤلاء، وكان اهتمامها يعد سطحيا في كل ما يتعلق بشؤون القارة الإفريقية.

ظلت روح التعاون التي كانت سائدة في زمن الحرب مع الاتحاد السوفيتي مستمرة في سياسة الحكومة الأمريكية لفترة قصيرة بعد الحرب، على الرغم من أنه في الأشهر التي تلت الحرب بدأت إدارة الرئيس ترومان تشير إلى زيادة العدوانية الروسية نحو الولايات المتحدة.[3] والتي استشعرتها من خلال سلسلة من

---

[1] André Kaspi. « La politique africaine des États-Unis » in : « L'Afrique noire depuis la Conférence de Berlin. » Paris : CHEAM, 1985.

[2] Peter Duignan et L.H. Gann. Op.cit, p. 368.

[3] Robert J. Cummings. « La politique américaine à l'égard de l'Afrique : continuité et changement, 1958-1988 ». Politique étrangère, 1988, Volume 53, Numéro 3, p. 696.

التحركات في أوروبا الشرقية، وفي محيط المنطقة الواقعة تحت سيطرتها - من برلين واليونان وتركيا مرورا بإيران وصولا إلى جنوب شرق آسيا وكوريا- كانت عبارة عن إشارات واضحة لسياسة جديدة. التصدي للتهديد السوفيتي أصبح يشكل مصدر القلق الأكثر إلحاحا في السياسة الخارجية الأمريكية. وكان تقوية الجبهة الأوروبية، من خلال تقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية للدول الأوروبية، وإطلاق خطة مارشال في عام 1948، وإقامة منظمة حلف شمال الأطلسي في مطلع 1949 من بين المعالم الرئيسية للسياسة الجديدة التي بات يطلق عليها سياسة "الاحتواء". وعلى الرغم من أن الرئيس ترومان أكد في بعض المناسبات نيته في تشجيع النهوض الاقتصادي والسياسي للمناطق المستعمرة في العالم، إلا أن هذه النوايا تراجعت على خلفية التركيز المكثف على تدابير مواجهة التوسع السوفيتي. ولم تحظ إفريقيا إلا بالقليل من الاهتمام طوال فترة إدارته.[1]

بحلول عام 1940 أصبحت جهود الولايات المتحدة من أجل التوفيق بين، الحفاظ على جبهة متحدة عموما مع حلفائها في أوروبا الغربية ضد الاتحاد السوفيتي، وفي الوقت نفسه تحديد موقف صريح تجاه تطلعات سكان المستعمرات في العالم، أمرا مستحيلا. فمبدأ مناهضة الاستعمار الذي كان قد برر الثورة الأمريكية نفسها، كان لا يزال على قيد الحياة، لكنه دخل إلى حد ما في صراع مع الواقعية السياسية.[2] وقد تضاعفت مخاوف الحرب الباردة بعد أن تمكن السوفيت من تفجير القنبلة الذرية الأولى عام 1949 واندلاع شرارة الحرب في كوريا. الأمر الذي جعل من انتشار موجة التمرد في العالم الثالث تتزايد أيضا. وكان انهيار الحكومة القومية في الصين، واستيلاء الشيوعيين على السلطة، والقتال الدائر في الهند الصينية الفرنسية، والاستقلال الوشيك في إندونيسيا، كلها مؤشرات تدل إلى جانب مؤشرات أخرى على الاضطرابات التي أصبحت تختمر في أماكن مختلفة من العالم.

---

[1] Waldemar A. Nielsen. Op.cit, p. 251.

[2] Denis Martin. « Les États-Unis ont-ils une politique africaine ? ». Politique Africaine, n°12, Décembre 1983, p. 4.

في كلمة له حول السياسة الإفريقية للولايات المتحدة ألقاها في منتصف 1940، وضع السيد "جورج ماكغي" George McGhee، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وإفريقيا، رسما توضيحيا حول الانشغالات المتناقضة والمعقدة للإدارة الأمريكية في ذلك الوقت. وقد بدأ كلامه من خلال التأكيد على أنه "*لا يمكن للولايات المتحدة أن تسمح لإفريقيا أن تعرف نفس مصير الصين، وأنه لا يزال هناك وقت للعمل*". وعلّق السيد ماكغي على مواقف الأفارقة الملتبسة تجاه الولايات المتحدة قائلا: "*لقد أنتجت سياسة التمييز العنصري في الولايات المتحدة ردود فعل مؤسفة من جانب العديد من المثقفين الأفارقة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت خطة مارشال الاقتصادية أحد أهم مصادر الشك، لأن هناك اتجاهاً إلى اعتبار هذا البرنامج، وسيلة لتعزيز أو إدامة هيمنة القوى الأوروبية على الأراضي الإفريقية*". وفي إشارة إلى المواقف الأوروبية الحساسة تجاه الدور الأمريكي في إفريقيا، ذهب ماكغي إلى القول: "*[...] هذه القوى تخشى ما تعتبره نزعة أمريكية واضحة لتقديم الدعم العشوائي وغير المحدود لحركات تطالب بالحكم الذاتي أو الاستقلال دون أدنى اعتبار للخبرة والموارد المتاحة لدى هذه الشعوب... لأن القوى الأوروبية مقتنعة أن معدل التقدم السياسي للشعوب التابعة لها يجب أن يترافق بعناية مع وتيرة التقدم في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. هم يشعرون بأنهم يفهمون الوضع أفضل منا نحن، وكانوا، في كثير من الحالات، فخورين بالتقدم الذي تم إحرازه*". وحتى يشير إلى أن الولايات المتحدة لا تميل إلى التصرف بتهور في تشجيعها للحركات القومية الإفريقية، قال إن الولايات المتحدة يجب أن: "*[...] تضع في الاعتبار حقيقة أننا لسنا في وضع يمكننا من ممارسة المسؤولية المباشرة فيما يتعلق بإفريقيا. ليس لدينا أية رغبة في تحمل المسؤوليات التي تتحملها القوى الأخرى، بل مبادئنا، التزاماتنا، وافتقارنا إلى الخبرة، كلها تدفعنا إلى رفض مثل هذه الالتزامات*".(1)

انطلاقا مما سبق ذكره، أمكننا ملاحظة أن المعطيات الجيوسياسية كانت هي أول من أثر في سياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا انطلاقا من العقد الأول بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. بل ظلت الاعتبارات الجيوسياسية طوال

(1) Waldemar A. Nielsen. Op.cit, p.257.

الحرب الباردة، تحدد مكانة إفريقيا على جدول أعمال السياسة الخارجية الأمريكية. كان الاهتمام بالقارة يتزايد وينحصر بالتوازي مع التحولات في إدراك التأثيرات المحتملة للأحداث الإفريقية على المصالح العالمية للولايات المتحدة. كانت الولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة من أواخر سنوات الأربعينيات إلى منتصف الخمسينيات، مهتمة في أن تضمن في المقام الأول تحول أوروبا الغربية إلى حصن مستقر ومنيع ضد التوسع السوفيتي. حمل هذا الانشغال الولايات المتحدة على التخلي عن دورها التقليدي بوصفها من أشد منتقدي الحكم الاستعماري، وقد أثرت هذه الوضعية إلى حد كبير على سياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا. كما أن المسؤولين الأمريكيين كانوا قلقين من أن انتقادهم للسياسات الاستعمارية قد يضعف أو يستعدي الحلفاء في لشبونة، لندن أو باريس. على سبيل المثال، في عام 1953 صرح "هنري بايرود" Henry Byroade، نائب مساعد وزير الدولة المكلف بالشؤون الإفريقية: "*لنكن صرحاء في الاعتراف أنه من مصلحتنا الحفاظ على قوة واستقرار الدول الأوروبية التي تمارس بعض النفوذ في المناطق التابعة لها...لا يمكننا أن نتجاهل بشكل أعمى دورهم في المسألة الاستعمارية دون المساس بأمننا*".(1)

وكان "ميسون سيرز" Mason Sears، الذي شغل منصب ممثل الولايات المتحدة لدى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة في سنوات الخمسينيات، أكثر صراحة: "*بسبب الحرب الباردة، قرر وزير الخارجية دالاس، إخضاع ترقية حرية الأفارقة إلى ما كان يعتبر ضرورة ملحة لدعم حلفائنا في (NATO) وسياساتها الاستعمارية*."(2) الخوف من أن الإنهاء المفاجئ للاستعمار في إفريقيا قد يؤدي إلى اضطراب سياسي وخلق فرص للاختراق الشيوعي زاد من الميول المحافظة للولايات المتحدة. "*إنه واقع صعب ولكن لا مفر*

(1) Henry A. Byroade. « The World's Colonies and Ex-Colonies : A Challenge to America ». Department of State Bulletin 29, no. 751 (November 16, 1953), p. 656. In: Michael Clough." Free At Last? U.S Policy Toward Africa and the End of the Cold War." Council on Foreign Relations Press. New York, 1992, p. 5.

(2) Mason Sears. « Years of high purpose : From Trusteeship to Nationhood.» Washington D.C University press of America, 1980, p. 13. In: Michael Clough. Op.cit. p. 5.

"منه". ويضيف بايرود أن: ***"الاستقلال السابق لأوانه يمكن أن يعيد المنطقة إلى الوراء ويكون مصدر خطر"***.[1] وبسبب هذه المخاوف، اختارت إدارة أيزنهاور أن لا تلعب دورا قويا في المناقشات الدائرة حول إنهاء الاستعمار في سنوات الخمسينيات.

كانت الحرب الكورية أول مظهر من مظاهر المأزق الجديد الذي وصلت إليه الحرب الباردة. حيث تأكد أن الصراع بين القوتين العظميين سوف يشن منذ ذلك التاريخ خارج الميدان الأوروبي، في آسيا وإفريقيا. تحول العالم الثالث إلى مسرح للصراع بالوكالة عن القوتين العظميين، من خلال وسائل علنية وأخرى سرية.[2] لقد نجحت سياسة الاحتواء في وقف التقدم السوفيتي نحو أوروبا الغربية، لكن الولايات المتحدة كانت تخشى أن تكون عاجزة عن منعه من الولوج إلى تلك الأجزاء من العالم التي شكلت نقطة سوداء في تاريخ أوروبا على مدى عدة قرون من الحكم الاستعماري. مطالب الدول الإفريقية والآسيوية دفعت الأمريكيين إلى التخوف من أن "الحرب الباردة قد حسمت كما يقول "جون لويس غاديس" John Lewis Gaddis لغير صالح الولايات المتحدة ومن الباب الخلفي".[3] أي من دون أن يكون السبب في ذلك أداء الولايات المتحدة في الحرب الباردة بل بسبب مشاكل حلفائها مع مستعمراتهم. إنهاء الاستعمار بات مرتبطا بشكل وثيق مع ظروف الحرب الباردة.[4] كان هذا هو الحال في إفريقيا، أين ساهم الحراك السياسي في تسريع وتيرة الأحداث منذ أواخر 1950. وفي سابقة تاريخية فريدة من نوعها وبحلول عام 1960، استطاعت مجموعة من تسع عشرة دولة إفريقية انتزاع استقلالها.

---

[1] Michael Clough. « La politique américaine des États-Unis, mécanisme et conduite. » Op.cit. p. 6.

[2] Bruce Cummings. «The American Century and the Third World.» Diplomatic History, vol. 23, no. 2, Spring 1999, p. 363.

[3] John Lewis Gaddis, We Know Now: Rethinking Cold War History, New York: Oxford University Press. 1997, p 152.

[4] David Painter. «Explaining U.S. Relations with the Third World. » Diplomatic History, vol. 19, no. 3, Summer 1995, p. 533.

لقد اتبعت الولايات المتحدة في البداية، سياسة عدم التدخل تجاه القارة الإفريقية ومن ثم لم يظهر صدام مباشر بين المطالب الإفريقية في إنهاء الاستعمار والأهداف الأمريكية في الحرب الباردة. ولكن الواقع الجديد الذي على إثره حلت إفريقيا، في بداية 1960 محل منطقة الشرق الأوسط كمركز رئيسي لمشاكل العالم، جعل من المرجح أن تظل المجال الرئيسي للتنافس بين الشرق والغرب لسنوات قادمة. وعليه تفطنت الولايات المتحدة بسرعة إلى أنه سيكون مغامرة خطيرة الوثوق في قدرة الدول الأوروبية الغربية على مقارعة النفوذ السوفيتي المتنامي في إفريقيا بمفردها. هذا، وإلى جانب سياق الحرب الباردة وتبعات تفكك النظام الاستعماري، الذي كان معظم المراقبين يتفقون على كونه الدافع الرئيسي لتزايد اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة إفريقيا؛ يعد قلق الولايات المتحدة حول ضمان وصولها إلى الموارد الطبيعية الهائلة في القارة الإفريقية أحد أهم دوافع اهتمامها بالمنطقة. وبالفعل فقد بدأت الولايات المتحدة تدرك سنوات 1950، أن الموارد الطبيعية آيلة لزوال، وعليه بدأ صناع القرار الأمريكيين يحرصون على أن مصادر المعادن الثمينة يجب أن تظل في يد الغرب.

بلغ الاهتمام الأمريكي بإفريقيا أثناء الحرب الباردة ذروته في عهد الرئيس كينيدي. وقد عززه وجود رغبة حقيقية لديه في مساعدة الدول الإفريقية الناشئة. وقد صرح كينيدي خلال حملة الرئاسيات لسنة 1960، قائلا ***"لقد تراجعنا في إفريقيا لأننا أهملنا وتجاهلنا احتياجات وتطلعات الشعوب الإفريقية"***.[1] وبعد انتخابه، باشر جهدا دبلوماسيا نشيطا لاستمالة القادة الأفارقة. فأرسل، مجموعة من السفراء الشباب والمتحمسين إلى القارة، بالمقابل زاد من وتيرة استقبال الرؤساء الأفارقة في واشنطن. إلا أن ما لا يمكن إغفاله هو أن حرص جون كينيدي على المشاركة والانخراط في الشؤون الداخلية للقارة كانت تقوده بالدرجة الأولى المخاوف الجيوسياسية نفسها التي أعرب عنها "نيكسون"، منافسه في انتخابات 1960 الرئاسية.[2] وكان هذا واضحا في اللغة المستخدمة من قبل "آرثر شليزنجر"، لوصف تقييم الإدارة المبكر للتحديات

---

[1] Michael Clough. Op.cit. p. 7.

[2] Ibid, p. 6.

التي واجهتها في القارة : "***كان الكونغو بحلول مارس 1961 في حالة اضطراب، وعدد من الدول الناشئة، لا سيما غينيا ومالي وغانا، قد بدأت تسلك طريق الماركسية، وكان الانطباع السائد لدى بقية الدول الإفريقية، هو الشعور بمرارة تجاه الغرب.***" [1]

اعتبرت جولة نيكسون في إفريقيا وما تلاها من تقرير، نقطة تحول رمزية في العلاقات بين الولايات المتحدة وإفريقيا، مما أدى إلى ازدياد الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية على جميع المستويات الرسمية منها والأكاديمية. وفي السنة التالية 1958، افتتح في وزارة الخارجية الأمريكية مكتب خاص بالشؤون الإفريقية، وبدأ صناع السياسة الأمريكية في إعادة تقييم نظرتهم نحو الدول الإفريقية الناشئة. السؤال الأول الذي يطرح نفسه يتعلق بالدوافع التي تقف وراء مثل هذا الإجراء، ما دامت إفريقيا قد اعتبرت لزمن طويل، في معزل عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وعلى حد قول "بيتر شرايدر" Peter Schraeder: "***تبنت الولايات المتحدة منذ تأسيس الجمهورية في 1789 وحتى الوقت الحالي سياسات إفريقية تميزت في أحسن الأحوال باللامبالاة، وفي أسوا الأحوال، بالإهمال.***" [2] إذن، ما الذي اضطر الإدارة الأمريكية سنة 1958 إلى تسليط الضوء على إفريقيا بهذا الشكل بعد عقود من الإهمال الرسمي؟

أول ما يتبادر إلى الذهن، هو التفسير العام الذي يعتبر قدرة الاتحاد السوفيتي على إحداث اختراق في مناطق النفوذ الأوروبية ونجاحه في إقامة علاقات متينة مع بعض الدول الإفريقية، أصبح مصدر انزعاج بالنسبة للمسؤولين الأمريكيين، وهو ما دفع هؤلاء إلى محاولة التقليل من خطر تحول القارة إلى منطقة نفوذ سوفيتية. هذا الأسلوب الفكري كان يتناسب تماما مع ما كان سائدا أثناء الحرب الباردة من مخاوف حول الشيوعية ومن تركيز على الاحتواء كأفضل أداة لمقارعتها. لذلك، فإن أهمية القارة السمراء اعتمادا على هذا الطرح، تتقدم وتتراجع في نظر السياسة الخارجية الأمريكية تبعا لانتشار أو

---

(1) Arthur Schlesinger. «A thousand Days ». Boston, Houghton Mifflin Company, 1965, p. 552. In: Michael Clough. Op.cit. p. 7.

(2) Peter J. Schraeder. «United States Policy toward Africa: Incrementalism, Crisis and Change.» Cambridge: Cambridge University Press, 1994, p. 3.

انحسار النفوذ السياسي السوفيتي فيها. ولكن هل هذا يعد كافيا لتفسير تزايد اهتمام الولايات المتحدة بإفريقيا في أواخر 1950 ؟

لقد تم الإعراب عن القلق الأمريكي إزاء التغلغل الشيوعي في إفريقيا داخل الدوائر الرسمية منذ المراحل الأولى من الحرب الباردة. انطلاقا من السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثاني، بدأت ترد إلى دوائر صنع القرار الأمريكية تقارير تؤكد على ضرورة إيلاء القارة الإفريقية حيزا أوسع من الاهتمام. في هذا الاتجاه وصف الأمين المساعد لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا والشؤون الإفريقية "جورج ماكغي" George McGhee سنة 1951 إفريقيا بأنها "***ميدان خصب للشيوعية***"، على الرغم من أنه لم يعترف بأن الشيوعية "***على هذا النحو لم تحرز أي تقدم ملحوظ في المنطقة.***" [1] وفي عام 1956، وبعد عودتها من زيارة قادتها إلى 24 بلدا إفريقيا، أشارت عضوة الكونجرس وعضوة لجنة الخارجية في مجلس النواب "فرانسيس بولتون" Frances P. Bolton بالمثل، إلى وجود "***نفوذ غيرودي***" في القارة السوداء ومؤشرات على "***غزو روسي وشيك لإفريقيا.***" وبعد بضعة أشهر، من توليه وزارة الخارجية خلفا "لماكغي" حذر "جورج ألن" George Allen، من أن الكتلة الشيوعية تدرك جيدا إمكانات إفريقيا وتبذل جهود متضافرة لاختراق القارة. [2]

هذه التصريحات المحذرة، كانت ذات دلالات، ولكن من الضروري مع ذلك الإشارة إلى أنه لا يجب أن نهمل السياق السياسي والداخلي الذي وردت فيه هذه التصريحات. من المهم الإشارة إلى أن تصريح "ألن" مثلا أدلى به أمام لجنة السياسة الخارجية لمجلس الشيوخ عند تقديمه موافقة على نفقات إضافية من أجل الشرق الأوسط وإفريقيا. [3] الحصول على اعتمادات جديدة من أجل

---

(1) George McGhee. «Africa's Role in the Free World Today.» State Department Bulletin, July 16, 1951, p. 97. In: Richard Stebbins. «The United States in World Affairs 1957» New York: Council on Foreign Relations, 1958, p. 200.

(2) George V. Allen. «The Mutual Security Program for the Near East South Asia, and Africa.» State Department Bulletin, May 28, 1956, p- 877. In: Richard Stebbins. Op.cit, p. 201.

(3) Eric Hobsbawm. «Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914-1991.» London: Michael Joseph, 1991, p. 350.

لا يمكن أن تدوم طويلا وهي في طريقها للنضوب، وهو ما دفع العديد من المراقبين، إلى اعتبار موارد إفريقيا الخام ذات أهمية متزايدة بالنسبة للولايات المتحدة. تعد حصة القارة من إنتاج المعادن على المستوى الدولي مذهلة، وهي قادرة على توفير ما يقرب من مجمل الماس والليثيوم الذي يحتاجه الغرب، وأكثر من نصف حاجياته من الذهب، فضلا عن غيرها من المواد الأخرى كاليورانيوم والنحاس.[1] وما يزيد من أهمية هذا هو أنه في ذلك الحين كانت أجزاء شاسعة من القارة الإفريقية لا تزال احتياطاتها مجهولة. وبالتالي اعتبرت الولايات المتحدة أن الحفاظ على هذه الموارد المعدنية في متناول الدول الغربية أولوية بالنسبة لها.[2]

مع ذلك، فإن الباب لم يكن دائما مفتوحا أمام رجال الأعمال الأمريكيين في كل مكان في إفريقيا. كانت معظم اقتصادات البلدان الواقعة تحت الحكم الاستعماري تدار تحت إشراف الدولة الاستعمارية، التي تحرص بشدة على حماية امتيازاتها التجارية الخالصة.[3] وعلى الرغم، من أن الولايات المتحدة ستكسب الكثير اقتصاديا مع إنهاء الاستعمار الأوروبي وإنهاء الشروط التجارية التفضيلية التي تمنحها العلاقة الاستعمارية إلى الدولة الأم التي لطالما دعى إليها الرئيس روزفلت. الملفت للانتباه في هذه الحالة، هو أنه لم يحدث وأن نظر صناع القرار في الولايات المتحدة إلى هذا الشكل من أشكال الحمائية على أنه عائق يحول دون تمكن الولايات المتحدة من مد جسور العلاقات التجارية مع القارة البكر. وهذا لسبب بسيط هو أن إفريقيا تشكل جزءا أساسيا في اقتصاد دول أوروبا الغربية.[4] لاحظ "فيرنون مكاي" وهو أحد المختصين في الدراسات الإفريقية، أن هذا الوضع يمكن أن يطلق عليه تسمية "المصلحة الاقتصادية غير المباشرة للولايات المتحدة في إفريقيا".[5] وبالفعل، فإن الهيمنة الأوروبية الغربية على إفريقيا، لم تمنع الاستثمارات

____

[1] حول هذا الموضوع يمكن مطالعة:

Fayçal Yachir. « Enjeux miniers en Afrique. » Paris : Karthala, 1987.

[2] Thomas Borstelmann. «Apartheid's Reluctant Uncle: The United States and Southern Africa in the Early Cold War.» New York: Oxford University Press, 1993, p. 44.

[3] Gordon Bertolin. Ibid, pp. 21-59.

[4] Richard Crockatt. «The Fifty Years War: The United States and the Soviet Union in World Politics, 1941-1991.» London: Routledge, 1995, p. 174.

[5] Vernon McKay. « Africa in World Politics .» New York : Harper & Row, 1963, p. 279. In: Waldemar Nielsen. «The Great Powers and Africa». Pall Mall Press, 1969.

الأمريكية من الوصول إلى القارة، وظلت التجارة الأمريكية مع المنطقة لعشرات السنين تتم عبر القنوات الأوروبية.

في الحقيقة، لم يكن تخوف الولايات المتحدة من التواجد السوفيتي المحتمل في إفريقيا ينم عن انزعاج أمريكي من احتمال تعرض المصالح الأمريكية في القارة إلى التهديد ولكن الواقع يثبت أن المصالح الأوروبية والرغبة في تقوية التواجد الأوروبي في إفريقيا كان الهدف الأساس من وراء النشاط الأمريكي الذي كان يرمي إلى إبعاد الاتحاد السوفيتي قدر الإمكان عن القارة الإفريقية. فالمتتبع لهذا الموضوع يمكنه أن يستنتج بوضوح أن الولايات المتحدة اعتبرت أن السيطرة الاستعمارية على الاقتصاد الإفريقي كانت رصيدا اقتصاديا هاما بالنسبة لها، بالإضافة إلى التأكد على أن أوروبا الغربية لن تحرم من إمدادات كبيرة من المواد الخام وتتوفر على أسواق لصادراتها. ويكفي القول إن واشنطن تحبذ استمرار السيطرة الأوروبية على الاقتصاد الاستعماري لأنها تعتبر الدول الأوروبية الحليفة، حصنا تعتمد عليه في صد التقدم السوفيتي نحو إفريقيا.[1] فكلما كانت الدول الأوروبية قوية كلما صعب على الاتحاد السوفيتي التغلغل أكثر في أوروبا قبل إفريقيا. وكلما كانت الدول الأوروبية قوية كان اقتصادها قويا يكفي لاستيعاب الفائض من المنتجات والسلع الأمريكية، بشكل يحول دون تكرار ما حدث أثناء الأزمة المالية العالمية سنة 1929 .

ما يزيد من صحة هذا الاستنتاج، هو أن الاهتمام الرسمي الأمريكي بإفريقيا عاد مرة أخرى ليتراجع بنفس الوتيرة التي ارتقع بها. وكما كتب أحد المهتمين بالشأن الإفريقي في عام 1965، ***"تحولت إفريقيا إلى مجال للاهتمام الثانوي للولايات المتحدة."***[2] تراجع الاهتمام الأمريكي بشأن القارة يفسره إدراك المسؤولين الأمريكيين بأنهم بالغوا في تضخيم التهديد الشيوعي هناك حيث ثبت أن العلاقات الاقتصادية والثقافية التي تربط دول القارة الناشئة بأوروبا، أقوى بكثير من أي بديل يمكن أن يقدمه الاتحاد السوفيتي أو الصين بل أصبحت

____

[1] Crawford Young. «United States Policy toward Africa: Silver Anniversary Reflections.» African Studies Review, Vol. 27, No. 3, September 1984, p. 3, URL: http://www.jstor.org/stable/524021, (2009/02/16 تم تصفحه في).

[2] Arnold Rivkin. «Lost Goals in Africa». Foreign affairs, 44, n° 1, October 1965, p. 113. In: Michael Clough. Op.cit. p. 7.

آراء بعض المسؤولين، من أمثال "جورج بال" George Ball نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية، في إدارة جونسون، الذي لم يكن يأخذ التهديد الشيوعي في إفريقيا على محمل الجد، هي الغالبة. حيث قال إنه ينبغي علينا أن ***"نعترف بأن إفريقيا تعد مسؤولية خاصة للدول الأوروبية بالطريقة نفسها التي تعترف بها اليوم الدول الأوروبية بمسؤوليتنا في أمريكا اللاتينية."*** [1] وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة ليس لديها مصلحة في إفريقيا، ولكن ببساطة رغبة واضعي السياسات هي الحفاظ على حد أدنى من التدخل. وفقا لوجهة النظر هذه فإنه على عاتق القوى الاستعمارية السابقة أداء مهمة الحفاظ على الاستقرار في هذه المنطقة. خلال السنوات الأخيرة من رئاسة "جونسون"، كانت إفريقيا، على حد قول أحد المسؤولين الأمريكيين، ***"تعتبر آخر المعنيين بالاهتمام الأمريكي، وأول المعنيين بخفض ميزانية المساعدات"*** [2].

بعد توليه الرئاسة في عام 1969، أعاد الرئيس ريتشارد نيكسون النظر في ملاحظاته عندما كان نائبا للرئيس، من أن إفريقيا كانت ميدان اختبار حاسم للمصالح الجيوسياسية الأمريكية. بدلا من ذلك، في تقرير إدارته السنوي الأول عن السياسة الخارجية، أشار إلى أن القارة ***"تعد واحدة من النماذج في العالم ... التي فشلت الشيوعية في استقطابها"***. [3] ونظرا لهذا التقييم، رأى نيكسون ومستشاريه أنه ما من سبب يدفع الولايات المتحدة لإجراء أي مبادرات هامة في القارة. وعليه أصبحت عبارة "إفريقيا للأفارقة"، التي كان بعض المسؤولين في إدارة كينيدي يستخدمونها شعارا ضد الاتجاه التقليدي الموالي لأوروبا في سياسة الولايات المتحدة، تأخذ معنى جديداً. حيث أصبحت تمثل الوجه الحقيقي لما أصبح في الحقيقة إهمالا للقارة.

---

[1] George Ball. «The Discipline of Power.» Boston: Atlantic Little Brown, 1968, p. 241. In: William Minter. «Allies in Empire: Part III: American Foreign Policy and Portuguese Colonialism». Africa Today, Vol. 17, No. 4, Jul- Aug., 1970, p. 34. URL: http://www.jstor.org/stable/4185107 , (تم تصفحه في 2009/03/01).

[2] Michael Clough. Op.cit. p. 8 .

[3] Ibid, p.8 .

وظفت الولايات المتحدة إذن شعار معاداة الشيوعية ومناهضة الغزو السوفيتي لإفريقيا طيلة الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية وسبقت انسحاب البرتغال من مستعمراته جنوب القارة. وظفتها أولا لتتملص وتتهرب من التزاماتها تجاه مبادئها التقليدية المناهضة للاستعمار والداعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها من جهة ووظفتها بشكل غير مباشر لتوفر الغطاء الضروري الذي كان يلزمها من أجل تقديم الدعم للدول الأوروبية الاستعمارية حتى تجد عافيتها وتتخلص من تبعات الحرب العالمية الثانية، دون أن يمس ذلك بصورتها كدولة داعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها. لا أحد في حينها كان يجهل أهمية القارة الإفريقية في هذا الخصوص.

الفترة الواقعة بين انتهاء الحرب العالمية الثانية وسقوط آخر إمبراطورية استعمارية في إفريقيا كان فرصة لعبت فيها الولايات المتحدة دورا محوريا يمكن أن نقول عنه إنه كان ثلاثي الأبعاد. أولا نجحت في إبعاد الاتحاد السوفيتي من المنطقة ولو إلى حين. ثم استطاعت أن تقنع الدول الأوروبية الاستعمارية بالتخلي مرحليا عن مستعمراتها دون أن يمس ذلك بمصالحها الاقتصادية وحاجتها إلى تلك المستعمرات من أجل استرجاع عافيتها. وفي الأخير تمكنت من أن تكيف مبادئها المتعلقة بموضوع الاستعمار حيث عرفت مواقفها في هذا الشأن اعتدالا ملحوظا مكنها من تجاوز ضغط الرأي العام الداخلي، ومن الإبقاء على علاقات متينة مع حلفائها الأوروبيين من جهة ثانية ومن جهة ثالثة استطاعت التحكم في النتائج التي تمخضت عنها موجة التحرر بحيث نجحت في إقناع الدول المستقلة بضرورة الإبقاء على الروابط التقليدية التي كانت تجمعها مع مستعمريها.

مناهضة الشيوعية والتوسع السوفيتي في إفريقيا في هذه المرحلة، لم يكن الغرض منه هو حماية إفريقيا من التوسع الشيوعي فيها. حيث كانت محاولات التوغل الأولى للاتحاد السوفيتي في إفريقيا متواضعة جدا، [1] اقتصرت

---

[1] على سبيل المثال، وفي محاولة منه لإعطاء انطباع جيد عن سياسته الإفريقية، قام الاتحاد السوفيتي سنة 1957 بشراء محاصيل غانا من الكاكاو بسعر يزيد على ما كانت تتداوله الأسواق. كما كان الاتحاد السوفيتي منذ عام 1956 يبذل قصارى جهده لإقناع ليبيريا بالتوقيع على "معاهدة للصداقة والتجارة" بينهما، والتي تحولت إلى اعتراف دبلوماسي بالاتحاد السوفيتي من جانب الحكومة الليبيرية.

في معظمها على مساهمات اقتصادية بسيطة ونشاط دبلوماسي على مستوى منخفض. إنما كان الغرض منه هو فقط تقوية الدول الأوروبية الاستعمارية لتتمكن من مواجهة المد السوفيتي ليس في إفريقيا ولكن في أوروبا. كانت الولايات المتحدة تنظر إلى استهداف المستعمرات الأوروبية الواقعة تحت الهيمنة الغربية هو محاولة لزعزعة استقرار الدول الغربية ومجتمعاتها التي كان اقتصادها يعتمد بشكل كبير على إفريقيا في شكل مصادر للموارد الطبيعية أو أسواق لفائضها التجاري. حرمان هذه الدول من مستعمراتها كان في نظر الأمريكيين سيجعل من أوروبا الغربية لقمة سائغة في متناول الحركات الشيوعية المعارضة وهو ما كان سيسهل بشكل كبير تمدد الاتحاد السوفيتي نحو هذه المناطق. ووفقا لـ "إيبيري نووباني" EbereNwaubani، كان للإدارة الأمريكية في حينها "*تفويض مزدوج*" في إفريقيا : الأول، يتمثل في سعي الولايات المتحدة إلى الحصول على المعادن التي تزخر بها القارة، وثانيا، رغبة الولايات المتحدة في مساعدة أوروبا حتى تتمكن من مواصلة انتعاشها الاقتصادي بعد الحرب. المساعدة في الحفاظ على علاقات قوية بين المركز والمحيط في العلاقة القائمة بين أوروبا ومستعمراتها الإفريقية كان من شأنه على حد سواء، المساهمة في تعزيز اقتصادات الولايات المتحدة وحلفائها ويعمل على إدماج إفريقيا في الشبكة الاقتصادية العالمية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة في نهاية المطاف.[1]

هذا ما يفسر إدراك المسؤولين الأمريكيين بأنهم بالغوا في تضخيم التهديد الشيوعي هناك. حيث ثبت أن العلاقات الاقتصادية والثقافية التي تربط دول القارة الناشئة بأوروبا، أقوى بكثير من أي بديل يمكن أن يقدمه الاتحاد السوفيتي أو الصين. خلال السنوات الأخيرة من رئاسة "جونسون"، كانت إفريقيا، على حد قول أحد المسؤولين الأمريكيين، "*تعتبر آخر المعنيين بالاهتمام الأمريكي، وأول المعنيين بخفض ميزانية المساعدات*".[2] بعد توليه

[1] Robert D. Schulzinger. « A companion to American foreign relations».USA, Malden, MA :Blackwell Publishing Ltd, 2006, p. 109.

[2] Michael Clough. Op.cit. p. 8 .

الرئاسة في عام 1969، أعاد الرئيس ريتشارد نيكسون النظر في ملاحظاته عندما كان نائبا للرئيس، من أن إفريقيا كانت ميدان اختبار حاسم للمصالح الجيوسياسية الأمريكية. بدلا من ذلك، في تقرير إدارته السنوي الأول عن السياسة الخارجية، أشار إلى أن القارة "*تعد واحدة من النماذج في العالم ... التي فشلت الشيوعية في استقطابها*".[1] ونظرا لهذا التقييم، رأى نيكسون ومستشاريه أنه ما من سبب يدفع الولايات المتحدة لإجراء أية مبادرات هامة في القارة. وعليه أصبحت عبارة "إفريقيا للأفارقة"، التي كان بعض المسؤولين في إدارة كينيدي يستخدمونها شعارا ضد الاتجاه التقليدي الموالي لأوروبا في سياسة الولايات المتحدة، تأخذ معنى جديداً. حيث أصبحت تمثل الوجه الحقيقي لما أصبح في الحقيقة إهمالا للقارة.[2]

غير أن الولايات المتحدة لم تتخلص بشكل نهائي مما كانت تسميه "الخطر الشيوعي". دفعت الأحداث المتسارعة في جنوب القارة منتصف السبعينيات، المسؤولين الأمريكيين من جديد، إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بشؤون القارة. عندما تولى نيكسون ومستشاره للأمن القومي، هنري كيسنجر السلطة، اتبعا سياسة قائمة على الإهمال وهذا بناء على فرضيتين، حسب ما جاء في مذكرة الأمن القومي رقم 39 لسنة 1970 التي رأت أن العنصر الأبيض جاء ليبقى، وأن من غير الوارد تدخل الاتحاد السوفيتي في المنطقة.[3] إلا أن هذه الفرضيات انهارت سنة 1974 بعد الانقلاب الذي وقع في البرتغال وعجل في انهيار الإمبراطورية الاستعمارية البرتغالية. اندلاع الحرب الأهلية في أنغولا، واحدة من مستعمرات البرتغال، دفع بسرعة كلا من القوتين العظميين إلى أتون الصراع في المنطقة. حيث سارع الاتحاد السوفيتي وكوبا إلى دعم الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA) وقامت الولايات المتحدة بتأييد كل من الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (FNLA) والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (UNITA).

[1] Ibid, p. 8 .

[2] Ibid, p. 9.

[3] Michael Clough. Op.cit. p. 9.

وضع انتصار حركة تحرير أنغولا، إفريقيا مرة أخرى على الخريطة الجيوسياسية. وبسرعة مذهلة، تدخلت القوى العظمى في الصراعات الدائرة في كامل أنحاء القارة. شعر القادة السوفيت بالفرصة سانحة لجعل مطالبهم بالتكافؤ الإستراتيجي وتحول ميزان القوى العالمي في صالحهم. في حين تخوف صانعو السياسة الأمريكية، من أن يتحول النجاح السوفيتي إلى كرة ثلج، وتتوسع مكاسبه في المنطقة.

كانت الولايات المتحدة ما بين منتصف 1970 حتى منتصف 1980 أكثر نشاطا في إفريقيا من أي وقت مضى في تاريخها. تزايد هذا النشاط في هذه الفترة لم يكن من قبيل المصادفة، بل جاء بعد أن اكتسب الاتحاد السوفيتي موطئ قدم في القارة. على الرغم من الميول الأيديولوجية المتفاوتة على نطاق واسع، إلا أن الإدارات الثلاث التي تداولت خلال هذه الفترة، حددت أولوياتها الإفريقية إلى حد كبير انطلاقا من الاعتبارات الجيوسياسية. وطوال هذه الفترة، كان المسؤولون الأمريكيون يتخوفون من أن الاتجاهات في جنوب إفريقيا والقرن الإفريقي، إذا تم تجاهلها أو إساءة التعامل معها، سيعود بالنفع على الاتحاد السوفيتي.

في أعقاب الثورة الإيرانية عام 1979، أعلن الرئيس "جيمي كارتر" ما يسمى عقيدة كارتر، والتي تسمح للولايات المتحدة باستخدام الوسائل العسكرية للدفاع عن المصالح الأمريكية في الخليج العربي- الفارسي الغنية بالنفط. هذا ما زاد بشكل كبير في الأهمية الإستراتيجية لكينيا، والصومال، والسودان، حيث يمكن لكل منها أن تكون بمثابة محطة لعبور القوات والإمدادات الأمريكية المتجهة إلى الخليج. مما يدل على زيادة كبيرة في المساعدات الأمريكية إلى هذه البلدان. وهو ما يمثل مؤشرا جيدا على مدى تأثير الجغرافيا السياسية على تدفق المساعدات إلى إفريقيا.

السياسة الأمريكية في إفريقيا من الرئيس ترومان إلى الرئيس بوش ودور الإدارات المتعاقبة

تعاقب على قيادة الولايات المتحدة في السنوات الأربعين الماضية التي سبقت نهاية الحرب الباردة، ثمانية رؤساء : أيزنهاور، كينيدي، جونسون، نيكسون، فورد، كارتر، ريغان وبوش. حتى وإن كان لهؤلاء مواقف وسياسات مختلفة وفي لحظات حرجة، إلا أن المبدأ التوجيهي للسياسة الأمريكية في إفريقيا، الاحتواء، بقي إلى حد كبير هو نفسه في كل إدارة. كما أن أنصار الاتجاهات الإقليمية والعالمية ظلوا يتواجدون في كل إدارة، سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية. الأمر نفسه، فيما يتعلق بالأهمية التي تعطى للقارة الإفريقية.

كانت مسألة مكافحة المد السوفيتي حجر الزاوية في سياسة الإدارات الأمريكية تجاه إفريقيا، ولكن الاختلاف الوحيد في ما بينها يكمن في مسألة التركيز. خلال سنوات إدارة كينيدي، عمل هذا الأخير على دمج الأهداف الإستراتيجية والسياسية والإنسانية ولكن ما تغير هو الخطاب الذي اختلف عن نظرة الحرب الباردة لدى سلفه أيزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس، حيث دأب كينيدي على التركيز على معاناة الجماهير في جميع أنحاء العالم.

كان الرئيس كينيدي عند وصوله إلى البيت الأبيض، مشبعا بالنوايا الطيبة تجاه القارة الإفريقية. وهو ما دفع البعض إلى الاعتقاد أن بتوليه رئاسة الولايات المتحدة، فإن هذه الأخيرة تتجه نحو إصلاح جذري لسياستها الخارجية في إفريقيا.[1] حيث نجح بالفعل في استمالة ولفت انتباه الزعماء الأفارقة عندما كان عضوا في مجلس الشيوخ عن ولاية ماساشوسيتس، مبرهنا على معرفته الجيدة بالقضايا الإفريقية ودرجة اهتمامه بها. وبالفعل، مكنه موقفه الداعم لإفريقيا من أن يحظى باحترام وتعاطف كبيرين من جانب الأمريكيين من أصل إفريقي، الذين منحوه غالبية أصواتهم في الانتخابات التي فاز فيها على المرشح الجمهوري ريتشارد نيكسون. حملت خطبه للرأي العام الأمريكي أثناء الحملة

[1] Peter Duignan et L.H. Gann. Op.cit, p. 372.

الانتخابية إشارات كثيرة حول القارة السمراء.[1] إضافة إلى أنه عندما تولى منصبه في يناير 1961، لم يفته أن يؤكد أنه على بينة من دور الولايات المتحدة في البلدان الإفريقية وعازم على تطويره في الاتجاه الإيجابي. وبخاصة مع رؤيته العالمية التي أطلق عليها اسم الحدود الجديدة[2]، وتسمية فريق من كبار الخبراء، برئاسة جورج منين ويليامز، لوضع إستراتيجية سياسية جديدة في إفريقيا. وكان تعيين "ويليامز" حاكم ميشيجان السابق في وزارة الخارجية، يظهر أهمية المكانة التي باتت تحتلها القارة على جدول أولويات إدارة كينيدي.[3]

كانت معاداة الاستعمار بالنسبة للرئيس كينيدي، سلاحاً مثله مثل غيره من أسلحة الحرب الباردة، حتى وإن كان في الأساس لا يعدو كونه سلاحا معنويا. غير أنه كان يفترض أنه مع مرور الوقت، من شأنه أن يقوض أسس الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى. كان كينيدي يعتقد أنه "***إذا حدث وإن وقعت السواحل الإفريقية في أيدي معادية، فإن ذلك سيهدد خطوط الاتصالات التي يعتمد عليها العالم الحر***."[4] ويضيف "لعبت الموارد الطبيعية، دورا في تنامي أهمية القارة الإفريقية المتزايد في الاقتصاد والإستراتيجية. فاليورانيوم الضروري من أجل توليد الطاقة النووية يستخرج بشكل رئيسي من الكونغو كما أن النحاس الإفريقي يبقى عنصرا حيويا لاقتصادنا في زمن السلم."[5]

إلى جانب هذا، تحولت سياسة مناهضة الاستعمار وإستراتيجية المساعدات الخارجية، إلى مطية في يد الإدارة الأمريكية تسعى بواسطتها إلى نشر القيم الأمريكية في العالم من جهة، وإلى مد الحدود الأمريكية الجديدة إلى أقصى بقاع المعمورة. كان داخل الولايات المتحدة توجهاً سائداً بقيادة التيار

[1] Robert J. Cummings. Op.cit, p. 700.

[2] التسمية التي أطلقها الرئيس كينيدي على برنامجه الحكومي.

[3] Peter J. Schraeder. « United States Policy toward Africa. Incrementalism, Crisis and Change » Op.cit, pp. 32-34.

[4] Discours prononcé devant le Sénat le 14 juin 1960. In : Vernon McKay. Op.cit, p. 27.

[5] Department of State, The United States and Africa, Publication 7710, Washington: GPO, 1964, p.3. In: Peter Duignan et L.H. Gann. Op.cit. p. 372.

الليبرالي، يرى أن من الواجب الأخلاقي للحكومة الأمريكية مساعدة إفريقيا من خلال المشاركة في تطوير الأمم المستقرة والمستقلة والقادرة على تقديم مساهماتها في المجتمع الدولي، والالتزام بمساعدة حكومات البلدان الإفريقية لتلبية التطلعات المشروعة لشعوبها والمساهمة في تطوير المجتمعات الحرة والمؤسسات الحرة في وئام مع الأديان الأخرى والثقافات الإفريقية.[1] ولكن، أيا كان الحزب الذي يتولى زمام السلطة في واشنطن، كان هناك نوع من الاستمرارية في السياسة الأمريكية التي كانت تهدف دائما إلى دعم مطالب المعتدلين من القوميين الأفارقة، مع الاستمرار في الوقت نفسه في جهود احتواء المد الشيوعي السوفيتي ومنعه من إحراز اختراق في النفوذ الغربي في القارة.

كان الرئيس كينيدي أول من حاول من بين الرؤساء الأمريكيين، إعطاء مضمون لسياسة الولايات المتحدة في إفريقيا لا تكون فيها حبيسة المواقف المسبقة سواء تعلق الأمر بمبدأ أولوية المصالح الأوروبية، أو صراع النفوذ مع الاتحاد السوفيتي. كانت السياسة الإفريقية للرئيس كينيدي ترتكز على الفكرة التالية: بما أن القيود والأعباء الاقتصادية والإستراتيجية والأيديولوجية تعد ضعيفة على الولايات المتحدة، فالفرصة إذن سانحة بالنسبة لها من أجل اتباع سياسة جديدة في المنطقة تأخذ بعين الاعتبار تطلعات الشعوب الإفريقية، والتي في نهاية المطاف، لا يمكن إلا أن تعود بالنفع على مصالح الولايات المتحدة.[2]

ذهبت إدارة كينيدي خلال فترة وجيزة، أبعد من أي حكومة سابقة أو لاحقة في الدعم الذي كانت تقدمه إلى القوميين الأفارقة. في تلك السنة، قدمت واشنطن الدعم المالي السري لـ FLNA، واحدة من حركات الاستقلال التي كانت تشارك في حرب العصابات ضد الحكم الاستعماري البرتغالي، وكانت سياسة كينيدي، في هذا المجال فريدة من نوعها حيث بدت الولايات المتحدة وكأنها تساهم في تفتيت واقتطاع أراضي ومناطق نفوذ تابعة لواحدة من حلفائها في (NATO). ولكن عمليا، ثبت صعوبة اتباع هذه السياسة، وبخاصة عندما

[1] Walter Goldschmidt. «The United States and America». New York: Columbia University. 1958, pp. 3-4.

[2] Zaki Laidi. «Les États-Unis et l'Afrique.» Problèmes Politiques et Sociaux. N° 387, La Documentation Française, 1980, p. 4.

تعلق الأمر بمناطق غاية في الأهمية بالنسبة للمصالح الإستراتيجية الأمريكية. تنطبق هذه الحالة على جزر الأزور.[1] تصويت الولايات المتحدة لصالح لائحة اممية تدعو إلى استقلال المستعمرات البرتغالية، تسبب في تدهور العلاقات البرتغالية الأمريكية، وكنتيجة لذلك رفض البرتغال في 1962 إعادة التفاوض على عقد الإيجار الذي يسمح بالوجود العسكري الأمريكي في جزر الأزور. هذا ما دفع إدارة كينيدي في الأخير، إلى إعادة النظر في سياسة دعمها للحركات المناهضة للاستعمار البرتغالي.[2]

كما لم تشكل إدارة جونسون استثناء للطبيعة المحافظة أو الغامضة لسياسة الولايات المتحدة في إفريقيا. وقد عادت إلى تبني مقاربة أكثر تقليدية للمشاكل الإفريقية بعد أن تخلت عن المبادئ الأساسية للسياسة المعتمدة من قبل الرئيس كينيدي. وبالفعل، لقد أقدمت الولايات المتحدة في منتصف الستينيات على إعادة تقييم النظرة الأمريكية المتفائلة للواقع الإفريقي. وبسبب التزاماتها في جنوب شرق آسيا، رأت الولايات المتحدة أن إفريقيا كانت مسألة ثانوية ولذلك فإن مسؤولية العالم الغربي في إفريقيا تقع على عاتق القوى الاستعمارية السابقة. وقد عزز هذه العودة إلى السياسة "الكلاسيكية" التواجد الضعيف للاتحاد السوفيتي في القارة، إلى جانب تزايد التجاهل وعدم الاهتمام الذي أبدته إدارة جونسون تجاه المشاكل الإفريقية.

ومع ذلك، حتى لو كان هذا الأخير قد ساهم في تسريع العملية، إلا أن تراجع العلاقات بين الولايات المتحدة وإفريقيا بدأ فعليا في نهاية رئاسة كينيدي. وهكذا، وبعد أن وصلت إلى 281 مليون دولار في عام 1962، فإن المساعدات

[1] ارخبيل ذو اهمية إستراتيجية بالغة، يقع في المحيط الأطلسي، و كان ورقة قوية لصالح الحكومة البرتغالية في سعيها لمواجهة الضغوط الأمريكية عليها و المطالبة اياها بالتخلي عن مستعمراتها الإفريقية. كما استخدمته الولايات المتحدة عام 1961 على سبيل المثال، في نقل الرجال والمعدات إلى برلين وإرسال قوات للأمم المتحدة في الكونغو، كما سبق للولايات المتحدة و أن استخدمت هذه الجزر خلال سلسلة من الأزمات، كقاعدة مضادة للغواصات، ومركزا للاتصالات وميناء للتزود بالمؤن والذخيرة.

[2] Peter Duignan, L. H Gann. Op.cit, p. 376.

الأمريكية لإفريقيا عرفت تراجعا كبيرا بلغ 254 مليون دولار في 1963 ثم 219 مليون دولار في العام التالي.[1]

ومما زاد من قناعة الولايات المتحدة في الحفاظ على الأوضاع مستقرة في هذه المنطقة من العالم، هو منحها في ذلك الوقت الأولوية لسياسة الحوار التي باشرتها مع الاتحاد السوفيتي. وهو ما أعطى سياستها الإفريقية اتجاهين اثنين: الأول، يرمي إلى إرغام الدول الاستعمارية السابقة على لعب دور الرقيب في المناطق التي لا تعرف فيها المصالح الأمريكية انتشاراً كبيرا، ولا تشكل مناطق قد تتسبب في توتر في علاقات الدولتين العظميين. ثانيا إشراك بعض القوى الإقليمية في القارة، وتشجيعها على لعب أدوار معينة في مناطق قد تعرف توترا مفاجئا وعنيفا قد يهدد المصالح الأمريكية فيها.[2]

التصور العالمي (Globalism) لكل من نيكسون ومستشاره للأمن القومي (وزير الخارجية في وقت لاحق) "هنري كيسنجر"، كان يؤكد على مسؤولية الولايات المتحدة التي كانت تدفعها إلى التحرك بقوة عظمى لها الأسبقية على المصالح الإقليمية الضيقة. وهكذا، لقيت القضايا الإفريقية، تهميشا من قبل الولايات المتحدة في إفريقيا، واهتماما أقل مقارنة بتلك التي تعتبره إدارة نيكسون مصالح عالمية.

بعد الفترة الوجيزة لإدارة الرئيس كينيدي، اعتمدت إدارة الرئيس "ريتشارد نيكسون" ومستشاره للأمن القومي ووزيره للخارجية، "هنري كيسنجر"، رؤية عالمية في سياستها الدولية تم من خلالها تعويم المصالح الإقليمية الأمريكية في إفريقيا.[3] حيث كانت الأيديولوجية التي تقوم عليها السياسة الإفريقية للرئيس "نيكسون" تتلخص في الاستنتاجات التي أدلى بها "هنري

[1] Zaki Laidi. « Les États-Unis et l'Afrique. » Op.cit. p. 4.

[2] طالع حول هذه المرحلة من تاريخ السياسة الأمريكية في إفريقيا أحد أهم الكتب التي درست هذه المرحلة و هو لزكي العيدي:

Zaki Laidi. « Contrainte d'une rivalité, les superpuissances et l'Afrique (1960-1985). » La Découverte, Paris, 1986.

[3] Ohaegbulam, F. Ugboaja. «The United States and Africa after the Cold War.» Op.cit, p, .25 .

كيسنجر" في *NSSM-39*. والتي جاء فيها، أنه في ضوء حالة الانفراج التي تشهدها العلاقات بين المعسكرين، ينبغي على سياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا أن تميل لصالح تفوق البيض، مع تبني موقف محايد نحو كل ما هو موجود في إفريقيا.(1)

لذلك، عندما جاء "نيكسون" إلى السلطة في 1969، تخلى إلى حد كبير عن السياسة التي اتبعتها إدارة كل من "كينيدي" و"جونسون". حيث أعرب عن اعتقاده بأن النظم البيضاء القائمة في روديسيا، أو في المستعمرات البرتغالية وجنوب القارة الإفريقية، مترابطة مع بعضها البعض، وأنها لن تختفي في وقت قريب.(2)

سمحت إدارة فورد في 1975، بتدخل عسكري سري في الصراع الذي كانت تدور رحاه في أنغولا وهذا من أجل منع انتصار حركة تحرير أنغولا (MPLA) التي كانت الولايات المتحدة تعتقد أنها كانت تتلقى الدعم من الاتحاد السوفيتي. وعندما فشلت هذه المهمة بسبب التدخل في الكونجرس ربطت الإدارة الأمريكية اعتراف الولايات المتحدة الدبلوماسي بالحكومة التي ألفتها الحركة، بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا.(3)

أثار وصول الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" إلى السلطة، آمالا كبيرة من أجل التغيير الجذري مقابل إستراتيجية "الحياد الخير"(4) التي كان نيكسون يدعو إليها. أمل الخبراء في الشؤون الإفريقية أن يكون الرئيس كارتر قد أعاد إفريقيا مجددا على جدول أعمال السياسة الخارجية الأمريكية. في البداية، لم يشعر هؤلاء بخيبة الأمل، وكانت تصريحات "سايروس فانس" Cyrus Vance بعد ستة أشهر من توليه السلطة، كافية لطمأنتهم حول النوايا

(1) Peter L. Schraeder. « United States Policy toward Africa. Incrementalism, Crisis and Change ». op. cit., p. 33-34.
(2) Peter Duignan, L. H. Gann; Op.cit. p. 380.
(3) و على نفس الأساس رفضت إدارات كارتر وريغان تطبيع العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع أنغولا. واصلت إدارة بوش سياسة عدم تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع أنجولا حتى بعد أن تم سحب قوات التدخل السريع الكوبي من البلاد في أعقاب اتفاقات السلام في ديسمبر 1988.
(4) Robert J. Cummings. Op.cit, p. 701.

الحسنة لإدارة كارتر: "*إن السياسة الإفريقية الجديدة استجابة للحاجة إلى نهج إيجابي بدلا من الاكتفاء برد الفعل، وتهدف إلى الحد من المنافسة بين الشرق والغرب لمنع تشوه الأحداث الإفريقية، لتدرك أهمية التنمية الاقتصادية والقومية بالنسبة للبلدان الإفريقية، ولطمأنتهم من أن التعاون الاقتصادي والدبلوماسي النشط سيشكل أنواعاً رئيسية من التدخل، وهو ما سيحتم على الدور الذي تلعبه العلاقات العسكرية ومبيعات الأسلحة التي عرفت بالتالي تراجعا ملحوظا*".(1)

تم إعادة استخدام هذه المواضيع تقريبا بشكل حرفي أربعة أشهر لاحقا، في كلمة ألقاها في مدرسة جون هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة، مدير مكتب تخطيط السياسات، "أنطوني ليك" Anthony Lake تنص على النهج الحذر الذي سلكه كارتر.(2) وكانت تأخذ في الاعتبار في المقام الأول حقوق الإنسان. وكدليل على ذلك، عين الرئيس كارتر نشطاء يناضلون من أجل حقوق الإنسان، بما في ذلك زميله السابق "أندرو يونغ" Andrew Young في الأمم المتحدة. انتهجت إدارة كارتر بين عامي 1976 و1980 وفي مناسبات عديدة، سياسة إفريقية أعطت الأمل وطمأنت العديد من الأفارقة ومناصري القضايا الإفريقية حول صدقه ورغبته في التغيير. حيث سعى في ذلك إلى التوفيق بين مصالح بلاده، ومصالح الأغلبية السوداء في جنوب إفريقيا، عن طريق التقرب أكثر إلى طروحات دعاة الإقليمية، ضد تلك التي كانت تؤيدها المدرسة التقليدية الشاملة، وعن طريق اللجوء إلى السلاح الأخلاقي وجاذبية حقوق الإنسان، ومن خلال إدانة "الخوف المبالغ فيه من الشيوعية" التي أدت بالولايات المتحدة إلى دعم أنظمة تعد مثالا للفساد والاستبداد.

(1) Jennifer Seymour Whitaker, « La politique africaine des États-Unis. » In Textes réunis et présentés par Jennifer Seymour Whitaker. « les États-Unis et l'Afrique. Les intérêts en jeu. » Paris : Karthala, 1991, p. 171.
(2) Anthony Lake. « Africa in a Global Perspective ». Discours prononcé à Washington, le 27/10/1977.

وفي هذا السياق، قام "كارتر" بزيارة في عام 1978 إلى نيجيريا، التي كانت تعتبر شريكا مفضلا للولايات المتحدة في إفريقيا. في الواقع، كانت هذه الزيارة على الرغم من قصر مدتها، أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس أمريكي إلى القارة الإفريقية. بقدر ما كان نهج الرئيس كارتر، يحرص بحزم على الدفاع عن المصالح الأمريكية، إلا أنه كان يهدف أيضا إلى التقليل من تكاليف التدخل ما دامت المصالح الأمريكية والإفريقية ليست متطابقة بالضرورة.

عرف وزير الخارجية "سايروس فانس Cyrus Vance" هذا المعطى الجديد، في خريطة دقيقة لسياسة الولايات المتحدة في إفريقيا، أطلق عليها تسمية Idealpolitik، والتي ركز فيها فقط على العلاقات بين الولايات المتحدة وافريقيا. ودعا إلى مشاركة أكبر للولايات المتحدة في السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وبذل المزيد من الجهود لحل النزاعات سلميا في إفريقيا؛ إلى جانب المزيد من الاحترام للقومية الإفريقية ودعم الاحتياجات المشروعة للأفارقة في الدفاع، واحترام أكبر لحقوق الإنسان.[1]

في الواقع جاء الرئيس "جيمي كارتر" إلى السلطة في 1976 وهو يتبع اتجاها جديدا في السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، تخلى فيه عن الاعتقاد – كما فعل أسلافه- بأن الصراع بين الشرق والغرب والسلوك السوفيتي المعادي هو المبرر الرئيسي لسياسة واشنطن تجاه إفريقيا. آخذا بعين الاعتبار، العديد من المبادئ المثالية الأخرى مثل حقوق الإنسان وحماية الحريات. ومع ذلك، فإن هذه الرؤية الجديدة قسمت صف الإدارة الأمريكية [2] بين مستشار الأمن القومي في ذلك الوقت، زيبغنيو بريجنسكي، الذي كان يرى أن أي سياسة ينبغي أن تجد تبريرها في السلوك العدائي للاتحاد السوفيتي، وبين وزير الخارجية سايروس

(1) Peter J. Schraeder. « United States Policy toward Africa, Incrementalism, Crisis and Change », op. cit, p. 215-220.

(2) Mamadou Ka. « La politique africaine des États-Unis de 1947 à 2005 : de l'engagement sélectif à la politique de LEGACY ». Polis/R.C.S.P. /C.P.S.R. Vol. 14, Numéros 1 et 2, 2007. P. 35.
www.polis.sciencespobordeaux.fr/vol14n1/ka.pdf ،(تم تصفحه في 2010/09/05)

فانس، الذي كان من المدافعين عن السياسة التي تعالج القضايا الإفريقية في قالبها المحلي البحت، ومن ثم لم يعد مقبولا اتباع النهج العام الذي رسمه كيسنجر.

ما من شك في أن السياسة الإفريقية التي اتبعها الرئيس كارتر ناجحة إلى أبعد تقدير. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن استقالة أندرو يونغ من منصبه كسفير للأمم المتحدة كان إشارة على العودة إلى الأسلوب الكلاسيكي في التعامل مع القضايا الإفريقية. حيث كانت رؤية بريجنسكي هي الغالبة، بعد أن عادت أنباء التغلغل السوفيتي والكوبي في إفريقيا لتلقي بظلالها وتهيمن على السياسة الإفريقية للولايات المتحدة مرة أخرى.[1]

ولكن عندما خسر الرئيس "كارتر" الانتخابات أمام "رونالد ريغان" في نوفمبر 1980، كان ذلك الحدث إيذانا بحقبة جديدة في السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا. استنادا إلى تقييم إدارة ريغان، لم يعد للشؤون الإفريقية معنى، إلا في سياق توازن القوى العالمي. لقد تأثرت السياسة الإفريقية لإدارة الرئيس ريغان بالبروفسور "تشيستر كروكر Chester Crocker"، مدير الدراسات الإفريقية في مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة جورج تاون. في مذكرة سرية، وردت في صحيفة نيويورك تايمز، 9 ديسمبر 1980، انتقد كروكر بشدة المتعاطفين مع القارة الإفريقية في وزارة الخارجية إبان حكم كارتر، مركزا على توجهاتهم الجهوية في المنطقة، كما شكك في شعورهم القومية تجاه الدفاع عن المصالح الأمريكية الاقتصادية.[2]

وبمجرد توليه مهام مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية، توجه "كروكر" في جولة إفريقية، حاول فيها إقناع الدول التي زارها باعتقاد الولايات المتحدة، أن الاتحاد السوفيتي وأتباعه يشكلون التهديد الحقيقي ضد السلام في المنطقة. وقد رفضت إدارة الرئيس ريغان طريقة الدبلوماسية المنزوعة السلاح

(1) PeterJ.Schraeder.«United States Foreign Policy toward Africa: Incrementalism, Crisis, and Change». Op.cit, 1994, p. 33.

(2) « Les États-Unis à la recherche d'une politique africaine ». Marchés Tropicaux, 19 décembre 1980, p. 3453.

(The disarmed diplomacy) التي تبناها كارتر[1] وعملت على تلبية طلبات أصدقاء الولايات المتحدة من السلاح. وكان البرنامج الأمني للرئيس يعير أهمية كبيرة للمساعدات العسكرية. ومن خلال زيادة الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج، سعى الرئيس ريغان إلى إعادة التوازن للأسلحة التقليدية في العالم الثالث وذلك لإضعاف الهيمنة السوفيتية، وبالتالي، وضع حداً للخطر الذي كان يعتقد أنه محدق بالولايات المتحدة وحلفائها.[2] وفي الوقت نفسه، اعتمد ريغان موقفا أكثر تساهلا ولينا مع جنوب إفريقيا على عكس أسلافه الأربعة. معاداته للشيوعية ويقينه الراسخ بأنه مصدر كل الشرور جعله يقف في وجه (قانون مكافحة الفصل العنصري) الذي وضعه الكونجرس الأمريكي لمعاقبة الحكومة العنصرية في جنوب إفريقيا. اعتقد الرئيس ريغان في حينها أن هذا القانون أمر غير مقبول لأن جنوب إفريقيا بلد صديق للولايات المتحدة ويحتل موقعا إستراتيجيا. وبالإضافة إلى ذلك فهو يواجه «الخطر الشيوعي» المتمثل في ما يسمى المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) لنيلسون مانديلا.

هذا، كما ظلت إدارة ريغان تنظر إلى المساعدات التي كانت تقدمها إلى إفريقيا، ليس من باب البر والإحسان، ولكن من باب تسهيل الاستثمارات والمبادلات الخاصة الأمريكية. وقد يفسر هذا الموقف ارتباط الجمهوريين بقطاع المال والأعمال. وعليه كانت الفكرة السائدة في حينها، أن القطاع الخاص من خلال الاستثمارات والتكنولوجيا ومكانته التجارية، يمتلك الحل لمشاكل النمو في إفريقيا. لذلك شجعت إدارة ريغان الاستثمار الخاص في إفريقيا، وعملت على عدم عرقلته من خلال تدخلاتها.

لقد كانت سياسة ريغان في إفريقيا أكثر فاعلية على الصعيد الاقتصادي، وهذا بحكم نجاحها في استغلال الأوضاع الاقتصادية الإفريقية لصالحها. وليس أدل على ذلك توجهها البراجماتي في تعاملها مثلا مع التوجهات الاشتراكية لزيمبابوي بعد استقلالها والتي لم تشكل عائقا كبيرا عندما قررت تقديم مساعدات لهذا البلد الإفريقي. ولكن هذا لم ينقص من أهمية العامل الأيديولوجي في عهد ريغان، الذي بالرغم من ذلك ظل يحظى بدور بالغ في التأثير

(1) Peter Duignan, L. H. Gann. Op.cit, p. 383.
(2) Ibid, p. 383.

على مساعدات الولايات المتحدة الإنسانية إلى إثيوبيا التي كانت تعاني في حينها من المجاعة وكذلك الأمر بالنسبة لموزامبيق. حيث حرمت موزامبيق من المعونة الغذائية الأمريكية بعد أن اتهمتها الإدارة الأمريكية بالتواطؤ ضد جنوب إفريقيا وسيادتها. غير أنها عادت وسمحت بهذه المساعدات بعد ضغوط من المنظمات غير الحكومية.

وبنية وقف كل فرص توسع الشيوعية في المجتمع الدولي، وعدم فقدان أي إقليم لصالح النفوذ الشيوعي، وضعت إدارة ريغان نفسها شريكا للدول الأوروبية الغربية التي لها مصالح في إفريقيا. كما رأت نفسها أيضا المدافع الأول عن الأيديولوجية الغربية، وخصوصا عن الحليف الإستراتيجي في جنوب إفريقيا ضد التسلل الشيوعي.

وبالفعل، بعد ازدواجية إدارة فورد وخطاب الضرورة الأخلاقية[1] لإدارة كارتر، فإن السياسة الإفريقية للولايات المتحدة مع الرئيس ريغان، دخلت في عصر الوضوح والشفافية السياسية، تتميز بجانب إقليمي وآخر وظيفي. من الناحية الجغرافية، تم تقسيم القارة إلى ثلث شمالي، حيث كانت للعوامل الجيواستراتيجية أهمية قصوى. ثلث في وسط القارة، حيث الاعتبارات التجارية هي الراجحة. وثلث في الجنوب يدخل في إطار سياسة "الالتزام البناء" التي رسمها مساعد وزيرة الخارجية للشؤون الإفريقية، "تشيستر كروكر". Chester Crocker وتقوم هذه السياسة على أربعة عوامل: الأول هو الأهمية الإستراتيجية لجنوب إفريقيا، ليس فقط باعتبارها المصدر الرئيسي للولايات المتحدة من المعادن الثمينة الإستراتيجية، ولكن باعتبارها أيضا القائمة على حماية الممرات البحرية. والثاني يكمن في المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة وحلفائها. أما العامل الثالث يعتبر أنه من مصلحة الولايات المتحدة السياسية والأيديولوجية منع الاتحاد السوفيتي وحلفائه من الاستيلاء على السلطة في جنوب إفريقيا أو أي دولة مجاورة. أما العامل الأخير، فيقوم على الخوف من المضاعفات

(1) Peter J. Schraeder. « United States Policy toward Africa, Incrementalism, Crisis and Change. » Op.cit. pp. 220-227.

العنصرية في الولايات المتحدة، في حال ما إذا اتبعت الولايات المتحدة سياسة إفريقية تتسم بالعنصرية.[1]

وكانت للنهج والإستراتيجيات التي ناقشناها أعلاه نتائج عكسية في كثير من الأحيان على الأهداف المنشودة. بعد فترة وجيزة من اعتماد إدارة نيكسون سنة 1970 لسياسة دعم نظم الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا، بدأت تلك الأنظمة في الانهيار مع زوال الإمبراطورية الاستعمارية البرتغالية في 1974 في البداية ثم جاءت نهاية حكم البيض في روديسيا (زيمبابوي اليوم) في عام 1980 واستقلال ناميبيا في 1990. وفي الأخير نهاية نظام الفصل العنصري في جمهورية جنوب إفريقيا في 1993.

ومن المفارقات أن التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على الاتحاد السوفيتي خارج إفريقيا أدى أحيانا إلى ارتكابها أخطاء كانت سبباً في جلب الاتحاد السوفيتي إليها. منها على سبيل المثال، القرار الذي اتخذته كل من إدارتي الرئيسين نيكسون وجونسون لدعم الاستعمار البرتغالي خوفا من إضعاف حلفائها الأوروبيين في مواجهة التهديد السوفيتي في أوروبا، لكنها في واقع الأمر منحت فرصة للاتحاد السوفيتي في إفريقيا الجنوبية عندما توجه الثوار ضد الاستعمار في أنغولا وموزامبيق إلى الاتحاد السوفيتي طلبا للمساعدة في افتكاك حريتهم ووضع حد للاستعمار بعد أن رفضت الولايات المتحدة منحهم هذه المساعدة. إفريقيا مرة أخرى أصبحت مجالا مفتوحا للمواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.[2]

دأب صناع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة، على النظر إلى إفريقيا من خلال العلاقات الأمريكية السوفيتية وظروف

---

(1) William H. Lewis. « United States Response to Inter-African Regional Problems and Prospects: Foreign Policy in a turbulent Age. » In: Elliott P. Skinner (Eds.). «Beyond Constructive Engagement: United States Foreign Policy toward Africa. » New York: Paragon House Publishers, 1986, p. 93.

(2) Michael Sealy. «The United States and the Black world.» TransAfrica Forum, Dec 93, Vol. 9, Issue 4, Stable URL: http://connection.ebscohost.com/c/articles/9512191928/creating-partnership-united-states-black-world. (2011/03/07 تم تصفحه في).

الحرب الباردة. وبالفعل، كان هاجس الخوف من الشيوعية الستالينية يؤثر في رسم السياسة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت. لهذا السبب، وقعت الولايات المتحدة في خطأ الجمع جنبا إلى جنب بشكل غير صحيح بين أيديولوجية الحرب الباردة من جهة وإدارة مصالحها الاقتصادية في إفريقيا، من جهة ثانية. انطلاقا من هذه النقاط، يكون من السهل أن نفهم لماذا معظم المبادرات السياسة الأمريكية الموجهة لإفريقيا هي مجرد إعادة تدوير للقرارات المتخذة في كل مرة، وتميزت بكونها في كثير من الحالات، مجرد ردود أفعال.[1] لدرجة أصبح البعض فيها يتساءل عما إذا كان فعلا للولايات المتحدة الأمريكية سياسة إفريقية.[2]

وفي سياق انسحاب القوى الصغيرة، استند عمل الولايات المتحدة على مبدأ معارضة الاتحاد السوفيتي. وفي هذا الاتجاه اتبعت الولايات المتحدة سياسة إفريقية قائمة على ثلاثة أهداف: الحفاظ على المصالح الغربية، من خلال الإحلال محل حليف يواجه صعوبات إذا لزم الأمر، دعم الحلفاء من الكتلة الغربية، من خلال تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية، حتى وإن كان هذا الحليف غير ديمقراطي وغير عادل، ولكن في الحقيقة، يبدو أن هذه السياسة كانت موجهة في الأساس لمنافسة واحتواء الاتحاد السوفيتي أكثر من كونها سياسة توجه لإفريقيا.[3] إفريقيا، مثل أجزاء أخرى من العالم كانت مجرد ميدان للمواجهة. بالإضافة إلى أن المصالح الاقتصادية فيها كانت متواضعة نسبيا، إلا في بعض الحالات، كما هو الحال في جنوب إفريقيا (بسبب الثروة المعدنية في هذا البلد) وأنغولا (حيث الثروة النفطية التي تهم شركات النفط الأمريكية).

وأيا كان الأمر، فإن اعتبارات الحرب الباردة وسعي الولايات المتحدة إلى احتواء المد الشيوعي في إفريقيا قد استحوذت جميعها على اهتمامات صانع

---

(1) Robert J. Cummings. Op.cit, p. 693.

(2) Jennifer Seymour Whitaker. Op.cit, p. 196.

(3) Frédéric Leriche. « La politique africaine des États-Unis : une mise en perspective ». Afrique contemporaine. Automne 2003, p. 13.

القرار الأمريكي. فالرئيس كينيدي الذي أبدى تعاطفا ملحوظا مع القوى الوطنية المناهضة للاستعمار في إفريقيا البرتغالية، وقف مكتوف الأيدي بسبب الاهتمام الأمريكي بقواعد حلف الناتو في المنطقة. كما أن نيكسون رغم اعترافه بضرورة صنع سياسة أمريكية مستقلة تجاه إفريقيا، إلا أنه أكد أيضا على أهمية استمرار الدور الأوروبي المهمين في إفريقيا وضرورة التشاور والتنسيق مع القوى الأوروبية. وعلى صعيد آخر، فإنه بالرغم من تزايد السخط الدولي على نظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا فإن الرئيس ريغان لم يستطع أن يواجه بحسم حكومة بريتوريا العنصرية بسبب خشيته من تزايد النفوذ الشيوعي في المنطقة، بل أن الولايات المتحدة استمرت في تأييدها لكافة التنظيمات والقوى التي نظر إليها على أنها تناضل من أجل الحرية مثل ما فعل مع جبهة اليونيتا في أنغولا.

هذا ما جعل هذه السياسة ترتكب العديد من الأخطاء. حيث ميزت قراراتها قصر النظر، والجهل بالسياق التاريخي وواقع البلدان التي كانت تسعى إلى التأثير فيها من خلال تلك القرارات السياسية. وكانت مؤسسة السياسة الخارجية ميالة إلى ربط كل ما يحدث في العالم الثالث بمجريات الحرب الباردة.[1]

كان لدى الولايات المتحدة القابلية على جعل أي جزء من إفريقيا ذي أهمية إستراتيجية وذلك ببساطة عن طريق إقامة وجود هناك. لذلك كانت المبالغة في التهديد السوفيتي واحدة من أسوأ عيوب السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا خلال الحرب الباردة لأنها اضطرت واضعي السياسات للتضحية بالمجهودات التي كانت بعض الدول الإفريقية تسعى جاهدة من خلالها إلى تحقيق التمية والاستقلال لا لشيء إلا لحاجة في نفس الولايات المتحدة، تهدف من ورائها إلى معارضة الاتحاد السوفيتي في أي زمان وفي كل مكان.[2]

[1] Michael Sealy. Op.cit.
[2] Michael Sealy. Op.cit.

موقف الولايات المتحدة من حركات التحرر والاستقلال في إفريقيا

خضعت السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا طوال فترة الحرب الباردة إلى مبدئين أساسيين، مبدأ احتواء المد الشيوعي وغلق الطريق أمام التوسع السوفيتي نحو القارة الإفريقية، ثم مبدأ "أوروبا أولا" أو ما أطلقنا عليه فيما سبق بالمركزية الأوروبية (EUROCENTRISM)، التي جعلت صاحب القرار الأمريكي لا ينظر إلى مصالح الولايات المتحدة في القارة الإفريقية إلا من منظور المصالح والنفوذ الأوروبي فيها. هذان المبدأن كان لهما وقع وتأثير بالغ الأهمية على كيفية تصور صاحب القرار الأمريكي لكل ما يجري في المنطقة من أحداث وتطورات في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. من أهم المواقف الأمريكية التي كان لهذين المبدئين تأثير كبير عليها، موقفها من حركات التحرر وموجة الثورات المطالبة بالاستقلال في القارة. رغم أن الولايات المتحدة لم تكن تخفي من قبل موقفها الداعم لحق الشعوب في تقرير مصيرها.

نظرة الولايات المتحدة للظاهرة الاستعمارية

يفتخر المسؤولون الأمريكيون عند الحديث عن ماضيهم الاستعماري والنضال التحرري ضد الاحتلال البريطاني. أشار " جون فوستر دالاس" John Foster Dulles مثلا في أكثر من مناسبة، أن الولايات المتحدة هي أول مستعمرة في العصر الحديث ظفرت بالاستقلال.[1]

لا يمكن اعتبار المزاج الأمريكي المناهض للسياسات الاستعمارية أمراً من قبيل الصدفة، بل هناك تقاليد عريقة حول هذا الموضوع، حيث تم الإشارة لها في النصوص الأساسية للجمهورية الأمريكية منذ تأسيسها. ولكن مع مرور الزمن وبحكم المسؤوليات الكبيرة التي صارت تضطلع بها، أصبحت السياسة الأمريكية تواجه واقعا دوليا معقدا يستدعي منها إعادة النظر في الحماسة التي كان الآباء المؤسسون ينظرون بها إلى الظاهرة الاستعمارية.

[1] Marc Aicardi De Saint-Paul. « La politique américaine des États-Unis, mécanisme et conduite. » Op.cit, p. 123.

يعد أول النصوص الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية عند نشأتها واضحا إلى أبعد الحدود، فيما يتعلق بموقف الدولة الفتية آنذاك من المسألة الاستعمارية : *"في خضم الأحداث البشرية عندما يصبح من الضروري لشعب ما حل الصلات السياسية التي كانت تجمعه مع شعب آخر وأن يأخذ بين قوى الأرض، مكانه المنفصل والمتساوي مع الآخرين والذي تخوله له قوانين الطبيعة. احترامه لرأي البشرية يجبره على أن يعلن عن الأسباب التي تدفعه إلى المطالبة بالانفصال."*(1).

لكن هذا لم يمنع استمرار أسطورة الشعب المستعمر الذي يقاوم الاستعمار كأحد أهم ثوابت الموروث السياسي الأمريكي. ظلت الولايات المتحدة إلى غاية الحرب العالمية الثانية، متقوقعة في حدودها القارية وحريصة على أن لا تكون طرفا مباشرا في قضية منح الاستقلال للأقاليم الواقعة تحت الوصاية.

عرفت الأفكار التي كانت تدعو إلى التحرر من القيد الاستعماري رواجا كبيرا في الفترة التي تلت استقلال الولايات المتحدة. ويمكن التماس ذلك من خلال المواقف الرسمية المتخذة على أعلى مستويات الدولة. يقول "جون كوينسي أدامس" John Quincy Adams، الرئيس الأمريكي بين سنوات 1825 و1829 إن: *"المؤسسات الاستعمارية[...] لا تتطابق مع روح مؤسساتنا، وهي أداة للشر، على الإنسانية أن تتخلص منها كما تحاول في وقتنا هذا التخلص من تجارة العبيد."* (2)

من المؤكد أن هذه التصريحات تتضمن مدلولا أيديولوجيا قويا، فلا أحد ينكر للولايات المتحدة كونها الدولة الأولى التي قاومت الاستعمار البريطاني وانتصرت عليه. ومع ذلك فإن لهذه التصريحات أيضا دوافع براجماتية مصلحية بالغة الأهمية. فالاستعمار من خلال نظام التفضيلات الضريبية، كان يسئ من وجهة النظر التجارية، ليس فقط للدول الواقعة تحت الاستعمار ولكن للدول

(1) Allan Nevins , Henry Steele Commager . « Histoire des États-Unis, la Pratique de la Démocratie ». Paris, Economica/ Nouveaux Horizons, 1980, p. 649.

(2) Marc Aicardi De Saint-Paul. « La politique américaine des États-Unis, mécanisme et conduite. » Ibid, p.124.

الأخرى أيضا. لذلك وقبل أن تعلن الأمم المتحدة رسميا سنة 1960 في الجمعية العامة "إعلان منح الاستقلال للشعوب الواقعة تحت الاستعمار" كان "كوينسي أدامس" مقتنعا أن الوصاية الأوروبية على الشعوب المستعمرة كانت تمثل خطرا على السلام العالمي. ومع ذلك فإن الكثير من الأمريكيين الذين يفتخرون بما جاء في مواقف أدامس ووثيقة إعلان الاستقلال، إلا أنهم يتحاشون الحديث عن رؤساء آخرين وسياساتهم التي كانت أقرب إلى السياسات الأوروبية في هذا المجال. من أشهرهم "ويليام ماكينلي" William McKinley الذي حكم بين سنتي 1896 و1901، وفي أثناء حكمه خاض حربا ضد إسبانيا سنة 1898، جردها فيها من بعض مستعمراتها ووضعها تحت الوصاية الأمريكية كما هو الحال بالنسبة للفلبين. وتجدر الإشارة إلى أن الأمر في نظر هؤلاء لا يمكن اعتباره على الإطلاق استعمارا على الطريقة الأوروبية إنما هو لا يعدو أن يكون محاولة لجلب الحضارة والرقي.

في الحقيقة، لن نكون مبالغين إذا اعتبرنا أن موقف الولايات المتحدة من الظاهرة الاستعمارية في إفريقيا، كان جزءا من صفقة أكبر عقدتها بطريقة ضمنية مع حلفائها – أو منافسيها. تتضمن هذه الصفقة بما لا يدع مجالا للشك تقسيما دوليا لمناطق النفوذ. تمتنع فيه الولايات المتحدة عن التدخل في المناطق التي تقع تحت نفوذ الدول الأوروبية مقابل اعتراف هذه الأخيرة بمكانتها المميزة ومكاسبها في أمريكا الوسطى وجنوبها والتي درج البعض على تسميتها بالحديقة الخلفية للبيت الأبيض. وهو ما كان يرمي إليه مبدأ منرو الشهير. هذا كما أن لجوء الولايات المتحدة إلى مثل هذا التفاهم مع الأوروبيين، كان انعكاسا لطبيعة ميزان القوى السائد آنذاك، والذي لم يكن يسمح – كما سبق وأن أشرنا إليه فيما سبق– للولايات المتحدة بخوض منافسة استعمارية وذلك لأسباب داخلية بالدرجة الأولى ولكن أيضا لأسباب تتعلق بقدراتها العسكرية.

ومن ثم، إذا كانت الأيديولوجية الأمريكية المناهضة للاستعمار تمثل على الأقل حتى الحرب العالمية الثانية، أحد ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية، فهذا لا يمنع من أنها ساهمت في خدمة مصلحة الولايات المتحدة في إبعاد المنافسة الأوروبية من مناطق نفوذها، ليس فقط في أمريكا اللاتينية

ولكن في منطقة الكاريبي والمحيط الهادي. ومن المفارقة، أن تكون السياسة المناهضة للاستعمار هي المبدأ الذي ساعد الولايات المتحدة على إقامة مناطق نفوذ لها. والدليل على ذلك أنه بمجرد أن استعادت عافيتها بدأت الإدارات الأمريكية انطلاقا من فترة رئاسة "ويليام ماكينلي" William McKinley تفكر جديا في خوض التجربة الاستعمارية، فشرعت تحت ذرائع مختلفة في طرد إسبانيا من أجزاء من مستعمراتها، وكان آخرها في حرب 1898. هذا، كما كانت دوائر اتخاذ القرار والمؤسسات الرسمية وحتى الرأي العام، مسرحا لنقاش واسع حول مزايا قيام إمبراطورية أمريكية من عدمه. وقد تعرضنا في الفصل الأول من هذا الكتاب إلى جزء من ذلك النقاش.

كانت الحرب العالمية الثانية فرصة بالنسبة للولايات المتحدة لتقدر أهمية القارة الإفريقية وتدرك على الخصوص قيمتها الإستراتيجية والاقتصادية، ويترسخ في أذهان صناع القرار أهميتها الإستراتيجية [1]، وبالخصوص كمكان لاحتضان قواعدها العسكرية ومصدر للمواد الخام. تعود صاحب القرار الأمريكي منذ استقلال الولايات المتحدة، النظر إلى القارة الإفريقية بعيون أوروبية، أو من خلال الأخبار التي ترد من البعثات التبشيرية أو التجار أو حتى من قصص المغامرين الاستكشافيين.

دفعت الأحداث في زمن الحرب وزارة الخارجية الأمريكية إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بالقارة الإفريقية. وفي حين كان معظم الدبلوماسيين الأمريكيين لايعيرون الاهتمام الكافي لإفريقيا ولا للأفارقة السود، بدأت الأفكار حول الحاجة إلى إنهاء الاستعمار تأخذ سبيلها بين بعض الأمريكيين ومن بينهم ذوي الأصول الإفريقية بشكل خاص. واعتبر العديد من الأمريكيين من أصل إفريقي أن استقلال إفريقيا يمثل بالنسبة لهم "نصرا مزدوجا" بعد الحرب.[2]

هذا التقييم الإيجابي لأهمية إفريقيا، كان سبق وأن أشار إليه بشكل أكثر وضوحا "هنري فيلارد" Henry Villard كاتب الدولة الأمريكي

[1] Robert D. Schulzinger. Op.cit, p. 106.
[2] Ibid, p. 107.

المساعد لشؤون الشرق الأوسط في كتابة الدولة حين قال: "*لم يحدث وأن مثلت كلمة إفريقيا أهمية تذكر بالنسبة للشعب الأمريكي كما صارت تمثله اليوم..لقد سلطت الحرب العالمية الثانية الضوء على إفريقيا، مركزة على موقعها الإستراتيجي*".[1]

لقد تبنت الولايات المتحدة مواقف جد قاسية ضد حلفائها من الدول الأوروبية الاستعمارية. فسمحت لنفسها بتوجيه الانتقاد اللاذع لسياستهم المتبعة في مستعمراتهم الإفريقية على وجه الخصوص، عندما أدركت الفرص الكبيرة المتاحة أمامها بعد أن ألحقت الهزيمة بألمانيا ودول المحور. في هذا السياق التاريخي صرح "كورديل هال" Cordell Hull في سنة 1942: "*في هذا الصراع، نحن -الأمريكيين- متحدون مع أولئك الذين هم مثلنا يحاربون في سبيل الدفاع عن حريتهم، مع أولئك الذين يحاربون من أجل استعادة حريتهم التي اغتصبت منهم بالقوة*".[2]

هذا، إلا أن ما يجب قوله هو إن المسؤولين الأمريكيين لم يكونوا كلهم على قلب رجل واحد في ما يتعلق باستقلال إفريقيا. معظم صناع القرار الأمريكيين شعروا بالتأكيد، مثل زعيم حزب العمال البريطاني آنذاك النائب "هربرت موريسون" Herbert Morrison، أن منح الاستقلال إلى المستعمرات الإفريقية سيكون "*مثل إعطاء طفل في العاشرة من العمر مفتاح البيت، حسابا مصرفيا، وسلاحا ناريا*".[3] فبعضهم كان يشك في أن لدى الأفارقة القابلية لنيل الاستقلال. بعضهم كان يحمل أفكارا غاية في العنصرية تجاه الأفارقة، بما في ذلك وكيل وزارة الخارجية "سومنر ويلز" Sumner Welles الذي كان يعتبر الأفارقة "*في أدنى مرتبة من البشرية*". الرئيس روزفلت هو الآخر عندما زار

[1] Marc Aicardi De Saint-Paul. « La politique américaine des États-Unis, mécanisme et conduite. » Op.cit, p. 127.
[2] Ibid, p. 127.
[3] Geir Lundestad. «East, West, North. South: Major Developments in International Politics, 1945-1996.» 3rd ed. Oslo: Scandinavian University Press, 1997, p. 274.

[illegible] ... عن "التشبث بشيء يقف عقبة في طريق حيوي"[1].

وتسمية معظم الأمريكيين، لم تتجاوز إفريقيا عند [illegible] سياسي واجتماعي واقتصادي إلى مرحلة كافية من الاستعداد، تبرير لبقاء الوصاية الاستعمارية عليها. كما أنه بالنسبة لغالبية الموظفين الأمريكيين، لم تكن معظم شعوب إفريقيا مستعدة بعد "لتحمل مسؤولية الاستقلال" إلى حد اعتقادهم أن السياسة الاستعمارية الأوروبية تعتبر لسوء الحظ أنه خير من "استقلال سابق لأوانه" لهذه الدول. وقد لخص هنري بيرود "Henry Byroade"، نائب مساعد وزير الخارجية المكلف بالشؤون الإفريقية في إدارة الرئيس "أيزنهاور"، الأمر المتعلق بموقف بلاده المؤيد للدول الاستعمارية في بيان سنة 1953: "دعونا نكون صريحين في الاعتراف بالرهان القائم حول قوة واستقرار بعض الدول الأوروبية التي تمارس بعض النفوذ في مستعمراتها..لا نستطيع أن نتجاهل مكانتهم في المسائل الاستعمارية دون الإضرار بمصالحنا من الثابت، ولا مفر منه أن الاستقلال السابق لأوانه يمكن أن يكون خطيراً"[2]. هذا وكان "فريديريك مورو" Frederic Morrow، أول مستشار للرئيس من أصول إفريقية صاحب نائب الرئيس "نيكسون" في جولته الإفريقية، واعترف بأن "على الرغم من امتعاضي الشديد من الاستعمار ومن كل شيء يشير إليه، إلا أنني لا أستطيع أن أنكر أن البريطانيين كانوا مصدر فائدة لأي مكان ذهبوا إليه. لقد وفروا جميع الضروريات الأولية مثل الطرق الجيدة، وشبكات المياه والفنادق، وملاعب الجولف"[3].

(1) Robert D. Schulzinger. Op.cit, p. 107.

(2) Henry A. Byroade. «The World's Colonies and Ex-Colonies: A Challenge to America.» Department of State Bulletin 29, no. 751, 16 November 1953, p.656. In: Michael Sealy. «Creating a partnership: The United States and the Black World.» Trans Africa Forum. Dec 93, Vol. 9, Issue 4, Stable URL: http://connection.ebscohost.com/c/articles/9512191928/creating-partnership-united-states-black-world.

(3) Frederic E. Morrow. «Black Man in the White House: A Diary of the Eisenhower Years by the Administrative Officer for Special Projects, The White House, 1955-1961.» New York: Coward-McCann, 1963, pp. 136- 137.

[illegible]

وعلاوة على ذلك، فقد حصلت إدارة "ترومان" على [illegible] للحفاظ على وحدة منظمة حلف شمال الأطلسي، ولم تكن مستعدة على حرج وإغضاب حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين بشأن مصير مستعمراتهم الإفريقية. شكل التحرر السياسي للدول الإفريقية الناشئة في عيون الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة أهمية أقل كثيراً مقارنة بأهمية احتواء الشيوعية والاستقرار الأوروبي، والتي كانت بمثابة حجر الزاوية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي. لم تكن هذه السياسات مفاجئة، فكثير من القادة المتميزين في معاداة الشيوعية في واشنطن لم يشككوا في الإجماع الحاصل حول الكتلة المركزية التي تحظى بها أوروبا في السياسة الأمريكية أثناء الحرب الباردة والتي كان متفقا عليها كمكون من مكونات الثقافة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات 1950.

هذا وكان الأمريكيون من أصول إفريقية ينظرون إلى إفريقيا بشكل مختلف جداً. وفقاً لـ"بريندا بلامر" Brenda Plummer، الميزة الرئيسية التي كانت تطبع علاقات الولايات المتحدة مع إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية، كانت التناقض الواضح في مواقف كل من الأمريكيين البيض والسود حول شؤون القارة الإفريقية.[1] كان الأمريكيون ذوو الأصول الإفريقية خلال الحرب يتحدثون عن "النصر المزدوج"، انتصار ضد الفاشية في الخارج وضد العنصرية في الداخل وكان العديد من السود ينظرون إلى استقلال المستعمرات

(1) Robert D. Schulzinger. Op.cit, p. 107.

الإفريقية من خلال هذه المعادلة. وكما أن الحرب كانت محفزا على النضال من أجل التحرر في إفريقيا فهي بالمثل أعطت دفعة قوية لحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة. وأصبح التفاعل بين الحركتين عنصرا حاسما في علاقات الولايات المتحدة مع إفريقيا في سنوات الستينيات والسبعينيات.

غير أنه، إذا كان على الولايات المتحدة أن تقف إلى جانب القضايا العادلة على المدى الطويل، فبالمقابل فإنه على المدى القصير والمتوسط، كان من مصلحتها عدم المبالغة في انتقاد حلفائها. فمن جهة كان عليها بمعية حلفائها مقاومة الألمان، وفي مرحلة ثانية كان عليها احتواء التمدد الشيوعي.

عند هذه اللحظة، بدأت الولايات المتحدة تواجه معضلة فريدة من نوعها. وعليه، ما لم تواجه مشاكل محددة، فإن المواقف المبدئية والتصريحات كانت كافية إلى حد بعيد. ولكن بعد أن توسعت مسؤولياتها إلى بقاع واسعة من المعمورة، أصبحت الولايات المتحدة مرغمة على تلطيف حماسها المفرط تجاه القضية الاستعمارية، لأن المساس بمصالح حلفائها أصبح من الخطر بحيث صار يهدد الصرح الذي تنتمي إليه هي نفسها.

في الواقع الخلافات التي ظهرت في السنوات الأخيرة التي سبقت نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي ترجع إلى موقف الولايات المتحدة وحلفائها المتناقض حول المسألة الاستعمارية، يرجع في الأساس إلى التباين الحاصل في المبادئ الأمريكية الراسخة في القدم حول شرعية الظاهرة الاستعمارية من جهة ومن جهة ثانية مسؤولياتها العالمية الجديدة. هذا التباين والتناقض بين المبادئ والواقع الدولي الجديد عرف حدة أكبر في السنوات الأولى بعد الحرب. حيث عرفت التصريحات التي أطلقها الرسميون الأمريكيون حول موضوع الاستعمار، انطلاقا من 1940 وحتى سنة 1950 الكثير من الغموض والازدواجية في اللغة. وكانت هذه التصريحات، بعيدة من أن ترضي جميع الأطراف.

أشهر هذه المواقف ذلك التصريح الذي أطلقه "هنري بايرود" Henry Byroade في أكتوبر 1953، وكان في حينها مساعد وزير الخارجية المسؤول عن شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا والشؤون الإفريقية. وكان هذا التصريح أول بيان سياسي رئيسي حول

إفريقيا، حاول فيه بايرود الموازنة بين موضوع الحرب الباردة ووحدة الدول الغربية من جهة، ومعضلة مناهضة الاستعمار والتخلص من الإمبراطوريات الأوروبية. هذا الجدل الذي شكل طيلة الفترة السابقة عقدة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا. كان بيانه غامضا، ويعاني من كثير من التناقضات، كما أنه لم يستطع إرضاء الحلفاء الأوروبيين ولا الأفارقة. ولكنه بالنسبة للمسؤولين في الحكومة الأمريكية، أو على الأقل أكثرهم تأثيرا فيها، كانوا يرون فيه الأفضل لخدمة احتياجات ومصالح الولايات المتحدة في ذلك الوقت.

حاول "فيرنون ماكي" Vernon McKay تحليل خطاب "بايرود" وتوضيح الغموض الذي كان يعتريه ومن خلال الغموض الذي كان يلف السياسة الأمريكية حول هذا الموضوع. سنعرض هذا التحليل كاملا لأنه يشرح بوضوح المعضلة التي كانت الولايات المتحدة تواجهها بالتزامن مع الحركية التي كانت موجة التحرر في إفريقيا تفرضها على الساحة الدولية. فيقول:[1]

"إذا قمنا بتجريد البيان من الإسهاب الزائد الذي كان يلف جوهره الغموض، فإننا سوف نجد أن المقاطع العشرة التالية من خطاب "بايرود"، خمسة منها تميل إلى إلغاء الخمسة الأخرى. حيث جاء في الفقرات الخمس الأولى:

1) ***حركات تقرير المصير هي واحدة من أكبر القوى الفاعلة في شؤون القرن العشرين.***
2) ***نحن نعتقد أن السلام والازدهار، وحرية الإنسان لا يمكن ضمانها إلا في ظل شعوب حرة.***
3) ***نأمل أن الشعوب التي تسعى الآن إلى تقرير مصيرها ستتمكن من تحقيق ذلك [...] .***
4) ***نحن ندرك أن تفكك الاستعمار القديم أمر لا مفر منه. ونحن نعتقد أنه قد يتم حفظ الكثير من الدماء والمال إذا التزم العالم الغربي بحزم، بالتعجيل بدلا من عرقلة عملية التطور بشكل منظم نحو تقرير المصير.***

(1) Waldemar A. Nielsen. op.cit, pp. 260- 261.

5) *لا يمكن ان ترجع ساعة التاريخ إلى الوراء. يجب ان يتم استبدال انظمة الحكم الغربية المفروضة على الشعوب المستعمرة، في اسرع وقت ممكن عن طريق تقرير المصير.*

عند هذا الحد، يبدو الخطاب طبيعيا، ما لم يحمل في سطوره ما يتناقض تماما مع ما تقدم من مواقف. حيث يأخذ خطاب بايرود في الفقرات التالية منحى مناقضا تماما لما سبق، فيقول:

1. *سوف تكون واحدة من المآسي الكبرى في عصرنا هذا ما إذا تعرضت شعوب آسيا وإفريقيا، التي عانت لأجيال من التبعية، الخداع عن طريق إغرائها من قبل الإمبريالية السوفيتية الجديدة وأن تعود بالتالي إلى عصر من البؤس والعبودية لم تعرف قساوة مثله من قبل.*
2. *إنها حقيقة مؤلمة ولا مفر منها من أن الاستقلال السابق لأوانه يمكن أن يكون خطيرا ومدمرا.*
3. *إذا كنا على استعداد للاعتراف بأن هناك شيئاً من قبيل الاستقلال السابق لأوانه، لا يمكننا ان نفكر بذكاء او بشكل بنّاء حول وضع الشعوب التابعة.*
4. *الاستقلال السابق لأوانه لا يخدم مصالح الولايات المتحدة ولا حتى مصالح الشعوب المستعمرة.*
5. *دعونا نكون صريحين في الاعتراف بأن الرهان الحقيقي يكمن في قوة واستقرار، حلفائنا من الدول الأوروبية. نتقاسم معهم العديد من المصالح المشتركة. وستبقى هذه الدول تمثل على الأرجح، ولسنوات عديدة قادمة، المصدر الرئيسي لقدرة العالم الحر الدفاعية خارج منطقتنا. لا نستطيع ان نتجاهل بشكل أعمى، موقفهم من المسألة الاستعمارية دون ان يشكل ذلك مساسا لأمننا.* (1)

(1) Vernon McKay. Op.cit, p. 321.

وخلص مكاي قائلا: "*من الملاحظ ان المقاطع الخمسة الأولى المذكورة اولا، اشاد فيها بايرود بمبدأ تقرير المصير في نثر ولكن من دون صدق، بينما في المقاطع الخمسة التالية، كان لحديثه عن "مخاطر الاستقلال السابق لأوانه" تشديد كبير يدل على صدق عاطفته.*"

يقول "مارك أيكاردي دو سان بول" Marc Aicardi de Saint Paul معلقا على ما جاء في خطاب بايرود: "*من الواضح ان بايرود حاول من خلال هذا التصريح التوفيق بين طرفين من المستحيل إرضاء احدهما دون ان يشعر الطرف الآخر بالإجحاف في حقه. لقد سعى بايرود إلى التوفيق داخليا بين موظفي مكتب الشؤون الأوروبية من جهة ومكتب الشؤون الإفريقية من جهة ثانية. كما حاول ايضا على المستوى الخارجي التوفيق بين القوى الاستعمارية من جهة ودول العالم الثالث من جهة أخرى.*" (1) ولكن ما يجب قوله ايضا، هو أن خطاب بايرود جاء في سياق تاريخي يدل على أن الولايات المتحدة كانت تحاول مسايرة "الأوضاع الإقليمية في إفريقيا وهي تدرك أن استقلال الدول الإفريقية بات أمرا لا مفر منه وبخاصة بعد أن بدأ الاتحاد السوفيتي يستغل هذا الوضع كجزء من مشروعه الرامي إلى التمدد على حساب الدول الغربية في جميع بقاع العالم الثالث. مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة ستكون الرابح الأكبر في جميع الحالات من كل ما كانت ستتمخض عنه الأوضاع في إفريقيا. وهو ما كان "بايرود" يرمي إليه من خلال استخدامه لأول مرة مصطلح "*المصلحة الذاتية المستنيرة*" للولايات المتحدة. (2) فبقاء المستعمرات الإفريقية تحت سيطرة الدول الأوروبية كان سيقوي هذه الأخيرة ويزيد من قدرتها على مواجهة تبعات الحرب العالمية الثانية ومن ثم سيساهم في تقوية الجبهة الأوروبية التي تقودها الولايات المتحدة في وجه التوسع الشيوعي. وهذا ما كان يرمي إليه مساعد وزير الخارجية "جوزيف ساتيرويت"

(1) Marc Aicardi de Saint Paul. « La politique américaine des États-Unis, mécanisme et conduite » Op.cit, p. 135.

(2) Andre Baptiste Fitzroy. « The United States, The Caribbean And Africa: From The Cold War To The War On Inetrnational Terrorism. ». Africa Update. Vol. XII, Issue 1 (Winter 2005), Stable URL: http://web.ccsu.edu/afstudy/upd12-1.html#Caribbean (تم تصفحه في 2010/10/29).

Joseph Satterthwaite عندما قال: "*نحن نؤيد أيضا مبدأ استمرار الروابط بين إفريقيا وأوروبا الغربية*".[1] كما أن اعترافها بحق الشعوب في تقرير مصيرها ووقوفها إلى جانب حركات التحرير الإفريقية كان سيقدم لها خدمة كبيرة سيكون لها أثر إيجابي على المصالح الأمريكية على أصعدة مختلفة. أولها أن الولايات المتحدة كانت ستكسب إلى صفها حلفاء جدد من بين الدول المستقلة، الذين سيكون لتصويتهم في الأمم المتحدة أهمية كبيرة. كما أن خروجهم من السيطرة الأوروبية الاستعمارية سيفتح الباب أمامها من أجل ربط علاقات تجارية واقتصادية، كانت المزايا التفضيلية لصالح الدول الاستعمارية في الماضي، تحول دون قيامها. وأخيرا فإن وقوفها على الحياد وهو ما كان يبدو واضحا من خلال هذا الخطاب، كان فرصة لتهدئة الانتقادات التي بدأت تتعالى داخل المجتمع الأمريكي مطالبة بموقف صريح ضد الاستعمار. كانت الإدارة الأمريكية في حينها تتبع سياسة متوازنة بين الالتزام بدعم الإمبراطوريات الأوروبية في حلف شمال الأطلسي والحاجة إلى استمالة الحركات القومية في البلدان المستعمرة أو التي حصلت على استقلالها. لقد عبر "جون فوستر دالاس" بشكل جيد عن هذا الوضع عندما رأى في عام 1956 أن على الولايات المتحدة أن "*تؤدي لعبة التوازن*" في محاولة "*للحفاظ على علاقاتنا القديمة، والقيمة للغاية، مع حلفائنا البريطانيين والفرنسيين*" في حين تحاول "*أن تضمن صداقة وتفهم البلدان المستقلة حديثا*".[2]

وعلى الرغم من أنها لم تتردد في التدخل بطريقة قسرية حيث تظن أن مصالحها في خطر (إيران، وجواتيمالا، إلخ).، فإن الولايات المتحدة، كما قال أيزنهاور، "*لا يمكنها أن تتغاضى عن "التطرف الاستعماري*". بغض النظر عن الأسباب الأيديولوجية المعروفة، فإن هذا الموقف يمكن إرجاعه إلى خوف الولايات المتحدة من أن تجد نفسها في وجه المد الجارف لحركات التحرر في

[1] US Department of State Press Release n° 298. 1st May 1959, in: Marc Aicardi de Saint Paul, p. 189.

[2] Philip S. Golub. « "Un goût de sang dans la jungle" : l'empire américain revisité.» Mouvements. 2009/1 (n° 57) http://mouvements.info/Un-gout-de-sang-dans-la-jungle-l.html.

العالم الثالث، حيث أدركت أن النظام الإمبراطوري الذي ظل حلفاؤها يستميتون في الدفاع عنه، لم يعد له مكان في النظام العالمي الأمريكي الجديد لما بعد الحرب. ولكن إذا كانت الولايات المتحدة من الناحية المثالية، تفضل استقلال دول العالم الثالث عن بقائها تحت الاستعمار وبقاء النفوذ غير المباشر لحلفائها، لكن في الممارسة ظلت تعطي الأولوية لمكافحة الشيوعية على حساب القضاء على الاستعمار.[1]

تأثير ظروف الحرب الباردة على موقف الإدارات الأمريكية من الظاهرة الاستعمارية

كانت الأيديولوجية التي أطلقنا عليها: "*نهج أوروبا أولا*" و"*كل مشاكل العالم مصدرها الشيوعية والاتحاد السوفيتي*" قد حكمت سياسة الولايات المتحدة طوال الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية سقوط المعسكر الشيوعي. ولا غرابة إذن في أن يمتد تأثيرها أيضا إلى موضوع تصفية الاستعمار الأوروبي لإفريقيا. بل ويتحول موقف الولايات المتحدة من هذا الموضوع إلى حلقة بارزة من حلقات الحرب الباردة.

لقد وقفت الولايات المتحدة بطريقة علنية، إلى جانب حق الدول الإفريقية في تقرير مصيرها، لكن لا يجب أن يشك أحد في أنها كانت ستقبل من دون مقاومة بممارسة حق تقرير المصير الذي كان سيفضي إلى وقوع الدول المستقلة في أحضان المعسكر الشيوعي، كما كان يتوقعه الكثير في حينها.[2]

هذا ولقد أثبتت الدراسات المتعلقة بالدبلوماسية الأمريكية في إفريقيا عن غياب التوافق في الآراء بشأن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في تصفية الاستعمار الأوروبي في إفريقيا. فقد وجد "توماس نوير" Thomas Noer أن صورة الدولة المدافعة عن حق الشعوب في تقرير مصيرها والمناهضة للاستعمار طيلة الحرب العالمية الثانية، لم تكن دقيقة. وأضاف: "*لم تكن الولايات المتحدة*

[1] Ibid.

[2] Rupert Emerson. "Dilemmas of American Policy on Africa". Transition, No. 25 , 1966, p. 13.
URL: http://www.jstor.org/stable/2934278, , (2008/12/28 تم تصفحه في).

"مستعدة لممارسة ضغط قوي على الأوروبيين حتى يتخلصوا من مستعمراتهم". مع انتهاء الحرب، أصبح موقف الولايات المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار، كما يقول نوير، أكثر تحفظا. حيث لم يعد القادة الأمريكيون ينظرون إلى استقلال المستعمرات باعتباره معادٍ للانتعاش الاقتصادي في أوروبا الغربية، والتحالف ضد الاتحاد السوفيتي فحسب، ولكن صاروا يعتقدون أيضا أنه ***"من شأنه أن يخلق أمما ضعيفة غير قادرة على مقاومة الاختراق والتخريب السوفيتي"***. ويختتم "نوير" قوله إنه خلال الفترة ما بين 1948- 1968، تبنت الولايات المتحدة ***نهج أوروبا أولا"***، والذي من خلاله ضمنت ***"الدعم الأوروبي الفوري لجهودها في الحرب الباردة"***.[1]

لذلك، حتى وإن كان صناع القرار الأمريكي يدركون جيدا، أن حركات التحرر الوطنية الإفريقية لم تكن بطبيعتها شيوعية في الأساس، لكن كان من أبرز مخاوفهم أن صعود الراديكالية السياسية من شأنه أن يخلق اضطراباً في مناطق النفوذ الأوروبية ومن ثم إضعاف مكانة الحلف الغربي عامة وتهديد بقائه في إفريقيا. حيث لم ينظر هؤلاء بعين الرضا إلى تصريح الوزير الأول الغاني "كوامي نكروما" عند تخلص بلده من الوصاية الاستعمارية، لما قال إن ***استقلال غانا لا معنى له ما لم يرتبط بتحرير كامل إفريقيا"***.[2] كما علّق "والتر لافيبر" Walter LaFeber، فإن الأمريكيين، على الرغم من تقاليدهم الثورية، ***"إلا أنهم لا ينظرون بعين الرضا إلى الثورات التي تتجاوز الحدود السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلدهم"***.[3]

كان صعود القومية في العالم الثالث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قد بدأ يقلق صانع القرار الأمريكي. حيث أصبح من الواضح بشكل متزايد بالنسبة لإدارة ترومان أن إصرار الشعوب المستعمرة على التحرر، سيكون واحدا من

---

(1) Thomas Noer. «Cold War and Black Liberation: The United States and White Rule in Africa, 1948-1968» Columbia: University of Missouri Press. 1985, pp. 17- 60- 64.

(2) Paul Gordon Lauren. «Power and Prejudice: The Politics and Diplomacy of Racial Discrimination.» Boulder, Co.: Westview, 1988, p. 215.

(3) Walter LaFeber. «America, Russia, and the Cold War, 1945-1996». 8th ed. New York: McGraw-Hill, 1997, p. 151.

القضايا الأكثر إلحاحا في عالم ما بعد الحرب. أولى الصدمات جاءت من آسيا، ولا سيما استقلال الهند في 1947، والثورة الشيوعية في الصين عام 1949. هذه الأخيرة التي دفع حدث وقوعها، جنبا إلى جنب مع الهستيريا المعادية للشيوعية في تلك الحقبة، إلى أن يكون رد الولايات المتحدة على التحرر السياسي في آسيا وإفريقيا منذ ذلك التاريخ من خلال منظور الحرب الباردة.[1]

التهديد الذي أوجدته حركات التحرر في إفريقيا حسب الرؤية الأمريكية يمكن تصنيفه في نوعين من الأخطار بالنسبة لمصالحها: أولا، كانت الولايات المتحدة تعتبر المستعمرات الإفريقية مهمة، وجزءاً من اقتصاد الدول الأوروبية ما بعد الحرب الذي لا يزال هشا وكان هناك حاجة ملحة لأن تواصل أوروبا الانتعاش الاقتصادي. ثانيا، تقويض النفوذ الغربي ينطوي على مخاطر لخلق فراغ في السلطة في المنطقة والذي بطبيعة الحال، يمكن أن يستفيد منه في نهاية المطاف، الاتحاد السوفيتي.

نجاح حركات التحرر في التوسع واكتساب المزيد من القوة خلال سنوات الخمسينيات، دفع الولايات المتحدة إلى تبني هدفين أساسيين عند تعاملها مع الواقع الجديد وفي علاقاتها مع الدول الناشئة حديثا: أولا، ضمان ولاء هذه الدول للغرب، وثانيا، معارضة قوية لانتشار الراديكالية السياسية المتمثلة في الحركات اليسارية المناهضة آنذاك للإمبريالية والغرب عامة. وبالطبع، فالمقصود من وراء الهدف الثاني هو الحد من انتشار النفوذ الشيوعي في إفريقيا.

- ***سياسة الباب المفتوح، حقيقة مناهضة روزفلت للاستعمار***: لا شك، في أن روزفلت قد أعرب عن موقف قوي مناهض للاستعمار، وقدم بذلك الانطباع أن إدارته كانت تعارض الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية. وكانت المعارضة القوية والمستمرة للاستعمار تمثل مرحلة هامة من مراحل السياسة الخارجية الأمريكية في عهده. ومع ذلك، كشفت بعض الدراسات أن حقيقة ما أشيع عن قوة واستمرارية سياسته المناهضة للاستعمار كان أمرا

---

(1) Michael H. Hunt. «Ideology and U.S. Foreign Policy.» New Haven: Yale University Press, 1987, pp. 159-170.

مبالغا فيه.[1] على سبيل المثال، وبعد دراسته لدور الولايات المتحدة في انتقال إندونيسيا إلى الاستقلال: خلص "روبرت مكماهون" Robert McMahon إلى ان مناهضة الاستعمار لم تكن أبدا المبدأ المهيمن في السياسة الخارجية الأمريكية، قبل أو أثناء الحرب العالمية الثانية.[2] بل كانت سياسة روزفلت الخارجية المناهضة للاستعمار، وفقا "لسكوت بيلس" Scott Bills، "أقرب إلى الحياد". ووجد أن روزفلت "***كان مناهضا للاستعمار في كل ما قاله ولكن في القليل مما قام به***".[3]

اعتقد روزفلت بشكل عام، أن السياسة الاستعمارية الأوروبية كانت تدار بعقلية القرن الثامن عشر: "***سياسة تأخذ الثروات والموارد الطبيعية الخام من المستعمرات، ولكن لا تقدم بالمقابل شيئا يذكر لشعوب تلك المناطق***". لتصحيح هذا الوضع، لم يدع روزفلت إلى إلغاء الحكم الاستعماري، ولكن إلى اعتماد أساليب استعمارية تتناسب مع القرن العشرين "***تنطوي على جلب الصناعة إلى المستعمرات، وزيادة رفاهية الناس من خلال زيادة مستوى معيشتهم وتحسين ظروفها، ومن خلال التعليم، وعن طريق التأكد من أنه يحصلون على عائدات للثروة الخام التي تستخرج من أرضهم***".[4] ومع ذلك، لم يبق "روزفلت" شكا في أن الحلول التي قدمها لا تزيد عن كونها محاولة لتبرير سعي الولايات المتحدة المبطن للتغلغل اقتصاديا في مناطق النفوذ الأوروبية.

في كلمة له خلال الحملة الانتخابية لرئاسيات 1932، لاحظ "روزفلت" أن الولايات المتحدة قد وصلت إلى نقطة تحول كبيرة في تطورها الرأسمالي: "***تمكننا من بناء مجمعنا الصناعي (...) حدودنا القصوى قد وصلنا إليها منذ فترة***

---

[1] William LaFeber. «Roosevelt, Churchill, and Indochina: 1942-45. » American Historical Review, 1975, 80 (5), pp. 1277-1295.

[2] Robert McMahon. «Colonialism and Cold War: The United States and the Struggle for Indonesian Independence.» Ithaca and London: Cornell University Press.1981, p.45.

[3] Scott Bills. «Empire and Cold War: The Roots of U.S.-Third World Antagonism, 1945-47». New York: St. Martin's Press. 1990, pp 6-19.

[4] Ebere Nwaubani. «The United States and the Liquidation of European Colonial Rule in Tropical Africa, 1941-1963.» Cahiers d'Études africaines, XLIII (3), 171, 2003, p. 512. URL: http://www.Cea171-2003_505-551_nwaubani.pdf .

طويلة. وعمليا لم يعد هناك اي ارض شاغرة. "علاوة عن ذلك، "***رجل الأعمال المستقل هو الذي يفقد السباق اليوم***". لأن الاقتصاد "***قد هيمنت عليه بعض مئات من الشركات العملاقة التي تسيطر على ثلثي الصناعة الأمريكية***". الحل في نظر "روزفلت"، لا يكمن في اكتشاف أو استغلال الموارد الطبيعية، ولا حتى في إنتاج المزيد من السلع، ولكن إلى حد كبير في "***العمل على إعادة تأسيس الأسواق الخارجية لاستيعاب فائض الإنتاج، ووضع حد لمشكلة تدني الاستهلاك الداخلي***" في هذا السياق، "***زادت الأهمية الاقتصادية والسياسية للمستعمرات الأوروبية***"، في نظر روزفلت، ***بعد أن عملت الحكومة البريطانية منذ عام 1931 – بغية التغلب على مشاكل خطيرة في ميزان المدفوعات –*** "***على تقييد المبادلات التجارية بين المستعمرات التابعة لها ودول أخرى خارج الإمبراطورية البريطانية***". (1)

طبيعة إدراك روزفلت للأزمة التي أصابت الاقتصاد الأمريكي في 1930، ومقترحاته لمعالجة هذه الأزمة، ونفوره من الأفضلية التي تتمتع بها بريطانيا في علاقاتها التجارية مع مستعمراتها، وفرت كلها الإطار الفكري لكثير من المواقف السياسية المناهضة للاستعمار التي اتبعها روزفلت فيما بعد. لذلك فسياسة New deal التي اتبعها كانت تمثل تحولا جوهريا في سياسة الولايات المتحدة الخارجية. هذا التحول الذي ركز على التوسع العالمي للتجارة الخارجية والاستثمار الأمريكي في العالم. هذا التحول لم يأت من فراغ، فهوس القادة الأمريكيين وخوفهم من شبح الكساد العظيم في 1930، جعلهم على قناعة بأن رفاهية بلادهم تعتمد على نظام اقتصادي عالمي ليبرالي، وقد انكبوا طيلة فترة الحرب العالمية الثانية، على إقامة مثل هذا النظام. هذا الهدف، هو ما يدفع الولايات المتحدة إلى معارضة الإمبراطوريات الاستعمارية وإلى السعي إلى وضع حد لنظام الأفضلية الذي تتمتع به في مستعمراتها.

مما لا شك فيه، أن إفريقيا قد أخذت نصيبا لا بأس به في ما يتعلق بسياسة الباب المفتوح التي تبناها روزفلت. حيث أشارت وزارة الخارجية الأمريكية في عام 1944، أن السياسة التقليدية التي اتبعتها الولايات المتحدة في

---

[1] Ibid, p. 513.

الماضي فيما يتعلق بإفريقيا، وكذلك الشرق الأقصى، كانت قائمة على سياسة الباب المفتوح. وأوضحت أن هذه السياسة لا تزال تركز على "التجارة ما وراء البحار". وشددت الوزارة، "***أنه سيكون أكثر أهمية من أي وقت مضى بالنسبة للولايات المتحدة، الحفاظ على مستوى معيشتها. ولن تكون الولايات المتحدة قادرة على الحفاظ على هذا المستوى إلا إذا استطاعت أن تنتج أكثر، وأن تصدّر أكثر، وأن تتمكن من خلال تجارتها الخارجية من مساعدة جميع الشعوب المتخلفة من رفع مستوى معيشتها، بحيث يمكنها ذلك من استيعاب المزيد من منتجات الزراعة والصناعة الأمريكية***." [1]

هاري ترومان وغلبة المركزية الأوروبية (EUROCENTRISM):

يقول "سكوت بيلس" Scott Bills، "***كانت المواقف والأولويات التي أصبحت أساسا للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترومان تتمحور حول المركزية الأوروبية Eurocentrism، ومقارعة الشيوعية العالمية واحتواء النفوذ السوفيتي، ومن ثم التراجع عن الدعوة لمناهضة الاستعمار، وكل هذه المواقف كانت تهدف كلها إلى تعزيز المنظومة الأمنية الأورو- امريكية***." [2]

على العموم، اعتبرت إدارة الرئيس ترومان "المسألة الاستعمارية" بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي. في هذا الإطار، ساد إجماع في الإدارة الأمريكية على أن استقلال المستعمرات الأوروبية، لم يعد قضية داخلية بحتة بين القوى الاستعمارية الأوروبية واتباعها من المستعمرات، بل صار الأمر مرتبطا أيضا بمضاعفات العلاقات الأمريكية السوفيتية.[3] وفي هذا الصدد، كان قلق الولايات المتحدة من استقلال المستعمرات الأوروبية ينبعث من تزايد حالات التفكك في العالم الغربي بينما على النقيض من ذلك كان التكامل يزداد قوة أكثر من أي وقت مضى بين الدول التي تدور في فلك الاتحاد

[1] Ebere Nwaubani. Op.cit, p. 514.
[2] Scott Bills. Op.cit, p. 204.
[3] Ebere Nwaubani. Ibid, p. 518.

السوفيتي. وكان هناك أيضا تخوف من أن الاستقلال قد يؤدي إلى حالة ضعف في الدول الفتية وهو ما كان سيخلق فرصا لتغلغل الاتحاد السوفيتي فيها. ونظرا لهذه الحسابات، اعتقدت الإدارة الأمريكية في عهد ترومان أن المصالح الأمنية للولايات المتحدة في المناطق الأكثر أهمية في العالم يمكن أن تتحقق من خلال سياسة دعم القوى الاستعمارية الغربية.

وفي كلمة ألقاها في 27 يونيو 1951، اعتبر "جورج ماكغي" George McGhee، مساعد وزير الدولة لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، والشؤون الإفريقية، أن الوجود الاستعماري الأوروبي هو بمثابة الحصن المنيع في وجه التهديد "الشيوعي" لإفريقيا.[1] وأشار إلى أن الحكم الاستعماري الأوروبي قد كفل التوجه الإفريقي التلقائي نحو الغرب: "***منذ أن أصبح أكثر من ثلاثة أرباع سكان القارة تحت السيطرة الأوروبية، والدول الإفريقية السيدة متحالفة اقتصاديا وسياسيا مع أوروبا والولايات المتحدة، والقارة الإفريقية ترتبط بقوة مع العالم الحر***". كما اعترف ماكغي أيضا، بالأهمية الإستراتيجية لإفريقيا بالنسبة للأوروبيين. ، كما أكد "***ينظرون إلى مستعمراتهم الإفريقية على أنها ضرورية لضمان رَفَهْ أوروبا الاقتصادي وأمنها العسكري، بالإضافة إلى مكانتها السياسية في المجتمع الدولي. لقد تعززت أهمية إفريقيا لديهم بشكل كبير، منذ الحرب العالمية الثانية***".

وبالنظر إلى ارتباط إفريقيا مع الغرب، وبالتالي مع سياسة احتواء الشيوعية، فإن الوجود الاستعماري في إفريقيا كان في غاية الأهمية بالنسبة لأوروبا. ومن هذا المنطق يعتقد ماكغي أنه لا ينبغي لأحد أن يتوقع من الولايات المتحدة مواصلة دعم الحملة المناهضة للاستعمار. كما أن الخوف من التغلغل السوفيتي لا يفسر تماما سياسة إدارة الرئيس ترومان حول "المسألة الاستعمارية". في حسابات إدارة الرئيس ترومان، ليس لإفريقيا قيمة جوهرية مباشرة بالنسبة للمصالح الأمريكية؛ بل الأهمية التي تحظى بها المنطقة في نظر الولايات المتحدة تستمد بدلا من ذلك، من المخاوف الأمريكية والأوروبية من الخطر الشيوعي.

[1] Ebere Nwaubani. Op.cit, p. 519.

لقد بنيت المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المقام الأول، على وجود حليف، أوروبي غربي قوي اقتصاديا. وكانت الولايات المتحدة تعتقد أن شرط بقاء أوروبا قوية ومزدهرة، يعتمد بشكل أساسي على قدرة هذه الأخيرة على الوصول إلى أسواق إفريقيا، ومواردها الطبيعية الخام، ومنتجاتها الزراعية.[1]

هذا إلى جانب أن وجود معجبين بالسياسة البريطانية داخل دوائر صنع السياسة الخارجية الأمريكية من أمثال أشيسون وماكفي، يجعل من المنطقي تبني إدارة ترومان إستراتيجية ذات توجه تراعي أساسا المصالح الأوروبية، وتجعل من الدفاع عن المصالح الأوروبية وقوتها، ركنا من أركان هذه السياسة.

وتكشف العديد من الوثائق خلافا لما يروجه العديد من الصحفيين والمؤرخين، بأن الولايات المتحدة لم تكن حليفة للأفارقة ولم تقم قط بمناصرة قوى التحرر الوطني، بعد أن اتضح بما فيه الكفاية أن التأثير الكبير الذى مارسه وزير الخارجية الأمريكى ديـن أشيسون القريب من التاج البريطانى والمتعاطف مع الإمبراطورية البريطانية كان يصب كله فى تأبيد الهيمنة الاستعمارية على إفريقيا.

وباعتراف أشيسون نفسه فى محاضرة القاها بجامعة فيرجينيا سنة 1966، قال بالحرف أنه كان معجبا أيما إعجاب بالنظام العالمى الذي كانت تقوده الإمبراطورية التى لم تكن لتغرب الشمس عن أراضيها. كما أنه لم ينفِ توجيه رسالة إلى صنوه البرتغالى بيدرو بيريرا سنة 1961 يعرب فيها عن دعمه المطلق للهيمنة الأوروبية على إفريقيا.[2]

---

(1) Gustav Schmidt . «Asia, Europe, North America, and the "Asian Capitalist Miracle": Changing "Power Cycles" and Evolving Roles in Regional and International Structures.» International Political Science Review, Vol.24, No. 1, 2003, p. 75. Stable URL:
http://www.sagepub.com/dicken6/Additional%20Resources%20for%20International%20Business/Online%20journal%20readings/schmidt%202003.pdf.

(2) محمد سالم ولد الجد. " السياسة الأمريكية فى إفريقيا ". وكالة أنباء الأخبار المستقلة تمت إضافة الخبر بتاريخ 13-07-2006، http://www.alakhbar.info . (تم تصفحه في 2007/06/09).

وبالغوص فى الأسباب التى كانت وراء هذا التوجه، يتضح علاقته الكبيرة بالكنيسة البروتستانتية فى إيلستر وبالتاج البريطاني، لاسيما مع الملك جورج الخامس الذى كان قد أنعم على أحد إخوته بلقب ملكي. كما أن هذه السياسة كانت تنفذ بالكامل عبر مساعده الأول جورج ماكفي المسؤول عن مديرية الشرق الأوسط، جنوب آسيا والشؤون الإفريقية والذى تابع دراسته فى أكسفورد بفضل منحة دراسية قدمها له سيسيل رودس Cecil Rhodes وروبرت كليف Robert Clive وواريـن هاستينغ Warren Hastings الذين كانوا يملكون مصالح اقتصادية استعمارية كبيرة فى المستعمرات البريطانية. مما يمكننا من القول إن الإدارة الأمريكية فى عهد الرئيس ترومان التى تم تصويرها بأنها كانت مع استقلال إفريقيا لم تكن فى حقيقة الأمر تفعل شيئا غير الدفاع عن المصالح الأوروبية.[1]

- **دوايت أيزنهاور واستمرارية الدعم الأمريكي لأوروبا** : موقف الإدارة الأمريكية من المسألة الاستعمارية ودفاعها عن المواقف الأوروبية لم يتغير كثيرا مع مجيء "أيزنهاور" إلى البيت الأبيض في يناير 1953، حيث كانت شؤون "العالم الثالث"، ولا سيما القضايا المتعلقة بالحركات القومية التحررية وبروز حركة عدم الانحياز، قد اكتسبت زخما كبيرا في العلاقات الدولية. بل لقد زاد هذا الموقف رسوخا وتجذرا بحكم المهام العسكرية السامية التي مارسها في أوروبا. حيث تولى أيزنهاور أعلى المناصب القيادية العسكرية في أوروبا : أولا كقائد لقوات الولايات المتحدة في أوروبا (جوان 1942)، رئيسا لقوات الحلفاء عند غزو شمال إفريقيا وإيطاليا (جوان 1942 ، ديسمبر 1943)، والقائد الأعلى لقوات مشاة الحلفاء في أوروبا الغربية (1943- 1945) ، وأخيرا، القائد الأعلى لحلف شمال الأطلسي (1950- 1952). ولكن الأمر لا يتوقف عند كونه تولى مهاماً قيادية في أوروبا، ولكن لأن بقاءه في أوروبا لفترة طويلة نوعا ما، سمح له في سياق هذه المهمة، بأن يرتبط بعلاقات وثيقة مع

---

(1) محمد سالم ولد الجد. المرجع السابق.

شخصيات من النخب الحاكمة في أوروبا الغربية ويحتمل أنه قد تبنى الكثير من وجهات نظرهم حول قضايا جوهرية مثل المسألة الاستعمارية. يكمن الاعتبار الثاني في إدراكه لأهمية الدور الإستراتيجي للموارد الطبيعية الإفريقية في سبيل إعادة تأهيل أوروبا الغربية. انطلاقا من هذه الاعتبارات، كان أيزنهاور يميل أكثر نحو دعم الاستعمار وليس معارضته. لذلك ظلت إدارته تفضل - كما كان عليه الحال مع إدارة الرئيس ترومان – أن يستمر الوجود الأوروبي في إفريقيا. وهكذا وبينما أصبح الاستقلال حقيقة واقعة، استمرت إدارته في المطالبة بإقامة علاقات قوية وجديدة بين إفريقيا وأوروبا في عصر ما بعد الاستعمار.

كانت الإدارة الأمريكية في حينها برئاسة أيزنهاور تدرك قوة الحركات القومية في العالم الثالث. ومع ذلك لم تكن تقدر على فعل شيء إلا النظر إلى هذه القوة الجديدة في ضوء الصراع بين القطبين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ومن ثم ليس غريبا أن يكتب الرئيس "أيزنهاور" في مذكراته سنة 1953، "*الشيوعية هي المستفيد الأكبر من الحركات القومية التحررية، وستستغلها لإحداث الشقاق في العالم الحر، كما أن الاتحاد السوفيتي، يدفع العديد من الشعوب إلى الاعتقاد بأنه بإمكانها الاعتماد على الشيوعية لإنجاز ودعم طموحاتها القومية*".[1]

على العموم، عملت إدارة أيزنهاور ضمن الإطار المؤسسي الذي أنشأه سلفه. وكما لاحظ " غابريل كولكو"، عمدت الولايات المتحدة طيلة الخمسينيات، " *على إيلاء إفريقيا مكانة أقل أهمية في العالم الثالث، واعتبرتها جزءا لا يتجزأ من مجال النفوذ الأوروبي*". ونتيجة لذلك، "*اعتمدت إدارة أيزنهاور سياسة الإدارة التي سبقتها في معارضة الاستقلال السياسي، وتفضيل استخدام الموارد الإفريقية لتعزيز الانتعاش في أوروبا الغربية، والمطالبة في المقابل بفتح الباب أمام الشركات والمصالح التجارية الأمريكية رغم تواضعها النسبي آنذاك*".[2]

---

[1] Robert H. Ferrell. «The Eisenhower Diaries. » New York: W.W. Norton, 1981, p. 223.
[2] Ebere Nwaubani. Op.cit, p. 531.

- **سياسة الحدود الجديدة وموقف إدارة كينيدي من مسألة الاستعمار:** جاء كينيدي إلى الرئاسة في 1961، بأفكار جريئة حول مناهضة الاستعمار، واهتمام عميق بكل ما يخص الشؤون الإفريقية. وكانت الأزمة في أنغولا، اختبارا حقيقيا لصدق نوايا كينيدي ومواقفه المميزة حول إفريقيا. وحتى وإن اعتمدت إدارة كينيدي سياسة أكثر إيجابية ومرونة تجاه إفريقيا، توقع منها الأفارقة أشياء عظيمة، ولكن المواقف الأساسية الأمريكية لم تتغير. حيث واصلت الدفاع عن النظم الاستعمارية. فتقاسمت بذلك إدارة كينيدي المعايير السياسة نفسها مع الإدارات التي سبقتها. وكان في مقدمة هذه المعايير، المخاوف الجيوسياسية. لم يحدث أي تغيير في السياسة الأمريكية لسبب وجيه، هو أن الولايات المتحدة لديها التزامات كافية في العالم، ولم تكن تريد تمديد هذه الالتزامات إلى مناطق حيث يكون حلفاؤها، قادرين على التعامل مع الوضع.

لذلك، يجب أن يأخذ أي تفسير لسلوك سياسة كينيدي الإفريقية في الاعتبار أنه على الرغم من توسع مصالح الولايات المتحدة في إفريقيا في سنوات الخمسينيات، إلا أنها ظلت محدودة. ظلت المصالح الأمريكية في إفريقيا خلال رئاسة كينيدي ضعيفة، حيث لم يكن هناك أية التزامات عميقة، ولا مصالح خاصة، سواء كان ذلك في المجالات الاقتصادية أو الإستراتيجية.

الهيمنة الأمريكية الوجه الآخر لمناهضة الاستعمار في إفريقيا

أدت الحرب العالمية الثانية إلى انكماش جيوسياسي بالنسبة لدول أوروبا الغربية، وصعود الولايات المتحدة إلى العالمية. وكان الرئيس هاري ترومان أشار إلى أن" *معظم دول أوروبا أفلست جراء الحرب وأن الملايين من الناس أصبحت مشردة وجائعة، ونحن الدولة الوحيدة التي يمكن أن تمدهم بالمساعدة... نحن نشهد تحول الولايات المتحدة إلى دولة لم يسبق لها مثيل من القوة والقدرة المتزايدة*".[1]

---

[1] Fitzroy Andre Baptiste. Op.cit.

وعليه فإن تدخل الولايات المتحدة لإيجاد مخرج للظاهرة الاستعمارية في إفريقيا لم يكن حدثا معزولا، بل كان جزءا لا يتجزأ من توسع الهيمنة الأمريكية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية. بل إن "إنهاء الاستعمار" يعد نموذجا مناسبا لمناقشة السياسة الأمريكية في إفريقيا في سنوات الخمسينيات. الأهم في هذا التصور ليس الاستقلال في حد ذاته، بما يحمله هذا المصطلح من إشارة إلى نقل السلطة إلى الأفارقة. ولكن يجب النظر إلى الأمر من زاوية أخرى، فعملية تصفية الاستعمار ستفضي إلى إعادة تحديد العلاقات بين المركز والمحيط، والسماح للنخب السياسية الإفريقية الناشئة بالاندماج في شبكة العلاقات الدولية الجديدة. وإعادة توزيع القوة على الصعيد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية يعني أن هذا كان سيحدث في إطار إعادة تحديد نظام عالمي يتوافق والهيمنة الأمريكية الجديدة. كما في أماكن أخرى من العالم، كان هدف الولايات المتحدة الرئيسي في إفريقيا لعب دور الضامن- أو على الأقل- المؤثر في عملية التغيير السياسي. وشمل هذا الموضوع الواسع ضمان أن "الدول الناشئة" تتكيف مع واقع الهيمنة العالمية، وضمان تبني توجه موالي للغرب من قبل هذه الأنظمة، وبالتالي الحيلولة دون تأثرها بسياسات معارضة لمصالح الغرب مثل "الشيوعية" وعدم الانحياز. ومع ذلك، كان اهتمام واشنطن الأكثر إلحاحا هو المواد الأولية وأهمية استمرار استخراجها وتدفقها على الأسواق الغربية. حيث كان هناك حاجة ماسة إليها للمساعدة في إعادة تأهيل أوروبا الغربية من جهة وفي رغبة الولايات المتحدة في إقامة احتياطي إستراتيجي. وإلى جانب هذا وذاك، فإن الهدف من تأمين الوصول إلى الأسواق والفرص الاستثمارية لرأس المال الخاص الأمريكي كانت تحظى أيضا باهتمام أمريكي كبير.

إلى جانب الحصول على المواد الخام، ارتبطت الأهداف الأمريكية عموما بعدد آخر من العوامل. بادئ ذي بدء، لم تنجح الحرب العالمية الثانية، رغم آثارها المدمرة على الدول الأوروبية في أن تلحق ضررا بمكانة وسلطة هذه الدول على القارة الإفريقية. وهكذا بدلا من وجود فراغ تسارع الولايات المتحدة إلى ملئه، كان على هذه الأخيرة أن تتعامل مع الوجود الاستعماري الأوروبي. تضمن هذا الوجود دور فرنسا المتميز وارتباطها الوثيق بالقارة، والتي لم تفوّت فرصة

لإثبات وضعها كقوة كبيرة. والأهم في ذلك هو استقلالها واستبعادها في الوقت نفسه للولايات المتحدة من هذه المنطقة. لذلك وابتداء من أواخر 1940، سعت فرنسا إلى مواجهة هيمنة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على حد سواء على الساحة العالمية وذلك بانتهاج إستراتيجية ذكية تقوم على توظيف جيد لعلاقاتها مع مستعمراتها بغية استعادة مكانتها العالمية التي كانت قبل الحرب. كانت هذه الإستراتيجية، رغم اختلال ميزان القوة بين الطرفين تمثل تعقيدا كبيرا لسياسة الولايات المتحدة في إفريقيا. الحقيقة أن ليس فرنسا وحدها، ولكن العديد من الأوروبيين اعتقدوا أن واشنطن كانت تتخذ من سياسة مناهضة الاستعمار واجهة لإخفاء نواياها التوسعية.[1] ثم كانت أزمة السويس عام 1956 مناسبة لتأكيد هذه المخاوف.

إلا أن فرنسا كانت الأكثر حساسية في ما يتعلق بالسياسة الأمريكية المعادية للاستعمار. الانتقادات الفرنسية كانت لاذعة، لا سيما، اعتبار ما تقوم به الولايات المتحدة يصب في خانة النفاق، في إشارة إلى علاقاتها الخاصة مع هاواي، بورتوريكو والفلبين. وكانت فرنسا تنتقد بشكل خاص الأنشطة الأمريكية في إفريقيا في وقت أصبحت فيه القارة الإفريقية الورقة الأخيرة بالنسبة للدبلوماسية الفرنسية على الساحة العالمية، وكانت حريصة على الحفاظ على موقع مهيمن في المنطقة. كما كانت الولايات المتحدة تأخذ بعين الاعتبار المواقف الفرنسية تجاه المسألة الاستعمارية، بالنظر إلى المكانة الأساسية التي تحتلها فرنسا في التحالف الأطلسي من جهة وبالنظر أيضا إلى وضعية هذا الأخير الهشة، نتيجة الوضع السياسي والاقتصادي الدقيق الذي كانت تمر به فرنسا. لم يكن بمقدور الولايات المتحدة تعريض المكانة الفرنسية للخطر من دون التعرض لخطر إضعاف قوى الاعتدال داخل الحكومة الفرنسية ومن ثم فتح الطريق أمام بدائل متطرفة للوصول إلى السلطة. وعليه، كانت فرنسا الحلقة الضعيفة في إستراتيجية الغرب عموما، كما لم تتوانَ

[1] David N. Gibbs. «Political Parties and International Relations : The United States and the Decolonization of Subsaharan Africa.» International History Review. Vol. 17, N° 2, 1995, p. 310.

وعليه فإن تدخل الولايات المتحدة لإيجاد مخرج للظاهرة الاستعمارية في إفريقيا لم يكن حدثا معزولا، بل كان جزءا لا يتجزأ من توسع الهيمنة الأمريكية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية. بل إن "إنهاء الاستعمار" يعد نموذجا مناسبا لمناقشة السياسة الأمريكية في إفريقيا في سنوات الخمسينيات. الأهم في هذا التصور ليس الاستقلال في حد ذاته، بما يحمله هذا المصطلح من إشارة إلى نقل السلطة إلى الأفارقة. ولكن يجب النظر إلى الأمر من زاوية أخرى، فعملية تصفية الاستعمار ستفضي إلى إعادة تحديد العلاقات بين المركز والمحيط، والسماح للنخب السياسية الإفريقية الناشئة بالاندماج في شبكة العلاقات الدولية الجديدة. وإعادة توزيع القوة على الصعيد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية يعني أن هذا كان سيحدث في إطار إعادة تحديد نظام عالمي يتوافق والهيمنة الأمريكية الجديدة. كما في أماكن أخرى من العالم، كان هدف الولايات المتحدة الرئيسي في إفريقيا لعب دور الضامن- أو على الأقل- المؤثر في عملية التغيير السياسي. وشمل هذا الموضوع الواسع ضمان أن "الدول الناشئة" تتكيف مع واقع الهيمنة العالمية، وضمان تبني توجه موالي للغرب من قبل هذه الأنظمة، وبالتالي الحيلولة دون تأثرها بسياسات معارضة لمصالح الغرب مثل "الشيوعية" وعدم الانحياز. ومع ذلك، كان اهتمام واشنطن الأكثر إلحاحا هو المواد الأولية وأهمية استمرار استخراجها وتدفقها على الأسواق الغربية. حيث كان هناك حاجة ماسة إليها للمساعدة في إعادة تأهيل أوروبا الغربية من جهة وفي رغبة الولايات المتحدة في إقامة احتياطي إستراتيجي. وإلى جانب هذا وذاك، فإن الهدف من تأمين الوصول إلى الأسواق والفرص الاستثمارية لرأس المال الخاص الأمريكي كانت تحظى أيضا باهتمام أمريكي كبير.

إلى جانب الحصول على المواد الخام، ارتبطت الأهداف الأمريكية عموما بعدد آخر من العوامل. بادئ ذي بدء، لم تنجح الحرب العالمية الثانية، رغم آثارها المدمرة على الدول الأوروبية في أن تلحق ضررا بمكانة وسلطة هذه الدول على القارة الإفريقية. وهكذا بدلا من وجود فراغ تسارع الولايات المتحدة إلى ملئه، كان على هذه الأخيرة أن تتعامل مع الوجود الاستعماري الأوروبي. تضمن هذا الوجود دور فرنسا المتميز وارتباطها الوثيق بالقارة، والتي لم تفوّت فرصة

لإثبات وضعها كقوة كبيرة. والأهم في ذلك هو استقلالها واستبعادها في الوقت نفسه للولايات المتحدة من هذه المنطقة. لذلك وابتداء من أواخر 1940، سعت فرنسا إلى مواجهة هيمنة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على حد سواء على الساحة العالمية وذلك بانتهاج إستراتيجية ذكية تقوم على توظيف جيد لعلاقاتها مع مستعمراتها بغية استعادة مكانتها العالمية التي كانت قبل الحرب. كانت هذه الإستراتيجية، رغم اختلال ميزان القوة بين الطرفين تمثل تعقيدا كبيرا لسياسة الولايات المتحدة في إفريقيا. الحقيقة أن ليس فرنسا وحدها، ولكن العديد من الأوروبيين اعتقدوا أن واشنطن كانت تتخذ من سياسة مناهضة الاستعمار واجهة لإخفاء نواياها التوسعية.[1] ثم كانت أزمة السويس عام 1956 مناسبة لتأكيد هذه المخاوف.

إلا أن فرنسا كانت الأكثر حساسية في ما يتعلق بالسياسة الأمريكية المعادية للاستعمار. الانتقادات الفرنسية كانت لاذعة، لا سيما، اعتبار ما تقوم به الولايات المتحدة يصب في خانة النفاق، في إشارة إلى علاقاتها الخاصة مع هاواي، بورتوريكو والفلبين. وكانت فرنسا تنتقد بشكل خاص الأنشطة الأمريكية في إفريقيا في وقت أصبحت فيه القارة الإفريقية الورقة الأخيرة بالنسبة للدبلوماسية الفرنسية على الساحة العالمية، وكانت حريصة على الحفاظ على موقع مهيمن في المنطقة. كما كانت الولايات المتحدة تأخذ بعين الاعتبار المواقف الفرنسية تجاه المسألة الاستعمارية، بالنظر إلى المكانة الأساسية التي تحتلها فرنسا في التحالف الأطلسي من جهة وبالنظر أيضا إلى وضعية هذا الأخير الهشة، نتيجة الوضع السياسي والاقتصادي الدقيق الذي كانت تمر به فرنسا. لم يكن بمقدور الولايات المتحدة تعريض المكانة الفرنسية للخطر من دون التعرض لخطر إضعاف قوى الاعتدال داخل الحكومة الفرنسية ومن ثم فتح الطريق أمام بدائل متطرفة للوصول إلى السلطة. وعليه، كانت فرنسا الحلقة الضعيفة في إستراتيجية الغرب عموما، كما لم تتوانَ

[1] David N. Gibbs. «Political Parties and International Relations : The United States and the Decolonization of Subsaharan Africa.» International History Review. Vol. 17, N° 2, 1995, p. 310.

فرنسا بالمقابل، كما يقول المؤرخ "نوراغو كندة" Noraogo Kinda من "*اتخاذ الحلف الأطلسي رهينة لديها*".[1]

وعلى أية حال، كانت الولايات المتحدة تفتقر إلى الموارد الضرورية لإنجاز الكثير في إفريقيا. حتى وإن كانت الولايات المتحدة بحلول عام 1945 تعتبر القوة الاقتصادية العالمية البارزة وربما الوحيدة، إلا أن ذلك لم يطمئن قادتها ويعطيهم ما يكفي من الثقة من أجل تحمل عبء ومسؤولية توازي حجمها الجديد على الساحة الدولية. بل بالعكس حرص هؤلاء على تفادي هذا العبء الذي قد يفوق في نظرهم الموارد المتاحة لها. هذا يؤكد أن هناك علاقة ارتباط بين مستوى تدخل الولايات المتحدة في منطقة جغرافية معينة وأهمية هذه المنطقة بالنسبة "للأمن القومي الأمريكي". تقييم الولايات المتحدة المنخفض لمصالحها المباشرة في القارة الإفريقية ومن ثم وبناء على مكانة هذه المنطقة المتدنية في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية القائمة على حساب التكاليف والمنافع، اختارت واشنطن دورا رمزيا بالأساس. وبالمقابل اختارت الاعتماد على الأوروبيين في مشروع بسط هيمنتها ومصالحها في المنطقة. وترتب عن هذه الإستراتيجية عدد من الآثار المهمة. أول هذه الآثار، بقاء الهيمنة الأمريكية في إفريقيا جد متواضعة. ثانيا، التأكيد على رضا الولايات المتحدة وموافقتها على الدور الأوروبي كأداة أساسية في إدارة سياستها في إفريقيا. وثالثا، أن ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى - وبخاصة، وجودها في إفريقيا- لم يجعل منها طرفا ثالثا قويا قد يساهم في الضغط على الدول الأوروبية فيما يتعلق بالمسألة الاستعمارية، وسعي الأفارقة للحصول على مكان لهم في النظام الدولي الذي أعقب الحرب، بل كان أقرب إلى التأييد والمساندة كما أشرنا إليه فيما سبق.

[1] Noraogo Kinda. «Les États-Unis et le nationalisme en Afrique noire à l'épreuve de la décolonisation.» Revue française d'histoire d'outre-mer, Vol. 79, N° 297, 1992, p. 546.

كان في الولايات المتحدة، قناعة قوية في ضرورة أن تتولى مهمة قيادة العالم؛ واعتراف بتغليب الدور الأوروبي الغربي في الدبلوماسية الأمريكية،[1] وكذلك الالتزام بسياسة الباب المفتوح على المستوى العالمي، بما في ذلك القناعة بأن الوصول إلى المواد الخام في العالم الثالث تعد ضرورة إستراتيجية للأمن القومي الأمريكي. كما أن مواجهة الاتحاد السوفيتي كانت، بطبيعة الحال عاملا مهما جدا، لأن الخوف من التغلغل السوفيتي كان دافعا قويا نحو تدخل مباشر وأكثر فاعلية للولايات المتحدة. ولكن على النقيض من كل ذلك، حاولت الولايات المتحدة خلال فترة الخمسينيات وبصعوبة شديدة الحفاظ على حد أدنى من التدخل المباشر في إفريقيا.

لا شك في أن هذا الموقف كان يستند إلى قناعة كبيرة بأن القوى الأوروبية، خصوصا بريطانيا وفرنسا، لا يزال نفوذها السياسي والاقتصادي والاجتماعي كبيرا في إفريقيا. وأن الولايات المتحدة، كانت لا تزال تفتقد إلى الكثير من الخبرة في الشؤون الإفريقية، الشيء الذي كانت الدول الأوروبية تحتكره منذ مدة طويلة.[2] وهذا ما سمح للولايات المتحدة أن تعتمد على هذا التأثير الأوروبي المستمر ليكون قوة "استقرار" في إفريقيا.

هذا الوضع جعل من المستبعد ضمنا، تفكير الولايات المتحدة في تهميش هذه القوى أو تقويض مركزها في إفريقيا. فمصلحتها في إفريقيا تكمن في دعم وجود القوى الاستعمارية في المنطقة وتعزيز مسؤوليتها عن الأمن والتقدم السياسي والمادي للشعوب الإفريقية، ومساعدة هذه الأخيرة على الاندماج في "العالم الحر". كانت الولايات المتحدة ترغب إذن في أن يواصل الأوروبيون مهمة ضمان الاستقرار في هذه المنطقة، حتى بعد الاستقلال. وفي المحادثات الثلاثية (Britain-France-US) بشأن إفريقيا التي جرت في أبريل 1959، وعلى

[1] Richard A. Melanson. « The Foundations of Eisenhower's Foreign Policy: Continuity, Community, and consensus.» In: Richard A. Melanson and David Mayers (ed). «Re-evaluating Eisenhower: American Foreign Policy in the 1950s.» Urbana and Chicago: University of Illinois Press, 1987, p. 50.

[2] Marc Aicardi De Saint-Paul. « La politique américaine des États-Unis, mécanisme et conduite ».Op.cit, p. 189.

ضوء التطورات السياسية الجارية في إفريقيا في ذلك الوقت، أكدت الولايات المتحدة لحلفائها الأوروبيين أنها تعتبر أنه "من الضروري" أن تتم التغييرات "***بشكل منظم وفي ظل تعاون وثيق مع القوى الغربية***". [1] أوروبا وإفريقيا متكاملتان، ويجب الحفاظ على هذه العلاقات الوثيقة بين الجانبين بعد "الاستقلال". وقد تم طمأنة الأوروبيين بأن الولايات المتحدة ترى فيهم الطرف "الأكثر جاهزية" للحفاظ على النفوذ الغربي في إفريقيا، وبالتالي هي حريصة بشكل كبير على التعاون الوثيق مع الدول الاستعمارية السابقة في التعامل مع المناطق المستقلة حديثا.

لم تكن إستراتيجية تكليف الدول الأوروبية الغربية بمهمة الحفاظ على استقرار مستعمراتها السابقة، مقتصرة فقط على إفريقيا، بل دأبت على تطبيق هذه الإستراتيجية في كل وقت وفي أي مكان كانت تشعر فيه الولايات المتحدة بأن "أمنها القومي" ليس في خطر. في هذا الاتجاه دائما، أصبحت الولايات المتحدة تعتبر منذ سنة 1949 أن السلطة البريطانية مكون أساسي لأمنها القومي، في أي مكان في العالم خارج نصف الكرة الغربي وشمال شرق آسيا. ونتيجة لذلك فقد اعتمدت على البريطانيين، في تولي شؤون الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، ومعظم إفريقيا. وكان رئيس الوزراء البريطاني، "كليمانت آتلي" Clement Atlee، الذي كان يدرك أن بريطانيا في طريقها إلى أن تصبح جزءا من الإمبراطورية الأمريكية الجديدة، في عام 1948 قد صرح: "***أنه من الممكن أن تصبح الجزر البريطانية الامتداد الشرقي للقوس الإستراتيجي الذي صارت القارة الأمريكية تمثل مركزه الجديد***". هذه السياسة أطلق عليها "براندت" Brands [2] "***بإستراتيجية الكومنولث***" في إشارة إلى اعتماد الولايات المتحدة على إطار الكومنولث كآلية لحماية مصالحها في جنوب آسيا في الفترة 1947 حتى 1950.

---

(1) Marc Aicardi De Saint-Paul. « La politique américaine des États-Unis, mécanisme et conduite ». Op.cit, p. 190.

(2) Chidiebere Augustus Nwaubani. « The United States And Decolonisation In West Africa, 1950-1960 » A thesis submitted in conformity with the requirements for the degree of the Doctor of Philosophy Graduate Department of History University of Toronto, 1995, p. 497.

كان اندلاع الحرب الكورية في يونيو 1950 هو من أجبر في الأخير الولايات المتحدة على تولي المسؤولية المباشرة عن تأمين مصالحها وأمنها القومي في المنطقة. "روبرت مكماهون" Robert McMahon وجد أيضا أنه خلال الفترة نفسها، اختارت واشنطن تكليف بريطانيا بقيادة المنطقة. وحسب "مكماهون"، فإن الولايات المتحدة قد استعانت بعلاقات بريطانيا التاريخية مع دول جنوب آسيا والاتصال المستمر معها من خلال الكومنولث البريطاني، "***فكانت صياغة السياسة الخارجية الأمريكية في أواخر الأربعينيات قد اقتصرت على تتبع خطى بريطانيا العظمى بشأن جميع المسائل الفنية المتعلقة بشبه القارة الهندية***". [1]

هذا النمط من الاعتماد على الأوروبيين لتعزيز الانتشار العالمي لقوة الولايات المتحدة، لا يتعارض مع علاقات الهيمنة التي تجمعها مع هذه الدول. حيث يؤكد "آلان كافروني" Alan Cafruny: "***أن الدولة التي بإمكانها قيادة مجموعة من الدول هي دولة مهيمنة لسبب وجيه وهو لأنها قادرة على تعميم مصالحها على بقية الدول، وإن كان ذلك لا يخلو من بعض القيود والتناقضات.***" [2] وفي ذات الاتجاه وفيما يتعلق بإفريقيا بالتحديد، يضيف "غابريل كولكو"، أن "***على الرغم من سياسة الباب المفتوح التي طالما دافعت عنها الولايات المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة وجدت نفسها في أواخر الأربعينيات وفي وقت مبكر من سنوات الخمسينيات، مجبرة على وضع هذه السياسة جانبا والعمل على استعادة الاقتصاد الأوروبي عافيته التي من شأنها أن تجعله قويا بما يكفي للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لبناء نظام اقتصادي عالمي متكامل، والتصدي للخطر الشيوعي***". [3]

---

(1) Robert McMahon. "The Cold War on the Periphery: The United States, India, and Pakistan". New York: Columbia University, 1994, pp. 18-19. In: Chidiebere Augustus Nwaubani. Op.cit, p. 498.

(2) Alan W. Cafruny. «A Gramscian Concept of Declining Hegemony: Stages of U.S. Power and the Evolution of International Economic Relations.» In David P. Rapkin (ed). «World Leadership and Hegemony.» Boulder and London: Lynne Reiner Publishers, 1990, p. 104. In: Chidiebere Augustus Nwaubani, op.cit, p. 498.

(3) Gabriel Kolko. «Confronting the Third World, United States Foreign Policy, 1945-1980 ». New York, Pantheon Books, 1988. In : Ebere Nwaubani. Op.cit, p. 532.

وكما سبق وأن أشرت إليه في الفصل السابق، شدد غرامشي على أن أحد الشروط الأساسية حتى تقدر دولة ما على فرض نظام قائم على الهيمنة هو ضرورة أن تكون الطبقة المهيمنة قادرة على التخلي عن القوة والاستبداد وتبني سياسة التحالفات والتعاون والاستقطاب كأسلوب للقيادة. الشرط الآخر هو أنه يجب أن تكون تلك الطبقة مستعدة لتقديم بعض التنازلات للأطراف التابعة. ويضيف "غرامشي"، " أن واقع الهيمنة يفترض أن تؤخذ في الاعتبار مصالح وتوجهات الأطراف التي تمارس عليها الهيمنة. وبعبارة أخرى، على المجموعة القائدة تقديم بعض التضحيات." توفر تجربة الولايات المتحدة في علاقاتها مع حلفائها الأوروبيين، أدلة كثيرة على أن مثل هذه التنازلات يمكن أن تشمل أيضا تفويض بعض المسؤولية إلى الأطراف الأخرى التي يتم دمجها في نظام الهيمنة.

بالنسبة للولايات المتحدة، كان هناك عدد من الأسباب القاهرة التي تبرر تقديم مثل هذه التنازلات للأوروبيين. فكما هو معروف، أن القوى الأوروبية الغربية وخصوصا فرنسا لم تكن متحمسة تماما للعب دور ثانوي في شؤون العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ومن ثم كان من الضروري بالنسبة إلى الولايات المتحدة تقديم مثل هذه التنازلات لإقناع حلفائها بالدور المهيمن الذي تلعبه.

لذلك، كان من الضروري ومن الحكمة أيضا أن تقدم الولايات المتحدة على بعض التنازلات الملموسة لصالح الأوروبيين، وغض الطرف من قبل الأمريكيين على المسؤولية شبه المطلقة على مجالات نفوذهم في إفريقيا على وجه الخصوص له أهمية كبيرة في هذا الصدد. السبب الثاني، يرتبط بشكل كبير مع محدودية الإمكانات الأمريكية. فبالرغم من طموح الولايات المتحدة الرامي إلى تعميم سلطتها ومصالحها، وتوسيع نفوذها عبر العالم، إلا أن القادة الأمريكيين ظلوا يدركون تمام الإدراك أنه في حين أن بلادهم كانت تمثل القوة الاقتصادية الأكبر في العالم، ولكنها كانت أبعد من أن تكون القوة الوحيدة. كما أنها تدرك جيدا أنه بالرغم من أن الولايات المتحدة تعتبر أن استقرارها الداخلي وازدهارها يتوقف على استقرار كل وحدة من وحدات النظام الدولي إلا

أنه كان هناك في نفس الوقت إدراك أن الولايات المتحدة تفتقر إلى الموارد الكافية للعب دور شرطي العالم بمفردها. من خلال هذا الوعي لحدود قدرات الولايات المتحدة على تنفيذ مشروع بسط هيمنتها على جميع أنحاء العالم، كان من الضروري بالنسبة للمصالح الأمريكية التفريق بين المناطق ذات الأهمية الحيوية والهامشية بالنظر إلى الأمن القومي والمصالح الأمريكية. وكان هناك بالتالي اعتراف مبكر واستعداد على السماح لبعض حلفائها الأوروبيين بلعب أدوار والإشراف على شؤون الدول الواقعة في مجال نفوذها من مستعمراتها السابقة.

ومن الواضح إذن أن الولايات المتحدة قد سعت لتحل محل الإمبراطوريات الأوروبية ليس عن طريق القوة أو التهميش، ولكن من خلال إدماجها، وكذلك الحركات القومية الناشئة المناهضة للاستعمار كجزء من السلام الأمريكي Pax Americana. وهو ما يفسر التوازن الصعب خلال الحرب الباردة بين الدعم الموجه للإمبراطوريات الأوروبية التي بدأت تعاني من مشكلة الانحطاط، والحاجة الملحة لتعزيز النزعة القومية المناهضة للشيوعية في البلدان التي تخلصت من الاستعمار حديثا. وعليه فقد دعمت الولايات المتحدة لبعض الوقت، بعض الدول الأوروبية الاستعمارية، كما عملت على إدماجها في إدارة النظام العالمي الناشئ بعد الحرب من خلال إدارة شؤون المناطق التي كانت واقعة تحت نفوذها. في هذا السياق، وقفت إلى جانب فرنسا في الهند الصينية حتى الهزيمة في "ديان بيان فو" سنة 1954. كما شجعت الدور الفرنسي كشرطي إقليمي في غرب إفريقيا. ومنحت بريطانيا دور الشريك في منطقة الخليج العربي- الفارسي وأجزاء من إفريقيا وشرق آسيا، من خلال التعاون مع الولايات المتحدة في السعي للتحكم في الحركات الثورية أو التأمين والسيطرة على تدفق المواد الخام الإستراتيجية. وفي الوقت نفسه، مارست الولايات المتحدة قيودا صارمة على عمل حلفائها من الدول الأوروبية، في مناطق نفوذهم التقليدية كدليل على حقيقة علاقة النفوذ التي تجمعها بهم. تعد أزمة السويس في العام 1956 أحسن مثال على ذلك، عندما أرغمت قوات التدخل الفرنسية والبريطانية على الانسحاب.

كانت إفريقيا خلال الحرب الباردة رقعة شطرنج لمناورات القوى العظمى، وحتى إن لم تكن تشكل الميدان الأساسي للصراع بين القطبين، إلا أنها كانت مع ذلك عنصرا لا يستهان به من عناصر المواجهة السوفيتية الأمريكية. ساهمت الحرب الباردة في تسليط اهتمام أكبر بالشؤون الإفريقية وموارد خارجية أكثر أهمية في اتجاه القارة، حتى لو لم يفض تدخل القوة العظمى دائما إلى نتائج إيجابية لصالح إفريقيا.[1]

مع نهاية الحرب الباردة، ظهرت عدة مؤشرات ودلائل على تراجع الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية. وظهر اتجاه بارز في أدبيات العلاقات الدولية يؤكد أن القارة الإفريقية لم تعد تحتل أهمية كبيرة للدول الكبرى الأوروبية أو للولايات المتحدة الأمريكية. حيث يقول " روتشايلد" Rothchild [2] أن سنوات التسعينيات كانت من نواح كثيرة تمثل عشرية فك الارتباط من جانب الولايات المتحدة مع الشؤون الإفريقية. يستند في ذلك إلى تناقص معدلات المعونات والقروض الموجهة من تلك القوى إلى القارة الإفريقية، أو الربط بين تقديم المعونات وبين مدى التزام الدول الإفريقية بالتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان فيما أصبح يعرف باسم "المشروطية السياسية". وفي الوقت نفسه أدى بروز دول أوروبا الشرقية واتباعها نهج الإصلاح الاقتصادي إلى لفت انتباه القوى الكبرى إلى هذه الدول، وتخصيص قدر متزايد من المعونات والقروض إليها على حساب المعونات والقروض الموجهة إلى نظيراتها الإفريقية.

وبذلك فإن القارة الإفريقية تضاءلت أهميتها على المستوى الجيوسياسي؛ حيث تراجعت أهميتها الإستراتيجية كمسرح للصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي. كما تراجعت أهميتها تنمويا؛ حيث عاد مركز الثقل إلى دول وسط

---

[1] Brennan M. Kraxberger. «The United States and Africa: Shifting Geopolitics in an "Age of Terror".» Africa Today. Vol. 52, No. 1, autumn, 2005, p. 48. URL: http://www.jstor.org/stable/4187844 (تم تصفحه في 2011/03/10).

[2] Donald Rothchild. «The Impact of U.S. Disengagement on African Intrastate Conflict Resolution». In Africa in World Politics: The African State System in Flux, 3rd ed., edited by Donald Rothchild and John W. Harbeson. Boulder, Colo.: Westview. 2000.

وشرق أوروبا باعتبارها تمتلك بنية أساسية اقتصادية مناسبة إلى حد بعيد لعمليات التحول نحو الليبرالية واقتصاد السوق. ولكن مع منتصف التسعينيات بدأ اتجاه تهميش القارة الإفريقية في التراجع؛ حيث برز التنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى (خاصة الولايات المتحدة وفرنسا) في القارة. فإذا كانت الأهمية السياسية والعسكرية للقارة قد تراجعت بعد انتهاء الحرب الباردة إلا أن القوى الكبرى عاودت الاهتمام بالقارة اقتصادياً منذ منتصف التسعينيات. ومن ثم كان انتهاء الحرب الباردة دافعاً لتغير صور ومظاهر الاهتمام بالقارة مع دخول عناصر جديدة اهتمت بالتواجد الاقتصادي في القارة في مقدمتها الصين.

لا شك في أن التغيُرات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي قد دفعت بصانعي القرار في الولايات المتحدة إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحهم وأولوياتهم القومية. وعلى الرغم من تباين الاتجاهات والأفكار المطروحة في هذا الصدد، فإن ثمة اتفاقاً على ضرورة دفع ودعم دور ومكانة الولايات المتحدة في شتى أنحاء المعمورة.

ومن الواضح، أنه قبل عام 1989 كانت اعتبارات الحرب الباردة تهيمن على اهتمامات صانعي القرار الأمريكي، حتى إنها غطّت على غيرها من الأهداف والمصالح الأخرى. ولعل السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا تعد أحسن مثال على ذلك الوضع. فالرئيس جون كينيدي كما سبق وأن لاحظناه في ما سبق، كان يبدي تعاطفا وتفهما فريدا من نوعه تجاه القوى والحركات الوطنية المناهضة للاستعمار في إفريقيا، ولكنه في الأخير عجز أمام اعتبارات الحرب الباردة التي كانت تتحكم في السياسة الأمريكية عن تقديم الدعم الذي كانت ترجوه تلك القوى. أحسن مثال على ذلك، تخليه عن دعم مطالب الأفارقة التحررية بمجرد أن تعلق الأمر بقواعد حلف الناتو في المنطقة والتي كانت تحت سيطرة الدول الأوروبية الاستعمارية. وبالمثل فإنه على الرغم من الأساس غير الأخلاقي لنظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا وتزايد المعارضة الشعبية له داخل المجتمع الأمريكي لم يستطع الرئيس "ريغان" أن يواجه بحسم حكومة بريتوريا العنصرية بسبب خشيته من تزايد نفوذ المد الشيوعي في المنطقة. أما وقد تغيرت الأوضاع الدولية والإقليمية بزوال مناخ الحرب الباردة وظهور الولايات

المتحدة كقوة عظمى تحاول بسط هيمنتها على النظام الدولي الجديد، فإن الضوابط الأيديولوجية التي كانت تحكم الرؤية الأمريكية قد ولّت وأصبحت الإدارة الأمريكية تبحث عن رؤية جديدة تؤسس لعلاقاتها مع إفريقيا.

في الواقع، هناك ثلاثة اتجاهات غالبة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة.[1]

أولا، هناك أنصار ما يسمى بـ "الإصلاح الشامل"، ممن يركزون على حقوق الإنسان والتنمية وتطور العملية الديمقراطية، والذين يعتقدون أنه من الضروري العمل مع المنظمات الدولية. ولا يرون مانعا من إشراك المجتمع الدولي في هذا المسعى. هذا الاتجاه تمثله بشكل بارز طروحات الحزب الديمقراطي.

أما **الاتجاه الثاني** الذي تتزعمه إدارة بوش، فيضم في صفوفه أنصار "الاحتواء الانتقائي" (وهو شكل جديد من أشكال "الاحتواء الشامل" الذي هيمن على الساحة السياسية الإفريقية للولايات المتحدة خلال الحرب الباردة). بالنسبة لهؤلاء، بما أن التهديد السوفيتي قد اختفى، ينبغي أن تقوم الولايات المتحدة بوضع حد للتهديدات الجديدة، مثل الأصولية في الشرق الأوسط. وهذا ما يفسر لماذا أنصار هذا التوجه، يؤيدون التركيز على التعاون الإستراتيجي والعسكري ولا يرغبون في تورط الولايات المتحدة في المساعي التي تقوم بها المنظمات الدولية (لا سيما تلك التابعة للأمم المتحدة).

ويتجسد **الاتجاه الثالث** والأخير في التقاليد الانعزالية. أو أولئك الذين يدعون أنصار "التدخل الانتقائي" الذين يعتقدون أنه من غير المناسب للولايات المتحدة التدخل في مناطق أخرى من العالم أوعلى الأقل في نصف الكرة الغربي. وبالأخص من أجل إرسال قوات مسلحة. أحرز هذا الاتجاه تقدما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة والذي كان يتم التعبير عنه قبل 11 سبتمبر، من خلال التوسع في دعم الرأي العام الأمريكي لبرنامج الدفاع الصاروخي. استخدمت إدارة بوش هذه النزعة الانعزالية منذ أحداث 11 سبتمبر،

[1] Peter Schraeder, Roland Marchal, Justin Vaïsse, Olivier Vallée. Débat sur La politique africaine des États-Unis après le 11 septembre 2001. Réalisé le 28 septembre 2001. Politique Africaine, n°83 Octobre 2001, p. 116.

للدفع بسياستها الواقعية قدما. وتمكنت من تمرير برنامجها المضاد للصواريخ في مجلس الشيوخ، وإنشاء مكتب الأمن الداخلي (Bureau of Homeland Defense (BHD. وفي الوقت نفسه، تلقت إدارة الرئيس بوش دعماً من الكونجرس والرأي العام لشن حرب ضد الإرهاب تبدأ من خلال القيام بعمل عسكري ضد شبكة بن لادن ونظام طالبان.

اتجاهات السياسة الأمريكية الجديدة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة

ظل النقاش حول أسباب ومدى تدخل الولايات المتحدة في إفريقيا يلقي بظلاله على السياسة الإفريقية للولايات المتحدة. وإذا لم تكن جديدة، فإن النقاشات والتماطل الذي ميز مرحلة ما بعد الحرب الباردة يعد جزءا من المشهد الدولي الذي عرف تغيرا جذريا. شبح الشيوعية والاتحاد السوفيتي الذي كان لمدة أربعين عاما الهاجس التقليدي، قد شكل الأساس الأولي والمبرر الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة في إفريقيا قبل أن يزول مع نهاية الحرب الباردة. بعد أن صار الانفراج في أواخر الثمانينيات أمرا واقعا، وساهم انهيار الاتحاد السوفيتي في تخفيض أو إنهاء الكثير من النزاعات في العالم، رأى البعض أن القارة الإفريقية فقدت كثيرا من أهميتها العسكرية والإستراتيجية التي كانت لديها أثناء الحرب الباردة. على إثر ذلك بدت الإجراءات الرسمية الأمريكية المتعلقة بإفريقيا وكأنها تجانب العقلانية وذلك منذ نهاية الحرب الباردة. يدل على ذلك التردد الواضح في الاقتراب من القارة والتعامل المباشر مع قضاياها، ويتضح ذلك من خلال الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات التي أصبح لديها أولويات أخرى: أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا والمحيط الهادئ، إلى جانب الفرص الكبيرة المتاحة لها في دول المعسكر السوفيتي السابق. وقد انعكست فكرة الوقوف عن بعد في مواضيع متعلقة بالمنطقة في السياسة الأمريكية من خلال موقفها المتردد في التدخل في الصراعات العرقية في إفريقيا، بما في ذلك ما كان يجري في ليبيريا والصومال، على الرغم من أنهما كانتا فيما مضى من الدول التي تحسب على المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة في القارة الإفريقية. ومع ذلك جاء قرار التدخل في وقت متأخر بعد أن صار النزاع في مراحل متقدمة من الدموية والدمار.[1]

[1] Walter Clarke et Jeffrey Herbst. « Somalia and the Future of Humanitarian Intervention ». Foreign Affairs. March/April 1996, pp. 70-85.

أعطت نهاية الحرب الباردة للمسؤولين الأمريكيين الفرصة في أن ينظروا إلى الوضع الإقليمي الإفريقي بشيء من الراحة والهدوء، بعد أن تحررت من مخاطر المواجهة بين أنظمة متصارعة وتوترات أيديولوجية. بدا منطق الحرب الباردة قد فقد أهميته بشكل مطلق، بعد أن أصبح هذا المنطق لا يترجم حقيقة الواقع الدولي، ويفتقر إلى الإدراك السياسي الذي يجعله قادرا على مواجهة آفاق عالم جديد. لم يعد هناك تواجد لمنافسين جادين ولا لعقبات أو تحديات كبيرة، ولا حتى لمعارضة من قبل دول المنطقة للسياسة الأمريكية كما كان يحصل في الماضي. أصبح صاحب القرار السياسي الأمريكي يشعر أن التحولات الدولية التي أعقبت الحرب الباردة وكل الامتيازات التي صارت تجنيها السياسة الخارجية الأمريكية من وراء هذا الوضع، ما هي إلا نتاج الانتصار الكبير الذي حققته الولايات المتحدة على "إمبراطورية الشر". يمكننا أن ندرك هذا الشعور من خلال البيان الصادر عن مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية، "هيرمان كوهين" Herman Cohen، في نوفمبر 1991 عندما قال: "***أعتقد أننا نشهد ما يمكن أن أسميه نهاية عدم الانحياز: إن الأفارقة الذين كانوا معتادين على اعتبار الولايات المتحدة في المقام الأول كخصم على مسرح السياسة العالمية وأنها ذلك "العملاق" القادر على المشي على الصغار ويدوس عليهم، أصبحوا ينظرون إليها الآن على أنها شريك العالم الثالث وجزء من مسيرة النمو الاقتصادي والديمقراطي. نهاية عدم الانحياز تعني أن الولايات المتحدة الآن، تعتبر شريكا وليس خصما***".(1)

وبالتالي تحولت صورة الولايات المتحدة في إفريقيا من صورة المستعمر الجديد والإمبريالي إلى صورة الشريك الدولي الموثوق فيه، في إقامة نظام عالمي جديد يقوم على الأمن الجماعي. هذا هو الاتجاه الرئيسي الذي حدث في السنوات الأولى لما بعد الحرب الباردة، والذي ساهمت حرب الخليج، بما في ذلك عملية "استعادة الأمل" Rester Hope في الصومال في بلورته وإظهاره على السطح.

(1) Herman J. Cohen. « Africa and Democracy.» In US Department of State Dispatch, 02/12/1991, p.871-872.

لقد زادت حرب الخليج التي تمت تحت رعاية الولايات المتحدة في تهميش إفريقيا. وكانت رؤية الرئيس بوش بوضوح هي فرض نظام عالمي جديد، يعزز وضع الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة على الصعيد العالمي. في إطار هذا المشروع الجيواستراتيجي، تم تحديد دول الجنوب، ليس فقط باعتبارها منطقة حافلة بعدم الاستقرار والنزاعات الأكثر حدة، ولكن أيضا باعتبارها تهديدا مباشرا للأمن الدولي والأمن القومي الأمريكي بالدرجة الأولى.(1)

إن النزاعات في كل من ليبيريا ورواندا وبوروندي، والسودان وأنغولا والصومال وغيرها من بؤر المواجهات المسلحة المشتعلة في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة مباشرة، جعلت من إفريقيا مركزا للعنف المسلح في العالم بلا منازع، وهو ما زاد في الوقت نفسه من استبعاد القارة مجددا عن الحركية الجديدة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي. بطبيعة الحال، وبالنظر إلى كل هذه النزاعات التي تشهدها القارة، فإن هذه الأخيرة تحولت إلى مسرح للتدخلات الخارجية.

لقد زاد في السنوات الأولى بعد انقضاء الحرب الباردة، الاتجاه نحو دفع إفريقيا إلى هامش النظام العالمي. فالقارة على هذا النحو ليست من بين أولويات الولايات المتحدة. الاهتمام الأول كان منصبا حول تعزيز النواة الأساسية الأكثر تركيزا والأكثر قوة للرأسمالية العالمية. من قبيل المبادرات الأمريكية التي كانت تعني مباشرة أمريكا الوسطى، ولا سيما المكسيك، التي تم ضمها إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA). كما تعتبر أمريكا اللاتينية ككل، منطقة حيوية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة، منذ أن أصبحت منطقة نفوذ أمريكية خالصة. الحركية التي تعرفها منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإمكانات اليابان الاقتصادية الكبيرة إلى جانب الهند والصين القوتين الصاعدتين تشكل جميعها قوة استقطاب كبيرة، تبرز الدبلوماسية النشطة للغاية التي تسلكها الولايات المتحدة في منتدى آسيا المحيط الهادئ (APEC).

(1) Bruno Colson. « Le Tiers-Monde dans la pensée stratégique américaine. » Paris : Economica, 1992, p. 18-22.

هذا، وفي حين اختفت الأسباب التي تدفع بالولايات المتحدة إلى التدخل العسكري في إفريقيا، إلا أن الولايات المتحدة لا تفكر في الانسحاب الكامل. فهي مهتمة بالقارة من الناحية الإستراتيجية، لقدرتها على استخدامها قاعدة تمكنها من مراقبة المناطق المجاورة لها: أوروبا، البحر الأبيض المتوسط، الشرق الأوسط والمحيط الهندي. صارت الولايات المتحدة تبحث عن مناطق ارتكاز جديدة، بعد أن عرفت الدول التي وظفتها طيلة الحرب الباردة الكثير من الأزمات جعلتها تفقد استقرارها ومن ثم أهميتها في نظر صاحب القرار الأمريكي. هذا هو الحال في الصومال (قاعدة مقديشيو وبريرة)، ليبيريا وكينيا وزائير وإفريقيا الجنوبية.

في الحقيقة، عرفت الفترة الزمنية التي تلت نهاية الحرب الباردة ثلاث مراحل.[1] كان واضحا من سياسة الولايات المتحدة في **المرحلة الأولى** رغبتها في عدم التورط في مشاكل القارة، وقد تزامن ذلك بخاصة مع المأساة الرواندية. ومن ثم، فإن الرغبة في الانسحاب والتردد وغياب المبادئ التوجيهية كانت من أهم المميزات التي طبعت سياسة الولايات المتحدة في إفريقيا في النصف الأول من التسعينيات.

ولكن في **المرحلة الثانية**، وضعت الولايات المتحدة إستراتيجية جديدة ارتكزت على تطوير المصالح الاقتصادية الأمريكية في إفريقيا. أعاد كلينتون في 1996، تركيز الأولويات الدبلوماسية للبلاد عموما، وإعطاء الأولوية للاعتبارات الاقتصادية على حساب الاعتبارات العسكرية. ساهمت أحداث الصومال في إعادة تعريف السياسة الإفريقية للولايات المتحدة. وفي أعقاب الحرب الأهلية والمجاعة المستعرة في الصومال، دشنت الحكومة الأمريكية عملية "استعادة الأمل" "*Restore Hope*" في يناير 1993. ولكن في أكتوبر من نفس السنة عادت وسحبت قواتها من الصومال، عندما شاهد الرأي العام الأمريكي صور جثة الجندي الأمريكي وهي تُسحل في شوارع مقديشيو. انتهت هذه العملية في ارتباك، ومأساوية وغياب البدائل بالنسبة للولايات المتحدة، وفي أعقاب ذلك

(1) Frédéric Leriche. Op.cit, p. 14.

وضعت إدارة الرئيس "بيل كلينتون" ثلاثة مبادئ تحكم السياسة الإفريقية للولايات المتحدة:

- البحث عن حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية، وهذا يعني التقليل من التدخل المباشر والسعي إلى إيجاد دول إفريقية تقوم بهذه المهمة بالنيابة عنها.
- إدماج إفريقيا في دوائر الاقتصاد العالمي كأساس للدبلوماسية التجارية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.
- مناهضة النشاط الإرهابي، والحركات الإسلامية المتطرفة.

إذن، كانت إدارة بوش الابن في البداية، لم تقدم على إحداث تغيير كبير على هذه المبادئ، إلا أن هجمات 11 سبتمبر 2001 كانت تمثل بشكل ملحوظ بداية **المرحلة الثالثة**. وهكذا، بينما كانت سياسة الرئيس كلينتون توصف بأنها "*ولسونية براجماتية*".[1] حيث كانت بالدرجة الأولى أقرب إلى سياسة دفاعية وقائية، فإن حكومة خلفه تميزت برغبتها في لعب دور عالمي مهيمن تطبعه العدوانية أكثر من أي وقت مضى، وتتخذ من الحرب الاستباقية أهم أدواتها.

وفي الواقع، ساهمت سياسة الحرب على الإرهاب في مضاعفة الوسائل المتاحة أمام الرئيس جورج ولكر بوش. وهكذا، فإن الوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا قد تعزز مع فتح قاعدة عسكرية في جيبوتي في سبتمبر 2002 تضم عددا من الجنود يفوق 1000 جندي. وصول القوات الأمريكية وضع حداً للوجود الحصري للقوات الفرنسية (2800 جندي) في منطقة تحتل موقعا إستراتيجيا غاية في الأهمية.[2] بينما تتزايد الضغوط الأمريكية للحصول على المزيد من القواعد العسكرية في عدة بلدان إفريقية.[3] وبالإضافة إلى ذلك،

(1) Pierre Hassner et Justin Vaïsse. « Washington et le monde ». Paris, CERI / Autrement. 2003.
(2) Philippe Leymarie. « Djibouti entre superpuissance et super-pauvreté ». Le Monde diplomatique. Février 2003.
(3) Frédéric leriche. Op.cit, p. 17.

صار النفط الإفريقي يمثل أولوية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة. موضحا بشكل كبير على إصرار واشنطن على دعم نمو الشركات النفطية الأمريكية في القارة، أكد مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية، "كانشتينر" W. Kansteiner [1] في يناير 2002 أن "النفط الإفريقي بالنسبة لنا يمثل مصلحة إستراتيجية وطنية".[2]

إستراتيجية التدخل الانتقائي

تعد سياسة التدخل الانتقائي من أبرز مميزات السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة. وبالرغم من أننا سنعود إلى موضوع التدخل الأمريكي وأشكاله المختلفة في المنطقة بشكل موسع، إلا أن ذلك لا يمنع من أن يكون هذا الجزء بمثابة توطئة موجزة. الغرض من ذلك هو استكمال ما بدأناه فيما سبق، بغية تسليط الضوء على أهم المميزات التي طبعت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة بعيد مرحلة الحرب الباردة مباشرة.

اتبعت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، - أو قبلها بقليل- سياسة خارجية كانت تقوم على مبدأ "التدخل الانتقائي"، حظيت بالإجماع من قبل كلا المعسكرين السياسيين الديمقراطي والجمهوري. لم تكن هذه السياسة من حيث تصميمها أو تنفيذها أحادية الجانب كما لم تكن متعددة الأطراف في علاقاتها مع المجتمع الدولي والقوى الكبرى الأخرى. كان الأمر يتعلق بمفهوم يطبق بدرجات متفاوتة من الشدة، تبعا للحالة الإفريقية المطروحة، الظروف المحيطة بها داخليا وإقليميا والميول الشخصية للرئيس وأثر مدركاته وسعة اطلاعه بالشؤون الإفريقية. هذه السياسة وبدافع من المبادئ الأخلاقية القائمة على الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحماية الحقوق

[1] Ibid, p. 15.

[2] حول هذا الموضوع يمكن مطالعة :

- James J. F. Forest , Matthew V. Sousa. «Oil and Terrorism in the New Gulf, Framing U.S Energy and Security Policies for the Gulf of Guinea.» London: Lexington Books, 2006.

الفردية وحرية المبادرة، عكست رغبة الولايات المتحدة في عدم التدخل خارج حدودها، إلا إذا كان الوضع الدولي يهدد مصالحها الوطنية بشكل واضح.[1]

تقترب سياسة التدخل الانتقائي التي اتبعتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، من السياسة التي كانت قد انتهجتها بريطانيا غداة الحروب النابوليونية.[2] حيث قررت بعد أن خرجت منتصرة في حربها ضد فرنسا سنة 1815، عدم التورط بشكل كبير في شؤون القارة الأوروبية وأن تركز جهودها في العمل على زيادة ثروتها من خلال توسيع إمبراطوريتها الاستعمارية.

بالنسبة لمؤيدي هذا النوع من السياسة داخل دوائر اتخاذ القرار الأمريكية، يجب على الولايات المتحدة أن تحافظ على قوة بحرية قوية لنشر النفوذ والهيمنة الأمريكية في جميع أنحاء العالم، لا يجب بالمقابل الإبقاء على وحدات كبيرة من القوات البرية في الخارج ويجب خفض عدد وحجم القواعد الجوية في أوروبا وفي المحيطين الهادي والهندي. كما ينبغي أن تحل معظم الأزمات الإقليمية من قبل القوى الإقليمية وأن تدخُّل الولايات المتحدة عسكريا لا يتم اللجوء إليه الا كحل أخير، شريطة أن يتوافق مع المصالح الأمريكية الحيوية، لاسيما الاقتصادية منها.[3] نهاية التهديد السوفيتي أعاد من جديد المسافة التقليدية التي كانت قائمة من قبل بين الولايات المتحدة الأمريكية والنزاعات في العالم. وكانت النتيجة هي المزيد من حرية العمل والحركة المتاحة أمام السياسة الأمريكية.[4]

بهذا الشكل، ستكون مساهمة الولايات المتحدة في إرساء الأمن العالمي "أكثر دقة"، حسب "زبيغنيو بريجنسكي". فالظروف الدولية المعقدة جدا

[1] Kenneth W. Stein. « La doctrine Bush de l'« engagement sélectif » ou la continuité de la politique étrangère américaine au Moyen-Orient ». Politique Étrangère. N°1/2002, p. 152.

[2] حيث أطلق على هذه السياسة اسم "The Splendide isolement " او العزلة الرائعة.

[3] Donald E. Nuechterlein. «America Recommitted, United States National Interests in a Restructured World». Lexington, Kentucky: University Press of Kentucky, 1991, pp. 241-242.

[4] Andrew C. Goldberg. «Challenges to the Post-Cold War Balance of Power.» The Washington Quarterly, vol. 14, N° 1, 1991, pp. 52-53.

والأوضاع الاقتصادية الهشة التي ورثتها الولايات المتحدة عن حقبة الحرب الباردة، لا تسمح في نظره بإقامة سلام أمريكي شامل. ستظل هناك بعض الثغرات في هذا السلام بحيث يتم توفير الأمن العالمي بشكل متزايد بالاعتماد على أشكال جديدة من التعاون الإقليمي، تحظى عند الضرورة بدعم الولايات المتحدة. وبذلك، حتى مع وجود عسكري محدود، ستظل الولايات المتحدة الضامن للأمن العالمي وقطبا رئيسيا لردع أي طرف يفكر في زعزعة الاستقرار. هذا ما سيسمح للولايات المتحدة بأن تركز جهودها أكثر على عملية التجديد من الداخل، التي ستعزز بدورها قدرتها على الحفاظ على سياسة عالمية طويلة الأمد.[1]

هذا، كما أن مفهوم التدخل الانتقائي يفترض أيضا أن الولايات المتحدة تقبل بظهور قوى عسكرية جديدة على الساحة الدولية أو الإقليمية. مع الحرص على تطوير القوى والتكنولوجيات التي من شأنها أن تكفل لها الحفاظ على ميزان القوة النسبي لصالحها.[2] يفهم من وراء هذا الحرص، تخوف الولايات المتحدة من اختلال ميزان القوة العالمي لغير صالحها، حيث لم تعد تنظر إلى علاقاتها مع أوروبا واليابان في سياق الشراكة التلقائية والأهداف الشاملة المحددة بوضوح، كما كان يحصل قبل نهاية الحرب الباردة. بمعنى آخر، لم تعد مصالح الولايات المتحدة تتطابق بالضرورة مع مصالح القوى التي تحالفت معها في الماضي.

سيسمح مفهوم التدخل الانتقائي للولايات المتحدة بالتكيف مع المنافسة الاقتصادية الدولية الشرسة. حيث تزامنت نهاية الحرب الباردة مع ظاهرة احتدام المنافسة الاقتصادية الشاملة بين القوى الكبرى، وتسارع هذه الأخيرة إلى إقامة التكتلات السياسية والاقتصادية الإقليمية. على الولايات المتحدة أن تتدخل ماليا أو عسكريا في الحالات التي تتعرض فيها مصالحها بشكل واضح إلى تهديد

---

(1) Zbigniew Brzezinski. «Selective Global Commitment.» Foreign Affairs, vol. 70(4), 1991, pp. 1-20.

(2) Bruno Colson. « Concepts américain pour l'après guerre froide ». http://www.stratisc.org/strat_057_Colson_tdm.html#Note68 , (تم تصفحه في 2007/05/15).

وشيك، أو عندما ترى أن التدخل لن يكون مكلفا ولا يدفعها إلى تورط عسكري كبير.[1]

ما يمكن أن نلاحظه مما سلف، هو أن سياسة التدخل تقع، في منتصف الطريق بين النهج الانعزالي الذي يطالب بكف الولايات المتحدة يدها عن الشؤون الدولية والتأثير في مسارها، وبين سياسة التدخل التقليدية التي تستخدم القوة وتؤيد قيام الولايات المتحدة بمهمة دركي العالم. المشاركة الانتقائية تتجنب تحديد المصلحة الوطنية على نطاق واسع أو ضيق جدا. وتتلخص وجهة النظر هذه بشكل جيد في كتاب صادر عن مؤسسة Heritage Foundation، تحت عنوان Restoring American Leadership، نقرأ فيه: *"للولايات المتحدة مصالح عالمية، وعليها أن تكون الرائدة عالميا بشكل يتطابق مع مصالحها وقيمها وقدراتها [...] إن للولايات المتحدة مصالح سياسية وتجارية في كل ركن من أركان العالم تقريبا. وعليه، فإنه يتوجب عليها أن تكون ملتزمة- من خلال الوسائل الدبلوماسية، والتجارية وغيرها- بالتدخل في جميع مناطق العالم تقريبا. ومع ذلك، ليس للولايات المتحدة مصالح أمنية في كل مكان في العالم [...]. وبما أنه لا يمكنها أن تكون دركي العالم [...]، عليها إذن أن تقرر بدقة متى وتحت أي ظرف تقحم فيه قواتها العسكرية وتضع هيبتها تحت المحك. عليها أن تختار الإستراتيجيات والتحالفات والقدرات العسكرية الأنسب لمركزها الفريد كقوة عسكرية عالمية ووحيدة."*[2]

على هذا الأساس، لا يمكن للولايات المتحدة الدخول في عمل خارج حدودها تدرك فيه جيدا أنه لا يخدم مصلحتها الوطنية.[3] أي أنها تتدخل للدفاع عن مصالحها عندما ترى أن ذلك ضروري. تقود هذه المقاربة البيت الأبيض إلى

---

(1) Ibid.

(2) K. R. Homes. T. G. Moore (edit) ‹« Restoring American Leadership. » (Blueprint), Heritage Foundation, 1996, pp. 6-7. In : Tanguy Struye de Swielande. « La politique étrangère américaine après la guerre froide et les défis asymétriques ». Presses universitaire De Louvain, 2003, p. 118.

(3) Kenneth W. Stein, p. 153.

اتخاذ خيارات إستراتيجية حول أين ومتى وطبيعة القضية التي يتعين على الولايات المتحدة التدخل من أجلها. المعيار الأساسي الذي يجب التأكيد عليه حول تدخل الولايات المتحدة في الساحة الدولية يبقى المصلحة الوطنية الأمريكية من خلال مدلولها الجيوإستراتيجي والاقتصادي والأمني بغض النظر عن الأثر الذي يمكن أن تخلفه على بقية المجتمع الدولي.

انطلاقا من المعطيات السابقة، يمكن أن نحصي حسب " مامادو كا " MamadouKa مجموعة من الخصائص تميز سياسة التدخل الانتقائي نذكر منها: [1]

1) أولها أن سياسة التدخل الانتقائي تقود الولايات المتحدة إلى تجاهل آراء المجتمع الدولي بأسره الرافض للسياسة الأمريكية في حالات تتم بمعزل عن الشرعية الدولية. كما أن هذه السياسة تتيح للولايات المتحدة تجاهل واستصغار الآثار السلبية التي تنجم في الغالب عن هذه التدخلات.

2) كما أن منهج التدخل الانتقائي يشجع على تطوير سياسات قائمة على مفهوم "الدول المحورية" - كما سبق وأن أشرنا إليه في الفصل السابق- الذي يدفع الولايات المحدة إلى التركيز في معظم علاقاتها مع بعض الدول التي تعتبرها دولا محورية أو مركزية. العامل الرئيسي، الذي يجعل من دولة ما محورية أو لا "*هو قدرتها على التأثير على الاستقرار الإقليمي [...] كما أن نجاحها أو إخفاقها يؤثر على دول المنطقة ومصالحها وخصوصا الأمريكية منها*". [2] وهكذا، يمكن أن نذكر دولة جنوب إفريقيا في جنوب القارة الإفريقية ونيجيريا في غربها وكينيا في شرقها. هذه الدول تتلقى معاملة تفضيلية من قبل الولايات المتحدة، التي من خلال هذه القوى الإفريقية المهيمنة إقليميا، تحمي مصالحها الإقليمية.

3) وفي الأخير، النتيجة الأكثر خطورة التي يمكن استنتاجها، هو أن هذا النهج يسمح للولايات المتحدة بالتخلي عن مسؤوليتها كقوة عظمى في العالم والتهرب من التزاماتها كقوة حافظة وضامنة للسلام والأمن في العالم. والواقع أن واشنطن ترفض المبادئ والعملية المتعددة الأطراف عندما

[1] Mamadou Ka. Op.cit, p. 42.
[2] Robert S. Chase, Emily B. Hill, Paul Kennedy. Op.cit, p. 37.

يأتي الوقت لمواجهة بعض الكوارث وحالات الطوارئ العامة. ويمكننا لذلك، تذكر رفض بيل كلينتون التدخل خلال عمليات الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا عام 1994، لأن واشنطن لم يكن لديها أدنى مصلحة في التدخل، سواء في مجال الأمن القومي أو في الاقتصاد. وبعبارة أخرى، فإن التدخل الانتقائي ينفي مفهوم "*المسؤولية الإيجابية*" فيما يتعلق بدور القوة العظمى الوحيدة، التي يجب أن تقود الولايات المتحدة إلى وضع السياسات والمبادرات لمساعدة بلدان العالم الثالث على مكافحة الفقر والأمراض وتعزيز تنشئة ثقافة الديمقراطية.

في ما يتعلق بإفريقيا، منذ نهاية الحرب الباردة، كانت المصلحة الوطنية الأمريكية تتعلق أساسا بقضايا الأمن القومي. كما أصبحت القضايا الاقتصادية، ذات أهمية متزايدة منذ أواخر التسعينيات وبداية الألفية الجديدة. وفي وقت تواصل فيه الارتفاع الكبير في أسعار النفط في السوق الدولية، أبدت الولايات المتحدة اهتماما أكبر لبلدان كنيجيريا وأنغولا. منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 في نيويورك، أصبحت الحرب على الإرهاب حجر الزاوية في العلاقات بين الولايات المتحدة وإفريقيا، وهذا، كبديل لسياسة الاحتواء. والأخطر في الأمر هو ما يحدث في الواقع من عودة إلى سياسات كانت قائمة في زمن الحرب الباردة، عندما كانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت تقدم على دعم حكام مستبدين في إفريقيا، بدرجات متفاوتة، بمجرد تبنيهم ووقوفهم إلى جانب سياستها المناهضة لانتشار الشيوعية، على الرغم من التجاوزات والانتهاكات التي كانوا يقترفونها في حق شعوبهم والمنطقة بأسرها. واليوم، ما تقوم به الولايات المتحدة هو تطبيق نفس السياسة التي كانت في الماضي، التسمية فقط تغيرت حيث أصبحت تحمل عنوانا أكبر اسمه مكافحة الإرهاب. سياسة التدخل الانتقائي تؤدي بالولايات المتحدة إذن إلى تحديد عدد من البلدان الإفريقية التي ستقوم بتطوير علاقاتها معها للدفاع عن مصالحها الاقتصادية (نيجيريا وجنوب إفريقيا وأنغولا، إلخ.)، والأمنية (جيبوتي وكينيا إلخ)، وعند احتوائها بعض من خصومها المحليين (أوغندا والتشاد ورواندا).

في هـذا الاتجـاه، أنشـأت القـوات الأمريكيـة في جيبـوتي، قاعـدة بيانـات إقليميـة لمكافحـة الإرهـاب تهـدف إلى رصـد أنشطة تنظيم جماعـة إرهابيـة في شـرق إفريقيـا، وخاصـة كينيـا والصـومال وإثيوبيـا وبعـض الـدول العربيـة المجـاورة مثـل اليمن. في المقابـل، ضـاعفت الولايـات المتحـدة مـن المسـاعدات الـتي كانـت تقـدمها لهـذا البلـد مـن حـوالي ثلاثـة ملايـين دولار سـنويا قبـل 11 سـبتمبر 2001 إلى عشـرة ملايـين دولار في عـام 2002. وفي سـنة 2003 قُـدِّم للـرئيس الجيبـوتي "إسماعيـل عمر" ما لا يقل عن 31 مليـون دولار علـى شـكل مسـاعدات مـن إدارة بـوش.[1] هـذا بـالرغم مـن مـا كانـت تعرفـه عـن ممارسـاته القمعيـة، ومسـؤوليته عـن العديـد مـن الانتهاكـات ضـد المـدنيين وهـو الـذي يلقب في بـلاده باسـم "*جـلاد جيبـوتي*". وكـان هـذا الأخير، قـد تعـرض إلى انتقـادات شـديدة مـن البرلمـان الأوروبـي واللجنـة الإفريقيـة لحقـوق الإنسـان، وإلى جانـب ذلـك فهـو أيضـا متـابع قضـائيا في فرنسـا بسـبب شـكاوى عـن التعـذيب وجـرائم ضـد الإنسـانية. لكـن هـذه الحقـائق لم تمنـع إدارة كـل مـن الرئيسـين كلينتـون وبـوش مـن التعـاون مـع جيبـوتي باسـم مكافحـة الإرهاب.

في الحقيقـة كـان لسياسـة التـدخل الانتقـائي أثـر بـالغ علـى السياسـة الخارجيـة للولايـات المتحـدة في منطقـة إفريقيـا. وقـد عرفـت هـذه السياسـة في إفريقيـا بالخصـوص في علاقـات الولايـات المتحـدة مـع مـا بـات يعـرف بعـد الحـرب البـاردة "بإفريقيـا النافعـة" Useful Africa. بمعنـى أنـه بعـد انتهـاء الحـرب البـاردة، لم تعـد الولايـات المتحـدة ملزمـة بالتعامـل إلا مـع الـدول الإفريقيـة الـتي تـرى فيهـا منفعـة لمصالحها على اختلافها.

كانـت مرحلـة ما بعـد الحـرب البـاردة فرصـة لعمليـة تقـويم السياسـة الإفريقيـة للولايات المتحـدة وإعادة ترتيب أولوياتها وأهـدافها. ولا يخفى على أحد أن عملية التقويم والتمحيص تلك، دفعت إليها مجموعة من العوامل والمتغيرات لعل من أبرزها:[2]

---

[1] Mamadou Ka .Op.cit, p. 44.

[2] حمـدي عبـد الـرحمن. "السياسـة الأمريكيـة تجـاه إفريقيـا مـن العزلـة إلى الشـراكة". السياسـة الدوليـة، العدد 144، ابريل 2001، ص 193.

- ازديـاد أهميـة المرتكـزات الإسـتراتيجية الـتي تقـوم عليهـا العلاقـات الأمريكيـة الإفريقيـة في عصـر العولـة الأمريكيـة. فالمحـددات الثابتـة مثـل الموقـع الإسـتراتيجي للقـارة والثـروات الطبيعيـة وخطـوط التجـارة تـدفع دومـا إلى التأكيـد علـى أهميـة إفريقيـا في منظومـة السياسـة الكونيـة للولايـات المتحدة.
- تغـير الصـورة الذهنيـة الخاصـة بإفريقيـا والـتي ظلـت مسـيطرة فـترة طويلـة حيـث طـرأ تغير ملموس فيما يتعلـق بـإدراك صـاحب القـرار الأمريكـي لأهميـة القـارة بمعـزل عـن التـأثير الأوروبـي ومبـدأ "*أوروبـا أولا*"، وظهـور رغبـة أمريكيـة في التعامـل مـع القـارة بشـكل مباشـر دون إلزاميـة المـرور عـبر العواصم الأوروبية.
- تعزيـز سياسـات التحـرر الاقتصـادي المنتهجـة مـن طـرف بعـض الـدول الإفريقيـة، وتشـجيع القيـادات الإفريقيـة الجديـدة الـتي وضـعت مـن بـين أولوياتها دعـم العلاقـة مـع الولايـات المتحـدة. وقـد واكـب ذلـك تزايـد الاهتمـام الأمريكي بغزو الأسواق الإفريقية.
- تغـير الـرؤى والتصـورات في الإدارة الأمريكيـة بشـأن المشـكلات والصـراعات الـتي تعـاني منهـا منـاطق معينـة في إفريقيـا مثـل جنـوب القـارة ومنطقـة البحيرات الكـبرى وشـرق إفريقيـا. فقـد أدركـت بعـض مراكـز صـنع القـرار الأمريكـي أهميـة تحقيـق الاسـتقرار والأمـن ودعـم فـرص النمـو الاقتصـادي في إفريقيا بما يخدم المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة.

لم يعـد السـؤال المطـروح علـى المسـؤولين الأمـريكيين، هـو مـا إذا كـان علـى الولايـات المتحـدة أن تتـدخل أو تتـورط في مسـار الأحـداث في إفريقيـا أم لا. وإنمـا التسـاؤل أخـذ منحـىً جديـدا، هـو علـى أي مستوى يجـب علـى الأمـريكيين التـدخل في إفريقيـا. فكـرة التـدخل الانتقـائي إذن لم تعـد تطـرح للنقـاش كمـا في الماضـي، بـل أصـبحت أمـرا مسـلما بـه في ذهـن صـاحب القـرار الأمريكـي. مـا بقـي محـل جـدل وخـلاف في الأوسـاط المعنيـة بالشـأن الإفريقـي، هـو مـا هـي الأدوات الـتي يجـب توظيفهـا في حـال مـا إذا قـررت الولايـات المتحـدة التـدخل في المنطقـة، ثـم مـا هـو الوقـت المناسـب الـذي تتـدخل فيـه؟ السـؤال الآخـر الـذي أصـبح مطروحـا بجديـة علـى

المسؤولين الأمريكيين بعد نهاية الحرب الباردة، هو هل يجب على الولايات المتحدة التدخل بمفردها أو يمكنها الاستمرار في الاستعانة بالدول الحليفة والقوى الإقليمية والمنظمات الدولية؟

إن القصد من وراء هذا العرض التاريخي الموجز لسياسة الولايات المتحدة في منطقة إفريقيا، هو التأكيد على أن الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة لم يكن وليد القرن الحالي ولا حتى الحرب الباردة، إنما كان حاضرا منذ السنوات الأولى لاستقلال الولايات المتحدة أو حتى قبل ذلك بقليل. ولكن الظروف الدولية المتتابعة جعلت الاهتمام الأمريكي في المنطقة يشهد بعض التطور والنشاط المتزايد، كما يشهد مرات أخرى انحسارا وجمودا، تبعا لطبيعة هذه الظروف. وكأنها حالة من المد والجزر.

اتسم النمط العام الذي ميز السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا طيلة الفترة الممتدة من استقلال الولايات المتحدة إلى بداية الحرب الباردة بالعزلة والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للقارة. وعليه فقد واجهت هذه السياسة معضلة حقيقية مع بداية فترة الحرب الباردة في أواخر الأربعينيات. وربما أكد هذا المعنى جورج ماجي مساعد وزير الخارجية للشرق الأدنى والشؤون الإفريقية بقوله: ***"إننا لسنا في موقع يمكننا من ممارسة المسؤولية بشكل مباشر تجاه إفريقيا. إننا نفتقد الرغبة لتحمل المسؤوليات التي يقوم بها الآخرون، وعلى أي حال فإن المبادئ التي نؤمن بها والالتزامات الحاكمة لحركتنا فضلا عن عدم خبرتنا اسهمت جميعها في عدم تحملنا لهذه المهام"***. (1)

ويمكن القول إن الدبلوماسية الأمريكية تجاه إفريقيا في ذلك الوقت واجهت ثلاث مشكلات أساسية: أولها أنها كانت غير جادة في التدخل والانخراط في القضايا الإفريقية بشكل مباشر. وثانيها، أنها كانت تؤمن بالدور المحوري للقوى الأوروبية في مستعمراتها الإفريقية السابقة، بل ونكاد نجزم أنها لم تكن تنظر إلى القارة إلا من خلال المنظور الأوروبي. وثالثها، اعتقد كثير من الأمريكيين أن ممارسة التمييز العنصري داخل الولايات المتحدة ذاتها يؤدي إلى

(1) حمدي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 192.

رد فعل غاضب بين صفوف المثقفين الأفارقة، ومن ثم في صفوف شريحة هامة من المجتمع الأمريكي والمعارضة.

ظروف الحرب الباردة إذن، كانت وراء اتباع الدبلوماسية الأمريكية في إفريقيا ***"سياسة انتظر ولاحظ"***. وهو ما دفع بالكثير من المحللين والسياسيين إلى الاختلاف في حقيقة أهمية إفريقيا بالنسبة للولايات المتحدة وحقيقة التوجه الأمريكي نحو هذه المنطقة. الكثير من هؤلاء يعتقد أن القارة الإفريقية لم تكن أبدا محل انشغال الولايات المتحدة، ولم تحتل إلا مكانة ضئيلة في السياسة الخارجية الأمريكية مقارنة بمناطق أخرى كأمريكا اللاتينية وأوروبا. هذا الاعتقاد استمر إلى غاية السنوات الأخيرة للحرب الباردة.

إن مثل هذا الاعتقاد راجع بالدرجة الأولى إلى التأثير الكبير للحرب الباردة على نظرة الولايات المتحدة لمصالحها في منطقة إفريقيا، لدرجة التخلي عن مصالحها لصالح الدول الاستعمارية الأوروبية وهذا بهدف تقوية التحالف الذي تقوده في مواجهة الخصم السوفيتي والأيديولوجية الشيوعية التي كان يروج لها. الواقع أثبت أن اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة كان فقط استمرارية للمواجهة بين الشرق والغرب، ولم يكن يدخل في إطار إستراتيجية خاصة بهذا الجزء من العالم رغم إدراك الأمريكيين للمصالح المتنامية للولايات المتحدة في المنطقة.

كما أن الاستثنائية التي لطالما ادعت الولايات المتحدة بأنها تحكم سياستها الخارجية، وفي مقدمتها اعتقادها - كما سبق الإشارة إليه في الفصل السابق- بأنها جاءت مخلصة للبشرية من براثن الظلام والعبودية، لم يكن لها أثر يذكر في السياسة التي انتهجتها تجاه دول القارة وطموحهم المشروع في التحرر من الاستعمار. بل الغلبة كانت لصالح الاعتبارات البراجماتية البحتة، والمتمثلة طوال هذه الفترة في معادلة الصراع مع المعسكر الشيوعي وضرورة إبعاده من المنطقة ومنعه من استغلالها كورقة لإضعاف الجبهة الأوروبية.

هذا كما يجب الإشارة إلى أن إدراك صاحب القرار الأمريكي ومدى اطلاعه على الشؤون الإفريقية، كان سببا رئيسيا دفع إلى اتباع الولايات المتحدة

سياسة يغلب عليها الإهمال الكبير لكل ما يمت بصلة إلى الشؤون الإفريقية طيلة الفترة التي سبق أن درسناها في هذا الفصل. جهل صاحب القرار الأمريكي بالشؤون الإفريقية وتقديسه لمبدأ " أوروبا أولا "، ومن ثم التعامل مع القارة الإفريقية من منظور المصالح الأوروبية كان سببا رئيسيا جعل القارة تلقى هذا الشكل من التهميش لدى أغلب دوائر اتخاذ القرار الأمريكية. ولأهمية هذه الزاوية من علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع إفريقيا، سنفرد في الفصل اللاحق جزءا من الدراسة نسلط فيه الضوء على دور صاحب القرار الأمريكي ومختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي يمثلها، في صياغة السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثالث

طبيعة النظام السياسي الأمريكي وأساليب اتخاذ القرار في الشؤون المتعلقة بإفريقيا

يتطلب الفهم الصحيح لطريقة إعداد وعمل السياسة الإفريقية للولايات المتحدة، التساؤل أولا عن الأسس التي تقوم عليها نظرة صانع القرار الأمريكي لأهمية المصالح التي قد تستقطب اهتمامه في القارة. كما أن مفتاح الفهم الصحيح للخيارات السياسية المطروحة هو دراسة المسار الذي تشكل من خلاله. ذلك المسار الذي يصبح أمرا بالغ التعقيد بسبب وجود عدد كبير من الفاعلين المدافعين عن المصلحة الوطنية، ولكن المدافعين أيضا عن مصالحهم البيروقراطية وحتى الشخصية. [1] وعليه فالقرار المتخذ لا يمكن إرجاعه لطرف واحد يقرر بمفرده، إنما يعتبر نتيجة لجدل ونقاش ومفاوضات وتجاذبات في المواقف بين أطراف متعددة. صنع القرار في ظل هذه الظروف هو عملية معقدة، تعتمد أيضا على التفاعل بين صانع القرار وبيئته. [2] لذلك فإنه من الجوهري أن نفهم كيف يبني واضعو السياسات رؤيتهم للعالم وكيف يحددون الوضع، وكيف يفاوضون، وما إلى ذلك، ما دامت القرارات التي تتخذها دولة من الدول، ما هي في الواقع إلا مواقف يتبناها صانع القرار في الأصل. وبناء على هذا، فإن دراسة عملية صنع القرار تعتمد في الواقع على العديد من التخصصات. فهي تستعين بعلم الاجتماع، علم النفس، العلوم السياسية، وما إلى ذلك.

هذا كما تشير الكثير من الدراسات في ميدان العلاقات الدولية، إلى أن السياسة الداخلية تشكل عادة النسبة الكبيرة من المعطيات التي تسمح بتفسير السياسات الخارجية للدول وفهم تأثيراتها على نحو أدق. [3] يلخص هذه الصورة بشكل جيد، "ج. م. غيهينو" J.-M. Guéhenno حين يقول إننا: "***عندما ننظر إلى الولايات المتحدة من الخارج، يبدو لنا وكأن أوجه القوة الأمريكية مرتبطة مع بعضها البعض. نظن أننا نرى تناسقا فيها بين القوة العسكرية، القوة***

---

[1] Tanguy Strwe de Swielande. « La politique étrangère de l'administration Bush, Analyse de la prise de décision ». Bruxelles : P.I.E. PETER LANG S.A. Éditions scientifiques internationales, 2007, p. 23.

[2] Amine Ait-Chaalal. « La politique étrangère dans le présidentialisme américain. » In : Claude Roosens, Valerie Rosoux, Tanguy de Wilde d'Estmael. « La politique étrangère : le modèle classique à l'épreuve. » Peter Lang, 2004, p. 137.

[3] طالع مثلا الدراسة التي أعدها :
James D. Fearon. «Domestic Politics, Foreign Policy, and Theories of International Relations. » Annual Review of Political Sciences. 1998. 1 :(289-313), p. 289.

التكنولوجية، المالية، الإعلامية والفكرية كما لو كانت جسما واحدا متماسكاً [...]. تبدو الولايات المتحدة من مسافة بعيدة، وكأنها مزيج رائع، يدفع إلى الاعتقاد بأن هناك طرفاً ينسق بين كل هذه الجهات [...]. ولكن عندما ننظر إلى الولايات المتحدة انطلاقا من واشنطن، فإن ذلك التصور سيتغير بشكل كبير. سنكتشف حكومة منقسمة، صراعات مستمرة بين السلطة التنفيذية وغيرها من السلطات الأخرى [...]".[1] ومن ثم فإنه يمكن للولايات المتحدة أن تكون كل شيء إلا أن تكون فاعلا عقلانيا وموحدا.[2]

وحتى إن كان من المسلم به أن الرئيس ومعتقداته يلعبان دورا حاسما في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنه من غير المعقول أن يكون الرئيس هو من يحدد مسار السياسة الخارجية الأمريكية بمفرده. وفقا "لتشارلز مايكلينغ جونيور" Charles Maechling, Jr، ***"فإنه من خلال الترويج لوهم، مفاده أن طرفا واحدا هو من يتحكم في الدفة، فإن السلطة التنفيذية ووسائل الإعلام على حد سواء تعاونت كما لو كانت في مؤامرة، من أجل تعزيز مكانة وصورة القيادة السياسية***.[3]

الغاية في هذه المرحلة إذن، هي فهم كيفية عمل النظام السياسي الأمريكي، ما دام هذا الأخير يؤثر على عملية صنع القرار. ولذا فإنه من المهم من أجل فهم جيد للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، التساؤل عن الكيفية التي تتخذ فيها القرارات داخل الحكومة، فضلا عن تأثير مختلف الفواعل المؤسساتية الرسمية. وسنناقش هذه الجهات بموجب القرارات التي تتخذها في ميدان السياسة الخارجية. بهذه الطريقة، يتم فقط فحص الفاعلين الذين يكون لهم دور الحاسم في عملية صنع القرار وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية.

لذلك فإن تحليل السياسة الخارجية الأمريكية يتطلب رصدا دقيقا للجهات الفاعلة في رسم هذه السياسة والمسارات المختلفة المتبعة، إلى جانب

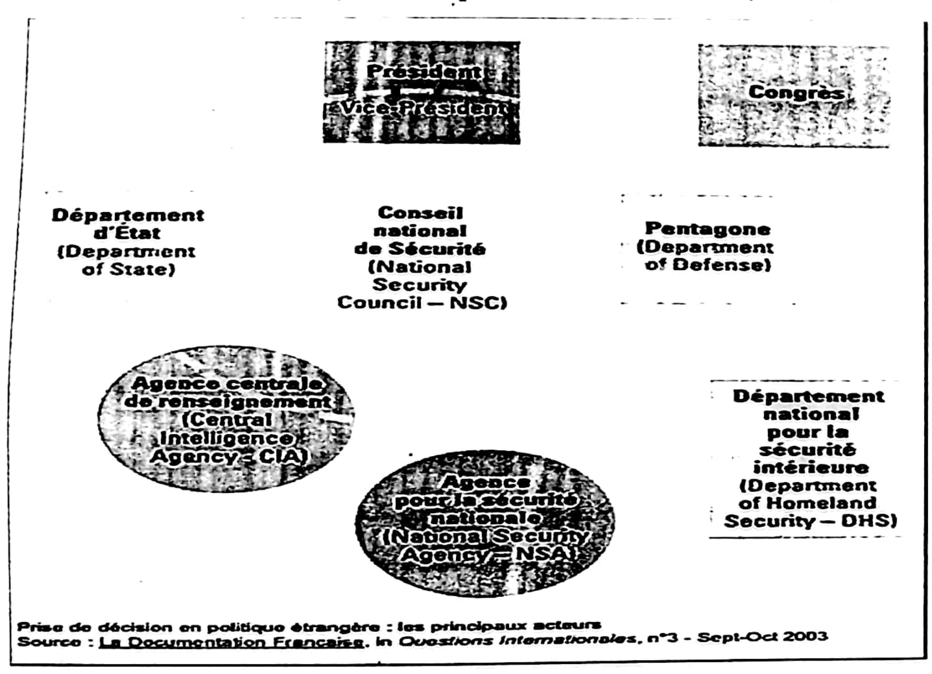
[1] Tanguy Struye De Swielande. « La politique étrangère de l'administration Bush, Analyse de la prise de décision ». Op.cit, p. 33.

[2] Ibid, p. 33.

[3] Jerel A. Rosati, James M. Scott. « The Politics Of United States Foreign Policy. » Fifth Edition, Boston : Wadsworth. 2011, p. 6.

مؤسسات صنع القرار.[1] فيما يتعلق بهذه الأخيرة، فإن الجهات الفاعلة الرئيسية هي رئاسة الجمهورية، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، وزارة الأمن الداخلي، هيئة الأركان العامة، أجهزة الاستخبارات ومجلس الأمن القومي.[2] تساهم هذه الهيئات كل حسب اختصاصه والموقع الذي تحتله في صناعة السياسة الخاجية الأمريكية. (انظر الشكل 02)

الشكل 02: الهيئات التنفيذية الرئيسية التي تعنى برسم السياسة الخارجية الأمريكية



Source *: La documentation Française. In : Questions Internationales, n°3, Septembre-Octobre 2003.*

بناء على ما سبق ذكره، يعتبر الهدف الرئيسي من هذا الفصل هو التركيز بشكل كبير على الفواعل التي تتحكم في رسم سياسة الولايات المتحدة الخارجية بغية فهم أفضل لتأثيرها فيما يتعلق باتخاذ القرار المتعلق بالشأن

[1] Charles-Philippe David. «Introduction : Lectures sur l'hégémonie et l'avenir de la puissance américaine». Op.cit, p. 441.

[2] Graham T. Allison. «Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis» in R. Head et E. Rokke, American Defense Policy, the John Hopkins University, 1973, p. 291.

الإفريقي. تحقيقا لهذه الغاية، سنقوم في البداية بدراسة الإطار التحليلي العام، ونقصد به مختلف المقاربات النظرية التي تعنى بموضوع صنع القرار (المقاربة العقلانية، المقاربة المعرفية، .... إلخ). ثم نخص بالدراسة الهيئات الرئيسية التي توكل لها مهمة صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، وبالأخص في كل ما يتعلق بالشأن الإفريقي. ونحاول أن نقيم أداء هذه الهيئات وطبيعة الإهتمام الذي توليه للشؤون الإفريقية، إلى جانب طبيعة العلاقة التي تجمع بينها وأثر ذلك على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة إفريقيا.

مقاربات تحليل صنع القرار في السياسة الخارجية

إن دراسة عملية صنع القرار داخل نظام سياسي ما، تكشف حدود دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمع، ومدى فاعلية هذه المؤسسات بالرغم من وجودها دستورياً وقانونياً وهو ما لا تكشفه لنا الدراسات السياسية المقارنة أو الإمبريقية، وتظهر لنا أيضاً مدى استقرار هذه المؤسسات وقدرتها على الاستجابة للأزمات الداخلية والخارجية بحيث يتم استيعابها وحلها ضمن أطرها القانونية وبأقل الخسائر السياسية والاقتصادية الممكنة.(1)

كما أن دراسة صنع القرار تعطي مؤشراً توجيهياً ذا دلالة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والإطار الذي تعمل فيه تلك السياسة من منظور علاقاتها مع دول الجوار ثم علاقاتها الإقليمية والدولية. كما تتداخل عملية صنع القرار مع دور النخب الفكرية والسياسية والعسكرية وتكوينها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، كما تتداخل كل هذه العوامل مع خياراتها السياسية والاقتصادية التي تعمل عليها وتطبقها.(2)

لفهم تطور وصياغة السياسة الخارجية لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه من الضروري دراسة تأثير عملية صنع القرار على سلوك هذه

(1) رضوان زيادة، «صنع القرار والسياسة الخارجية في سوريا»، كراسات استراتيجية، السنة السابعة عشرة - العدد رقم (174) - أبريل 2007. http://www.ahram.org.eg/acpss/ تم تصفحه في 26 يناير 2009.

(2) نفس المرجع.

الدولة. يمكننا أن نلاحظ أن معظم منظري العلاقات الدولية يواصلون، تركيز جل اهتمامهم على تحليل العلاقات القائمة بشكل عام بين الدول، في إطار النظام الدولي، وذلك على حساب رؤية خاصة يسلط فيها الضوء على السياسة الخارجية التي تؤديها كل دولة منفردة. قد تبدو هذه النظريات للوهلة الأولى صائبة إلى حد كبير، لكنها تبقى غير مكتملة وغير صحيحة في كثير من الأحيان وبخاصة عندما نحاول تطبيقها عند تحليلنا للأحداث المتسارعة، التي تقع على الساحة الدولية، والتي تحتم على الولايات المتحدة اتخاذ موقف واضح تجاهها. أو بصورة عامة في علاقاتها مع دول العالم ونخص بالذكر القارة الإفريقية.

في الحالة الإفريقية مثلا، يبدو من الصعب إمكانية الاكتفاء مثلا بتفسير التدخل الأمريكي في النزاعات والأزمات المختلفة التي تشب بين الحين والآخر منذ نهاية الحرب الباردة من زاوية التقييم الإستراتيجي، أو الدواعي الإنسانية فقط. يمكننا أن نتصور أن منطق العقلانية والمصلحة الوطنية الأمريكية هو الغالب ولكن، من دون إجراء مزيد من التحليل لأسباب اتخاذ الإدارات الأمريكية لهذه المواقف، قد نكون بعيدين عن الحقيقة. لذلك، لا يمكننا أن نفهم محتوى السياسة الخارجية الأمريكية على وجه التحديد دون دراسة العوامل التي تدخل في عملية صنع هذه السياسة.

من ثم، لا بد من البحث في العوامل التي تؤثر في صياغة قرار سياستها الخارجية. في الواقع، إذا أردنا إيجاد التفسير الدقيق للدوافع التي تقف وراء السلوك الأمريكي في العالم، فإنه من السطحية، إن لم يكن من الخطأ، الاعتماد فقط على نظريات مثل الواقعية أو الاعتماد المتبادل لشرح مواقف وسلوك حكومة الولايات المتحدة في العلاقات الدولية. ومن ثم أصبح من الملحّ توسيع مجال التحليل ليشمل مقاربات جديدة أثبتت في أحيان كثيرة نجاعتها في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية، وبخاصة في علاقاتها مع منطقة إفريقيا.

هناك طريقتان لشرح عملية صنع القرار في العلاقات الدولية.(1) من ناحية، من الممكن القيام بتحليل سلوك الدولة بشكل أوسع في إطار تفاعلها مع

(1) Charles Philippe David. « Au sein de la Maison-Blanche : la formulation de la politique étrangère des États-Unis ». Presses Université Laval, 2004, p.14.

النظام الدولي. وثانيا بإمكاننا أن نركز بشكل خاص على العوامل الداخلية المؤثرة في عملية رسم وتنفيذ السياسة الخارجية لتلك الدولة.

في الحالة الأولى، يسلط التحليل النظامي الضوء بشكل أكبر على حالة التكامل والتعاون بين الدول في المجالات السياسية، الاقتصادية والإستراتيجية الدولية، ويسعى لمعرفة كيفية تأثير النظام الدولي على دور الدولة في العالم. أما في الحالة الثانية، فإن تحليل السياسة الخارجية يؤكد بشكل أكبر على خصوصيات البلدان ويدرس السياسة الدولية من خلال دراسة سلوك كل دولة على حدة.[1]

بدلا من محاولة تطبيق هاتين الطريقتين بشكل حصري، كل على حدة، من المفيد أكثر محاولة التوفيق بينهما عن طريق جعلهما مكملتين لبعضهما البعض. لبلوغ هذا الهدف، يجب، علينا أن ننظر إلى المشكلة من خلال اتخاذ وجهة نظر متعددة الأبعاد، تتمحور حول صانع القرار، المؤسسات، المجتمع، والبيئة الدولية.

لذا، نلاحظ أن دراسة عملية صنع القرار يمكن أن تخضع لأطر تحليلية عديدة. وهكذا، فإنه من الممكن تقسيم دراسة عملية اتخاذ القرار إلى أربع مقاربات رئيسية : المقاربة العقلانية، المقاربة القائمة على الإدراك، المقاربة السوسيولوجية، وأخيرا المقاربة البيروقراطية.[2]

المقاربة العقلانية/ النفعية

تتضمن المقاربة العقلانية/ النفعية، عدة مراحل أهمها قيام صانع القرار بالبحث الشامل عن كل البدائل المتصورة مع تحديد النتائج المحتمل ترتيبها على كل بديل، واحتمال حدوث كل من تلك النتائج، ومراجعة تلك التقديرات كلما جدت المعلومات. كما يقوم صانع القرار باختيار البديل الذي يحقق أعظم المنافع بصرف النظر عن أي اعتبار آخر. ومن ثم فقاعدة اتخاذ القرار مثل ما يراه اتباع هذه المقاربة هي قبل كل شيء، "*تعظيم المنافع*" Maximization.[3]

---

[1] Ibid, p. 15.
[2] Ibid, p.14.
[3] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية ، 1998. ص: 479.

ويمكن تلخيص المقولات الأساسية لهذه المقاربة في ما يلي:

1. الحكومة هي وحدة التحليل، أي وحدة اتخاذ القرار.
2. الحكومة كيان تنظيمي يتسم بالتجانس يؤمن كل أفراده بالأهداف ذاتها كما أنهم يقيمون البدائل بالأسلوب ذاته.
3. الحكومة كائن رشيد، يقوم بعملية حساب عقلانية للمنافع والخسائر.
4. القرار الذي يتخذه صانع القرار في السياسة الخارجية هو بتحصيل حاصل قرار رشيد ما دام قائما على :

I. السعي لتحقيق الأهداف القومية.

II. الحرص قبل اتخاذ أي قرار بشأن مشكلة معينة، أن يتم جمع كل المعلومات والمعطيات الضرورية المتعلقة بشأنها.

III. حصر كل البدائل الممكن تصورها لحل تلك المشكلة، واعتماد مقدار النفقة والمنفعة كمعيار لتقييم كل بديل. واحتمال حدوث النتائج الممكن أن تترتب من وراء اتباعه.

IV. اختيار البديل الأكثر تعظيما للمنافع.[1]

بناء على ما سبق يمكن القول إن المقاربة العقلانية/ النفعية تفترض، أنه من الممكن أن يصل صاحب القرار في السياسة الخارجية إلى قرار يكون الأنسب لمواجهة أفضل للمشاكل التي يواجهها. المعيار الرئيسي لاتخاذ القرارات يقوم على أساس تحليل سليم للتكاليف والفوائد المترتبة على كل خيار يتخذ في عملية صنع القرار. هذه المقاربة ترى في اتخاذ القرار اختيارا بين بدائل مختلفة، يوجهها في ذلك تحليل عقلاني للتكاليف والفوائد المرتبطة بكل خيار من الخيارات. كما أن هذه المقاربة تفترض أن صانع القرار يتصرف بعقلانية تامة ويحتكم على ما يكفي من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. كما تتميز هذه المقاربة على المستوى التنظيمي بأحادية القرار: وحدها الإرادة الأحادية (فرد أو مجموعة صغيرة من صناع القرار) يمكنها أن تبحث وتختار بعقلانية البديل الأكثر ربحية لمصالحها. إقصاء البدائل يتم انطلاقا من مبدأ البحث عن الحد

---

[1] نفس المرجع، ص: 480.

الأقصى من الكفاءة وبأقل التكاليف الممكنة.[1] إن المسار العقلاني في عملية صنع القرار يتم إعداده وفق مخطط محدد:[2]

أ) مرحلة التشخيص: جمع المعلومات اللازمة عن الحالة ومن ثم إجراء تحليل سليم.

ب) مرحلة البحث: الاطلاع على مجمل القيم والمصالح، بغية تحديد الأهداف وإعداد الخيارات.

ج) مرحلة التقييم: مقارنة شاملة للخيارات ونتائجها، أي التكاليف والفوائد، بهدف الحد من عدم اليقين.

د) مرحلة المراجعة: إعادة تقييم كل الخيارات التي يتم اختيارها.

هـ) مرحلة الاختيار: اصطفاء الخيار الأفضل وتنفيذ القرار.

وعليه فإنه من السهل أن نستنتج أن هذه المقاربة تعمد إلى النظر إلى عملية صنع القرار من مدخل اقتصادي عقلاني بحت، بحيث تحتل الأهداف فيه مكان الصدارة، وينظر في عدد من البدائل التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف. كما تطرح نتائج كل واحدة من هذه البدائل، وتداعياتها، ويصار إلى حساب ميزان المغانم والمغارم المترتبة عن تبني كل خيار، دون غيره. ويعد "جراهام أليسون" Graham Alison، في دراسته الشهيرة الخاصة بأزمة الصواريخ الكوبية، واحدا من أوائل أساتذة العلوم السياسية الذين قدموا هذا النموذج كمعيار متميز لقياس عقلانية القرار، ومدى نجاح البدائل المتعددة في تحقيق مثل هذا القرار.[3]

ومع ذلك، فإن الخطوات السالف ذكرها، تشكل العديد من المشاكل. في الواقع، يعد من المستحيل الحصول على قرارات في مثل هذا المستوى العالي من الجودة، لأن الممارسة العملية تبين أن العلاقات الدولية هي في المقام الأول ثمرة

(1) Jean Barrea. « Théories des relations internationales : la grammaire des événements». Artel, 1994, p. 38.

(2) Thomas L. Brewer. «American foreign policy: A contemporary introduction ». Prentice Hall, 1992, p. 25.

(3) نجم الدين النغوم «صنع القرار، دراسة في سيسيولوجيا الإدارة» نقلا عن موقع:
http://www.annajah.net/arabic/show_article.thtml?id=3077

وخلاصة لقرارات تفتقر إلى الكمال من حيث طبيعتها أو حتى توقيت صدورها، وهي كذلك غير مكتملة حيث في كثير من الأحيان ما تأتي ناقصة لا تعالج المشاكل المطروحة بشكل جذري. ولذلك، كما يقول " شارل فيليب دافيد " Charles-Philipe David، يمكن تضمين الخطوات الخمس، التي نوقشت أعلاه، بمجموعة من الملاحظات بغية المزيد من التدقيق والتمحيص:[1]

أ) نادرا ما تكون المعلومات مثالية، لأنه غالبا ما تكون ناقصة، مشوهة أو مكيفة وفقا لأهداف الأطراف التي تقدمها، ليتم تفسيرها فيما بعد وفقا لأهواء الذين يحصلون عليها.

ب) ويتم النظر في القيم والمصالح والخيارات، من زاوية ذاتية إلى حد كبير، استنادا إلى المعتقدات وإلى الهياكل البيروقراطية التابعة لصانعي القرار.

ج) غالبا ما يتم تقييم الخيارات بشكل محرف.

د) عادة ما يغض صناع القرار الطرف عن المشاكل الناجمة عن الحل الذي تم طرحه ويصرون على تبرير اختيارهم، ومواصلة تنفيذ قرارهم.

هـ) التقدير اللاحق لنتائج القرار وتبعاته، يدل على أن عملية صنع القرار لا تؤدي دائما إلى اعتماد القرار الأفضل.

كما أن هذا النظام العقلاني يعاني عموما من ثلاثة عيوب حسب " توماس بريور" Thomas L. Brewer :[2]

أ) أنه يتجاهل تعقيد الشؤون الخارجية.

ب) أنه يتجاهل البعد الإنساني.

ج) أنه يتجاهل الصراعات السياسية في داخل أجهزة صنع القرار.

هذا، ويعاني هذا المقترب أيضا من السطحية والتجريد. لأنه في النهاية، إذا كان القرار قد يبدو عقلانيا، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن عملية صنع القرار في حد ذاتها قد اتبعت الخطوات أو المسار الذي يلبي معايير العقلانية. وعلى

(1) Charles-Philipe David. « Au sein de la Maison Blanche ». Canada, Presses de l'Université de Laval, 1994, p. 18.

(2) Thomas L. Brewer. Op.cit. p. 26.

الرغم من أن عملية صنع القرار قد تبدو عقلانية إلا أنها قد تكون في الحقيقة انعكاساً لتصورات معينة، معقولة أو مشكوك فيها، والتي تؤثر في تفكير صانعي السياسة في العملية التي أدت إلى اختيار أحد الخيارات.(1)

هذا، كما أن أحد مكامن ضعف هذا المدخل تتمثل في افتراضه عدم تأثير العوامل غير الموضوعية الأخرى، مثل قناعات الأفراد وتصوراتهم الذاتية، وإدراكهم للمعلومات المتاحة، أو فهمهم لطبيعة المشكلة الماثلة أمامهم، وبالتالي مدى قدرتهم على اختيار قرارات، أو بدائل معينة، دون أخرى.

المقاربة البيروقراطية

يتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية تحديد الهيكل الذي تصنع تلك السياسة في إطاره، والعمليات التي تصنع من خلالها السياسة الخارجية. ويقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية. أما عملية صنع السياسة الخارجية فإنها تشمل نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسية المبتغاة في المجال الخارجي وأدوات تحقيق تلك الأهداف.(2)

تعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية. فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دورا رقابيا على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية.

ويندرج تحت لواء السلطة التنفيذية في مختلف النظم السياسية مجموعة من المؤسسات، وهي الأجهزة الرئاسية في وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، وجهاز المخابرات، ومجلس الأمن القومي. فتقوم وزارة الخارجية بالمشاركة في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها، والإشراف على العلاقات الدولية مع العالم الخارجي بما في ذلك تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول الأخرى

(1) Charles Philippe David. Ibid, p. 17.

(2) محمد السيد سليم: «تحليل السياسة الخارجية». الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، 1998،. ص: 453.

والمنظمات الدولية. كذلك تقوم وزارة الدفاع بالمشاركة في رسم السياسة الخارجية وبالذات في ما يتعلق بالأبعاد الأمنية والدفاعية لتلك السياسة، كما يقوم جهاز المخابرات بجمع وتحليل المعلومات التي تُرسم على أساسها السياسة الخارجية. أما مجلس الأمن القومي، فإنه عادة ما يكون تابعا مباشرة لمن يمتلك ناصية السلطة التنفيذية في النظام السياسي، ويتكون في الغالب من ممثلين لمختلف الأجهزة التنفيذية المهتمة بالسياسة الخارجية، بالإضافة إلى بعض الخبراء.

يقصد بالبيروقراطية مجموعة الأفراد المعنيين بصفة رسمية دائمة للاضطلاع بالمهام التنفيذية الرسمية في مجال السياسة الخارجية. وهم بالتحديد الموظفون الرسميون في وزارة الخارجية بصفة عامة، والموظفون الرسميون العاملون في الميدان الخارجي في وزارتي الدفاع والاقتصاد.(1)

تلعب البيروقراطية دورا حاسما في صنع السياسة الخارجية من خلال تقديم المشورات لصانعي السياسة حول كيفية صياغة وتنفيذ السياسات، ومن خلال تقديم المعلومات لصانعي السياسة؛ كذلك تسهم البيروقراطية في تحديد مسار السياسة الخارجية من خلال الاضطلاع بتنفيذ تلك السياسة. فمن خلال هذا الدور يمكن أن تعطل البيروقراطية تنفيذ السياسات التي لا توافق عليها، خاصة مع تزايد حجم البيروقراطية في ميدان السياسة الخارجية، واتجاهها نحو مزيد من التخصص في قضايا معينة. بيد أنه ينبغي أن ننبه إلى أن البيروقراطية، في التحليل النهائي، لا تصنع السياسة الخارجية، ولكنها تسهم في صنعها وذلك إذا حدث اختلاف بين السياسيين والبيروقراطيين، فإن وجهة نظر السياسيين هي التي تسود.(2)

و بصفة عامة تميل البيروقراطية العاملة في ميدان السياسة الخارجية إلى رفض التغيير الجذري والمفاجئ في السياسة الخارجية. فالمؤسسات البيروقراطية تفضل الأسلوب الروتيني المبرمج في العمل مع محاولة تكييف الأهداف والسياسات طبقا للظروف المتغيرة.

(1) نفس المرجع، ص: 463.

(2) نفس المرجع، ص: 464.

يتضح من ذلك، أن السياسة الخارجية يشارك في صنعها العديد من المؤسسات، وأن دور هذه المؤسسات يتفاوت طبقا لطبيعة النظام السياسي. فمهما كانت أهمية دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية، فإن ذلك لا يعني انه يقوم بمفرده بمهمة صنع تلك السياسة. ذلك أن التدفق الهائل للمعلومات من البيئة الخارجية يجعل من المستحيل على فرد واحد متابعة هذا التدفق، وحساب الاحتمالات والبدائل وصياغة السياسة، ومن ثم فإنه من الضروري أن تشارك مؤسسات أخرى في صنع هذه السياسة.[1] ولعل ذلك هو ما قاد بعض الدارسين إلى تصور أن عملية صنع السياسة الخارجية تتسم "بالتنافس البيروقراطي" وطوروا بناء عليه ما يسمى بنموذج "السياسة البيروقراطية" في صنع السياسة الخارجية. ويقصد بالتنافس البيروقراطي تصارع شتى المؤسسات الحكومية في عرض وفرض وجهات نظرها حول المسار الصحيح للسياسة الخارجية بحيث تغدو السياسة الخارجية في النهاية محصلة مساومة متعددة بين تلك المؤسسات.

ففي صنع السياسة الخارجية، هناك عدة مؤسسات حكومية كوزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووزارة الاقتصاد، وجهاز المخابرات. ولكل من هذه المؤسسات رؤية معينة لعملية السياسة الخارجية تتحدد طبقا لمصالح تلك المؤسسة. فوزارة الدفاع ترى أن "المصلحة القومية" تتطلب زيادة الإنفاق العسكري، ووزارة الاقتصاد ترى أن المصلحة ذاتها تتطلب التركيز على التنمية الاقتصادية وهكذا. نتيجة تفاعل آراء تلك المؤسسات ودخولها في مساومات عديدة مع بعضها البعض، تنتج السياسة الخارجية النهائية.[2] وتتضح هذه الظاهرة بالتحديد في قضايا السياسة الخارجية التي يتوفر متسع من الوقت للمؤسسات الحكومية للتعامل معها. ولذلك يصف روجر هلسمان عملية صنع السياسة الخارجية بأنها "عملية سياسية" تضمن قدرا كبيرا من الصراع والاتفاق بين مختلف المؤسسات حول كيفية تخصيص الموارد لتحقيق أهداف في المجال الخارجي.[3]

---

[1] William Wallace. «Foreign Policy Process». London. Macmillan, 1971, p. 25.
نقلا عن محمد السيد سليم المرجع السابق، ص: 464.

[2] Dan Caldwell. « Bureaucratic foreign Policy-making ». American Behavoral Scientist, Vol. 21 (1), September 1977.

[3] Roger Hilsman. « The Politics of Policy-Making in Defense and Foreign Affairs». New York, Harper and Row, 1971, pp. 117-130.

وفقا "لغاري كليفورد" Garry J. Clifford [1]، بدأ النموذج البيروقراطي يتبلور في منتصف 1960 عندما بدأت مجموعة من الباحثين في جامعة هارفارد كتابة أوراق في هذا الموضوع. ابتداء من 1980، أصبح نموذج "غراهام أليسون" Graham T. Allison حول موضوع البيروقراطية يستخدم في العلوم السياسية وفي العلاقات الدولية. حجر الزاوية في هذا النموذج يشير إلى عدم وجود طرف واحد يقوم بصناعة السياسة الخارجية. بدلا من ذلك، السياسة تتبع من مختلف المؤسسات أو المنظمات والجهات السياسية الفاعلة، التي تحاول التأثير على القرارات التي تخدم مصالحها الشخصية والتنظيمية. "ولأن المنظمات تعتمد على الرتابة (الروتين) والخطط المستمدة من الخبرة مع المشاكل المألوفة، فإن هذه الرتابة والاستمرارية هي عادة ما تشكل الأساس للخيارات والحلول المقدمة إلى الرئيس...القرارات النهائية هي أيضا "*محصلات سياسية*"، ونتيجة لتوافق ومساومة بين مختلف المشاركين".[2]

في نموذج السياسة البيروقراطية، يشدد أليسون على أن قادة الدولة لا يتصرفون بمفردهم، بل هم "لاعبون، وسط لعبة تنافسية. اسم اللعبة هو السياسة البيروقراطية".[3]

هذا النموذج بدلا من التركيز على صانعي قرارات السياسة الخارجية يؤكد على الدور الذي يلعبه البيروقراطيون من ذوي العلاقة بعملية صنع السياسة الخارجية. فنظرا للتغيرات الواسعة والمستمرة في الحكومات والأحزاب السياسية في كثير من الدول من جانب، ولافتقار السياسيين عادة للخبرة اللازمة في مجال السياسة الخارجية، نجدهم غالبا ما يستعينون بالموظفين الدائمين بغرض النصائح والمعلومات الضرورية، وبالتالي يزداد دور هؤلاء البيروقراطيين في رسم

---

[1] Garry J. Clifford. «Bureaucratic Politics». The Journal of American History, Vol. 77(1), 1990, pp. 161-168.

[2] Ibid, p. 162.

[3] Amaury Murgado. «The Bay Of Pigs Invasion: A case study in foreign Policy decision-making ». A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for a degree of Master of Arts in Political Science in the Department of Political Science in the College of Sciences at the University of Central Florida Orlando, Florida Spring Term 2009, p. 17.

السياسة الخارجية، إلى جانب أن هؤلاء البيروقراطيين هم معنيون بأمر تنفيذ هذه السياسات وبالتالي لديهم فرصة التأثير عليها سلبا وإيجابا.

وعلى النقيض من الافتراضات التي جاء بها نموذج الفاعل العقلاني، يعتقد "غراهام أليسون" Graham Alison [1] أن السياسة الخارجية ليست دائما من صنع دولة موحدة. بدلا من ذلك، فإن صنع السياسة الخارجية في نظره يتم من قبل عدد متزايد من البيروقراطيات المنضوية داخل وزارات الخارجية والدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، ومجلس الأمن القومي (NSC). وبالتالي فإن المصالح المختلفة ووجهات النظر المتضاربة لهذه البيروقراطيات والبيروقراطيين الذين يعملون لصالحها، فضلا عن المنافسة والمساومات السياسية التي تُجرى بينهم هو في الحقيقة ما يحرك عملية صنع القرار.

يتم تعريف مصالح البيروقراطيات من خلال مقولة "***تحديد أين تتواجد يتوقف على المكان الذي تجلس فيه***"[2]، بمعنى أن الدفاع عن مصالح الفاعلين يعتمد بالدرجة الأولى على تأمين مصالح البيروقراطيات التي ينتمون إليها. لذلك يدخل هؤلاء في مساومات سياسية تؤدي إلى نتائج تضمن مصالحهم ومصالح الأجهزة البيروقراطية التي يتبعون لها. والنتيجة أنه بدل اقتراح واحد سائد، هناك مجموعة من المقترحات، التي تحدد الإجراءات الحكومية التي سوف تتخذ. وهذا يتناقض مع ما تتوقعه عملية صنع القرار الرشيد.

تعتبر إذن عملية اتخاذ القرار بشأن السياسة الخارجية، ثمرة مساومة بين الأفراد أو الجماعات داخل الأجهزة الحكومية. بحكم أن السلطة في الواقع مجزأة بين مجموعة من "الفاعلين" المؤسسين، بالتالي فإن المصالح التنظيمية هي المهيمنة على توجيه وصياغة السياسات الوطنية، عوض المصلحة الوطنية. إذا كان هناك عقلانية في مسار صنع القرار، فهي مع ذلك تبقى متصلة بشكل ثانوي مع مضمون هذا القرار: قبل كل شيء، فإن القرار يظل يعكس منطق

(1) Graham T. Allison. «Essence of decision: Explaining the Cuban Missile Crisis.» Boston: Little Brown.1971. in: Amaury Murgado. Ibid, p. 17.
(2) Amaury Murgado. Ibid, p. 18.

الغايات والوسائل الذي تنشده كل إدارة في صراعها مع مثيلاتها في خضم تنافسها المؤسسي. ينجم عن التوافق الذي تتوصل إليه هذه الأجهزة الإدارية في إطار صياغتها للسياسة الخارجية قرارات يبرز فيها بوضوح الجهة "الفائزة" و"الخاسرة".

على العموم للبيروقراطية بعدان: بعد هيكلي وآخر جوهري.[1] يتم تعريف البعد الأول انطلاقا من العلاقة الهرمية بين الأفراد. يجب الإشارة إلى ملاحظة مهمة، هو أنه في الإدارة، كثيرون هم من يعملون بدافع المصلحة الذاتية، ويسعون إلى الارتقاء بسرعة في سلم المسؤولية. الخطير في الأمر يكمن في حالة عدم الاكتراث التي قد تسود داخل كل جهاز في علاقته مع الأجهزة الأخرى. يكون أول ضحاياه غياب العمل الجماعي والتنسيق ما بين الأجهزة المختلفة والتنافس القوي فيما بينها. ومن آثاره أيضا أن لا أحد من بين هؤلاء يجرؤ على مناقشة بعض القرارات وتحليلها أو مراجعتها. في هذه الحالة تركز البيروقراطيات بشكل يكاد يكون حصرياً على ما يحدث داخل إداراتهم وبالتالي يتم إهمال العلاقات مع غيرها من الجهات الفاعلة في صنع القرار.

أما البعد الثاني، فيعرف من خلال مجالات نشاطها الذي تضطلع به. الإدارات والوكالات وغيرها، بحكم أن لها مهاماً يتحتم عليها تأديتها، فهي تسعى كما يقول هالبرين Halperin [2] إلى الحفاظ على استقلاليتها أو تحسينها إلى جانب الدفاع عن هويتها ومبادئها، ومهامها، والميزانية المخصصة لها. فأعضاء بيروقراطية ما يكونون على قناعة، بأنهم في وضع أفضل من غيرهم من أجل تحديد المهام الموكلة لهم وأفضل السبل لتأدية المهام الموكلة لهم. وهو ما يدفعهم إلى إيلاء أهمية كبيرة لكيفية السيطرة على الموارد الخاصة بالمصلحة أو الهيئة التي يتبعون إليها. وعليه لا يمكن لمنظمة القيام بمهامها على أكمل وجه إلا إذا كان لموظفيها ما يحفزهم، وكان عملهم يحظى بالتقدير اللازم ودورهم

(1) Maoz Zeev. «National Choices and International Processes». Cambridge, Cambridge University Press, 1990, p. 72.
(2) Morton Halperin. «Why Bureaucrats play games». Foreign policy, Spring. 1971, pp.70-90.

ذو أهمية. لذلك يحدث في بعض الأحيان، وأن تبدي هذه الإدارات مقاومتها لأي تغيير عندما تكون مقتنعة بالآثار الضارة التي قد تنعكس على الروح المعنوية للمنظمة، وهذا حتى لو كانت هذه التغييرات قد تحدث قدرا أكبر من الكفاءة لديها. هذا الأمر يجعل من كل منظمة، على دراية وتصور دقيق لما ينبغي أن تكون عليه طبيعة المهمة التي تقوم بها.

التوترات التي تنجم بين الحين والآخر بين مختلف الإدارات والوكالات من أجل السيطرة والظفر ببعض المهام والأدوار التي يمكن لهذه المنظمات أن تلعبها في الإطار الهرمي لصناعة القرار، أصبحت أمرا مألوفا. علاوة عن ذلك يحصل أيضا في أحيان كثيرة، أن تلجأ الإدارات والوكالات (البيروقراطية) إلى عملية حساب تأثير بعض الخيارات على دورها ومهامها في المستقبل، الأمر الذي يجعلها ترفض تلك الخيارات التي يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في مهامها أو دورها وذلك في غير مصلحتها. في الأخير، كل بيروقراطية تقوم بدراسة الخيارات والقرارات استنادا إلى الأثر المحتمل الذي يمكن أن ينعكس على ميزانيتها.[1] وهكذا، فإن أي تحليل يتم داخل الأجهزة البيروقراطية، يتم بطريقة حزبية متحيزة. كما أن العناصر الكفوءة ليست هي دائما من يتولى مهمة اتخاذ القرار، ولكن أولئك الذين لديهم نفوذ أكبر وتحكم أكبر في المعلومات.[2]

تحدد البيروقرطيات في نهاية المطاف، مصالحها انطلاقا من حسابات بيروقراطية صرفة بدلا من أن يكون ذلك إطلاقا من المصلحة الوطنية. يقول كيوهان وناي: "***تسعى كل بيروقراطية إلى تحقيق مصالحها الخاصة، على الرغم من أنه بإمكان عدة وكالات الوصول إلى اتفاق وسط بشأن جميع القضايا العالقة أو المطروحة عليها، إلا أنها تدرك جيدا أن اتباع سياسة ثابتة هو أمر يصعب الحفاظ عليه***".[3] يبدو القرار بالتالي، وكأنه نتيجة أو ثمرة صراع سياسي مرير بين مختلف الأجهزة البيروقراطية.

(1) Ibid, pp.70-90.

(2) Tanguy Strwe de Swielande. « La politique étrangère de l'administration Bush, Analyse de la prise de décision. » Op.cit, p. 30.

(3) Keohane, R. et Nye Jr, J.,« Power and Interdependence : World politics in Transition». Boston, Little Brown, 1977. In Tanguy Strwe de Swielande. « La =

يهدف هذا المدخل إلى دراسة القرارات الحاسمة فيها، وغير الحاسمة من منظور إداري بحت. ويرى أن أي قرار سياسي هو قرار يأتي نتيجة عملية طويلة من التداول بين فئات مختلفة، يمثل كل فرد منهم إدارة أو هيئة حكومية معينة تسعى إلى أن يناط بها تنفيذ مثل ذلك القرار.[1] فوزير الدفاع يمثل وزارته، ويسعى إلى أن يتخذ قرارا عسكريا حاسما، ويناط بقواته المسلحة مهمة القيام بتنفيذ مثل هذا القرار. وربما أصبح هناك تنافس بين أفرع القوات المسلحة نفسها في أيهم يستطيع أن يقوم بتنفيذ المهام العسكرية المناطة به، بأقل التكاليف البشرية والمادية، للوصول إلى حل عسكري وجذري للمشكلة وبأقصر وقت ممكن.

وفقا للمقاربة البيروقراطية، ولا سيما ما جاء في أعمال "غراهام أليسون" Graham Allison و"مورتون هالبرين" Morton Halperin [2]، فإنه من الخطأ الاعتقاد بأن اختيار واضعي السياسات يستند على قاعدة التكاليف/الفوائد التي تراعي المصلحة الوطنية. هذا الأخير هو نسج من الخيال لأن الدولة هي عبارة عن تجمع للمنظمات أقل أو أكثر اتصالا ببعضها البعض، والتي يوجد على رأسها القادة السياسيون. يعد القرار في السياسة الخارجية نتاج المساومة بين الجماعات أو الأفراد داخل الجهاز الحكومي. كما أن القرار يعكس منطق الغايات والوسائل الذي تسعى إلى تحقيقه كل المؤسسات (الوزارات، الخدمات، الإدارات والوكالات) في صراعها المؤسسي مع بعضها البعض. بالإضافة إلى ذلك، ولأن الموارد المالية تختلف اختلافا كبيرا من مؤسسة بيروقراطية لأخرى، فإن بعضها يكون أكثر فعالية عندما يحين موعد ممارسة الضغوط والمساومة. يتم في بعض الأحيان إنشاء تحالفات بهدف تعزيز خيار واحد على حساب آخر.[3] بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المنظمات أو المؤسسات لديها

= politique étrangère de l'administration Bush, Analyse de la prise de décision. ». P.I.E. Peter Lang. 2007, p. 31.

(1) نجم الدين الفنوم. المرجع السابق.

(2) Diane Éthier, Marie-Joëlle Zahar. « Introduction aux relations internationales ». Troisième édition. Les presses de l'Université de Montréal, 2006, p. 139.

(3) Diane Éthier , Marie-Joëlle Zahar. Op.Cit, p. 139.

ميل طبيعي لمقاومة محاولات تغيير توجهاتها ومهامها، وبالتالي تفضل بدلا من ذلك مواصلة العمليات الروتينية المعروفة والأقل خطورة. بهدف خلق توازن في علاقاتها مع نفوذ هذه المنظمات، تنشيء الحكومة المركزية وكالات تتمثل مهمتها في تلطيف وتنسيق العمل البيروقراطي، بهدف تحقيق الحد الأدنى من السياسة المطلوبة. في نظريته "السيبرنيتيكية" (cybernétic) يقارن "جون ستينبرونر" John Steinbruner [1] عملية صنع القرار بالمسار الذي تأخذه آلة قياس الحرارة، فهي لا يبدو عليها أنها تعمل إلا عندما تتجاوز درجة الحرارة الحدود التي يسمح بها النظام.

وبشكل عام، تعد الخاصية الرئيسية للبيروقراطيات هو ميلها إلى التقليل من دور وسلطة الرئيس، ودفعه إلى التركيز بشكل حصري على ما يجري في مؤسسته وإهمال العلاقة مع الأطراف الفاعلة الأخرى في عملية صنع القرار.[2]

ولذلك، فإن الهدف الذي تنشده البيروقراطية، هو التأثير على الرئيس بشكل تدافع فيه عن موقعها في رسم السياسة الخارجية. لعبة النفوذ هذه، تشمل كذلك مناورات من أجل استبعاد أو دمج جهاز أو مؤسسة ما في عملية رسم السياسة. وبالمقابل ومن أجل موازنة نفوذ المؤسسات والوكالات البيروقراطية أوجدت الحكومة المركزية وكالات تتمثل مهمتها في تنسيق العمل البيروقراطي بغية تحقيق الحد الأقصى المطلوب في أي سياسة يتم اتباعها. وهي المهمة التي بات مجلس الأمن القومي (NSC) يؤديها منذ تأسيسه في سنة 1947. يمكن أن ينظر إلى مجلس الأمن القومي في ضوء ذلك، لا سيما في أوقات الأزمات، وذلك بسبب قربه وولائه للرئيس. هذا الأخير الذي يوظفه كأداة للرقابة وإدارة النزاعات البيروقراطية. مؤسسة مثل هذه، يمكنها التقليل والحد من عدم اليقين حول مشاكل أو أزمات من خلال العرض المحدود والانتقائي للمعلومات

(1) Ibid, p. 140.

(2) Tanguy Struye de Swielande. « La politique américaine à l'égard du Vietnam de 1946 à 1973. Faits, prise de décision et stratégie ». Institut de Stratégie et des Conflits - Commission Française d'Histoire Militaire. http://www.stratisc.org/TS_TDM.htm , (تم تصفحه في 2009/05/23)

والخيارات، التي يضعها قبل كل شيء، في خدمة الحكومة المركزية، وصانع القرار في نهاية المطاف.[1]

وقد انتقد نموذج السياسة الحكومية لعدم تحديد العلاقة بين القائد ومرؤوسيه داخل البيروقراطية، بدلا من ذلك، فإنه يعامل جميع الأعضاء على قدم المساواة، وهي ليست القاعدة في منظمة هرمية.[2] ينتقد هذا النموذج لحجب صلاحيات الرئيس، وتوفير ذريعة للتخفيف من مسؤولية أصحاب القرار. وعلاوة عن ذلك، وفي حين أن نموذج أليسون يركز على نوع من النتائج السياسية التي تنتجها السياسة البيروقراطية والمساومة، يعتقد آخرون إلى أنه بالامكان إيجاد مفاهيم مختلفة لهذا النموذج،[3] مثل تأثير المستشارين البيروقراطيين، أو تأثير الأقليات البيروقراطية أو الإدارات البيروقراطية الأقل قوة على عملية صنع القرار.[4]

الخلاصة التي يمكن استنتاجها من هذا النموذج هي أنه إذا كانت الحكومة تنفذ عملا ما، فإن ذلك العمل كان نتيجة مساومة بين اللاعبين المختلفين داخل هذه البيروقراطيات. حتى الآن، هذا النموذج لا يفسر تأثير حركية الجماعة الصغيرة على عملية صنع القرار، كما أنه لا يفسر تأثير المعتقدات والمفاهيم التي تشكل وجهات النظر والميول لدى صانع القرار.

(1) Charles Philippe David. « Au sein de la Maison-Blanche : la formulation de la politique étrangère des États-Unis.» Op.cit, p. 19.

(2) Jonathan Bendor, Thomas H. Hammond. «Rethinking Allison's models.» American Political Science Review. Vol. 86, no. 2, 1992, pp. 301-322.

(3) David A. Welch. «A positive science of bureaucratic politics. » International Studies Review Vol. 42, no. 2, 1998, pp.210-216.

(4) Juliet Kaarbo,. «Power politics in foreign policy: The influence of bureaucratic minorities.» European Journal of International Relations. Vol. 4, no. 1, 1998, pp. 67-97.

المقاربة الإدراكية/الحسية

تأخذ هذه المقاربة بعين الاعتبار نظرة القادة للواقع، كيف يرون العالم الخارجي، وكيف يتلقون وينقلون المعلومات، وكلها أمور تؤثر على القرارات التي يتخذونها.[1] قد يكون أيضا للقادة معتقدات قديمة، ورصيد من الخبرات يؤثر على الكيفية التي ينظر بها هؤلاء، إلى العالم الخارجي. وهو ما يدفع "روزاتي" Rosati إلى التشديد على أن الدول تتكون من أفراد يصنعون السياسة الخارجية.[2] فالناس إذن وليس الدول هي من يعمل، لذلك، فالمسائل المتعلقة بالإدراك البشري، والصفات النفسية لصناع القرار غالبا ما يكون لها تأثير عميق على نتائج السياسات.

هذا كما تؤيد المقاربة الإدراكية/الحسية، التفسير الذي مفاده أن صانع القرار يتبنى المواقف الأكثر تطابقا وإرضاء لتصوراته ومدركاته السابقة، نظرا لتصوره للظروف المحيطة بالحالة التي يتوجب عليه التعامل معها. هذا الإدراك أو التصور يتكون من القيم والعواطف، السلوكيات والمعتقدات التي اكتسبها على مر السنين.[3]

لا يتفاعل صانع القرار فقط وفقا لمعارفه أو خبرته المباشرة، ولكن أيضا على أساس بعض الأحداث التي تزيد من خبرته "formative events"، والتي تخلق صورا مستقرة في ذهنه.[4] ولكن كما أوضح "غوران ريستاد" Göran Rystad: ***"الأهم من كل ذلك، يتمثل في التفاوت الناجم عن تشويه الواقع من خلال الميول إلى تغليب المدركات الحسية، وبخاصة تلك الناشئة عن صورة موجودة من قبل في الماضي وذلك على حساب معطيات يفرضها***

[1] Timothy J.McKeown. «Introduction. In Diplomacy, force, and leadership.». San Francisco. Eds Dan Caldwell, and Timothy J. McKeown, Westview Press. 1993, p. 2.
[2] Jerel A. Rosati. «The Power of human cognition in the study of world politics.» International Studies Review 2, no. 3, 2000, pp. 45-78.
[3] Charles Philippe David. « Au sein de la Maison-Blanche : la formulation de la politique étrangère des États-Unis ».Op.cit, p. 20 .
[4] Tanguy Struye De Swielande. « La politique étrangère de l'administration Bush, Analyse de la prise de décision ». Op.cit, p. 26.

الواقع".[1] بالتالي، تحديد نوعية القرار تتم إلى حد كبير، من خلال تقييم الفجوة (الفجوة الإدراكية) القائمة بين تصور صاحب القرار ومدركاته السابقة من جهة والواقع المعالج من جهة ثانية. الخطر، يكمن في تغليب صاحب القرار لتصوره وإدراكه لحقائق غير صحيحة (في بعض الأحيان خاطئة) وذلك عندما يتم تفسير بعض الأحداث من منطلقات فكرية وتاريخية غير ذات صلة بالواقع[2] وعليه، هناك ما يشبه العلاقة العكسية بين نوعية القرار وأهمية الواقع. اتخاذ قرار يكون الأقرب إلى الواقع يستدعي إذن، تكييف وتطابق إدراك صاحب القرار مع الواقع وليس العكس، بغض النظر عن الصعوبات التي تحول دون ذلك. هذه الأخيرة قد تنجم، عن طبيعة وظروف الحصول على المعلومات التي يبنى عليها القرار، والتي تكون في غالب الأحيان غير مؤكدة، سرية، متعددة ومتنوعة أو غامضة، وفي أحيان أخرى غير موجودة أصلا. المعلومات التي يتم الحصول عليها، يتم تقييمها وتفسيرها من قبل صاحب القرار على أساس مقياس الإدراك والمعتقدات. وبقدر ما تكون تلك المعتقدات مركزية وحيوية تكون أكثر قدرة على مقاومة التغيير.

يفسر المنهج الحسي/الإدراكي اتخاذ القرار بالتصور الذي يكون بحوزة صانع القرار حول الواقع الموضوعي. وهو ما يؤكده "ج. باريا" (J. Barrea) حين يقول إن: ***"المواقف تقوم بدور عدسة تشوه الحقائق، وتجعل من اتخاذ القرار عملية لا تقوم على معطيات الوقائع في حد ذاتها بل على الفكرة والصورة التي يطورها صاحب القرار في ذهنه".***[3]

أما "فيستينغر" Festinger فيرى، أن الحاجة إلى الحفاظ على التناسق متأصلة في النظام المعرفي للإنسان، وأن الآليات النفسية تعمل بحيث إنها تقلل أو حتى تتجنب الصراع من خلال القضاء بشكل منهجي على أي معلومات مقلقة.

[1] Jeffrey P. Kimball. «To reason why: the debate about the cause of U.S involvement in the Vietnam War». New York: Mc Graw-Hill Publishing Company, 1990, p. 53.
[2] Tanguy Struye De Swielande. « La politique étrangère de l'administration Bush, Analyse de la prise de décision ». Ibid, 26.
[3] Jean Barrea. Op.cit, p. 43.

هذا ما يطلق عليه جيرفيس " بالتناسق غير العقلاني" irrational consistency" [1]. إذا كانت المعلومات تتطابق مع صورة موجودة، فإن صانع القرار يستجيب بشكل إيجابي. أما إذا لم يكن الضامر كذلك، في هذه هي الحالة، يحاول صانع القرار إخفاء هذا التنافر من خلال إدراك انتقائي أو تفسير منحاز، يسمح له بهذه الطريقة التلاعب بالمعلومات. هناك أيضا حول هذا الموضوع مجموعة متنوعة من السلوكات النفسية التي يمكن ملاحظتها بين صانعي القرار، ويلجؤون إليها في الغالب من أجل تخفيض أو إزالة الشكوك والقلق الذي يسببه لهم عدم وجود القدر الكافي من المعلومات أثناء مواجهة خيار أو ظرف صعب. تتمثل هذه السلوكات بشكل عام في التشابه التاريخي، التبسيط، استخدام المبادئ الأيديولوجية، الذاكرة وما إلى ذلك.[2]

وعليه، فاتباع المدرسة السلوكية، [3] يجمعون على أنه لا يمكن للبيئة أن تؤثر على عملية صناعة السياسة الخارجية إلا إذا كانت النخب التي تصنع القرار على علم بها. يمكن لهذه المعلومات المتعلقة بالبيئة أن تبلغ إلى هذه النخب عن طريق وسائل الإعلام، والاتصالات الشخصية، والملاحظة المباشرة، وجماعات المصالح والنخب المتنافسة، التي من خلال عدسة التصفية الخاصة بهم من التصور. الشبكة الاتصالية، وقنوات المعلومات، تشكل بطريقة أو بأخرى "الشاشة" التي من خلالها يتم تمرير البيئة العملية لصناع القرار.

بالنسبة " لدافيد سينغر" David Singer [4]، صنع القرار (اتخاذ القرار) هو في جوهره عملية معالجة للمعلومات. "كارل دويتش" Karl Deutsch، في نموذجه

---

(1) Ibid, p. 26.
(2) Alexander L. George. «Presidential Decision-making in Foreign Policy». Boulder, Colorado : Westview Press, 1980, pp.35-47.
(3) Vincent Legrand. « Prise de décision en politique étrangère et géopolitique : le triangle "Jordanie-Palestine-Israël" et la décision jordanienne de désengagement de Cisjordanie (1988) ». Bruxelles: Peter Lang, 2009, p. 23.
(4) David J. Singer. «The Scientific Study of Politics- An Approach to Foreign Policy Analysis». Morristown NJ, General Learning Corporation, 1972. In Vincent Legrand. « Prise de décision en politique étrangère et éopolitique : le triangle "Jordanie-Palestine-Israël" et la décision jordanienne de désengagement de Cisjordanie (1988) ». Bruxelles: Peter Lang, 2009, p. 24.

التواصلي، درس مسارات تدفق المعلومات مباشرة من البيئتين الداخلية والخارجية، فضلا عن تلك " المخزنة " في أذهان صناع السياسة في شكل "ذاكرة وطنية". هذا بالإضافة إلى المعلومات المتداولة في هذا المجال في الصحف والكتب والمنشورات التي تشير إلى الخبرات الوطنية.[1]

عند Brecher، Steinberg وStein [2]، فإن مواقف صانع القرار مبنية على العوامل الاجتماعية مثل الأيديولوجيا والتقاليد التي تأتي من الإرث التاريخي المتراكم (قراءة الأحداث الحالية من خلال ذكريات من الأحداث التاريخية الماضية) إلى جانب العوامل المتصلة بالسمات الشخصية لصانع القرار. أما بالنسبة لـBrecher، الصورة الكامنة في ذهن صانع القرار تعد من أهم المدخلات التي تحدد القرار في السياسة الخارجية.

عمل هولستي Holsti في هذا الاتجاه، واهتم بمفهوم "منظومة المعتقدات" belief system [3]، الذي يعرفه بأنه "مجموعة من العدسات التي من خلالها يتم تلقي المعلومات حول البيئة المادية والاجتماعية" وتضم " ***كل المعارف المنظمة المتراكمة التي يملكها صانع القرار عن نفسه وعن العالم***". وبعد ذلك قام هولستي بتطبيق هذا النظام، من خلال تحليل مضمون تصريحات وزير الخارجية الأمريكي السابق جون فوستر دالاس في سنوات 1950، مبرزا كيف أن "منظومة المعتقدات" لدى دالاس، كانت مغلقة في وجه الاتحاد السوفيتي، بمعنى مقاومة منظومته العقدية للمعلومات الجديدة التي تتعارض مع ما هو موجود من قبل في ذهنه من صورة سلبية عن "سوء النية الكامنة لدى الشيوعيين".[4]

كما أبرز كل من إرنست ماي وريتشارد نوستاد Ernest May et Richard Neustadt نوعا آخر من "***التصور المنحاز***"، [5] حيث أظهرا كيف يلجأ صانع قرار السياسة الخارجية إلى استخدام دروس من الماضي في تصورهم

---

(1) Karl Deutsch. The Analysis of international Relations, Englewood Cliffs NJ, Prentice-Hall, 1968. In Vincent Legrand. Op.cit, p. 24.
(2) Vincent Legrand. Ibid, p. 24.
(3) Vincent Legrand. Op.cit, p. 26.
(4) Ibid, p. 26.
(5) Richard Neustadt et Ernest R. May. « Thinking in time -the uses of history in American foreign Policy. » London/New York, Collier Macmillan/ free press, 1986.

للواقع، وخطورة أن يلجأ هؤلاء إلى استخدامها في سياق لا صلة له بالموضوع الذي يتم معالجته، وهو ما يؤدي إلى سوء تقدير الحالات الحقيقية التي يواجهونها. اتخذت "*دروس التاريخ*" مكاناً في السياق الأوسع لدراسة ظاهرة التفكير بالقياس (عند معالجة الحالات المتشابهة) وبدا وكأنها تلتقي بشكل كبير مع "*نظرية التمرن*"، التي تؤكد أنه لا يمكن إيجاد تفسير لقرار ما من خلال التركيز على الواقع، ولكن من خلال الذاكرة التي تؤرخ لنجاح أو فشل الحلول المعتمدة سابقا في حالات مماثلة.

هذا، ويثير "يوين فونغ خونغ" Yuen Foong Khong في هذا الإطار تساؤلا غاية في الأهمية وهو حول مسألة ما إذا كان صناع السياسة يلجؤون إلى استخدام "دروس التاريخ" لرسم سياساتهم، أم لمجرد إيجاد تبرير لها.[1] ويضيف أن دروس الماضي لا تستخدم فقط من أجل تقديم المبررات، ولكن أيضا من أجل استخدامها كأداة إرشادية في مسار صنع القرار: تحديد الوضع، تقييم الرهانات، إلخ. ويوضح أن الدروس التي استخلصها صانعو السياسة الخارجية الأمريكية في ميونيخ، ديان بيان فو، وخاصة في الحرب الكورية ساهمت إلى حد كبير في عملية اتخاذ القرار التي أدت إلى دخول الولايات المتحدة في حرب الفيتنام عام 1965.

إلى جانب ما سبق، تؤطر الثقافة الوطنية بالإضافة إلى الإرث التاريخي، ذهنية صانع القرار وتحدد كيفية تصنيفه للمعلومات. ومن ثم فإنه يمكن تفسير البيانات نفسها، بشكل مختلف في الثقافات الأخرى، وفقا للتاريخ والذاكرة الجماعية، وما إلى ذلك. من ثم فإن المعطيات الثقافية في هذا السياق يكون لها تأثير على سلوك الجهات الفاعلة أفراد كانت أو دول.

وهو بالفعل ما يجري مع الشعب الأمريكي، الذي يرى في أمته دولة استثنائية، لها مهمة مقدسة تؤديها نحو العالم. والأمريكيون في حاجة إلى لاعتقاد، كما كان يقول توكفيل، إنهم كانوا في صراع أزلي ضد قوى الشر

(1) Yuen Foong Khong. « Analogies at war -Korea, Munich, Dien Bien Phu, and the Vietnam Decisions of 1965. » Princeton. Princeton University Press, 1992. In Vincent Legrand. Op.cit, p. 29.

من أجل تحسين، ليس فقط مصيرهم ولكن مصير البشرية جمعاء.[1] خطورة هذا النهج تكمن في تعمده تناول الشؤون الدولية وتقييمه لها من زاوية ومنظور واحد هو القيم الأمريكية. والأخطر من ذلك، هو ما يترتب عن ذلك من شعور ينطوي على التفوق القائم على أساس أساطير وجدت في الثقافة الوطنية والتاريخ الأمريكي منذ وصول المهاجرين الأوائل إلى السواحل الأمريكية. وعليه بات من الصعب إنكار تأثيرها المباشر على ذهنية أصحاب القرار في الولايات المتحدة. هذا الشعور يلعب دوراً أساسياً ومحورياً لا منازع له، ومصير حتمي، اتضح جليا في معظم أعمال الأمة الأمريكية منذ ظهورها أول مرة.[2] وهذا يعني أن السلام الشامل سيصبح أمرا واقعا في العالم، ما أن اتبع المبادئ العامة للديمقراطية الأمريكية.[3]

يقتصر دور صانع القرار في هذا الأسلوب على البحث عن البدائل المتسقة مع نسقه العقدي، ومع خبراته وتصوراته السابقة، ولذلك فهو يرفض البدائل غير المتسقة مع النسق العقدي، أو التي أثبتت الخبرة السابقة عدم جدواها. ولا يتم في هذه الحالة مقارنة البدائل، أو المفاضلة بينها طبقا لمدى تأثيرها على الأهداف أو القيم، ولكن يكتفي صانع القرار بتقييم البدائل طبقا لقيمة أساسية يعتقد في مركزيتها. ومن ثم فإن قاعدة اتخاذ القرار هي "القياس" على عقائد صانع القرار Analogy.[4]

(1) Michael Ledeen., « Les paradoxes de la politique étrangère américaine. » Politique internationale, n° 89. Automne 2000, p. 740.

(2) Tanguy Struye De Swielande. « La politique étrangère de l'administration Bush, Analyse de la prise de décision ». Op.cit, p. 29.

(3) André Kaspi. « Les États-Unis d'aujourd'hui : mal connus, mal aimés, mal compris ». Pais, Plon, 1999, p. 212.

(4) محمد السيد سليم. «تحليل السياسة الخارجية » المرجع السابق، ص: 481.

يمكن القول إن المقاربات الثلاث المذكورة أعلاه تعد بمثابة التحليل الجزئي، أي أنها تركز في الأساس على التقييم والتقدير الذي تقدمه النخب التي تصنع القرار، والخيارات المختلفة التي تحدد تطور سياسة خارجية ما.

لكن بالإضافة إلى المقاربات العقلانية والإدراكية والبيروقراطية، هناك عوامل أخرى تلعب دورا رئيسيا في صنع القرار. لشرح قرار في السياسة الخارجية يقترح "جيمس روزنو" James Rosenau [(1)] مخططا عاما يبحث فيه عن الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى اتخاذ قرار ما في السياسة الخارجية. يحدد روزنو لذلك خمس فئات من المتغيرات الوسطية. تتمثل هذه المتغيرات الخمسة حسبه في: المتغير الفردي، المتغيرات الحكومية، المتغيرات المجتمعية، المتغيرات البنيوية (المؤسساتية) والمتغيرات المتعلقة بالدور.

يشير المقترب الفردي إلى جميع البيانات التي تدخل في شخصية صانع القرار، تجاربه السابقة، مواهبه الشخصية، إلخ، والتي من المحتمل أن تؤثر على عملية اتخاذ القرار.[(2)] فالذكاء، والرؤية الثاقبة والخيال والمثالية، والبراجماتية، إلخ، تعد من الأمثلة على الخصائص التي تعزى إلى رجال السياسة وأصحاب القرار.

رغم أنه من الصعب جدا في الممارسة العملية تحديد أهمية هذا المتغير في صنع القرار إلا أنه كذلك لا يجب المبالغة في قدرته على التأثير فيها. ذلك أنه بغض النظر عن حالات استثنائية، فإن المتغير الذي يعتمد على العامل الفردي في المجتمعات الديمقراطية يبقى له دوراً صغيراً نوعا ما. ومع ذلك، فإن هذا المتغير ظهر بشكل بارز في أوقات الأزمات وعند الاختيار بين الحرب والسلام.

[(1)] Tanguy Strwe de Swielande. « La politique étrangère de l'administration Bush, Analyse de la prise de décisior.. ». Op.cit, p. 31.

[(2)] Barrea, J., op.cit., p.38.

المتغير الثاني وفيه إشارة إلى المنصب الذي يشغله شخص ما في عملية صنع القرار. بغض النظر عن شخصية صانع القرار، إلا أنه، وبالنظر إلى المنصب الذي يشغله، من المحتمل أن يؤثر في مضمون القرار.[(1)]

أما المتغير الحكومي، فهو قائم على التوازن المؤسساتي وطبيعة التفاعلات القائمة بين مختلف هذه المؤسسات. هل نحن أمام نظام رئاسي، برلماني، قائم على الثنائية الحزبية، وما إلى ذلك؟ وهل هو نظام دكتاتوري، استبدادي أو ديمقراطي؟ في هذا الاتجاه، لا يمكن النظر إلى الدولة على أنها طرف أحادي كما تصفه المقاربة العقلانية، بل هي متكونة من مجموعة من المؤسسات وتتأثر بشكل كبير بطبيعة التوازن القائم في ما بينها.

المتغير المجتمعي، يضم من جهته، العوامل التفسيرية القادمة من المجتمع الذي يتم اتخاذ القرارات بالنيابة عنه. وهي تلك الجماعات التي تمارس ضغوطا من أجل التأثير على القرارات في اتجاه يخدم مصالحها الخاصة. وتضم هذه في صفوفها جماعات المصالح، ومراكز التفكير، والنقابات المهنية، والقيم والتقاليد السائدة في المجتمع والرأي العام.

المشكلة الرئيسية في هذا المقترب هي عجزه عن تفسير التغيرات الكبيرة والأحداث المتسارعة - التي تكون في العادة غير متوقعة - التي تقع في جميع أنحاء العالم. لذلك فالفكرة التي ترى أنه من الممكن توقع قرار ما في السياسة الخارجية وهذا فقط من خلال مراقبة المظهر العام للمجتمع تشوه أي دراسة للواقع. وعلى الرغم من أن الفهم الجيد للظروف الاجتماعية أمر ضروري إذا أردنا أن نحلل قدر الإمكان معالم السياسة الخارجية وتأثير القرارات الصادرة على تطور المجتمع، يصبح من الأهمية بمكان فهم التصور والأحكام التي يصدرها صانعو القرار في مواجهة الخيارات التي تفرضها هذه الظروف.[(2)]

[(1)] Tanguy Strwe de Swielande. « La politique étrangère de l'administration Bush, Analyse de la prise de décision. ». Op.cit, p. 31.

[(2)] Charles Philippe David. 2004, Op.cit, p. 21.

المتغير النظامي، يأخذ في الاعتبار موارد الدولة الاقتصادية، وموقعها الجغرافي، والمنافذ البحرية، ودور أصحاب المصالح، والديموغرافيا، إلخ. ويتميز هذا المتغير بالتحليل الكلي ويتضمن الأسئلة التالية: هل ينتمي هذا البلد إلى فئة القوى العظمى أوالقوى الكبرى أو القوى الإقليمية؟ وما هو الدور الذي تضطلع به على الساحة الدولية؟ إلخ. وعليه فإن موقع الدولة في النظام الدولي في حد ذاته يحتمل أن يكون له تأثير على قرارات السياسة الخارجية لتلك الدولة، وذلك بمعزل عن المؤثرات الأخرى السالف ذكرها. لذلك فتطور السياسة الخارجية للدولة في كثير من الأحيان، يتم تحت ضغط العناصر الهيكلية مثل التحالفات العسكرية التي تحد من قدرة الدول على المناورة. ومن ثم فإن الدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية لدولة ما تظل دائما خاضعة إلى حد كبير إلى الشروط التي تمليها عليها تبعيتها للنظام الدولي.

يفسر المتغير النظامي أيضا تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل التي، لاسيما في المجالات الاقتصادية عملت على نسج شبكة تربط جميع الدول. تراوحت استجابة هذه الأخيرة من خلال اعتماد سياسات تعاونية في بعض الأحيان، بهدف إقامة منظومة للأمن والاستقرار، وأحيان أخرى حمائية، من خلال سعيها إلى الانكفاء وراء حدودها أو داخل كتلة تجارية تحقق مصالحها.(1)

دور الرئيس الأمريكي في رسم السياسة الإفريقية للولايات المتحدة

يعد الرئيس الأمريكي، الفاعل السياسي الأكثر أهمية على رأس هرم السلطة في الولايات المتحدة. وتتضاعف هذه الأهمية من خلال دوره في ميدان السياسة الخارجية وذلك بسبب صلاحيات الرئيس الدستورية. فالمادة الثانية من الدستور الأمريكي تجعل منه "القائد العام للقوات المسلحة" وتعطيه سلطة تعيين السفراء و"إبرام المعاهدات" مع الدول الأخرى. وهو السبب الذي يجعل الرئيس أيضا هو من يقود الحكومة في علاقاتها مع الخارج. كما ساهم التدخل الأمريكي المتنامي في الشؤون الدولية مع مر السنوات، في ازدياد هيمنة الرئيس على عملية صنع السياسة الخارجية. وهو الأمر الذي لم يكن يحصل من قبل،

(1) Ibid, p. 22 .

حيث كانت جل اهتمامات معظم الرؤساء الأمريكيين السابقين طيلة المئة سنة الأولى من عمر الولايات المتحدة، ترتكز بشكل كبير على العناية بالشؤون الداخلية.(1)

بدأت سلطة الرئيس في الشؤون الخارجية تتزايد منذ بداية القرن العشرين، وبالتحديد منذ نهاية الحرب الأمريكية الإسبانية.(2) منذ ذلك الحين بدأت علاقات الولايات المتحدة تعرف توسعا كبيرا كما بدأت المواضيع الدولية المطروحة عليها أن تعرف تزايدا ملحوظا. وقد انعكس هذا الأمر على الدور المتميز الذي يلعبه الرئيس الأمريكي في ميدان السياسة الخارجية.(3) من الملاحظ خلال المراحل الأولى من الحرب الباردة هيمنة الرئيس ومساعديه على هذا الميدان، ويمكن تفسير ذلك كون الرئيس هو الذي كان في الواجهة يدير علاقات الولايات المتحدة ويضع الإستراتيجيات المناسبة لمواجهة الاتحاد السوفيتي.

(1) Walter Russell Mead. « Special providence: American foreign policy and how it changed the world. » New York : Knopf, 2001, p. 17.

(2) شكلت الحرب بين الولايات المتحدة وإسبانيا، منعطفا حاسما في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، و قد سبق لنا وأن أشرنا إلى هذا الموضوع في إطار الفصل الأول من هذا الكتاب. كانت هذه الحرب فرصة لولوج الولايات المتحدة معترك السياسة الدولية من بابه الواسع، كما كانت انتصارا لدعاة الإمبراطورية. الأمر الذي جعل من ميدان السياسة الخارجية يعرف انتعاشاً كبيرا ويحظى باهتمام متزايد لدى صانع القرار الأمريكي.

(3) عرف نفوذ الرئيس ودوره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة تزايدا ملحوظا. وللمزيد حول هذا الموضوع يمكن مطالعة ما يلي:

- Stephen E. Ambrose. «The presidency and foreign policy». Foreign Affairs, 70, (1991/1992), pp. 120- 138; وكذلك B. Kellerman & R. Barilleaux. «The president as world leader.» New York: St. Martin's Press, 1991; Paul E. Peterson. «The president's dominance in foreign policy making.» Political Science Quarterly, 109, 1994, pp. 215-234; Richard Rose. «The postmodern president: George Bush meets the world.» 2nd ed. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1991.

صلاحيات الرئيس الأمريكي في ميدان السياسة الخارجية

تمارس السلطة التنفيذية من قبل الرئيس الذي ينتخب بالاقتراع العام غير المباشر. حيث وفقا للمادة الثانية من الدستور الأمريكي، تناط السلطة التنفيذية إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، الذي ينتخب من قبل هيئة انتخابية لولاية رئاسية مدتها أربع سنوات. وتذكر المادة الثانية من الدستور الأمريكي السلطات المخولة للرئاسة.[1] ومن ضمن هذه السلطات، رئاسة الدولة، رئاسة الحكومة، التشريع وقيادة القوات المسلحة. ومع مرور الوقت، أصبح نشاط الرئيس في مجال السياسة الخارجية حاسما ومهيكلا إلى حد كبير.[2] لذلك فالقرار النهائي في نهاية المطاف، حول العديد من القضايا ذات الأولوية أو الأهمية القصوى، يعود في الأخير لرئيس الجمهورية. وفي هذا السياق، فإن شخصية الرئيس، والخبرة التي اكتسبها في ميدان السياسة الخارجية، إلى جانب توجهاته السياسية والأيديولوجية، تعد جزءا من العناصر التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تحليل ودراسة قرارات السياسة الخارجية التي تصدر عن هذا الرئيس أو ذاك.[3] والأمر نفسه بالنسبة لشخصية الأطراف القريبة منه والمرافقة له، وأسلوب العمل المتبع من قبل وزرائه وموظفيه، الذي لا يقل أهمية هو الآخر.

يعين رئيس الجمهورية الوزراء وكبار المسؤولين في مختلف الوزارات، والأعضاء المكونين لمجلس الأمن القومي. كما للرئيس أيضا صلاحيات إبرام المعاهدات وتعيين السفراء. وهو ما يجعله في قلب عملية صنع القرار حول القضايا الهامة وبخاصة في ميدان السياسة الخارجية.[4] ومع ذلك، فإن الأمر يظل نسبيا ويتعلق أولا بأهمية القضايا المطروحة على الرئيس وفريقه. كما أن الاختيارات والتعيينات التي يقدم عليها الرئيس تخضع في البداية لموافقة مجلس الشيوخ.

[1] Tanguy STRWE de Swielande. « La politique étrangère de l'administration Bush, Analyse de la prise de décision ». Op.cit, p. 35.

[2] Charles-Philipe David. « Au sein de la Maison-Blanche. La formulation de la politique étrangère des États-Unis de Truman à Clinton.» Québec-Nancy, Presses de l'Université Laval-Presses universitaires de Nancy, 1994.

[3] Amine Ait-Chaalal. « La politique étrangère dans le présidentialisme américain. » Op.cit, p. 138.

[4] Ibid, p. 139.

وحتى إن كانت هذه الاختيارات تحظى بالموافقة في معظم الأحيان، إلا أن الفترات التي تعرف فيها السياسة الأمريكية حالة "التعايش" بين الرئاسة التي تكون من الحزب الديمقراطي والكونجرس من الحزب الجمهوري أو العكس، كثيرا ما تلقى فيها عملية المصادقة على قرارات الرئيس وتعييناته وبخاصة في ميدان السياسة الخارجية عرقلة ورفضا من المعارضة.

ومع ذلك، فإنه من النادر ما يتم تحدي السلطة الرئاسية من قبل الكونجرس إلا في حالات محدودة. أشهر هذه الحالات رفضه التصديق على معاهدة فرساي، أو التضييق الشديد الذي فرضه على صلاحيات الرئيس بعد حرب الفيتنام. ذلك أن، وبعد أن ازداد دور الولايات المتحدة "كشرطي العالم" بعد عام 1945، والانتكاسة التي عرفتها القوات الأمريكية في حرب الفيتنام، قام الكونجرس عام 1973 بإصدار قانون صلاحيات الحرب War Powers Act[1]، والذي يحد بشدة من هامش المناورة الذي كان الرئيس يستغله في تعامله مع مسائل عدة وبخاصة في ميدان السياسة الخارجية. ينص هذا القانون على أنه في حالة نشوب أعمال عدائية بين الولايات المتحدة وجهة ما خارج الأراضي الأمريكية، فإن للرئيس مهلة 48 ساعة لإبلاغ الكونجرس و60 يوما لوضع حد لهذه الأعمال.[2] أو ما حدث في ظل إدارة الرئيس بيل كلينتون، عندما قام رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ "جيسي هيلمس" Jesse Helms، والمعروف بمواقفه السياسية المحافظة، لمرات عدة بعرقلة اقتراحه تعيين عدد من سفراء الولايات المتحدة في إفريقيا.[3]

[1] Marc Aicardi de Saint-Paul. « La politique africaine des États-Unis, mécanismes et conduite. » 2e édition, Paris, Economica, 1987, p. 15 .

[2] Marc Aicardi de Saint-Paul. « Des acteurs gouvernementaux encadrés par la Constitution ». Géopolitique africaine. N° 31 Juillet-Septembre 2008, (http://burkinafaso.coteazur.free.fr/photos_consulat/3trim2008-fondement-politique-africaine-USA.pdf)

[3] Paul Bunduku-Latha. « L'administration Clinton et l'Afrique. » Paris, l'harmattan, 1999, p. 35.

بناء على معيار اهتمام الرئيس بالشؤون الخارجية والإفريقية على وجه الخصوص، وقدرته على التعامل مع القضايا التي تعترضه يصنف كل من "سيمور براون وروبرت آرت" RobertArt, Seymour Brown الرؤساء الأمريكيين إلى نوعين من الرؤساء.[1]

الصنف الأول ، handson ، هم الرؤساء الذين لديهم اهتمامات غير محدودة بأدق التفاصيل ويقل اعتمادهم على المساعدين ويصنف في هذه الخانة الرؤساء مثل جون كينيدي، ليندن جونسون، رتشارد نيكسن، جيمي كارتر، جورج بوش وبيل كلينتون.

الصنف الثاني من الرؤساء ، Handsoff ، هم أولئك الذين يميلون إلى الاعتماد بشكل كبير على مستشاريهم وأعضاء مكتبهم والبعثات الدبلوماسية التي يكون لها دور بارز في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، ويندرج تحت هذا الصنف الثاني من الرؤساء كل من الرئيس رونالد ريغان و"جورج والكر بوش".

المكانة المميزة التي يحظى بها الرئيس واحتفاظه بالقرارات الهامة في إطار السياسة الخارجية التي خولها له الدستور، تجعل لشخصية هذا الأخير دورا هاما في نجاح السياسة الخارجية الأمريكية أو فشلها. فشخصية الرئيس القوية أو الضعيفة تؤثر في مواقفه وعلى قراراته. وهكذا، فإن تردد وسوء إدارة الرئيس "فورد" مثلا، في بداية الأزمة الأنغولية في عام 1975، أثر سلبا في صورة الولايات المتحدة لدى الشعوب الإفريقية وساهم في تشويه سمعتها، وعمل على إظهارها في صورة الدولة المساندة للأنظمة الاستعمارية.[2] بينما نجح الرئيس جون كينيدي من قبله، وفي فترة زمنية وجيزة، في تلميع صورة الولايات المتحدة ومد شبكة من العلاقات مع الأنظمة الإفريقية المستقلة حديثا. وقد تمكن بذلك من استعادة بعض التماسك في سياسة الولايات المتحدة تجاه القارة الإفريقية.

هذه الهيمنة الرئاسية على ميدان السياسة الخارجية دفعت "آرون فيلدافسكي" Aaron Wildavsky إلى الاعتقاد بفرضية وجود شكلين من أنواع الرئاسة في الولايات المتحدة. واحدة تعنى بالشؤون الخارجية والأخرى تهتم أكثر بالشأن الداخلي.[3] درس فيلدافسكي طريقة التصويت في الكونجرس على مواضيع السياسة الداخلية والخارجية.

[1] Ibid, p. 37.
[2] Marc Aicardi de Saint-Paul. « Des acteurs gouvernementaux encadrés par la Constitution ». op.cit.
[3] Paul. E. Peterson. «The president's dominance in foreign policy making. » Political Science Quarterly, 109, 1994, p. 225. Available at : http://www3.nccu.edu.tw/~lorenzo/Peterson.pdf

واستنتج أن جدول أعمال ما يسميه بالرئاسة الداخلية، تبدو خاضعة بشكل كبير للنقاش وتقلبات السياسة الحزبية التي يطغى عليها نظام الثنائية الحزبية. في المقابل، تتمتع الرئاسة التي تهتم أكثر بالسياسة الخارجية باستقلال نسبي في إدارة العلاقات الخارجية للولايات المتحدة. اعتقد فيلدافسكي أنه بحكم أن قضايا السياسة الخارجية تتطلب العمل بسرعة، فهي أكثر ملاءمة لأن تتخذ قراراتها من قبل السلطة التنفيذية. كما أن للرؤساء أيضا قدراً كبيراً من السلطة التي يمنحها لهم الدستور والتي تسمح لهم بتخصيص المزيد من الموارد المالية لقطاع السياسة الخارجية، وبالتالي هو ما يسمح لهم بإمكانية الحصول على قدر أكبر من المعلومات عن الموضوعات والمستجدات الدولية. وعلاوة عن ذلك، يضيف فيلدافسكي، بما أن عامة الناس في الولايات المتحدة يميلون إلى جهل أو إهمال شؤون السياسة الخارجية، فهم بدلا من ذلك يتركون مسألة الاهتمام بها إلى الرئيس والجهاز التنفيذي عامة.[1]

اهتمام الرئيس والإدارة الأمريكية بالشأن الإفريقي أثناء الحرب الباردة

لعب الرئيس دورا محوريا في توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه القارة الإفريقية، ولكنه مع ذلك يبقى محدودا مقارنة بالأدوار التي يؤديها عند رسم نفس السياسة ولكن تجاه مناطق أخرى في العالم. ويبرز هذا الدور بشكل جلي في حالات يظهر فيها خلاف أو تباين واضح في المواقف البيروقراطية حيال بعض القضايا التي تحدث في القارة خلال فترات الاستقرار أو فترة لا تشهد فيها المنطقة أزمات ومع ذلك يتعذر حلها على مستوى وزارة الخارجية أو الدفاع. في هذه الحالة يتم رفعها إلى البيت الأبيض للبت فيها واتخاذ قرار حيالها. ومع ذلك، فإن المكانة الإفريقية المتواضعة بالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم، تجعل من تدخل الرئيس أمرا نادرا وعرضيا.[2] ولكن عندما يواجه البيت الأبيض حالة متأزمة في إفريقيا، فإنه في ذلك الحين تصبح المناطق أو الدول المهمشة سلفا من قبل الإدارة الأمريكية تستقطب التركيز والاهتمام الواسع من قبل الرئيس وأقرب مستشاريه.[3]

[1] Paul. E. Peterson. Ibid, p. 226.
[2] Peter J. Schraeder. «Speaking with Many Voices: Continuity and Change in U.S. Africa Policies». The Journal of Modern African Studies. Vol. 29, No. 3, September 1991, p. 385. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/160879 (تم تصفحه في 2008/04/26).
[3] Gerald J. Bender, James C. Coleman, Richard L. Sklar. «African Crisis Areas and U.S. Foreign Policy. » Berkeley, 1985.

ظل رؤساء الولايات المتحدة عموما وطيلة فترة الحرب الباردة يعترفون ويتفهمون ما للدول الأوروبية من نفوذ داخل مستعمراتها الإفريقية السابقة. كما أن السياسة الأمريكية في المنطقة كانت قائمة في جوهرها طوال هذه الفترة على الاعتماد على حلفائها الأوروبيين من أجل الحفاظ على المصالح الغربية. لذلك كانت مواقف الولايات المتحدة وردود أفعالها على الأزمات في إفريقيا سطحية على العموم، وذلك عندما تكون متأكداً من قوة التدخل الأوروبي فيها.[1] وعليه، حين تلاحظ الإدارة الأمريكية أن هذا الأخير يمكنه التعامل مع الوضع في القارة الإفريقية، يكون هناك اتجاه إلى الاعتماد الكامل على الحليف الأوروبي، وهو ما يضفي الاستمرارية على السياسة الأمريكية في القارة، والتي يطغى عليها عدم التورط المباشر في الشأن الإفريقي.

يعتبر تعامل الولايات المتحدة مع الحرب الأهلية في نيجيريا، بعد محاولة انفصال إقليم بيافرا الغني بالنفط عام 1967، مثالا واضحا لحالة التفهم الكبير الذي تبديه الولايات المتحدة تجاه مصالح وسياسات حلفائها الأوروبيين في حالة الأزمات التي تنشب في القارة الإفريقية. ومن ثم وعلى الرغم من أهمية نيجيريا بالنسبة للغرب كأكبر دول القارة الإفريقية من حيث عدد السكان، والمنتج الرئيسي للنفط، وأحد المؤيدين القلائل في ذلك الوقت للنموذج الرأسمالي للتنمية في القارة، إلا أن الولايات المتحدة مع ذلك فرضت حظرا على بيع الأسلحة لكلا الطرفين، وحافظت على مواقف متذبذبة من هذا النزاع لسبب بسيط وهو تضارب مصالح حليفيها بريطانيا وفرنسا.[2] حيث دعمت الأولى الحكومة المركزية في نيجيريا وساعدتها على القضاء على الحركة الانفصالية، بينما وقفت الثانية إلى جانب الانفصاليين الإيبو في الإقليم.

---

[1] هذا ما سبق وأن أشرنا إليه في الفصل الثاني، حيث ظلت أهمية الدور الأوروبي وقناعة أصحاب القرار في الولايات المتحدة منصبة حول الاعتماد بشكل واضح على المواقف الأوروبية والخبرة الأوروبية ومراعاة مصالحها في القارة الإفريقية. إلى جانب طغيان الفكرة التي ترى في استمرار الهيمنة الأوروبية على المنطقة، يمثل ضمانة أساسية لبقاء المعسكر الغربي متكاملا وموحدا في وجه الخطر الشيوعي ومحاولات تمدده على حساب الدول الغربية.

[2] Peter J. Schraeder. «Speaking with Many Voices: Continuity and Change in U.S. Africa Policies». Op.Cit, p. 386.

ولكن على النقيض من الحالة السابقة، عند ظهور حالة من الفراغ أو غياب لقوة سياسية أو عسكرية في إفريقيا لأسباب ترجع في بعض الأحيان إلى عجز بعض الدول الاستعمارية عن الاحتفاظ بمستعمراتها أو بسبب انسحابها ومنح الاستقلال لأنظمة جديدة ولكن ضعيفة تفتقر لعناصر القوة، كان هناك اتجاه بارز نحو إبداء البيت الأبيض اهتماما متزايدا ولعب دور أكثر نشاطا، وحتى إجراء تحول جذري في بعض الأحيان في مواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه البلد الإفريقي المعني.[1] على سبيل المثال، ظلت أنغولا قبل عام 1974، تحتل أولوية متدنية في نظر الإدارة الأمريكية، وقد ترافق ذلك مع سعي الرؤساء الأمريكيين ابتداء من الرئيس ترومان وإلى غاية الرئيس نيكسون إلى دعم جهود البرتغال في الحفاظ على مستعمراتها في إفريقيا. لذلك واصلت الولايات المتحدة اتباع سياسة هيمنت عليها الحجج التقليدية السياسية والعسكرية بحكم الحاجة إلى الاحتفاظ بالمزايا التي توفرها القواعد العسكرية في جزر الأزور التابعة للبرتغال. ولكن الإطاحة بالنظام العسكري في البرتغال سنة 1974 وتعهد النظام الجديد بانسحابه من جميع مستعمراته في القارة ومنحها الاستقلال بعد أن صارت مكلفة على نحو متزايد للخزينة البرتغالية، غيّر كثيرا المعطيات ودفع الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في سياستها السابقة.[2] حيث اعتبرت الإدارة الأمريكية في حينها أن انسحاب البرتغال بهذا الشكل السريع سيخلف فراغا من المحتمل أن يسعى الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه إلى محاولة ملئه. بالتالي احتمالات عدم الاستقرار الناجمة عن الانسحاب الطوعي للاستعمار البرتغالي من مناطق إستراتيجية في إفريقيا دفع هذه الأخيرة إلى أن تصبح على رأس اهتمامات البيت الأبيض.

وعليه فإن النفوذ المتزايد للاتحاد السوفيتي ونشاطاته المتنامية في القارة الإفريقية، شكل أحد أهم العوامل التي ساهمت في تحديد مستويات تدخل الرئيس في عملية صنع السياسات المتعلقة بالشأن الإفريقي منذ الحرب العالمية

---

[1] Ibid, p.386.

[2] Peter J. Schraeder. «Speaking with Many Voices: Continuity and Change in U.S. Africa Policies». Op.cit, p. 387.

الثانية وإلى غاية نهاية الحرب الباردة سنة 1989. بدليل أن الأزمات التي لم يكن فيها للبعد الأيديولوجي المتمثل في الصراع بين الشرق والغرب أثر واضح عليها، فإن البيت الأبيض عموما كان دائما يتجنب التورط فيها. مما كان يدفع نحو شكل من أشكال الاستمرارية والاستقرار في السياسة الخارجية الأمريكية. يصب في هذا الاتجاه على سبيل المثال، موقف الولايات المتحدة من النزاع العرقي في بوروندي سنة 1972 وقد ثبت أن الرئيس نيكسون في حينها رغم إدراكه لأهمية المنطقة وخطورة النزاع القائم فيها، إلا أنه آثر ترك صياغة وتنفيذ الموقف الأمريكي من هذا النزاع إلى البيروقراطيين من خبراء ومختصين في مكتب إفريقيا في وزارة الخارجية. ومن الواضح أن مثل هذا الموقف لم يكن ليحدث لو لم يكن الرئيس الأمريكي يدرك بشكل جيد أن هذا النزاع كان مجرد نزاع عرقي محلي لم يثبت أن للحركات الشيوعية والاتحاد السوفيتي وحلفائه في المنطقة يداً فيه أو رغبة في استغلاله.[1]

موقف البيت الأبيض المترفع عن التعامل مع بعض الأزمات الإفريقية التي كانت تقع خلال فترة الحرب الباردة لم يكن دائما القاعدة. الاهتمام البالغ الذي أبدته الإدارة الأمريكية حيال النزاع في أنغولا عام 1974 كان من أبرز الفترات التاريخية، أين استطاعت الشؤون الإفريقية استقطاب اهتمام الرئيس الأمريكي بها.[2] في هذه الحالة أيضا كان اندفاع الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه إلى التورط بشكل مباشر في هذا النزاع والوقوف إلى جانب أحد أطراف الأزمة الأنغولية مبررا مقنعا للرئيس الأمريكي من أجل التدخل في هذا النزاع، وعدم الاعتماد على الدور الأوروبي التقليدي. ولقد تجاهل في ذلك النصائح المقدمة له من قبل مساعديه ومقربيه في الإدارة، الذين سعوا إلى إقناعه بعدم التورط في النزاع والامتناع عن تقديم المساعدة لأي من الفصائل المتحاربة التي تسعى إلى

[1] Ibid, p. 387.

[2] حول هذا الموضوع يمكن مطالعة :

- Zaki Laidi. « Les contraintes d'une rivalité, les superpuissances et l'Afrique (1960-1985). » Paris : La Découverte، 1986.

التفوق العسكري.[1] وفقا لـ "جون ستوكويل" John Stockwell، المسؤول عن الملف الأنغولي التابع لجهاز الاستخبارات الأمريكية (C.I.A) فإن "*وزير الخارجية آنذاك (كيسنجر) كان ينظر إلى النزاع الأنغولي فقط من زاوية السياسة العالمية، وكان مصمما على عدم السماح للسوفيت بالتحرك في أي منطقة من العالم من دون أن تواجه عسكريا من قبل الولايات المتحدة ... وكان بعد الأحداث التاريخية الأخيرة المحبطة وبخاصة الإهانة التي لحقت بنا في الفيتنام، يسعى إلى إيجاد فرص لإبراز تحديه للسوفيت*".[2] ومن ثم فإن العامل الحاسم الذي كان يدفع الولايات المتحدة إلى التدخل وحتى التورط في الحرب الأهلية الأنغولية لم يكن التماهي مع أهداف المجموعة التي كانت الولايات المتحدة تمده بالسلاح وبأنواع أخرى من الدعم، ولا حتى الدفاع عن مصلحة ما في أنغولا. بل كان الدافع الرئيس هو قبل كل شيء تحالف الاتحاد السوفيتي مع أحد الفصائل في النزاع في أنغولا، وسعيه إلى جعل أنغولا قاعدة انطلاق لنشر الشيوعية في باقي إفريقيا وزحزحة النفوذ الغربي منها.

مما سبق يمكن الاستنتاج بأنه في حال عدم وجود أزمة، فإن العديد من السياسات الإفريقية التي تتبع من طرف الإدارات الأمريكية السابقة كانت دائما مرشحة لأن تستمر، على الرغم من أنها قد تختلف عن تصورات الرئيس الجديد ومواقفه هو ومستشاريه والمقربين منه - خاصة وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي- من مسار العلاقات الدولية. يرجع السبب وراء هذا التناقض بين المعتقدات والسلوك إلى مستوى الاهتمام المنخفض الذي يميز عادة الاهتمام الممنوح للقضايا الإفريقية من قبل البيت الأبيض. وهكذا، وبالرغم من تغير الرؤساء وتعاقب الإدارات واختلاف معتقداتها على نطاق واسع مع سابقاتها، إلا

[1] حيث فضل الرئيس "جيرالد فورد" Gerald Ford، بناء على طلب من وزير خارجيته ووكالة الاستخبارات المركزية، التدخل سرا لصالح الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (FNLA) في البداية ثم (UNITA) لاحقا و مدهما بالسلاح.

[2] Peter J. Schraeder. «Speaking with Many Voices: Continuity and Change in U.S. Africa Policies». Op.cit, p. 388.

انه كثيرا ما تم تبني السياسات نفسها التي وضعت البيروقراطية مبادئها التوجيهية وحددتها.

ترجع في الواقع، المكانة المتدنية للشؤون الإفريقية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية مقارنة بمناطق أخرى من العالم إلى أن هذه السياسات كانت عرضة بشكل خاص لاعتبارات سياسية داخلية في البيت الأبيض. على سبيل المثال، فان الرئيس كينيدي كما سبق وأن أشرنا إليه في الفصل السابق، وعلى الرغم من مواقفه القوية والصريحة المناهضة للاستعمار، إلا أن إدارته أخفقت إلى حد كبير في تجسيد مبادئها تلك عندما تعلق الأمر بالسياسة الاستعمارية البرتغالية في إفريقيا. حيث لعبت الهيئات البيروقراطية دورا رئيسيا في ضمان استمرارية السياسات ومن ثم أثرت على قرار كينيدي لاتخاذ قرار لصالح الجهات الموالية للحكومة البرتغالية داخل الإدارة الأمريكية. هذا كما كان للاعتبارات السياسية الداخلية تأثير واضح أيضا، حيث كان الرئيس كينيدي يخشى أن يؤدي الخلاف في صفوف حلف شمال الأطلسي (بفعل التهديد الذي أعلن عنه القادة في البرتغال إذا واصلت الولايات المتحدة التدخل في شؤونها الاستعمارية) إلى المزيد من تشدد الجمهوريين في مجلس الشيوخ، وبالتالي، مناهضة تصديق الكونجرس على معاهدة حظر التجارب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. والأخطر من ذلك بالنسبة للرئيس كينيدي في حينها هو حرصه وتطلعه إلى انتخابات 1964، حيث "***كان يجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار أن أي خسارة لجزر الأزور التابعة للبرتغال، إلى جانب معاهدة حظر التجارب، قد يفتح الطريق أمام هجوم جمهوري شرس على الإدارة من منطلق أنها أهملت جانبا مهما من المصلحة القومية للولايات المتحدة***"،[1] وهو الجانب الأمني الإستراتيجي، مما كان سيقلل من فرص نجاحه في افتكاك عهدة رئاسية جديدة.

---

[1] حول هذا الموضوع يمكن مطالعة:

- Arthur M. Schlesinger, Jr. «A Thousand Days: John F. Kennedy in the White House. » Greenwich, Conn., 1967, pp. 536-537.

عرفت السياسة الأمريكية في إفريقيا طوال فترة الحرب الباردة، كثيراً من النقائص. لقد تميزت بانعدام الاهتمام الحقيقي وبقصر النظر حول كل ما يتعلق بالسياق التاريخي للدول التي كانت ستتأثر بالقرارات التي تتخذها الولايات المتحدة في حقها. حيث تعودت مؤسسة السياسة الخارجية ربط كل ما كان يجري من أحداث في العالم الثالث بمعطيات الحرب الباردة، بشكل تحولت فيه بعض الأحداث الثانوية إلى قضايا جوهرية، كما أصبحت فيه بعض نزاعات المصالح نزاعات مصيرية. في ظل هذه الأوضاع اكتسبت دول العالم الثالث وفي طليعتها دول إفريقيا أهمية بالنسبة للدولتين العظميين ما كانت لتحصل عليها في ظروف تاريخية أخرى.

ومن بين النقائص المتعلقة بسياسة الولايات المتحدة في إفريقيا أثناء فترة الحرب الباردة، الافتقار العام وغياب الاهتمام على مستوى الرؤساء للشأن الإفريقي. تقليديا، كان الرؤساء الأمريكيون ومؤسسة السياسة الخارجية (The foreign policy establishment) تقريبا، من أقل الجهات داخل دوائر اتخاذ القرار الأمريكي اهتماما بالشؤون الإفريقية. عموما، لم يكن الرؤساء الأمريكيون ينفقون إلا الحد الأدنى من الوقت والطاقة في العمل على الشؤون المتعلقة بإفريقيا، إنما يتركز اهتمامهم فقط في لحظات الأزمات الخطيرة. ومن ثم كان هؤلاء يفتقرون إلى سياسة ثابتة وطويلة الأمد تجاه إفريقيا خلال الحرب الباردة.

يفترض العديد من المراقبين أن الرئيس ومقربيه ومستشاريه هم الأكثر تأثيرا ونشاطا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه إفريقيا. إلا أنه كما كان من عادة الرؤساء الأمريكيين خلال فترة الحرب الباردة، تخصيص قدر قليل من الاهتمام للقارة الإفريقية مقارنة بمناطق أخرى من العالم كان ينظر إليها بقدر كبير من الاهتمام، وعلى الأخص أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية، (بما في ذلك روسيا)، الشرق الأوسط وآسيا، فإن الأمر كذلك لم يختلف كثيرا في فترة ما بعد الحرب الباردة. إهمال إفريقيا على أعلى المستويات في مؤسسة صنع السياسة الخارجية الأمريكية هو نتيجة مباشرة لمجموعة واسعة من العوامل:[1] في مقدمتها ضرورة تحقيق نوع من التوازن والتوفيق بين الأولويات المحلية الداخلية مع ضرورات الشؤون الخارجية، وخصوصا خلال العهدة الأولى التي يتفق الجميع على أن الهدف الرئيسي والأولوية الأساسية لجميع الرؤساء هي ضمان إعادة انتخابهم لعهدة ثانية. ومن خلال المنطق الانتخابي البسيط الذي يفترض أن إفريقيا ليست ذات أولوية بالنسبة للغالبية العظمى من جمهور الناخبين الأمريكيين، فإنه من الطبيعي أن يجعل الرئيس الأمريكي من القارة الإفريقية آخر اهتماماته وبالأخص خلال عهدته الأولى في البيت الأبيض.[2] ومن ثم لم يعد على سبيل المثال، مفاجئا أن يقوم الرئيس كلينتون برحلاته التاريخية إلى القارة الإفريقية عامي 1998 و2000، - الأمر الذي أثار اهتماما كبيرا بالشأن الإفريقي داخل الولايات المتحدة بلغ مستويات لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلاد- خلال فترة ولايته الثانية في البيت الأبيض. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن هذه الرحلات زادت من سقف أداء السياسة الخارجية فيما يتعلق بالشأن الإفريقي وزادت في تعقيد المهمة بالنسبة للإدارة اللاحقة، إلا أنه يجب مقارنة الجهود التي بذلها البيت الأبيض تحت إدارة الرئيس كلينتون تجاه القارة مع النشاطات الأخرى خلال فترة ولايته الثانية نحو باقي مناطق العالم الأخرى، هذا التقييم يسمح باستنتاج أن القارة الإفريقية ظلت بالرغم من كل تلك المجهودات، المنطقة الأقل اهتماما بالنسبة للسياسة

---

[2] حول هذا الموضوع يمكن مطالعة أحسن ما كتبه بيتر شرويدر Peter Schraeder :

- Peter J. Schraeder. « Forget the rhetoric and boost the geopolitics: emerging trends in the Bush administration's policy towards Africa, 2001. » African Affairs N° 100, 2001.

[2] Peter J. Schraeder. « Forget the rhetoric and boost the geopolitics: emerging trends in the Bush administration's policy towards Africa, 2001. » African Affairs. N° 100, 2001, p. 389.

الخارجية للولايات المتحدة. لذلك وفي هذا النموذج بالذات، يمكن القول إن الضرورات الانتخابية والبحث عن السبق في ميادين معينة هي الدافع الرئيسي إلى تفسير اهتمام الرئيس كلينتون بالمنطقة، والدليل كما سبق هو أنه لم يعرِ المنطقة اهتماما كبيرا في فترته الرئاسية الأولى. كما أن هذا الاهتمام كذلك، لا يخرج عن التقليد الجاري في الولايات المتحدة والذي يجعل من الحزب الديمقراطي الأقرب إلى حصاد أكبر قدر ممكن من أصوات الأمريكيين من أصول إفريقية في المواعيد الانتخابية المختلفة.

هذا وإلى جانب ما سبق، يمكن اعتبار قلة المعرفة والاهتمام السطحي الذي يبديه الرئيس للمنطقة، هو ما يقف وراء انعدام الشعور أو الإدراك بوجود مصالح في المنطقة التي ظلت تفتقر تاريخيا إلى روابط سياسية دائمة مع الولايات المتحدة بالمقارنة مع العلاقات القوية التي تربطها بالقوى الاستعمارية الأوروبية السابقة. وبالتالي وجود اتجاه عام - كان هو السائد طوال الفترة التي سبقت نهاية الحرب الباردة- بين الرؤساء الأمريكيين يعتبر إفريقيا مسؤولية تقع على عاتق تلك القوى الأوروبية، التي يسارع قادتها في كثير من الأحيان إلى إظهار استعداد كبير لأخذ زمام المبادرة في معالجة حالات الأزمات التي تتفجر في المنطقة.

هذا كما قد يزيد من حدة هذا التوجه، عجز الرئيس على التعامل كشخص واحد مع 189 دولة من جميع أنحاء العالم، منها 54 دولة في إفريقيا، لا يملك عنها من المعلومات في أحسن الأحوال إلا الشيء القليل. وهو ما يجعل من الضروري تفويض مسؤولية التعامل مع تلك المناطق في إطار السياسة الخارجية، إلى مؤسسات بيروقراطية تابعة للبيت الأبيض من مستوى أقل.

لذلك يمكن اعتبار تصريحات الرئيس جورج والكر بوش دليلا واضحا على المكانة المتدنية التي تحتلها القارة الإفريقية في نظر الرؤساء الأمريكيين على مستوى البيت الأبيض بالرغم من المستويات العالية التي كان يفترض أنها بلغتها من قبل، إبان الولاية الثانية لسلفه كلينتون. خلال حملته الانتخابية وردا على سؤال حول الأهمية التي ستحظى بها إفريقيا في برنامج إدارته في المستقبل، لاحظ بوش أن القارة الإفريقية ***"لا تنسجم مع المصالح الإستراتيجية الوطنية***

للولايات المتحدة بالقدر الكافي".[1] هذا الرد، الذي يتوافق تماما مع النهج الواقعي الذي يتصور إفريقيا على أنها هامشية في أحسن الأحوال بالنظر إلى مصالح الأمن القومي الأمريكي. ثم زاد الرئيس بوش دعم توجهه بموقف آخر لا يقل أهمية ويدل على حقيقة المكانة التي ستحظى بها القارة في سياسته الخارجية مستقبلا. وذلك عندما علّق على عدم تدخل الولايات المتحدة من أجل وضع حد للمجازر ومنع الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 حيث أوضح أنه : "لا أحد يحب أن يرى تلك الفظائع على شاشات التليفزيون"، وأضاف أن إدارة الرئيس بيل كلينتون قد تبنت "القرار الصائب" عندما امتنعت عن التدخل.[2] حتى وإن لم يتردد في توجيه انتقاد لاذع للسياسة الإفريقية المتبعة من طرف سلفه كلينتون، عندما اعتبر أنها كانت أقرب إلى سياسة تتعمد إظهاراً للنوايا الحسنة، وجاءت على حساب المصالح القومية الأمريكية.[3]

يتضح من هذه المواقف، أن الاتجاهات الواقعية التي سيتبعها البيت الأبيض بإدارة الرئيس جورج والكر بوش كانت ستعمل على إبقاء القارة الإفريقية مهمشة في أحسن الأحوال في نظر الإدارة التي لا تعتبر القارة جزءا مهما ضمن المشهد الإستراتيجي الدولي العام. ونتيجة لذلك، فإنه كان في ذلك الحين - أو على الأقل في الأشهر الأولى من تولي الرئيس بوش الرئاسة - من غير المرجح أن يقدم البيت الأبيض على اتخاذ مبادرات على أعلى المستويات من قبيل مؤتمر لإفريقيا كما حصل سنة 1994، أو القيام بزيارة أو جولة رئاسية إلى القارة كتلك التي اشتهر بها الرئيس كلينتون من قبله. ولكن العكس تماما هو الذي حصل. جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتدفع الرئيس الأمريكي وطاقمه السياسي إلى إحداث انقلاب نوعي في السياسة التي كان من المتوقع أن يتبعها الرئيس بوش تجاه إفريقيا. لقد تجلى لهذه الإدارة بشكل لا

(1) Peter J. Schraeder. « Forget the rhetoric and boost the geopolitics: emerging trends in the Bush administration's policy towards Africa, 2001. ». Op.cit, p. 391.

(2) Salih Booker. « The Coming Apathy: Africa Policy under a Bush Administration ». Foreign policy in Focus. December 2000, www.foreignpolicy-infocus.org ، (تم تصفحه في 08.07.2007)

(3) Peter J. Schraeder. Ibid, p. 388.

يسمح بالشك الأهمية الجيواستراتيجية للقارة الإفريقية التي يمكن أن تشكل في نظره مأوى ومعبرا للإرهاب الدولي وتنظيم القاعدة الذي يهدد أمن واستقرار الولايات المتحدة وقد سبق وأن استهدفها.

لقد نجح الرئيس طيلة فترة حكمه في أن يثبت للعالم وللأفارقة بشكل أخص عكس ما كان يتوقعه منه المتتبعون للسياسة الخارجية التي كان يفترض أنه سيتبعها،[1] وبخاصة أن الرئيس جورج والكر بوش يعد من الرؤساء الذين كما سبق الإشارة له من قبل، يعتمدون بشكل كبير على مستشاريهم والشخصيات المقربة إليهم. إضافة إلى أن الرئيس بوش عرف عنه ميوله القليل إلى الاهتمام بالشؤون الخارجية وبشكل أقل اهتمامه بالشؤون الإفريقية. وبالتالي أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت عاملا حاسما دفع الرئيس وطاقمه إلى الالتفات للشأن الإفريقي من زاوية درء الخطر الذي قد يصدر منها. من جهة ثانية تولي الرئيس بوش للرئاسة كان فرصة لصعود اليمين المحافظ إلى الواجهة في الولايات المتحدة، حيث وضع هذا الأخير نصب عينيه إبقاء الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة ولو من خلال منع وعرقلة منافسيها. هذا الواقع ساهم في تنامي أهمية القارة الإفريقية في نظر القيادة الأمريكية.

(1) بالرغم من أن الرئيس بوش استطاع أن يحشد ضد سياسته الخارجية جزءا كبيرا من المجتمع الدولي نتيجة الرعونة و الرغبة في السيطرة التي اتبعتها إدارته طيلة الفترة التي كان فيها في السلطة، إلا أن ذلك لم يمنع قسما كبيرا من الأفارقة من أن ينسبوا إلى الرئيس بوش نجاحا كبيرا في ما يتعلق بسياسته الإفريقية. ليس أدل على ذلك ما جاء في كلمة للرئيس التانزاني جاكايا كيكويت عند استقباله الرئيس جورج بوش في جولته الإفريقية الأخيرة قائلا: "*يمكن لأشخاص آخرين أن يتبنوا مواقف مختلفة حولكم أو حكومتكم، ولكن نحن في تانزانيا ندرك بكل تأكيد أنكم كنتم صديقا كبيرا لبلدنا ولإفريقيا.*" فعلى نحو ملحوظ شهدت القارة الإفريقية نهجًا مختلفًا لإدارة الرئيس جورج والكر بوش عن سابقيه. فقد اهتمت إدارته منذ توليها بإنهاء الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب في السودان، إلى جانب ما أطلقه من مبادرات ركزت على تنمية إفريقيا، مثل: خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز (Emergency Plan for AIDS Relief : PEPFAR)، ومؤسسة تحدي الألفية The Millennium Challenge Corporation(MCC)، بالإضافة إلى إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية الخاصة بإفريقيا (افريكوم) (AFRICOM)، كذلك تضاعف المساعدات المالية ثلاث مرات، كل هذا ساعد على خلق صورة أمريكية إيجابية داخل القارة الإفريقية.

ومن ثم ومرة أخرى استطاعت القارة الإفريقية أن تستقطب إليها أنظار القيادة الأمريكية، ليس لأن الرئيس أو محيطه يرون فيها من الأهمية بما يستدعي وضعها في مقدمة أولوياتهم، ولكن لأن الظروف الدولية المتسارعة أو المحلية المتعلقة بالسياسة الداخلية وبالحسابات الشخصية في أحيان كثيرة، هي التي كانت الدافع الرئيسي إلى ذلك.

المثال الثالث الذي يؤكد هذا الطرح، هو طبيعة اهتمام الإدارة الأمريكية بالشأن الإفريقي تحت رئاسة براك أوباما. لقد عقدت آمال كبيرة حول شخص الرئيس أوباما وبخاصة من قبل الشعوب الإفريقية التي اعتقدت أن كونه ينحدر من أصول إفريقية، سيجعل منه الرئيس الأقدر على وضع العلاقات الأمريكية الإفريقية في جوهر سياسته الخارجية، وفي مقدمة أولوياتها. ولكن الواقع أثبت أن الرئيس أوباما لم يقدر على أن يقدم للقارة أكثر مما فعله سلفه. وربما التركة الثقيلة التي خلفها هذا الأخير في ميادين مختلفة وجبهات النزاع المختلفة التي فتحها في العراق وفي أفغانستان وعلاقاته المتوترة مع روسيا والصين ودول صاعدة أخرى، ستجعل من فترته الرئاسية الأولى حبيسة الماضي.[1] كما أن الأزمة المالية العالمية التي ألمت بالعالم جعلته عاجزا عن الإتيان بالجديد لمساعدة المنطقة. مع صعود الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى الواجهة مباشرة بعد تولي الرئيس أوباما السلطة وتأثيرها البارز على السياسة الخارجية الأمريكية، بات من الطبيعي ملاحظة تراجع الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية من جديد بالرغم من أن الشخص الذي يسكن البيت الأبيض اليوم ينحدر من أصول إفريقية. بل أن الرئيس أوباما نتيجة الظروف الدولية غير المواتية، لا يمكنه حتى أن يؤدي مثل ما قام به سلفه. كل ما سبق يشير إلى واقع معين هو أن الرئيس أوباما استطاع أن يثبت للعالم رغبته القوية في القيام أو بالأحرى في التراجع وتصحيح كل ما بادر به سلفه من قبل في إطار العلاقات الأمريكية مع العالم، ولكنه عجز بالمقابل في أن يفي بكل العهود التي سبق

(1) Princeton N. Lyman and Kathryn A. Robinette. « Obama And Africa: Matching Expectations with Reality.» Journal of International Affairs, Spring/Summer 2009, Vol. 62, No. 2, p. 1.

للرئيس بوش أن قدمها إلى القارة الإفرقية من مساعدات ووعود بالتنمية. بدليل أن بعد اعتلائه كرسي الرئاسة سارع الرئيس أوباما وقد يكون ذلك تحت ضغط الأزمة المالية العالمية إلى تخفيض سقف المساعدات الخارجية بما فيها تلك الموجهة إلى القارة الإفريقية. وذلك من خلال تخفيض الاعتمادات المالية المخصصة في إطار ما يسمى بمشروع تحدي الألفية (Millenium Challenge Account) إلى ما يقارب النصف، حيث تراجعت من 1.6 إلى 0.8 مليار دولار.[1]

بالرغم من أن الرئيس يعد الفاعل السياسي الأكثر نفوذا في الولايات المتحدة، ويحتل أدوارا دستورية عديدة، كما يحتكم على العديد من القدرات التي تزيد في قوته. إلا أنه مع ذلك، يواجه أيضا الكثير من القيود التي تحد من سلطته. هذا الواقع هو ما يسمى بمعضلة السلطة الرئاسية. فالممارسة الناجحة للسلطة الرئاسية تصبح أكثر صعوبة عندما ينظر المرء إلى العناصر التي تؤثر في عمل الرئيس، فتعزز أحيانا من سلطته وتارة أخرى تضعفها. ولذلك، فإن الرئيس ليس قويا بالقدر الذي يعتقده معظم الأمريكيين. بينما في بعض الأحيان يكون قادرا على التأثير بنجاح وحتى الهيمنة على عملية وضع السياسات، فإنه في أوقات أخرى وعلى العكس من ذلك يكون لديه تأثير ضئيل جدا على هذه العملية، بغض النظر عن الجهود الكبيرة التي يبذلها لممارسة السلطة.

هذا الواقع أشار إليه الرئيس "ليندون جونسون" بشكل بليغ عند نهاية عهدته وتسليمه منصبه إلى الرئيس ريتشارد نيكسون. حيث توجه مخاطبا هذا الأخير قائلا: ***"قبل أن تصبح رئيسا، كنت تعتقد أنك تستطيع أن تفعل أي شيء. كنت تعتقد أنك أقوى زعيم بعد الله. ولكن عندما تجلس على ذلك الكرسي الطويل، ستكتشف سيدي الرئيس، أنه لم يعد بإمكانك الاعتماد على أحد. ستجد يديك مكبلتين وستكتشف أن هذا المكتب... ليس كما كنت تتوقعه***

(1) Djibril Diop. « L'AFRIQUE DANS LA POLITIQUE DE LA NOUVELLE ADMINISTRATION AMÉRICAINE : rupture ou continuité ? » Pôle de Recherches sur le Développement du Centre d'Études et de Recherches Internationales de l'Université de Montréal. Juin 2009, http://www.cerium.ca/IMG/pdf/Obama_et_l_Afrique.doc.pdf .

تماما.[1] إن وصف الرئيس جونسون لما ينتظر الرئيس من خيبة أمل يعكس بشكل طريف حدة التوتر بين القوى المشاركة في عملية وضع السياسة الخارجية الأمريكية والتي تشكل تناقضا واضحا مع فكرة تمركز إدارة السياسة الخارجية بيد السلطة التنفيذية.

من أجل فهم أفضل لهذه المفارقة، علينا أن ندقق في العناصر التي تصنع قوة الرئيس، والحدود والقيود التي تحد من ذلك، والعوامل التي تعوق قدرة الرئيس على القيادة.

من الواضح أن الرئيس يلعب أدوارا مهمة تسمح له بممارسة قدر كبير من السلطة. ومع ذلك، فإن الرئيس يواجه بالمقابل، عددا من القيود والعقبات التي تقف في طريقه. ومن بين الحدود والقيود المفروضة على السلطة الرئاسية والتي تميل إلى أن تكون أقوى عندما يتعلق الأمر برسم السياسة الخارجية يجب الإشارة إلى الجهاز البيروقراطي.[2]

كمسؤول أول عن الجهاز التنفيذي، فإن للرئيس الحرية الواسعة والقدرة الكبيرة على المبادرة. ومع ذلك، فإن البيروقراطية كجهاز غالبا ما أصبحت نتيجة اتساعها وتعاظم دورها وترسخه في الإدارة، لا تستجيب لرغبات الرئيس وموظفيه ومستشاريه السياسيين، مما ينجم عنه نتائج متناقضة مع مساعي السلطة التنفيذية وقوتها. هذا وبالرغم من أن البيروقراطية تعد ذات قيمة كبيرة

[1] Jerel A. Rosati, James M. Scott. « The Politics of United-States Foreign Policy.» Op.cit, p. 56.

[2] عندما نتكلم عن الجهاز البيروقراطي كمؤسسة تؤثر على صنع السياسة الخارجية الأمريكية، يجب التفريق بين نوعين: الجهاز البيروقراطي التنفيذي الممثل في المصالح والمؤسسات الحكومية، والجهاز البيروقراطي الخاص بمكتب الرئيس والبيت الأبيض. بالنسبة للنظام البيروقراطي الممثل في المؤسسات والمصالح الحكومية فهو مقسم من الداخل إلى تكتلات من المصالح، ويعتبر نظام الفصل بين السلطات أحد الأسباب التي أدت إلى ذلك. وبالتالي فمصالح بعض هذه التكتلات قد تتعارض مع سياسة الرئيس. ويكون لهذه التكتلات ثقل سياسي عندما تكون المثلث الحديدي، والذي يتشكل من اتحاد البيروقراطية مع بعض جماعات الضغط وبعض النواب. ومن خلال هذه العلاقة توضع الرئاسة تحت الضغط من أجل تحقيق مصالح مشتركة. للمزيد يمكن مطالعة : نانيس مصطفى خليل. «الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية». السياسة الدولية، العدد: 127، سنة 1997.

بالنسبة للرئيس عند أدائه لأدواره المختلفة، إلا أنه يمكن أيضا لهذه الأخيرة أن تمتنع عن الاستجابة لحاجيات ولطلبات أو لأوامر الرئاسة. وبالتالي، استوجب على جميع الرؤساء التعامل مع هذه المشكلة من خلال إنشاء هيكل لإدارة ومراقبة العدد الكبير من الوكالات الإدارية. هذه الجهود لم تحقق نجاحا تاما، ذلك لأن لدى المنظمات أو الوكالات البيروقراطية عدداً من المزايا التي تسمح لها بالبقاء مستقلة نسبيا وبعيدة عن سيطرة الرئاسة.

من بين هذه المزايا يمكن أن نذكر في الأول، أن الرئيس الجديد يدخل المكتب البيضاوي وبمعيته مجموعة من السياسات والبرامج التي ينوي تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع، ومع ذلك فإن هذه المشاريع لا يمكنها أن ترى النور ما لم تتبناها البيروقراطية الموجودة بالفعل في عين المكان والتي كانت تعمل تحت إدارة الرؤساء السابقين. كل منظمة بيروقراطية، تميل إلى وضع الأهداف الخاصة بها، ثقافتها الفرعية، والمهام التي مع الوقت قد تكون في تناقض مع السياسات التي يفضلها الرئيس.[1] هذا، كما أن الرئيس يعتمد اعتمادا كبيرا على البيروقراطية للحصول على المعلومات التي هو بحاجة إليها. أهمية الدور الذي تلعبه البيروقراطية لا تكمن فقط في كمية المعلومات التي تقدمها للرئيس ولكن أيضا في نوعيتها وفي مستوى شموليتها وتفسيرها للواقع، وفي مجموع الخيارات الممكنة التي تقدم إلى الرئيس للنظر فيها. إلى جانب ذلك، يجب الإشارة إلى أن أعضاء المؤسسات البيروقراطية يتمتعون بالعامل الزمني. فالرئيس أو موظفوه المقربين الذين يعينهم لا يبقون في مناصبهم أكثر من أربع سنوات فقط، وربما ثمان سنوات كأبعد تقدير، في حين أن العديد من البيروقراطيين يشغلون مناصب ذات أهمية لعشرات السنين. أما الميزة الرابعة التي تجعل البيروقراطيين في موقع قوة في علاقاتهم مع الرئيس وموظفيه تكمن في العلاقات الوثيقة التي تجمعهم مع أعضاء الكونجرس، الذي في النهاية له أن يوافق أو يرفض برامج التمويل المخصصة للمنظمات أو الوكالات البيروقراطية. والميزة الأخيرة تكمن في أن بعض المنظمات البيروقراطية تتمتع بالاستقلال الرسمي عن السلطة التنفيذية. لذلك فإن هذه المنظمات المستقلة رسميا لا يمكن أن تقاوم

[1] Jerel A. Rosati, James M. Scott. Op.cit, p. 61.

فقط ممارسة الرئيس لسلطاته، ولكن قد يكون لها أيضا الحق القانوني في تجاهل طلباته.[1]

دور الأجهزة البيروقراطية في رسم السياسة الإفريقية للولايات المتحدة

يرى " بيتر شرايدر" Peter Schraeder أن" *الولايات المتحدة ليست طرفا متجانسا" يتحدث بصوت واحد*"، بمعنى أن صناعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة تتم بمساهمة العديد من مراكز القوى التي لديها القدرة على دفعها في الوقت ذاته في اتجاهات مختلفة وكثيرة ".[2] كما أثبت "بيترشرايدر" أنه خلال الفترات الروتينية أين يكون مستوى النشاط الدبلوماسي منخفضاً وتغيب فيه الأزمات التي تستدعي اهتماما أكبر من أعلى المستويات، فإن عملية صنع السياسات تكون على الأغلب من مسؤولية الأجهزة البيروقراطية المعنية، في حين تستقطب المراحل الحاسمة والقضايا الملحة انتباه الرئيس والبيت الأبيض.[3] لذلك، غالبا ما تكون صناعة السياسة الخارجية ثمرة للمنافسة الشرسة الدائرة بين الهيئات والوكالات البيروقراطية المختلفة، إما لمراقبة مهامها، ميزانياتها أو إدارة هياكل صنع القرار في السياسة الخارجية بشكل عام.[4]

إن ما يميز عصر ما بعد الحرب الباردة عند صياغة وتنفيذ السياسات في الولايات المتحدة، هو الاتجاه المتزايد لأهمية الأجهزة البيروقراطية. تاريخيا لم يكن البيت الأبيض والكونجرس مهتمين كثيرا بإدارة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا وهذا إذا ما قارناه بمناطق أخرى تلقى اهتماما أكبر. نتيجة لذلك، كانت مشاركتهما في وضع السياسات المتعلقة بالقارة الإفريقية مشتتة، وبخاصة في أوقات الأزمات.[5]

(1) Ibid, p. 61.
(2) Peter Schraeder. «United States Foreign Policy toward Africa: Incrementalism, Crisis and Change.» Op.cit, p. xii.
(3) Peter Schraeder. «United States Foreign Policy toward Africa: Incrementalism, Crisis and Change.» . Op.cit, pp. 12-36.
(4) Charles-Philippe David, Luis Balthazar, Justin Vaisse. Op.cit, p. 283.
(5) Peter J. Schraeder. «Continuity and Change in U.S. Foreign Policy toward Southern Africa: Assessing the Clinton Administration. ». Nordic Journal of African Studies. 10(2), 2001, p. 139.

لذلك فإن من بين العوامل التي ساهمت بشكل كبير في تأثير البيروقراطية المتزايدة على عملية صنع السياسات، هو التدني الواضح في مستوى الاهتمام المرتبط عادة بالقضايا الإفريقية من قبل الرئيس.[1] من ثم، فإن من أبرز التبعات المترتبة عن إهمال أو قلة الاهتمام الذي يبديه الرؤساء الأمريكيون بالشأن الإفريقي وبسياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا، مقارنة بمناطق أخرى من العالم، هو خضوع هذه السياسة لنفوذ البيروقراطيين التابعين لأجهزة الأمن القومي.

كنتيجة لعدم الاهتمام وانشغال الرؤساء، تولى البيروقراطيون غير المنتخبين ذوي الرؤية والمسؤولية المحدودة مهمة ومسؤولية متابعة الشؤون الإفريقية بدل مؤسسة الرئاسة. وهنا يكمن الخطأ بالنظر إلى مدى ارتباط الولايات المتحدة بإفريقيا، والتأثير الهائل الذي تمارسه سياسات الولايات المتحدة على القارة الإفريقية خلال الحرب الباردة وبعدها. نتيجة لعدم الاهتمام الرئاسي بالسياسة الإفريقية، أصبح هناك واقع معين يفرض نفسه: عندما يفشل الرؤساء أو يعزفوا عن الاهتمام وتحمل مسؤولية السياسة الإفريقية، يتولى القيام بهذه المهمة أشخاص آخرون داخل الإدارة. كما أشار إليه " مايكل كلو " Michael Clough: " *عندما يتجاهل كبار المسئولين الأمريكيين إفريقيا، يتم ترك مبادرات السياسة الأمريكية والمصالح الإفريقية تحت سيطرة البيروقراطيين أو مجموعة من الإداريين [...] تجاهل إفريقيا يصبح بشكل آخر سببا في التدخلات الأمريكية العشوائية. ونتيجة لذلك لا تراعى مصالح الولايات المتحدة، ولا يتم مساعدة إفريقيا. بدلا من ذلك، في أكثر الأحيان، يتم إهدار المساعدات الأمريكية*".[2]

(1) Peter J. Schraeder. «Speaking with Many Voices: Continuity and Change in U.S. Africa Policies». Op.cit, p. 374.
(2) Michael Clough. «Free at Last? U.S Policy toward Africa and the End of the Cold War». Op.cit, pp. 110-111.

طبيعة السياسة البيروقراطية قبل نهاية الحرب الباردة

لم تكن الولايات المتحدة قبل 1958، تعتبر القارة الإفريقية مهمة بما فيه الكفاية في سياق السياسة الدولية بما يدعو إلى أن تكون لها "سياسة إفريقية" خاصة بها. وقد انعكس هذا الواقع، على طبيعة التمثيل الذي تحظى به هذه المنطقة في هياكل المؤسسات التي تعنى برسم السياسة الإفريقية للولايات المتحدة، حيث ظلت الشؤون الإفريقية محل متابعة من طرف مكاتب مختلفة داخل كتابة الدولة. حيث تراوحت من قسم الشرق الأوسط إلى مكتب الشؤون الأوروبية. إلا أنه بعد تقرير[1] من ريتشارد نيكسون نائب الرئيس أيزنهاور في ذلك الحين، تم إنشاء مكتب مستقل للشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية الأمريكية سنة 1958.

من الواضح أن صانع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، كان يميل أكثر إلى النظر إلى القارة الإفريقية في سياق الحرب الباردة التي كانت تطغى عليها العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وفي الواقع، كان رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة على مدى عقود، يتوجس من شبح الشيوعية، وكانت تتحكم فيه سياسة "الاحتواء"، كلما دعت الحاجة إلى ذلك. بالنظر إلى هذه الأسباب، سيكون من السهل أن نفهم لماذا كانت معظم مبادرات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا تأخذ طابع التكرار، وعادة ما تكون في شكل رد فعل.[2]

شكّل إنشاء مكتب للشؤون الإفريقية في وزارة الخارجية الأمريكية سنة 1958، ميلاد سياسة إفريقية قائمة بذاتها بالنسبة للولايات المتحدة،[3]

---

[1] قدم هذا التقرير بعد عودته من جولة قادته إلى إفريقيا في سنة 1957، ضمنه مجموعة من الملاحظات والمقترحات، أشار فيه إلى أن القارة الإفريقية مقبلة على تغيير هائل.

[2] Gordon Bertolin. « Les intérêts économiques américains en Afrique : investissements, commerce et matières premières », in Textes réunis et présentés par Jennifer Seymour Whitaker, Les États-Unis et l'Afrique. Les intérêts en jeu. » Paris : Karthala, 1991, pp. 21-51.

[3] Crawford Young. «United States Policy toward Africa: Silver Anniversary Reflections.» African Studies Review, Vol. 27, No. 3, September 1984, p. 1, URL: http://www.jstor.org/stable/524021 Accessed: 16/02/2009.

وعُدَّ بمثابة أول اعتراف رسمي بإفريقيا ككيان سياسي. وبالتالي منحها مكانة مستقلة على المستوى البيروقراطي، داخل جهاز السياسة الخارجية الأمريكية.[1] وعلى الرغم من احتفاظ الولايات المتحدة بعلاقات مميزة مع بعض الدول الإفريقية (بالأخص ليبيريا وإثيوبيا) منذ نهاية القرن الثامن عشر، إلا أن أصحاب القرار الأمريكيين استمروا في النظر إلى القارة الإفريقية على أنها لا تكتسب من الأهمية بالنسبة للمصالح الأمريكية ما يكفي لدفعهم إلى إقامة سياسة إفريقية مستقلة.

كان بإمكان هذا المعطى الجديد أن يشكل تحديا للوضع القائم آنذاك الذي كان يدعم النفوذ الأوروبي في القارة. الاعتراف بإفريقيا بهذا الشكل كان بإمكانه أن يزيد من مصداقية القارة على الساحة الدولية التي كانت غير مقبولة حتى من طرف صانعي السياسة الأمريكية أنفسهم. في الواقع لم تتوقف الولايات المتحدة يوما عن الإعراب عن عدم استعدادها لتحمل مسؤولية مباشرة في إفريقيا، وبالمقابل ظلت على استعداد تام لدعم غير محدود لهيمنة أوروبية على إفريقيا.

على الرغم من الآمال التي أثارتها إقامة مكتب للشؤون الإفريقية سنة 1958، إلا أن هذا المكتب الجديد امتنع عن إنشاء قواعد عمل خاصة به لقيادة أنشطته العملية. وخلافا للنتائج التي كانت متوقعة، ورث هذا المكتب من مكتب الشؤون الأوروبية والشرق الأوسط – الذي كان جزءا منه سابقا- الإستراتيجية السياسية التي كانت تقضي باسترشاده بأوروبا في جميع القضايا المتعلقة بإفريقيا. كما كان جل الموظفين العاملين في هذا المكتب منحدرين من المكتب السابق (مكتب الشؤون الأوروبية والشرق الأوسط)، وهو ما يفسر عمليا افتقاره إلى متخصصين في القضايا الإفريقية. في السنوات الأولى من إنشائه، كان المكتب يعتمد أيضا وبشكل رئيسي على أوروبا الاستعمارية، في كل ما يتعلق بالمعلومات الضرورية لاتخاذ أية قرارات بشأن السياسة الإفريقية. لقد اختار هذا المكتب طوال السنوات الأولى من تأسيسه، اتباع المقاربة

---

[1] Robert J. Cummings. Op.cit, p. 694

تعتبر المسؤولة عن معظم القرارات المتعلقة بالقارة، سواء بشكل مستقل أو من خلال التنسيق المشترك بين هذه الهيئات.[1]

من بين الآثار المباشرة للهيمنة التي باتت تمارسها المؤسسات البيروقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، حالة التشتت والتجزئة التي أصبحت السمة البارزة لسياسة الولايات المتحدة في إفريقيا.[2] هذه الحالة ترجع بالدرجة الأولى إلى تعدد المؤسسات أو الهيئات التي تخوض في الشأن الإفريقي، حيث لكل هيئة تفسيرها الخاص للأوضاع وتسعى كل منها إلى الدفاع عن دورها الخاص بمعزل عن الهيئات الأخرى، التي تم إنشاؤها جميعا للتعامل مع جانب معين من جوانب السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة. لذلك، نجد أن كل واحدة منها تعمل على دعم وجهة نظرها من قبل المسؤولين السامين في الإدارة الأمريكية حول الأوضاع السائدة في القارة وتسعى إلى الحصول على تأييدهم من أجل تجسيد توصياتها وخطة العمل التي تقترحها.[3] بل وغالبا ما تميل إلى تفسير الأمن القومي وفقا لدورها والمهمة التي تؤديها في مؤسسة السياسة الخارجية. نستعرض في ما يلي بعض من هذه الهيئات التي لها تأثير واضح على أداء السياسة الخارجية الأمريكية المتبعة تجاه القارة الإفريقية.

1) كتابة الدولة للشؤون الخارجية:

هي الهيئة الموكل إليها مهمة رسم السياسة الخارجية. تم إنشاؤها سنة 1789 أي في أول رئاسة للدولة، ويعد وزير الخارجية (كاتب الدولة) عضواً في مجلس الأمن القومي والمستشار الأساسي لرئيس الدولة. وزارة الخارجية هي المؤسسة التي من المفترض أن تكون الأدرى بكل ما يتعلق بالشؤون الخارجية. وخلافا لمؤسسة الرئاسة فإنه من المتوقع أن تكون على دراية مستمرة، بناء على

(1) Donald Rothchild and Nikolas Emmanuel. «United States The process of decision-making on Africa. » In Ulf Engel and Gorm Rye Olsen (Eds) «Africa and the North, between globalization and marginalization». London, Routledge, 2005, p. 60.

(2) Peter J. Schraeder. «Speaking with Many Voices: Continuity and Change in U.S. Africa Policies». Op.cit, p. 376

(3) Crawford Young. «United States Policy toward Africa: Silver Anniversary Reflections.» Op.cit, p. 7.

المعطيات والمعلومات التي ترد إليها من موظفيها وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج وبعد أن تقوم بمراجعتها واستغلالها من قبل الأجهزة البيروقراطية الخاصة بها. ومع ذلك فإن مهمة كتابة الدولة تظل تلاقي جملة من المشاكل والعراقيل التي تحد من نشاطها في ما يتعلق بمتابعة الشأن الإفريقي.[1]

أول هذه العقبات، هو التأثير المباشر الذي تمارسه شخصية كاتب الدولة أو وزير الخارجية، الذي يعينه الرئيس. فاهتماماته بالقضايا الإفريقية وتتبعه لمستجدات المنطقة من عدمه تعد من بين المؤثرات المباشرة على زيادة الاهتمام الأمريكي بالشأن الإفريقي أو العكس. وهو ما ينعكس في الأخير على أداء السياسة الخارجية الأمريكية نحو القارة. في هذا الاتجاه شكّل بعض وزراء الخارجية الأمريكيين استثناءات تارخية في تاريخ العلاقات الأمريكية مع القارة الإفريقية. يجب الإشارة إلى أن عدم الاهتمام بالقارة يمثل القاعدة في سلوك وزراء الخارجية الأمريكيين، الذين فضلوا تركيز جهودهم على مناطق أخرى من العالم، باستثناء حالات نادرة ظهرت في فترات معينة واستطاعت أن تستقطب اهتمام الإدارة الأمريكية وحتى الرأي العام الأمريكي بالشأن الإفريقي. من بين هؤلاء يمكن الإشارة إلى أندرو يونغ في فترة رئاسة جيمي كارتر، أو وارن كريستفر ومادلين أولبرايت في فترة رئاسة بيل كلينتون، وأخيرا كندليزا رايس في الفترة التي كان فيها الرئيس جورج ولكر بوش رئيسا.

المشكل الثاني يعود إلى طبيعة القنوات التي تستقي منها الإدارة الأمريكية المعلومات. ففي أحيان كثيرة ونظرا لطبيعة العلاقة التي تجمع الولايات المتحدة ببعض المناطق المتأزمة في إفريقيا، فإن وزارة الخارجية الأمريكية وبالأخص في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وجدت من الصعوبة إبقاء طواقمها في بعض المناطق التي تعاني من غياب مطلق للأمن. بالتالي صار جمع المعلومات من مصادرها أمرا مستحيلا، لذلك أصبحت تكتفي فقط بمراقبة الأوضاع عن بعد أو الحصول على المعطيات عن طريق بعض الدول

(1) Peter Woodward. « US Foreign Policy and the Horn of Africa ». Hampshire. Ashgate Publishing Limited. 2006, p. 3.

الصديقة ودول الجوار كما كان عليه الأمر أثناء الصراع الذي عرفته منطقة البحيرات الكبرى، أو ما يحدث اليوم في الصومال.

هذا، كما أن العامل المتعلق بالبيروقراطيين أنفسهم وطموحاتهم المهنية أو مصالحهم الشخصية يعد هو الآخر، من أهم العراقيل التي تحد من نجاعة الدور الذي تؤديه كتابة الدولة (كأهم هيئة بيروقراطية) في ما يخص الشأن الإفريقي. فالكثير من الدبلوماسيين يترددون كثيرا أو يرفضون تعيينهم بالبعثات الدبلوماسية الأمريكية الموجودة في القارة الإفريقية. وإذا كان تعيينهم في هذه البعثات يدخل في إطار تخصصهم في الشؤون الإفريقية، فهم يفضلون أن يتم ذلك في الدول التي لا تعاني من غياب فادح للاستقرار والأمن أو قلة المرافق. منصب السفير في هذه البلدان لم يعد يوكل إلا إلى الدبلوماسيين الذين يقتربون من نهاية مشوارهم المهني ومقبلين على التقاعد.(1)

2) مساعد كاتب الدولة للشؤون الإفريقية :

المهمة الرئيسية لمكتب إفريقيا هي الحفاظ على العلاقات السياسية على نحو سلس ومستقر مع جميع الحكومات الإفريقية من خلال التركيز على اتباع أسلوب الدبلوماسية الهادئة. عادة ما يكون الموظفون في هذا المكتب الأكثر استعدادا والأقدر من بين أعضاء السلطة التنفيذية على وضع سياسات تتماشى والتطلعات الإفريقية.(2)

يوجد في مقدمة موظفي مكتب إفريقيا في وزارة الخارجية مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية، الذي يرأس مكتب الشؤون الإفريقية. تعيينه في هذا المنصب يكون سياسيا، وقد يوكل في بعض الأحيان إلى خبراء من وزارة الخارجية وأحيانا لأشخاص من خارجها، مثل المؤسسات الأكاديمية أو عالم الأعمال.(3)

(1) Peter Woodward. Op.cit, p. 4.
(2) Peter Schraeder. «Speaking with Many Voices: Continuity and Change in U.S. Africa Policies». Op.cit, p. 377.
(3) Peter Woodward. Op.cit, p. 4.

يعد مكتب وزارة الخارجية للشؤون الإفريقية، مركز التنسيق الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة في إفريقيا وهو ما يشار إليه أيضا باسم مكتب إفريقيا. ويعمل هذا المكتب تحت إشراف مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية. وبما أن مكتب إفريقيا لا يتلقى توجيهات دائمة من وزير الخارجية أو البيت الأبيض، فإنه غالبا ما يجد نفسه إلى حد كبير طليق اليد، وبخاصة عند متابعة السياسات التي تتخذ من الدبلوماسية الهادئة والمفاوضات على مستوى متدن أسلوبا لها.(1) وهو الأسلوب المتبع في ليبيريا، على سبيل المثال. حيث عمل مكتب إفريقيا في وقت مبكر، على اتباع إستراتيجية خاصة لإيجاد تسوية للنزاع الدائر في هذا البلد الإفريقي، دون انتظار موافقة من رؤسائه في الجهاز البيروقراطي وفي مقدمتهم كاتب الدولة للشؤون الخارجية. والملاحظ أن غياب الدور المباشر للبيت الأبيض أو كاتب الدولة في هذه القضية، ساهم في إطلاق يد مساعد وزير الخارجية السابق للشؤون الإفريقية "هيرمان كوهين" مما مكنه من أجل إيجاد تسوية للأزمة في ليبيريا.(2)

ويعد النزاع في كل من موزمبيق (1990- 1992) ورواندا (1990-4199) من الأمثلة الأخرى على المبادرات المستقلة لمكتب إفريقيا. حيث قام هذا الأخير بإرسال مبعوثين خاصين به للعمل مع الدبلوماسيين الأمريكيين الموجودين في الميدان لتسهيل المفاوضات بين الفصائل المتحاربة. كما أن بإمكان مكتب إفريقيا الحفاظ على هذا النمط من حرية العمل طالما أنه لا يتعدى هذا النمط من التدخل المحدود. في حين أن الظروف التي تنطوي على احتمال تدخل أكثر عمقا للولايات المتحدة، تصبح عملية صنع السياسة الخارجية أكثر حاجة إلى تنسيق بين المتخصصين من مختلف الأجهزة التنفيذية المعنية بالشأن الإفريقي.(3)

3) وكالة المخابرات المركزية (C.I.A) :

تعد ثاني جهاز بيروقراطي تابع لمجلس الأمن القومي يعترف بأهمية إفريقيا. من خلال إنشاء شعبة إفريقيا سنة 1960 بشكل مستقل داخل نيابة

(1) Donald Rothchild and Nikolas Emmanuel. Op.cit, p. 60.
(2) Ibid, p. 60.
(3) Donald Rothchild and Nikolas Emmanuel. Op.cit, p. 60.

مديرية العمليات.[1] كانت (C.I.A) تنشط عموما من خلال واحد أو أكثر من المسؤولين العاملين تحت غطاء السفارة الأمريكية في البلد الذي توجد فيه. يقوم العملاء على خلق شبكة استخباراتية خاصة بهم، ومن خلالها يتم جمع المعلومات التي تقدم في شكل تقرير إلى رؤسائهم في واشنطن. حتى وإن كان إنشاؤها جاء متزامنا تقريبا مع تاريخ إنشاء مكتب إفريقيا التابع لوزارة الخارجية، إلا أن مهمة شعبة إفريقيا كانت مختلفة جذريا: حيث نجحت في نقل المعركة الأيديولوجية ضد الاتحاد السوفيتي والشيوعية إلى القارة. كان ذلك في إطار الجهود التي تراوحت ما بين زرع عملاء محليين وتصعيد العمليات السرية ضد مصالح العدو السوفيتي. ويذهب بيتر شرويدر إلى حد اعتبار وكالة الاستخبارات المركزية أكثر نشاطا وفاعلية من وزارة الخارجية نفسها في فترة الحرب الباردة. وذلك من خلال التركيز على نشاطات الاتحاد السوفيتي والأنظمة الراديكالية الموالية له في إفريقيا. وقد عملت الوكالة أيضا بشكل وثيق مع نظيراتها الأوروبية، وحتى الأجهزة الأمنية للدول الصديقة لها في القارة.[2]

4) كاتبة الدولة للدفاع :

تعد وزارة الدفاع تاريخيا، من أواخر هيئات مجلس الأمن القومي الأمريكي إدراكا لأهمية إفريقيا. وقد انتظرت إلى غاية 1982 (أي سنوات قليلة قبل نهاية الحرب الباردة) من أجل تعيين أول نائب مساعد لوزير الدفاع مسؤول عن الشؤون الإفريقية.[3] وكان هذا مؤشرا على ميل هذه الهيئة إلى التقليل من شأن المخاوف المحلية التي قد تمس بالمصالح الأمريكية لصالح التركيز على موقع القارة الإستراتيجي ودوره في التوازن العسكري العام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا. وعلاوة عن ذلك، لم تكن الولايات المتحدة تنظر وتولي اهتماما بالطبيعة الداخلية للنظم الإفريقية ولم تكن ترى

(1) Peter J. Schraeder. «Speaking with Many Voices: Continuity and Change in U.S. Africa Policies». Op.cit, p. 377.
(2) Peter J. Schraeder. «US Foreign Policy Towards Africa: Incrementalism, Crisis and Change. » Cambridge, Cambridge University Press. 1994.
(3) Peter J. Schraeder. «Speaking with Many Voices: Continuity and Change in U.S. Africa Policies». Op.cit, p. 378.

فيها عائقا أمام التعاون العسكري طالما أنها بقيت موالية للغرب أو التزمت الحياد.

اقتصرت المهمة الرئيسية لمكتب الشؤون الإفريقية في وزارة الدفاع على تنسيق وتسهيل هدفين عسكريين كبيرين في القارة: الحفاظ على استقرار الحكومات الموالية للغرب من خلال نقل معدات عسكرية وتدريب القوات المحلية على استخدامها، وضمان استمرار الوصول إلى القواعد الإستراتيجية وتسهيلات أخرى من أجل التعامل مع الأزمات المحلية. والأهم من ذلك، التعامل مع حالات الطوارئ العسكرية في أوروبا أو في الشرق الأوسط.

هذا كما يمكن أن يكون لوزارة الدفاع مصالحها الخاصة في قضايا السياسة الخارجية. بشكل عام كانت وجهات نظرها مشابهة لتلك التي كانت تبنتها وكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A) لكن بوسائل مختلفة، تضمنت تقديم الدعم للجيوش الإفريقية الصديقة بما في ذلك الأسلحة والتدريب. خلافا لبعض التوقعات، لم يكن الجيش دائما من دعاة الحرب. وقد اتضح أنه بعد حرب فيتنام أصبح الجيش الأمريكي أكثر حذرا، في التورط في بعض النزاعات في القارة.[1] بل على العكس من ذلك، يبدو أحيانا أن السياسيين هم الذين كانوا أكثر حرصا على استعمال الجيش: الرئيس ريغان مثلا، رفض لمرات عدة تحذيرات وجهها له كبار مستشاريه العسكريين من خطورة إرسال قوات الولايات المتحدة في مختلف بؤر التوتر في العالم الثالث.[2] فريق السياسة الخارجية الذي شكله الرئيس جورج بوش دفع أيضا القوات المسلحة إلى المشاركة بقوة في ميدان السياسة الخارجية، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وكان وزير الدفاع دونالد رامسفيلد الموصوف بالتشدد، من كبار الداعين إلى زيادة الإنفاق العسكري والعمل على دعم سياسة تطوير ودعم الريادة العسكرية للولايات المتحدة حتى تضمن التفوق العسكري على القوى الدولية الأخرى في العالم لأجل غير مسمى. بالإضافة إلى ضرورة مواجهة التهديدات

(1) Peter Woodward. Op.cit, p. 5.
(2) Peter J. Schraeder. «Intervention in the 1980s: US Foreign Policy in the Third World. » Boulder, Rienner. 1992, p.39.

المحتملة من خلال إجراءات وقائية كلما وحينما رأت الولايات المتحدة في ذلك ضرورة. في مقابل تشدد رامسفيلد، كانت الشخصية العسكرية الكبيرة سابقا في حكومة الرئيس جورج والكر بوش في ولايته الأولى، وزير الخارجية كولن باول، أكثر حذرا حيال التدخل العسكري.

حالة التنافس والتناقض بين الهيئات البيروقراطية

واحدة من أهم عيوب السياسة الإفريقية للولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة وما بعدها إذن، تكمن في التفتيت الهيكلي لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، أو بعبارة أخرى تعدد الهيئات التي تعنى بالشأن الإفريقي. وبسبب الأهمية التي يحظى بها البيروقراطيون في صياغة السياسة الإفريقية، صارت الأجهزة البيروقراطية التابعة للسلطة التنفيذية، وعلى رأسها وزارة الخارجية، وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية، تتنافس في ما بينها من أجل السيطرة على إدارة هذه السياسة. وبالتالي، باتت سياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا مجزأة تفتقر إلى رؤية متماسكة ومتكاملة، وتفسر بطريقة مختلفة وفقا للمهام المناطة بهذا الجهاز أو ذاك، وخصوصيته.[1]

هذه المهام وطريقة العمل التي غالبا ما تستخدم من قبل هذه المؤسسات البيروقراطية تتم كما يلي: مكتب وزارة الخارجية للشؤون الإفريقية يسعى إلى الحفاظ على علاقات سلسة ومستقرة مع الحكومات الإفريقية ويفضل الدبلوماسية الهادئة فضلا عن حل تفاوضي للنزاعات. وكان دور شعبة إفريقيا التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية خلال الحرب الباردة هو إدارة المعركة الأيديولوجية ضد الشيوعية، وكانت تستخدم الأساليب التي تتراوح بين البحث عن عملاء محليين وتوظيفهم للاستعلام السياسي والعسكري بهدف القيام بعمليات سرية. في حين يحاول مكتب وزارة الدفاع للشؤون الإفريقية ضمان استمرار وصول الولايات المتحدة إلى المواقع الإستراتيجية وغيرها من القواعد العسكرية والمرافق من خلال توفير المساعدات العسكرية للبلدان المضيفة.

(1) Peter J. Schraeder. «Bureaucratic Influence in the U.S.-Zairian Special Relationship.» TransAfrica Forum, vol. 9, no. 3, Fall 1992, p. 3[illegible].

يتحول المهنيون في هذه الأجهزة البيروقراطية في كثير من الأحيان إلى مدافعين عن وكالاتهم ويميلون إلى تفسير الأمن القومي الأمريكي من الزاوية التي تخصهم، ومن ثم تكون مواقفهم وقراراتهم في أغلب الأحيان غير موضوعية، بل يغلب عليها الذاتية وفقا للدور الذي يلعبه الجهاز الذي ينتمون إليه ومهمته في مؤسسة السياسة الخارجية عامة.[1] سعى هؤلاء إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب وتعزيز مواقعهم داخل المؤسسة المكلفة برسم أو صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، جعل هذه الأخيرة تعاني من نقص في التناغم وعدم القدرة على إعداد سياسة إفريقية متكاملة ومنسقة تنسيقا جيدا.[2] بالإضافة إلى كل ما يمكن أن يترتب على هذا الوضع من انعكاس سلبي على روح المبادرة والابتكار، أمام نزعة الاعتماد على الإجراءات المعهودة وعدم المجازفة التي قد تضر بالمسار المهني للواحد منهم.[3] هذا ما يفسر مواصلة الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة، اتباع سياسات تجاه إفريقيا تتناقض في كثير من الأحيان مع القيم والمبادئ التي طالما دافعت عنها. يدخل في هذا الإطار دعمها مثلا لنظام موبوتو وأغلب الأنظمة المستبدة والفاسدة الأخرى لفترة طويلة. في الظاهر كانت هذه الأنظمة لا تمت بصلة إلى الصورة التي كانت الولايات المتحدة تحاول تسويقها أثناء الحرب الباردة، كحامية للديمقراطية ومناهضة لكل أشكال الاستبداد والشمولية، ولكن بالرغم من ذلك ظلت هذه الأنظمة تجد محاور لها داخل بعض الدوائر التابعة للإدارة الأمريكية وأجهزتها التنفيذية. الأمر نفسه اليوم مع علاقات الولايات المتحدة المتميزة مع أعتى الأنظمة الإفريقية فسادا واضطهادا لشعوبها. دفاع أول رئيس أمريكي من أصول إفريقية اليوم عن الديمقراطية وادعاؤه بضرورة إنهاء حقبة الأنظمة الديكتاتورية في إفريقيا، لم يمنع الرئيس أوباما من مواصلة التعاون مع نظام جيبوتي بقيادة من يسميه شعبه بـ "جلاد" جيبوتي. لأن حاجة الولايات المتحدة إلى القاعدة العسكرية (Lemonnier) الموجودة في هذا البلد ذي الموقع الجيواستراتيجي فائق الأهمية،

(1) Ibid, p. 33.
(2) Ibid, p. 33.
(3) Michael Sealy. Op.cit.

غطى على كل الممارسات القهرية التي ينتجها هذا النظام ضد شعبه. حاجة الولايات المتحدة إلى نفط غينيا الاستوائية هو الآخر، شجع الأمريكيين على غض الطرف عن أكثر الأنظمة الإفريقية فسادا، وما يضير الولايات المتحدة إذا كان نظام "تيودورو أوبيانغ" Teodoro Obiang Nguema Mbasogo الذي يحكم غينيا الاستوائية منذ 1979 فاسدا، ما دام فساده يصب كله في بنوك الدول الغربية والولايات المتحدة.

من الأمثلة الجيدة على هذه الوضعية بعد نهاية الحرب الباردة، يعتبر النموذج الصومالي أحسنها. تدل حالة الصومال على عدم وجود تنسيق على مستوى عال من قبل البيت الأبيض بقيادة الرئيس كلينتون خلال فترته الرئاسية الأولى، أدى إلى استمرار وتوسع فيما يراه الكثير من المتخصصين في الدراسات المتعلقة بالصومال على أنه يعتبر عملية عسكرية غير مدروسة منذ البداية (بمعنى أن المجاعة كانت أحد "أعراض" المشكلة السياسية الأساسية التي لا يمكن أن تحل من خلال التدخل العسكري). بنفس القدر من الأهمية، أدى عدم الاكتراث في البيت الأبيض لكل ما يتعلق بالشأن الإفريقي إلى تعزيز وجود سياسة مجزأة بين مختلف المكونات البيروقراطية لمجلس الأمن القومي التي تسعى كل واحدة منها إلى تحقيق أهداف خاصة بها وفي بعض الأحيان تكون متناقضة عن بعضها البعض. ففي حين كانت وزارة الخارجية تركز على الحاجة إلى إعادة البناء السياسي والتوصل إلى نتائج يتم التفاوض حولها بين جميع الفصائل المتحارية، كان البنتاجون ينفذ عمليات عسكرية تهدف إلى إلحاق الهزيمة العسكرية والقبض على زعيم أحد الفصائل المسلحة محمد فرح عيديد. وبالتالي كان التركيز على إعادة البناء السياسي يمثل تناقضا فاضحا مع النهج العسكري الإقصائي الذي كان يفضله المسؤولون العسكريون في الميدان.[1]

مراجعة للتناقضات المتزايدة التي كانت تعاني منها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصومال لم تتم على الرغم من ذلك، إلا بعد مقتل 18 جنديا

(1) Peter J. Schraeder. «Guest Editor's Introduction: Trends and Transformation in the Clinton Administration's Foreign Policy toward Africa (1993-1999) » A Journal of Opinion. Vol. 26, No. 2, p. 4, Stable URL: http://www.jstor.org/stable/1166820 , (تم تصفحه في 2008/04/26).

أمريكيا في أكتوبر 1993 أي بعد ما يقرب من ثمانية أشهر من تولي إدارة الرئيس بيل كلينتون مقاليد الحكم. وذلك بعد أن اعترف بنقائص السياسة الخارجية الأمريكية، وأعلن عدم جدوى الحل العسكري المفروض من الخارج، وقام بعد ذلك بالسحب النهائي للقوات الأمريكية. ومع ذلك، فإن المشكلة الهيكلية التي كانت تعرقل سياسة إدارة كلينتون الخارجية، هي عدم وجود مستوى عال من الاهتمام والتنسيق بين سياسات الولايات المتحدة تجاه القارة الإفريقية، باستثناء الحالة أين تظهر فيها أزمة أو سياسة داخلية تدفع بتلك السياسات إلى قمة جدول أعمال السياسة الخارجية الأمريكية.

عموما تكمن مصلحة الهيئة في زيادة مواردها، وميزانيتها، وعدد موظفيها ونفوذها، وهو ما يزيد في الخلافات المتعلقة بمجال اختصاص كل منها، وخاصة في مجال الشؤون الخارجية. هذا التداخل في نفوذ وصلاحيات الهيئات البيروقراطية يظهر مثلا في حالات مثل: من هو المسؤول عن تقديم المساعدات العسكرية، وزارة الخارجية أم وزارة الدفاع ؟ من يهتم بالعمليات الخاصة وكالة المخابرات المركزية أم وزارة الدفاع ؟ من الذي يقيم التهديدات: وكالة الاستخبارات المركزية، أم وزارة الخارجية أم وزارة الدفاع ؟ من المسؤول عن عمليات حفظ السلام: وزارة الخارجية، أم وزارة الدفاع أم وزارة العدل؟

هذا إلى جانب أن كل هيئة بيروقراطية لديها ثقافتها السياسية الخاصة وأسلوب عملها الخاص، وتميل إلى نوع من الشعور الذي يغلب عليه عقدة التفوق. السياسة الخارجية ليست بالتالي ثمرة لدور هيئة بيروقراطية واحدة، يدفعها دائما الوازع الوطني، ولكن هي في كثير من الأحيان مجموع المصالح والمهام التي تتمخض عن عمل يقوم به عدد من اللاعبين البيروقراطيين. هذا ما يفسر كل التناقضات، والصعوبات التي تصاحب عملية صنع السياسة الخارجية.[1] تصل هذه التناقضات في بعض الأحيان إلى حالة من الانسداد تعرقل عملية اتخاذ القرار.

(1) Charles-Philippe David, Luis Balthazar, Justin Vaisse. Op.cit, 283.

لكن ما يجب ذكره أيضا، هو أنه في إطار تحليل الظاهرة البيروقراطية في مجال صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، فإن التناقضات الداخلية التي تحدث بين أي عنصر من هذه البيروقراطية، وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع أو وكالة الاستخبارات المركزية، لا تصل إلى حد شل السلطة التنفيذية.[1] بل يمكن اعتبار هذه التناقضات الداخلية في بعض الأحيان، شكلا من أشكال "تقسيم العمل" بين مختلف الهيئات البيروقراطية، بما يفيد بذكاء كبير السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[2]. حالة التناقض التي عادة ما تقف في طريق اتخاذ قرار في ما يتعلق بالشأن الخارجي، تجد في الغالب مخرجين. إما أن هذه الهيئات تتوصل إلى حل وسط وتسوي خلافاتها بالتفاوض على اتفاقات تقوم في الأساس على قاسم مشترك. أو مواجهة بيروقراطية تؤدي إلى نتيجة تصب في صالح هيئة على حساب أخرى، أي خاسر ورابح. في هذه الحالة تكون رهانات السياسة الخارجية فرصة لمنافسة شرسة من أجل الفوز بتأييد ومباركة الرئيس.

هذا ما يعيدنا إلى حقيقة معينة، وهي أن إعداد السياسة الخارجية الأمريكية ليس دائما حبيس الأدوار والمصالح المتعلقة بالمؤسسات البيروقراطية كما يدعيه أليسون. فالرئيس يظل يحتكم في آخر المطاف على صلاحيات كبيرة من أجل تحديد وتنفيذ قراراته في السياسة الخارجية. كل شيء يتوقف على مشاركته واهتمامه الشخصي وإتقانه وتحكمه في عملية صنع القرار.[3] عندما تكون الرهانات محدودة الأهمية، والقرارات روتينية، فإن الرئيس لا يعيرها أي اهتمام. بالمقابل كلما كانت الرهانات أكثر أهمية، كلما أصبح عرضها على الرئيس أكثر إلحاحا. ومن ثم تقل حولها لعبة المنافسات البيروقراطية. بإمكان الرئيس إذن، عندما يواجه هذا الشكل من التنافس بين الهيئات البيروقراطية، التقليل من الآثار السلبية لذلك من خلال تعيين مستشارين وصانعي السياسات الذين هم من الموالين له والذين يعززون رؤيته ومصالحه. في

[1] Manuela Semidei. « Facteurs internes de la politique étrangère américaine ». Études internationales. vol. 5, n° 4, 1974, p. 19.

[2] Ibid, p.19.

[3] Charles-Philippe David, Luis Balthazar, Justin Vaisse. Op.cit, 285.

هذا الصدد، أصبح الرئيس منذ عام 1947 بمقدوره السيطرة على هذا الواقع من خلال استحداث مجلس الأمن القومي.

تعزيز الوضع القائم وتجنب التغيير في السياسات

يعتبر التوجه نحو تعزيز الوضع الراهن (Status quo) لصالح السياسات القائمة، حتى مع وصول إدارة جديدة إلى الحكم، من أبرز النتائج المترتبة على ما يمكن اعتباره هيمنة مباشرة تمارسها الهيئات البيروقراطية المختلفة على عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.[1]

وفقا لـ "مورتون هالبرين" Morton Halperin، فإن "***غالبية البيروقراطيين يفضلون الحفاظ على الوضع الراهن، ومجموعة صغيرة فقط منهم، تدعو إلى التغيير***".[2] كما أن أعضاء الهيئات البيروقراطية - وخاصة المسؤولين عليها- يفضلون اللجوء في كثير من الأحيان إلى المواجهة العنيفة، بدلا من أن يقدموا على إحداث أي تغيير يرون فيه تعديا على "أراضيهم"، ويهدد سلامة "المهمة" الخاصة بهم.[3]

وقد تجلى بوضوح تأثير الواقع البيروقراطي من خلال السياسة التي انتهجتها إدارة الرئيس بيل كلينتون في وقت مبكر بعد توليه السلطة نحو أنغولا. قبل ذلك وخلال حملة الانتخابات الرئاسية لعام 1992، دعا المرشح - آنذاك- كلينتون إلى الدعم "القوي" الذي ستقدمه الولايات المتحدة لكل من يخرج منتصرا في الانتخابات الرئاسية الأنغولية التي كانت ستعقد في شهر سبتمبر عام 1992. لكن بعد أن رفض "جوناس سافيمبي" Jonas Savimbi هزيمته في هذه الانتخابات- التي اعتبرها المراقبون الدوليون على العموم حرة ونزيهة - وقرر إغراق البلاد مجددا في أتون الحرب الأهلية الذي لم تكد تخرج منه، امتنعت الولايات المتحدة عن الاعتراف بحكومة MPLA (الحركة الشعبية لتحرير أنغولا) الفائزة في تلك الانتخابات، واستمر هذا الوضع إلى غاية 19 ماي 1994.

[1] Peter J. Schraeder. «Continuity and Change in U.S. Foreign Policy toward Southern Africa: Assessing the Clinton Administration. » Op.cit, p. 139.

[2] Morton Halperin et Prisscilla Clapp. « Bureaucratic Politics and Foreign Policy. » Washington (D.C): Brooking Institution Press. 2nd Ed, 2006 p. 99.

[3] Peter Schraeder. «Speaking with Many Voices: Continuity and Change in U.S. Africa Policies». Op.cit, p. 379.

وكان السبب الرئيسي وراء هذا الموقف السلبي من الحكومة الأمريكية الجديدة، هو استمرار فريق داخل وزارة الخارجية الأمريكية مؤيد لسياسة دعم سافيمبي وحركة UNITA (حركة الاتحاد الوطني من أجل استقلال كامل أنغولا) مفضلا البقاء في تناقض حاد مع موجة المعارضة المتزايدة من جهات العالم المختلفة لرفض سافيمبي قبول نتائج الانتخابات. بينما كان يفترض على الحكومة الأمريكية أن تقف إلى جانب الحكومة الأنغولية المنتخبة ديمقراطيا، وبالأخص أن الرئيس كلينتون جعل من نشر الديمقراطية في العالم هدفا بارزا في سياسة بلاده الخارجية. كما كان ينبغي على الإدارة الأمريكية أن تجعل من اعترافها الفوري بحكومة MPLA مباشرة بعد الانتخابات رسالة واضحة لسافيمبي، حتى تدفعه إلى القبول باللعبة الديمقراطية. يمكن القول إن تردد الإدارة الأمريكية تحت ضغط جزء من البيروقراطية الفاعلة داخل وزارة الخارجية كان سببا في استمرار الحرب الأهلية الأنغولية، بعد تشجيعها غير المباشر لحركة اليونيتا في الاستمرار في القتال ورفض الشرعية.

بعد ذلك وخلال فترة إدارة الرئيس كلينتون الثانية في الحكم، عرفت مواقف مجموعة من القوى البيروقراطية تطورا تدريجيا لصالح دعم حكومة MPLA وخفض العلاقات الوثيقة التاريخية التي كانت تجمعها مع حركة اليونيتا - وعلى الأخص بعد انهيار بروتوكول السلام المتوصل إليه في لوساكا، وعودة الحرب الشاملة بين قوات سافيمبي وحكومة MPLA المنتخبة. يرجع السبب في هذا التحول حسب بيتر شرويدر[1] إلى سببين رئيسيين. أولا، أن مكتب وزارة الخارجية للشؤون الإفريقية بعد أن أصبح تحت قيادة "سوزان رايس" Susan Rice تمكن من استقطاب تعاطف البيروقراطيات التابعة لمجلس الأمن القومي عندما أعلنت معارضة الولايات المتحدة لرفض سافيمبي الالتزام باتفاق لوساكا بعد مفاوضات سلام عسيرة. وبالتالي وضع حد للنفوذ المتبقي لدى بعض الهيئات البيروقراطية التقليدية - وزارة الدفاع والمخابرات المركزية الأمريكية على وجه الخصوص- الذي كانت حركة اليونيتا لا تزال تحظى

(1) John Prendergast. «Angola's Deadly War: Dealing with Savimbi's Hell on Earth. » United States Institute of Peace Special Report, October 12, 1999, p. 3. In: Peter Schraeder. «Continuity and Change in U.S. Foreign Policy toward Southern Africa: Assessing the Clinton Administration. » Op.cit, p. 140.

به. أما السبب الثاني في نظره وربما الأهم، فيعود إلى الدور المحوري الذي لعبته وزارة التجارة الأمريكية باعتبارها محور الإستراتيجية الجديدة القائمة على التجارة والاستثمار بشكل متزايد والتي تتخذ من الصناعة النفطية الأنغولية جزءا من المصلحة القومية الأمريكية. ضمنت الاكتشافات النفطية الجديدة في أنغولا زيادة كبيرة في إنتاج النفط إلى ما يقرب من 2.5 مليون برميل من النفط يوميا بحلول عام 2015، وكانت التقديرات تشير إلى أن هذا التوسع سوف يتطلب بين 40- 60 مليار دولار من الاستثمارات الخاصة.[1] ومن ثم فإن الشركات العاملة في هذا القطاع ستجني أرباحا كبيرة. الأهم من ذلك، أن توافق الآراء حول أهمية النفط الأنغولي ساهم بشكل كبير في إقناع الهيئات البيروقراطية بجدوى إعادة النظر في مواقفها حول السياسة الخارجية الأمريكية في أنغولا والذي بدوره ساهم في تبني الإدارة الأمريكية في النهاية مواقف مغايرة ودفعها إلى التراجع عن الدعم الذي تقدمه إلى المعارضة المسلحة في هذا البلد.

في غياب دور حاسم للرئيس في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، أو على الأقل في القضايا التي لا تعد حاسمة وذات أهمية كبيرة بالنسبة للبيت الأبيض، تظل الهيئات البيروقراطية على مختلف أنواعها تؤثر بشكل بارز في مهمة توجيه السياسة الأمريكية نحو القارة الإفريقية.

دور الكونجرس في رسم السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا

يؤدي الكونجرس الأمريكي إلى جانب الدور الذي تضطلع به الهيئات البيروقراطية الأخرى، دورا بالغ الأهمية في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية. ذلك أن الميزة الخاصة في السياسة الخارجية الأمريكية هي الدور الهام الذي تضطلع به السلطة التشريعية، وبشكل أعم قوى المجتمع المدني. يعود السبق في العلاقات الخارجية بالتأكيد، إلى السلطة التنفيذية، وذلك لأن الرئيس يبقى هو الفاعل الأساسي في توجيه الدبلوماسية الأمريكية. لكن ومع ذلك إذا ما أخذنا الأمر من منظور مقارن، فإن خصوصية الولايات المتحدة، مقارنة مع الديمقراطيات الليبرالية الأخرى تكمن أكثر في قوة الكونجرس

(1) John Prendergast. Op.cit, p. 3.

(السلطة التشريعية) في توجيه السياسة الخارجية أكثر من الرئيس، وكذلك في المكانة التي تحتلها في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مختلف منظمات المجتمع المدني التي تعمل عادة ولكن ليس حصرا من خلال الكونجرس مثل الرأي العام، القوى السياسية والاقتصادية، جماعات الضغط والمنظمات غير الحكومية.

لتفسير هذا الواقع، من المهم الإشارة إلى أنه في الأوقات الدبلوماسية أو العسكرية العسيرة، أو في أوقات الأزمة، تكون صلاحيات رئيس الجمهورية في أوجها وتأثير الكونجرس في أدنى مستوياته. بالمقابل، عند تحديد التوجهات السياسة الكبرى والإستراتيجية الدبلوماسية المتوسطة وطويلة الأجل، مثل فرض العقوبات أو منح المساعدات الاقتصادية، وتحديد التعريفات الجمركية، منح الدعم العسكري أو رفضه، فإن غالبا ما يكون نفوذ الكونجرس حاسما.

عرف تأثير الكونجرس في الحياة السياسية الأمريكية وبالأخص في ما يتعلق بصناعة السياسة الخارجية أشكالا مختلفة. تارة عرف فيها حالات من الضعف والتراجع أمام الدور القوي للسلطة التنفيذية، وتارة أخرى شكل فيها محطة لا يمكن تجاوزها وحجر عثرة في طريقها. وعليه زاد تأثير الكونجرس بشكل قوي وخاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين، ليتراجع أثناء الحرب الباردة بالتحديد في سنوات الخمسينيات، ثم عاد مرة أخرى وبشكل كبير بعد حرب فيتنام، وبرز ذلك بوضوح عند نجاحه في فرض الرقابة على دور السلطة التنفيذية في شن الحروب خارج الحدود الأمريكية وسعيه لعرقلة ما أصبح يطلق عليه "بالرئاسة الإمبراطورية".[1] وبعد فترة استقرار عرفتها سنوات الثمانينيات، عاد الدور المهيمن للكونجرس مجددا بعد نهاية الحرب الباردة، كمؤشر على نهاية مبرر احتواء الخطر الشيوعي الذي اتخذته السلطة التنفيذية كوسيلة من أجل فرض هيمنتها على الحياة السياسية الأمريكية. هذا التأثير عاد وتراجع مرة أخرى وبشكل حاد في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001.[2]

---

[1] Charles-Philippe David, Louis Balthazar, Justin Vaisse. Op.cit, p. 336.
[2] Ibid, p. 337.

يتألف الكونجرس الأمريكي من مجلس للشيوخ وآخر للنواب. وعلى الرغم من أن النظام الدستوري الأمريكي يعتبر رئاسيا، إلا أن ذلك لا ينقص شيئا من شأن وأهمية السلطة التشريعية. وهو المبدأ الذي سعى إليه الآباء المؤسسون من خلال إرساء حالة من الفصل والتوازن بين المؤسسات (cheks and balances)، هذه العلاقة المميزة بين الفصل والتوازن بدقة بين صلاحيات الهيئتين، تضطرهما كذلك على التعاون في ما بينهما.

سلطة الكونجرس في ميدان السياسة الخارجية تكمن أساسا في قدرته على الموافقة أو عدم الموافقة على مشاركة الولايات المتحدة في الصراعات المسلحة في الخارج. وعلى الرغم من أن الرئيس ولسنوات عدة لم يتأخر يوما في التأكيد على تفرده بهذه المهمة على أساس الصلاحيات التي يمنحها له الدستور كقائد عام للجيوش، إلا أن الكونجرس سعى إلى توضيح دوره من خلال اعتماد قانون صلاحيات الحرب (War Powers Act) عام 1973. وبالتالي استطاع الكونجرس استخدام وسائل أخرى لمواجهة السلطة التنفيذية في مجال السياسة الخارجية. سلطات الكونجرس في ما يخص الميزانية، هي الوسيلة الأولى الهامة التي يوظفها من أجل التأثير على السياسة الخارجية. فكل دولار ينفق من قبل السلطة التنفيذية يجب أن يلقى موافقة من قبل الكونجرس. يجوز للكونجرس أيضا اللجوء إلى القوانين المقيدة للتجارة وغيرها من العلاقات الاقتصادية مع كل دولة لا يتفق مع السياسة التي تتبعها. في هذا الإطار فرض الكونجرس على سبيل المثال، عقوبات ضد ليبيا وكوبا وإيران. هذه القوانين مع ذلك، كثيرا ما تكون مصحوبة بحكم يسمح للرئيس برفع هذه العقوبات لما يرى في ذلك مصلحة وطنية للولايات المتحدة.

هذا، كما تشكل اللجان التي يتوزع فيها البرلمانيون، هي الأخرى وسيلة في يد أعضاء الكونجرس لممارسة نفوذهم. في هذا الإطار هناك ثلاث لجان يحظى رؤساؤها بنفوذ كبير ولها تأثير بالغ في سلوك السياسة الخارجية للولايات المتحدة: لجنة القوات المسلحة، لجنة العلاقات الخارجية واللجنة الخاصة بالاستخبارات. يمكن أيضا للجان نفسها أيضا أن تلعب دورا هاما في تحديد

السياسة الخارجية من خلال عمل الخبراء الذين يستعين بهم الشيوخ والنواب في المجلسين. يجوز لهذه اللجان أيضا عقد جلسات استماع لمسؤولين من السلطة التنفيذية حول السياسة المتبعة من طرفهم. وهذه الطريقة، يمكن أن تكون أداة مفيدة عندما لا يملك الكونجرس فرصة أخرى للتأثير على مسار السياسة الخارجية.[1] أما الأداة الأخيرة التي توجد في حوزة أعضاء الكونجرس، فتتمثل في ضرورة موافقة مجلس الشيوخ على المعاهدات التي يتم التفاوض عليها من قبل الرئيس وإقرار الموافقة على تعيين السفراء وكبار المسؤولين.

يمكن أن نلاحظ إذن من خلال ما سبق، أن للكونجرس صلاحيات وأدوات يستغلها من أجل مواجهة السلطة التنفيذية والمساهمة في وضع الخطوط الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية مثله مثل السلطة التنفيذية بقيادة الرئيس. ومع ذلك يظل الكونجرس كما يصفه "جاستين فايس" Justin Vaisse مجرد "جمعية محلية".[2] ويقصد بذلك، أن النائب وبحكم فترة ولايته القصيرة (وخصوصا النائب في مجلس النواب)، يعتمد أكثر على تصويت ناخبيه. وبالتالي يظل عرضة للمصالح الخاصة التي تدفعه إلى الاهتمام أكثر بالشؤون الداخلية وإرضاء ناخبيه، على حساب قضايا أخرى خارجية، طمعا في إعادة التصويت عليه مجددا لعهدة جديدة. هذا الوضع يؤدي إلى حالة من التداخل بين قضايا السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وغالبا على حساب المصلحة القومية للولايات المتحدة.[3] هذه التبعية إلى المصالح المتناقضة للنواب كل حسب أهدافه الانتخابية، تجعل أعضاء الكونجرس في الغالب منشغلين عن المساهمة الفعالة والمستمرة في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي يبقى البيت الأبيض بمفرده اللاعب الرئيسي وربما الوحيد القادر على أداء هذه المهمة.

---

(1) Joe Biden. « Le congrès et la politique étrangère : le point de vue démocrate », in Revue électronique du département d'État des États-Unis. Vol. 5, N°1, Mars 2000, pp. 19-21.

(2) Justin Vaisse. «Qui gouverne à Washington ? ». Politique international. N°86, Hiver, 1999-2000, p. 315.

(3) Tanguy Strwe de Swielande. « La politique étrangère de l'administration Bush, Analyse de la prise de décision ». Op.cit, p. 65.

يعد الكونجرس أيضا الهيئة التشريعية التي تتمثل مهمتها الأساسية في إضفاء الشرعية على المشاريع المقترحة من قبل السلطة التنفيذية، ولكن من أجل لعب دور الموازن أيضا لهيمنة السلطة التنفيذية. وعلى هذا النحو، فهو يؤدي دور الرقابة في الحياة السياسية الأمريكية. وإن لم يكن لاعبا مباشرا في السياسة الخارجية، فإنه يتناول الخطوط العريضة، ويقدم الضمانات، وهي الغاية الرئيسية التي كان يرمي إليها الآباء المؤسسون منذ البداية.[1]

هذا الذي دفع "بيتر رودمان" Peter Rodman، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي السابق في فترة رئاسة جورج والكر بوش الثانية إلى الاعتقاد بأن الكونجرس هو عبارة عن "***كابح مؤسساتي مصطنع***" (artificial institutional drag) يحد من قدرة الرئيس على اتباع سياسة خارجية متماسكة وفعالة. ويضيف قائلا بأنه: "***باستطاعة الكونجرس القوي منع أو تقييد الرئيس؛ لكن لا يمكنه فرض سياسة خارجية متماسكة أو نشطة من تلقاء نفسه***".[2]

يصف "كليم ميلر" Clem Miller، النائب السابق عن ولاية كاليفورنيا، الكونجرس الأمريكي بأنه عبارة عن مجموعة من اللجان التي تجتمع بانتظام في غرفة للموافقة على عملها.[3] بعض هذه اللجان مخصصة أساسا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وتلعب دورا حاسما في الموقف الذي تتبناه الولايات المتحدة تجاه شؤون القارة الإفريقية. الأمر يتعلق هنا على الخصوص بلجنتي العلاقات الخارجية، والقوات المسلحة.

وعلى الرغم من أن معظم الباحثين يتفقون على أهمية الدور الذي يقوم به الكونجرس في ميدان السياسة الخارجية، بحكم مساهمته الفعلية في صياغتها ورسم

---

(1) Tanguy Strwe de Swielande. « La politique étrangère de l'administration Bush, Analyse de la prise de décision ». Op.cit, p. 66.

(2) John Gershman. «Democracy and the Making of Foreign Policy. » Foreign Policy In Focus. www.fpif.org , February 3, 2006. (تم تصفحه في 27 أوت2011).

(3) Paul Bunduku-Latha. Op.cit, p. 43.

السياسة الخارجية من خلال عمل الخبراء الذين يستعين بهم الشيوخ والنواب في المجلسين. يجوز لهذه اللجان أيضا عقد جلسات استماع لمسؤولين من السلطة التنفيذية حول السياسة المتبعة من طرفهم. وهذه الطريقة، يمكن أن تكون أداة مفيدة عندما لا يملك الكونجرس فرصة أخرى للتأثير على مسار السياسة الخارجية.[1] أما الأداة الأخيرة التي توجد في حوزة أعضاء الكونجرس، فتتمثل في ضرورة موافقة مجلس الشيوخ على المعاهدات التي يتم التفاوض عليها من قبل الرئيس وإقرار الموافقة على تعيين السفراء وكبار المسؤولين.

يمكن أن نلاحظ إذن من خلال ما سبق، أن للكونجرس صلاحيات وأدوات يستغلها من أجل مواجهة السلطة التنفيذية والمساهمة في وضع الخطوط الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية مثله مثل السلطة التنفيذية بقيادة الرئيس. ومع ذلك يظل الكونجرس كما يصفه "جاستين فايس" Justin Vaisse مجرد "جمعية محلية".[2] ويقصد بذلك، أن النائب وبحكم فترة ولايته القصيرة (وخصوصا النائب في مجلس النواب)، يعتمد أكثر على تصويت ناخبيه. وبالتالي يظل عرضة للمصالح الخاصة التي تدفعه إلى الاهتمام أكثر بالشؤون الداخلية وإرضاء ناخبيه، على حساب قضايا أخرى خارجية، طمعا في إعادة التصويت عليه مجددا لعهدة جديدة. هذا الوضع يؤدي إلى حالة من التداخل بين قضايا السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وغالبا على حساب المصلحة القومية للولايات المتحدة.[3] هذه التبعية إلى المصالح المتناقضة للنواب كل حسب أهدافه الانتخابية، تجعل أعضاء الكونجرس في الغالب منشغلين عن المساهمة الفعالة والمستمرة في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي يبقى البيت الأبيض بمفرده اللاعب الرئيسي وربما الوحيد القادر على أداء هذه المهمة.

---

(1) Joe Biden. « Le congrès et la politique étrangère : le point de vue démocrate », in Revue électronique du département d'État des États-Unis. Vol. 5, N°1, Mars 2000, pp. 19-21.

(2) Justin Vaisse. «Qui gouverne à Washington ? ». Politique international. N°86, Hiver, 1999-2000, p. 315.

(3) Tanguy Strwe de Swielande. « La politique étrangère de l'administration Bush, Analyse de la prise de décision ». Op.cit, p. 65.

يعد الكونجرس أيضا الهيئة التشريعية التي تتمثل مهمتها الأساسية في إضفاء الشرعية على المشاريع المقترحة من قبل السلطة التنفيذية، ولكن من أجل لعب دور الموازن أيضا لهيمنة السلطة التنفيذية. وعلى هذا النحو، فهو يؤدي دور الرقابة في الحياة السياسية الأمريكية. وإن لم يكن لاعبا مباشرا في السياسة الخارجية، فإنه يتناول الخطوط العريضة، ويقدم الضمانات، وهي الغاية الرئيسية التي كان يرمي إليها الآباء المؤسسون منذ البداية.[1]

هذا الذي دفع "بيتر رودمان" Peter Rodman، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي السابق في فترة رئاسة جورج والكر بوش الثانية إلى الاعتقاد بأن الكونجرس هو عبارة عن "***كابح مؤسساتي مصطنع***" (artificial institutional drag) يحد من قدرة الرئيس على اتباع سياسة خارجية متماسكة وفعالة. ويضيف قائلا بإنه: "***باستطاعة الكونجرس القوي منع أو تقييد الرئيس؛ لكن لا يمكنه فرض سياسة خارجية متماسكة أو نشطة من تلقاء نفسه***".[2]

يصف "كليم ميلر" Clem Miller، النائب السابق عن ولاية كاليفورنيا، الكونجرس الأمريكي بأنه عبارة عن مجموعة من اللجان التي تجتمع بانتظام في غرفة للموافقة على عملها.[3] بعض هذه اللجان مخصصة أساسا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وتلعب دورا حاسما في الموقف الذي تتبناه الولايات المتحدة تجاه شؤون القارة الإفريقية. الأمر يتعلق هنا على الخصوص بلجنتي العلاقات الخارجية، والقوات المسلحة.

وعلى الرغم من أن معظم الباحثين يتفقون على أهمية الدور الذي يقوم به الكونجرس في ميدان السياسة الخارجية، بحكم مساهمته الفعلية في صياغتها ورسم

---

(1) Tanguy Strwe de Swielande. « La politique étrangère de l'administration Bush, Analyse de la prise de décision ». Op.cit, p. 66.

(2) John Gershman. «Democracy and the Making of Foreign Policy. » Foreign Policy In Focus. www.fpif.org , February 3, 2006. (تم تصفحه في 27 أوت 2011).

(3) Paul Bunduku-Latha. Op.cit, p. 43.

خطوطها العريضة، إلا أنه لا يزال هناك أيضا نقاش مستمر حول الأسبقية التي يمنحها الدستور للسلطتين التنفيذية أو التشريعية.[1]

عرف الكونجرس في مجال الدبلوماسية الأمريكية تراجعا ملحوظا في ظل إدارة الرئيس ريغان على وجه الخصوص، وبدرجة كبيرة في الشأن المتعلق بسلطات الحرب التي يتمتع بها الرئيس، وموضوع الرقابة على الأسلحة النووية، وتقديم المساعدات للمتمردين في دول العالم الثالث. بينما اليوم كما يلاحظ بعض المراقبين، فإنه مع نهاية الحرب الباردة، استطاع الكونجرس استعادة مكانته في مجال السياسة الخارجية، حيث أصبح طرفا فاعلا في صناعة المواقف الأمريكية على المسرح العالمي.[2]

خول الدستور الأمريكي للكونجرس مجموعة من السلطات. غير أن أهمها يتمثل في الرقابة على الميزانية؛ إلى جانب السلطة الممنوحة له في مجال الأمن القومي التي بموجبها أعطي الحق في إعلان الحرب، والتصديق على المعاهدات. هذا إلى جانب الرقابة والموافقة على السياسات التجارية التي تحددها الإدارة. وإلى جانب ما سبق، له أيضا القدرة على التأكيد أو الاعتراض على تعيين السفراء.[3] وتبقى السلطة الأساسية التي خولها الآباء المؤسسون للكونجرس الأمريكي، هي سلطة التشريع.

درجة اهتمام الكونجرس بالشؤون الإفريقية

ركزت الدراسات التي تعنى بعلاقات الولايات المتحدة مع إفريقيا عموما على دور السلطة التنفيذية، وتحديدا من خلال دراسة وتحليل وجهات النظر وأنشطة المسؤولين في الإدارة وأعضاء الهيئات البيروقراطية في السلطة التنفيذية. وهذا نظرا للدور التاريخي المهيمن الذي لعبته السلطة التنفيذية في صنع وتنفيذ سياسة الولايات المتحدة تجاه القارة. ومع ذلك، فقد لعب الكونجرس الأمريكي بشكل دائم دورا ملحوظاً في تحديد سياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا نظرا

[1] Ibid, p. 43.

[2] Alain Frachon, in « Les contradictions de la diplomatie américaine», Le Monde du 12 décembre 1997, p. 1 et 21. In: Paul Bunduku-Latha. Op.cit, p. 44.

[3] Paul Bunduku-Latha. Op.cit, p. 45.

لسلطته الدستورية على اعتماد وترخيص التمويل الذي يخص كل العمليات الخارجية التي تقترحها السلطة التنفيذية.

ظل التأثير الذي يمارسه الكونجرس على عملية صنع سياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا خلال سنوات الحرب الباردة متفاوتا. وقد يرجع ذلك في الأساس إلى الصلاحيات الدستورية الممنوحة لرئيس السلطة التنفيذية في ميدان السياسة الخارجية. حيث وجد الكونجرس نفسه في أحيان كثيرة يقوم بمهمة اتخاذ ردود الأفعال أمام السياسات التي يبادر بها الرئيس في ما يتعلق بالشأن الإفريقي. ومع ذلك، فإن السلطة التشريعية استمرت طوال هذه الفترة في دعم أهداف السياسة الخارجية التي كانت ترسمها السلطة التنفيذية تجاه إفريقيا، وهي المهمة التي كان يطغى عليها ضرورة التوافق في الآراء بشأن إستراتيجية احتواء الشيوعية في العالم. لكن بعد التجربة الأمريكية في فيتنام- كما سبق وأن أشرنا إليه- ، أصبح الكونجرس أكثر نشاطا في جهوده للتأثير على جدول أعمال السياسة الخارجية الأمريكية. يعد المثال الأكثر شهرة في ما يتعلق بتأثير الكونجرس وتدخله في سياسة الولايات المتحدة الموجهة نحو إفريقيا، هو ما يعرف بـ "تعديل بيرد " (Byrd Amendment) الذي قاده أعضاء من حزب المحافظين المتعاطفين مع حكم الأقلية السوداء في جنوب إفريقيا، وسمح للولايات المتحدة بانتهاك العقوبات الأممية المفروضة على حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا في عام 1970. هذا التعديل الذي ألغي في نهاية المطاف سنة 1977.

هذا، كما كانت جلسات الاستماع (Congressional hearings) التي كانت تعقدها اللجان الفرعية للشؤون الإفريقية في الكونجرس (مجلسي النواب والشيوخ)، وسيلة هامة للتأثير في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضايا المتعلقة بالمنطقة. ويعد أحسن مثال على أهمية الدور الذي تقوم به هذه اللجان من جلسات الاستماع في الكونجرس، هو إقرار قانون مكافحة الفصل العنصري الشامل (Comprehensive Anti-Apartheid Act) سنة 1986. هذا القانون الذي فرض عقوبات على نظام التمييز العنصري في دولة جنوب إفريقيا، صدر رغم الفيتو الذي استخدمه الرئيس " رونالد ريغان". كما وظف الكونجرس في أوقات أخرى في تدخله في السياسة

الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، سلطة الرقابة على الميزانية التي يتمتع بها.[1] خلال إدارة جيمي كارتر على سبيل المثال، كان الكونجرس أقل استعدادا لتخصيص المساعدات التي كانت الإدارة الأمريكية تنوي تخصيصها لدعم التنمية في الدول الإفريقية. لكن بداية من سنوات 1990، ومن خلال بروز الدور الهام لكتلة النواب السود في الكونجرس (Congressional Black Caucus)، أصبح مستوى المعونة الأمريكية الموجهة إلى القارة الإفريقية يتزايد باستمرار حتى السنوات الأخيرة.[2]

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، ازداد تدخل الكونجرس في صياغة جميع جوانب السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وقد يرجع هذا التوسع في دور الكونجرس في السياسة الخارجية الأمريكية في السنوات الأخيرة إلى حقيقة أن ما عدا العامين الأولين من تولي بيل كلينتون الرئاسة، فإن الكونجرس ظل دائما يدار في إطار التعايش بين الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة. هذا الواقع دفع السلطتين التنفيذية والتشريعية في عدد من المناسبات، إلى معالجة قضايا السياسة الخارجية من منظور الانتماء الحزبي (الديمقراطي أو الجمهوري) والسعي لاستغلال الخلافات حول السياسة الخارجية لخدمة أغراض سياسية داخلية.[3] وعلى العكس مما كان يحدث سابقا، فإن التقارب المثير للاهتمام بين البيت الأبيض والكونجرس بأغلبيته الجمهورية، برز فيما يتعلق بجانب واحد من سياسات الولايات المتحدة في إفريقيا: ألا وهي استخدام المساعدات الخارجية باعتبارها الأداة الأبرز للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية. لقد عزز الميل التقليدي للجمهوريين المحافظين من خلال معارضة أشكال المعونات المقدمة إلى الخارج، جنبا إلى جنب مع الأولوية المتدنية التي تحظى بها القارة الإفريقية بالمقارنة مع الاهتمام الذي تحظى به مناطق أخرى في نظر البيت الأبيض، توجه السياسة الخارجية الأمريكية في

(1) Ugboaja Ohaegbulam. «The United States and Africa after the Cold War». Africa Today. Vol. 39, No. 4, 4th Qtr, 1992. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4186860, p. 28. (تم تصفحه في 2009/03/01)

(2) (F. Ugboaja Ohaegbulam. Op.cit; p. 29.

(3) Daniel Volman. «The Clinton Administration and Africa: Role of Congress and the Africa Subcommittees». A Journal of Opinion. Vol. 26, No. 2, 1998. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/1166822 , (تم تصفحه في 2009/01/17).

الفترة ما بعد الحرب الباردة إلى الحد من التزام الولايات المتحدة بتقديم الدعم للقارة الإفريقية والتقليل من حصة هذه الأخيرة من المعونات الاقتصادية على وجه الخصوص. ووفقا لأحد التقديرات، انخفضت المساعدات الأمريكية لإفريقيا (بما في ذلك المساعدة الانمائية والاقتصادية وتلك التي تندرج ضمن صندوق الدعم الاقتصادي، المعونة الغذائية، وصندوق الإغاثة في حالات الكوارث) من ذروة 1.93 مليار دولار أمريكي سنة 1992، إلى 933 مليون دولار في بداية سنوات 2000، وهو انخفاض يعادل 52٪ من مجمل هذه المساعدات.[1]

هذا الاتجاه نحو المزيد من التراجع في المساعدات المقدمة إلى دول القارة الإفريقية لا يمكن أن يفسر إلا على أساس الاهتمام المتدني والمكانة الهامشية التي يعيرها كل من البيت الأبيض والكونجرس إلى مصالح الولايات المتحدة في المنطقة في تلك الفترة. هذا الوضع كما يشرح "دانيال فولمان" Daniel Volman "***هو الذي يدفع في عدد من المناسبات، طرفي الحكم في الولايات المتحدة (الرئاسة والكونجرس) على حد سواء إلى معالجة قضايا السياسة الخارجية من منظور السياسة الحزبية وبالتالي دفعهم إلى استغلال الخلافات حول السياسة الخارجية للحصول على مزايا سياسية على المستوى الداخلي***". ويضيف أن "***أحد الأمثلة على ذلك والذي له أهمية خاصة بالنسبة للعلاقات الأمريكية مع إفريقيا، هو استخدام المشرعين الجمهوريين القلق العام حول دور الولايات المتحدة في الأمم المتحدة لتعزيز مطالبهم [..] لخفض حصة الدعم الأمريكي للهيئة المالية الدولية وعلى الحد من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في إفريقيا وغيرها من الأنشطة من العالم***".[2] هذه بالضبط العقلية العامة التي كانت وراء دعوة السيناتور الجمهوري جيسي هيلمس، في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، إلى كبح تمويل الأمم المتحدة وهو ما حدث بالفعل في النهاية حينما وافق الكونجرس الأمريكي على الحد من مساهمات الولايات المتحدة الإجمالية في ميزانية الأمم المتحدة (من 25٪ إلى

(1) Donald Rothchild. «The US foreign policy trajectory on Africa.» SAIS Review, VOL 21, N° 1, winter-spring 2001, pp. 179-211.

(2) Daniel Volman. «The Clinton administration and Africa: role of Congress and the Africa subcommittees». Op.cit, p. 14.

22٪) ، وفي ميزانية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (من 30 ٪ إلى 27 ٪)، وهو ما كان له في النهاية انعكاسات سلبية كبيرة على أنشطة الأمم المتحدة في إفريقيا.[1]

نتيجة لهذه العوامل، فقد لعب الكونجرس دورا مهما في صياغة وتنفيذ سياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا، وبالأخص في الفترات التي يحوز فيها أحد الأحزاب على الأغلبية في الكونجرس أو في إحدى غرفتيه، بينما يحكم الحزب الآخر قبضته على البيت الأبيض.

وقد تجلى دور الكونجرس في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، من خلال مجموعة الأدوار التي يؤديها في إطار السلطات التي يخولها له الدستور. إن إجراء قراءة سريعة لهذه المهام ستسمح لنا بتقييم سريع لهذا الدور.

1) **التصديق على التعيينات التي يجريها الرئيس.** واحدة من الأدوار التشريعية الأساسية والحيوية، التي يؤديها الكونجرس هي المصادقة على التعيينات التي يقترحها الرئيس في العديد من المناصب بما فيها تلك التي سوف تنفذ سياسة الإدارة، مثل مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية أو السفراء. وعلى الرغم من أنه لم يحدث إلا نادرا، وأن تمت معارضة هذه التعيينات المتصلة بإفريقيا، إلا أن ذلك وقع فعلا كما سبق وأن أشرنا إليه سابقا. حيث استطاع السيناتور جيسي هلمس تعطيل مشروع الرئيس كلينتون لتعيين عدد من السفراء في بلدان إفريقية. وبالتالي استطاع الكونجرس في حالات محدودة من خلال أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ أو النواب إحباط رغبات الرئيس.

2) **عقد جلسات استماع.** من بين المسؤوليات التي يمارسها الكونجرس، مهمة رعاية وإيفاد البعثات لتقصي الحقائق في إفريقيا، عقد اجتماعات مع رؤساء الدول الزائرين وغيرهم من كبار الشخصيات، وإجراء جلسات استماع حول القضايا الإفريقية. يعد طلب الشهادات من الأشخاص المطلعين، بما فيهم أولئك المسؤولون عن أي قرارات تتخذ أو يخطط لها في القارة، فإن جلسات الاستماع تعمل على زيادة

[1] Barbara Crossette. «UN agrees to pay dues paid by US, easing an irritant.» New York Times, 23 December 2000, pp. A1, A6.

الوعي والفهم في الكونجرس لسياسات الإدارة الأمريكية، وكذلك توفر أساسا للمناقشة.

3) **الموافقة وتخصيص المساعدات.** من بين الجوانب الأكثر أهمية التي تزيد من قوة الكونجرس، دوره الدستوري في الموافقة وتخصيص جميع أشكال المساعدات العسكرية والاقتصادية المطلوبة من قبل السلطة التنفيذية. تقليديا، لم تكن القارة الإفريقية من الأهمية بالنسبة لأولويات الإدارة ولا على سلم اهتمامات الكونجرس، حتى تكون مصدرا للمواجهة بين الطرفين في ما يتعلق بالمعونات الموجهة إلى المنطقة. حيث دفع التطابق بين أولويات الحكومة التي تستقطبها جهات أخرى من العالم وتوجهات الكونجرس - التقليدية - الرامية إلى خفض مستويات المساعدة الخارجية، القارة الإفريقية إلى المراتب الدنيا على قائمة الدول المستفيدة من هذه المساعدات.[1]

أسباب قلة اهتمام أعضاء الكونجرس بالشأن الإفريقي

يعد الكونجرس بغرفتيه، الدائرة الثانية التي تعنى برسم السياسة الخارجية الأمريكية بعد مؤسسة الرئاسة. وقد لعب الكونجرس دورا تاريخيا ولكن محدودا في مجال السياسة الخارجية تجاه القارة الإفريقية. تعمل ضمن الكونجرس في إطار صنع السياسات مجموعة متنوعة من مجموعات المصالح المهتمة بالشأن الإفريقي، مثل كتلة النواب السود في الكونجرس (CBC) وغيره من الجماعات الأمريكية من أصول إفريقية، على سبيل المثال، المعهد الأمريكي الإفريقي (AAI)، ومجموعة واسعة من جماعات الضغط التي تمثل مصالح مختلف البلدان الإفريقية أو ما يسمى بـ "جمهور شارع" K street crowd.[2]

لعبت اللجنة الفرعية لإفريقيا التابعة للجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب، واللجنة الفرعية للشؤون الإفريقية التابعة للجنة العلاقات الخارجية في

[1] Peter J. Schraeder. «Speaking with Many Voices: Continuity and Change in U.S. Africa Policies ». Op.cit, p. 394.

[2] Peter Schraeder. « Forget the rhetoric and boost the geopolitics: emerging trends in the Bush administration's policy towards Africa, 2001. » Op.cit, p. 391.

مجلس الشيوخ، داخل أروقة الكونجرس الأمريكي، دور المراقب عن كثب للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. غير أن نهاية الحرب الباردة، سمحت بظهور لجان أخرى داخل الكونجرس أصبحت تحظى بأهمية متزايدة في المناقشات بشأن قضايا مثل أهمية المعونة مقابل التجارة، ودور الولايات المتحدة في صنع وحفظ السلام، إلى جانب موضوع تعزيز الديمقراطية. من بين هذه اللجان نخص بالذكر، اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية التابعة للجنة المخصصات المالية، ولجنة التجارة الدولية التابعة للجنة المالية.

تدل المجموعة المتنوعة من الصلاحيات الدستورية المنوطة بها- بما في ذلك المصادقة على القرارات التي تتخذها الرئاسة، عقد جلسات الاستماع، وصياغة التشريعات الرئيسية والتصويت عليها- ، على أن الكونجرس يلعب دورا هاما من الناحية النظرية في رسم السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا. ولكن الواقع يثبت أن أعضاء الكونجرس مثلهم مثل نظرائهم في البيت الأبيض، ما انفكوا يثبتوا بالرغم من ذلك إهمالهم التاريخي للقارة الإفريقية بالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم.

من بين الأسباب المؤدية إلى هذا الأمر، يمكن أن نعدد مجموعة من الأسباب أو التفسيرات. أكثرها أهمية قد يرجع بالدرجة الأولى إلى إهمال القضايا الإفريقية من قبل مجلسي الشيوخ والنواب، إلى جانب الصلاحيات المحدودة للكونجرس مقارنة بالسلطة التنفيذية في هذا المجال.

لعل التفسير الأول الذي من خلاله يمكن تبرير هذا الإهمال يعود بالدرجة الأولى إلى الضغوط الانتخابية وإلى الحيز الزمني الضيق الذي تفرضه شروط انتخاب أعضاء الكونجرس وطبيعة عملهم (سنتان لأعضاء مجلس النواب وست سنوات لأعضاء مجلس الشيوخ). وهي التي تدفع كلاهما إلى إعطاء الأولوية للقضايا المحلية والدولية التي تستقطب اهتمامهم. ما دام الهدف الرئيسي لمعظم الأعضاء يتمثل في ضمان إعادة انتخابهم مجددا لعهدة جديدة، ولأن معظم المواطنين لا يعرفون ولا يهتمون إلا بالشيء القليل جدا من القضايا المتعلقة بالقارة

الإفريقية، فإنه من الحكمة كما يرى هؤلاء تجنب مثل هذه القضايا التي لا تحظى بشعبية كبيرة، كما أنه أيضا من غير الحكمة سياسيا التركيز على القضايا الإفريقية عند سعيهم لحشد التأييد الشعبي واستقطاب دعم المواطنين لترشيحهم.[1] وكأن لسان حالهم يقول: "***إذا كان الناخبون لا يهتمون بإفريقيا، فلماذا أفعل أنا؟***".[2] هذا الواقع انعكس سلبا على أداء هؤلاء، فبسبب انشغالهم المفرط بقضايا المصلحة الوطنية، أصبح تدخل البرلمانيين واهتمامهم بالشؤون الخارجية سلبيا إلى حد كبير من خلال حصر تدخلاتهم فقط في القضايا الخارجية التي تحظى باهتمام ناخبيهم[3] والرأي العام الأمريكي. وبالتالي إهمال القضايا الأخرى التي كانت الشؤون الإفريقية تمثل إحداها.

هذا، كما أن للرغبة في الترقية الوظيفية وشغل مناصب أكثر أهمية هي الأخرى أهمية بالغة في تفسير هذا التوجه. على سبيل المثال، نظرا لمحدودية الموارد المالية وحتى العدد الكافي من الموظفين، عادة ما تكون اللجان الفرعية للشؤون الإفريقية في مجلسي النواب والشيوخ ضعيفة من حيث قدرتها على استقطاب أولئك الذين يطمحون للحصول على مراكز أكثر تأثيرا على مستوى اتخاذ القرار.[4] بل البعض منهم لا يستخدم منصبه في هذا الإطار إلا كانطلاقة نحو تعيينات أكثر أهمية وتأثيرا[5]، مثل تلك المتعلقة بالشؤون الأوروبية والآسيوية أو غيرها. هذا ما أكده "تشارلز ديجز" Charles Diggs، الرئيس السابق للجنة الفرعية للشؤون الإفريقية في مجلس النواب: "***بمجرد أن يصبح أحد النواب مؤهلا لشغل منصب رئيس لجنة فرعية للعلاقات الخارجية، فإن هذا***

[1] Kevin Danaher. «The Political Economy of U.S. Policy Toward South Africa. » Boulder, 1985, p. 49. In: Peter Schraeder. «Speaking with Many Voices: Continuity and Change in U.S. Africa Policies » Op.cit, p. 392.

[2] Peter Schraeder. «Speaking with Many Voices: Continuity and Change in U.S. Africa Policies. » Op.cit, p. 391.

[3] Barthélémy Courmont. « Le Congrès et son poids dans la formulation de la politique étrangère américaine ». La revue internationale et stratégique. N° 42, été 2001, p. 88.

[4] Kevin Danaher. Op.cit, p. 61.

[5] Peter Schraeder. «Speaking with Many Voices: Continuity and Change in U.S. Africa Policies » op.cit, p. 392.

الأخير عادة ما يكلف مباشرة باللجنة الخاصة بإفريقيا". و" لكن ما إن يستطيع حتى ينتقل... إلى شيء آخر".[1]

إن القيام بقراءة بسيطة لتطور نشاط اللجان الفرعية لإفريقيا في مجلسي النواب والشيوخ يؤكد على الإهمال التاريخي للقارة الإفريقية داخل الكونجرس، حتى إن كان هذا لم يمنع من تزايد الاهتمام بالشؤون الإفريقية، وبخاصة من قبل كتلة النواب السود في الكونجرس. لذلك فإنه على الرغم من أن اللجنة الفرعية لإفريقيا التابعة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ظهرت إلى الوجود سنة 1959، إلا أن ذلك لم يمنع من تعاقب سريع لعدد كبير من الرؤساء، كما أنها لم تصبح عملية بشكل فعلي إلا سنة 1975 أي أكثر من 16 سنة بعد تأسيسها. هذا ما يفسر بالضبط السبب الذي يجعل مثلا ترأس اللجنة الفرعية لإفريقيا، من بين أقل المناصب المطلوبة أو المتنافس عليها داخل مجلسي النواب والشيوخ، وهو ما يجعل هذا المنصب من حظ المنتخبين المبتدئين نسبيا.[2]

كما قد يفسر التراجع الكبير للاهتمام بالشؤون الإفريقية داخل هذه الهيئة إلى الصعوبات الكبيرة التي يواجهها أعضاء اللجنتين الفرعيتين في كل من مجلسي النواب والشيوخ، حيث تواجه كلتيهما مهمة شاقة في دفع القضايا الإفريقية على جدول النقاشات داخل الكونجرس. حيث إنه من المعروف أن اللجنة الفرعية لإفريقيا لا تمثل سوى تسعة أعضاء من بين 435 عضوا في مجلس النواب هذا ما يجعل من مهمة هؤلاء خيالية من أجل إقناع زملائهم، ما لم تكن القضايا التي يراد مناقشتها تحظى أصلا بأهمية معينة سلفا.[3] وما يزيد من حدة هذا الوضع هو أنه في فترات الأزمات التي تشهدها القارة الإفريقية والتي تؤجج في استقطاب ظرفي لاهتمام الرأي العام الأمريكي وأعضاء الكونجرس بغرفتيه، تتدخل المؤسسة التنفيذية ممثلة في الرئاسة وأجهزتها البيروقراطية وتجعل من

---

[1] Ibid, p. 392.

[2] Peter Schraeder. « Forget the rhetoric and boost the geopolitics: emerging trends in the Bush administration's policy towards Africa, 2001. » op.cit, p. 392.

[3] Howard Wolpe. «Africa and the U.S. House of Representatives. » Africa Report, 29, 4, July-August I984, p. 68.

الموضوع حكرا لها ومن ثم تبعده عن دوائر رسم السياسة الخارجية داخل الكونجرس.

في هذا الجو من الإهمال وتراجع الاهتمام بالشأن الإفريقي تحت قبة الكونجرس، يمكن تفسير الموقف الأمريكي من بعض النزاعات والمواجهات المسلحة التي تنشب في القارة الإفريقية من حين لآخر في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة. تجدد نشاط المجموعات المسلحة في المقاطعات الشرقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) في بداية عام 1999، ناهيك عن اشتراك الجيوش الأجنبية في هذا الصراع لم يرق إلى مستوى يلفت فيه اهتمام الكونجرس بها.[1] على الرغم من أن المنطقة كانت تعج بدول حليفة للولايات المتحدة وأغلب قادتها ممن وصفتهم إدارة كلينتون في السابق بأنهم نموذج للقادة الجدد في إفريقيا (لوران كابيلا وروبيرت كاغام وغيرهما). ويزيد من التأكيد لحالة الإهمال التي تطبع الشأن الإفريقي داخل الكونجرس الأمريكي، هو أن مثل هذا النزاع في سنوات مضت أثناء حقبة الحرب الباردة كان حتما سيدخل في خانة الحرب الأيديولوجية ويعتبر مساسا بالمصالح الغربية في المنطقة. وهو بالفعل ما حدث في نفس المنطقة عند استقلال الزائير وقيام الدول الغربية مدعومة من طرف الولايات المتحدة في وضع حد لحكومة باتريس لومومبا التي اتهمت بالموالاة للاتحاد السوفيتي.

مما لا شك فيه أن ذروة اهتمام الكونجرس بالشؤون الإفريقية قد سجل أثناء الحرب الباردة في إطار المحاولات الأمريكية الموجهة نحو عرقلة توسع النفوذ السوفيتي في المنطقة. ومن جهة أخرى مساعدة الدول الأوروبية صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة على التحكم في الأوضاع والاستغلال الجيد لمقدرات القارة من أجل تسخيرها في تقوية الجبهة الأوروبية المناهضة للهيمنة السوفيتية في القارة الأوروبية. مع نهاية الحرب الباردة اعتقد بعض الباحثين في الشأن الإفريقي أن

---

[1] على الرغم من أن وسائل الإعلام الأمريكية و بعض صناع القرار الأمريكيين لم يتوانوا في وصفها "بالحرب العالمية الإفريقية الأولى" بالنظر إلى أهمية الأطراف المتورطة فيها وتنوعها إلى جانب فداحة الخسائر المادية و البشرية التي نجمت عنها.

زوال الخطر السوفيتي، إلى جانب توقف نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا عن الوجود، يمثل مبررا لتراجع تأثير القضايا الإفريقية في الكونجرس.[1] غير أن الجزم بهذا كان سابقا لأوانه في ذلك الحين. لأن نهاية الحرب الباردة سرعان ما دفعت بواقع جديد على الساحة الدولية والإفريقية على حد سواء.

بشكل عام، مع نهاية الحرب الباردة، تبنى الكونجرس مثله مثل البيت الأبيض، توجها سياسيا جديدا تجاه القارة الإفريقية يقضي بالنهوض بالديمقراطيات الإفريقية الجديدة ودعم السوق الحرة فيها وتسهيل انخراط هذه الأخيرة في الاقتصاد العالمي. وكان هذا بدعوى حماية المصالح الاقتصادية والأمنية في هذه المنطقة وفي العالم. ومع ذلك، لم يكن هناك إجماع واضح على هذا التوجه. لأن نهاية الحرب الباردة بالنسبة لفريق آخر داخل الكونجرس كانت تمثل الفرصة السانحة لأن تنأى الولايات المتحدة بنفسها بعيدا عن المشاكل الإفريقية وأولوية الاهتمام بمناطق أخرى تحتفظ فيها بمصالح أكبر. هذا التوجه بالطبع لقي دعما كبيرا بعد أحداث مقديشيو في أكتوبر 1993 بعد فشل عملية إعادة الأمل Rester Hope إلى الصومال.

عانت القارة الإفريقية أكثر من أية منطقة أخرى من قلة اهتمام الكونجرس بها، ومن عدم وجود أي اتفاق واضح على أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وآلياتها. وعلاوة عن ذلك، كانت وجهة نظر كثيرين في الكونجرس، أن المشاكل التي تعرفها إفريقيا بعيدة هامشية ومستعصية على الحل. بالنسبة لمعظم أعضاء الكونجرس، إفريقيا هي مكان بعيد جدا وما يحدث فيها لا يهم كثيرا الولايات المتحدة.[2]

غير أن الكونجرس في السنوات الأخيرة، أظهر اهتماما والتزاما بارزا بإفريقيا وبالأخص بعد تولي الرئيس كلينتون الرئاسة. كانت العهدة الثانية للرئيس كلينتون محطة فارقة في الاهتمام الأمريكي بالمنطقة. ولكن كانت أيضا فترة ميزها التعاون بين الكونجرس الذي هيمن الحزب الجمهوري على

(1) David Gordon. «Congress and the Future of U.S. Foreign Policy toward Africa». A Journal of Opinion. Vol. 24, No. 1, winter - spring, 1996. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/1166607 , p. 5. (تم تصفحه في 2009/09/19)

(2) David Gordon. Op.cit, p. 5.

غرفتيه منذ 1994 وبين رئاسة ديموقراطية. لقد أثمر هذا التعاون في ظهور قانون الفرص والتنمية في إفريقيا African Growth and Oportunity act (AGOA).

وعلى العكس مما كان يحدث سابقا، فإن التقارب المثير للاهتمام بين البيت الأبيض والكونجرس بأغلبيته الجمهورية، برز فيما يتعلق بجانب واحد من سياسات الولايات المتحدة في إفريقيا: ألا وهي استخدام المساعدات الخارجية باعتبارها الأداة الأبرز للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية.[1] لقد عزز الميل التقليدي للجمهوريين المحافظين من خلال معارضة أشكال المعونات المقدمة إلى الخارج، جنبا إلى جنب مع الأولوية المتدنية التي تحظى بها القارة الإفريقية بالمقارنة مع الاهتمام الذي تحظى به مناطق أخرى في نظر البيت الأبيض، توجه السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة ما بعد الحرب الباردة إلى الحد من التزام الولايات المتحدة بتقديم الدعم للقارة الإفريقية والتقليل من حصة هذه الأخيرة من المعونات الاقتصادية على وجه الخصوص. ووفقا لأحد التقديرات، انخفضت المساعدات الأمريكية لإفريقيا (بما في ذلك المساعدة الإنمائية والاقتصادية وتلك التي تندرج ضمن صندوق الدعم الاقتصادي، المعونة الغذائية، وصندوق الإغاثة في حالات الكوارث) من ذروة 1.93 مليار دولار أمريكي سنة 1992، إلى 933 مليون دولار في بداية سنوات 2000، وهو انخفاض يعادل 52٪ من مجمل هذه المساعدات.[2] هذا الاتجاه نحو المزيد من التراجع في المساعدات المقدمة إلى دول القارة الإفريقية لا يمكن أن يفسر إلا على أساس الاهتمام المتدني والمكانة الهامشية التي يعيرها كل من البيت الأبيض والكونجرس إلى مصالح الولايات المتحدة إلى المنطقة في تلك الفترة.

ما يمكن أن نخلص إليه من خلال ما سبق، هو أن موقف الكونجرس من القضايا الإفريقية والعلاقة مع القارة لا يختلف كثيرا عن تلك التي يبديها

(1) سنعود بشكل مستفيض، إلى هذه الزاوية من دراستنا لسياسة المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة إلى القارة الإفريقية في فصل لاحق.

(2) Donald Rothchild. «The US foreign policy trajectory on Africa. » Op.cit, pp. 179-211.

البيت الأبيض كما سبق وأن أشرنا إليه سابقا. لكن ما يجب الإشارة إليه أيضا، هو أن هذا الواقع لا يعتبر موقفا دائما بالنسبة للكونجرس. بمعنى أن اهتمام الكونجرس الأمريكي هو الآخر عرف فترات من الاهتمام المتميز بالقارة. حدث هذا في كثير من الأحيان في حالات استطاعت فيها القارة أن تستقطب الاهتمام الأمريكي بها. حدث هذا أثناء الحرب الباردة وانطلاقا من بداية موجة التحرر في الدول الإفريقية. في تلك الفترة وجدت الولايات المتحدة أنه من غير المعقول ترك الساحة فارغة أمام التوسع السوفيتي. ثم بعد نهاية الحرب الباردة وبالضبط خلال السنوات الأخيرة من الفترة الثانية لرئاسة كلينتون. وفيها حاول الكونجرس الأمريكي من خلال تبنيه لقانون الفرص والتنمية في إفريقيا (AGOA) إدماج القارة الإفريقية في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من ثرواتها الهائلة لمواجهة القوى الاقتصادية الصاعدة في العالم. إما من خلال زحزحتها من مناطق نفوذها كما هو الشأن بالنسبة للدول الأوروبية الاستعمارية السابقة (في مقدمتها فرنسا وبريطانيا). أو من خلال الاستعانة بالقارة ومواردها الاقتصادية كعامل إضافي من أجل الإبقاء على الريادة الأمريكية في العالم. هذا ما يؤكده الرئيس كلينتون عندما اعتبر في الكثير من خطبه أن القارة الإفريقية باتت تمثل الحدود الجديدة للولايات المتحدة. كما أن هذا الاهتمام عاد إلى الظهور مجددا، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وفي خضم الحرب العالمية على الإرهاب التي شنتها الولايات المتحدة في أعقاب هذه الأحداث، اكتسبت القارة الإفريقية ودورها في دعم محاربة الإرهاب زخما كبيرا في أروقة الكونجرس. وفيها عرف الدعم الأمريكي المقدم إلى القارة تزايدا غير مسبوق، في إطار تمديد وتوسيع (AGOA) أو في إطار المساعدات العسكرية أو التسهيلات التي حظيت بها في القارة.

ما لا يجب إغفاله في الأخير، هو أن إهمال الكونجرس للقضايا الإفريقية يعود بالدرجة الأولى إلى هيمنة البيت الأبيض على الملفات المتعلقة بها. ولكن يعود أيضا وهو الأهم في اعتقادي، إلى عجز أعضائه المهتمين بالشأن الإفريقي عن إبراز أهمية القارة بالنسبة للمصالح الأمريكية. هذا العجز يمكن رصده من خلال أداء ما يعف باللوبي الإفريقي في الكونجرس الأمريكي.

غني عن القول إن الشكل الذي يتم به هيكلة المؤسسات الحكومية، له تأثير بالغ على الطريقة التي تصاغ بها سياسة أية دولة. كما أن هذا التأثير يتراوح من بلد إلى آخر في ما يتعلق بصياغة سياسته الخارجية. يقوم نظام الحكم في الولايات المتحدة كما سبق، على مبدأ التوازن بين المؤسسات الدستورية أو ما يعرف لدى الأمريكيين بـ "checks and balances". وقد اعتمد الآباء المؤسسون هذا الأسلوب في تقسيم السلطات بين المؤسسات الدستورية الأمريكية، مخافة أن يلجأ أي فرع من فروع الحكومة الأمريكية إلى التعامل مع بقية الفروع على أساس " إمبراطوري " ويهيمن بمفرده على عملية صنع القرار.[1] لذلك، فإنه ليس من المستغرب أنه بموجب الدستور، أصبح ما يصنع قوة السياسة الخارجية الأمريكية هو في الواقع اشتراك مختلف فروع الحكومة في صياغتها.[2] ومن ثم فإنه من غير المعقول أن يكون الرئيس هو المهيمن الوحيد عليها، ولا الكونجرس أيضا.

الواقع هو أن العديد من الأفراد والمؤسسات داخل الحكومة وفي جميع قطاعات المجتمع تشارك فعليا في مسار رسم وإعداد السياسة الخارجية: المستشارون الرئاسيون، والمسؤولون رفيعي المستوى داخل السلطة التنفيذية، والمؤسسة البيروقراطية في السياسة الخارجية والكونجرس، المحاكم، الحكومات المحلية، الرأي العام والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والحركات الاجتماعية، ووسائل الإعلام الفاعلة. من هذا المنطلق فإن صنع السياسة الخارجية الأمريكية هي فعلا عملية معقدة. وما يزيد من تعقيدها هو أن هذه المجموعة المتنوعة من الأفراد والمؤسسات التي تؤثر في سياسة الولايات المتحدة الخارجية لا تقف مكتوفة الأيدي بل تتفاعل باستمرار من خلال التأثير على بعضها البعض، على ضوء موقعها ومصالحها وأدوارها المختلفة. وبعبارة أخرى، فإن عملية صنع السياسة ليست ساكنة ولا جامدة بل هي عملية

---

(1) George Soros. «On Israel, America and AIPAC. » The New York Review of Books Magazine, Vol. 54, No. 6 (12 April 2007). available at : http://soros.3cdn.net/8d796995e6b6bafaab_8b3m60lo9.pdf (تم تصفحه في 25 ماي 2011).

(2) Jerel A. Rosati, James M. Scott. Op.cit, p. 6.

دينامية.[1] وكونها عملية معقدة، فإنه من الطبيعي أن تعرف العلاقة بين هذه الهيئات أثناء صنعها للسياسة الخارجية، حالة من التنافس والتوتر، لكن هناك حالات كثيرة أيضا تسود فيها الروح التعاونية في ما بينها.[2]

أمام هذا الواقع المتميز الذي تعرفه صناعة السياسة الخارجية الأمريكية عامة، فإنه بات من الطبيعي أيضا أن تتأثر السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية بهذا الواقع أيضا. ولكن إلى جانب ذلك التعقيد، فإن إعداد هذه السياسة أيضا يخضع لواقع آخر، هو الإهمال وقلة الاهتمام الذي تحظى به الشؤون الإفريقية على جميع مستويات اتخاذ القرارات الأمريكية. هذا الإهمال كما سبق وأن أشرنا إليه في ما سبق من هذا الفصل، جعل من الشؤون الإفريقية في دوائر اتخاذ القرارات الأمريكية شأنا بيروقراطيا بامتياز. وبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى ذلك واختلافها من هيئة إلى أخرى إلا أن النتيجة تظل واحدة، هي أن القضايا الإفريقية تبقى تحتل أدنى مكانة على سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، ما عدا حالات عابرة ومحدودة عبر الزمن، تنجح فيها بعض الأزمات الإفريقية في استقطاب الانتباه الأمريكي لها. هذه الحالات يلخصها "بيتر شرايدر" Peter Schraeder في ثلاثة أنماط رئيسية تعرفها عملية صنع القرار في السياسة الإفريقية للولايات المتحدة. وهذا بالاعتماد على طبيعة الأوضاع التي تواجه صانعي السياسة الخارجية الأمريكية.[3]

النمط الأول يقوم على الوضعية السائدة التي تغلب عليها الحالة الروتينية. هذه الوضعية تدفع بشكل تلقائي إلى تولي الهيئات البيروقراطية رسم السياسات. هناك عاملان أساسيان يفسران التأثير الكبير من جانب الهيئات البيروقراطية في صنع سياسة الولايات المتحدة الإفريقية. أحدهما يعود إلى الاهتمام المحدود عموما بكل ما له صلة بالشأن الإفريقي، مقارنة بمناطق أخرى استطاعت أن تستقطب ولا تزال محلّ اهتمام صاحب القرار الأمريكي بها. أما العامل الآخر الذي أدى

---

[1] Ibid, p. 6.

[2] Peter Woodward. Op.cit, p. 8.

[3] Gorm Rye Olsen. «The New Global Security Agenda: A comparative analysis of United States and European Union policies towards Africa». Danish Institute for International Studies, Paper prepared for the panel: 'EU's relations with the South'. 47th Annual ISA Convention, San Diego, CA, March 22-25, 2006.

إلى هيمنة الهيئات البيروقراطية على كل السياسات المتعلقة بالقارة، فيعود إلى الافتراض الواسع الانتشار في دوائر السلطة الأمريكية الذي سبق وأن أشرنا إليه في فصل سابق. هذا الافتراض القائم على الاعتقاد بأن الدول الأوروبية - وفي مقدمتها الدول الاستعمارية السابقة- هي أكثر دراية بالمسائل الإفريقية وهي المسؤولة أولا عن الشؤون الإفريقية والأكثر استفادة من ثرواتها ومن ثم فحري بها أن تجد حلا لمعضلاتها ونزاعاتها. كلا العاملين يساهمان بما لا شك فيه في الدفع نحو تولي الهيئات البيروقراطية وليس المنتخبين زمام الأمر والمبادرة. تتقدم هذه الهيئات، كل من كتابة الدولة (وزارة الخارجية)، البنتاجون (وزارة الدفاع) ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA). تميز كل هذه الهيئات البيروقراطية بوجود عدد من المصالح المشتركة التي تجمع بينها. قبل كل شيء، كل واحدة منها تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من النفوذ يعزز موقفها في مؤسسة صنع السياسة الخارجية في البيت الأبيض وحتى في أروقة الكونجرس. ولكونها قبل كل شيء بيروقراطيات، فهي بالضرورة أكثر ميلا إلى تفضيل الوضع الراهن، وبالتالي تفضل الحلول السياسية التي تعزز الاستمرارية وليس التغيير الجذري. هذه العناصر تفسر لماذا تظهر السياسة الأمريكية في إفريقيا وكأنها حالة من الاستمرارية قد تأخذ شكل المبالاة ولكن هي في الحقيقة سعي دؤوب من طرف هذه الهيئات في الحفاظ على مصالحها التي لا تكون إلا باستمرار الوعي القائم والابتعاد عن روح المغامرة والابتكار.

هذا، ويرتبط النمط الثاني من عملية صنع القرار الأمريكي في ما يخص الشؤون الإفريقية، بحالات الأزمات التي يعجز فيها البيروقراطيون عن حلها على مستواهم وبالتالي يكونون ملزمين بنقل الشأن الإفريقي إلى مستوى أعلى، يتم من خلاله إشراك الرئيس والبيت الأبيض ومقربيه. لم تكن نهاية الحرب الباردة كما تثبته الأوضاع الإفريقية فرصة لنهاية الأزمات التي تعرفها القارة. فالواقع يثبت أن بعض الأزمات في إفريقيا لا تقل أهمية عن تلك التي كانت سائدة في الماضي. وبدل أن يكون الخطر متمثلا في التوسع السوفيتي على حساب مناطق النفوذ الغربية، باتت حالات انهيار الدولة أو الحروب الأهلية التي تهدد مصالحها في المنطقة أو تهديد من قبل الارهابيين، من أبرز الأزمات التي نجحت في لفت

انتباه أصحاب القرار على أعلى مستوى في الإدارات الأمريكية المتعاقبة في فترة ما بعد الحرب الباردة.

أما النمط الأخير، فيتعلق بالحالات التي يسميها "شرايدر" بحالة الأزمات الممتدة التي تفتح الطريق نتيجة تعقدها وامتدادها في الزمن، لتدخل أوسع من قبل أطراف أخرى بما في ذلك الكونجرس وجماعات المصالح وباقي الفاعلين.

الفصل الرابع

السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا بين المصالح الاقتصادية والتحديات الأمنية

حسب "كارل دوتش" Karl Deutsch هناك ثلاث أولويات تتحكم في مسار رسم الدولة لسياستها الخارجية. تتمثل أول هذه الأولويات في رغبتها في تحقيق أمنها واستقرارها. وإدراكها من جهة ثانية لمصالحها ودفاعها عنها. وفي مقدمة تلك المصالح، مصالحها الاقتصادية، إلى جانب تلك المصالح التي تدعمها جماعات المصالح في الداخل. وأخيرا فإن من أولويات الدولة على مستوى علاقاتها مع العالم الخارجي هو سعيها إلى نشر أيديولوجيتها على المستوى العالمي.[1] كما يمكن إلى جانب ما ذكره دوتش، إضافة أولوية أخرى هي سعي الدولة وبخاصة الدول الكبرى إلى الهيمنة على مسار العلاقات الدولية بشكل تتحكم من خلاله في الآثار السلبية التي قد يحدثها ظهور قوى دولية أخرى قد تنافسها الريادة على العالم.

في هذا الصدد، يمكن الجزم أن للولايات المتحدة الأمريكية نوعين من المصالح تسعى إلى تحقيقها في علاقاتها الجديدة مع القارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة. **النوع الأول** من هذه المصالح هو أمني وجيواستراتيجي بالدرجة الأولى. أما **النوع الثاني**، فهو اقتصادي يتعلق بشكل كبير بالاهتمام المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية بكل ما تحتكم عليه القارة الإفريقية من ثروات طبيعية (نفط، معادن وغيرهما). وأيضا نظرة الولايات المتحدة للمنطقة من زاوية المنافسة الشرسة التي تجمعها مع القوى العالمية الأخرى التي تعتبر هي الأخرى القارة الإفريقية مجالا اقتصاديا مناسبا يسمح لها بفرض مكانتها على المستوى الدولي.

سنتناول فيما يلي أهم المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية. نتطرق في الجزء الأول إلى المصالح الاقتصادية وذلك عبر تسليط الضوء أولا على اهتمامات الولايات المتحدة التجارية بالمنطقة، باعتبارها سوقا واعدة للسلع والاستثمارات الأمريكية ثم نعرج ثانيا على الأهمية الإستراتيجية التي بدأت تكتسيها الثروات الطبيعية الإفريقية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي ونظرة هذا الأخير إليها باعتبارها موردا إستراتيجيا يجب حمايته. كما سنتطرق إلى المصالح الأمنية

---

[1] Rebecca M. Summary, Larry J. Summary. « The Political Economy of United States Foreign Direct Investment in Developing Countries: An Empirical Analysis. » Quarterly Journal Of Business And Economics. Summer 1995, Vol 34, N°3, p. 80.

المتمثلة أساسا في محاربة الإرهاب والقضاء على كل ما يساعد على انتشاره في القارة واستغلاله لها من أجل اتخاذها كقاعدة ينطلق منها لاستهداف المصالح الأمريكية في العالم. ومختلف الطرق التي اعتمدتها الولايات المتحدة في تعاونها الأمني مع دول المنطقة. ومختلف الهياكل التي استحدثتها من أجل هذا الغرض وفي مقدمتها القيادة العسكرية الجديدة في إفريقيا AFRICOM.

إستراتيجية التجارة والبحث عن الأسواق الجديدة في إفريقيا

ما من شك في أن مستوى العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ودولة ما، يترجم على أساس شدة وأهمية المبادلات التجارية والاستثمارات التي تجمعهما معا. ذلك أن المصالح التجارية طوال تاريخ الولايات المتحدة لعبت دورا مركزيا في رسم سياستها الخارجية، كما أن العكس كذلك كان صحيحا. وخلال العشريتين الماضيتين أصبحت العلاقات بين السياستين الخارجية والتجارية للولايات المتحدة أكثر أهمية وترابطا، كما صارت أكثر تعقيدا بالنسبة لصاحب القرار ومن يسعى إلى تحليلها.

كما كانت السياسة الخارجية طوال تاريخ الولايات المتحدة تعكس هاجسا يتعلق بالدرجة الأولى بضرورة إيجاد مناخ ملائم للشركات الأمريكية وفتح الأسواق أمامها. حيث سعت الولايات المتحدة لتسويق فائض إنتاجها الزراعي والصناعي، والوصول إلى المواد الخام. وغالبا ما كان ينظر إلى أن توسيع تجارتها إلى الخارج يمثل امتدادا للحدود الجغرافية الأمريكية، وهي جزء من مصيرها الحتمي. بل أن التاريخ يسجل حالات عديدة بدت فيها السياسة الخارجية الأمريكية وكأنها تقاد من طرف رجال الاعمال وأصحاب الشركات النافذة. ألم تدفع شركات السيارات الكبرى الثلاث في الولايات المتحدة، إدارة الرئيس "بيل كلينتون" إلى حافة الحرب التجارية مع اليابان؟ [1]

وإذا كان هذا هو الثابت في السياسة الخارجية الأمريكية، فإن ما استجد في السنوات الأخيرة منذ انقضاء الحرب الباردة، هو حاجة الاقتصاد

---

(1) Jeffrey E. Garten. « Business and Foreign Policy. » Foreign Affairs. Vol. 76, N° 3, May - June, 1997, http://www.jstor.org/stable/20048033 (2009/04/04 تم تصفحه في), p. 68.

الأمريكي أكثر من أي وقت مضى إلى الأسواق الخارجية وارتباطها به. وذلك منذ أن بات الاقتصاد الامريكي عاجزا عن خلق الثروات وزيادة النمو والوظائف والأرباح، وتحقيق الفائض بالاعتماد فقط على المصادر المحلية. فالعديد من الشركات الأمريكية تحصل على أكثر من 50 ٪ من مداخيلها من الخارج. [1] وعلاوة عن ذلك، فإن صلة الولايات المتحدة ببعض البلدان، وقدرتها على التأثير في مواقفها، صار يعتمد بشكل متزايد على العلاقات التجارية.

لقد سرع سقوط الشيوعية من التحول من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية. [2] وقد أكدت الولايات المتحدة، منذ بداية التسعينيات، تطور مواقفها من خلال الميل إلى إيلاء الشؤون الاقتصادية أهمية أكبر، والاهتمام أكثر بمصالحها الخاصة. ويتضح هذا الاتجاه أيضا من خلال توجه إدارة الرئيس "كلينتون" في عام 1993 إلى إنشاء المجلس الاقتصادي القومي National Economic Council (NEC) [3]، الذي سيعمل على الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية بكفاءة مماثلة لتلك التي يؤديها مجلس الأمن القومي في مجالات أخرى. كما دعمت الولايات المتحدة في الوقت نفسه، إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، التي من شأنها تشجيع التجارة الحرة، وخفض الحواجز الجمركية واستخدام الإجراءات القانونية لتسوية المنازعات بين الدول. هذا كذلك لم يمنع من توجه الولايات المتحدة إلى أسلوب الإقليمية التجارية وذلك من خلال التصديق على النافتا (NAFTA)، التي أعدت في الأساس من أجل محاصرة النفوذ المتزايد للمنافسين الجدد للتجارة الأمريكية والتحرير الجزئي للتجارة العالمية من خلال السعي لفتح الأسواق على أساس إقليمي، كما تدل عليه التجارب التي خاضتها الولايات المتحدة مع دول آبيك (APEC) (منتدى آسيا والمحيط الهادئ)؛ ومنطقة التجارة الحرة الأمريكتين (FTAA).

وكان التطور الأبرز في السياسة الخارجية التي قادتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ نهاية الحرب الباردة، تعزيز التجارة والاستثمار كأحد

---

(1) Ibid., p. 70.

(2) Justin Vaïsse. « Les États-Unis sans Wilson, L'internationalisme américain après la guerre froide. » Op.cit, p. 111.

(3) Pierre Melandri. « La politique extérieure des États-Unis de 1945 à nos jours. » Paris : PUF, 1995, p. 299.

الأدوات المفضلة في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع منطقة إفريقيا. حيث كانت إدارة كلينتون السباقة في عام 1996 إلى اعتماد سياسة تجارية شاملة تسعى لإيجاد أسواق جديدة في جميع أنحاء إفريقيا. وكان محور هذه الإستراتيجية الاقتصادية تبني الكونجرس الأمريكي قانون النمو والفرص في إفريقيا (AGOA) الذي يهدف إلى تعزيز التجارة بين الولايات المتحدة وإفريقيا.

أهمية التجارة بالنسبة للسياسة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة

ترك الرئيس الأمريكي السابق "جورج واشنطن"، في خطابه الأخير مجموعة من المبادئ أراد أن ينتهجها خلفه في رسم العلاقات الخارجية للدولة الأمريكية. من بين ما أكد عليه: "***قاعدتنا الوحيدة في التعامل مع الأمم الأجنبية، تقوم على إقامة علاقات تجارية معها، وحد أدنى من العلاقات السياسية***".[1] في حقيقة الأمر، إن مثل هذا المبدأ في السياسة الخارجية الأمريكية والذي يثمن العلاقات اللاقتصادية والتجارية مع العالم، لم يحصل وتخلت عنه الإدارات الأمريكية منذ ذلك العهد. بالرغم من أن الالتزامات العالمية الأخرى التي اضطلعت بها طوال القرن العشرين أرغمتها بشكل أو بآخر على نسج شبكة ضخمة ومعقدة من العلاقات السياسية مع دول لم يكن للمصالح التجارية الحظ الكبير فيها. هذا الواقع كان أكثر وضوحا إبان الحرب الباردة، أين اضطرت الولايات المتحدة – في سبيل احتواء الخطر السوفيتي – إلى التعامل مع بعض الدول التي كانت تراها ضرورية في صراعها هذا، وبالتالي أهملت جانب المصالح التجارية في علاقتها تلك أو على الأقل أعطتها أهمية دون الاهتمامات الأخرى الأكثر إلحاحا.

نهاية هذه المرحلة التاريخية، أعادت إلى الأذهان هذا المبدأ من جديد، وخاصة بالنظر إلى التحركات الأمريكية التي أصبحت تولي الجانب التجاري في الدبلوماسية الأمريكية حيزا أكبر على جدول أعمالها أكثر من أي وقت مضى. بشهادة الملاحظين الأمريكيين أنفسهم، وإذا استثنينا الأزمات التي استدعت التدخل الأمريكي فيها، ابتداء من حرب الخليج الثانية وحتى حرب البلقان

(1) Marie-France Toinet. « Le commerce Arme de choix du président Clinton ». Le monde diplomatique, Janvier 1994, pp. 14-15.

الأخيرة، فإن الشؤون الخارجية والقضايا المتعلقة بها تعالج بالنظر إلى تأثيرها على الاقتصاد وعلاقاتها به. وعلى هذا الأساس أصبح من أولويات الدبلوماسية الأمريكية وبخاصة في ظل إدارة الرئيس "بيل كلينتون"، إعادة بناء القوة الاقتصادية، المالية والتجارية للولايات المتحدة المتأثرة بسنوات الحرب الباردة، والتي شهدت بروز قوى اقتصادية جديدة، باتت تهدد بشكل أو بآخر الريادة الأمريكية في هذا المجال.

هذا الوضع أيضا، أعاد إلى الواجهة مبدأ آخر من مبادئ الولايات المتحدة القديمة في علاقاتها مع الأمم، وهو مبدأ حرية التجارة والملاحة، وقد أولى الرئيسان "بيل كلينتون" و"جورج ولكر بوش" من أجل هذا أهمية كبيرة نحو رفع جميع القيود والحواجز الجمركية والضريبية التي تعيق حرية التجارة على المستوى العالمي. الغرض من هذا التوجه واضح، فالولايات المتحدة من خلال هذا، تسعى إلى إيجاد منافذ لأسواق جديدة، تدعم بواسطتها مركزها المهيمن على الساحة العالمية والذي تضرر كما سبق وأن قلت سنوات الحرب الباردة، حيث تراجع الأداء الاقتصادي الأمريكي لصالح أطراف أخرى، كاليابان التي أصبح ميزانها التجاري يسجل عجزاً لصالحه، أو دول آسيوية أخرى أفقدتها الكثير من أسواقها، أو أوروبا التي توصلت إلى خلق كيان اقتصادي قوي لا يخدم في كثير من الأحيان المصالح التجارية الأمريكية.

وبما أن الدعوة إلى تحرير التجارة العالمية لا تكفي لوحدها من أجل بلوغ الهدف المنشود، فقد لجأت الولايات المتحدة إلى أسلوب جديد هو إقامة تكتلات تجارية جهوية تجسد من خلالها مبدأ حرية التجارة والمبادلات مع مناطق كأمريكا الجنوبية وآسيا. هذه المناطق التي عرف اقتصادها انتعاشا كبيرا وحققت سياستها التجارية نموا ملموسا. كما أن المبادلات مع هذه الدول كان لها نتائج حسنة على الميزان التجاري الأمريكي.

وفي هذا الإطار وقّعت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (ALENA) والتي جاءت في سياق "مشروع الأمريكتين" الذي صاغه الرئيس "جورج بوش" في 1990، وكان يهدف إلى إقامة منطقة التجارة الحرة من

الأمريكا إلى الشيلي. وقد أرادت الولايات المتحدة من خلال (ALENA) إقامة تجمع اقتصادي وتجاري كفيل بمنافسة التجمعين الآخرين اللذين ترى في إقامتهما خطرا على مصالحها التجارية العالمية.[1]

هواجس الولايات المتحدة القائمة على ضرورة الدفاع عن مركزها التجاري الريادي في العالم عرف جولات أخرى من خلال مفاوضات "الجات" ثم في إطار المنظمة العالمية للتجارة. وموازاة مع العمل الخارجي والمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، فإن الولايات المتحدة كانت من أوائل من عمد إلى التحكم في المعلومات الاقتصادية عالميا وإقامة تعاون وثيق مع الشركات الوطنية. وعليه فقد ابتكرت نظاما جديدا يعرف بـ (Advocacy Center) والذي يدمج بين التخطيط الإستراتيجي وجمع المعلومات الهامة في حينها، واختيار المشاريع وتمويلها ثم بعد ذلك تقييمها. هذا النظام قادر على تجنيد كل المتعاملين التجاريين في الخارج في حالة وجود مشاريع وفرص تخدم المصالح التجارية العليا للولايات المتحدة. هذا الأمر يتم من خلال التعاون مع الخلية الوزارية التي تُشكّل من أجل التنسيق بين الجهود الإدارية والسياسية مع الطاقات الاقتصادية الخاصة والوطنية. هذه الهيئة تحمل اسم غرفة العمليات (WAR ROOM).[2]

إن مجمل هذه الإجراءات والخطوات التي تقدم عليها الإدارة الأمريكية اليوم، تدل على حقيقة واحدة، هي الأولوية الكبيرة التي أصبحت تلقاها التجارة والمصالح التجارية في سلم اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية. وإذا كان الحديث عن المصالح التجارية الأمريكية لا يمكن أن يتم بمعزل عن موضوع الأسواق المربحة التي يجب أن تتوسع إليها التجارة الأمريكية، فإن السنوات الأخيرة أثبتت حقيقة أخرى هي أن السوق الإفريقية رغم كثرة المشاكل التي تحيط بها إلا أنها أصبحت تلقى الاهتمام الأمريكي على مختلف مستوياته. حيث صارت إفريقيا تمثل حدود الولايات المتحدة الجديدة، أو على الأقل هذا ما يمكن استنتاجه من خطابات الرئيس الأمريكي المختلفة المتعلقة بموضوع العلاقات الأمريكية الإفريقية وبالخصوص أثناء الجولة التي قام بها في المنطقة

---

(1) Jean Jacques Subrenat et Nelly Ponta. «les Etats-Unis, L"ALENA et l"APEC ». Politique étrangère, n°3, Automne 1994, p. 797.

(2) Marie-France Baud. « États-Unis Afrique : Le débarquement ». Jeune Afrique ; 22 Mars 1998. www.JeuneAfrique.com .

في (مارس- أفريل 1998). وكذلك وزيرته للخارجية "مادلين أولبرايت" فيما بعد. "*إن السوق الإفريقية*" - كما أكدت نائبة كاتبة الدولة للشؤون الإفريقية آنذاك سوزان رايس- "***التي تضم أزيد من 700 مليون مستهلك تشكل على جميع الأصعدة، آخر ما يمكن أن يصل إليه الاقتصاد الأمريكي من توسع***".[1]

تاريخيا، الاهتمام الذي أعارته الولايات المتحدة للقارة الإفريقية في ميدان الاقتصاد يرجع إلى عدة قرون مضت، بحيث إن العلاقات الاقتصادية الأولى التي جمعتهما مع بعض المناطق في القارة، تعود إلى فترة ما قبل استقلال الولايات المتحدة نفسها. وبالطبع أخذت تجارة الرقيق أكبر قسم من هذه التجارة.[2] عرف الاهتمام الأمريكي بالقارة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، بل وبداية الستينيات، نوعا من المد والجزر، غلب عليه النظرة التي تميل إلى تأزم المصالح الأمريكية الاقتصادية في المنطقة. كما أن الجدل الذي كان قائما حول الأهمية التي يجب أن توليها الولايات المتحدة لإفريقيا في شقه الاقتصادي لم يستطع تغيير حقيقة أن العلاقات الاقتصادية بينهما لم تكن لترقى إلى مستوى المبادلات الاقتصادية والاستثمارات الأمريكية مع بقية العالم، وقد أثبتت الإحصاءات أن هذه العلاقات لم تكن تمثل شيئا بالنسبة للاقتصاد الأمريكي.

تم تاريخيا تحديد نمط الأنشطة الاقتصادية في القارة الإفريقية وخاصة في قطاعي التجارة والاستثمارات، على ضوء المصالح والهيمنة الاستعمارية لكل من بريطانيا وفرنسا. بحيث تم تهميش البلدان الصناعية الأخرى، كالولايات المتحدة واليابان من المشاركة في استغلال موارد القارة وثرواتها. وفقا للأونكتاد UNCTAD [3] بلغ الاستثمار الأمريكي المباشر (FDI) في القارة نحو 308 مليون دولار بين سنتي 1975 حتى 1980، وانخفض بشكل كبير إلى 19 مليون دولار خلال سنوات 1981 - 1985، وعاد ليرتفع تدريجيا إلى 200 مليون دولار من 1991 إلى 1993.[4]

---

(1) مقطع من كلمة لكاتبة الدولة المساعدة المكلفة بالشؤون الإفريقية. Andrew young Center for international relations, Atlanta, Georgia, 25 Mars 1999.

(2) Marc Aicardi de Saint Paul. « La politique américaine des États-Unis, mécanisme et conduite. » Op.cit, p. 161.

(3) UNCTAD (1996).

(4) Emmanuel Obuah. « Maintaining the North – South Divide: An assessment of US multilateral trade arrangement with Sub-Saharan Africa under AGOA. » Paper Prepared for Presentation at the Annual Convention of the International Studies Association in San Diego, California, USA, March 22 – 25 2006, p. 4.

أما فيما يتعلق بتنوع الاستثمارات في إفريقيا، ففي سنة 1993 لوحظ أنه من بين خمسين فرعاً تابعاً لشركات متعددة الجنسيات كانت تنشط في إفريقيا في قطاعي الصناعة والخدمات، ستة منها فقط كانت أمريكية تختص في النقل، والتجارة والبتروكيماويات والمعادن. ومن بين 25 شركة متعددة الجنسيات تعمل في ميدان التمويل والتأمين، اثنين فقط منها كانت أيضا أمريكية والبقية كانت أغلبها من أوروبا الغربية.(1)

غير أن الظروف الدولية التي أعقبت فترة الحرب الباردة، والتغيرات التي طرأت على أولويات السياسة الخارجية الأمريكية كما سبق الإشارة لها، جعلت من واقع العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا و رغم محدوديته، يعرف نوعا من التغيير تمشيا مع الإستراتيجيات التي بدأت ترسمها الدبلوماسية الأمريكية والتي أصبح للتجارة فيها حصة الأسد. وكما كان وزير التجارة في حكومة الرئيس كلينتون الأولى يردد دائما عند كل زيارة له إلى القارة، أن الولايات المتحدة "***لن تتخلى عن الأسواق الإفريقية لصالح الأوروبيين. زمن الهيمنة الاقتصادية وتبعية إفريقيا التجارية لأوروبا قد انتهت*"[...]***التجارة وليس المساعدة، الاستثمار وليس المديونية، التنمية بدل التبعية، هي ما جاءت الولايات المتحدة لتشجيعه في إفريقيا [...] حان الوقت لترك المجال واسعا أمام المنافسة والشفافية، المنافسة التي تجعل من مصلحة إفريقيا المستقبل أن تتحالف مع الاقتصاد الأقوى في العالم[...] إفريقيا لم تعد حكرا على القوى الاستعمارية.***"(2)

ومن ثم أصبح لإفريقيا وعلى لسان أغلب القادة الأمريكيين ولأول مرة في تاريخ العلاقات الأمريكية –الإفريقية مكان على خريطة المصالح الاقتصادية الأمريكية العالمية. إلى درجة اعتبار الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" "***علاقات الولايات المتحدة الاقتصادية المتنامية مع إفريقيا قد ساهمت في تجنيب الولايات المتحدة من آثار الهزات الاقتصادية التي عرفتها مناطق أخرى من العالم سنة 1998.***"(3)

---

(1) Hormeku Tetteh. «US Africa trade policy: In whose interest?» African Agenda, www.developmentgap.org/afpolicy.html

(2) Michel Ludevin. « Washington : d'un golfe l'autre » Outre-terre. 2005/2. N° 11, p. 76.

(3) مقطع من كلمة للرئيس "بيل كلينتون" أمام المنتدى الوزاري إفريقيا- الولايات المتحدة ، مارس 1999 .

بدأ إذن منذ منتصف التسعينيات التحول التدريجي في السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية. وكان الرئيس كلينتون قد تبنى لذلك ما سمي في ذلك الحين بسياسة "الانخراط والتوسع" "Engagement and Enlargement" بهدف توسيع المجتمعات التي تتبنى النهج الديمقراطي وحرية السوق على حد سواء.(1) كانت فكرة توسيع المجتمعات الديمقراطية والدول التي تتبنى اقتصاد السوق قائمة على مبادئ رئيسية تشدد على تعزيز المجتمع الدولي القائم على الديمقراطية وحرية السوق ومساعدة الديمقراطيات والاقتصادات الحرة على الترسخ في المناطق التي تشهد مشاكل إنسانية كبيرة كتلك التي تعرفها جل الدول الإفريقية. أصبحت هذه السياسة الاقتصادية العالمية مفتاحا للتأثير وإقناع الدول الأخرى من أجل فتح أسواقها أمام الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية، إلى جانب المنتجات، والاستثمار والخدمات والخبرات وفتح الأسواق الأمريكية بالمقابل أمام منتجات وخدمات هذه الدول.

هذا، ويمكن أن نفهم بشكل واضح كيف أن سياسة التوسع التي أصبحت تسوق لها الإدارة الأمريكية آنذاك، كانت تهدف بشكل كبير، إلى بعث النمو المحلي الذي بات أكثر من أي وقت مضى يعتمد على التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات الأمريكية وحرية التجارة على المستوى العالمي. وفقا لهذه السياسة أصبح الاعتقاد قويا بأنه لم يعد هناك خط فاصل بين سياسة الولايات المتحدة الداخلية وسياستها الخارجية وأنه بات لزاما عليها تنشيط اقتصادها إذا كانت تود الحفاظ على قوتها العسكرية، وأن تبقى على كلمتها مسموعة على المستوى الخارجي، مع المنافسة الشرسة التي صار يواجهها اقتصادها وصادراتها من طرف القوى الاقتصادية الصاعدة. ومن ثم بات من الضروري بالنسبة للولايات المتحدة فتح أسواق خارجية جديدة من أجل خلق فرص عمل لمواطنيها.

في هذا الجو الذي بدأت تسوده حالة من المنافسة القوية بين عدد من القوى الاقتصادية على المستوى العالمي، وتراجع الاعتبارات الأيديولوجية أمام المصالح الاقتصادية، بدأت الولايات المتحدة تفكر بجدية من أجل البحث عن

---

(1) Stephen E. Ambrose and Douglas G. Brinkley. «Rise to Globalism: American foreign policy since 1938.» 8th Revised edition. New Baskerville, USA: Penguin. 1997.

أسواق جديدة لها في القارة الإفريقية وتأمين مصادر جديدة للطاقة والموارد الطبيعية. وبات لزاما من أجل تحقيق ذلك تهيئة الظروف المواتية من أجل تشجيع المبادلات التجارية مع القارة وضمان موطئ قدم لها في السوق التي طالما أهملتها أو أبعدت منها أثناء الحرب الباردة.

انطلاقا من عام 1995، بدأ الكونجرس الأمريكي سلسلة من النقاشات التي أدت في نهاية المطاف إلى سن قانون النمو والفرص African Growth And Opportunity Act (AGOA) في عام 2000 الذي يعكس رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على المزيد من فرص الوصول إلى الأسواق الإفريقية لتوريد المواد اللازمة لتوسيع صناعاتها؛ وضمان أسواق كانت تسيطر عليها حتى الآن دول أوروبية.[1]

و قد وصف التقرير السنوي لعام 2003، الذي عرضه مكتب الولايات المتحدة للتجارة United States Trade Representative(USTR) على الكونجرس الأمريكي، قانون الفرص الجديد بأنه حجر الزاوية في السياسة التجارية وسياسة الاستثمار التي تتبعها إدارة الرئيس "جورج والكر بوش" نحو إفريقيا.[2] حيث تهدف الإدارة من ورائه إلى تعزيز حرية الأسواق الإفريقية، وتوسيع الولايات المتحدة لتجارتها واستثماراتها في القارة الإفريقية، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتسهيل اندماج دول إفريقيا في الاقتصاد العالمي. ويبقى الهدف الرئيسي من وراء سن مثل هذا القانون، هو تشجيع زيادة التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة ودول إفريقيا وتحويل التجارة الإفريقية من أوروبا إلى الولايات المتحدة.[3]

ومن أجل التقرب أكثر من واقع العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع منطقة إفريقيا، لعله من الأنسب الاطلاع أولا على سياسة التفضيلات التجارية التي انتهجتها الولايات المتحدة تجاه بعض الدول الإفريقية إلى جانب تسليط الضوء على قانون الفرص والتنمية (AGOA) الذي أعدته خصيصا لتحفيز المبادلات التجارية مع القارة. ثم الإشارة إلى وتيرة المبادلات التجارية بين الطرفين وخصائصها، وكذلك دراسة طبيعة الاستثمارات الأمريكية في المنطقة وأهميتها.

(1) Emmanuel Obuah. Op.cit, p. 7.
(2) http://www.agoa.gov/resources/annual_3.pdf (تم تصفحه في 2007/06/15)
(3) Emmanuel Obuah. Op.cit, p. 4.

ظل موقف الولايات المتحدة منذ سنوات السبعينيات، فاترا ومبهما إلى حد ما حيال اتفاقيات التفضيلات التجارية Preferential Trade Agreement (PTA) حيث كانت منذ البداية تنادي بتحرير التجارة العالمية ومن ثم وضع حد لكل العراقيل والحواجز الجمركية والضريبية التي تعيق التنقل الحر للسلع على المستوى العالمي. بدلا من ذلك، دعمت إلى حد كبير ترتيبات التجارة الحرة المتعددة الأطراف. لذلك كانت مترددة في الانضمام إلى نظام الأفضليات المعمم[1] Generalized System of Preference (GSP) الذي يسمح من جانب واحد بالسماح بتخفيض الحواجز التجارية للبلدان النامية. ولكن بعد أن وصلت مفاوضات الجات في اجتماعها الوزاري سنة 1982 إلى طريق مسدود، غيرت الولايات المتحدة من موقفها. نتيجة لعدم وجود اتفاق في الاجتماع الوزاري GATT سنة 1982، أعلنت الولايات المتحدة أنها سوف تبحث عن نظام تجاري أكثر انفتاحا من خلال اتباع نهج يقوم على مسارين: الأول يقوم على تمكين الولايات المتحدة من الحصول على المزيد من الترتيبات التجارية المتعددة الأطراف في إطار GATT، أما المسار الثاني يعمل على تشجيع الترتيبات الثنائية مع البلدان التي تكون على استعداد لفتح اقتصادها في إطار اتفاق ثنائي يتم من خلاله رفع تدريجي للعراقيل الجمركية من تعريفات وضرائب.[2]

وبعبارة أخرى، على مدى العقدين الماضيين، اختارت الولايات المتحدة اتباع ما يشبه مسارا "ثلاثي الأبعاد" في إطار إستراتيجيتها التجارية، غالبا ما

(1) (GSP) هو شرط مسبق تضعه منظمة التجارة العالمية يتيح للبلدان الأعضاء التعامل مع واردات أعضاء آخرين كما تفعل مع البلدان التي تتمتع بشرط الأمم الأولى بالرعاية (MFN). ونظام الأفضليات المعمم يسعى إلى خفض الحواجز التجارية أمام البضائع المصدرة من قبل الدول النامية. وبموجب هذا النظام، يتم إعفاء العديد من سلع الدول النامية من الرسوم الجمركية عند تصديرها إلى الدول المتقدمة.

(2) Bede U. Eke. « Preferential Trade Agreement As Path To Economic Development: The Case Of Nigeria's Response To African Growth And Opportunity Act (AGOA). » A Dissertation Submitted to the Faculty of Miami University in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy Department of Political Science. Miami University Oxford, Ohio, USA 2007, p. 33.

يسمى" بالإستراتيجية" متعددة المسارات.[1] بحيث تنطوي على مزيج من المفاوضات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تجريها مع دول شريكة. ولكن يجب الإشارة إلى أن تلك المحادثات التجارية التي كانت الولايات المتحدة تجريها على أصعدة مختلفة كانت تعزز كل منها الأخرى ولا تناقضها.

على ضوء ذلك، شرعت الولايات المتحدة منذ بداية الثمانينيات في إبرام اتفاقيات تجارة تفضيلية مع عدد من دول العالم. البداية كانت مع دول الحوض الكاريبي من خلال مبادرة حوض الكاريبي Caribbean Basin Initiative (CBI) تضمنت بعض التفضيلات التجارية الأحادية الجانب لصالح البعض منها.[2] ثم في سنة 1986 شرعت في مفاوضات مع كندا، أسفرت سنة 1989 بإبرام اتفاقية التبادل الحر بين الدولتين (CUSFTA). ثم في سنة 1993، انضمت المكسيك إلى هذه الاتفاقية، التي توسعت بعد ذلك لتصبح اتفاقية التبادل الحر لدول أمريكا الشمالية (NAFTA). كانت هذه الأخيرة دليلا واضحا على أن الولايات المتحدة قد تبنت هذا الشكل من الاتفاقيات كأسلوب لتحرير التجارة العالمية، تعوض من خلاله التباطؤ والعراقيل التي تعرفها المفاوضات على الصعيد متعدد الأطراف. كما كانت مؤشرا على أن الولايات المتحدة لن تتوقف عند هذا الحد.[3]

و قد قدرت الولايات المتحدة قيمة التجارة البينية مع شركائها في اتفاقية التجارة الحرة، بما يفوق 750 مليار دولار سنة 2004، وهو ما يعادل تقريبا 35 ٪ من إجمالي تجارتها مع العالم. وعند الانتهاء من التصديق على اتفاقية التجارة الحرة الثنائية التي شرع في التفاوض حولها، سوف تغطي اتفاقيات التجارة الحرة 39 ٪ من إجمالي تجارة الولايات المتحدة مع العالم و46 ٪ من صادرات البضائع الأمريكية نحو الأسواق الخارجية.[4]

---

[1] Jeffrey J. Schott. « Free Trade Agreements And U.S Trade Policy: A Comparative Analysis Of U.S Initiatives In Latin America, The Asia-Pacific Region, And The Middle East And North Africa. » The International Trade Journal. Vol. XX, N° 2, Summer 2006, p. 98.

[2] هناك 24 دولة من حوض الكاريبي استفادت من هذه الاتفاقية.

[3] Anne O. Krueger. «Are Preferential Trading Arrangements Trade-Liberalizing or Protectionist?» Journal of Economic Perspectives. Vol 13, N° 4, 1999, p. 108.

[4] Jeffrey J. Schott. Ibid, p. 99.

هذه الأرقام تدل على شيء أساسي وهو أن اتفاقيات التفضيلات التجارية صار لها دور بارز في سياسة الولايات المتحدة التجارية الحالية. بعدما تحولت السياسة التجارية إلى عنصر هام من عناصر السياسة الخارجية للولايات المتحدة على أوسع نطاق.

من الواضح أن الولايات المتحدة أصبحت تفضل استخدام اتفاقيات التجارة الحرة كأداة لتحقيق مصالحها سواء أكانت سياسية، اقتصادية أو أمنية. ذلك أن الولايات المتحدة تهدف من وراء إستراتيجية التفضيلات بمختلف أشكالها إلى تحقيق مجموعة من الأغراض يمكن تصنيفها على النحو التالي:[1]

1) ضمان فتح الأسواق أمام صادرات الولايات المتحدة.
2) حماية المنتجين المحليين من الممارسات التجارية الأجنبية غير العادلة.
3) مراقبة التجارة من زاوية تحقيق أغراض السياسة الخارجية والأمن القومي.
4) المساعدة في تعزيز التجارة العالمية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي العالمي.

في خضم سياستها الخارجية الجديدة نحو منطقة إفريقيا، شكلت سياسة التفضيلات التجارية رأس الحربة في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة نحو المنطقة. والغرض من ذلك هو استغلال أمثل لعلاقاتها مع القارة بما يحقق المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة والعالم. يعد قانون النمو والفرص في إفريقيا (AGOA) الحلقة الإفريقية لمثل هذه الاتفاقيات التي شرعت الولايات المتحدة - كما سبق الإشارة له - في عقدها منذ بداية الثمانينيات، مثلها مثل مبادرة حوض الكاريبي (CBI) أو اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية (NAFTA).

---

[1] Bede U. Eke. Op.cit, p. 36.

يشكل قانون النمو والفرص في إفريقيا (AGOA)[1] جزءا أساسيا من السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا.[2] وقد بني على أساس نظام الأفضليات المعمم (GSP). الذي يتيح لسلع البلدان النامية المعفاة من الرسوم الجمركية ولوج الأسواق الأمريكية. كما يعتبر هذا القانون امتدادا للامتيازات المعروضة في هذا النظام. وعليه وبينما يعفي نظام الأفضليات المعمم (GSP) قائمة من 4600 بند من الرسوم، يصل هذا العدد في ظل (AGOA) إلى 6400 بند.[3]

غير أنه على الدول الإفريقية التي تسعى إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقية، أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من معايير القبول التي وضعتها الإدارة الأمريكية والتي من شأنها أن تؤهلها إلى امكانية الدخول إلى السوق الأمريكية. من هذه المعايير: اعتماد سياسات حكومية تعمل على رفع القيود أمام التجارة والاستثمارات الأمريكية، خلق قطاع خاص يدعم "اقتصاد السوق الحرة"؛ محاربة الفساد، وحماية حقوق العمال وحقوق الإنسان. أما بالنسبة للولايات المتحدة فإنها بالمقابل سوف: 1) توسع نطاق المزايا التجارية للمواد الخام الإفريقية في إطار برنامج نظام التفضيلات المعمم (البرنامج الذي يسمح للدول النامية

---

(1) يعد هذا القانون تشريعا تجاريا أحادي الجانب بين الولايات المتحدة الأمريكية التي اقترحته وعدد من البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء. و قد صدر في مايو 2000 في عهد الرئيس "بيل كلينتون". هذا القانون تم تمديده في وقت لاحق ليشمل دولا إفريقية أخرى والمزيد من المنتجات بعد موافقة الرئيس "جورج والكر بوش" في 29 أكتوبر 2001. بعد ذلك عدل قانون النمو والفرص في إفريقيا في سنة 2002 ليشمل أحكاماً أخرى زادت من فرص استفادة الصادرات من سلع الدول الإفريقية المؤهلة من تسهيلات لولوج السوق الأمريكية. وبموجب التغييرات الجديدة تم تغيير اسم البرنامج إلى AGOA 2 و الذي تم توسعته ليشمل 37 دولة كما تم تمديده إلى غاية 2008. و بعد ذلك جاء AGOA 3 الذي دخل حيز النفاذ في 12 جوان 2004 بعد إدخال سلسلة من التعديلات على AGOA2 و تم تمديده إلى عام 2015. طالع حول هذا الموضوع :

Stephenson K. Arinaitwe, Musiime Andrew, Mugume David Kamusaul. « AGOA: America's "Goodwill" to Africa.» The Journal of American Academy of Business. Vol. 7, N° 2, September 2005.

وعلى الرابط التالي: http://www.agoa.gov/agoa_legislation/agoa_legislation3.html

(2) يمكن مطالعة كل النصوص الرسمية الخاصة بقانون النمو والفرص في إفريقيا على الرابط التالي: www.agoa.gov/index.html.

(3) طالع في هذا الخصوص الموقع التالي:

http://www.agoa.gov/agoa_legislation/agoa_legislation.html

بتصدير المنتجات غير المصنعة إلى الولايات المتحدة مع معدلات تعريفة جمركية ميسرة) 2) عقد اجتماعات سنوية بين المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى 3) إمكانية البدء بمحادثات ثنائية تمهد لعقد اتفاقية للتجارة الحرة 4) الدعوة إلى تقديم المزيد من المساعدات الأمريكية وبرامج التنمية لإفريقيا.[1] ولكن مع ذلك فإن قانون النمو والفرص يسمح لحكومة الولايات المتحدة التراجع من جانب واحد عن جميع المزايا المقدمة للطرف الإفريقي بمجرد شعور الطرف الأمريكي أن الاتفاق تسبب في حدوث أضرار للسوق أو للصناعة الأمريكية.

الملاحظة السابقة، تسمح لنا بالقول إنه لا يمكن اعتبار القانون في حد ذاته مجرد اتفاق للتجارة والاستثمار، بل هو كذلك إطار لتحديد بنية وطبيعة العلاقات الاقتصادية في المستقبل، بل هو أقرب إلى إستراتيجية، تعمل جنبا إلى جنب مع النهج المتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، من أجل دفع الحكومات الإفريقية إلى تبني السياسات الليبرالية الجديدة والإصلاحات المطلوبة من قبل المؤسسات المالية الدولية. وبالتالي يصبح قانون النمو والفرص لإفريقيا فرصة جديدة لدعم القواعد والقوانين الاقتصادية العالمية، آخذا بعين الاعتبار المصالح الأمريكية وبناء على الشروط التي تضعها بنفسها في إطار علاقات غير متوازنة وتميل كل الميل لصالحها.

ما يزيد في تأكيد ما سبق، هو طبيعة المبادلات نفسها التي تدفع إلى الاعتقاد أن القانون جاء ليكرس واقعا موجوداً بالفعل. ولكن بالمقابل جاء أيضا ليضمن للتجارة الأمريكية سوقا واعدة ومصدرا دائما للطاقة وهي كما سنرى في المباحث اللاحقة القاعدة الذهبية التي تنظم السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية.

بالنظر إلى أهم واردات الولايات المتحدة من الدول المؤهلة في إطار AGOA، (انظر الجدول 03) سجلت المحروقات ما يفوق 90 % من مجموع الواردات الأمريكية، أي ما يقارب 30 مليار دولار أمريكي.[2] هذه

---

(1) Marc Mealy. « United States Economic Relations with Africa under the African Growth and Opportunity Act. » ACAS Bulletin, No. 59, winter 2000. ACAS web site: www.acas.prairienet.org , pp. 10-11.

(2) African Union Conference Of Ministers Of Trade, 6th Ordinary Session, 29 October-01 November 2010. Kigali, Rwanda, p. 3.

الإحصائيات تدل بما لا يدع مجالا للشك في أن مشكلة تنويع الصادرات الإفريقية نحو الولايات المتحدة هي معضلة لا تزال قائمة.[1] هذا يسلط الضوء على حقيقة أن البلدان الإفريقية لا تزال تواجه تحديات كبيرة بغية الاستفادة من المزايا الممنوحة بموجب قانون AGOA، بما في ذلك ارتفاع تكاليف النقل وضعف البنية التحتية والبعد عن السوق الأمريكية، وتحديات بيئة الأعمال بشكل عام.

الجدول 03: يوضح أهم واردات الولايات المتحدة من الدول المؤهلة في إطار AGOA (الف دولار)

Sector	2009 Import Value*
Energy Related Products	30.295.551
Transportation Equipment	1.436.008
Textiles and Apparel	918.240
Minerals and Metals	413.129
Agricultural Products	290.422
Chemicals and Related Products	263.462
Miscellaneous Manufactures	43.141
Machinery	23.618
Electronic Products	21.912
Forest Products	3.323
Footwear	494

Source: African Union Conference Of Ministers Of Trade, 6th Ordinary Session, 29 October-01 November 2010. Kigali, Rwanda. * These figures include GSP provisions of the AGOA act.

نتيجة لذلك وكما هو الحال في السنوات السابقة، احتلت نيجيريا وأنغولا سنة 2008 في إطار قانون النمو والفرص، صدارة الدول الإفريقية المصدرة نحو السوق

(1) باستثناء دولة جنوب إفريقيا، التي تعد ثالث أكبر دولة مصدرة بموجب قانون AGOA، و هي الدولة الوحيدة التي تصدر قائمة متنوعة من البضائع إلى الولايات المتحدة بموجب هذا القانون و سجلت نجاحا كبيرا في تصدير السيارات وقطع الغيار، المعادن، المنتجات الزراعية المعالجة و بدرجة أقل بالنسبة للملابس.

الأمريكية، وكانت جل تلك الصادرات من النفط.[1] وبالتالي واصلت صادرات النفط تضخيم الإحصائيات المتعلقة بصادرات AGOA مما يؤدي إلى صورة مصطنعة عن أهمية هذا القانون ونجاحه ميدانيا.

على الرغم من أن قانون AGOA قدم العديد من الفرص، إلا أنه واجه تحديات بارزة عند تنفيذه. مما جعله عرضة لانتقادات مختلفة.[2] فهناك من يرون أن الولايات المتحدة تسعى من خلال هذا القانون إلى فرض الشروط الليبرالية التي هي وسيلة لتوسيع نطاق الإمبريالية الأمريكية في إفريقيا. كما أنهم يعتبرون أن الشروط الموضوعة أمام كل دولة حتى تصبح مؤهلة للانضمام إلى AGOA هي شروط لا تراعي الحقائق الداخلية السياسية والظروف الاقتصادية لبعض بلدان المنطقة. كما أن البعض الآخر يرون أن نقص البنية التحتية من طرق، وسكك حديدية وكهرباء واتصالات سلكية ولاسلكية، جعل من الصعب إيجاد بيئة تنافسية صحية لممارسة التجارة والاستثمار. الأمر الذي لا يزال يشكل تحديا لبعض دول AGOA. في حين يركز البقية، على المشاكل التي تواجه الشركات الصغيرة التي تخوض منافسة غير عالية مع الشركات العالمية الكبرى. كما أن الحصول على تسهيلات ائتمانية يمثل تحديا آخر يواجه صغار رجال الأعمال في الدول الإفريقية، ذلك لأن البنوك ليست على استعداد لإعطاء تمويل ائتماني لبعض من الشركات المعتمدة في إطار قانون النمو والفرص.

مما سبق، يتضح أن القانون هو ترتيب للتجارة بين دول غير متكافئة، تتخذ فيه القرارات الرئيسية المتعلقة بشروط الأهلية، بمواصفات المنتجات، أو احتمال التعديل من قبل الولايات المتحدة والتي يتمتع فيها الرئيس بسلطات مطلقة لتعيين أو إبعاد دولة إفريقية مشاركة. علاوة عن ذلك، معايير الأهلية هي تجسيد واضح للمصالح الاقتصادية الأمريكية، التي تشترط من البلدان الإفريقية

(1) Eckart Naumann. «AGOA at nine: some reflections on the Act's impact on Africa-US trade.» Economic Policy Paper Series 09 January 2009. http://cis.politics.ox.ac.uk/research/Projects/Global_Trade_Ethics/Economic_Policy_Series_09.pdf

(2) Bede U. Eke. Op.cit, pp. 63-64.

المشاركة فى رفع كل العراقيل أمام التجارة والاستثمار. كما يعمل هذا القانون على إظهار الولايات المتحدة، بمظهر الدولة التي تتبع معايير مزدوجة في علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية. من جهة تطلب من هذه الأخيرة التقليل من التدخل الحكومي في الاقتصاد من خلال تدابير مثل مراقبة الأسعار، والإعانات، وملكية الحكومة لأصول اقتصادية، ومن ناحية أخرى، فإنها توفر بالمقابل الدعم لمزارعيها، تقيد وتنظم استيراد بعض المواد، على سبيل المثال الصلب والغزل والنسيج.[1]

كان إنشاء AGOA محاولة كبيرة من قبل الولايات المتحدة لمواجهة المنافسة الشرسة التي تتعرض لها من قبل أوروبا وحتى تكون لها حصة من التجارة مع المنطقة، وتفتح السوق الإفريقية للسلع والخدمات والخبرات والاستثمار الأمريكي. هذا من جهة أما من جهة ثانية فإن القانون الذي هو في الأصل يجمع بين طرفين غير متساويين، تسعى الولايات المتحدة من خلاله إلى وضع حد للرقابة التي تفرضها أوروبا حتى الآن على هيكل التجارة الدولية بين إفريقيا وبقية العالم. وكما تصوره الرئيس كلينتون وواصل في نفس الاتجاه الرئيس بوش، فإن AGOA هي أداة لتوسيع السوق الحرة على المستوى العالمي لتشمل القارة الإفريقية. وبالتالي لا يتعدى قانون النمو والفرص في جوهره سوى أداة لسياسة إستراتيجية، توظف من أجل تعزيز القدرة التنافسية للتجارة والاستثمارات الأمريكية في العالم.[2]

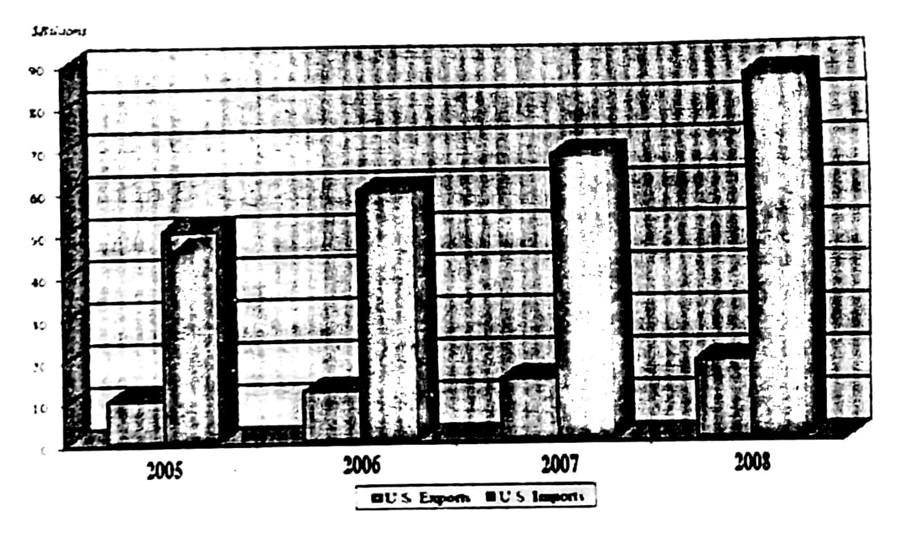
[1] Emmanuel Obuah. « Maintaining the North – South Divide: An assessment of US multilateral trade arrangement with Sub-Saharan Africa under AGOA. » Op.cit, p. 13.
[2] Marc Mealy. Op.cit, p. 14.

التجارة الأمريكية مع إفريقيا. بين الكم والكيف

تمثل تجارة الولايات المتحدة مع إفريقيا حصة صغيرة من إجمالي تجارتها مع العالم. حيث بلغت صادراتها نحو المنطقة ما قيمته 9.9 مليار دولار سنة 2005، أي 1.2 ٪ من إجمالي الصادرات الأمريكية العالمية التي بلغت في نفس السنة نحو 804 مليار دولار. بينما قامت باستيراد 49.9 مليار دولار من المنطقة، أي ما نسبته 3٪ من إجمالي وارداتها التي بلغت في نفس الفترة 1662.3 مليار دولار. بذلك تضاعف إجمالي التجارة (صادرات وواردات) بين الولايات المتحدة وإفريقيا أكثر من ثلاث مرات بين عامي 1990 و2005، أي من حوالي 17 مليار دولار إلى 60 مليار دولار.[1] وقد عرفت هذه الأرقام تغيرا ملحوظا بين سنتي 2008- 2009، حيث زاد إجمالي التجارة مع إفريقيا بنسبة 28٪ سنة 2008. وعليه ارتفعت صادرات الولايات المتحدة بنسبة29.2 ٪ لتبلغ 18.5 مليار دولار. إلا أن هذه الزيادة كانت مدفوعة بالنمو في قطاعات عدة منها: السيارات والآلات وقطع الغيار، والقمح، والنفط غير الخام والطائرات والآلات الكهربائية (بما في ذلك معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية). كما عرفت واردات الولايات المتحدة في عام 2008 زيادة بنسبة 27.8 ٪ لتبلغ 86.1 مليار دولار. **(انظر الشكل 03)** هذا النمو يرجع في الأساس إلى زيادة كبيرة تقدر بحوالي 31.9 ٪ من الواردات من النفط الخام فقط، أي ما يعادل 79.5 ٪ من إجمالي الواردات الأمريكية من إفريقيا.[2] ومع ذلك ظلت نسبة التجارة البينية بين الطرفين على حالها تقريبا حيث لم تعرف تغيرا كبيرا يذكر طوال الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى 2005، حيث نمت بشكل طفيف من 1.9٪ في عام 1990 إلى 2.5 ٪ في عام 2005.

[1] Danielle Langton. « U.S. Trade and Investment Relationship with Sub-Saharan Africa: The African Growth and Opportunity Act and Beyond. » CRS Report for Congress Received through the CRS Web. Updated November 13, 2006, p. 6.
[2] «U.S.- African Trade Profile. » U.S Department of Commerce: International Trade Administration, Market Access & Compliance/Office of Africa. July 2009, p. 1.

الشكل 03: تطور قيمة المبادلات الأمريكية مع إفريقيا. [1]



Source: U.S Dept. Of Commerce, Bureau of Census. In: «U.S.- African Trade Profile. » U.S Department of Commerce: International TradeAdministration,MarketAccess& Compliance/Office of Africa. July 2009, p. 2.

على الرغم من أن تجارة الولايات المتحدة مع إفريقيا هي صغيرة بالمقارنة مع باقي شركائها التجاريين الرئيسيين، إلا أنها مع ذلك تشبه تجارتها مع العديد من المناطق الأخرى النامية في العالم الثالث. على سبيل المثال بلغت التجارة البينية (الصادرات والواردات) بين الولايات المتحدة ودول حلف الأنديز (Andean Pact) (بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، بيرو، وفنزويلا)، 67.8 مليار دولار أمريكي، و48.1 مليار دولار مع دول الميركوسور(Mercosur) (البرازيل، الأرجنتين، أوروجواي وباراجواي)، و33.8 مليار دولار مع دول منطقة التبادل الحر لأمريكا الوسطى وجمهورية الدومينيكان (كوستاريكا، السلفادور، جواتيمالا، هندوراس، نيكاراجوا وجمهورية الدومينيكان)، و16.9 مليار دولار مع بلدان جنوب آسيا (بنجلاديش، بوتان، الهند، نيبال، باكستان وسريلانكا). [2]

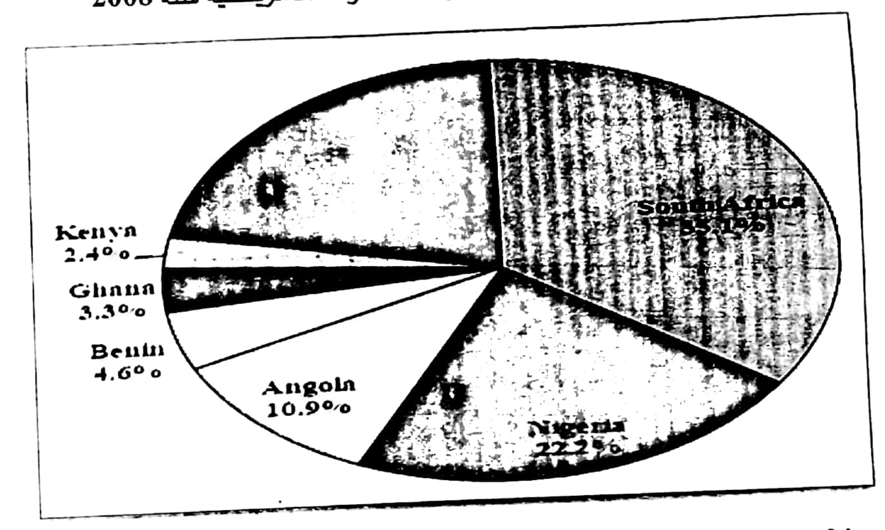
[1] «U.S. African Trade Profile. ». Ibid., p. 1.
[2] Danielle Langton. Op.cit, p. 6.

وبالتالي، فإن الحديث عن تهميش للقارة من قبل الولايات المتحدة في ما يتعلق بالمبادلات التجارية هو أمر يجب إعادة النظر فيه. في الواقع ما يدفع إلى الاعتقاد بأن هناك تهميشاً، يعود إلى طبيعة هذه المبادلات التي يغلب عليها ميزتين أساسيتين. الأولى هي أنها تتم مع عدد محدود من الدول ولا تتعلق بكل دول منطقة إفريقيا. والثانية تكمن في أن جل المبادلات بين الطرفين تغلب عليها الواردات الأمريكية من الموارد الطبيعية المعدنية والطاقوية على حد سواء. وهو ما يفسر الميزة الثالثة التي هي وضعية الميزان التجاري بين الطرفين الذي يميل دائما لصالح الدول الإفريقية الشريكة للولايات المتحدة. سنعود إذن إلى دراسة هذه الخصائص من خلال ما سيأتي.

ما يميز تجارة الولايات المتحدة مع إفريقيا هو أن معظمها يتم مع عدد قليل من البلدان. 84 ٪ من واردات الولايات المتحدة من المنطقة سنة 2008 أتت من خمس دول إفريقية فقط: نيجيريا (44.2٪)، أنغولا (22٪)، جنوب إفريقيا (11.6٪)، الكونغو (5.9٪)، وغينيا الاستوائية (3.9٪). كما تركزت صادراتها إلى المنطقة على نحو مماثل. ذلك أن72.8٪ من الصادرات الأمريكية توجهت إلى أربع بلدان إفريقية فقط، وهي على التوالي: جنوب إفريقيا (35.1٪)، نيجيريا (22.2٪)، أنغولا (10.9٪)، والبنين (4.6٪). [1] **(انظر الشكلين 04 و05)**

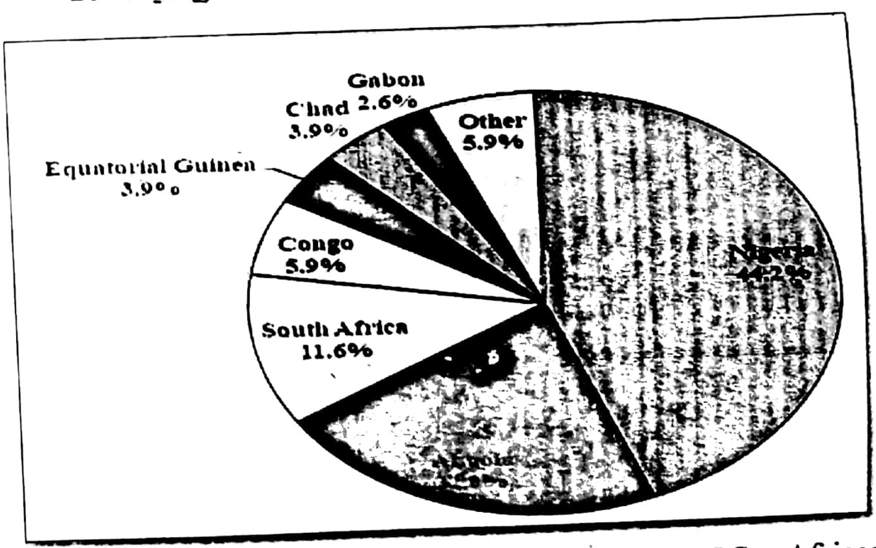
[1] «U.S.- African Trade Profile. » Op.cit, p. 10.

الشكل 04 : أهم الدول الإفريقية المستقبلة للصادرات الأمريكية سنة 2008



Source: U.S Department Of Commerce. In: «U.S.- African Trade Profile. » Op.cit, p. 10.

الشكل 05: أهم الدول الإفريقية المصدرة للولايات المتحدة الأمريكية 2008



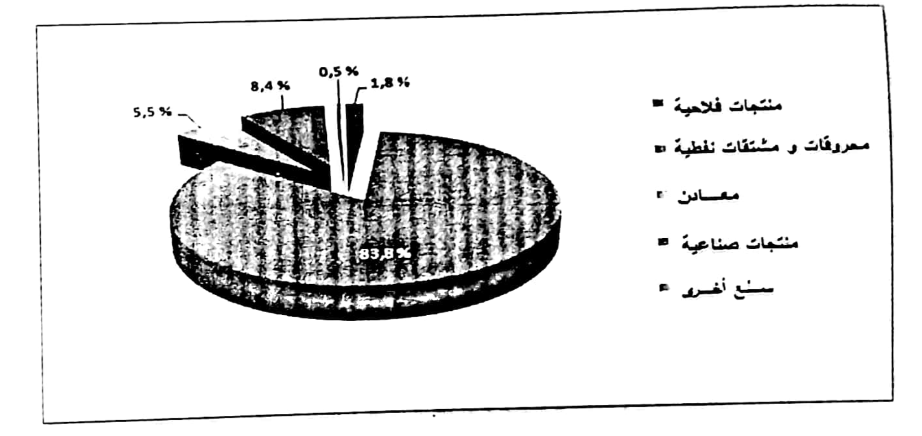
Source: U.S Department of Commerce. In: «U.S.- African Trade Profile. » Op.cit, p. 12.

هـذا كمـا أن المـوارد الطبيعيـة ظلـت تسـيطر علـى واردات الولايـات المتحـدة مـن إفريقيـا، لدرجـة أن جـل الـواردات الأمريكيـة مـن المنطقـة في عـام 2007 كانـت تحـت خانـة المحروقـات والمنتجـات النفطيـة بنسـبة تقـارب 84٪ . **(انظـر الشـكل 06)** وكانـت نيجيريـا أكـبر البلـدان الإفريقيـة وخـامس أكـبر دولـة في العـالم تـورد الـنفط للولايـات المتحـدة. حيـث تـزود السـوق الأمريكيـة بمـا لا يقـل عـن 59٪ مـن واردات الـنفط الأمريكيـة مـن المنطقـة، كمـا تشـكل 9٪ مـن إجمـالي واردات الـنفط الأمريكيـة مـن السـوق العالميـة. كمـا أن أنجـولا هـي الأخـرى تـزود السـوق الأمريكيـة بمـا يعـادل 21٪ مـن حاجياتهـا مـن الـنفط، وتليهـا الجـابون بنسـبة 7٪ وتشـمل القائمـة كـذلك مجموعـة مـن الـدول الـتي دخلـت حـديثا ميـدان تصـدير الـنفط مثـل التشـاد، جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة وغينيـا الاسـتوائية، وتـوفر جميعهـا مـا يعـادل ثلاثـة إلى خمسـة في المائـة مـن واردات الولايـات المتحـدة مـن الـنفط الإفريقي.[1]

علـى ضـوء واردات الولايـات المتحـدة الـتي يغلـب عليهـا المـوارد الطبيعيـة والطاقويـة، بـات العجـز التجـاري في تجـارة الولايـات المتحـدة مـع إفريقيـا أمـرا مألوفـا في العلاقـات الاقتصـادية بـين الطـرفين. حيـث ارتفـع في سـنة 2008 إلى نحـو 67.5 مليـار دولار، مقارنـة بـ 53.0 مليـار دولار في عـام 2007. وعليـه فقـد شـكلت كـل مـن نيجيريـا، أنجـولا، جمهوريـة الكونغـو، جنـوب إفريقيـا، تشـاد وغينيـا الاسـتوائية 97.2 ٪ من العجز التجاري الأمريكي مع إفريقيا في عام 2008.[2]

[1] Danielle Langton. Op.cit, p. 8.
[2] «U.S.- African Trade Profile. » Op.cit, p. 03.

الشكل 06 : الواردات الأمريكية من إفريقيا سنة 2007



Source : François Lafargue, Diploweb,.
http://www.diploweb.com/_Francois-LAFARGUE_.html 2009
(تم تصفحه في 2011/12/15)

هذا، وعلى الرغم من تواضع قيمة المبادلات التجارية التي تجمع الطرفين وتركيزها على قطاعات بعينها ومع عدد محدد من الدول الإفريقية، إلا أن الولايات المتحدة مع ذلك تظل من بين الشركاء التجاريين الرئيسيين لمنطقة إفريقيا. حيث احتلت ألمانيا المرتبة الأولى بين شركاء إفريقيا التجاريين بنسبة 7.3٪ من مجمل السوق الإفريقية، تليها فرنسا بـ 6.7٪ ، والولايات المتحدة بـ 5.8٪، والمملكة المتحدة بـ 5.0٪ . هذا وكانت الولايات المتحدة هي الوجهة الأهم لصادرات منطقة إفريقيا، التي بلغت نسبة 27.3٪ من مجمل صادرات المنطقة، تليها المملكة المتحدة بنسبة 8.2٪، فرنسا بـ 6.0٪ ، واليابان بـ 6.0٪ .[1]

ومن المعلوم أن الصادرات الأمريكية الموجهة نحو القارة الإفريقية سنة 2008، كانت تتمثل بشكل كبير في السيارات، والسلع الزراعية، ومنتجات البترول والفحم، والطائرات. وكانت المراكز الثلاثة الأولى في عام 2008 من صادرات الولايات المتحدة كما يلي: 11.9٪ من السيارات و8.7 ٪ من البذور والزيوت والحبوب (معظمها من القمح)، والفحم بنسبة 7.6 ٪. وشملت كذلك

[1] Danielle Langton. Op.cit, p. 9.

فئات أخرى من السلع: الطائرات، التجهيزات الميدانية؛ أدوات البناء، والكيماويات الصناعية؛، ومعدات الاتصالات وغيرها.[1]

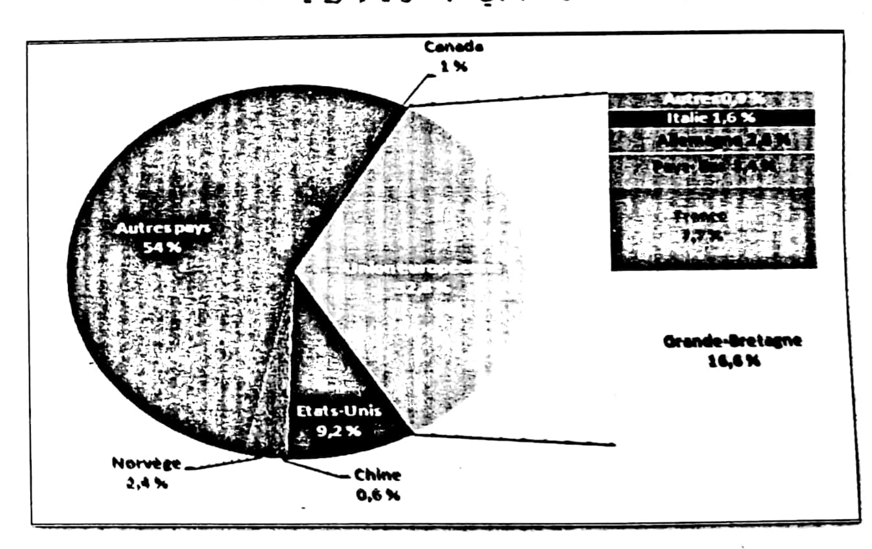
ولكن مع كل ما سبق عرضه من إحصائيات، وبغض النظر عن النمو الأخير في التجارة الأمريكية، تظل إفريقيا آخر الحدود بالنسبة للمصدرين والمستثمرين الأمريكيين في الخارج. وهو ربما ما يبرر نظرة الكثير من رجال الأعمال الأمريكيين لوقت طويل، على أن أسواق القارة ومواردها تظل حكرا على القوى الاستعمارية الأوروبية السابقة. الأمر الذي حاول وزير التجارة الأمريكي السابق "رون براون" Ron Brown تحديه من خلال تبني وزارة التجارة الأمريكية لمجموعة من المبادرات الرامية إلى توسيع وتعميق اهتمام الإدارة الأمريكية والمختصين بالشأن الإفريقي وضرورة توسيع المصالح التجارية الأمريكية في إفريقيا. وكما سنعرض له في الفصل القادم (تحدي منافسة القوى الصاعدة) فإن أطراف دولية أخرى بات يحسب لها حساب في معادلة الهيمنة والمصالح في المنطقة. ظهور مجموعة من القوى الاقتصادية الصاعدة على الساحة الدولية واهتمامها بالقارة الإفريقية كمصدر للثروات الطبيعية وسوق للسلع، جعل المنافسة تشتد في وجه مصالح الولايات المتحدة التجارية في المنطقة.

[1] Danielle Langton. Op.cit, p. 11.

الاستثمار الأمريكي في إفريقيا *

ظلت الولايات المتحدة إلى جانب كل من بريطانيا وفرنسا، المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا.[1] (انظر الشكل07) وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، تعتبر الولايات المتحدة مصدرا لأكثر من 37٪ من مجموع تدفقات البلدان المتقدمة نحو إفريقيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1996 ونهاية 2000، تليها فرنسا بـ 18٪ والمملكة المتحدة بـ 13٪.[2]

الشكل 07: مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا 2008



Source: OCDE Investment Policy Reviews China 2008. In: François Lafargue, Diploweb, 2009.

* يتعلق الأمر بالاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment) (FD) الذي يشكل في العادة أهم مصدر لرؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيات الحديثة بالنسبة لدول العالم الثالث. طالع حول هذا الموضوع المقال التالي:
Mesghena Yasin. «Official Development Assistance and Foreign Direct Investment Flows to Sub-Saharan Africa.» African Development Bank. 2005.

(1) كما عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إفريقيا والقادمة من منطقة آسيا وخاصة الصين، زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة.

(2) Danielle Langton. Op.cit, p. 9.

حيث بلغ رصيد الاستثمار الأمريكي المباشر في إفريقيا في نهاية العام 2005، نحو 15.04 مليار دولار، أي أقل من 1٪ من مجموع 2070 مليار دولار أمريكي هي إجمالي الاستثمار المباشر الأمريكي في الخارج.[1] بل أن هذه الاستثمارات قد استمرت في التراجع بشكل ملحوظ حيث بلغت في نهاية سنة 2007، نحو 13.3 مليار دولار.[2]

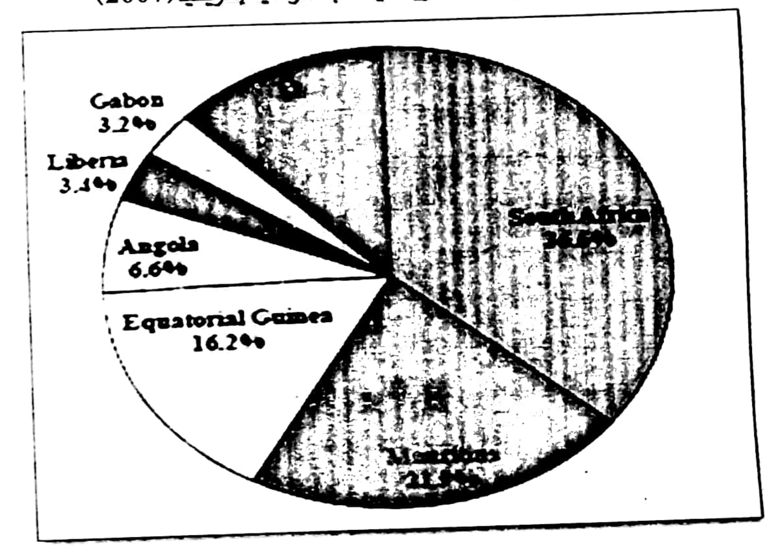
هذا وقد شكلت ست دول إفريقية نحو 87.8 ٪ من الاستثمار الأمريكي المباشر في إفريقيا نهاية العام 2007. احتلت جنوب إفريقيا كالعادة الصدارة بين هذه الدول في استقبال الحصة الأكبر من الاستثمار الأمريكي المباشر في إفريقيا بما يقدر 4.8 مليار دولار أمريكي، يليها في هذا الترتيب كلا من جزر موريس بـ 2.9 مليار دولار، غينيا الإستوائية بـ 2.2 مليار دولار، أنغولا 876 مليون دولار، ليبيريا بـ 465 مليون دولار ثم الجابون بـ 421 مليون دولار.[3] (انظر الشكل: 08) وباستثناء جنوب إفريقيا، فإن الدول الأربع الأخرى هي جميعها دول مصدرة للنفط. هذا وإلى جانب تقاسم هذه الدول خاصية امتلاكها جميعا احتياطيات كبيرة من الموارد الطبيعية، فهي بالإضافة إلى ذلك تعتمد برامج خصخصة نشطة، وتتبع سياسات محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر.[4]

وتتجه الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا بشكل كبير نحو استغلال الموارد الطبيعية، بحيث إن 10٪ من إجمالي الاستثمارات الأمريكية في العالم في قطاع التعدين (بما في ذلك النفط) تستثمر في إفريقيا. ورغم تواضعه مقارنة بالاستثمارات الأمريكية في مناطق أخرى من العالم، إلا أن هذا الرقم يبدو ضخما إذا ما علمنا أن0,5٪ من إجمالي الاستثمارات الأمريكية المباشرة في المنطقة يذهب إلى قطاع الصناعة، وفقط0.08 ٪ من إجمالي الاستثمارات

(1) U.S. Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis, International Economic Accounts. http://www.bea.gov/bea/di/di1usdbal.htm , (accessed October 19, 2006.)
(2) «U.S.- African Trade Profile. » Op.cit, p. 16.
(3) «U.S.- African Trade Profile. » Op.cit, p. 16.
(4) Ibid, p. 15.

الأمريكية في أنحاء العالم يصب في مجال التمويل. أكثر من نصف الاستثمارات الأمريكية المباشرة في إفريقيا تدخل في مجال الصناعة النفطية ومشتقاتها.[1]

الشكل 08: الاستثمارات الأمريكية المباشرة في إفريقيا(2007)



Source: U.S Department of Commerce, Bureau Of Economic Analysis. Survey Of Current Business. September 2008.

إلى جانب هذا، فإن ميزة الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا تكمن كذلك في المردودية العالية التي تدرها هذه الاستثمارات، حيث ارتفع المردود المتوسط السنوي للاستثمارات الأمريكية المباشرة في المنطقة ما بين 1990 و1994 إلى نسبة 28 ٪ بمعنى 3 مرات ما هو عليه في باقي العالم. هذا المردود شهد ارتفاعا آخر سنة 1997 ليصل إلى نسبة 36 ٪ مقابل 16 ٪ في آسيا و14 ٪ في باقي العالم. واستمرت هذه النسبة تقريبا على حالها لتصل في سنة 2000 إلى 31٪.[2] ومع هذا، تظل الاستثمارات الأمريكية المباشرة في المنطقة، على غرار

[1] Danielle Langton. Op.cit, p. 9.

[2] Marie Joannidis. « Etats-Unis/Afrique : le dialogue économique relancé. » Radio France Internationale. http://www.rfi.fr/Fichiers/Mfi/EconomieDeveloppement/Liste.asp 08/11/2001.

المبادلات التجارية الأمريكية مع إفريقيا، تحتل نسبة صغيرة جدا من إجمالي الاستثمارات الأمريكية في جميع أنحاء العالم. وهي بذلك لا تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي إذا ما قارناها بمناطق أخرى من العالم، اللهم إلا كانت استثماراتها في قطاع النفط والمعادن.

يبدو إذن من كل ما سبق، أن السياسة التجارية للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة قد تمكنت بالفعل من التأثير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، بشكل دفعها إلى الاهتمام بمناطق لم تكن من قبل تحظى بكل هذا الزخم على مستوى الإدارة الأمريكية أو أجهزتها التي تعنى بالشأن الاقتصادي. كما أن التحول نحو الأسواق والأمن الاقتصادي خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، شكل أساس سياسة الولايات المتحدة التجارية تجاه منطقة إفريقيا. بحيث أصبحت فلسفة "التجارة لا المساعدات" (Trade Not Aid) محور سياساتها نحو المنطقة. وقد شكل قانون النمو والفرص في إفريقيا جوهر المبادئ التوجيهية لسياسة الولايات المتحدة خلال هذه الفترة.

المصالح الطاقوية وضمان مصادر الطاقة

تتعدى السياسة الطاقوية للولايات المتحدة حدود رغبتها في تأمين مصادر مستقرة ودائمة لها، إلى بناء إستراتيجية أكبر بكثير. هذه الإستراتيجية تقوم على فكرة سبق وأن أشرنا إليها في الفصل الأول، وتتمثل في رغبة فئات مهمة بين النخب السياسية الأمريكية في بسط الولايات المتحدة هيمنتها على العالم. وقد ساعدها في ذلك استغلالها للنتائج التي تمخضت عنها الحرب الباردة التي جعلت منها القوة المهيمنة الوحيدة على مجرى العلاقات الدولية. هذه الهيمنة في نظر هذه النخب لا يمكن أن تدوم وترسخ في الألفية الثالثة إلا من خلال التحكم في عصب الاقتصاد العالمي الذي هو النفط.

إن السياسة التي تنظر إلى المصالح الاقتصادية والأمنية على أنها مترابطة، حتما سوف تتجه نحو وضع الأولوية العليا لحماية إمدادات الموارد الحيوية. فبدون تدفق مستقر وآمن للنفط، لا يمكن للاقتصاد الأمريكي أن يتوسع لضمان قدرة الولايات المتحدة على المنافسة المستمرة في الأسواق العالمية. إن التدفق المتواصل لإمدادات الطاقة أمر حاسم بشكل خاص: فالولايات المتحدة،

بوصفها المستهلك الرئيسي للنفط والغاز في العالم، يجب أن تحتفظ بحرية الوصول إلى الإمدادات في ما وراء البحار وإلا واجه اقتصادها برمته خطر الانهيار. كما قال الرئيس "بيل كلينتون" في عام 1999، ***"فإن الازدهار في الداخل يعتمد على الاستقرار في المناطق الرئيسية التي نتاجر معها أو نستورد منها السلع الحيوية، مثل النفط والغاز الطبيعي."*** (1)

المكانة الإفريقية على خريطة الطاقة العالمية

يشكل القطاع النفطي في القارة الإفريقية - إلى جانب القطاع المنجمي- : أحد أهم المصادر النفطية في العالم، خاصة بعد القفزة الكبيرة التي عرفها في السنوات الأخيرة، والاهتمام الكبير الذي لقيه من طرف أصحاب الاختصاص في العالم وكذلك كبار الشركات النفطية العالمية التي لم تفقد الأمل في العثور يوما على آبار النفط العملاقة التي كانت تنشدها. (2) (انظر الخريطة 03)

لقد عرفت الخريطة النفطية العالمية تغيرات وتطورات كبيرة، شهدت فيها احتياطات النفط والغاز تضاعفا لم يسبق له مثيل. وتعد القارة الإفريقية وخاصة جنوب الصحراء من أول المستفيدين من هذا التطور، لقد نجحت هذه الأخيرة في لفت أنظار كبار المستثمرين في هذا القطاع من الشركات النفطية العالمية، التي إن لم تتوقف نهائيا عن الاستثمار من خلال التنقيب فيها، إلا أنها أحجمت عن الاستثمار بالشكل الذي قامت به في مناطق أخرى من العالم.

تحتل القارة الإفريقية اليوم المركز الثالث في سلم المناطق الأكثر إنتاجا للنفط في العالم بعد أن كانت تحتل المرتبة الخامسة منذ 10 سنوات. وإن استمرت حركة الاستثمارات على المنوال الذي هي عليه اليوم، فلا غرابة أن تنافس القارة الإفريقية لكل من أمريكا الشمالية ودول الاتحاد السوفيتي سابق

(1) مايكل كلير. «الحروب على الموارد، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية.» ترجمة: عدنان حسن. بيروت: دار الكتاب العربي، 2002. ص: 15.

(2) Gawdat Bahgat. « Africa's Oil: potential and implications. » OPEC Review. March 2007, p. 95.

في احتلالها المرتبة الثانية بعد منطقة الشرق الأوسط في إنتاج الذهب الأسود عالميا. (1)

ويتضح من الأرقام الرسمية المتعلقة بإنتاج واحتياطي البترول في إفريقيا مدى الأهمية التي تعلقها الولايات المتحدة الأمريكية على القارة الإفريقية. فمقابل الأرقام التي سبق الإشارة لها، والتي تدل على حاجة الاقتصاد الأمريكي الملحة للنفط الذي أصبح يعد مادة إستراتيجية بامتياز في نظر صاحب القرار والاقتصاديين الأمريكيين، فإن الواقع الإفريقي يدل على أرقام أخرى مشجعة لسد العجز الأمريكي في ما يخص هذه المادة. فقد قدَّر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في العام 2001 حجم احتياطي البترول في القارة بثمانين مليار برميل، أي ما نسبته 8 في المائة من الاحتياطي العالمي الخام.

وبات من المتوقع أن تنتج القارة ما يتراوح بين أربعة إلى ستة ملايين برميل يوميا في عشرة إلى خمس عشرة سنة القادمة. (2) فخلال السنوات العشر ما بين 1992 و2002 زاد إنتاج إفريقيا بنسبة 36 ٪، مقابل 16 ٪ لباقي القارات. هذا الزيادة تتضح بشكل كبير في بعض دول غرب إفريقيا – نيجيريا، أنجولا، الجابون، الكونغو وغينيا الإستوائية- حيث سيعرف إنتاجها لخام النفط ما يتراوح بين 2 إلى 3 مليون برميل يوميا. وسيتراوح إنتاجها في الخمس إلى عشر سنوات المقبلة ما بين 3 إلى 5 مليون برميل يوميا. (3) مما حدا بعدد من المسؤولين الأمريكيين على اختلاف توجهاتهم السياسية أو مراكزهم في إدارتي كل من الرئيس "بيل كلينتون" و"جورج والكر بوش" إلى القول إنه بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تستورد من الآن وحتى العام 2015 ما نسبته 25 ٪ من احتياجاتها من البترول من إفريقيا، وذلك مقابل 15 ٪ في الوقت الحالي. (4)

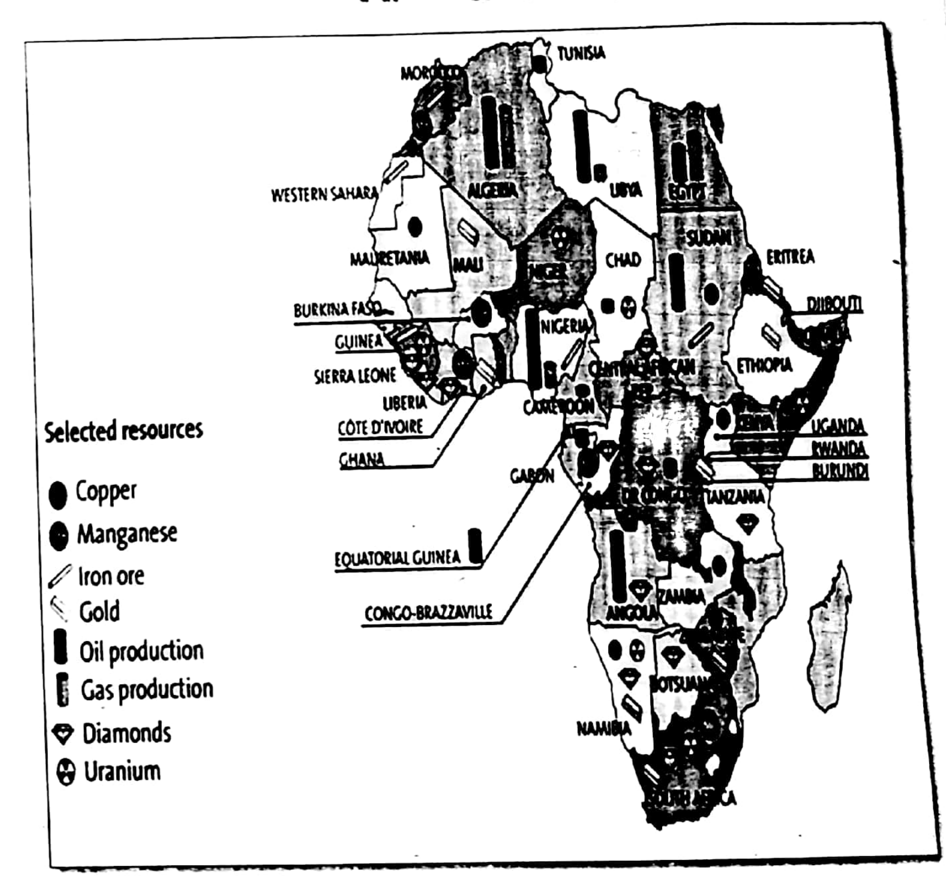
(1) Pierre Terzian. « La Nouvelle donne du Pétrole Africain ». Géopolitique n° 63, p. 136.

(2) Michael Klare & Daniel Volman. « The African 'Oil Rush' and US National Security. » Third World Quarterly, Vol. 27, No. 4, 2006, p. 611.

(3) Michael Klare & Daniel Volman. « The African 'Oil Rush' and US National Security. ». op.cit, p.611.

(4) Josef Braml. « Can the United States Shed Its Oil Addiction? » The Washington Quarterly. Vol. 30, N° 4. Autumn 2007.

الخريطة 03: غنى القارة الإفريقية بالثروات الطبيعية



Source : Trends 2010 (Center for Security Studies, ETH Zurich).

وإذا كانت منطقة القوقاز قد شدت إليها أنظار العالم، بما أثبتته الدراسات من أن بحر قزوين سينافس في السنوات القادمة منطقة الخليج من حيث إنتاج النفط، فإن الأبحاث الأخيرة التي أعدتها بعض المعاهد النفطية تثبت أن الاحتياطي النفطي الإفريقي يفوق ما تحتويه منطقة بحر قزوين من ثروة نفطية.

هذا ما تؤكده بعض الدراسات التي تؤكد أن الدول الإفريقية المنتجة للنفط في غرب إفريقيا، ستلعب دورا هاما على صعيد سوق النفط العالمية، بالنظر إلى الاحتياطيات الهامة التي ثبتت بحوزتها [1] (انظر الجدول 04)

الجدول 04: احتياط النفط الإفريقي المؤكد 1995- 2005 (مليار برميل)

البلد	1995	2005
نيجيريا	20.8	35.9
أنغولا	3.1	9.0
السودان	0.3	6.4
الجابون	1.5	2.2
جمهورية الكونغو	1.3	1.8
غينيا الاستوائية	0.6	1.8
التشاد	0.0	0.9
دول إفريقية أخرى	0.7	0.6
المجموع	28.3	58.6

Source : British Petroleum, BP Statistical Review Of World Energy, London, 2006, p.8. In: Gawdat Bahgat. «Africa's Oil: potential and implications. » OPEC Review. March 2007, p. 96.

مثلما يوضحه الجدول السابق، فإن نيجيريا تعد أول دولة منتجة للنفط في المنطقة. يليها بعد ذلك أنغولا التي عرفت التطور الأكبر في القدرات الإنتاجية في المنطقة في السنوات الأخيرة. حيث تم اكتشاف 21 حقلاً نفطيا منذ 1990 كما أن احتياطها قفز من 1.5 مليار برميل سنة 1995 إلى 9 مليار برميل سنة 2005. وقد توقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتمية (UNCTAD) أن كلا من نيجيريا وأنغولا ستصدران بحلول سنة 2020 ما يقارب 4.42 و3.28 مليون برميل يوميا لكل منهما على التوالي. [2]

---

[1] James J. F. Forest and Matthew V. Sousa. « Oil and Terrorism in the New Gulf, Framing U.S. Energy and Security Policies for the Gulf of Guinea. » London: Lexington Books. 2006, p. 27.

[2] James J. F. Forest and Matthew V. Sousa. Op.cit, p. 29.

هذا، كما أن أكبر الدول المنتجة في إفريقيا هي الدول المطلة على خليج غينيا: غينيا الاستوائية، الجابون، الكونغو، وبدرجة أقل الكاميرون. (انظر الجدول 05)

وما يزيد من أهمية ومن حظوظ إفريقيا في هذا الميدان مقارنة بمنطقة بحر قزوين، هو الموقع الجغرافي الذي هو في صالحها. ففي حين تطل القارة الإفريقية على أكبر سوق نفطية في العالم (الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية) بحيث يسهل تصدير منتوجها وبتكاليف أقل، تظل منطقة بحر قزوين منطقة مغلقة وصعبة المسلك، ناهيك عن التوترات والمشاكل الأمنية التي لا تزال تتخبط فيها. [1] ذلك أن قرب القارة الإفريقية من الطرق النفطية والتجارية العالمية كان له دور كبير في إقناع الشركات النفطية بالرجوع إلى المنطقة والاستثمار في الإنتاج من جديد. كما كان عاملا فعالا في التوجه الأمريكي الجديد - وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 – نحو التفكير في اتخاذ نفط المنطقة بديلا للنفط الذي تستورده من منطقة الخليج.

الجدول 05: إنتاج إفريقيامن النفط 1995- 2005 (ألف برميل يوميا)

البلد	1995	2005
نيجيريا	1998	2580
أنغولا	633	1242
السودان	2	379
الجابون	356	234
جمهورية الكونغو	180	253
غينيا الاستوائية	7	355
التشاد	0	173
دول إفريقية أخرى	51	72
المجموع	3833	5346

Source : British Petroleum, BP Statistical Review Of World Energy, London, 2006, p.8. In: Gawdat Bahgat. «Africa's Oil: potential and implications. » OPEC Review. March 2007, 96.

[1] Alexandra Schwartzbroo. «Un Continent pétrolier ». Jeune Afrique. N° 1982 du 05/11 Janvier 1999, p. 45.

تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات العالمية في قطاع النفط في إفريقيا لم تتقطع أبدا بل استمرت بأشكال متفاوتة تأثرت بشكل أو بآخر بالظروف الدولية والمحلية التي مرت بها الدول الإفريقية إلا أنه من جانب آخر يجب إبعاد الفكرة الخاطئة التي مفادها أن الحرب الباردة كانت السبب الرئيسي والوحيد في هجرة الشركات النفطية العالمية لآبار النفط الإفريقية. بل الواقع أثبت العكس. إذ ظلت شركة "أناداركو" الأمريكية مثلا تنقب عن النفط وتنتجه في منطقة كابيندا الأنغولية تحت حماية القوات الكوبية "الشيوعية" التي كانت تحكم قبضتها من خلال الفصائل الأنغولية الموالية لها. والأمر نفسه في الصومال أين واصلت الشركات النفطية الأمريكية استكشافاتها رغم تقلب الأحلاف الذي عرفته المنطقة إبان الحرب الباردة. وبالتالي "عامل" الحرب الباردة لم يكن له تأثيره المعهود على هذا الجانب من العلاقات الدولية (الاقتصادية) رغم أهمية النفط (الإستراتيجية) في تلك الفترة.

إن عودة الشركات النفطية إلى الاستثمار في إفريقيا بالقوة التي يتحدث بها الخبراء الآن، يعود إلى تغير نظرة القوى الكبرى في العالم، نحو إفريقيا وبالأخص نحو أهمية الاحتياطي الإفريقي من النفط. لم تعد القارة الإفريقية مجرد ممون "عند الضرورة" يستنجد بها كلما شهدت منطقة الخليج أو المناطق الأخرى المنتجة للنفط في العالم تذبذبا في إنتاجها - تماما كما حدث أثناء حرب 1973 أو حرب الخليج الثانية- حيث كانت الصادرات الإفريقية تغطي العجز الذي كانت تشهده السوق العالمية من النفط. إنما التهافت الكبير الذي أصبح يدور حول قطاع النفط في إفريقيا من قبل القوى العالمية المتنافسة فيما بينها، يدل على حقيقة جديدة، هي أن النفط الإفريقي أصبح من خلال الاحتياطيات الضخمة المكتشفة مؤخرا أحد أهم مصادر النفط في العالم. بل لا يتردد البعض في الاعتقاد أن النفط الإفريقي قد يستمر طويلا في الوقت الذي تبدأ فيه احتياطيات مناطق أخرى من العالم في النضوب.

وعلى هذا الأساس يؤكد المعهد الفرنسي للنفط (IFP) أن إفريقيا بما فيها الدول الواقعة شمال الصحراء، أصبحت منطقة هامة لإنتاج النفط، بإمكانها تلبية الحاجات الطاقوية لثلاث أسواق كبيرة : أوروبا، الولايات المتحدة

وآسيا. زيادة على أن النفط المنتج في إفريقيا الغربية، يتوفر على مميزات تجعله أكثر منافسة لغيره من العروض الأخرى في هذا الميدان.[1]

أولى نتائج القفزة الكبيرة التي حققتها إفريقيا في هذا المجال، هو ارتفاع الإنتاج الإفريقي من النفط بنسبة 43 ٪ خلال عشر سنوات بينما لا يتجاوز المعدل العالمي نسبة 5.16 ٪، نفس الشيء فيما يخص الصادرات الإفريقية من النفط التي ارتفعت بنسبة تقدر بحوالي 5.35 ٪.[2]

ويضاف إلى هذا، نقطة أخرى لا تقل أهمية، هي أن الإنتاج الإفريقي من النفط هو في جزئه الأكبر إنتاج معد للتصدير، وأن معدل الاستهلاك الإفريقي من الطاقة وبرغم نموه المذهل، حيث يقدر بنسبة 34٪ خلال العشرية الأخيرة بينما لا تتعدى هذه النسبة معدل 16٪ في باقي العالم، إلا أنه يبقى ضعيفا في نفس الوقت، بحيث لا يتعدى 250 مليون طن وهو ما يمثل ثلاث مرات الاستهلاك الفرنسي من الطاقة.[3] لقد لعبت آخر الابتكارات في قطاع النفط دورا لا يستهان به في جعل إفريقيا تعود بقوة على الساحة النفطية العالمية، حيث كانت إيجابية، أو هذا على الأقل ما يفسر المبالغ الضخمة التي ترصدها كبار الشركات النفطية في إفريقية جنوب الصحراء للعشريتين القادمتين والتي تقدر ما بين40 إلى 60 مليار دولار في خليج غينيا فقط حسب جريدة نيويورك تايمز.[4]

و تعد منطقة خليج غينيا في الواقع، سر التطور المذهل الذي يعرفه قطاع النفط في منطقة إفريقيا. هذه المنطقة النشطة التي عرفت في السنوات الأخيرة أكبر الاكتشافات وبخاصة على سواحل أنغولا وغينيا الاستوائية، مع نسبة نجاح في الاكتشاف تفوق مرتين ما هو عليه في خليج المكسيك. ويقدر الخبراء احتياطيات هذه المنطقة الواقعة غرب إفريقيا بـ 50 مليار برميل **(انظر الجدول 03)**. هذا الرقم يفسر بقاء هذه المنطقة محل أنظار وترقب الدول الكبرى حتى

(1) Bénédicte Châtel. Marchés Tropicaux, 20 Mars 1998, p. 596.
(2) Pierre Terzian. « La Nouvelle donne du pétrole Africain ». Géopolitique n° 63, P 134.
(3) Bénédicte Châtel. Ibid, p 598.
(4) Bénédicte Châtel. Op.cit, p 598.

بعد انتهاء الحرب الباردة. كما أن بعض الاستطلاعات تترقب أن تنتج منطقة خليج غينيا في المستقبل القريب ما يفوق إنتاج المملكة العربية السعودية.[1]

ويرى في هذا الإطار نائب مساعد كاتب الدولة للطاقة John Brodman أن: "***غرب إفريقيا هي مصدر للنفط الخام والخفيف ذي الأهمية الكبيرة بالنسبة للمصالح الأمريكية، وهو يمثل البديل لإنتاج بحر الشمال الذي بدأ في النضوب.***"[2] كما أن النفط المستخرج من هذه المنطقة حسب الخبراء هو ذو نوعية رفيعة، وعلى مقربة من الأسواق النفطية في المحيط الأطلسي. هذا بالإضافة إلى أن تكلفة البرميل الواحد منه تتراوح ما بين 5 إلى 7 دولارات، وهي نسبة تقل عن المعدل العالمي الذي يتراوح ما بين 7 إلى 9 دولارات للبرميل الواحد. ويعود السبب في ذلك كما يؤكد "ريلوانو لقمان" Rilwanu Lukman الأمين العام لمنظمة OPEP إلى أن النفط الخام المنتج في منطقة إفريقيا، يتميز بخاصية مهمة وهي احتواؤه على نسبة ضعيفة من الكبريت مما يجعله أكثر صفاء وخفة ويجعل عملية استخراجه وتكريره أقل كلفة من ذلك الذي ينتج في مناطق أخرى من العالم.[3] هذا من جهة، كما أن كل ذلك يقلل من الوقت المستغرق في الإنتاج، مما يشجع شركات النفط العالمية على الاستثمار في المنطقة.

وإلى جانب أن نسبة نجاح حفر الآبار الاستكشافية في المياه العميقة تمثل حوالي 50 ٪ في خليج غينيا وغرب إفريقيا عامة مقابل 10 ٪ في بقية العالم،[4] فإن وقوع مناطق الإنتاج في عرض المحيط ترى فيه الوكالة الدولية للطاقة عاملاً أساسياً في تناقص الخطر السياسي والذي تتخذ منه الشركات النفطية مقياسا لنجاح استثماراتها. بالإضافة إلى قربه الجغرافي من الأسواق العالمية (على الأخص

(1) Jean-Dominique Geslin. www.JeuneAfriqueIntelligent.com - 7 janvier 2005.in : http://unmondedebrut.pagesperso-orange.fr/Petrole_AFRIQ_GLOB.html (تم تصفحه في 2010/12/12)
(2) James J. F. Forest and Matthew V. Sousa. Op.cit, p. 29.
(3) Rilwanu Lukman, Secretary General of OPEC. London: Times Publications, accessed 2 January 2004, available at: http://www.timespLrblications.con/publications/corporate_africa,/articlcs/rich_rescrves3.html. In: James J. F. Forest and Matthew V. Sousa. Op.cit, p. 29.
(4) Jean-Dominique Geslin. Ibid.

أوروبا والولايات المتحدة)، مقارنة بمنطقة الخليج العربي- الفارسي. حيث تستغرق ناقلة النفط القادمة منه ستة أسابيع من أجل الوصول إلى الموانئ الأمريكية، بينما تتقلص هذه المدة إلى أسبوعين فقط عندما تكون الناقلة قادمة من إفريقيا.[1] وانطلاقا من أن كلفة النقل هي متغير هام في تحديد سعر برميل النفط، فإن ذلك يجعل من النفط الوارد من غرب إفريقيا أقل كلفة من ذلك الذي يتم استيراده من الشرق الأوسط مثلا.[2]

إن مجمل هذه الخصائص التي تتميز بها منطقة خليج غينيا هي محفزات لها وزنها في نظر الشركات التي تسعى إلى مضاعفة الاحتياطي ودعم مواقعها لمواجهة الطلب العالمي في العشريات القادمة. إلى جانب ذلك أثبتت الأوضاع العالمية المتقلبة خطورة الاعتماد على منطقة بذاتها من أجل التزود بالمواد الطاقوية، ومن ثم أصبح البحث عن مصادر جديدة يمثل أحد أولويات الدول الصناعية التي لم تعثر حتى اليوم على بديل "جدي" لمادة النفط، لإدارة عجلة اقتصادها.

كل الأسباب التقنية السالفة الذكر كان لها دور كبير في رجوع إفريقيا إلى السوق النفطية العالمية. إلا أن الحاجة الأمريكية المتزايدة إلى النفط كان لها الدور الأساسي أيضا، وهذا نتيجة عجز المصادر التقليدية (وخاصة منها المحلية) عن تغطية الطلب الأمريكي المتنامي، وكذلك سعي الشركات النفطية التي لم تنجح في الظفر بحقل من حقول خليج المكسيك، إلى خوض تجربة الاستثمار في مناطق أبعد وهو ما وجدته في خليج غينيا. التوجه الجديد للشركات النفطية الأمريكية نحو القارة، يرجع أيضا إلى الارتفاع المتزايد للواردات الأمريكية من منطقة إفريقيا، كما سنراه لاحقا. إن وضعية الولايات المتحدة هذه، هي في الواقع وضعية باقي الدول الصناعية الكبرى - إن لم نقل أنها أحسن منهم في ما يخص تبعيتهم نحو الخارج فيما يخص النفط -، فانخفاض إنتاج بحر الشمال من 2.6 مليون برميل يوميا سنة 1986 إلى 8.1 مليون برميل يوميا سنة

[1] Ruppert, Michael. «Saudi Arabia, West Africa—Next Stop on the Infinite War for Oil.» http://www.fromthewilderness.com . (تم تصفحه في 2007/03/24)

[2] Ariel Cohen, and Rafal Alasa. « Africa's Oil and Gas Sector: Implications for U.S. Policy. » Backgrounder. Published by The Heritage Foundation N° 2052, July 13, 2007. Stable Url: www.heritage.org/Research/Africa/bg2052.cfm (تم تصفحه في 2008/03/25)

1992[1] جعل منها دولة مستوردة. والأمر نفسه بالنسبة للنرويج. والأخطر من هذا وذاك، ظهور الصين والهند وكثير من دول الصناعية الجديدة التي بدأت تزاحم الولايات المتحدة والدول الغربية عامة في الظفر بامتيازات استغلال النفط الإفريقي.

حاجة الولايات المتحدة للنفط

ظلت الولايات المتحدة دولة رائدة في إنتاج النفط، وقد سمح لها ذلك بتغطية معظم احتياجاتها النفطية السنوية من إنتاجها المحلي. غير أنه منذ 1972، تحولت الولايات المتحدة إلى الاستيراد بعد أن بدأ الإنتاج المحلي يتراجع في حين أن الاستهلاك استمر في الارتفاع، ونتج عن ذلك زيادة في الطلب على النفط المستورد. **(انظر الشكل 09)** في عام 1998، تجاوزت الولايات المتحدة عتبة 50٪ من الاعتماد على الواردات للمرة الأولى في تاريخها. وبحلول سنة 2006. شكلت الواردات حوالي ثلثي إجمالي الإمدادات الأمريكية من هذه المادة.[2]

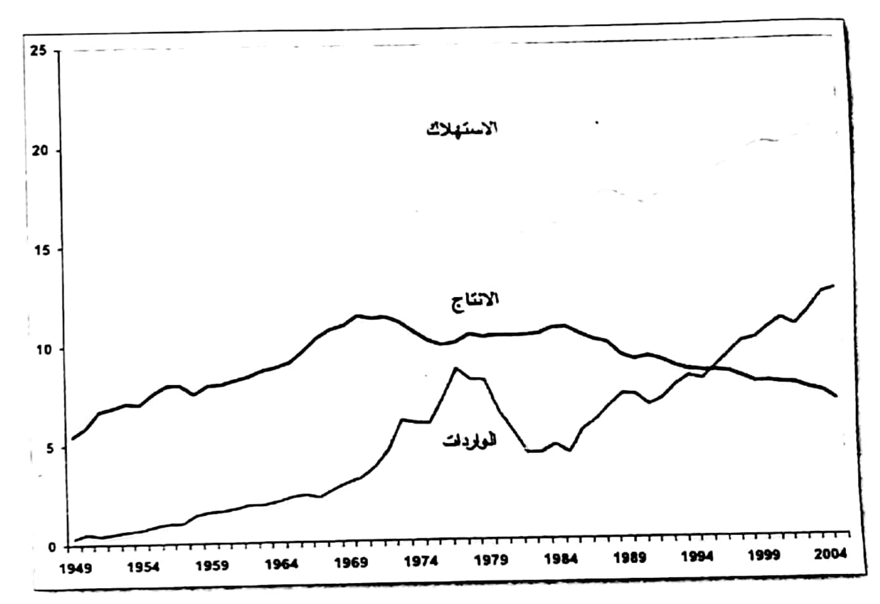
على هذا الأساس، استوردت الولايات المتحدة 12 مليون برميل من النفط يوميا في عام 2007، أي ما يساوي 58 ٪ من مجمل استهلاكها. ومن باب المقارنة، لم تكن الواردات في عام 1985 تتجاوز نسبة 27 ٪ فقط من استهلاكها من النفط. بمعنى آخر، بلغت وارداتها من منتجات النفط المكرر والنفط 333 مليار دولار في عام 2007، وهو ما يمثل 16.5 ٪ من إجمالي واردات السوق الأمريكية.[3]

[1] Michael Barratt Brown and Paulin Tiffen. « Short changed Africa and world trade». London: Pluto Press, 1992, p. 91.

[2] Michael T. Klare. « The Futile Pursuit of "Energy Security" by Military Force. » The Brown Journal Of World Affairs. Spring/Summer 2007. Vol. XIII, ISSUE 2, p. 140.

[3] Keith Crane, [al.]. « Imported Oil and U.S. National Security. » Published 2009 by the RAND Corporation. http://www.rand.org/pdfrd/pubs/monographs/MG838/ (تم تصفحه في 2010/01/21), p. 7

الشكل 09: زيادة اعتماد الولايات المتحدة على الواردات من النفط 1949-2005 (مليون برميل يوميا)



Source: EIA, Annual Energy Review 2005. In John Deutch, James R. Schlesinger and David G. Victor. «National Security Consequences of U.S. Oil Dependency.» Report of an Independent Task Force, N° 58. USA: Council on Foreign Relations. 2006, p. 16.

وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع الخبراء أن يرتفع معدل الاستهلاك في حدود 2025 بمقدار الثلث، وهو ما سيجعل الإنتاج المحلي قادرا على تغطية ربع الاستهلاك الأمريكي فقط.[1] بمعنى إنتاج 350 مليون طن سنويا تقريبا لتلبية الطلب المحلي الذي قد يفوق 1.3 مليار طن.[2]

(1) Pascal Boniface. « États-Unis: objectif pétrole. » Institut de relations internationales et stratégiques, http://www.iris-France.orghttp://www.irisfrance.org/pagefr.php3?fichier=fr/Archives/Tribunes/2002-12-16 (2007/04/03 تم تصفحه في).

(2) Ibid.

وسواء كان اعتمادها في المستقبل على الواردات هو أقرب إلى 60٪، كما هو متوقع من قبل وزارة الطاقة الأمريكية، أو 70٪ ، كما يتوقعه العديد من المحللين المستقلين، فإنه من الواضح أن لا مفر من حقيقة أن الولايات المتحدة كانت وستظل تعتمد اعتمادا كبيرا على الإمدادات من الخارج. لأن النفط سيبقى العنصر الأكثر أهمية على قائمة الموارد الطاقوية في الولايات المتحدة.[1]

وقد استمرت نسبة الواردات الأمريكية من النفط في الارتفاع رغم وجود عدد من الإستراتيجيات والمبادرات التشريعية الرامية إلى زيادة الإنتاج المحلي وكبح نمو الطلب على النفط المستورد بشكل يدعم استقلالية السوق الأمريكية في مجال الطاقة. أو على الأقل يقلل من تبعيتها المطلقة للواردات. وهو ما يبرر بقاء هذا الأمر مصدر قلق كبير لصناع القرار الأمريكيين لبعض الوقت في المستقبل. حيث توقع فريق عمل تابع لمجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations (CFR) أن ***"الولايات المتحدة ستظل تعتمد على النفط المستورد... لعقود قادمة."***[2]

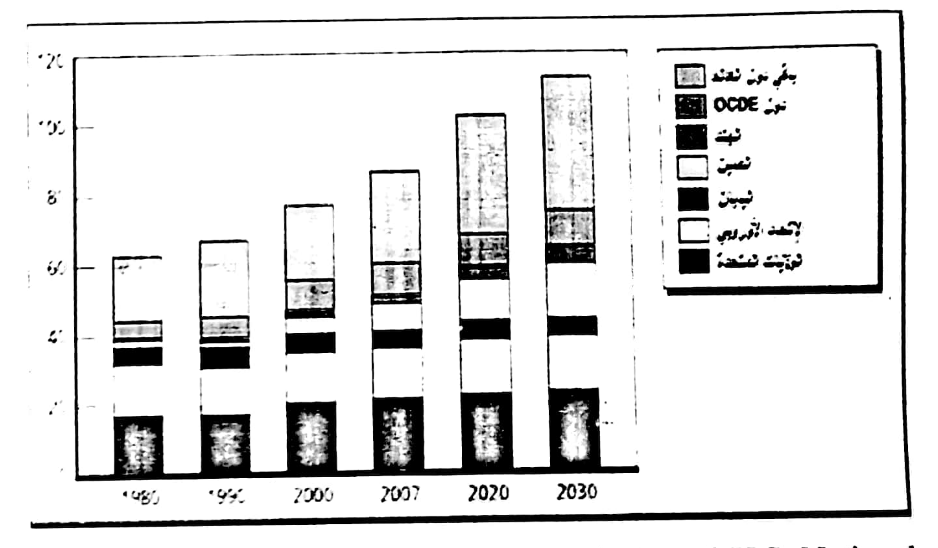
لأكثر من نصف قرن من الزمن ومسألة التزود بالنفط تبقى إذن جزءا لا يتجزأ من السياسة الخارجية للولايات المتحدة. هيمنتها السياسية والعسكرية في الشرق الأدنى والأوسط هي بالتالي أمر حيوي من أجل الحفاظ على مكانتها باعتبارها القوة العالمية الأولى. وفي هذا الصدد، يعد غزو العراق- ثاني احتياطي مؤكد للنفط في العالم – بلا شك نتيجة حتمية لسياسة خارجية تهدف إلى ضمان استقرار المنطقة لتأمين إمدادات مستدامة من النفط. بالإضافة إلى ذلك، فإن نمو الطلب العالمي على الطاقة وفي الصين بشكل خاص أصبح هو الآخر يمثل مصدر قلق للإدارات الأمريكية. ذلك أن الاتجاه في الاستهلاك العالمي للنفط هو الآخر في تزايد. وعلى الرغم من تراجعه في منتصف الثمانينيات، إلا أنه

(1) Michael T. Klare. « The Futile Pursuit of "Energy Security" by Military Force. » op.cit, p. 140.

(2) John Deutch, James R. Schlesinger and David G. Victor. «National Security Consequences of U.S. Oil Dependency.» Report of an Independent Task Force, N° 58. USA: Council on Foreign Relations. 2006, p. 14.

عـاد ليرتفـع مـن 63.1 مليـون برميـل يوميـا في سـنة 1980 ليصـل إلى 85.8 مليـون برميل في اليوم سنة 2007 (انظر الشكل 10).

الشكل 10 : الاستهلاك العالمي للطاقة (مليون برميل يوميا)



Source: Keith Crane, [al.]. « Imported Oil and U.S. National Security. » op.cit, p.8.

وبينما لم يرتفع الاستهلاك في الدول المتقدمة منذ عام 1980، إلا بنسبة 0.3 % سنويا، فإن استهلاك النفط من قبل بقية دول العالم قد زاد بنسبة 2 % سنويا. ويفسر الخبراء هذه الزيادة بارتفاع استهلاك الصين، التي زاد استهلاكها للنفط منذ سنة 1980 بمعدل سنوي قدره 5.5 %، وهي تشكل الآن 9 % من الاستهلاك العالمي. كما دفعت الزيادة السريعة في استهلاك النفط في الصين وغيرها من البلدان النامية إلى جانب استمرار النمو المتواضع في الاستهلاك في الولايات المتحدة إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط بين سنة 2003 والجزء الأول من سنة 2008. الأمر الذي دفع وزارة الطاقة الأمريكية إلى الاعتقاد أن الاستهلاك العالمي للنفط سيزيد بنسبة 32 % بين عامي 2007 و2030 ليبلغ 112.5 مليون برميل يوميا.[1] بات التخوف الأمريكي من زيادة الاستهلاك العالمي الذي تعد الصين طرفا قويا فيه إلى جانب قوى صاعدة أخرى أحد مصادر القلق الرئيسية اليوم. ومن

(1) Keith Crane, [al.]. op.cit, p. 9.

المعروف أنه عندما "***تلتقي الزيادة في الطلب مع قلة العرض، فإن النتيجة هي المزيد من المنافسة للحصول على نفس السلعة.***"[1] هذا ما يقصده جيدا الرئيس الأمريكي "جورج والكر بوش" عندما يقول في خطابه السنوي لحال الأمة سنة 2006: " نواجه مشكلة جادة: الولايات المتحدة بحاجة دائمة للنفط، الذي نستورده من مناطق غير مستقرة في العالم."[2] لقد استعمل الرئيس الأمريكي في خطابه عبارة "إدمان" (America is addicted to oil) ليعبر بها عن الحاجة الأمريكية الماسة إلى النفط. فعدم الاستقرار في المناطق التي تعودت الولايات المتحدة استيراد النفط منها إلى جانب التزايد الكبير في طلب الصين والهند وقوى اقتصادية أخرى، جعل من موضوع تأمين مصادر التزود بالنفط موضوعا إستراتيجيا بامتياز. ومصدر قلق أيضا من التبعات التي قد تنعكس سلبا على السياسة الخارجية الأمريكية. في دراسة أعدها فريق بحث مستقل لصالح مجلس السياسة الخارجية (CFR) حول كيفية تأثير التبعية للواردات من النفط على أداء السياسة الخارجية الأمريكية،[3] وصل هذا الفريق إلى مجموعة من الآثار السلبية التي تنجم عن مثل هذه التبعية. سنسلط الضوء في ما يلي على بعض منها.

فالسيطرة مثلا على عائدات النفط الهائلة تعطي البلدان المصدرة المرونة اللازمة لاعتماد سياسات تعارض مصالح الولايات المتحدة وقيمها. والأمر يتعلق هنا بالدور الذي بدأت تلعبه بعض القوى التي استغلت بشكل جيد الطفرة الكبيرة في أسعار المحروقات، من أجل اتباع سياسات مستقلة عن السياسة الأمريكية ولا تتوافق معها. وحتى تبني سياسات تدرك أنها تتناقض والمصالح الأمريكية. بل ولا تجد حرجا في معاداة الولايات المتحدة. إيران مثلا وبرغم العقوبات المفروضة عليها بخصوص برنامجها النووي السلمي، استطاعت استغلال عائداتها من النفط وحتى حاجة بعض الدول الكبرى إلى صادراتها من

(1) Michael Klare & Daniel Volman. «The African 'Oil Rush' and US National Security. » Op.cit, p. 611.

(2) George W. Bush, "State of the Union Address," January 31, 2006, at www.whitehouse.gov/stateoftheunion/2006 (March 5, 2006). In: Ariel Cohen and Rafal Alasa. Op.cit.

(3) «National Security Consequences of U.S. Oil Dependency. » Report of an Independent Task Force. Sponsored by the Council on Foreign Relations. Printed in the United States of America. By the Council on Foreign Relations, Inc. 2006.

المحروقات، من أجل الصمود في وجه الضغوط الأمريكية والغربية والاستمرار في برنامجها. روسيا أصبحت أكثر قدرة على تجاهل المواقف الغربية. مكنت إذن العائدات الضخمة من صادرات النفط والغاز روسيا من استعادة جزء من مكانتها الدولية. حيث أصبحت من خلال سياسة براجماتية جديدة تحن إلى لعب دور متوازن للدور الأمريكي على الساحة الدولية، في بعض القضايا الدولية الشائكة مثل الملف النووي الإيراني أو الكوري الشمالي. كما مكنت فنزويلا صادراتها النفطية للدعوة إلى إعادة النظر في العلاقات السياسية التي تجمع دول أمريكا اللاتينية مع الولايات المتحدة والدعوة إلى مناهضة هيمنتها عليهم. بسبب ثروتها النفطية، تمكنت هذه الدول وغيرها من تجاهل سياسات الولايات المتحدة وحتى معاداتها. وبالتالي وقفت في طريق تحقيقها لأمنها القومي.

هذا، كما أن الاعتماد على النفط يؤدي ببعض شركاء الولايات المتحدة إلى اتباع سياسات تكون أكثر ملاءمة للموردين مخافة تعرضهم لنقص في الإمدادات من النفط أو الغاز. الأمر الذي يحد من حرية الولايات المتحدة إعادة التخطيط السياسي الذي يحد من قدرة الولايات المتحدة على إقناعهم بسياساتها ومواقفها حيال تلك الدول. على سبيل المثال، السياسة التي تتبعها الصين في بعض دول القارة الإفريقية بشكل يسمح لتلك الدول بإيجاد بديل للدور الأمريكي الذي يكون في أغلب الأوقات مضايقا لها وذلك بسبب رغبتها في تأمين إمدادات النفط. الأمر نفسه مع فرنسا وألمانيا، ومعهما الكثير من دول الاتحاد الأوروبي، التي أصبحت أكثر ترددا في مواجهة القضايا الصعبة مع روسيا وإيران بسبب اعتمادها على النفط الإيراني أو الغاز الروسي، إلى جانب الرغبة في البحث عن فرص للأعمال والتجارة في تلك البلدان.

سياسة المهادنة التي انتهجتها بعض الدول الكبرى في علاقاتها مع بعض الدول المنتجة للنفط، قلصت كثيرا من هامش المناورة بالنسبة للولايات المتحدة ومن ثم قللت من نفوذها في مناطق كانت تعد في السابق خاضعة لهيمنة الدول الغربية. أحسن مثال، ذلك الذي يقع اليوم في إفريقيا مع بعض الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دولا مارقة – السودان، زيمبابوي- ولكن الصين استغلت الفراغ الذي خلّفه غياب الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من المنطقة – بفعل

المقاطعة- لتملأه وتسمح لتلك الدول بالالتفاف على الضغوط الغربية والاحتماء بها.

كما أن المنافسة وارتفاع الأسعار إلى جانب احتمال الشح في التموين بالنفط، خلقت شعورا لدى الدول المستوردة بعدم الثقة في نظام السوق المفتوح الحالي وعجزه عن تأمين مصادر دائمة لهذه المادة. وهو ما دفع بعضها إلى إبرام اتفاقات مع دول منتجة يغلب عليها الطابع السياسي وتتم بمعزل عن السوق. هذا الشكل من الاتفاقات يجعل الدول المستهلكة أكثر اطمئنانا على وارداتها وبعيدة بعض الشيء عن الهزات التي تعرفها السوق العالمية من حين لآخر. ترتكز السياسة الصينية اليوم في علاقاتها مع بعض الدول المنتجة للنفط على هذا الأسلوب من التعاقدات، التي تضمن لها موارد مستقرة بعيدة عن تذبذب الأسواق العالمية. بحيث تقايض تشييد بعض مشاريع البنى التحتية ومشاريع أخرى، مقابل عقود استغلال للنفط الذي يسوق حصرا في الصين. بمعنى أن النفط الذي ينتج في إطار ذلك الاتفاق لا يباع في السوق العالمية، ولكن يتجه مباشرة إلى الاستهلاك الصيني. هذا النوع من العقود أصبح يشكل مصدر تخوف الكثير من الدول الكبرى بما فيها الولايات المتحدة.

كل ما سبق يجعل من السيطرة على النفط، مركز الثقل بالنسبة للهيمنة الأمريكية الاقتصادية على العالم،[1] التي هي مكمل جوهري وضروري لإستراتيجيتها المعلنة من "جانب واحد" من أجل التفوق الدائم والهيمنة السياسية والعسكرية على العلاقات الدولية. ومن المنطقي إذن أنه بمجرد سعي بعض القوى العالمية الصاعدة إلى منافسة الولايات المتحدة أو إعادة النظر في القواعد التي تتحكم من خلالها وتهيمن بها على العلاقات الدولية بما فيها المساس بالقوانين التي تحكم سوق النفط العالمي يعد في نظر صاحب القرار الأمريكي مساسا بالمصالح القومية الأمريكية.

وفقا لهذا المنطق، فإن "الحرب العالمية على الإرهاب" والحرب على أفغانستان والعراق هي في الواقع جزء من إستراتيجية عالمية لتأكيد وترسيخ

[1] Simon Bromley. « The United States and the Control of World Oil. » Government and Opposition. 2005, p. 228.

هيمنة الولايات المتحدة في النظام الدولي كمحاولة منها لمقارعة واحتواء تزايد المنافسة مع قوى دولية صاعدة في العالم، وخاصة في ضوء التحدي الذي تمثله الصين في المستقبل والأهمية المتزايدة لنفط الشرق الأوسط وإفريقيا. الولايات المتحدة تستخدم هيمنتها العسكرية التي لا جدال فيها من أجل التغطية على وضعها الاقتصادي الذي بدأ بالفعل يتراجع أمام المنافسة الشرسة لتلك القوى.

في سبيل مواجهة هذه المنافسة وكل التهديد المحدق بهيمنتها على عالم ما بعد الحرب الباردة، يعتقد "ديفيد هارفي" David Harvey أنه من "*غير الواضح، ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تتبع قواعد النظام الليبرالي ما بعد الحرب.*"(1) بل يبدو أنها تتجه أكثر نحو التخلص من الهيمنة القائمة على "رضا الآخرين" أو كما يسميها ... Benevolent Impire، وتغليب الهيمنة أكثر فأكثر عن طريق الإكراه. (انظر ما جاء في الفصل الأول) في هذا السياق، يعد منع ظهور ما يسمى بـ "المنافسين الأقران" peercompetitors (2) كما هو الحال بالنسبة للصين- وإحكام القبضة على شريان الحياة بالنسبة للاقتصاد العالمي الذي هو النفط، هي من أسس السياسة الأمريكية لما بعد الحرب الباردة وأبرز أهدافها.

في مواجهة سيناريو تراجع الهيمنة ومنافسة القوى الصاعدة في مصادر الطاقة والاقتصاد، لا يوجد بديل آخر للولايات المتحدة لضمان مكانتها في العالم اليوم إلا تنويع مصادر الطاقة خارج حدودها، للحيلولة دون تراجع قوتها. في نظام دولي تسوده "الفوضى"، لا بد من تأمين المناطق الغنية بالنفط عبر العالم وضمان عدم وقوعها تحت رحمة الغير.

بالنظر إلى كل ما سبق الإشارة إليه، بات من الضروري بالنسبة للإدارات الأمريكية أكثر من أي وقت مضى تنويع مصادر تزودها بالطاقة والبحث عن بدائل جديدة. هذا الأمر جعل من الالتفات الأمريكي مجددا إلى نفط القارة

(1) David Harvey. «The New Imperialism.» pp. 73, 201, 206. In: Simon Bromley. Op.cit, p. 228.

(2) حول موضوع Peer Competitors يمكن مطالعة الدراسة التي أعدتها مؤسسة راند Rand على الرابط التالي:

http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1346

الإفريقية أمرا طبيعيا. وكانت إستراتيجية الأمن القومي لسنة 2002 ترمي إلى تجسيد ذلك من خلال الإشارة إلى أن على الولايات المتحدة "*تقوية أمنها الطاقوي وتوسيع مصادر وأشكال التزود بالطاقة وبالأخص في إفريقيا، آسيا الوسطى وبحر قزوين.*"(1)

أهمية النفط الإفريقي والحاجة الأمريكية إليه

يجب فهم الاهتمام الأمريكي المتزايد بالنفط الإفريقي في هذا السياق من المستجدات الداخلية الخاصة بالولايات المتحدة كدولة مستهلكة للنفط. كما يجب وضعه أيضا في السياق الدولي الذي بدأ يعطي القارة مكانة متعاظمة على الخارطة العالمية للطاقة. وبالرغم من أن الإنتاج النفطي في القارة الإفريقية يبدو متواضعا مقارنة بالطاقات الهائلة التي تحتكم عليها منطقة الشرق الأوسط في هذا المجال، إلا أن القارة تبقى مع ذلك منطقة تعد بالمزيد من الإنتاج في وقت بدأت فيه مناطق أخرى في التراجع. حسب وزارة الطاقة الأمريكية، فإنه من المتوقع أن يتضاعف الإنتاج الإفريقي ما بين سنتي 2002 و2025 من من 8.6 إلى 16.4 مليون برميل يوميا.(2)

ويتضح من الأرقام الرسمية المتعلقة بإنتاج واحتياطي النفط في إفريقيا مدى الأهمية التي تعلقها الولايات المتحدة الأمريكية على القارة الإفريقية. فمقابل الأرقام التي سبق الإشارة لها في السابق، والتي تدل على حاجة الاقتصاد الأمريكي الملحة للنفط الذي أصبح يعد مادة إستراتيجية بامتياز في نظر صاحب القرار والاقتصاديين الأمريكيين، فإن الواقع الإفريقي يدل على أرقام أخرى مشجعة لسد العجز الأمريكي في ما يخص هذه المادة. فقد قدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في سنة 2001 حجم احتياطي النفط في القارة بثمانين مليار برميل، أي ما نسبته 8 في المائة من الاحتياطي العالمي الخام. وبات من المتوقع أن تنتج القارة ما يتراوح بين أربعة إلى ستة ملايين برميل يوميا في

(1) «The National Security Strategy of the United States of America.» September 2002, http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2002/index.html , pp. 19–20.

(2) Michael Klare & Daniel Volman. « The African 'Oil Rush' and US National Security. » Op.cit, p. 611.

خلال عشرة إلى خمس عشرة سنة القادمة.[1] فخلال السنوات العشر ما بين 1992 و2002 زاد إنتاج إفريقيا بنسبة 36 ٪، مقابل 16 ٪ لباقي القارات. هذا الزيادة تتضح بشكل كبير في بعض دول غرب إفريقيا – نيجيريا، أنغولا، الجابون، الكونغو برازافيل وغينيا الاستوائية- حيث سيعرف إنتاجها لخام النفط ما يتراوح بين 2 إلى 3 مليون برميل يوميا. وسيتراوح إنتاجها في الخمس إلى العشر سنوات المقبلة ما بين 3 إلى 5 مليون برميل يوميا.[2] مما حدا بعدد من المسؤولين الأمريكيين على اختلاف توجهاتهم السياسية أو مراكزهم في إدارتي كل من الرئيس "بيل كلينتون" و"جورج والكر بوش" إلى القول إنه بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تستورد من الآن وحتى العام 2015 ما نسبته 25٪ من احتياجاتها من النفط من إفريقيا، وذلك مقابل 15 ٪ في الوقت الحالي.[3] لذلك وفي إطار جهودها الرامية إلى تنويع أكبر في إمدادات النفط، ركزت إدارة الرئيس "جورج والكر بوش" اهتمامها على ست بلدان إفريقية هي: نيجيريا، أنغولا، الجابون، الكونغو، تشاد وغينيا الاستوائية.

وتشير الأرقام إلى أن نيجيريا، الدولة الإفريقية الأولى في تصدير النفط الخام، ستزيد إنتاجها إلى 42.4 مليون برميل يومياً في العام 2020. ومن المتوقع أن تزيد انجولا، المصدر الثاني، إنتاجها حتى التاريخ ذاته ليصبح 28.3 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أيضاً خلال الفترة ذاتها أن تصبح غينيا الاستوائية، - التي منحت أكبر عدد من الرخص للشركات الأجنبية للتنقيب عن النفط في أراضيها ومياهها الإقليمية- ، أحد المصدرين الثلاثة الكبار للنفط الخام في إفريقيا. وتشير الاكتشافات الجديدة في السودان إلى أن لديه احتياطي النفط ينافس ذلك الذي لدى المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى ما يملكه من احتياطي هائل من الغاز الطبيعي.(طبعا هذه الإحصائيات التي تتعلق بالسودان لم

(1) Michael Klare & Daniel Volman. « The African 'Oil Rush' and US National Security. » Op.cit, p. 611.

(2) Michael Klare & Daniel Volman. « The African 'Oil Rush' and US National Security. » Op.cit, p.611.

(3) Josef Braml. « Can the United States Shed Its Oil Addiction? » The Washington Quarterly. Vol. 30, N° 4. Autumn 2007.

تعد قائمة بعد "09 جويلية 2009 " تاريخ انقسام دولة السودان إلى شطرين، واحدة في الشمال والأخرى في الجنوب).

امتلاك القارة الإفريقية القدرة على مضاعفة الإنتاج بهذا الشكل كان موضع تقدير كل من الشركات النفطية الكبرى والمسؤولين الرسميين الأمريكيين على حد سواء. وقد أكد مساعد كاتب الدولة للطاقة والمكلف بالسياسة الاقتصادية العالمية "جون برودمان" John Brodman، أمام أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ سنة 2004، أن "***دراسات حديثة كثيرة قامت بها وزارة الطاقة تؤكد أن ثروات ضخمة موجودة في العديد من الدول الإفريقية***". وأضاف أن "***القارة ستصبح من أكبر الموردين للسوق العالمية للطاقة في العشرية القادمة***".[1]

وفي نفس الوقت، أكد "والتر كانستاينر" Walter Kansteiner، نائب وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية خلال زيارة لنيجيريا في شهر جويلية 2002، أن نفط القارة "***بات يشكل مصلحة قومية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وستزداد أهميته أكثر فأكثر مع مرور الأيام***".[2] وأضاف عدد من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين بأنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبح من الضروري التعامل مع موضوع النفط الإفريقي على أنه أولوية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي. وهو ما ذهب إلى تأكيده "إد رويس" Ed Royce العضو في مجلس الشيوخ الأمريكي عن الحزب الجمهوري والرئيس السابق للجنة الفرعية للشؤون الإفريقية التابعة لمجلس الشيوخ باعتقاده أنه "***بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبح من الضروري التعامل مع موضوع النفط الإفريقي كأولوية ملحة بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي***".[3]

ومن جهة أخرى أشار "روبرت موري" في Robert Murphy، مستشار وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية خلال عهدة الرئيس بوش الأولى، إلى أن: "***احتياطي النفط الإفريقي هو في الأساس من نوع Offshore، اي في عرض البحر،***

(1) Michael Klare & Daniel Volman. « The African 'Oil Rush' and US National Security » Ibid, p. 612.

(2) Daniel Morris. « The Chance to Go Deep: U.S. Energy Interests in West Africa » American Foreign Policy Interests. 28, 2006, p. 226.

(3) Cora Currier. « The Scramble for Oil. » The Nation. May 18, 2006. Stable Url: http://www.thenation.com/doc/20060605/currier

وبالتالي يظل في منأى عن أية اضطرابات سياسية أو اجتماعية محتملة." [1] ومن المفروض أن يصبح خليج غينيا، الذي يحتوي على احتياطي من النفط يقدر بنحو 24 مليار برميل، المركز العالمي الأول في إنتاج النفط في عرض البحر. وأشار آخرون إلى أن احتياطيات القارة موجودة بشكل مباشر على الضفة الأخرى من المحيط الأطلسي قبالة الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية في إشارة إلى غياب عوائق سياسية أو جغرافية تحول دون وصول النفط الإفريقي إلى الولايات المتحدة. وكان نائب الرئيس الأمريكي "ريتشارد تشيني" Richard Cheney قد قال: "***بات النفط الإفريقي بمواصفاته النوعية العالية، يشكل مصدرا هاما لمصالح النفط على الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية.***"

ومن ثم أصبح من البديهي الربط المباشر بين اعتماد الولايات المتحدة المتزايد على واردات النفط من إفريقيا من جهة، وعلى التأكيد من جهة ثانية على أن الأمن القومي الأمريكي يتطلب ضمان الوصول دون عراقيل إلى مصادر النفط الإفريقي. وتعليقا على هذا التطور، صرح السفير الأمريكي السابق في التشاد، "دونالد نورلاند" Donald R. Norland، أمام اللجنة الفرعية لإفريقيا التابعة للجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي في أبريل 2002، أنه "***لأول مرة، يتم الربط بين المصطلحين إفريقيا" و"الولايات المتحدة" بحيث يستخدمان في نفس الجملة في وثائق البنتاجون الرسمية.***" [2]

وكانت مؤسسة الدراسات الإستراتيجية والسياسات المتقدمة The Institute for Advanced Strategic and Political Studies (IASPS)، قد لفتت الانتباه إلى قدرات القارة الإفريقية الهائلة في ميدان الطاقة. وقد دعت إلى اتباع إستراتيجية تقلل من تبعية الولايات المتحدة واعتمادها الكبير على وارداتها من الشرق الأوسط. وقد لقيت طروحات هذه المؤسسة وأفكارها تجاوبا ملحوظا من قبل الرئيس "جورج والكر بوش". وقد تبناها بشكل أكبر القائمون على شؤون الطاقة، وعلى

[1] Jean-Christophe Servant. « Africa: External Interest & Internal Insecurity: The New Gulf Oil States. » Translated by Harry Forster. Review of African Political Economy. Vol. 30, N°. 95, Africa, Imperialism & New Forms of Accumulation (Mar., 2003), Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4006747 (تم تصفحه في 2009/04/08), p. 140.

[2] The African Security Research Project. «U.S. Military Involvement in Nigeria » 09.21.09. http://concernedafricascholars.org/african-security-research-project/?p=83 (تم تصفحه في 20.11.2010)

رأسهم نائب الرئيس. وسبق وأن نظمت (IASPS) في مطلع سنة 2002 مؤتمراً لدراسة موضوع الطاقة، شارك فيه "والتر كانستاينر" Walter Kansteiner، الذي كان يشغل آنذاك منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية، وآخرون من كبار مسؤولي الإدارة والكونجرس، إضافة إلى مستشارين دوليين ومسؤولين في مجال الصناعة النفطية وشركات الاستثمار. وأسفر المؤتمر عن تشكيل مجموعة المبادرة لسياسة النفط الإفريقي (The African Oil Policy Initiative Group – AOPIG)، التي تضم ممثلين عن الإدارة الأمريكية وعن الشركات العملاقة المعنية بقطاع النفط. وقد صدر عن المؤسسة كتاب أبيض تحت عنوان "***النفط الإفريقي، أولوية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي وللتنمية الإفريقية.***" [1] وقد استجابت إدارة الرئيس "بوش" لمقترحات المؤتمر وانعكس ذلك في "سياسة الطاقة الوطنية" (NEP) التي كشف عنها نائب الرئيس "ديك تشيني" أو ما بات يعرف "بتقرير تشيني" Cheney Report.

و كانت هذه الوثيقة تهدف إلى رسم معالم السياسة النفطية الأمريكية من خلال وضع إستراتيجية تهدف إلى الاستجابة لتزايد الحاجات إلى النفط في الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة. وقد ركزت هذه الإستراتيجية على مفهوم الأمن الطاقوي، ولفتت الأنظار إلى مخاطر اعتماد الولايات المتحدة على النفط الخارجي. ومن أجل تلبية حاجات واشنطن من النفط، نصح التقرير الولايات المتحدة بالتركيز على هدفين أولهما زيادة الواردات النفطية من دول الخليج التي تمتلك ثلثي الاحتياط النفطي العالمي، أما الهدف الثاني فهو "تنويع" الواردات النفطية. وكانت إفريقيا على رأس المناطق التي حددها التقرير الذي طالب الإدارة الأمريكية بتأمين المناطق الإستراتيجية فيها.

أُعتبر انعقاد المؤتمر في تلك الظروف الدولية المتميزة، إشارة إلى اعتراف أمريكي رسمي بأهمية النفط الإفريقي، حيث قررت الولايات المتحدة تنويع مصادر وارداتها من الطاقة، بحيث غدت القارة الإفريقية أولوية إستراتيجية في

[1] Jean- Christophe Servant. Op.cit, p. 141.

الحسابات الأمريكية. وبدا واضحا عدم تقبلها لواقع تبعية المنطقة وإنتاجها النفطي بشكل حصري للبلدان الأوروبية. بل يمكن القول إن الولايات المتحدة كما يرى "جان كريستوف سيرفان" Jean Christophe Servant "***تخوض حربا على النفط في منطقة إفريقيا، لا تقل من حيث الأهمية الإستراتيجية والخطورة عن الحرب التي تخوضها في العراق.***" [1]

كما تسعى الإدارة الأمريكية أيضا إلى تعزيز وصول الولايات المتحدة إلى النفط الإفريقي من أجل التقليل إلى حد ما، من الاعتماد على منطقة الشرق الأوسط التي تعرف الكثير من الاضطرابات. وفي حين أنه من المستحيل الاستغناء بالكامل عن الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، يشير تقرير تشيني، أنه من المهم تبني إستراتيجية تنويع مصادر التزود بالنفط. ويضيف أن "***تركيز الإنتاج العالمي للنفط في أي منطقة من العالم هو أحد أسباب عدم استقرار السوق العالمية***". وبناء عليه، "***تشجيع زيادة تنوع مصادر إنتاج النفط... له فوائد واضحة لجميع المشاركين في السوق.***" [2] وفقا لهذه النظرة، فإن التقرير يدعو الولايات المتحدة لبذل جهود نشطة من أجل زيادة الواردات من جميع البدائل المحتملة لمنطقة الشرق الأوسط. ويشير التقرير بشكل خاص إلى غرب إفريقيا لأن العديد من مناطق الإنتاج الواعدة، موجودة على المحيط الأطلسي، وبالتالي يمكن استغلالها بأمان بعيد عن الاضطرابات الموجودة على البر الإفريقي. كما أنه بحلول 2015، ستزود دول غرب القارة الإفريقية الولايات المتحدة بما مقداره 25٪ من وارداتها. [3] لذلك سلطت الخطة القومية للطاقة التي أعدها فريق عمل نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني" الضوء على غرب إفريقيا باعتبارها المصدر الأسرع تطورا للنفط والغاز للسوق الأمريكية.

---

(1) Ibid, p. 139.

(2) Michael Klare & Daniel Volman. « The African 'Oil Rush' and US National Security. » Op.Cit, p.614.

(3) Daniel Volman. « The Bush Administration & African Oil: The Security Implications of US Energy Policy. » Review of African Political Economy. Vol. 30, N°. 98, Zimbabwe out in the Cold? (Dec., 2003) Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4007007 (تم تصفحه في 08.04.2009)

وإن لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام القوة أو استعراضها والتهديد بها من أجل حماية نفوذها على آبار النفط في الخليج العربي- الفارسي، فإن لتحقيق أهدافها " النفطية" في القارة الإفريقية وسائل أخرى غير تلك المستخدمة هناك. حيث شهدت السياسة الأمريكية حول هذا الموضوع تدرجا في استخدام تلك الوسائل تراوحت بين الترغيب والترهيب. كما أن تلك السياسة لم تكن موجهة بالضرورة إلى البلدان الإفريقية فقط، بل توسعت دائرة الاستهداف لتشمل قوى دولية كبرى منافسة لها في المنطقة. حيث سعت وخاصة منذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، إلى تشجيع تواجد الشركات النفطية الأمريكية الكبيرة في القارة ومنافسة الدور التقليدي الذي امتازت به بعض الشركات النفطية الأوروبية والفرنسية على وجه الخصوص. ولعل سياسة العروض المغرية التي كانت ولاتزال تقدمها الشركات النفطية الأمريكية لبعض الأنظمة الإفريقية الحاكمة جزء من هذه الوسائل. ومع ذلك فإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة بعد نهاية الحرب الباردة، لم تتردد في التهديد باللجوء إلى تبني عقيدة كارتر في القارة الإفريقية.

من بين التدابير التي تم اتخاذها في ظل هذه السياسة، تبني ما اتفق في الماضي على تسميته بـ "عقيدة كارتر". بحيث أصبحت القارة تمثل جزءا من المجالات أو المواضيع التي يشملها هذا المبدأ. كان الرئيس "جيمي كارتر" قد أعلن في العام 1980 بأن الولايات المتحدة الأمريكية "***ستستخدم كل الوسائل الضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية***" لتأمين استمرار تدفق النفط في الخليج دون معوقات. وأصبح ذلك الإعلان يعرف بـ "عقيدة كارتر". وهكذا أصبحت الإدارة الأمريكية ملتزمة أيضا ***باستخدام كل الوسائل، بما في ذلك القوة العسكرية، لضمان التدفق الحر لنفط إفريقيا***. وجرى أيضا في إفريقيا اتباع ما كان قد أعلنه الرئيس "بيل كلينتون" بالنسبة للجمهوريات المستقلة في آسيا الوسطى التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي بعد نهاية الحرب الباردة، لا سيما في حوض بحر قزوين (الغنية بالنفط والغاز). إذ كان الرئيس "كلينتون" قد أعلن صراحة عن إقامة علاقات وروابط عسكرية مع الجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى كعمل ضروري لا غنى عنه "***في عالم يتزايد فيه الطلب على الطاقة، ولا يمكن فيه لبلدنا أن يعتمد على مصدر واحد للطاقة***". وهكذا أصبحت

إفريقيا، وفقاً لهذه السياسة، هدفا أساسيا للتدخل العسكري الأمريكي في حال ما إذا تم تهديد الواردات الأمريكية من النفط القادمة من هذه المنطقة. وعلى حد تعبير وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت: "***يوجد في نيجيريا الكثير الذي يقاتل عليه، بما في ذلك النفط***" [1] وهو ما يمكن اعتباره مؤشرا قويا عن أهمية النفط الإفريقي بالنسبة للمصالح القومية الأمريكية.

كما أنه من الملاحظ أن نظرة المسؤولين الأمريكيين للنفط، لا تقتصر فقط على كونه سلعة اقتصادية، إنما يعد أيضا مصدرا للنفوذ السياسي في أيدي الدول الرئيسية المنتجة له. ومن ثم فإنهم يدخلون في حساباتهم المزايا السياسية والعسكرية التي يمكن للدولة المنتجة أن تحصل عليها كشرط لبيع نفطها. فضلا عن استخدامه للحصول على مزايا اقتصادية مختلفة وتأثيره الكبير على السياسات الداخلية لها. ذلك ما يجعل الولايات المتحدة تحاول قدر المستطاع احتواء جميع ما قد ينجم عن القوى الرئيسية الجديدة التي قد تلعب دورا في إعادة تشكيل "اللعبة النفطية العالمية". بينما يتزايد عدد المنافسين الدوليين المندفعين نحو الأسواق الجديدة التي تتبنى بإمكانات ضخمة، مما قد يهدد الشركات الأمريكية بفقدان حصة الإنتاج ونفوذ عالمي محتمل.

والأمر يتجاوز حدود التنافس التجاري من أجل سلعة اقتصادية، إنما النفط يعد أيضا سلعة إستراتيجية حيوية بالنسبة لطموحات الولايات المتحدة الأمريكية للعب دور رئيسي في صياغة النظام الدولي الجديد الذي تطمح إليه. ومما يجعل للنفط دورا محوريا في المخطط الأمريكي اعتماد القوى الاقتصادية الكبرى على هذا المورد، وكذلك حساسيتها لأي تقلب قد تعرفه أسعاره في السوق العالمية. وهذا ما ينبئ بأهمية النفط كعنصر أساسي في الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة. وقد أدرك المسؤولون الأمريكيون منذ فترة مبكرة التأثير الذي يمكن أن يحدثه أي اضطراب في التزود بالنفط على حلفائها. حيث

---

[1] مادلين أولبرايت. "الجبروت و الجبار: تأملات في السلطة و الدين و الشؤون الدولية." ترجمة عمر الأيوبي. بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون. 2007، ص:215. نقلا عن: خيري عبد الرزاق جاسم "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا، فرصة أمريكية و محنة إفريقية." المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 21 شتاء 2009. ص. 97.

سبق أن لمسوا تأثير الصدمة النفطية في بداية السبعينيات وكذلك في بداية الثمانينيات على عملية توحيد أوروبا، والأهم من أوروبا هو تأثير أي أزمة في التزود بالنفط على الاقتصاد الصيني.

حماية مصادر الطاقة في إفريقيا، عقيدة كارتر من جديد

لا يمكن اعتبار الولايات المتحدة مجرد مستهلك للنفط الإفريقي، ولكنها أصبحت منذ سنوات تعتمد بشكل كبير على النفط الذي تستورده من إفريقيا. فهي تعتمد عليه من جهة بعد أن فاقت نسبة النفط القادم من إفريقيا 15٪ من مجمل حاجيات اقتصادها من هذه المادة. وهي أيضا تعتمد عليه من خلال العائدات التي تدرها استثماراتها في قطاع الطاقة في القارة. حيث استثمرت شركات النفط الأمريكية في السنوات الماضية، ما بين 30 مليار دولار إلى 40 مليار دولار أمريكي في حقول النفط غرب ووسط إفريقيا. وهي كذلك تعتمد على نفط إفريقيا منذ أن أصبح أكثر من مئة ألف منصب شغل في الولايات المتحدة يعتمد على صناعة النفط الإفريقي- وكثير منهم في ولاية تكساس ولويزيانا وكاليفورنيا. كما أن القطاع الثاني الذي يستوعب أكبر صادرات الولايات المتحدة إلى القارة الإفريقية، بقيمة 717.3 مليار دولار سنويا، هو قطاع النفط والغاز وذلك في شكل أجهزة ومعدات. [1]

وكلما زاد القلق حول إمكانية انقطاع، أو خطر اضطرابات في إمدادات النفط العالمية، عاد موضوع "أمن الطاقة" أو افتقائها دون انقطاع بكمية كافية لتلبية الاحتياجات الوطنية ليكون مصدر إزعاج كبير بالنسبة لصاحب القرار الأمريكي والسياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام. لأن هذا الأخير يدرك جيدا أنه لا بد من الحصول على حصة متزايدة من إمدادات النفط من موردين أجانب؛ إلا أن العديد من هؤلاء الموردين، ليسوا بالضرورة أصدقاء أو حلفاء للولايات المتحدة، بل منهم من يتبع سياسة غير ودية تجاهها، أو متورط في

---

[1] Sandra T. Barnes. « Global Flows: Terror, Oil & Strategic Philanthropy. » Review of African Political Economy. Vol. 32, No. 104/105, Oiling the Wheels of Imperialism (Jun. - Sep., 2005). Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4007072 (تم تصفحه في 2009/04/08)

صراعات داخلية أو اضطرابات تحول دون قيامه بهذه المهمة على أكمل وجه. إن العلاقة الواضحة بين أمن الطاقة من خلال الاكتفاء وأمن الولايات المتحدة، قد برزت كقضية مركزية أثناء تولي الرئيس "جورج والكر بوش" قيادة البيت الأبيض. لذلك يمكن اعتبار وتفسير كلمة الرئيس "جورج بوش" في مارس 2001، أنه: "***يجب أن نجعل من أمن الطاقة أولوية في سياستنا الخارجية، أهداف هذه الإستراتيجية واضحة، ضمان وجود إمدادات ثابتة من الطاقة وبأسعار معقولة***،"[1] بمثابة ضوء أخضر للمعنيين بالأمر أنه أصبح لزاما على المسؤولين الأمريكيين تبني استخدام القوة العسكرية كأحد الوسائل المتاحة من أجل ضمان التدفق الآمن للنفط.

في الحقيقة كان استخدام القوة العسكرية لحماية تدفق النفط سياسة صريحة اتبعتها الولايات المتحدة منذ عام 1980. وذلك عندما اعتبر الرئيس السابق "جيمي كارتر" في خطابه عن حالة الاتحاد إلى أن "***أي عمل من قبل قوة معادية يهدف إلى منع تدفق النفط من الخليج العربي- الفارسي إلى الولايات المتحدة سيعتبر اعتداءً على "المصالح الحيوية" للولايات المتحدة، وسيتم صده بأي وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية***."[2] وتحسبا لذلك، أعلن الرئيس "كارتر" إنشاء قوة مشتركة للانتشار السريع (RDJTF) لتنفيذ هذه المهمة، جنبا إلى جنب مع تمركز دائم لأسطول البحرية الأمريكية في المنطقة. وقد تبنى هذه السياسة الشاملة المعروفة منذ ذلك الحين باسم "عقيدة كارتر"، كل الرؤساء الأمريكيين حيث أصبحت اليوم تشكل الأساس للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي- الفارسي.

في عام 1983، حول الرئيس "رونالد ريغان" قوات التدخل السريع إلى القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) (U.S.Central Command)، حيث أوكلت لها مهام قتالية مثل القيادة الأمريكية الأوروبية، وقيادة المحيط الهادئ، والقيادة الجنوبية. كانت مهمة القيادة المركزية الأمريكية الرئيسية، حماية تدفق النفط من

---

(1) George W. Bush, "Energy Security," White House, http://www.whitehouse.gov 2001.

(2) Michael T. Klare. « The Futile Pursuit of "Energy Security" by Military Force. » Op.cit, p. 139.

الخليج العربي- الفارسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى حماية النفط من منطقة الخليج، تولت قوات القيادة المركزية الأمريكية أيضا مسؤولية حماية إمدادات الطاقة في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين.[1]

وعلاوة عن ذلك، فإنه مع مرور الوقت تم تمديد سياسة استخدام القوة لحماية تدفق النفط إلى مناطق أخرى من العالم منتجة له. وعلى الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين على اختلاف مستوياتهم لم يسبق وأن أعلنوا صراحة ذلك، فإن حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة تبنت "عقيدة كارتر" على المستوى العالمي، بشكل يلزم الجيش الأمريكي بحماية تدفق النفط بغض النظر عن مصدره.[2]

عولمة عقيدة كارتر من خلال فرض الحماية العسكرية وتوسيعها إلى باقي المناطق المنتجة وطرق نقل النفط في العالم، تعكس في واقع الأمر رغبة أمريكية متزايدة وملحة من أجل تنويع مصادر أمريكية من النفط الخام.[3] وكانت إدارة الرئيس كلينتون أول من تحدثت عن إستراتيجية التنويع لتبرير التدخل الأمريكي والتواجد المباشر في منطقة بحر قزوين، في حين أعلن خلال اجتماع سنة 1997 في البيت الأبيض عند استقباله الرئيس الأذري "حيدر علييف" "***لا يمكن لأمتنا أن تعتمد على منطقة واحدة في العالم لإمداداتنا بالطاقة***." من خلال تسهيل صادرات أذربيجان من النفط، "***نحن لا نساعد فقط أذربيجان من أجل الازدهار، نحن أيضا نعمل على تنويع إمداداتنا من الطاقة ونعزز أمن أمتنا***".[4]

وفي وقت لاحق تبنت إدارة الرئيس "بوش" هذه الإستراتيجية وأعطتها مدلولها الحقيقي والأوسع إطار سياسة الطاقة القومية (National Energy Policy (NEP

---

(1) Michael T. Klare. « The Carter Doctrine Goes Global. » The Progressive. December 2004, p. 18.

(2) Michael T. Klare. « The Futile Pursuit of "Energy Security" by Military Force. » Ibid, p. 140.

(3) Michael T. Klare. «Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Dependency on Imported Petroleum. » New York: Metropolitan Books, 2004, pp. 132-145.

(4) Michael T. Klare. « The Carter Doctrine Goes Global. » Ibid, p. 18.

الصادرة سنة 2001. تمشيا مع هذه الإستراتيجية، قامت إدارة بوش بجهود متضافرة لتعزيز علاقات الولايات المتحدة مع كبار منتجي النفط في العديد من المناطق الرئيسية المنتجة، بما في ذلك بحر قزوين ومنطقة الأنديز، وغرب إفريقيا. وقد ترافق تزايد اعتماد الولايات المتحدة على هذه المناطق المنتجة للنفط مع زيادة مماثلة في الالتزام والتواجد الأمريكي العسكري في تلك المناطق.[1]

وحتى وإن بدا التدخل العسكري الأمريكي في إفريقيا في مراحله الأولى، إلا أن الهوس الأمريكي الواضح بضرورة تأمين مصادر الطاقة قد يحفز ويدفع إلى زيادة كبيرة في المساعدات الأمريكية. هذا ما يمكن ملاحظته من خلال برامج التعاون العسكري المختلفة ومشاريع التواجد الفعلي على الأرض من خلال تشييد القواعد العسكرية كما سنتطرق إليه لاحقا.

وبما أن النفط الإفريقي هو الآخر لا يمكن أن يشكل استثناء للقاعدة. فقد ساهمت عقيدة كارتر في شقها الإفريقي في تبني الإدارة الأمريكية مجموعة من التدابير التي ترمي جميعها إلى فتح المجال أمام التواجد العسكري الأمريكي ولكن بتفاوت. من بين هذه التدابير يمكن أن نشير إلى المساعدات العسكرية والتدريب وهما من الأساليب التي سمحت بشكل ذكي في ربط علاقات وثيقة بين الجيش الأمريكي من جهة والنخب العسكرية في المنطقة. يتم توفير المساعدات العسكرية لمنتجي النفط الأفارقة على حد سواء في شكل مساعدات ثنائية لدول بعينها وكذلك من خلال المبادرات الأمنية متعددة الأطراف. وكانت أنغولا ونيجيريا من المستفيدين الرئيسيين من المساعدات الثنائية، وقد تلقى كلاهما معا حوالي 180 مليون دولار في السنوات المالية 2004- 2006. وقد شمل هذا نقل الأسلحة والمعدات العسكرية عبر المبيعات العسكرية الخارجية وبرامج تمويل مبيعات السلاح، جنبا إلى جنب مع التدريب المتخصص لصالح القوات الأنغولية وأفراد الجيش النيجيري في إطار برامج التعليم والتدريب العسكري الدولي (IMET).[2]

---

(1) Michael T. Klare. « The Futile Pursuit of "Energy Security" by Military Force. » Op.cit, p. 146.

(2) U.S. Department of State, Congressional Budget Justification. Fiscal Year 2006 (Washington, DC: DoS, 2005), pp. 191-198, 287-289, 443, 587-590. In: Michael T. Klare. «The Futile Pursuit of "Energy Security" by Military Force. » Op.cit, p. 147.

وكما أن النفط الإفريقي لا يشكل استثناء للقاعدة، فهو في نظر الإدارة الأمريكية بحاجة إلى الحماية. الأمر نفسه بالنسبة للوسيلة المختارة والمنهج المتبع لتحقيق ذلك. مثلما أعقب المساعدات الأمريكية العسكرية من قبل في دول بحر قزوين، وجود أمريكي عسكري دائم في المنطقة، كذلك تسعى الإدارة الأمريكية لإيجاد مثل هذا التواجد العسكري في إفريقيا. هذا الوجود يتمثل في الرغبة في إقامة قواعد عسكرية دائمة في المنطقة. لذلك يمكن اعتبار أهم مظهر للتواجد العسكري الأمريكي في القارة اليوم، يتمثل في تواجد قوات البحرية الأمريكية بشكل متواصل على طول الساحل الغربي لإفريقيا، أي غير بعيد عن حقول النفط البحرية الضخمة على خليج غينيا.

وكونها تدرك أنها ستكون في مرحلة ما مجبرة على الدفع بقواتها المقاتلة إلى التدخل على أرض الواقع في غرب إفريقيا، سعت وزارة الدفاع الأمريكية مع تعاظم المصالح الأمريكية هناك، إلى البحث عن مواقع محتملة غير بعيدة عن مناطق تواجد آبار النفط الرئيسية. وفي حين يلح المسؤولون السياسيون على التأكيد على خطورة التهديدات الإرهابية عند مناقشة الحاجة إلى إقامة مثل هذه المرافق، ذهب الجنرال "تشارلز وارد" Gen. Charles Wald القائد الأعلى للقوات الأمريكية في أوروبا إلى التأكيد بأن "***المهمة الرئيسية للقوات الأمريكية في إفريقيا ستكون لضمان جعل حقول النفط في نيجيريا آمنة، وهي التي يمكن أن تمثل لوحدها في المستقبل القريب ما يقدر بـ 25 ٪ من واردات الولايات المتحدة من النفط***".[1] وبالتالي لا عجب في أنه في الوقت الذي يعد فيه محاربة الإرهاب في إفريقيا، السبب الرئيسي لإنشاء القيادة الإفريقية (AFRICOM)، يبدو النفط مع ذلك الدافع الأكثر إلحاحا.

والواقع، أنه تحت عنوان الحرب العالمية على الإرهاب، نفذت إدارة بوش أعظم إعادة انتشار للقوات الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة. من خلال الاستعانة بخريطة لنشاط شركات النفط الكبرى في العالم، والاحتياطيات

---

(1) Antonia Juhasz. « AFRI(OIL)COM: Will the next war for oil be in Africa? » http://abbaymedia.com/News/?p=1408 , 30th June 2008.(تم تصفحه في 2009/09/09)

المتبقية للنفط في العالم، إلى جانب أهم طرق نقل النفط، يمكن للمرء أن يتتبع بكل سهولة إعادة الانتشار والتنبؤ بالتحركات المستقبلية للجيش الأمريكي.

لم تكتف الولايات المتحدة بالبحث عن تواجد فعلي على الأرض لحماية مصادر الطاقة واستمرار تدفقها الآمن، ولكن عملت أيضا على إعداد مجموعة من برامج التعاون الأمني مع دول القارة. كانت من وراء تلك البرامج، رغبة أمريكية قوية تهدف إلى تقوية شركائها الأفارقة ومدهم بالقوة اللازمة لأن يأخذوا على عاتقهم مهمة حماية تلك المصادر من جهة ومن جهة ثانية حل نزاعاتهم وفرض الاستقرار في مناطقهم بشكل يضمن أمن حقول النفط واستمرار تدفقه.

ما يجب الإشارة إليه في الأخير هو أنه – قبل التطرق إلى أهم برامج التعاون العسكري الأمريكي مع دول القارة الإفريقية فيما يلي- من الواضح أن الولايات المتحدة من خلال هذه البرامج، تفضل الاعتماد على الأفارقة لضمان التدفق الآمن للنفط، وبالتالي تجنب الحاجة إلى أي تدخل عسكري مباشر للقوات الأمريكية على الأرض. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة لا تستبعد إمكانية التدخل المباشر لقواتها عند الحاجة مما يستدعي إقامة قيادة إفريقية.

المصالح الأمنية الأمريكية في إفريقيا. من محاربة الإرهاب إلى العسكرة

من سخرية القدر أن تتحول المنطقة التي كان يعتقد أنها تشكل آخر الاهتمامات الإستراتيجية للإدارة الأمريكية، إلى محطة حاسمة في إطار الحرب العالمية على الإرهاب، وحلقة أساسية في مسار بسط الهيمنة الأمريكية على العالم. وبخاصة بعد أن رأى مرشح الحزب الجمهوري آنذاك جورج والكر بوش أن القارة الإفريقية لا تمثل مصلحة إستراتيجية بالنسبة له. ثم عاد بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ليتبنى القارة بشكل كامل في منظومة الدفاع الأمريكية ويمنحها على غرار مناطق أخرى من العالم قيادة عسكرية خاصة بها.

سنحاول من خلال ما يلي تسليط المزيد من الضوء على المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية ولكن في شقها الأمني. من المعروف أن المنطقة أصبحت بموجب إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في 2002 مصلحة

أمريكية إستراتيجية بامتياز بعد أن شنت حربها على الإرهاب العالمي واعتبرت دولها الفاشلة ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية التي تستهدف مصالحها. هذا، كما أن هذه النظرة زادت رسوخا في إستراتيجية الأمن القومي لسنة 2006. هذه الأخيرة التي مهدت في ما بعد لإنشاء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا.

وعلى هذا الأساس، سنتناول طبيعة الدولة في إفريقيا وتفشي ظاهرة انهيارها وما قد يخلفه ذلك على المصالح الأمريكية في المنطقة. كما سنتناول الصلة القائمة في نظر أصحاب القرار الأمريكي بين انهيار الدول في إفريقيا واستفحال الظاهرة الإرهابية التي تحاول أن تستغل هذا الوضع لصالحها. سنناقش بعد ذلك أهم البرامج والإستراتيجيات التي وضعتها الإدارة الأمريكية من أجل دعم الدول الإفريقية على محاربة الإرهاب وحفظ السلام. في حين نتطرق في الأخير إلى آخر ما توصلت إليه الولايات المتحدة من أساليب لحماية مصالحها وذلك من خلال إقامة قيادة إفريقية تلعب دور الضامن لاستقرار وبقاء المصالح الأمريكية في إفريقيا ومؤشرا واضحا على العسكرة التي صارت تشكل المظهر الرئيسي للسياسة الأمريكية في إفريقيا.

طبيعة الدولة في إفريقيا وانعكاسها على المصالح الأمنية الأمريكية

عُرفت السنوات العشرون الماضية منذ نهاية الحرب الباردة بعصر "الدول الفاشلة". بدأ هذا الاتجاه في وقت مبكر سنوات التسعينيات، عندما تفشت ظاهرة انهيار الدول وتزايد العنف الداخلي فيها، منذرا بحالة "الفوضى العالمية الجديدة"، على حد تعبير الدبلوماسي البريطاني "ديفيد هاناي" David Hannay.[1]

وقد عرف مفهوم "الدولة الفاشلة" أول استخدام له في الخطاب الأكاديمي سنة 1992.[2] إلا أن الباحثين مع ذلك ظلوا يختلفون حول تعريف دقيق له. ويصف هذا المصطلح عادة الدوَل التي تعتبر ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها

(1) Stewart Patrick. « Failed states are mainly a threat to their own inhabitants. We should help them anyway. » Foreign Policy, Jul/Aug 2011, Issue 187, p. 55. Available at: http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/20/the_brutal_truth. (تم تصفحه في 2011/12/12)

(2) Gerald B. Helman & Steven R. Ratner. «Saving Failed States». Foreign Policy. N°. 89, Winter 1992-93.

كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة. بعد أن أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في عيون شعوبها والمجتمع الدولي على حد سواء.[1] وهي أيضا غير قادرة على أداء وظائفها المحلية أو الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بسبب انهيار سلطة الحكومة المركزية فيها.[2] كما أن ما يميز الدول الفاشلة في كثير من الأحيان، هو وجود جهات فاعلة غير حكومية تسيطر على الموارد والسكان، ومن ثم الحكومة لا تستطيع احتكار العنف المشروع أو توفير الخدمات العامة، وبذلك تتزايد احتمالات انهيار الاقتصاد، مما ينتج عنه المجاعة، وتدفق اللاجئين، وانتهاكات حقوق الإنسان.[3] إلى جانب اضمحلال البنية التحتية وانخفاض مستويات المعيشة بسرعة، فإن هذه الدول عادة ما تدخل في دوامة النزاعات المسلحة الداخلية، في شكل نزاعات عرقية أو دينية، أو حتى إقليمية في ما بين هذه الدول نفسها.[4] ولفهم الواقع الحقيقي لهذه الدول، علينا مقارنتها بالواقع الذي تعرفه الدول في العادة. حيث إن الدول المتماسكة أو العادية القابلة للحياة، تستطيع أن تحافظ على حدودها الإقليمية وعلى القانون والنظام، وأن تؤمن مستوى لائقاً من الخدمات لشعوبها. كما أن هذه الدول تملك بنية تحتية واقتصادا فاعلين يسهمان في ظهور مجتمع متماسك ونظام سياسي مستقر. وعليه، في حين لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الدولة الفاشلة، فإنه يوجد على العموم اتفاق على أن الدول التي تفشل هي تلك الدول التي عادة ما تكون غير قادرة على أداء هذه المهام الأساسية لفترات طويلة من الزمن وعلى جزء كبير من أراضيها.[5]

---

(1) Martin Griffiths, Terry O'Callaghan and Steven C. Roach. « International relations, the Key Concepts. ». Second Edition, Routledge, 2008, p. 221.

(2) Branwen Gruffydd Jones. «The Global Political Economy of Social Crisis: Towards a Critique of the "Failed State" Ideology. », Review of International Political Economy. Volume 15, Issue 2, 2008, p. 180.

(3) Stuart E Eizenstat; Porter, John Edward; Weinstein, Jeremy M. «Rebuilding Weak States. » Foreign Affairs, Jan/Feb 2005, Vol. 84, Issue 1, pp. 134-137.

(4) Robert I. Rotberg. «The New Nature of Nation-State Failure». Washington Quarterly. 25:3, 2002, p. 88. In: Aidan Hehir. «The Myth of the Failed State and the War on Terror: A Challenge to the Conventional Wisdom.» Journal Of Intervention And State building. Vol. 1. N° 3, NOV 2007, p. 321.

(5) Mwangi S. Kimenyi, John Mukum Mbaku, and Nelipher Moyo. «Reconstituting Africa's Failed States: The Case of Somalia». Social research. Vol 77, No 4, Winter 2010, p. 1343.

لقد اهتمت أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية بتحديد سبب توقف الدولة عن أداء وظائفها الأساسية. وقد وصفت الدول التي تفشل في تلبية الحد الأدنى من هذه المعايير على أنها ضعيفة weak، هشة fragile، أو ضعيفة الأداء poorly performing.[1] وقد وصفت الدول ذات الأوضاع الأكثر حرجا بأنها فاشلة failed أو منهارة collapsed تماما. وبالتالي، يكاد يكون هناك إجماع على أن أهم ميزة للدولة الفاشلة هو عجزها عن حماية مواطنيها من أي عدوان داخلي كان أو خارجي. يقول "ماكس فيبر" حول هذا الموضوع إن الدولة يجب أن تكون المحتكر والمستعمل الوحيد للعنف. لأنه عندما لا تكون الدولة المالك والمحتكر الوحيد للعنف، كما هو الحال اليوم في الصومال، فإنها ستكون حتما في طريقها إلى الفشل.[2]

من ضمن المؤلفات الأكاديمية الكثيرة التي تسيطر عليها بشكل بارز المقاربة الفيبرية في دراسة الدولة (Weberian methodology)، يمكن ذكر التعريف الشائع الذي أوجده "وليام زارتمان" William Zartman أحد اتباع هذه المدرسة والذي يرى أن فشل الدولة يحصل عندما " تتوقف عن أداء وظائفها الأساسية بطريقة مناسبة". كذلك يؤكد زارتمان بأن الدول الفاشلة هي تلك التي "فقدت الحق في الحكم".[3] وفي ذات الاتجاه يقدم "ميكائيل إيجناتييف" Michael Ignatieff موقفا آخر مماثل، حيث يقول إن فشل الدولة "***يشير إلى فقدانها وعجزها عن الاحتفاظ باحتكارها استخدام القوة المشروعة***".[4]

من ناحية أخرى، يركز باحثون آخرون أمثال فوكوياما على الصلة القائمة بين الدولة الفاشلة والأثر الذي تحدثه على محيطها الخارجي. حيث يتعمد

---

(1) Torres, M., & M. Anderson. «Fragile States: Defining Difficult Environments for Poverty Reduction. » Policy Division, Department for International Development (DFID), London, 2004, p. 5. IN: Jonathan Di John. «Failed States' in Sub-Saharan Africa: A Review of the Literature. » ARI 5/2011 - 14/1/2011. URL: http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_eng/Content?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/ari5-2011 , (تم تصفحه في 01 جانفي 2012)

(2) Mwangi S. Kimenyi, John Mukum Mbaku, and Nelipher Moyo. Ibid., p. 1344.

(3) William Zartman. (ed.) «Collapsed states: The disintegration and restoration of legitimate authority. » Lynne Rienner Press, Boulder, 1995, p. 5.

(4) Michael Ignatieff. «Intervention and State Failure. » Dissent, winter 2002. http://dissentmagazine.org/article/?article=641 (تم تصفحه في 03 ديسمبر 2011).

فكويامـا الـربط بـين فشـل الدولـة مـن جهـة والاسـتقرار الإقليمـي والـدولي مـن جهـة أخـرى. وعليـه، فهـو يُحمِّـل الدولـة الفاشـلة مسـؤولية مـا يقـع مـن أزمـات إنسـانية، وموجـات للـهجرة والنزاعـات بمختلـف أشـكالها في هـذه المنـاطق مـن العـالم، فضـلا عـن أن الـدول الفاشـلة هـي في نظـره أهـم مصـدر للمشـاكل الخطـيرة الـتي تواجـه النظام الدولي اليوم مثل الفقر والإرهاب والمتاجرة بالمخدرات.(1)

مـن المهـم أن نـدرك أن فشـل الدولـة هـو حالـة تتميـز بـالتنوع. حيـث تتخـذ الـدول الفاشـلة أشـكالا عديـدة ومختلفـة. إلا أنـه يمكـن مـع ذلـك، التعـرف عليهـا مـن خـلال مجموعـة مـن الأعـراض، والـتي تشـمل مـن بـين مـا تشـمله، الحـروب الأهليـة، الفسـاد، الانهيـار الاقتصـادي، البنيـة التحتيـة الفقـيرة، تفشـي الفقـر، السـيادة الضـئيلة أو المعدومـة للقـانون، وعـدم السـيطرة علـى كـل الأراضـي التابعـة لهـا، عـدم الاسـتقرار السياسـي، بالإضـافة إلى التعبئـة العرقيـة المـدمرة الـتي تشـكل عـادة ميـزة رئيسـية في إفريقيا.(2)

هـذا، كمـا يمكـن أيضـا اعتبـار الدولـة فاشـلة عنـدما تتبنـى سـلوكا عـدائيا ضـد الغالبيـة العظمـى مـن مواطنيهـا، بحيـث تصـبح مصـدرا للعنـف الموجـه ضـد قسـم مـنهم.(3) والواقـع أنـه عنـدما تفشـل الـدول في العمـل علـى ضـمان رفاهيـة مواطنيهـا، يمكـن تصـنيفها علـى أنهـا دول فاشـلة.(4) في إفريقيـا اليـوم، تعتـبر كـل مـن الصومال ومالي مثالا واضحا لمثل هذا النوع من الدول الفاشلة.

إلى جانـب التعـاريف السـابقة، يركـز كـل مـن " راكيـل ومايكـل سـتول"(5) Rachel & Michael Stohl علـى جانـب آخـر في تعريفهمـا للـدول الفاشـلة وهـو افتقـار شـعوبها إلى إحسـاس قـوي بالانتمـاء للأمـة؛ حيـث الـولاء للـهويات العرقيـة والقبليـة والدينيـة لا يـزال ينـافس ولاء الشـعوب للدولـة الأمـة. مـا زاد مـن هـذا الوضـع، هـو أن هـذه الـدول هـي ضـعيفة بشـكل يحـول دون قـدرتها علـى تـوفير

(1) Francis Fukuyama. «State Building». London, Profile, 2004, p. 125. In: Caglar Dolek. Op.cit.
(2) Mwangi S. Kimenyi, John Mukum Mbaku, and Nelipher Moyo. Op.cit, p. 1344.
(3) Ibid, p. 1344.
(4) Ibid, p. 1345.
(5) Rachel Stohl and Michael Stohl. «Failing the Failed, the Bush Administration and Failed States. ». Harvard International Review. Winter 2008, p. 57.

الخـدمات الـتي تضـمنها حقـوق المواطنـة، مثـل الحقـوق القانونيـة والسياسـية والاجتماعيـة، وغالبـا مـا تعجـز عـن الحفـاظ علـى النظـام المـدني في أجـزاء كـبيرة مـن أراضـيها. هـذا الوضـع هـو الـذي يـدفع النـاس إلى اللجـوء إلى الجماعـات العرقيـة للحصـول علـى الـدعم والسـند، ممـا يسـاهم في المسـاس بسـلطة الدولـة المركزيـة، واستقواء المجموعات المعارضة والمنافسة لها.

إلى جانـب أن فشـل الـدول أو انهيارهـا يمثـل جـزءا هامـا في حركيـة العلاقـات الدوليـة، إلا أنـه كـان أيضـا مصـدرا للتـوجس والريبـة. إذا كـان التيـار المثـالي في الـدول الغربيـة ينظـر إلى انهيـار الـدول علـى أنـه تهديـد للأمـن البشـري، فـإن أتبـاع التيـار الـواقعي بالمقابـل قلقـون أكثـر حـول تـأثيرات هـذا الانهيـار أو الفشـل علـى "التـوازن الـدولي"،(1) بـل بـاتوا يعدُّونـه مـن أكـبر الأخطـار المحدقـة والمهـددة لأمـنهم واسـتقرارهم. هـذه النظـرة أصـبحت أكثـر جديـة لمـا أصـبح فشـل دول العـالم الثـالث هو قرين لخطر الإرهاب العالمي وشبكاته.

ساهم استخدام صندوق النقد الدولي لمصطلح "الدول الفاشلة" (Failed States) إلى تطـور ملحـوظ في استعمال هـذا المصطلح. ويبـدو ذلـك واضـحا مـن خـلال التكهنـات الفكرية في مجال السياسة الخارجية والدفاع وبالتحديد من طرف الباحثين الأكاديميين والمؤسسات الدولية المختلفة. وهذا ما سمح بإعطاء مجال واسع لنشر هذا المفهوم.(2) إلا أنه من المفيد هنا أن نشير إلى أن الغرض الأصلي من لجوء هذه المؤسسات إلى استخدام هذا المصطلح هو أبعد من أن يكون الرغبة في إيجاد حل دائم لهذه الظاهرة.

حيـث شـهدت سـنوات التسـعينيات في أروقـة الأمـم المتحـدة نقاشـا يـدور في معظمـه حـول الحاجـة إلى التـدخل في هـذه الـدول الـتي ثبـت فشـلها بـدعوى "الأمـن الإنسـاني".(3) لم يتوقـف هـذا النقـاش عنـد هـذا الحـد ليتحـول مـع نهايـة هـذه العشـرية إلى خطـاب صـريح، يسـعى لتسـويق فكـرة أن انهيـار هـذه الـدول قـد يكـون لـه أثـر سلبي على سياسات القوى الغربية واستقرارها.

(1) Jean-Loup Samaan. « États en faillite : un concept clé pour la sécurité internationale ? ». Défense & Sécurité Internationale. N°14, Avril 2006, p. 24.
(2) اصبح من المألوف في مجلات مثل Foreign Affairs, Foreign Policy أو The Washington Quarterly تخصيص هامش واسع للإشارة إلى هذه الظاهرة و مناقشتها، في السنوات الأخيرة.
(3) Jean-Loup Samaan. Op.cit, p. 25.

وعليه فإن ظهور هذا المفهوم سبق هجمات 11 سبتمبر 2001 حيث كان صانعو السياسات الخارجية في الولايات المتحدة قد بدؤوا فعلا في توظيف هذا المفهوم.[1] ولكن هجمات 11 سبتمبر كان لها الأثر الكبير في بروز مفهوم "الدول الفاشلة" في مقدمة المصالح الأمنية الأمريكية، التي أصبحت ترى في الدول الفاشلة ملاذا آمنا للإرهاب الدولي وقواعد ينطلق منها لاستهداف المصالح الأمريكية.[2]

و عليه بدأ على نحو متزايد اعتبار غياب مؤسسات قادرة على بسط النظام داخل بعض الدول الإفريقية تهديدا عسكريا بالغ الخطورة للمصالح الأمريكية، يتعدى بكثير التهديدات العسكرية التقليدية. وبالمقابل أصبح صانع القرار الأمريكي ينظر لمشاكل الحرب والسلام، ليس من زاوية التنافس بين أطراف متحاربة تتطلب توظيف أدوات التفاوض وحل النزاعات، ولكن من زاوية مغايرة تماما تركز بشكل أكبر على غياب أو ضعف المؤسسات الرسمية في الدول الضعيفة.[3]

في الواقع، شكل مفهوم الدولة الفاشلة في إفريقيا إجماعا كبيرا في صفوف الكثير من القوى الفاعلة داخل المجتمع الأمريكي وليس فقط داخل الإدارة الأمريكية. حيث خلفت قدرة القاعدة على شن الضربة الأكثر تدميرا وتهديدا لمصالح الولايات المتحدة وهيبتها انطلاقا من واحدة من أكثر البلدان البائسة على الأرض، توافقا نادرا في الآراء بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، أثمر في عام 2002 إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي. التي تنص على أنه "***باتت الولايات المتحدة اليوم مهددة ليس من طرف دول قوية منافسة بقدر ما هي مهددة من قبل دول فاشلة.***"[4]

---

[1] Condoleeza Rice. «Transformational diplomacy», speech delivered at Georgetown University, 16 January 2006, at http://www.state.gov/secretary/rm/2006/59306.htm , (تم تصفحه في 09 أفريل 2009).

[2] John Gershman. "A Secure America in a Secure World." Foreign Policy In Focus Task Force on Terrorism, "A Secure America in a Secure World," (Silver City, NM & Washington, DC: Foreign Policy In Focus, September 2004). Web location: http://www.fpif.org/papers/04terror/index.html , p. 35.

[3] Charles T. Call. «The Fallacy of the 'Failed State'». Third World Quarterly. Vol. 29, No. 8, 2008, p. 1493.

[4] Stewart Patrick. « Failed states are mainly a threat to their own inhabitants. We should help them anyway. » Op.cit, p. 55.

شكلت هذه الإستراتيجية التي صاغتها إدارة الرئيس بوش،[1] استمرارية مع تلك التي وضعتها إدارة الرئيس كلينتون من قبله والتي صدرت في ديسمبر 1999. حيث أكدت في ذلك الحين، أن تهديد الدول الفاشلة يعد من بين الأخطار المحدقة بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في العالم. وكانت تنظر إليها باعتبارها مؤشرا على "الفوضى القادمة" التي من شأنها أن تبتلع الكثير من دول العالم المتحضر بعد الحرب الباردة. وهو ما دفع إدارة الرئيس بيل كلينتون إلى إعداد قوة تدخل مهمتها التنبؤ، والتخلي إن استدعى الأمر للحيلولة دون انهيار الدولة في هذه المنطقة من العالم، لحماية مصالح الولايات المتحدة من تبعات ذلك.

ما قامت به إدارة الرئيس بوش من بعد، هو توظيفها لهذا المفهوم من خلال الذهاب به بعيدا. بحيث تم التشديد فيها على أن تهديد الدول الفاشلة هو تهديد مباشر، لا يقل خطورة عن التهديد الذي قد تشكله دول أخرى على الأمن القومي للولايات المتحدة.

مثل هذه الملاحظات تجعل من المجدي التفكير في ما إذا كانت حركية العلاقات الدولية قد عادت إلى ما كانت عليه خلال الحرب الباردة. زيادة التركيز على الأمن والمسائل الأمنية ذات الصلة بإفريقيا يذكر بفترة الحرب الباردة، حيث اعتبرت إفريقيا خلال هذه الفترة ذات أهمية بالغة لأمن كل من القوتين العظميين. يقال هنا إن إفريقيا أصبحت أكثر أهمية بالنسبة للأمن العالمي مما كانت عليه خلال الحرب الباردة ويرجع ذلك إلى أنه أصبح ينظر إلى أن التهديد الرئيسي للولايات المتحدة يأتي من الإرهابيين الذين يتحصنون في الدول الضعيفة والفاشلة في جميع أنحاء العالم بما في ذلك إفريقيا. وهذا يعني أننا بصدد معضلة أمنية خاصة بسبب ارتفاع مخاطر الاضطرابات الداخلية والصراعات العنيفة داخل العديد من الدول الإفريقية.[2]

---

[1] حيث جاء في استراتيجية الأمن القومي لعام 2002: " تتعايش في إفريقيا جنبا إلى جنب، الوعود والفرص من جهة، و المرض والحرب والفقر المدقع من جهة ثانية. هذا الواقع يهدد كلا من القيم الأساسية التي تدافع عنها الولايات المتحدة و في مقدمتها الحفاظ على كرامة الإنسان، و يهدد أيضا الأولويات الإستراتيجية الأمريكية المتمثلة في مكافحة الإرهاب العالمي".

[2] Jean-François Médard. «France and sub-Saharan Africa: A privileged relationship». In: Ulf Engel and Gorm Rey Olsen (Eds.). «Africa and the North. Between globalization and marginalization». London and New York: Routledge, 2005, pp. 38-54. At Google books : http://books.google.fr/books?id=uWyJoEICLTEC&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false

وعليه تحولت الدول الإفريقية التي تعتبرها الولايات المتحدة دولا فاشلة، إلى مصادر أساسية للقلق بالنسبة لسياستها الأمنية وذلك لعدة أسباب. من أهمها إمكانية تحول هذه الدول إلى قواعد سرية وملاذات آمنة للإرهابيين القادمين من أنحاء مختلفة من العالم، بل يمكن أن تفرز في كثير من الأحيان صراعات إقليمية واسعة النطاق، والتي يمكن أن تضعف بشكل كبير الأمن وتؤخر التنمية بها.

يترتب على ما سبق، أن الدول الضعيفة في العالم أصبحت تشكل خللا وظيفيا وخطرا لها وللآخرين.[1] وبالتالي، صار ينظر إلى إفريقيا بشكل متزايد على أنها تهديد يجب احتواؤه. وفي هذا السياق تلاحظ "ريتا أبراهامسن" Rita Abrahamsen "***أن الحوار والتفاعل الأمريكي مع إفريقيا الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة حول كيفية تحقيق التنمية وحقوق الإنسان، تحول تدريجيا إلى حالة من التوجس والخطر والخوف والشعور بالتهديد***"[2] من وقوع أعمال عدائية قد تستهدف مصالحها، في ظل عجز دول المنطقة من أن تمنع حدوث ذلك.

انطلاقا مما سبق، نستنتج أن نظرة الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية للواقع الإفريقي، يصب في اتجاه التأكيد على أن ما يقع في القارة الإفريقية من أزمات وحروب لا تعدو كونها مشاكل إفريقية بحتة تسببت فيها الأنظمة الإفريقية، وأنه لا دخل لهذه الدول ولا مسؤولية لها في ما يقع في المنطقة. ومثل هذا الطرح ينفي بالتالي كل مسؤولية لهذه الدول عن ما تتخبط فيه الدول الإفريقية اليوم من أزمات. وكما تمت مناقشته أعلاه، فإن كل التصورات تقريبا تميل إلى تقديم سرد وصفي لظاهرة الدولة الفاشلة دون الإشارة إلى الظروف التاريخية والاجتماعية التي من خلالها وصلت سياسات الدول الإفريقية إلى حالة الفشل. هذا ما يقوله مورتون وبلجين P. Bilgin and A. D. Morton: "***... ليس هناك أية إشارة إلى العملية التي من خلالها أصبحت هذه الدول "ضعيفة" في حين أصبحت فيه دول أخرى أكثر "قوة". ويضيفان أن السؤال الذي كان يجب أن***

[1] François Gaulme. Op.cit, p. 18.

[2] Rita Abrahamsen. « A Breeding Ground for Terrorists? Africa & Britain's 'War on Terrorism' ». Review of African Political Economy. Vol. 31, nº 102, 2004, pp. 677-684.

يطرح منذ البداية ليس من هي الدول الفاشلة؟ بل الأصح التساؤل عن من تسبب في فشل هذه الدول؟"[1] لذلك نجد أن الإتجاه الواضح في تعامل الولايات المتحدة مع هذه الظاهرة لم يكن من خلال معالجة أسبابها الحقيقية بقدر ما تركز على محاولة محاصرتها ومعالجتها أمنيا. ومن ثم بعيدا عن الطروحات التي تصدر من هنا وهناك في دول العالم الثالث، والتي تفضل معالجة الظاهرة من خلال إيجاد حلول اقتصادية واجتماعية لها وعدم الاكتفاء فقط بالجانب الأمني.

دوافع الاهتمام الأمريكي بمحاربة الإرهاب في إفريقيا

باتت قضايا محاربة الإرهاب تتصدر قائمة الاهتمامات الأمريكية في مرحلة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة. كما ساهمت هذه الهجمات، ومن قبل ذلك تفجير سفارتي الولايات المتحدة في دار السلام ونيروبي سنة 1998، في جعل هذه الأخيرة تخصص المزيد من جهودها الدولية لمحاصرة الإرهاب العالمي واجتثاثه على مستوى القارة الإفريقية.[2]

لقد حظيت القارة الإفريقية بأهمية خاصة عقب هذه الهجمات باعتبارها ميدانا من ميادين الحرب العالمية التي شنتها على الإرهاب (Global War on Terrorism) (GWOT)، إن بسبب وقوع بعض العمليات الإرهابية فيها، أو بسبب المخاوف الأمريكية والعالمية من احتمال تحول الدول الفاشلة أو المنهارة في المنطقة إلى ملاذ آمن للمجموعات الإرهابية المسلحة،[3] وكقاعدة انطلاق تدير من خلالها عملياتها ضد المصالح الأمريكية التي يعد النفط من أبرزها.[4] إلى جانب تخوفها كذلك من اتخاذ المنطقة خزانا بشريا للتجنيد في صفوفها.

[1] Pinar Bilgin and Adam David Morton. «Historicizing Representations of 'Failed States': Beyond the Cold War Annexation of the Social Sciences? » Third World Quarterly, Vol. 23, No. 1., 2002, p. 66.

[2] أحيانا نغفل أن الأعمال الأكثر إرهابا التي ارتكبتها القاعدة قبل هجمات 11 سبتمبر كانت تفجيرات سفارتي الولايات المتحدة في كل من العاصمتين الإفريقيتين دار السلام ونيروبي في أوت 1998، وأودت هذه الهجمات بحياة 224 شخصا و جرحت 4574 آخرين.

[3] Greg Mills. « Africa's New Strategic Significance. » The Washington Quarterly. Vol. 27. N° 4, p. 159.

[4] Pádraig Carmody. «Transforming Globalization and Security: Africa and America Post-9/11. » Africa Today. Vol. 52, N° 1, autumn, 2005. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4187846 . (2011/03/14 تم تصفحه في),p. 98.

بعد مرور أقل من شهرين على تلك الهجمات، اعتبرت حكومة الولايات المتحدة رسميا القارة الإفريقية منطقة ذات أولوية عالية في إطار حربها على الإرهاب الدولي. وقد ذكرت مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس Condoleezza Rice أمام أعضاء اللجنة الفرعية للشؤون الإفريقية في مجلس النواب في 30 أكتوبر 2001، أن: "***تاريخ إفريقيا وموقعها الجغرافي يسمحان لها لعب دور محوري في الحرب على الإرهاب ... دور إفريقيا أمر بالغ الأهمية لحربنا على الإرهاب.***" (1)

و نتيجة لذلك، فقد اندمجت إفريقيا بكاملها إلى دائرة الحرب الأمريكية على الإرهاب. بداية من خلال ربطها بمجموعة من المبادرات للتعاون الأمني والعسكري ومكافحة الإرهاب، ثم القيام بدوريات بحرية على سواحل القرن الإفريقي وغرب إفريقيا، إلى جانب التعاون الوثيق مع بعض من دول القارة تصفها بالمحورية كإثيوبيا أو نيجيريا أو كينيا والاستعانة بها في القيام باستهداف الجماعات الإرهابية بالنيابة عنها. ثم فتح قاعدة عسكرية في جيبوتي ووصولا إلى إنشاء قيادة عسكرية أمريكية خاصة بإفريقيا على غرار القيادات الثماني الأخرى المنتشرة في مختلف القارات والمحيطات.

ليس هناك إذن من شك في أن هجمات 11 سبتمبر الإرهابية، قد غيرت المفاهيم الأمريكية الإستراتيجية في إفريقيا. (2) حيث فجأة، أصبحت إفريقيا تعتبر واحدة من المناطق الهامة التي تواجه فيها الولايات المتحدة عدوها الجديد، الإرهاب الدولي. لقد تم التأكيد بشكل واضح على مكافحة الإرهاب كهدف في "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي" الصادرة في سبتمبر 2002. وقد شددت على العلاقة القائمة بين الفقر، وضعف المؤسسات والفساد التي يمكن أن تصبح ميدانا خصبا للشبكات الإرهابية. (3) عمليا، أكدت إستراتيجية الأمن القومي:

(1) James J. Hentz. «The contending currents in United States involvement in sub-Saharan Africa.» In: Ian Taylor and Paul Williams (eds.), «Africa in International Politics. External involvement on the continent. » London: Routledge. 2004, pp. 37-39.

(2) Herman J. Cohen. «The United States and Africa: Non vital Interests also Require Attention.» American Foreign Policy Interests, Vol. 25, 2003, pp. 19-24.

(3) White House. (NSS)National Security Strategy. 2002. Op.Cit.

"***أن من بين الأهداف الحاسمة للسياسة الأمريكية في إفريقيا، هو تقوية الدول الإفريقية الهشة، ومساعدتها في بناء القدرات المحلية لتأمين الحدود التي يسهل اختراقها، (1) وكل هذا بهدف حرمان المجموعات الإرهابية من إيجاد ملاذ آمن لها في المنطقة.***"

تدرك الولايات المتحدة جيدا أن أول تحد سيواجهها حول هذا الموضوع، سيتمثل حتما في طبيعة الدول الإفريقية الهشة وأحيانا المنهارة. حيث أشارت التقارير في تسعينيات القرن الماضي، إلى أن ثلث الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء لم تكن قادرة على ممارسة سلطتها على أقاليمها وبسط سيطرتها على حدودها. في هذا المجال، يقول "برينان كراكسبيرغر" Brennan Kraxberger إن انهيار الدولة في إفريقيا أو فشلها كما سبق الإشارة إليه في السابق كان عاملا حاسما ساهم في إعادة تقييم القارة الإفريقية، والنظر إليها من زاوية إستراتيجية مغايرة تماما لتلك التي كان ينظر منها صاحب القرار الأمريكي إلى الشأن الإفريقي طيلة فترة الحرب الباردة. (2) متخذا في ذلك النموذج الأفغاني كمرجع، أين ساهم عجز الدولة وغياب حكومة مركزية إلى جانب الظروف الطبيعية الصعبة، في تقوية شوكة الجماعات الإرهابية فيها. والدرس الذي يجب أن يستنتج من ذلك هو حتما خطورة العلاقة القائمة بين الدول المنهارة أو الفاشلة والعمليات الإرهابية العابرة للحدود.

ولكون العديد من الدول الفاشلة أو المنهارة موجودة في إفريقيا، استطاعت القارة الإفريقية استقطاب الاهتمام الكبير بها في زمن الارهاب العابر للحدود. حيث أصبحت تشكل مصدر انشغال للسياسة الخارجية الأمريكية. فقد تحولت المخاوف الأمريكية حول فشل بعض الدول الإفريقية وانهيارها إلى مجموعة من المخاوف المتعلقة بمكافحة الإرهاب. كما أكدت سوزان رايس، مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية في عهد

(1) وفقا للبنتاجون فإن أربعين بلدا من أصل ثمان وأربعين في إفريقيا لم تعد قادرة على السيطرة على حدودها الرسمية و هو ما يزيد من إمكانية تحولها إلى مأوى للإرهابيين. حول هذا الموضوع يمكن مطالعة :
Pádraig Carmody. «Transforming Globalization and Security: Africa and America Post-9/11. » Africa Today. Vol. 52, N° 1 (autumn, 2005).

(2) Brennan M. Kraxberger. «The United States and Africa: Shifting Geopolitics in an "Age of Terror". » Africa Today. Vol. 52, N° 1, autumn 2005. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4187844, (تم تصفحه في 2011/03/10), p. 55.

الرئيس "كلينتون"، أن "***المنظمات الإرهابية استغلت الحدود الإفريقية التي يسهل اختراقها، وضعف نفاذ القانون والأجهزة الأمنية، والمؤسسات القضائية الناشئة فيها، من أجل نقل الرجال والأسلحة والأموال عبر جميع أنحاء العالم***". [1] يقدم "برينستون ليمان" PrincetonLyman، من مجلس العلاقات الخارجية، و"ستيفن موريسون" Stephen Morrison من مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، تقييما مماثلا للوضع: حيث يدعوان إلى تسليط اهتمام خاص على منطقة غرب ووسط إفريقيا. حيث يرون أنها مكان التقاء الدول الفاشلة أو المنهارة وشبكات الإجرام المالي، بالاشتراك مع تنظيم القاعدة أو جماعات مماثلة. على سبيل المثال، يؤكدان أن ليبيريا، ولا سيما في سنوات حكم الرئيس "تشارلز تايلور" Charles Taylor، كانت مركزا للعمليات المالية في خدمة تنظيم القاعدة. [2]

ومن ثم أصبح من المألوف جدا توظيف بعض الخبراء بالشأن الإفريقي أو المسؤولين والنخب الفاعلة والمؤثرة في وزارة الخارجية الأمريكية موضوع الإرهاب العابر للحدود، - واستغلاله للدول الفاشلة كمناطق عبور أو قواعد انطلاق- كمبرر للدعوة إلى ضرورة تدخل الحكومة الأمريكية في إفريقيا. لذلك لم يكن إجماع الكثير منهم لوصف القارة الإفريقية "بالمستنقع" من قبيل الصدفة. منذ 11 سبتمبر 2001، درج الكثير من المسؤولين الأمريكيين رفيعي المستوى على تشبيه القارة الإفريقية بأنها "أرض خصبة" أو "مستنقع" للجماعات الإرهابية. تقول "سوزان رايس" مرة ثانية: "***لقد أصبحت الكثير من الدول الإفريقية حاضنة حقيقية لجنود الإرهاب. ذلك أن الشباب الفقراء، الساخطين، ضعيفي التكوين، الذين لا أمل لهم في الحكومة، ولا يثقون في المستقبل، ... هذه هي المستنقعات التي يجب علينا تطهيرها. ويجب أن نفعل ذلك لسبب واحد، هو أننا إذا فعلنا خلاف ذلك، سنضع أمننا القومي في خطر دائم***". [3]

---

(1) Susan E Rice. Testimony before the Subcommittee on Africa of the International Relations Committee United States House of Representatives, 15 Nov 2001. http://www.house.gov/international_relations . (تم تصفحه في 2007/12/24)

(2) Princeton N. Lyman and J. Stephen Morrison. «The Terrorist Threat in Africa». Foreign Affairs, Vol. 83 , N° 1, Jan-Feb, 2004. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/20033830 (تم تصفحه في 2009/08/31), p. 85.

(3) Brennan M. Kraxberger. Op.Cit, p. 56.

بالتالي، الهدف الأسمى للسياسة الأمريكية في إفريقيا هو إشراك الدول الإفريقية في حربها العالمية على الإرهاب، واتخاذها ميدانا لإضعاف خصمها الافتراضي ومنعها من استهداف مصالحها هناك. كما أن هناك بالمقابل إجماعاً واسعاً داخل الأوساط الإفريقية على دعم الولايات المتحدة في حربها. ومع ذلك هناك تناقض واضح في وجهات النظر الإفريقية والأمريكية حول الظاهرة الإرهابية. في حين يميل كل من الرأي العام والمسؤولين على اختلاف مستوياتهم في الولايات المتحدة إلى التركيز على "الإرهاب الدولي" كمصدر قلق أساسي، فإن معظم الحكومات الإفريقية تذهب أكثر إلى التعبير عن قلقها من تهديد "الإرهاب المحلي" على وجودها واستقرارها. وهي الحالات التي نادرا ما تلقى اهتمام الصحافة ووسائل الإعلام والرأي العام الأمريكي. إذ أن الإرهاب يعتبر أحد أشكال العنف المتوطن في إفريقيا، ويستخدم على نطاق واسع في النزاعات الدائرة في كثير من بلدان المنطقة. وإلى جانب ذلك فهو يتسبب في سقوط أعداد هائلة من الضحايا، ناهيك عن الآثار الأخرى المدمرة التي يخلفها في أجزاء واسعة من القارة. ومع ذلك فهو لا يلقى اهتماما لائقا من المجتمع الدولي لكونه يرتبط بمتغيرات داخلية، ويرتبط إيقافه بتسوية الصراعات التي يجري فيها. [1]

فهم الولايات المتحدة المختلف لموضوع "الإرهاب" عن ذلك الذي تتبناه العديد من الدول الإفريقية، يصبح أمراً واضحا عندما نلاحظ أن العديد من الحوادث الإرهابية التي تقع في إفريقيا لا تحظى بالتغطية الإعلامية اللازمة في الوثائق الرسمية، أو شبه الرسمية، أو غيرها من وسائل الإعلام. ويتضح ببلاغة النتيجة العملية للاختلاف بين نظرة الطرفين للإرهاب على سبيل المثال، في تقرير "أنماط الإرهاب العالمي" الذي تعده وزارة الخارجية الأمريكية سنويا بتفويض من الكونجرس. وكان تقرير عام 2003، الذي نشر في أبريل 2004، حدد 190 هجمة إرهابية في جميع أنحاء العالم، أربع منها فقط وقعت في إفريقيا. التجاهل واضح إذن للآلاف من الأعمال الإرهابية التي ارتكبت ضد الآلاف من المدنيين في الكونغو، وليبيريا، والسودان، وأوغندا. وبالمثل، فقد أحصى تقرير مركز

---

(1) أحمد إبراهيم محمود. «الإرهاب الدولي في إفريقيا بين الأزمات الداخلية و تهديدات تنظيم القاعدة.» كراسات استراتيجية. السنة الثامنة عشرة، العدد: 183، سنة 2008. ص: 3.

مكافحة الإرهاب القومي تسع عمليات إرهابية فقط في إفريقيا من بين ما مجموعه 651 عملية في جميع أنحاء العالم خلال سنة 2004. نتيجة لذلك، هناك عواقب حقيقية جدا لهذه الفروق القانونية، بما في ذلك تمويل الإرهاب والاهتمام سهل القديمة من قبل صناع القرار. بطبيعة الحال، فإن أهداف الجماعات الإرهابية الدولية وغير الدولية على حد سواء تختلف في الهدف ونطاق النشاط. ومع ذلك، لا شيء يمنع الجماعات الإرهابية من صنع تحالفات مع جماعات إرهابية محلية، أو أن تتحول بعض الجماعات المحلية إلى حركات تنشط على نطاق جغرافي أوسع من حدودها الأصلية هذا ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن ليس كل الإرهاب في إفريقيا هو إرهاب من النوع الذي يستحق أن يحظى بالاهتمام الأمريكي.

في السنوات الأخيرة، صار الحصول على إمدادات النفط الإفريقية البديلة هو الآخر وعلى نحو متزايد من أولويات السياسة الأمريكية تجاه منطقة إفريقيا. المقصود من ذلك، أن الهدف من السياسة المعلنة بوضوح في مكافحة الإرهاب الدولي كان يتم دائما بالموازاة مع هدف تقليدي آخر يشكل أساس سياسة الأمن القومي الأمريكي في المنطقة وهو الوصول إلى إمدادات النفط من إفريقيا في إطار إستراتيجية تنويع مصادر الإمداد بالطاقة.[1] ذلك أن الاعتماد المتزايد على النفط القادم من إفريقيا كان واقعا قبل أحداث 11 سبتمبر.

إن التركيز المتزايد على تأمين إمدادات النفط من إفريقيا ومناطق أخرى في الشرق الأوسط، دفع قيادة البنتاجون للتفكير في مبادرات إستراتيجية جديدة من خلال التركيز على إمكانية الوصول واستخدام المطارات والموانئ الإفريقية بما في ذلك إمكانية إقامة قواعد أمريكية دائمة في إفريقيا. وقد أدت هذه التحولات تدريجيا إلى أنه أصبح من الصعب الفصل بين حماية النفط من جهة والحرب على الإرهاب من جهة ثانية، لدرجة لم يعد فيها من السهل الفصل بين

(1) Gorm Rye Olsen. «The New Global Security Agenda: A comparative analysis of United States and European Union policies towards Africa.» Danish Institute for International Studies, Paper prepared for the panel: 'EU's relations with the South'. 47th Annual ISA Convention, San Diego, CA, March 22-25, 2006.

الصعيدين: الأمني (الحرب على الإرهاب) والاقتصادي (تأمين مصادر جديدة للطاقة) في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة.[1]

من الواضح أنه مع بداية الألفية الجديدة، عرفت القارة الإفريقية عملية إعادة تقييم جديدة بالنظر إلى المصالح الأمريكية. الأمر الذي سمح لها بأن تبدو أكثر أهمية في إطار إستراتيجية الأمن القومي الجديدة. كما أن الاعتماد المتزايد على واردات النفط الخام من المنطقة وانتشار الظاهرة الإرهابية، جعل من الصعب الجزم بأي من المصلحتين تعد المحرك والدافع الحقيقي للسياسة الأمريكية في المنطقة. بل صار من السهل الربط بينهما، حيث يمكن تتبع التحركات الأمريكية ضد الإرهاب في القارة الإفريقية وتوقع ردة فعلها على ضوء المصالح النفطية الأمريكية في المنطقة. وذلك بناء على ثنائية ملفتة: كلما كان هناك توقعات كبيرة لوجود احتياطيات معتبرة من النفط أو غيرها من الثروات الطبيعية، كان هناك بشكل مثير للتساؤل حركات إرهابية هنا وهناك تستهدف المصالح الأمريكية أو حلفائها، أو واقع ما يستدعي التدخل الأمريكي بذرائع مختلفة. إذا كانت محاربة الإرهاب هي فعلا مصلحة قائمة بذاتها في السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، فإن حماية مصادر الطاقة هي الأخرى تعد مصلحة أمريكية بامتياز.

على الرغم من أن الولايات المتحدة سبق وان أعطت دفعة قوية لسياسات مكافحة الإرهاب وتقديم المساعدة في جميع أنحاء القارة الإفريقية بعد تفجيرات سنة 1998، إلا أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر والإعلان لاحقا عن "الحرب العالمية على الإرهاب" ساهمت في تنامي مصلحة الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء القارة.[2]

وفي هذا الإطار، صنف "توماس ديمبسي" Thomas Dempsey الإستراتيجيات الأمريكية المعدة لمحاربة الجماعات الإرهابية واحتوائها في إفريقيا

(1) Peter J. Schraeder. « La guerre contre le terrorisme et la politique américaine en Afrique. » Politique Africaine. N° 98. Juin 2005, pp. 42-62.
(2) Peter J. Pham. « Next Front? Evolving United States–African Strategic Relations in the "War on Terrorism" and Beyond. » Comparative Strategy. N° 26, 2007, p. 48.

وفي هذا الإطار، صنف "توماس ديمبسي" Thomas Dempsey الإستراتيجيات الأمريكية المعدة لمحاربة الجماعات الإرهابية واحتوائها في إفريقيا على أربع فئات واسعة.[1] في مقدمتها، العمليات العسكرية التي تستهدف المراكز الإرهابية، بهدف تدميرها بضربات عسكرية مباشرة. ثم برامج المساعدة الأمنية التي تركز على تقديم المساعدة للدول الإفريقية بغية بناء قدراتها الذاتية لمكافحة الإرهابيين. تهدف هذه المساعدات بالتالي إلى خلق شبكة من الشركاء المحليين أو الإقليميين ودعمهم بشكل يغني الولايات المتحدة عن الحاجة إلى التدخل المباشر. هذا إلى جانب التعاون القضائي مع الدول الإفريقية من خلال إبرام اتفاقات تسليم المجرمين، وتتبع المشتبه فيهم في حال لجوئهم إلى بلدان أخرى وتقديمهم إلى العدالة. وكذلك العمل مع الدول الإفريقية والمنظمات الدولية على الحد من قدرة الجماعات الإرهابية. وأخيرا، في سياق أوسع من ذلك بكثير، أيدت الولايات المتحدة إستراتيجيات معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والظروف التي تعزز ظهوره وانتشاره في الدول الإفريقية.

مع ذلك تظل هذه الإستراتيجيات، باستثناء الإستراتيجية الأولى أو الثانية بعيدة بعض الشيء عن الواقع، ما دامت الكثير من الدول التي تعاني من الظاهرة الإرهابية هي دول فاشلة في الأساس، قد لا تتجاوز سلطتها في أحسن الظروف حدود العواصم أو المدن الكبيرة. فهي تفتقر إلى القدرات الذاتية التي تتيح لها امتلاك قدرة أفضل على منع ومكافحة الإرهاب داخل حدودها الوطنية. وهو ما يدفع الولايات المتحدة إلى التدخل بقواتها العسكرية أو بمساعدة لوجستية كثيفة، لمساعدة تلك الدول في جهود منع ومكافحة الإرهاب. الأمر الذي يجعل من التدخل أو التعاون في إطار برامج التكوين العسكري والتنسيق الأمني معها أمرا لا مفر منه.

وقد صاغت الولايات المتحدة في هذا الإطار، العديد من المبادرات وبرامج المساعدة الإستراتيجية، وبرامج التدريب العسكري منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر، لتعزيز قدرة الدول الإفريقية على مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء

(1) Thomas Dempsey. «Counterterrorism in African Failed States: Challenges and Potential Solutions. » April 2006. http://www.StrategicStudiesInstitute.army.mil/ (تم تصفحه في 2008/05/23)

القارة. حيث تم إنشاء أربعة برامج متعددة الأطراف من قبل الولايات المتحدة في القارة الإفريقية:[1]

I) قوة المهام المشتركة لمنطقة القرن الإفريقي، Combined Joint Task Force-Horn of Africa (CJTF-HOA) التي يوجد مقرها في قاعدة "لومنييه" في جيبوتي. تساعد على تطوير القدرات في منطقة القرن الإفريقي وكذلك على طول السواحل الشرقية للقارة (جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان، واليمن). وبينما يتمثل دور قوة المهام المشتركة في القرن الإفريقي الرسمية في تحديد وتعطيل الشبكات الإرهابية التي تهدد كلا من المصالح الأمنية الأمريكية والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة، إلا أن عدد أفرادها المحدود (أقل من 2000 جندي أمريكي) يدل على أن جوهر مهمة هذه القوات يكمن في الأساس في تدريب قوات الدول الحليفة في مجالات محاربة الإرهاب.

II) مبادرة مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا East Africa Counter Terrorism Initiative (EACTI): التي تعد مكملة لأنشطة CJTF-HOA، من خلال القيام بتجهيز وتدريب، ومساعدة حكومات المنطقة في جهودها الرامية إلى الحد من ظاهرة الإرهاب، بما في ذلك التدريب العسكري لمراقبة الحدود وتأمين السواحل، وبرامج لتعزيز السيطرة على تحركات الشعوب والسلع عبر الحدود، أمن الطيران، والمساعدة لمواجهة تمويل الإرهاب، وتدريب الشرطة، والبرامج التعليمية لمواجهة التأثيرات السلبية للتطرف.

III) مبادرة دول الساحل Pan-Sahel Initiative (PSI): وتمولها وزارة الخارجية الأمريكية. شكلت في 2002 وتهدف هذه المبادرة إلى توفير المساعدة لمكافحة الإرهاب في تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر واستخدام أفراد من القوات الخاصة الأمريكية. إلى جانب تعزيز الرقابة على الحدود في جميع أنحاء المنطقة من أجل مواجهة تهريب السلاح وتهريب المخدرات وحركة الإرهابيين.

IV) مبادرة مكافحة الإرهاب العابر للصحراء Trans-Sahara Counter Terrorism Initiative (TSCTI) أو ما درج على تسميتها

(1) Peter J. Pham. Op.cit, p. 48.

Pan-Sahel Initiative:[1] يمولها البنتاجون، وتشمل تقديم المساعدة من أجل تنفيذ عمليات تدريب القوات المسلحة للدول المشاركة في هذه المبادرة.

إن توسيع الحرب الأمريكية على الإرهاب لتشمل القارة الإفريقية، يعد دليلا واضحا على التورط المباشر للولايات المتحدة في الشؤون الإفريقية وتحول هذه الأخيرة إلى منطقة تلقى الأهمية الكافية في نظر صاحب القرار الأمريكي. في هذه الحالة نلاحظ أن الولايات المتحدة لم تعد تقبل بتفويض غيرها لأداء بعض المهام بل تقوم بالمهمة بنفسها.

ما يلاحظ في هذه المبادرات أيضا، هو طغيان الطابع الأحادي فيها بعكس ما يوحي إليه لأول وهلة الخطاب السياسي. لقد أطلقت إدارة الرئيس بوش ومن قبلها إدارة الرئيس كلينتون العديد من المبادرات ذات الطابع العسكري والأمني، لكنها أهملت الجوانب الأخرى كأن تنسق مثلا مع المؤسسات الدولية والإقليمية،[2] واكتفت بالإملاءات وتقديم الوصفات الجاهزة فقط.

و من ثم، فإن هذه المبادرات تكشف أن السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا باتت تتجه إجمالا في إطار مقتضيات الحرب على الإرهاب، جنبا إلى جنب مع الحاجة إلى حماية إمدادات النفط الأمريكية من إفريقيا. وهي تمثل خطوة أخرى نحو عسكرة السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية بدرجة أكبر بكثير من أي وقت مضى على حساب الجوانب الأخرى.

كما في أيام الحرب الباردة، كان هناك توجيه كبير للموارد المالية إلى الميادين الأمنية والعسكرية وعلى حساب قطاعات أخرى. يلاحظ هذا بوضوح في تخصيص ميزانية المساعدات الدولية. في حين اقترح الرئيس بوش في عام 2003 زيادة ميزانية برامج "المساعدة الدولية" بحوالي 750 مليون دولار، خصصت 500

---

[1] Sandra T. Barnes. « Global Flows: Terror, Oil & Strategic Philanthropy. » Op.cit, p, 239.

[2] Noëmi Ral. « La Stratégie Sécuritaire Des Etats-Unis Dans La Corne De L'Afrique Depuis Le 11 Septembre 2001. » Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle De La Maitrise En Science Politique. Université Du Québec à Montréal, Aout 2008, p. 83.

مليون منها للتمويل العسكري الأجنبي و52 مليون دولار لإنشاء مركز "للتدريب من أجل مكافحة الإرهاب والأمن."[1] ومن بين 100 مليون دولار مخصصة لتمويل مبادرة مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا (EACTI) الذي يهدف للحد من "التطرف" في منطقة القرن الإفريقي، تم إنفاق 14 مليون دولار على الجوانب غير العسكرية في "الحرب على الإرهاب."[2] وبعبارة أخرى، تم تخصيص جزء بسيط من تلك الميزانية لجوانب تهدف إلى تعزيز الأمن البشري، مثل التعليم، في حين تم تكريس الغالبية العظمى من الميزانية لزيادة القدرة في مجالات مراقبة الحدود والاستخبارات وباقي الأعمال العسكرية والأمنية.

كل ما سبق يؤشر إلى حقيقة أن الحرب الأمريكية على الإرهاب التي تخاض في القارة الإفريقية ما هي إلا وجه آخر لرغبة الولايات المتحدة في تأمين مصادر الطاقة في المنطقة بشكل يبعد عنها كل تهديد قد يعيق التدفق الآمن والمتواصل للنفط الإفريقي إلى السوق الأمريكية.

بناء على ما سبق عرضه من معطيات، يتبين لنا أن سير السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة إفريقيا، يحكمها بشكل عام هاجسان أمنيان. هذان الهاجسان هما مترابطان وتحكمهما علاقة تفاعلية، بحيث أن الوضع الذي يعرفه أحدهما يؤثر بشكل مباشر في وجود الآخر وبقائه. الهاجس الأول كما رأينا، هو هاجس تنامي ظاهرة الدول الفاشلة أو المنهارة في القارة. بينما الهاجس الثاني هو الظاهرة الإرهابية بكل أبعادها وتبعاتها على المصالح الأمريكية في المنطقة بل والعالم أجمع. هذا الواقع جعل الولايات المتحدة تولي أهمية كبيرة للأدوات التي يمكن أن تجنبها الآثار المحتملة على مصالحها وبخاصة حماية مصادر الطاقة.

لقد اختارت الولايات المتحدة لمواجهة الأخطار المباشرة وغير المباشرة المحدقة بمصالحها في إفريقيا أسلوبين اثنين. الأول هو التعاون الأمني وتقديم المساعدات العسكرية لبعض الدول الإفريقية المحورية، وذلك من خلال مجموعة من المبادرات سبق وأن أشرت إلى بعضها في إطار إستراتيجية محاربة الإرهاب. أما

---

[1] Noëmi Ral. Op.cit, p. 84.

[2] Princeton N. Lyman, Stephen J. Morrison. Op.cit, p. 77.

الأسلوب الثاني، فيتمثل في توجه الولايات المتحدة إلى إنشاء بعض القواعد العسكرية في مناطق مختلفة من القارة. إلى جانب تأسيس القيادة الأمريكية العسكرية في إفريقيا سنة 2007، كمؤشر واضح على توجه الولايات المتحدة الواضح نحو عسكرة القارة. سيكون الأسلوب الأول والثاني موضوعين للمطلبين الثالث والرابع.

التعاون الأمني ودعم الدول الإفريقية في مهمة حفظ السلام

وضعت الولايات المتحدة مباشرة بعد هجمات 11 سبتمبر الإرهابية، عددا من المبادرات الأمنية الإقليمية لتؤكد على أهمية القارة الإفريقية في الحرب العالمية ضد الإرهاب.[1] ومن الطبيعي إذن أن تجعل إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام 2006،[2] من القارة الإفريقية لها الأولوية، من خلال المساهمة في مساعدة الدول الإفريقية على بناء قدراتها الأمنية والاستخباراتية، والمشاركة في تمويل ودعم أنشطة ثنائية ومتعددة الأطراف تهدف إلى ترقية دور الدول الإفريقية في عمليات حفظ السلام.

منذ فشل مهمتها في الصومال وعجزها عن التدخل لوضع حد للإبادة الجماعية في رواندا، ركزت السياسة الخارجية الأمريكية مجهودها في حفظ السلام في إفريقيا من خلال تطوير قدرات البلدان الإفريقية على القيام بعمليات السلام في إطار ما بات يعرف بمبدأ "حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية".[3] وهي الفكرة التي رآها البعض مجرد شعار لتبرير تهرب الولايات المتحدة من التورط مجددا في النزاعات الإفريقية.

على الرغم من اهتمامها المتجدد بالقارة غداة هجمات الحادي عشر من سبتمبر، إلا أن الولايات المتحدة بقيت مترددة في نشر قواتها المسلحة وتواجدها بشكل فعلي على الأرض في إفريقيا. وبالتالي كان تدخلها في المنطقة بشكل كبير تحت مظلة المشاركة في وضع برامج التدريب الثنائية، مع التركيز

(1) Lauren Ploch. « U.S Africa Command: A More "Active" American Approach to Addressing African Security Challenges? » IPG 1 /2009, p. 69.

(2) The White House: «The National Security Strategy of the United States» (March 2006).

(3) Sarjoh Bah and Kwesi Aning. « US Peace Operations Policy in Africa: From ACRI to AFRICOM. » International Peacekeeping. Vol.15, N°1, February 2008, p. 120.

المحدود على المؤسسات القارية مثل الاتحاد الإفريقي (African Union (AU أو المؤسسات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS). ومن ثم كان هناك تشجيع أمريكي للقوات الإفريقية من أجل القيام بهذه المهمة، سواء كان ذلك تحت لواء دولة بمفردها أو في إطار إقليمي أو حتى تحت مظلة الاتحاد الإفريقي. كان الدور الأمريكي قائما بشكل واسع، على تقديم الدعم وبناء قدرات قوات حفظ السلام الإفريقية من خلال مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية.[1]

وقد ترافقت الرغبة الأمريكية في إعطاء الطرف الإفريقي - دولا أو منظمات إقليمية- دورا مهما ومتزايدا في حفظ السلام والاستقرار في المنطقة، مع تضاعف الإنفاق العسكري الأمريكي في إفريقيا. حيث فاق هذا الإنفاق خلال السنوات الأربع التي تلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر مجموع ما أنفقته الولايات المتحدة في المنطقة خلال السنوات الأربع التي سبقت هذا التاريخ. حيث بلغ مجموع ما أنفق من أموال مخصصة للتدريب، أو لشراء الأسلحة أو لإدارة عمليات حفظ السلام الإقليمية لصالح جيوش دول جنوب الصحراء في فترة الأربع سنوات من عام 2002 حتى نهاية عام 2005 ما يقارب 597 مليون دولار. في حين لم يكن هذا المبلغ يتجاوز في الفترة الممتدة بين 1998 و2001 مبلغ 296 مليون دولار. وإذا استمر الإنفاق الأمريكي على الجيوش الإفريقية على هذه الوتيرة فإنه من الممكن أن يتجاوز في غضون بضع سنوات فقط، مجموع ما أنفقته الولايات

(1) هي ثلاثة برامج على النحو التالي: (1) برنامج المساعدة التدريبية للعمليات الطارئة الإفريقية Africa Contingency Operations Training Assistance (ACOTA) وبلغت الميزانية المخصصة له 15 مليون دولار سنة 2005 و بلغت نفقاته في الفترة من عام 2002 حتى نهاية عام 2005 ما يناهز 53 مليون دولار. (2) برنامج حفظ السلام الإقليمي في إفريقيا (Africa Regional Peacekeeping) (ARP) الذي يدرب، يجهز، ويساعد الجنود الأفارقة في جهود حفظ السلام المحلية، و بلغت الميزانية المخصصة له ما قيمته 45 مليون دولار سنة 2005 و قد أنفق في هذا البرنامج ما قيمته 154 مليون دولار على مدى السنوات الأربع 2002-2005. (3) برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي (International Military Education and Training) (IMET) وقد بلغت نفقاته في عام 2005 ما قيمته 10,8 مليون دولار، وكذلك أنفق في إطار هذا البرنامج ما قيمته 43,6 مليون دولار في الفترة الممتدة من 2002 إلى نهاية عام 2005. وللمزيد، طالع حول هذا الموضوع:

Sandra T. Barnes. « Global Flows: Terror, Oil & Strategic Philanthropy. » Review of African Political Economy. Vol. 32, N° 104/105. Jun-Sep. 2005. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4007072 (تم تصفحه في 2009/04/08).

المتحدة على حلفائها الأفارقة خلال العقود الثلاثة من الحرب الباردة أي ما يعادل 1.5 مليار دولار.[1]

ما هو ملاحظ في إطار هذه الإستراتيجية، هو قيامها على فكرة "الدول المحورية" الإقليمية؛[2] حيث يتم توجيه المساعدات العسكرية في المقام الأول إلى بعض الدول التي ترجع أنها قادرة ولديها من القدرات ما يسمح لها بضمان الاستقرار الإقليمي. توجد في مقدمة هذه الدول جنوب إفريقيا، حيث تلقت هذه الأخيرة لوحدها بين عامي 1999 و2000، نصف الميزانية الأمريكية المخصصة للقارة في إطار برنامج التعليم والتدريب العسكري International Military Education and Training (IMET). وبالإضافة إلى ذلك، هناك دول أخرى تحظى باهتمام أمريكي في هذا المجال نذكر منها إثيوبيا وكينيا ونيجيريا. جغرافياً هناك أربع مناطق تستقطب السياسة الأمنية الأمريكية في إفريقيا: أولا الشمال الشرقي (منطقة القرن الإفريقي)، ثم الجنوب، خليج غينيا، وأخيرا منطقة الساحل. وفي كل منطقة من هذه المناطق هناك دول إفريقية تحظى بالتفويض الأمريكي في إطار أدائها الأدوار الأمنية وحفظ السلام ومن ثم تستقطب جل الدعم العسكري الأمريكي الموجه نحو تلك الأقاليم.

كما أنه ليس من المستغرب أن يتم توجيه أكبر أجزاء المعونة الأمريكية الموجهة لإفريقيا إلى أنغولا ونيجيريا، وهما أبرز موردي النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية. حيث بلغ مجموع المساعدات الأمنية الأمريكية لهذين البلدين في السنتين 2004-2006 ما يعادل 180 مليون دولار، وهي الزيادة الأكبر على مدى الثلاث سنوات السابقة.[3] كما أن الدولتين أصبحتا في السنة المالية 2004 مؤهلتين للحصول على فائض الأسلحة الأمريكية بموجب برنامج فائض الأسلحة الدفاعية الذي يديره البنتاجون (EDA).[4]

في الواقع، تدل برامج الأمن الإقليمي كما يقول "بيتر شرايدر" Peter Schraeder، على التغيير الكبير الذي طرأ على السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا في

[1] Sandra T. Barnes. Op.cit, p. 238.
[2] Frédéric Leriche. Op.cit, p. 17.
[3] Michael Klare & Daniel Volman. « The African 'Oil Rush' and US National Security. » Third World Quarterly. Vol. 27, N° 4. 2006, p. 617.
[4] Ibid, p. 617.

فترة ما بعد سبتمبر 2001.[1] حيث تؤكد هذه البرامج على أن موضوع الأمن أصبح في مقدمة الاهتمامات الأمريكية تجاه المنطقة. السياسية الأمريكية الجديدة نحو إفريقيا تتجلى أيضا في البرامج التي تعمل على تدريب وتعليم الجيوش الإفريقية بهدف واضح وهو جعل القوات الإفريقية على استعداد للمشاركة بنشاط في مكافحة الإرهاب في إفريقيا.

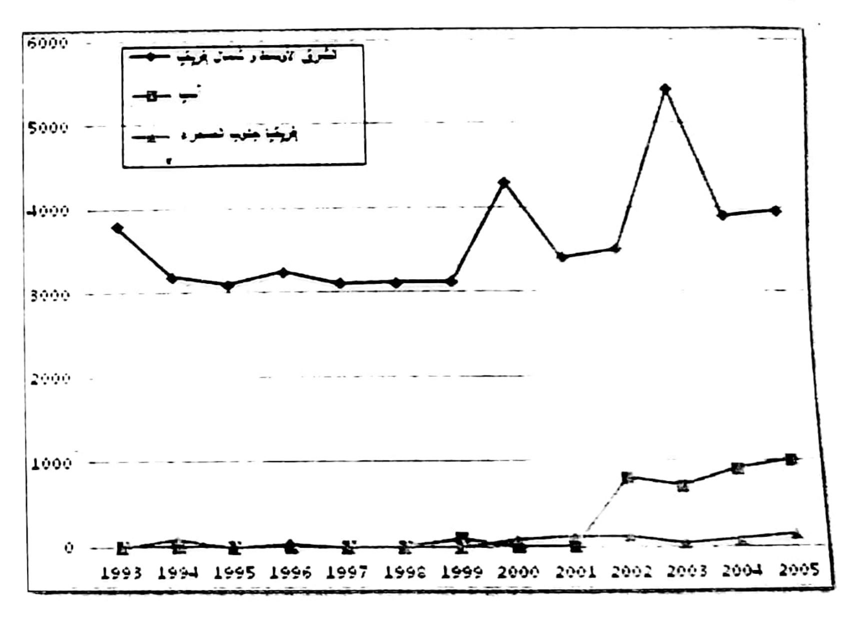
هذا كما أنه يجب التأكيد على أن زيادة التركيز على قضايا الأمن قد حدثت في الوقت نفسه الذي قللت فيه إدارة جورج والكر بوش من نسبة مخصصات الميزانية لتعزيز الديمقراطية على الرغم من الدعم الخطابي القوي الذي حظيت به هذه المسألة بالذات في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب الباردة. هذا كما تفسر برامج التعاون الأمني والعسكري الأمريكية المخصصة لدعم الدول الإفريقية من أجل الاضطلاع بمهمة حفظ السلام على أنها نتيجة حتمية لرؤية البنتاجون ضرورة محاربة الإرهاب في إفريقيا أولوية تبرر زيادة عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا.[2]

شهدت إستراتيجية المساعدات الأمنية والعسكرية (التي تتكون من المساعدات العسكرية الخارجية، والتعليم والتدريب العسكري الدولي، ومنع انتشار وتهريب الأسلحة، مكافحة الإرهاب، وإزالة الألغام، الهيئة الدولية لمراقبة وإنفاذ القانون، وعمليات حفظ السلام) زيادة طفيفة. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة لا تعزى كليا لجهود مكافحة الإرهاب ولكن لزيادة التمويل في إطار تقديم المساعدة لعمليات حفظ السلام وتعزيز القدرة على الاستجابة الإقليمية من خلال مشاريع مثل برنامج المساعدة التدريبية للعمليات الطارئة الإفريقية (ACOTA) أو مبادرة مكافحة الإرهاب العابر للصحراء (TSCTI). لذلك فالأرقام تدل على أن المساعدات العسكرية الأمريكية لإفريقيا، لا تتجاوز 5 % من جميع المساعدات الأمريكية المقدمة إلى هذه المنطقة خلال العقد الماضي.[3] كما أنه

[1] Peter Schraeder. « La guerre contre le terrorisme et la politique américaine en Afrique. » Op.cit, p. 47.
[2] Ibid, p. 52.
[3] Donald Rothchild. « Trends in US-Africa Relations. » In: Donald Rothchild and Edmond J. Keller. Africa-US Relations, Strategic encounters. USA: Lynne Rienner. 2006, p. 263.

للإشارة إلى تواضع أهمية إفريقيا في مجال الأمن الإستراتيجي للولايات المتحدة، فإنه من المفيد مقارنة المساعدات الأمريكية العسكرية إلى البلدان الإفريقية مع تلك التي تقدمها إلى منطقتي آسيا والشرق الأوسط (انظر الشكل 11).

الشكل 11: المساعدات الأمنية الأمريكية لإفريقيا، آسيا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



Sources: US Department of State, Congressional Budget Justification for Foreign Operations (Washington, DC: US Department of State, 2000-2005), www.state.gov/m/rm/rls/cbj; US Defense Security Cooperation Agency, DSCA Facts Book 2003 (Washington, DC: US Department of Defense, 2003), www.dsca.osd.mil/programs/bizops/2003facts/Facts_Book_2003_Oct04_FINAL.pdf .

هذا الشكل يظهر بوضوح، تهميش إفريقيا من حيث مخصصات المعونة الأمريكية في المجال العسكري والأمني. فالزيادة الطفيفة والمتذبذبة في المساعدات العسكرية الأمريكية للمنطقة ما بين سنوات 2000 حتى 2004

تعد جد محدودة مقارنة بالتمويل السخي المقدم إلى مناطق أخرى من العالم في ميدان الحرب على الإرهاب وغيره. كما يغلب على المساعدات العسكرية الأمريكية لإفريقيا نمط آخر إلى جانب ضعف مخصصات المعونة، وهي أن جل تلك المساعدات، تخصص بشكل كبير لعدد محدود من الدول. وهكذا، فإن الولايات المتحدة لا تزال في ما يتعلق بموضوع المساعدات تعمل بشكل انتقائي في إفريقيا.[1]

هذا، كما أن البيانات في هذا الشكل، تظهر أن المساعدات الأمريكية العسكرية الموجهة إلى منطقة إفريقيا، هي جزء صغير من مجموع المساعدات الأمريكية نحو مناطق أخرى من العالم. وبالمقارنة مع مناطق الصراع الأخرى في العالم، فإن مخصصات المعونة الأمريكية لإفريقيا لا تزال منخفضة نسبيا.

في أعقاب هجمات 11 سبتمبر، بدأت الحكومة الأمريكية عددا من المبادرات الإقليمية التي اتسمت باعتمادها القوي على الأدوات العسكرية. مقارنة بسنوات الحرب الباردة، هناك العديد من نقاط التشابه بين السياسة الأمريكية الجديدة وسياسة الاحتواء التقليدية التي كانت السياسة الخارجية الأمريكية تتبعها تجاه إفريقيا. هناك اعتماد قوي على الوسائل العسكرية بما في ذلك دعم الأنظمة الصديقة وتدريب القوات المحلية لمحاربة "العدو"، الذي كان في الماضي يتمثل في الشيوعية واليوم هو الإرهاب. في هذا المنظور فإنه ليس من المستغرب أن يتم استخدام المساعدات العسكرية أو المساعدات تحت مظلة حفظ السلام من أجل دعم الإستراتيجية الأمريكية الشاملة. ويمكن اعتبار التركيز الإقليمي القوي من جانب الولايات المتحدة على عدد محدد من الدول الإفريقية بشكل استمرارا للسياسات التي وضعت بالفعل خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، والتي استمرت خلال الفترة الأولى لحكم الرئيس "جورج والكر بوش". ولكن انطلاقا من عهدته الثانية، بدأت تتضح أكثر فأكثر نية الإدارة الأمريكية في عدم الاكتفاء بتكليف الدول الإفريقية بحماية مصالحها، بل باتت تفكر جديا في التواجد العسكري الفعلي في المنطقة.

[1] Ibid, p. 263.

تطور وتزايد البرامج الأمنية الأمريكية المعدة خصيصا لحفظ السلام في إفريقيا من جهة، وحماية المصالح الأمريكية وفي مقدمتها المصالح النفطية من جهة ثانية، يعد تعبيرا واضحا عن تزايد الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية، لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب. فضلا عن رغبة الولايات المتحدة في التحسب لاحتمالات تطور الأوضاع السياسية والأمنية في القارة الإفريقية، وذلك من خلال القيام بخطوة استباقية من قبيل الاستعداد لاحتمالات تزايد التنافس الدولي على القارة الإفريقية، ومواجهة التمدد الصيني فيها.

هذا، كما أن البرامج الأمنية السالف ذكرها تعبر أيضا على عودة أمريكية جديدة للقارة الإفريقية وبشكل مغاير. وهذا بعدما كانت الولايات المتحدة قد نأت بنفسها عن النزاعات الإفريقية عقب فشل تدخلها العسكري في الصومال عام 1993، وامتناعها منذ ذلك الحين عن مشاركة قواتها في عمليات حفظ السلام، واقتصار دورها فقط على تقديم الدعم المالي واللوجستي لبعض العمليات التي كانت تتم تحت مظلة دول كبرى أخرى أو الأمم المتحدة أو حتى بعض الدول الإقليمية.

وبالتالي أصبح إسراع الولايات المتحدة في تدعيم وجودها العسكري في إفريقيا من خلال كل الترتيبات السابقة، يعكس مدى تزايد أهمية القارة وظهورها كفاعل إستراتيجي في مجالين من أهم المجالات حيوية بالنسبة لها وهما: حماية الاستثمارات الأمريكية وتأمين النفط الذي بات الاقتصاد الأمريكي يعتمد عليه بشكل متزايد، ومحاربة الإرهاب الذي تعتقد أنه بات يتخذ من إفريقيا قاعدة خلفية له وملاذا آمنا.

ولذلك أصبح استئناف الولايات المتحدة اهتمامها بإفريقيا عقب هجمات 11 سبتمبر 2001 على خلفية الحرب على الإرهاب، من تحصيل حاصل بل هو أمر بديهي إن لم يكن ذريعة. هذا الاهتمام كان جزئيا في البداية وخاصا بأقاليم محددة في إفريقيا، لاسيما منطقتي القرن الإفريقي والساحل الإفريقي، بدعوى مواجهة تهديدات إرهابية محددة، ولكنه سرعان ما توسع ليشمل القارة بأسرها.

منذ ذلك الحين لم يعد غريبا أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية بعد إقامة قاعدة عسكرية في جيبوتي سنة 2002 [1] والسعي لإقامة قاعدة أخرى في ساوتومي وبرينسيبي على خليج غينيا، [2] تشكيل قيادة عسكرية أمريكية جديدة تشمل كل دول إفريقيا مرة واحدة (AFRICOM). وقد أعلن الرئيس "جورج والكر بوش" في خطاب له في فبراير 2007 إنشاء قيادة إفريقية على غرار القيادات الأخرى الموجودة من قبل: القيادات الوسطى، الأوروبية، الجنوبية، المحيط الهادئ، والشمالية. **(انظر الخريطة 04)**

وفي إطار هذا التقسيم، لم تكن هناك قيادة مخصصة لإفريقيا، وإنما كانت إفريقيا مقسمة ما بين ثلاث قيادات عسكرية أمريكية، حيث كانت مصر وشرق إفريقيا تتبعان القيادة الوسطى، بينما تتبع بقية القارة الإفريقية القيادة الأوروبية، في حين كانت الجزر الإفريقية (مدغشقر وجزر موريس) تابعة لقيادة المحيط الهادئ. وقد أعاق هذا الوضع لفترة طويلة صياغة إستراتيجية عسكرية أمريكية متماسكة خاصة بإفريقيا.

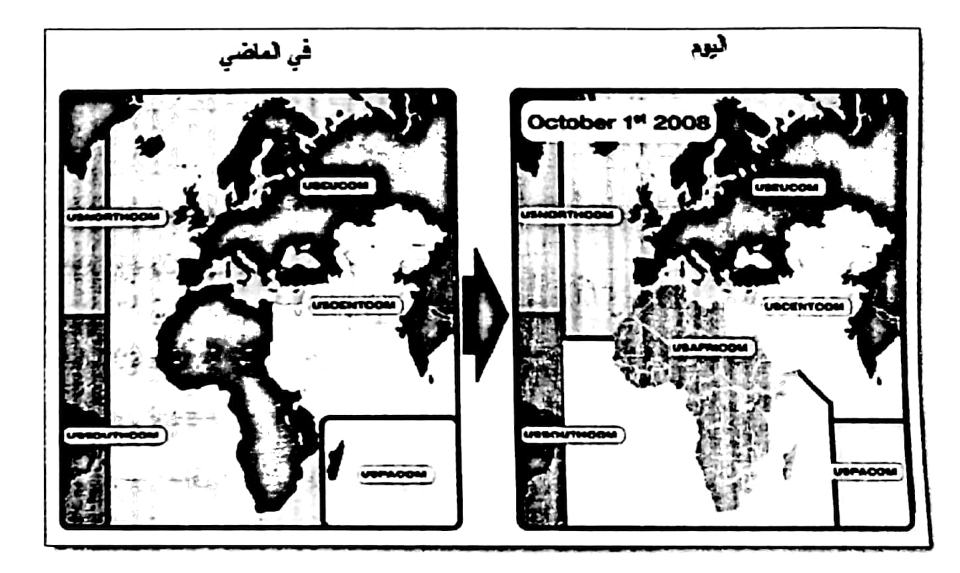
وقد سبق إنشاء القيادة الإفريقية، جدل تعلق بشكل كبير حول نوايا الولايات المتحدة الحقيقية في إفريقيا. بالنسبة للكثير من المراقبين، ليست القيادة إلا تعبير عن الرغبة الأمريكية الجديدة في إقامة قواعد عسكرية في القارة الإفريقية، بعد أن لاحظت عجز حلفائها المحليين عن الدفاع بشكل جيد عن المصالح الأمريكية هناك. كما أن طبيعة الدول الإفريقية الهشة عامة، إلى جانب الأزمات التي تعرفها جل هذه الدول، جعل من غير المعقول استمرار الولايات المتحدة في الاعتماد عليها طويلا. كما أن تعاظم المنافسة الدولية وتهافت القوى الصاعدة على القارة، أقنع الإدارة الأمريكية بأهمية التواجد الفعلي والمباشر على الأرض. هذا ومع أن كل هذه القراءات لا تجافي الواقع، إلا أن أفضل تفسير لتحمس الولايات المتحدة لإنشاء هذه القيادة، لا يمكن أن يكون أكثر إيضاحا من

(1) قاعدة لومونييه Lemonier، يوجد بها ما بين 1500 و1900 جندي أمريكي، تابعين لما يعرف بـ القوات الخاصة وقوة المهام المشتركة لمنطقة القرن الإفريقي - CJTF-HOA: Combined Joint Task Force Horn of Africa، التابعة للقيادة الوسطى، وهم مكلفون بالتصدي لأهداف إرهابية، فضلا عن تدريب القوات المسلحة لبعض الدول في المنطقة في مجالات مكافحة الإرهاب.

(2) Pierre Abramovici. «United States: The New Scramble for Africa. » Le Monde diplomatique. July 8–9. 2004.

التفسيرات الرسمية. هذه الأخيرة التي باتت تشعر أن التواجد الأمريكي المباشر في القارة أصبح هو الطريقة المثلى للدفاع عن المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة بعد أن استهلكت كل الوسائط الأخرى.

الخريطة 04 : القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا: AFRICOM



Source: Department of Defense, adapted by (CRS) Congress Research Services.

الحديث عن المصالح الحيوية في المنطقة هو بشكل آخر تأكيد على أهمية النفط الإفريقي كما سبق الإشارة إليه. ومن ثم فهو دعوة إلى تأمين المنطقة ورغبة منها في التحكم في المنافسة الدولية التي بدأت تتضح شيئا فشيئا، والتي - كما سنرى في الفصل اللاحق- ، أصبحت تمثل قضية حساسة بالنسبة للمصالح الأمريكية في القارة. لذلك بادر أعضاء لجنة إفريقيا في الكونجرس الأمريكي في مارس 2005 إلى إصدار لائحة تؤكد على الدور العسكري الذي يجب على الولايات المتحدة الاضطلاع به في القارة الإفريقية مقابل المصالح الأمريكية المتزايدة هناك.[1]

[1] Alain Fogue Tedom. « AFRICOM : Le commandement militaire américain pour l'Afrique. » Diploweb. 21 Novembre 2011. Stable URL : http://www.diploweb.com/spip.php?article849 (تم تصفحه في 2011/12/25)

و في ذات السياق تقدم كل من "جيمس جاي كارافانو" James Jay Carafano و" نيل غاردينر" Nile Gardiner في أكتوبر 2003، وهما من مؤسسة هيريتاج Heritage Foundation المحسوبة على التيار المحافظ، بمقترح إلى إدارة الرئيس "بوش" يقضي بضرورة خلق قيادة عسكرية مركزية للولايات المتحدة في إفريقيا. وقد ضمنا مقترحهما بأن الهدف من إقامة مثل هذه القيادة هو بالدرجة الأولى. تأمين وصول الولايات المتحدة إلى مصادر النفط الإفريقي وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى.[1]

هذا ومن المؤكد أن السلطات الأمريكية تحاول تبرير إنشاء مثل هذه القاعدة كعنصر إضافي يعزز جهودها الرامية إلى حفظ السلام في إفريقيا. حيث وفي تصريح لمساعدة وزير الدفاع " تريزا ويلان" Theresa Whelan أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في أوت 2007 جاء فيه أن: "***الهدف من وراء إنشاء الأفريكوم هو مساعدة الأفارقة على بناء قدرة أكبر من أجل ضمان أمنهم بأنفسهم.***"[2] كما رفضت "ويلان"، أن تكون القيادة قد أنشئت خصيصا "***لمكافحة الإرهاب، أو لتأمين مصادر النفط، أو لإبعاد الصين.***"[3]

ومع ذلك لا يمكن أن يختلف اثنان في أن هذه القيادة جاءت في الأساس لتلبية الحاجة لتأمين مصالح الولايات المتحدة المتزايدة في إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة. هذا على الأقل ما ذهب إلى تأكيده الجنرال " شارل وارد" Charles Wald وكان في ذلك الحين نائبا لقائد القوات الأمريكية في أوروبا عندما أكد أن: "***جوهر مهمة القوات الأمريكية في إفريقيا، سيكون ضمان حقول النفط في نيجيريا، والتي في المستقبل يمكن أن تشكل ما يصل إلى 25 % من جميع واردات النفط الأمريكية من العالم.***"[4]

[1] Gerald LeMelle. « Africa Policy Outlook 2008. » Foreign Policy In Focus. February 7, 2008. Web location: http://www.fpif.org/fpiftxt/4949 (تم تصفحه في 2008/03/18)

[2] Daniel Volman and William Minter. « Making Peace or Fueling War in Africa. »Foreign Policy In Focus, March 13, 2009. Web location: http://www.fpif.org/fpiftxt/5960 , (تم تصفحه في 2010/04/20) p. 2.

[3] Ibid, p. 2.

[4] Antonia Juhasz. « AFRI(OIL)COM: Will the next war for oil be in Africa? » Op.cit.

وبالتالي في الوقت الذي تبدو فيه محاربة الإرهاب هي السبب الرئيسي من وراء إنشاء القيادة العسكرية الجديدة، يبدو أن النفط يعد هو الآخر دافعا لا يقل أهمية عن الحرب على الإرهاب. ومن ثم فإنه من أجل الحفاظ على مصادر الطاقة البديلة في القارة وتأمين الوصول إليها، لجأت إدارة الرئيس بوش بشكل متميز إلى الاستعانة بالجيش على نحو متزايد. الأمر الذي جعل "كيفن فيليبس Kevin Phillips" يستعمل مصطلح "إمبريالية النفط" لوصف سياسات إدارة بوش في هذا الصدد، حيث يقول إن الجانب المميز في هذه السياسة هو "***تحول الجيش الأمريكي إلى قوة عالمية لحماية النفط***." [1]

يمكن القول إذن أن هجمات 11 سبتمبر 2001 وتجدد الأهمية الإستراتيجية والطاقوية لإفريقيا بالنسبة للمصالح الأمريكية، أصبحت تتطلب من الولايات المتحدة استجابة أمنية أكثر ملاءمة وإستراتيجية عسكرية جديدة، وهذا على عكس ما كان معمولا به طيلة فترة الحرب الباردة. في الماضي، كانت العلاقة بين وزارة الدفاع الأمريكية وإفريقيا تتم تحت مظلة القيادات العسكرية الأوروبية والوسطى والمحيط الهادئ. (**انظر الخريطة 04**) وبما أن مصالح الولايات المتحدة في القارة كانت طفيفة في ذلك الوقت، كما أن الشؤون الإفريقية كانت تلقى معالجة ثانوية، فإن تلك المظلة كانت كافية بالنسبة للولايات المتحدة وبخاصة مع تفويض جزء كبير من مصالحها الحيوية لإشراف حلفائها الأوروبيين.

تمثل الأفريكوم إذن ذروة الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي بالقارة الإفريقية، ونتيجة حتمية للتفكير الإستراتيجي الأمريكي الذي يرى في القارة مكانا لمجموعة من المصالح التي يجب الدفاع عنها. والدليل على ذلك، ارتفاع الميزانية المخصصة للقيادة الجديدة، من 50 مليون دولار في سنة 2007 إلى 75.5 مليون دولار في سنة 2008 ليقترب في 2009 من 392 مليون دولار. [2] هذا من جهة، ولكن بالمقابل فإن القارة هي أيضا مجموعة من الدول الضعيفة العاجزة

---

[1] Antonia Juhasz. Ibid,

[2] Djibril Diop. « L'Afrique dans la politique de la nouvelle administration Américaine : rupture ou continuité ? » Op.cit.

عن حماية حدودها واستقرارها. ومن ثم لا مفر من الذهاب إلى تشكيل هذه القيادة. هذا الوضع يشبه كثيرا الظروف التاريخية التي دفعت الولايات المتحدة إلى تشكيل القيادة المركزية (CENTCOM). [1]

تتركز مهمة الأفريكوم في الدفاع عن المصالح القومية الأمريكية عن طريق تعزيز القدرات العسكرية للدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية والقيام بعمليات عسكرية إذا لزم الأمر ذلك. وفي هذا الصدد، هناك مبدأن أساسيان يوجهان عمل القيادة الإفريقية:

1) حماية أراضي الولايات المتحدة، ومواطنيها وكذلك المصلحة الوطنية الأمريكية من أي تهديد قد يتخذ من الأراضي الإفريقية منطلقا له.
2) مساعدة الشركاء الأفارقة للولايات المتحدة في بناء قدراتهم الذاتية لحفظ السلام وتعزيز الاستقرار والحكم الراشد والتنمية المستدامة.
3) التحرك ضد أي فرد أو منظمة تنشط في إفريقيا، وتحاول تهديد مصالحها ومصالح حلفائها هناك. [2]

وعلى الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين يحاولون تقديم القيادة الإفريقية كنتيجة للتشاور مع شركائهم الأفارقة، إلا أن ذلك ليس صحيحا تماما. وحتى إن اعتبرت الولايات المتحدة أنها تأخذ بعين الاعتبار إرادتهم ومصالحهم بعين الاعتبار عند تأسيس القيادة، إلا أنها تظل مع ذلك عملا أحادي الجانب، وهو أداة مصممة لمعالجة أوجه القصور في السياق الإفريقي بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث بدأت تتزايد المصالح الأمريكية والتهديدات المحدقة بها.

ما يمكن الجزم به هو أن القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا جاءت لتكمل الجهود التي بذلتها الحكومة الأمريكية في سبيل دعم الحكومات الإفريقية - عبر مختلف البرامج التي سبق الإشارة إليها- من أجل

---

[1] يجب التذكير أيضا أنه في سنوات السبعينيات، لعبت كل من الصدمة النفطية لسنة 1973، والغزو السوفيتي لأفغانستان والثورة الإيرانية سنة 1979، دورا كبيرا في خلق القيادة المركزية الأمريكية في عام 1983، التي كانت تمثل امتدادا منطقيا لعقيدة الرئيس "كارتر" التي جعلت من نفط الخليج مصلحة إستراتيجية و أي تهديد يستهدف المنطقة هو تهديد للولايات المتحدة.

[2] http://www.africom.mil/AboutAFRICOM.asp , (تم تصفحه في 2010/05/25)

وبالتالي في الوقت الذي تبدو فيه محاربة الإرهاب هي السبب الرئيسي من وراء إنشاء القيادة العسكرية الجديدة، يبدو أن النفط يعد هو الآخر دافعا لا يقل أهمية عن الحرب على الإرهاب. ومن ثم فإنه من أجل الحفاظ على مصادر الطاقة البديلة في القارة وتأمين الوصول إليها، لجأت إدارة الرئيس بوش بشكل متميز إلى الاستعانة بالجيش على نحو متزايد. الأمر الذي جعل "كيفن فيليبس" Kevin Phillips يستعمل مصطلح "إمبريالية النفط" لوصف سياسات إدارة بوش في هذا الصدد، حيث يقول إن الجانب المميز في هذه السياسة هو "***تحول الجيش الأمريكي إلى قوة عالمية لحماية النفط.***" [1]

يمكن القول إذن أن هجمات 11 سبتمبر 2001 وتجدد الأهمية الإستراتيجية والطاقوية لإفريقيا بالنسبة للمصالح الأمريكية، أصبحت تتطلب من الولايات المتحدة استجابة أمنية أكثر ملاءمة وإستراتيجية عسكرية جديدة، وهذا على عكس ما كان معمولا به طيلة فترة الحرب الباردة. في الماضي، كانت العلاقة بين وزارة الدفاع الأمريكية وإفريقيا تتم تحت مظلة القيادات العسكرية الأوروبية والوسطى والمحيط الهادئ. (**انظر الخريطة 04**) وبما أن مصالح الولايات المتحدة في القارة كانت طفيفة في ذلك الوقت، كما أن الشؤون الإفريقية كانت تلقى معالجة ثانوية، فإن تلك المظلة كانت كافية بالنسبة للولايات المتحدة وبخاصة مع تفويض جزء كبير من مصالحها الحيوية لإشراف حلفائها الأوروبيين.

تمثل الأفريكوم إذن ذروة الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي بالقارة الإفريقية، ونتيجة حتمية للتفكير الإستراتيجي الأمريكي الذي يرى في القارة مكانا لمجموعة من المصالح التي يجب الدفاع عنها. والدليل على ذلك، ارتفاع الميزانية المخصصة للقيادة الجديدة، من 50 مليون دولار في سنة 2007 إلى 75.5 مليون دولار في سنة 2008 ليقترب في 2009 من 392 مليون دولار. [2] هذا من جهة، ولكن بالمقابل فإن القارة هي أيضا مجموعة من الدول الضعيفة العاجزة

---

[1] Antonia Juhasz. Ibid,

[2] Djibril Diop. « L'Afrique dans la politique de la nouvelle administration Américaine : rupture ou continuité ? » Op.cit.

عن حماية حدودها واستقرارها. ومن ثم لا مفر من الذهاب إلى تشكيل هذه القيادة. هذا الوضع يشبه كثيرا الظروف التاريخية التي دفعت الولايات المتحدة إلى تشكيل القيادة المركزية (CENTCOM). [1]

تتركز مهمة الأفريكوم في الدفاع عن المصالح القومية الأمريكية عن طريق تعزيز القدرات العسكرية للدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية والقيام بعمليات عسكرية إذا لزم الأمر ذلك. وفي هذا الصدد، هناك مبدأن أساسيان يوجهان عمل القيادة الإفريقية:

1) **حماية أراضي الولايات المتحدة، ومواطنيها وكذلك المصلحة الوطنية الأمريكية من أي تهديد قد يتخذ من الأراضي الإفريقية منطلقا له.**
2) **مساعدة الشركاء الأفارقة للولايات المتحدة في بناء قدراتهم الذاتية لحفظ السلام وتعزيز الاستقرار والحكم الراشد والتنمية المستدامة.**
3) **التحرك ضد أي فرد أو منظمة تنشط في إفريقيا، وتحاول تهديد مصالحها ومصالح حلفائها هناك.** [2]

وعلى الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين يحاولون تقديم القيادة الإفريقية كنتيجة للتشاور مع شركائهم الأفارقة، إلا أن ذلك ليس صحيحا تماما. وحتى إن اعتبرت الولايات المتحدة أنها تأخذ بعين الاعتبار إرادتهم ومصالحهم بعين الاعتبار عند تأسيس القيادة، إلا أنها تظل مع ذلك عملا أحادي الجانب، وهو أداة مصممة لمعالجة أوجه القصور في السياق الإفريقي بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث بدأت تتزايد المصالح الأمريكية والتهديدات المحدقة بها.

ما يمكن الجزم به هو أن القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا جاءت لتكمل الجهود التي بذلتها الحكومة الأمريكية في سبيل دعم الحكومات الإفريقية - عبر مختلف البرامج التي سبق الإشارة إليها- من أجل

---

[1] يجب التذكير أيضا أنه في سنوات السبعينيات، لعبت كل من الصدمة النفطية لسنة 1973، والغزو السوفيتي لأفغانستان والثورة الإيرانية سنة 1979، دورا كبيرا في خلق القيادة المركزية الأمريكية في عام 1983، التي كانت تمثل امتدادا منطقيا لعقيدة الرئيس "كارتر" التي جعلت من نفط الخليج مصلحة إستراتيجية و أي تهديد يستهدف المنطقة هو تهديد للولايات المتحدة.

[2] http://www.africom.mil/AboutAFRICOM.asp , (تم تصفحه في 2010/05/25)

فرض الاستقرار وبسط سيطرتها على أراضيها ومحاصرة نشاط الجماعات الإرهابية والتجارة غير المشروعة. ولكن ما يجب ملاحظته أيضا، هو أن هذه القيادة الجديدة جاءت لتحقق هدفا آخر لا يقل أهمية وهو حماية مصادر الطاقة عبر محاصرة التمدد الصيني الذي بدأ بالفعل يزعج المصالح الأمريكية في القارة وينافسها. هذا التمدد الذي بدأ يطال بشكل مباشر مصادر التزود بالنفط في القارة. بعدما أصبحت الصين ثاني أكبر مستورد للطاقة فى العالم بعد الولايات المتحدة، وذلك في ظل النمو السريع لاقتصادها. كما أن الصين تستثمر مبالغ كبيرة في كافة مجالات استكشاف واستخراج ونقل النفط في إفريقيا.

يجب التذكير أن فكرة إنشاء قيادة عسكرية مستقلة لإفريقيا كانت قد طرحت في الأصل سنة 2003 من جانب ما يعرف بجماعة مبادرة سياسة النفط الإفريقية: African Oil Policy Initiative Group (AOPIG)، وهي المبادرة التي تم الإعلان عنها سنة 2002، عقب مؤتمر موسع عن النفط الإفريقي، في الولايات المتحدة. وبرزت من خلالها أهمية إيلاء الولايات المتحدة اهتماما أكبر للنفط الإفريقي. وطلبت المجموعة التي تشكلت بموجب هذا المؤتمر من الإدارة والكونجرس إعلان منطقة خليج غينيا منطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة، بحكم غناها بالنفط. كما دعت إلى إنشاء قيادة عسكرية فرعية خاصة بالمنطقة ينطوي نشاطها بالأخص على حماية ثرواتها.

و على الرغم من أن الحاجة الأمريكية للنفط الإفريقي ومنافسة الصين لها لم تصل بعد إلى مستوى الصراع الذي توظف فيه القوة العسكرية، إلا أن ذلك لا ينفي أن هناك أدوارا حيوية يمكن أن تلعبها القوة العسكرية في هذا التنافس، أبرزها أن الإعلان عن تشكيل قيادة عسكرية إفريقية يمثل نوعا من استعراض القوة من جانب الولايات المتحدة في مواجهة الصين وغيرها من القوى العالمية الصاعدة، بما يعزز مكانتها كقوة عظمى وحيدة فى العالم. فضلاً عن أنها تعكس رسالة واضحة بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام توسيع الصين لنفوذها فى إفريقيا. ولكن الأهم من ذلك أن إنشاء قيادة عسكرية جديدة لإفريقيا يعتبر في حد ذاته نوعاً من التحسب لاحتمالات تصاعد التنافس الدولى على إفريقيا في المستقبل، لمستويات قد تمثل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة الحيوية، مما يتطلب منها تطوير الهيكل التنظيمي لقواتها المسلحة بما يجعلها

قادرة على التعامل مع ما يهدد مصالحها. ويعني ذلك أن إنشاء قيادة عسكرية لإفريقيا يندرج في إطار الاستعداد لأسوأ السيناريوهات المتعلقة بالتنافس مع الصين، ليس فقط في وقتنا الحالي، وإنما خلال المستقبل المنظور.[1]

ينطوي إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة لإفريقيا على دلالات عميقة بشأن مضمون السياسة الأمريكية في إفريقيا، لاسيما من حيث ما تعنيه تلك الخطوة من اتجاه نحو عسكرة سياستها الإفريقية، بشكل لم يسبق وحدث من قبل، إذ من الملفت أن الولايات المتحدة لم تُقدم على مثل هذه الخطوة خلال سنوات الحرب الباردة الطويلة، حينما كانت إفريقيا واحدة من ساحات المواجهة الساخنة بين الشرق والغرب، وجرى وقتذاك تكييف الصراعات الإفريقية في إطار الصراع المركزي بين القوتين العظميين. ولكن الإدارات الأمريكية المختلفة لم تُقدم على إنشاء قيادة عسكرية مستقلة لإفريقيا، والسبب قد يرجع إلى غياب متغير رئيسي في المعادلة آنذاك، وهو تنامي المصالح الأمريكية هناك بما فيها النفط. وتحول المنافسة الأيديولوجية بين العظميين إلى منافسة شرسة بين حلفاء الماضي وقوى اقتصادية صاعدة. مما يستدعي التدخل بقوة وبشكل مباشر. ويمثل ما سبق العنصر الأبرز في السياسة الأمريكية إزاء إفريقيا، والمتمثل في لجوئها في سياق اهتمامها بإفريقيا، إلى المزيد من العسكرة، بحيث باتت الأداة العسكرية هي الأكثر بروزاً من بين مجمل أدوات سياستها الخارجية.

يبدو إذن في الختام أن السياسة الأمريكية في منطقة إفريقيا، في فترة ما بعد الحرب الباردة، ارتكزت بشكل ملحوظ على تبعيتها المتزايدة للموارد الأولية الإفريقية. كما أنه مع نهاية الحرب الباردة تحولت الهواجس الأمنية الأمريكية من الصراع الأيديولوجي مع المعسكر الشرقي، إلى الصراع من أجل الحفاظ على استقرار النظام الدولي وحماية مصادر التزود بالطاقة. هذا إلى

[1] أحمد إبراهيم محمود، « أبعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا »، ملف الأهرام الإستراتيجي.

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/File0.htm

(تم تصفحه في 2007/06/12).

وعليه فقد تكون " الديمقراطية " في فترة ما بعد الحرب الباردة سلاحا يستخدم كما استخدم "الخطر الشيوعي" أثناء الحرب الباردة. كما أن مصلحة الولايات المتحدة من وراء الدعوة إلى إقامة أنظمة ديمقراطية في إفريقيا قد تكون استمرارية لمصالحها الاقتصادية والتجارية. فكما أن الديمقراطية يراد من خلالها تأمين حرية الأشخاص وحقهم في ممارسة السياسة والدفاع عن حقوق الإنسان، فإن الديمقراطية تعني كذلك رفع جميع القيود عن التجارة الخارجية والالتحاق باقتصاد السوق، وهو ما تريده دولة كالولايات المتحدة التي تسعى إلى تأمين مصالحها في هذه السوق الكبيرة التي هي إفريقيا. ولا غرابة إذن، في أن جل خطابات القادة الأمريكيين والمسؤولين المكلفين بالملف الإفريقي لا يكادون يفرقون بين ضرورة دعم الديمقراطية من جهة واندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي من جهة ثانية.

الفصل الخامس

السياسة الأمريكية في إفريقيا التحديات والآفاق

انتهينا في الفصل السابق إلى أن الولايات المتحدة، تضع نصب عينيها علاقاتها مع القارة الإفريقية الدفاع عن مجموعة من المصالح. لا يمكن أن يختلف اثنان في أن المصالح الاقتصادية والرغبة في استغلال أكبر لمصادر الطاقة في المنطقة إلى جانب محاربة الإرهاب العالمي، لا تعد المصلحة الوحيدة لها في القارة. إنما يمكن أن نضيف إليها شكلا آخر من المصالح. ذلك أن رغبة الولايات المتحدة وبخاصة في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة لم تكتف بتفوقها على بقية القوى الكبرى في جل الميادين، وإنما رأت في الظروف المواتية التي أعقبتها وفي مقدمتها العولمة، فرصة سانحة لزيادة تفوقها على القوى الدولية الأخرى التي قد تفكر في منافستها من جهة، ومن جهة ثانية، تكريس هيمنتها على الشؤون الدولية. ومن أجل إطالة أمد الحوافز والمكانة المتميزة التي حصلت عليها بعد القضاء على غريمها السوفيتي، شرعت الولايات المتحدة في رسم إستراتيجيات خاصة تقوم على التفرد بالقرارات الدولية والتضييق على مصالح القوى الأخرى التي ترى فيها عائقا أمام تحقيق أهدافها السالفة الذكر في الأمد القريب، وبلوغ أهدافها البعيدة المدى التي تجعل منها القوة المهيمنة الوحيدة على الصعيد العالمي.

على ضوء ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة شكلين من أشكال التحديات التي أصبحت الولايات المتحدة تنظر إليهما على أنهما يشكلان أحد العراقيل التي تحول دون بسطها لهيمنتها المطلقة على القارة الإفريقية. يتمثل التحدي الأول في التواجد الصيني الذي بات يمثل مصدر قلق للولايات المتحدة والدول الغربية صاحبة مناطق النفوذ في المنطقة بشكل عام. والتحدي الثاني يعبر عنه المنافسة الفرنسية للمصالح الأمريكية، حيث لم تتوقف فرنسا يوما إلى النظر إلى الاهتمام الأمريكي بالقارة بعين الريبة. يجب التذكير بأن الشعور الفرنسي بأن الأمريكيين جاؤوا لإزاحة فرنسا من مربعها الإفريقي ليس وليد الساعة ولكن كان أحد أسباب الجفاء بين الطرفين منذ السنوات الأولى للحرب الباردة. هذا لا يعني بالضرورة أنه لا يجود تحديات أخرى تعترض تمدد المصالح الأمريكية في المنطقة.

هذا كما يجب التأكيد كذلك على أن تركيز اهتمامنا في هذا الفصل على دراسة المواقف الأمريكية من ما تعتبره أدوارا منافسة لها تقوم بها كل من الصين وفرنسا في القارة الإفريقية، لكن ذلك لا يعني بالضرورة اقتصار تواجد القوى الكبرى في المنطقة على هذين اللاعبين فقط. حيث شهدت العشرية السابقة، ظهور لاعبين جدد على الساحة الإفريقية (اليابان، الهند، البرازيل، روسيا، البرازيل ودول أوروبية كذلك) يبحث كل واحد منهم عن استغلال القارة في سياسته الرامية إلى احتلال أدوار أكثر أهمية وقوة على الصعيد الإقليمي والدولي.

هذا، كما أن هناك إلى جانب المنافسة الصينية والفرنسية مجموعة أخرى من التحديات تتعلق بشكل كبير بالظروف الخاصة بالقارة الإفريقية نفسها. فالتخلف الذي تعرفه أجزاء كبيرة من القارة وغياب التنمية والاستقرار، إلى جانب النزاعات المختلفة التي لا تزال تدمي القارة وتفشل أي محاولة لإنقاذها، تعد بدورها أحد المواضيع التي تجعل من مهمة أي دولة تحاول استغلال القارة والتعامل معها في غاية الصعوبة.

لأجل ذلك ارتأيت أن أقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء. أتناول في الجزء الأول السياسة الصينية في القارة الإفريقية. وهي لا تختلف كثيرا عن السياسة الأمريكية في المنطقة سواء تعلق الأمر بالظروف التاريخية التي نشأت فيها العلاقات بين الطرفين أو المصالح والأهداف التي تدفع كليهما لأن يجعل من علاقاته مع القارة حجر الزاوية في علاقاته مع العالم ومجمل الإستراتيجيات التي خصصها لذلك. بينما أتناول في الجزء الثاني حالة التنافس الشديد التي طبعت العلاقات الفرنسية مع الولايات المتحدة وبالأخص في العشرية الأخيرة من القرن العشرين. لم تمنع العلاقات الإستراتيجية بين البلدين وكونهما جزءاً من منظومة حضارية واقتصادية واحدة من أن تخوضا منافسة شرسة كانت القارة ميداناً لها. بينما يعد الجزء الأخير محاولة استشرافية لما يمكن أن تكون عليه السياسة الأمريكية في إفريقيا في المستقبل المنظور. وكيف يمكن أن تؤثر التحولات الدولية المتسارعة والظروف التي تعرفها الولايات المتحدة وبخاصة مع ظهور بوادر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على مسار السياسة الأمريكية في إفريقيا.

مواجهة المنافسة الصينية الصاعدة في إفريقيا

ظهرت منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، مجموعة من المؤشرات تدل كلها على تزايد ملحوظ في مصالح ونشاط الصين في القارة الإفريقية. حيث اتضح بشكل جلي أن الصين تسعى إلى استثمار رصيد علاقاتها القديم مع الكثير من الدول الإفريقية من أجل لعب دور محوري في القارة. لم تعد الصين تنظر إلى القارة الإفريقية من منظور أيديولوجي كما كان الحال عليه طيلة الحرب الباردة، بل أخذ الاهتمام بالقارة يتوسع إلى ميادين أخرى يشكل البعد الاقتصادي فيها حجر الزاوية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار التوجهات الجديدة للدبلوماسية الصينية التي لم تعد تقبل البقاء في الظل بل صارت أكثر من أي وقت مضى تزاحم الدول الكبرى في مختلف الشؤون الدولية. بات إذن من السهل استنتاج أن الحكومات الصينية التي جاءت بعد نهاية الحرب الباردة تسعى جميعها إلى استغلال العلاقات مع القارة الإفريقية وتوظيفها في إطار تكريس وجودها كقطب دولي مستقل، يهدف من بين ما يهدف إليه إلى إعادة النظر في الهيمنة الأمريكية على العالم من دون منازع منذ نهاية الحرب الباردة، ويدعو إلى عالم متعدد الأقطاب.

لذلك فإنه يجب النظر إلى السياسة الأمريكية في إفريقيا من هذه الزاوية. لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى لم تعد تنظر إلى القارة على أنها منطقة نفوذ أوروبية كما كان يتم طيلة فترة الحرب الباردة، بل جزء أساسي وحلقة لا يمكن الاستغناء عنها من أجل تكريس هيمنتها على العالم. لذلك فإن سعي طرف دولي مثل الصين إلى إعادة ترتيب خارطة النفوذ في المنطقة يعد شكلا من أشكال المنافسة التي تعيرها الإدارة الأمريكية أهمية بالغة.

سنناقش في ما يلي حقيقة المنافسة الصينية للمصالح الأمريكية، وأهمية التهديد الصيني للسياسة الأمريكية في المنطقة. التساؤل المطروح هو، هل التخوف الأمريكي من السياسة الصينية قائم في الأساس على رغبتها في ضمان مصادر الطاقة والأسواق الإفريقية فقط، أم أن الأمر يتعدى ذلك بكثير؟

التطور التاريخي لعلاقات الصين مع القارة الإفريقية، نبذة تاريخية

عرفت السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا منذ إقامة العلاقات الأولى للصين مع بعض دول القارة في سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، تحولا كبيرا. حيث تحولت من التركيز المفرط على الجهود السياسية الأيديولوجية، بما في ذلك الدعم النشط لحركات التحرر الإفريقية، إلى الدوافع التي تمليها عليها مصالحها الاقتصادية البحتة.[1] لذلك فإنه بشكل عام، يمكن تقسيم علاقات الصين الرسمية مع إفريقيا في القرن العشرين إلى مرحلتين أساسيتين. المرحلة الأولى تمتد من سنة 1949 إلى غاية سنة 1989، أما المرحلة الثانية فتمتد من سنة 1989 إلى غاية اليوم.

ساهمت سياسات الحرب الباردة خلال فترة الثلاثين سنة الأولى، أي تحت قيادة الزعيم "ماو تسي تونغ"، في تحديد طموحات الصين في إفريقيا. حيث كانت الحكومة الشيوعية في بكين تعاني من عزلة دولية مفروضة من طرف القوى الغربية، وبالتالي رأت في علاقاتها مع الحكومات الإفريقية متنفسا لدبلوماسيتها ووسيلة لتوسيع نفوذها السياسي خارج إقليمها.[2]

لقد ساندت الصين خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها، حركات التحرر في العديد من الدول الإفريقية، **(الخريط 05)** وأقامت بوتيرة سريعة شبكة من العلاقات الدبلوماسية مع الدول الإفريقية المستقلة حديثا.[3] وفي المقابل، وبفضل تلك العلاقات والدعم الذي لقيته من قبل الحكومات الإفريقية نظير المساعدات التي قدمتها لها، استطاعت الصين الإحلال محل تايوان في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سنة 1971. وكانت جهود عزل تايوان دبلوماسيا على الصعيد الدولي أهم حافز للصين من أجل مد جسور العلاقات مع الدول الإفريقية وتكوين صداقات لها في القارة.

(1) A Long-term Stable China-Africa Relationship Of All-round Cooperation, China Ministry of Foreign Affairs, Published: Nov 17, 2000.

(2) Jerker Hellström. «China's emerging role in Africa a strategic overview. » FOI Studies in African Security www.foi.se/africa . May 2009, p. 6, (2009/05/20 تم تصفحه في).

(3) Gill Bates, (al.), «Assessing China's Growing Influence in Africa. » China Security. 2007, Vol. 3, N° 3, p. 4.

قبل ذلك كان لمؤتمر باندونغ Bandung في عام 1955 وقع كبير على إدراك القادة الصينيين للقارة الإفريقية. لقد صنف هذا المؤتمر إفريقيا "منطقة وسيطة" بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الإمبريالي وفق نظرة "ماو تسي تونج" والاعتبارات الإستراتيجية السائدة آنذاك.[1] هذه الأخيرة التي كانت تتخذ من الأممية والثورة العالمية أحد مواضيعها الرئيسية. هذا الاتصال المبدئي مع القارة الإفريقية، تزامن مع فترة من التطرف الأيديولوجي في سياق الانقسام بين الصين والاتحاد السوفيتي، وحرب فيتنام وعزلة الصين على الساحة الدولية، وكذلك الثورة الثقافية على المستوى الداخلي.[2] وهو ما زاد من وعي القادة الصينيين بأهمية الورقة الإفريقية في علاقات الشد والجذب التي كانت تجمعها مع الغرب عامة ومع الاتحاد السوفيتي على وجه الخصوص. انعكس هذا الاهتمام بشكل واضح من خلال الزيارات عالية المستوى التي كان يقودها مسؤولون صينيون إلى المنطقة.

بين عام 1958 وبداية الثورة الثقافية في عام 1966، أقامت جمهورية الصين الشعبية علاقات دبلوماسية مع 18 دولة إفريقية أخرى.[3] وفي أواخر عام 1963 ومطلع عام 1964، زار وفد برئاسة رئيس مجلس الدولة 10 بلدان إفريقية، منها تسع أقامت علاقات رسمية مع جمهورية الصين الشعبية في نهاية تلك الزيارة.[4]

بنت الصين علاقاتها مع إفريقيا على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي.[5] عززت هذه المبادئ موقف الصين من عدم التدخل في الشؤون الداخلية، التي تفرق بينها وبين الغرب. وقد سعى القادة الصينيون خلال زياراتهم المتكررة إلى المنطقة، إلى تسويق فكرة أن الصين أكبر دولة نامية في العالم والقارة الإفريقية أكبر تجمع للدول النامية.[6] كما أن من بين الميزات المشتركة التي تجمع بينهما أيضا، تاريخهما المشترك الذي طبعه الاستعمار والتدخل الغربي في شؤونهما.

(1) Joseph Y. S. Cheng, Huangao Shi. «China's African Policy in the Post-Cold War Era. » Journal of Contemporary Asia. Vol. 39, No. 1, February 2009, p. 88.

(2) Ibid, p. 88.

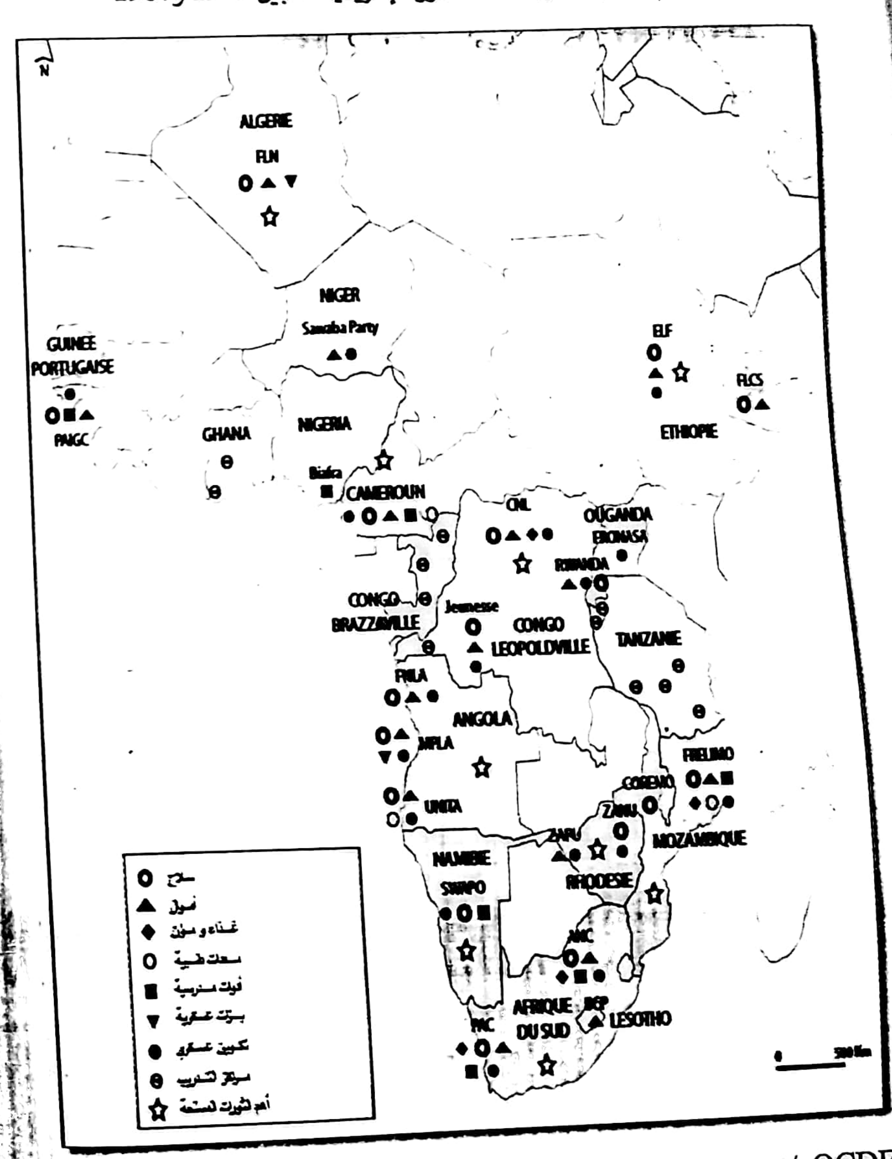
(3) China Ministry of Foreign Affairs. «Diplomatic ties between China and African countries. » 18 Oct, 2004.

(4) Fernando Sithara. «Chronology of China-Africa Relations. » China Report. 2007, p. 364.

(5) Jerker Hellström. «China's emerging role in Africa A strategic overview. » Op.cit.

(6) David H. Shinn. «For better or worse? Courting Africa, An Opportunistic Ally: China's Increasing Involvement In Africa. » Harvard International Review. Summer 2007, p. 52.

الخريطة 05: دعم الصين لحركات التحرر الإفريقية ما بين 1949 و1987



Source: Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest/ OCDE. 2006.

اتسمت السياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية بعد مؤتمر باندونغ بطموح شديد. حيث باشرت الصين مباشرة بعد ذلك مساندة حركات التحرر والدول الإفريقية الفتية، بدعمها اقتصاديا وتقنيا وعسكريا، في محاولة منها لكبح جماح القوى الغربية المهيمنة على العالم وإقامة نظام دولي جديد. وكانت الدول الإفريقية في الوقت نفسه تبحث عن حلفاء لمساعدتها في خوض الكفاح من أجل الاستقلال والدعم المالي لتمويل هذا الصراع. وبالرغم من الانشغال الذي عرفته الصين بشؤونها الداخلية بسبب التغيرات المحلية والثورة الثقافية البروليتارية، إلا أنه سرعان ما تم تسوية هذا الخلل في مسار السياسة الصينية تجاه إفريقيا بشكل سريع بحيث عادت الصين إلى الاهتمام مجددا بشؤون القارة.[1]

وفقا لـ "لاركن" B.D Larkin، هناك خمس خصائص رئيسية ميزت العلاقات الصينية الإفريقية في فترة السبعينيات.[2] **أولا**، في مقدمة هذه الخصائص، عدد الدول الإفريقية التي أصبحت تربطها علاقات دبلوماسية مع الصين، حيث عرف هذا العدد زيادة تدريجية. كان للصين سنة 1967، 13 بعثة دبلوماسية في كامل القارة، بحلول سنة 1974 تضاعف هذا الرقم حيث ارتفع إلى 30 بعثة.

ثانيا، انضمام الصين إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 1971، وشغلها مقعد تايوان. كان للدول الإفريقية دور كبير في إنجاح هذا الإنجاز الكبير للدبلوماسية الصينية. ترحيب ودعم العديد من الدول الإفريقية لهذا القرار يعد دليلا على مستوى العلاقات السياسية بين الصين وهذه الدول التي لم تتوقف عن التطور على مر السنين. وفقا للرئيس المالي السابق موسى تراوري: ***"وجود جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة كعضو دائم في مجلس الأمن سيساهم في تعزيز قدرة هذه المنظمة وفي الحفاظ على السلام والأمن الدولي"***.[3]

---

[1] Judith Van De Looy. «Africa and China: A Strategic Partnership? » ASC Working Paper 67/2006. African Studies Centre Leiden. The Netherlands, p. 2.
[2] Ibid, p. 3.
[3] Ibid, p. 4.

ثالثــا، مــن خــلال خــط الســكك الحديديــة بــين تنزانيــا وزامبيــا (TANZAM)[1] اســتطاعت الصــين مزاحمــة الــدول الغربيــة في ميــدان المســاعدات الخارجيــة وتقــديم المعونــات إلى المنطقــة.[2] حيــث كــان هــذا المشــروع الأكــبر مــن بــين مشــاريع المســاعدات المقدمــة إلى القــارة في ســنوات الســبعينيات. كانــت الصــين بصــدد مكافــأة الحكومــات الموالية لهــا مــن خــلال إنجــاز المبــاني الســكنية، الملاعــب، المصــانع والبنــى التحتيــة، وبعضــها كــان يقــدم بالمجــان إلى جانب الفرق الطبية وبرامج تبادل الطلاب.[3]

رابعــا، اســتمرت الصــين في تقــديم الــدعم لحركــات التحــرر الوطنيــة الــتي كانــت تطالــب بالاســتقلال ونهايــة الإمبرياليــة، حيــث كانــت تعتقــد أن ***الكفــاح المسلح هــو الطريــق الوحيــد الــذي مــن خلالــه يمكــن القضــاء علــى الاســتعمار، وعلــى نظام التمييز العنصري في جنوب القارة***".[4]

كــل هــذا يقــود إلى الخاصــية **الأخــيرة**، الــتي تتمثــل في الاعتقــاد الجــازم لــدى النخبــة الحاكمــة في الصــين بــأن العــالم مقســم بــين فئــتين، القــوى العظمــى في العــالم مــن جهــة وضــحاياها مــن الــدول الضــعيفة مــن جهــة ثانيــة. مســاعدة الــدول الضــعيفة في البقاء ودعمها في القيام بدور المعارض يعد لب السياسة الصينية في القارة.

---

[1] قامت الصين في إطار مساعداتها للقارة، بتنفيذ عدة مشاريع كبرى في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي أبرزها خط السكة الحديد الذي يربط بين زامبيا وتنزانيا، الذي افتتح أمام حركة المرور في عام 1976 وكلف ازيد من 450 مليون دولار أمريكي. سياسات المعونة الصينية ساعدت في حشد دعم النخب الحاكمة في القارة، بخاصة أنها كانت تقدم دون قيود أو شروط بالمقابل.

[2] يجب التذكير في ما يتعلق بموضوع المساعدات الخارجية الصينية المقدمة إلى العالم الثالث عامة والدول الإفريقية على وجه الخصوص، أن الصين منذ بداية الثمانينيات قلصت مساعداتها المعهودة سابقا إلى الثلث، بعد أن وصلت خلال سنة 1977 مثلا إلى ما يقرب 1,5 مليار دولار. وعليه استمرت المساعدات الخارجية للصين إلى القارة على مستوى منخفض عما كانت عليه في السابق، إلا انها كانت على العموم أفضل بكثير من تلك التي كانت تقدمها الدول المانحة الغربية. هذا على الأقل من وجهة نظر الحكومات الإفريقية التي كانت تنظر إليها بعين الرضا ما دامت لا تقرنها بشروط قاسية.

[3] Philip Snow. «The Star Raft: China's Encounter with Africa. » London: Weidenfeld & Nicolson. 1988. In: Judith van de Looy. Ibid., p. 4.

[4] Judith van de Looy. Ibid., p. 5.

مباشــرة بعــد التحــول الــذي عرفــه هــرم الســلطة في الصــين بمجــيء "دينــغ زهــاو بينــغ" Deng Xiaoping إلى الحكــم عرفــت السياســة الخارجيــة الصــينية تحــولا كــبيرا في توجهاتهــا العامــة متــأثرة ببرنامجــه للتحــديث الاقتصــادي الــذي باشــره ســنة 1978. وعلــى الــرغم مــن بقــاء العلاقــات الوديــة قائمــة مــع إفريقيــا، إلا أن النظــام الحــاكم في الصــين بــدأ يــولي اهتمامــا وانشــغالا كــبيرا للمســائل الاقتصــادية ويســعى إلى التركيــز علــى تحســين الــروابط التجاريــة مــع الولايــات المتحــدة وأوروبــا الغربيــة واليابــان.[1] وبنــاء علــى هــذا التحــول الحاصــل في ســدة الحكــم وفي الإســتراتيجية المتبعــة علــى مســتوى العلاقــات الخارجيــة والــتغير أيضــا في نظــرة صــاحب القــرار إلى طبيعــة المصــالح الإســتراتيجية للــبلاد، تغــيرت أيضــا نظرتــه للقــارة الإفريقيــة والمصــالح الصــينية فيهــا وطبيعــة الإســتراتيجية الــتي يجــب اتباعهــا مــن أجــل تحقيــق تلــك الغايــة. أصــبح حجــر الزاويــة في سياســة الصــين تجــاه إفريقيــا "المنفعــة المتبادلــة" أو "التعــاون المــربح للطــرفين" Winwin cooperation. وقــد ترجمــت هــذه السياســة ســريعا في علاقــة جديــدة تحكمهــا ثنائيــة الاســتثمارات الصــينية - خاصــة في البنيــة التحتيــة- مقابل الموارد الطبيعية الإفريقية.[2]

إذا كانــت هــذه السياســة الجديــدة المتبعــة مــن طــرف الصــين، تعــد محاولــة مــن هــذه الأخــيرة لمســايرة التحــولات الدوليــة الحاصــلة بعــد نهايــة الحــرب البــاردة، فهــي بالمقابــل تعــد تراجعــا صــريحا عــن سياســة المعونــات الســابقة الــتي كانــت تتبعهــا في علاقاتهــا مــع الــدول الإفريقيــة. لقــد أولــت الصــين اهتمامــا كــبيرا لموضــوع التعــاون جنــوب- جنــوب ســنوات الثمانينيــات، وهــو مــا يكــون قــد ســاهم في تعــويض الــنقص والتراجــع الحاصــل في مــا يتعلــق بالمعونــة الخارجيــة الــتي كانــت تقــدمها إلى دول العــالم الثالــث.[3] ولعــل هــذا مــا يــدفع إلى الاعتقــاد أن الصــين بعــد نهايــة الحــرب البــاردة أصــبحت أكثــر براجماتيــة عمــا مضــى. الــدليل علــى ذلــك أن المبــادئ الأربعــة

---

[1] Ian Taylor. «China's foreign policy towards Africa in the 1990s. » The Journal of Modern African Studies. 1998, p. 443.

[2] Jerker Hellström. «China's emerging role in Africa A strategic overview. » Op.cit.

[3] Joseph Y. S. Cheng, Huangao Shi. Op.cit, p. 89.

التي أعلن عنها رئيس الوزراء "زهاو زيانج" Zhao Ziyang [1] تتناقض تماما مع المبادئ الثمانية التي وضعها من قبل "شوان لاي" والتي كانت بمثابة الإطار النظري الذي نظم علاقات الصين مع إفريقيا. تلك المبادئ التي كانت تضمن أن تكون مساعدات الصين الأكثر سخاء في العالم.[2]

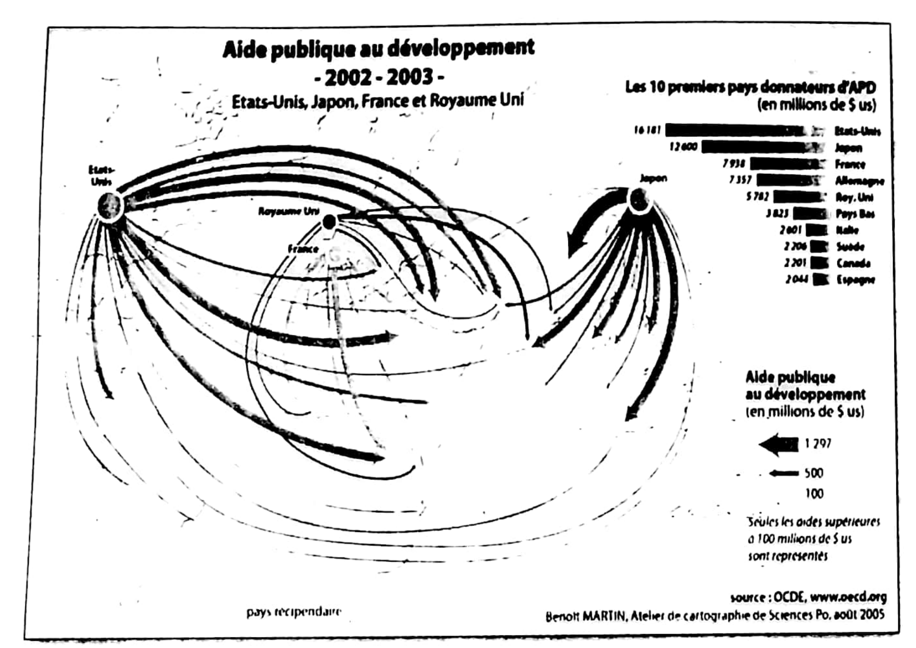
وتشير (**الخريطة 06**) إلى غياب تام للصين في ميدان المساعدات من أجل التنمية التي تستفيد منها القارة الإفريقية أو دول العالم الثالث ككل منذ نهاية الحرب الباردة. بل إن الخريطة تشير إلى أن الصين نفسها تتلقى المساعدات الخارجية من اليابان وبعض بلدان أوروبا الغربية. وعلى الرغم من تعبيرها عن نيتها تقديم المنح والمساعدات الاقتصادية للدول الإفريقية منذ القمة الأولى لمنتدى التعاون الصين-إفريقيا (FOCAC)، تبقى الصين بالرغم من ذلك تحتل ذيل قائمة الدول المانحة للمساعدات في العالم مقارنة بالدول الكبرى الأخرى. في 2005 على سبيل المثال، قدرت المساعدات الصينية لإفريقيا بحوالي 1,3 مليار دولار بينما قدرت مثيلتها الأمريكية في نفس السنة بما قدره 4.6 مليار دولار.[3] يجب الإشارة إلى أن الولايات المتحدة خلال رئاسة "جورج ولكر بوش" ضاعفت مساعداتها إلى القارة ثلاث مرات وهو ما يعكس درجة اهتمامها بالقارة.

[1] خلال جولته في إفريقيا في نهاية عام 1982 وبداية عام 1983، أعلن رئيس الوزراء "زهاو زيانج" Zhao Ziyang عن أربعة مبادئ بشأن تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، وهم المساواة والمنفعة المتبادلة، و التركيز على النتائج العملية، والتنوع في الشكل وتحقيق التقدم المشترك.

[2] Joseph Y. S. Cheng, Huangao Shi. Op.cit, p. 89.

[3] Jerker Hellstrom. « China's emerging role in Africa, A strategic overview . » Op.cit, p. 16.

الخريطة 06: المساعدات العامة من أجل التنمية 2002- 2003



Source : OCDE, www.oecd.org

تاريخيا إذن، استطاعت الصين أن توظف علاقاتها مع القارة الإفريقية في البداية من أجل الظهور كطرف يعتد به على الساحة العالمية. حيث أعطتها علاقاتها مع دول القارة وحركات التحرر في البداية فرصة في سبيل إثبات الذات والدفاع عن وجودها كفاعل دولي مستقل في وجه القوتين "الإمبرياليتين" آنذك الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. ثم في مرحلة ثانية، اعتمدت الصين على الدول الإفريقية الحديثة الاستقلال من أجل افتكاك مقعد دائم في مجلس الأمن وقبل ذلك شغل مقعد الصين في الأمم المتحدة بشكل رسمي على حساب الصين الوطنية (تايوان).

ثم استمرت علاقاتها مع القارة مرة ثالثة، عندما تم مضايقتها ومقاطعتها من قبل الدول الكبرى والغربية على وجه الخصوص، على خلفية أحداث "تيان آن مين" 1989. حيث شكلت زيارات المسؤولين الصينيين إلى القارة والدعم الذي

حصلوا عليه من طرف نظرائهم الأفارقة متنفسا مهما للدبلوماسية الصينية في تلك الظروف. الأمر الذي جعل القارة لها الأولوية بالنسبة للدبلوماسية الصينية.

الأمر طبعا لا يتوقف عند هذا الحد، حيث عادت الصين مجددا لتستثمر رصيد علاقاتها القوية والتاريخية مع القارة، في إطار السياسة الجديدة التي بدأت تتبعها منذ انتهاء الحرب الباردة. سعت الصين من خلال هذه العلاقة لتكريس دورها كفاعل دولي قوي يهدف إلى فرض التعددية القطبية سمة بارزة للعلاقات الدولية ومواجهة الهيمنة الأمريكية. وبالتالي شكلت علاقاتها مع القارة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية لبنة قوية في سبيل فرض واقع دولي جديد تكون فيه الصين قوة اقتصادية وعسكرية تساهم في جعل الولايات المتحدة تتخلى عن مشروعها الإمبراطوري، وتعترف بالندية في علاقاتها مع الصين. وقد يكون هذا أحد أهم نقاط التنافس بينها وبين الولايات المتحدة التي بدورها تنظر إلى القارة الإفريقية على أنها حلقة هامة في بسط نفوذها على العالم ووسيلة جد مهمة في إستراتيجية كبح القوى الاقتصادية الصاعدة ومنعها من الارتقاء في القوة لدرجة تهديد مكانة الولايات المتحدة العالمية وهيمنتها المنفردة على العلاقات الدولية.

منذ الطفرة الكبيرة التي عرفها الاقتصاد الصيني وبالخوص مع بداية الألفية الجديدة، أصبحت الصين بحاجة كبيرة إلى المزيد من مصادر الطاقة والموارد الطبيعية. الأهم إلى جانب ذلك هو رغبة الصين في تنويع مصادر الطاقة، وهو ما أعطى القارة الإفريقية المزيد من الأهمية في نظر صاحب القرار الصيني. الرغبة في التحرر من تبعية الاقتصاد الصيني لنفط الخليج جعلها تفكر في بديل من نفس الأهمية، كما أن رغبتها في فتح أسواق جديدة جعلها أيضا تفكر في السوق الإفريقية كمتنفس لاقتصادها. قبل الإفاضة في موضوع المصالح الاقتصادية للصين في إفريقيا في الجزء الموالي، يجب الإشارة إلى أهمية إنشاء منتدى التعاون بين الصين وإفريقيا. بالفعل يعد هذا المنتدى خطوة تاريخية حاسمة في تاريخ العلاقات بين الجانبين لأنها دخلت مرحلة المؤسساتية، من خلال البدء في إقامة هياكل تؤطر علاقات الجانبين وتنظمها وتعمق المشاورات بينهما. كما كان المنتدى الأول للتعاون بين الصين وإفريقيا (FOCAC) في قمة بكين في

أكتوبر 2000، مؤشرا رئيسيا على مستوى الاهتمام الذي بدأت الصين توليه لإفريقيا.[1] تحولت القمة التي أصبحت تعقد منذ ذلك الحين مرة كل ثلاث سنوات، إلى منصة هامة للحوار حول مختلف القضايا التي تهم الطرفين وخارطة طريق للتعاون بشكل خاص في مجالات السياسة والاقتصاد ولكن أيضا في التنمية الاجتماعية والمبادلات الثقافية.[2]

وفي نفس المنحى المتصاعد من حيث أهمية القارة الإفريقية بالنسبة للمصالح الصينية، يمكن اعتبار إقدام الحكومة الصينية على نشر كتاب أبيض حول إفريقيا في يناير 2006 الأول من نوعه تحت عنوان "***السياسة الإفريقية للصين***"،[3] ذروة علاقات الصين مع القارة وخطوة أساسية تسمح لها برسم سياسات طويلة الأجل.[4] يؤكد الكتاب الأبيض على الميزات المشتركة للصين مع الدول الإفريقية ويشدد على أنها شريك موثوق به بالنسبة للدول النامية. وقد جاء في تصريح لمساعد وزير الخارجية الصيني "لوي غوزينغ Lui Guozeng" أن الهدف من وراء إعداد هذا الكتاب هو: "***إطلاع المجموعة الدولية على حجم الاهتمام الذي توليه الصين للقارة الإفريقية ورغبتها في تنمية علاقات الصداقة مع دولها***."[5] هذا كما أن الكتاب الأبيض قدم بشكل واضح تعهد الصين بالمشاركة في تولي مهمة حفظ السلام والأمن في القارة، إلى جانب تعزيز المبادلات رفيعة المستوى في الميدان العسكري، بما في ذلك التكنولوجيا العسكرية وتدريب القوات المسلحة الإفريقية.

---

(1) Fernando Sithara. Op.cit, pp. 369-370.

(2) China Ministry of Foreign Affairs. «The Sixth Senior Officials Meeting of the Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC) Is Held in Cairo. » Published: Oct 22, 2008.

(3) Joseph Y. S. Cheng, Huangao Shi. Op.cit, p. 93.

(4) Li Anshan. «China and Africa: policy and challenges. » China Security, Vol. 33, N°. 10, 2007.

(5) Joseph Y. S. Cheng, Huangao Shi. Ibid, p. 93.

تعود العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية ودول القارة الإفريقية إلى ما يزيد عن نصف قرن من الزمن.[1] تزامن ذلك مع النضال الذي كانت تخوضه بعض حركات التحرر الإفريقية من أجل التخلص من الاستعمار. كما تزامن ذلك من جهة ثانية مع بداية إدراك الصين لأهمية العالم الثالث، في سعيها لكسب الدعم والاعتراف الدولي كدولة مستقلة، فاعلة على الساحة الدولية. غير أن الانطلاقة الحقيقية للصين في المنطقة، تعود إلى بداية الستينيات من القرن الماضي. عندما نجحت إلى حد كبير في استثمار وتوظيف حركات التحرر الإفريقي من الاستعمار الغربي في سياستها الخارجية كورقة رابحة ساعدتها في لعب الدور الدولي الذي كانت تطمح إلى لعبه.

استغلت الصين علاقتها مع بعض دول القارة الإفريقية منذ البداية، من أجل الظهور كطرف دولي يعتدّ به. وقد شكلت علاقاتها مع دول القارة وبعض حركات التحرر، فرصة من أجل إثبات الذات والدفاع عن وجودها كطرف دولي مستقل وبخاصة في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي. (دعمها لحركات التحرر الإفريقية التي لا يدعمها الاتحاد السوفيتي).[2]

و يمكن إرجاع سبب الاهتمام الذي بدأت توليه الصين الشعبية لإفريقيا خلال هذه المرحلة إلى جملة من العوامل.[3] يمكن أن نحصي في مقدمتها، الاعتقاد لدى صانع القرار الصيني بأن منظومة العالم الثالث هي الأقدر على مساعدة الصين على الوصول إلى تحقيق أهدافها العالمية، السياسية منها

---

(1) ومع ذلك يحب زعماء الصين التذكير دائما بالرحلات الأولى التي قام بها بحارة صينيون بقيادة "زينغ هي" Zheng He إلى السواحل الشرقية للقارة الإفريقية في عهد أسرة مينغ الحاكمة، أي منذ حوالي ثلاثة آلاف سنة، واقتصرت على المبادلات مع إفريقيا. دون أن يكون هناك أية أطماع في الهيمنة. وبالفعل، يعود أول اتصال مباشر تم بين إمبراطورية الصين والقارة الإفريقية إلى القرن العاشر قبل الميلاد في شكل مبادلات تجارية مع مصر.

(2) طالع في هذا الخصوص:

Joseph Y. S. Cheng, Huangao Shi. «China's African Policy in the Post-Cold War Era.» Journal of Contemporary Asia. Vol. 39, N° 1, February 2009.

(3) حمدى عبد الرحمن حسن «العلاقات الصينية الإفريقية: شراكة أم هيمنة؟» كراسات استراتيجية. مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الأهرام. السنة السابعة عشرة، العدد 172، فبراير 2007. http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK57.HTM تم تصفحه في (2009/04/15)

والأيديولوجية. معتمدا في ذلك على الاعتقاد السائد في حينه والذي كان يرى في الصين جزءا من العالم الثالث. بل إن القادة الصينيين تبنوا موقفا متميزا تجاه القارة، عندما خلصوا إلى أن الصين وإفريقيا تحملان ماضيا محملا بالقهر «الاستعماري» الذي مارسه الغرب ضدهما، وكلتاهما لا تريد تكرار تلك الظروف التاريخية. فالصين مثلها مثل الدول الإفريقية عانت كثيرا من الاحتلال البريطاني ثم الياباني، كما أن إفريقيا قد عانت قرونا من الاحتلال الأوروبي بمختلف أشكاله.

إلى جانب ذلك فإن الصين قد أدركت في وقت مبكر، أهمية الصوت الإفريقي في سبيل جلب الدعم والمساندة لسياستها الخارجية. سواء تعلق الأمر بقضية الاعتراف الدولي بمن يحق له شغل مقعد الصين في الأمم المتحدة. حينما احتدم الصراع عام 1963 بينها وبين تايوان على كسب التأييد الإفريقي، وذلك أثناء تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مسألة تمثيل الصين. عندئذ أدركت الصين أهمية إفريقيا في كسب معركة الاعتراف الدولي بها. أو ما تعلق عامة بمساندة السياسة الخارجية الصينية التي انبرت للدفاع عن مصالح العالم الثالث الذي تعتبر نفسها جزءا لا يتجزأ منه، وأحسن من ينطق باسمه، رغم أنها كانت ترفض دائما في العلن فكرة أن تسود علاقة تابع ومتبوع بين دول العالم الثالث.[1]

بالنسبة لقوة ناشئة كالصين ومن دون ماض استعماري في إفريقيا، فالأمر يتعلق أكثر بفرصة للم الشمل مع الدول الإفريقية حول مبادئ تستمد شرعيتها من التاريخ المشترك للطرفين. فالأمر لا يعدو أن يكون إلا تطابقا صريحا في المصالح والأهداف، ما دام هنالك تحديات مشتركة للجانبين، أو كذلك يبدو. وهذا ما أشار إليه الرئيس الصيني "هو جين تاو" Hu Jintao: ***"الصداقة الصينية الإفريقية متجذرة في أعماق التاريخ ولا تنفك تتعمق مع مر السنين."***[2] هذه الشرعية التاريخية تمثل وسيلة مثالية لتأسيس الشرعية الأيديولوجية التي تعتبر ثمرة التواجد الدائم للصين إلى جانب القارة الإفريقية، في طليعة دول عدم الانحياز أثناء الحرب الباردة. وفي هذا الصدد تلاحظ

---

(1) Judith van de Looy. Op.cit.

(2) مقطع من كلمة الرئيس الصيني "هو جين تاو" عند افتتاح منتدى الصين إفريقيا في 04 نوفمبر 2006.

"فاليري نيكي" Valérie Niquet، *"أن بكين ظلت تعتمد على استغلال ورقة العالم الثالث والتعاون جنوب- جنوب، والاستمرار في التذكير بالنضال المشترك ضد كل أشكال الإمبريالية."* [1] هذا النضال جنبا الى جنب مع الدول الإفريقية ودول العالم الثالث عامة يضع الصين وإفريقيا على قدم المساواة حتى وإن كان البون شاسعا بين الطرفين. قد نظمت الصين سياستها هذه القائمة على الاحترام المتبادل مع الدول الإفريقية طيلة الفترة الممتدة من استقلال الدول الإفريقية إلى غاية اليوم من خلال مبدأ عدم التدخل والحياد، أحد أهم المبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية الصينية في إفريقيا. [2]

يعود إلى رئيس الوزراء "شوان لاي" Chou En-Lai، أحد الرموز التاريخية للثورة الصينية، والملقب "بالإفريقي" من قبل البعض، السبق في رسم الخطوط العريضة لسبل التعاون بين الصين وإفريقيا. حيث نجح بعد زيارة قادها إلى القارة دامت أزيد من ثلاثة أشهر في 1963- 1964، زار خلالها عشر دول أفريقية، في حشد دعم معظم البلدان الإفريقية وضمها إلى جانب الصين وإشراكها في المعركة الأيديولوجية القائمة على مفهوم "نظرية العوالم الثلاثة" التي كان ماوتسي تونغ أول من نظر لها، وشكلت لفترة طويلة الإطار النظري للسياسة الخارجية الصينية. على ضوئها قسمت السياسة الخارجية الصينية العالم إلى ثلاث كتل مختلفة، تشكل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي "العالم الأول" وتقدمهما على أنهما القوتان العظميان اللتان تمثلان الإمبريالية العالمية. وتصنف البلدان المتقدمة الأخرى في أوروبا الغربية، فضلا عن اليابان وكندا وأستراليا ضمن نطاق "العالم الثاني". بينما الدول النامية في آسيا وإفريقيا ودول أمريكا اللاتينية تشكل "العالم الثالث". تنظر الدبلوماسية الصينية إلى دول العالم الثالث من زاويتين، الأولى هي أنها تمثل ضحايا الاضطهاد والاستغلال الذي مورس عليها من قبل القوى الاستعمارية، ومن تعتبرها جهة ثانية القوة الدافعة للكفاح ضد "الهيمنة الاستعمارية الجديدة". ماو يقيم علاقة من النضال والتضامن بين العالم الثاني والعالم الثالث في مكافحة العظيمين.

[1] Valérie Niquet-Cabestan. « La stratégie africaine de la Chine ». Politique Etrangère, été 2006/2, p.361.

[2] هي من بين المبادئ التي اعلن عنها الرئيس "زهاو زيانغ" Zhao Ziyang في زيارة قام بها إلى إحدى عشرة دولة إفريقية في 1982.

وعليه فالنضال ضد الاستعمار لا يمثل لوحده فرصة الالتقاء الوحيدة مع الدول الإفريقية، فبالإضافة إلى الماضي الاستعماري المشترك لكلا الشريكين، لا تفوت الصين فرصة لتسليط الضوء على انتمائها إلى نفس المجال الأيديولوجي. في الواقع، إن الزخم الذي أحاط بنظرية "العالم الثالث" لا يعدو أن يكون طريقة ذكية من طرف "حكماء" الصين من أجل جر القارة الإفريقية برمتها في خدمة مشاريعها العالمية التي لم تكن تبدو حينها طموحة بالشكل الكبير الذي هي عليه اليوم. كانت إفريقيا نقطة انطلاق حقيقية بالنسبة للدبلوماسية الصينية التي كانت تبحث عن مكان لها تحت الشمس. وتوظيفها للتاريخ المشترك والماضي الأليم الذي عرفته هي وافريقيا سنين طويلة يعد خطوة ذكية من أجل إقناع الدول الإفريقية بفكرة الطريق الثالث ودور البديل الذي قد تلعبه دون أن تسبب إحراجا أو ضغطا لها كما تفعله باقي الدول الكبرى وتمارسه في الواقع اليوم. هذا الثقل الأيديولوجي الموروث عن الحرب الباردة يتم اليوم إعادة استرجاعه من طرف الحكومات الصينية المتعاقبة بعد الحرب الباردة من أجل تأسيس شرعية جديدة لضمان استمرار علاقة الفائدة المتبادلة بين "أكبر دولة نامية هي الصين وأكبر قارة نامية هي إفريقيا". [1] جميع التصريحات الرسمية من قبل السلطات الصينية بشأن الشراكة الصينية الإفريقية تعمل جميعها على استغلال التاريخ المشترك بين الطرفين.

ومن أجل تحقيق تلك الغاية، عملت الصين على طمأنة شركائها، من خلال إرساء علاقات قائمة على سياسة عدم التدخل والحياد. لذلك فالشراكة الإستراتيجية التي تعرضها الصين على شركائها الأفارقة تدخل في هذا الاتجاه، بحيث تسعى من ورائها إلى كسر نمط التنمية والتعاون الذي لطالما فرضته الدول الاستعمارية السابقة على تلك الدول، وطرح نفسها كبديل. وهي من خلال هذه السياسة تحاول كذلك أن تثبت واقعا يكرس من خلاله استمرار منطق الكتل الثلاث، وأن الصين وإفريقيا حتى وإن انتهت الحرب الباردة، يظلان في نفس الخندق.

[1] Mbaye Cisse. « L'affirmation d'une stratégie de puissance: la politique africaine de la Chine. » http://www.diploweb.com/forum/chine07102.htm

يبدو إذن جليا أن حجر الزاوية في الدبلوماسية الجديدة للصين في إفريقيا وكأنه عملية تكييف فقط وإعادة استغلال مبادئ السياسة الخارجية الصينية التي وضعت خطوطها العريضة لأول مرة في عام 1953 من قبل شوان لاي، وهي كالتالي:

- الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي.
- عدم الاعتداء المتبادل.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- المساواة والمنفعة المتبادلة.

ظلت هذه المبادئ بعد عقود عدة، أساس العلاقات الصينية الإفريقية. كما ظلت الحكومات المتعاقبة في بكين تنظر إليها على أنها حالة من التواصل والاستمرارية. في عام 2006، أعاد الرئيس "هو جين تاو" Hu Jintao التأكيد على موقف الصين الدائم من خلال الإصرار على أن "***المعاملة القائمة على المساواة بين أطرافها هي الضمان الأكيد لتعزيز الثقة المتبادلة بين الصين وإفريقيا. نحن نعلق أهمية كبيرة على اهتمامات كل الأطراف.***" في نظر الدبلوماسية الصينية، الإرغام وتطبيق العقوبات هي أقل فعالية من الاتصال الدائم. هذا كما أن المزيد من القسر يولد في الغالب الصراع، وهذا ما يزيد من الحاجة إلى تعزيز الحياد المطلق في الشؤون الداخلية للبلد الشريك.[1]

وهكذا، وجدت بكين سهولة كبيرة في إعادة تموقعها في القارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة. ويرجع ذلك أساسا إلى قدرة الدبلوماسية الصينية بنجاح على استثمار الجذور التاريخية للعلاقات الصينية الإفريقية، وإعادة تثمين مبادئها المؤسسة وتكييفها لتتناسب مع المهمات الجديدة. وبينما وجدت القوى الاستعمارية السابقة صعوبة في التخلص من سياسة الهيمنة والأبوية التي تلقى معارضة ونفورا كبيرا من قبل الدول الإفريقية، استمرت الصين بالمقابل في سياستها القائمة على الشرعية التاريخية المبنية على النضال المشترك مع الشعوب الإفريقية والتضامن معها.

(1) Mbaye Cisse. Op. Cit.

بعد أحداث "تيان آن مين" عام 1989؛ تعرضت الصين لانتقادات كبيرة من جانب الدول الغربية، في حين لم تتأثر بالمقابل علاقات الصين بدول العالم الثالث والدول الإفريقية على وجه الخصوص. بل كانت جل مواقف النخب الحاكمة في إفريقيا متضامنة مع الحكومة الصينية ومعتبرة أن الأمر لا يعدو أن يكون شأنا داخليا للصين.[1] وهو ما جعل الحكومة الصينية تفكر مجددا في استثمار رصيدها من العلاقات الدبلوماسية المتميزة مع القارة الإفريقية، الأمر الذي أعطاها أهمية جديدة في نظر صاحب القرار الصيني.[2] وفي هذا الصدد قدم المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني بعد أحداث "تيان آن مين" الملاحظة التالية: "كانت الصين في الماضي قريبة جدا من الغرب والبلدان الغنية، وقد أهملت العالم الثالث والأصدقاء القدامى في إفريقيا. لقد أظهر الأصدقاء القدامى والعالم الثالث تعاطفهم ودعمهم للصين في اللحظات الحاسمة، كما ثبت في الاضطرابات الأخيرة، لذلك يجب على الصين السعي جاهدة لاستئناف وتطوير العلاقات مع هؤلاء الأصدقاء القدامى".[3]

أصبح من الجلي إذن، أن الصين عادت لاستخدام شعار التعاون بين دول الجنوب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ تمهيدا منها لحشد الدعم لسياستها الداعية إلى إقامة نظام عالمي جديد. ولا يخفى أن هذه القراءة الصينية لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول جاءت كصيغة مناهضة لموقف الدول الغربية من قضايا حقوق الإنسان والحريات. ورغم أن السياسة الصينية الجديدة خلال تلك المرحلة قد غلب عليها التوجه البراجماتي الذي يغلب المصالح الاقتصادية للصين الأمر الذي يمكن ملاحظته بجلاء في إستراتيجيتها المتعلقة باستغلال النفط في إفريقيا، فإن الاعتبارات السياسية والأيديولوجية التي

(1) يمكن تفسير مواقف هذه النخب من زاويتين. الأولى هي أن هذه النخب تعتبر هي الأخرى أن مطالب الديمقراطية والضغوط التي تمارسها الدول الغربية في هذا المجال ما هي إلا تهديد لاستقرار أنظمتها وحكوماتها وهي بالتالي مصدر للتهديد. الزاوية الثانية تعبر عن فهم براجماتي للعلاقات مع الصين وأن الوقوف إلى جانب خصوم الصين وتوجيه النقد لها قد يكون سببا في توقف المعونات التي كانت تمنحها إياها.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن. المرجع السابق.

(3) Joseph Y. S. Cheng and Huangao Shi. «China's African Policy in the Post-Cold War Era.» Journal of Contemporary Asia. Vol. 39, No. 1, February 2009, p. 90.

شكلت دوما العمود الفقري للعلاقات الصينية الإفريقية لا تزال قائمة كسابق عهدها.

مع تزايد مكانتها السياسية والاقتصادية، بدأت السياسة الخارجية الصينية تشهد تحولا هاما. كما لاحظ "وو جيان مين" Wu Jianmin ، وهو دبلوماسي بارز ورئيس جامعة الشؤون الخارجية الصينية، حيث بدأت الصين تتجه من "دبلوماسية الاستجابة" إلى "الدبلوماسية الاستباقية". إفريقيا، بعد ما كانت تعتبر بعيدة جدا عن أية استثمارات اقتصادية وإستراتيجية كبيرة، أصبحت الموضع المثالي لتنفيذ الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية المتعددة الأبعاد الجديدة للصين. والتي تقف في مقدمتها جهودها الرامية إلى الوقوف في وجه إقامة القطب الواحد وهيمنة الولايات المتحدة على العالم.[1]

من أجل تحقيق ذلك، اتبعت الصين جملة من الإستراتيجيات ترتبط في الأساس بالأسلوب الذي ماانفك يطبع سياستها الخارجية تجاه العالم الثالث. هذا الأسلوب يمكن إدراجه ضمن ما يعرف بالسياسة "الخارجية الهادئة للصين". في مقدمة هذه الإستراتيجيات يعد الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية أهم هذه الإستراتيجيات. ورغم الانتقادات التي لم تتوقف الدول الغربية عن توجيهها لها في هذا المجال، إلا أن الصين استمرت مع ذلك في اتباع سياسة النأي بالنفس والابتعاد عن التدخل في الشأن الداخلي للدول الإفريقية والتورط في نزاعاتها. فهي لم ترد يوما أن تكون مصدر إزعاج للقادة الأفارقة بالتعبير عن طموحات سياسية لها في القارة، حيث سعت إلى تقديم صورة مغايرة عن تلك التي ألفتها الشعوب والزعماء الأفارقة عن الدول الغربية.

ولذلك فصانع القرار في الصين دائماً ما يردد بأن الصين لا تخلط السياسة بمصالحها الاقتصادية، ولسان حاله يقول: "لا سياسة تعلو على المصالح، أما الأعمال فهي الأعمال" (Business is business)، أحسن مثال على ذلك علاقاتها المتميزة مع دولة السودان التي تربطها بها علاقات اقتصادية

(1) Denis M. Tull. «China's Engagement in Africa: Scope, Significance and Consequences.» Journal of Modern African Studies. 44:3 (2006), pp. 460-461.

بالغة الأهمية، بالنسبة للصين فالأمر يتعلق أولا بالنفط. ومن ثم فإن المشاكل الجمة التي يعاني منها السودان على اختلافها داخلية كانت أو مع قوى دولية كبرى، لم تمنع من أن تجعل من السودان شبه محمية صينية. كما صرّح نائب وزير الخارجية الصيني "زهو ونزهونغ" Zhu Win Zhong صيف العام 2004 حول قضية دعمها الحكومة السودانية ضد قوات المتمردين: ***"الأعمال هي ما يهمنا، ونحن نحاول فصل الأعمال عن السياسة، وأعتقد أن الوضع الداخلي السوداني هو شأن داخلي، ونحن لسنا في موقف يتيح لنا أن نفرض مواقفنا على الحكومة".***[1]

والواقع أن الصين لم يحدث وأن فرضت شروطا أو معايير مسبقة مقابل المساعدات والإعانة التي تمنحها للدول الإفريقية، أو أنها رهنت مبادلاتها التجارية أو استثماراتها في القارة نظير تحقيق هذه الأخيرة شروطا سياسية أو أيديولوجية. وهو ما جعل زعماء القارة يميلون أكثر للتعامل مع الصين، لإدراكهم أن مثل هذه الشروط ليست على الأجندة الصينية المهتمة أكثر بقطاع الأعمال والاستثمار، ***"وتكشف الإحصاءات الصينية عن أن بكين قدمت مساعدات بقيمة 107 ملايين دولار لإفريقيا عام 1998، ووصلت بحلول 2004 إلى 2.7 مليار دولار، أي ما يعادل 26 % من إجمالي المساعدات الصينية إلى العالم؛ الأمر الذي يضع الصين في مصاف الدول المانحة للقارة."***[2]

هذا، كما نجحت الصين في تسويق سياستها في القارة الإفريقية على أنها البلد الذي لم يحصل وإن كان له أطماع استعمارية. وبالتالي فهي تضع نفسها دائما في مقابل الدول الأوروبية الاستعمارية السابقة وبديلا لها. كما أنها لم تشارك من قريب أو بعيد في اقتسام القارة واضطهاد شعوبها ونهب ثرواتها، والإشارة هنا إلى الولايات المتحدة التي وقفت بشكل غير مباشر إلى جانب بعض

(1) أحمد علو، «التنين يحرّك ذيله فماذا يفعل النسر؟»، مجلة الجيش (اللبناني)، العدد: 261، 2007/3/1. نقلا عن: أمير سعيد. «الصين الصاعدة... وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا». قراءات افريقية.
http://www.qiraatafrican.com/view/?q=198
(تم تصفحه في 2012/03/11)

(2) أمير سعيد. المرجع السابق.

القوى الاستعمارية بدعوى محاصرة المد السوفيتي في القارة. بل أكثر من ذلك، الصين نجحت في تمرير صورة لنفسها لدى الدول الإفريقية، تجعل من نفسها هي الأخرى ضحية للتوسع الاستعماري الغربي في حقبة هامة من تاريخها، حيث انتهكت سيادتها واستهدفت وحدتها الترابية. كل ذلك إذن، عزز من سياستها التي ترمي إلى إقناع نظيراتها في القارة الإفريقية حول أهمية التعاون بين دول الجنوب وأن الصين هي أكبر دول العالم الثالث. وبالتالي لن تجد هذه الدول حليفا لها أفضل من الصين يدرك جيدا مشاكلها، ولن يستغل ضعفها من أجل تحقيق مصالحه الخاصة على حسابها.

المقاطعة والحصار الذي تفرضه الدول الغربية عامة على بعض الأنظمة الإفريقية "المارقة" في نظرها، استغلتها الصين بشكل ذكي ونجحت من خلالها في فرض واقع جديد في المنطقة. لقد اتبعت الصين بشكل ذكي إستراتيجية ملء الفراغ الذي أعقب تراجع بعض الدول الغربية عن المناطق التي كانت تمثل مناطق نفوذ لها.[1] وسواء كان ذلك التراجع بدعوى معاقبة أنظمتها الحاكمة أو أنها لم تعد تمثل مصلحة إستراتيجية لها، فإن الصين بحكم علاقاتها السابقة مع البعض من تلك الدول (السودان، زيمبابوي) تمكنت من نسج شبكة جديدة من المصالح الاقتصادية والعلاقات السياسية الوثيقة معها، لدرجة أصبحت تمثل بالنسبة للكثير منها البديل الذي يقلل ويحد من وطأة التعنت الغربي تجاهها.

كما استغلت الصين في المرحلة التي تلت نهاية الحرب الباردة، التعفف الذي أصبحت تبديه بعض الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة من التدخل المباشر أو تحت مظلة الأمم المتحدة في النزاعات الإفريقية. ومنذ الإهانة التي لقيتها القوات الأمريكية في الصومال في إطار عملية "إعادة الأمل" (Restore Hope) بدأت هذه الأخيرة تتبنى شعار "حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية". سمح هذا الواقع للصين بأن تصبح اليوم الدولة الأولى في إفريقيا من حيث الأعداد الموفدة لقوات حفظ سلام عاملة تحت راية الأمم المتحدة؛ متفوقة في ذلك على أي

(1) Richard J. Payne and Cassandra R. Veney. « China's Post-Cold War African Policy. » Asian Survey, Vol. 38, N° 9, September 1998. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/2645623, p. 867. (تم تصفحه في 2009/04/04)

عضو آخر دائم بمجلس الأمن. وهذا لا يعني بالطبع وجود قواعد عسكرية دائمة للصين في إفريقيا؛ مثلما هو الحال بالنسبة لفرنسا مثلاً التي تضع لها قواعد رئيسية في ست دول إفريقية. ولا يجسد ذلك بالضرورة أطماعاً عسكرية صينية في إفريقيا بما يناقض الصورة التي تريد الصين أن تبدو بها في نظر الشعوب والقادة الأفارقة. بيد أن ذلك في المقابل يشي بما يمكن أن يمثل حماية صينية لمصالحها المتزايدة في إفريقيا، ورغبة في توفير مظلة آمنة لحلفائها الأفارقة في ميدان السياسة الدولية، لا سيما إن كانت من "الدول المارقة" وفقاً للمنظور الأمريكي.[1]

إلى جانب ما سبق من إستراتيجيات، يعد توافق السياسة الصينية مع طموحات بعض الأقطاب الإفريقية الصاعدة إحدى أهم هذه الإستراتيجيات. علاقات الصين لا تقتصر فقط مع الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دولا مارقة. ذلك أن تواجد الصين إلى جانب دولة جنوب إفريقيا في ما بات يسمى بمجموعة البريكس BRICS ودعمها الكبير وتوافقها البارز مع دول محورية في أقاليمها مثل نيجيريا أو إثيوبيا، ينم بشكل واضح عن رغبتها في استثمار هذه القوى الإقليمية في سبيل إرساء دعائم سياسة صينية قوية في القارة الإفريقية. هذه القوى الإقليمية، إلى جانب قيمة المبادلات الكبيرة التي تجمعها مع الصين وأهمية الثروات التي تحتكم عليها، هي أيضا ترغب في وضع حد للهيمنة الغربية على مصائرها من جهة وتطمح أن تكون أطرافا دولية فاعلة في عالم متعدد الأقطاب لا تهيمن عليه دولة بمفردها.

كان هناك إذن كما سبق مجموعة من الإستراتيجيات، ساهمت جميعها في مساعدة الصين على مواجهة الضغط الدولي المسلط عليها وبخاصة من طرف الولايات المتحدة بعد أحداث "تيان آن مين"؛ إلى جانب العمل على استغلال ثروات القارة وأسواقها في دعم الموقف الصيني الهادف إلى لعب أدوار أكثر أهمية على الصعيد العالمي.

(1) أمير سعيد. المرجع السابق.

المصالح السياسية والاقتصادية للصين في إفريقيا

تشمل المصلحة الوطنية بالنسبة للحكومة الصينية، ضمان استمرار النمو الاقتصادي قبل كل شيء، وضمان الدعم الدولي لسياسة "الصين الواحدة" في إشارة إلى ما يتعلق بموضوع تايوان، وردع الولايات المتحدة من الحيلولة دون صعود الصين وتمكينها من التحول إلى قوة كبرى. في الوقت نفسه تجنب الدخول في مواجهة مباشرة معها، وذلك من أجل تمكين الصين من أن تظل مستقرة وتركز كل جهدها في حملة التحديث التي باشرتها. [1] لذلك ظلت تنظر إلى الأمم الإفريقية على أنها عنصر حاسم في تحقيق هذه المصلحة الوطنية.

و قد باشرت الصين ومنذ منتصف التسعينيات صفحة جديدة في علاقاتها مع القارة الإفريقية، زادت من خلالها أنشطتها في القارة وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية: [2]

1) الحصول على مصادر جديدة للطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى.

2) فتح أسواق إفريقية جديدة لسلعها واستثماراتها الخارجية.

3) العمل على تبييض صفحتها على المستوى الإقليمي في سبيل دعم موقعها كلاعب رئيسي على المستوى العالمي من جهة، وتوفير الدعم لموقفها الداعي إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب من جهة ثانية.

1) تنويع مصادر الطاقة

تعد السياسة الإفريقية الجديدة للصين جزءا من نهج متماسك يربط بين احتياجات التنمية الداخلية وقدرة البلاد على تأمين دائم للوسائل اللازمة لنموها. من بينها، يحتل النفط مكانة متعاظمة. لذلك فالإستراتيجية القائمة على تأكيد أن الصين "دولة قوية" تفترض منها أن تكون قادرة على مواجهة جميع أشكال

(1) Linda Jakobson. «China's Africa Policies: Drivers and Constraints. » Paper for International Studies Association Convention, San Francisco 26-30/03/2008, Finnish Institute of International Affairs (FIIA), Helsinki / Beijing.

(2) Xu Yi-Chong. «China and the United States in Africa: Coming conflict or commercial coexistence? » Australian Journal of International Affairs. Vol. 62, N° 1, March 2008, p. 24.

القيود التي تفرضها القوى الأخرى المنافسة لها، والتي يمكن أن تعرقل استقلالية قرارها، وبالتالي نموها. وإدراكا منها بجسامة تلك المهمة، تحول انتباه الصين إلى القارة الإفريقية لضمان إمدادات دائمة من المواد الخام الطبيعية والطاقوية، الضرورية لنموها المتزايد بشكل رئيسي.

أصبح الاعتماد المتزايد على الطاقة مصدر قلق رئيسي للصين. حيث أصبحت ثامن أكبر مستورد للنفط سنة 2000، ثم ارتقت إلى المركز الرابع في سنة 2003 بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا على التوالي. ويتوقع أن تحتل المرتبة الثالثة في العالم سنة 2005. كما شكلت وارداتها ما يقدر بـ 27٪ من إجمالي استهلاك النفط في عام 1999 و37٪ في سنة 2002. ويتوقع أن تصل نسبة وارداتها إلى 45 ٪ في سنة 2005. [1] أي أن الصين بحاجة إلى استيراد ما يقارب نصف حاجياتها من النفط لتلبية الطلب المتزايد على هذه المادة. وهو ما يدل على خطورة اعتمادها المفرط على الأسواق العالمية، هذا الوضع قد يزيد من تعقيد مهمة صاحب القرار الصيني الذي يرغب في أن تلعب الصين دورا عالميا أكثر قوة واستقلالية.

هذا، ولغاية 1990، كانت إندونيسيا وإيران وبعض دول الخليج من أكبر الممونين لها بهذه المادة. ولكن بعد أن عززت الولايات المتحدة قبضتها على منطقة الخليج من جهة وتراجعت التوقعات الإيجابية حول احتياطي بحر قزوين من النفط من جهة أخرى، [2] أصبح لزاما على الصين العمل على تنويع مصادر تموينها من النفط. الأمر الذي جعل من القارة الإفريقية بديلا حتميا ومثاليا من أجل تنويع مصادر التزود بالنفط.

وتشير الإحصائيات إلى أن واردات النفط الصينية من إفريقيا تمثل 25 ٪ من مجمل وارداتها من العالم وهذه النسبة هي في تزايد مستمر. لذلك ومنذ سنة 2004، أصبحت الصين ثاني أكبر مستورد للنفط الإفريقي، بعد الولايات

(1) François Lafargue. « La Chine, une puissance africaine. » Perspectives chinoises. N° 90, juillet-août 2005, p. 10.

(2) حيث لا تزيد التقديرات المتضاربة لاحتياطي منطقة بحر قزوين من النفط عن 2 % إلى 4 % من الاحتياطي العالمي. طالع حول هذا الموضوع تقرير الوكالة الدولية للطاقة: « China's Worldwide Quest for Energy Security », 2000.

المتحدة وقبل اليابان.[1] تستورد الصين نفطها الإفريقي من عشر دول إفريقية، تحتل السودان صدارة هذه الدول حيث تمثل 12٪ من الواردات الصينية، إلى جانب كل من أنغولا، نيجيريا والجابون.[2] **(انظر الخريطة 07)**

تهتم الصين أيضا بالمواد الخام والمعادن التي تغذي نموها الصناعي. حيث حلت خلال عامي 2003 و2004، محل الولايات المتحدة لتصبح الدولة الأولى في العالم الأكثر استهلاكا للمعادن مثل النحاس، النيكل، خام الحديد، الرصاص، وباقي المعادن الأساسية الأخرى. هذا كما تستهلك الصين الآن 22 ٪ من إنتاج النحاس العالمي مقارنة مع 16 ٪ للولايات المتحدة. كما أنها تستهلك 22٪ من الناتج العالمي للألومنيوم مقابل 20 ٪ للولايات المتحدة. لذلك وبحلول عام 2003، استطاع الاقتصاد الصيني أن يمتص لوحده ما يقارب 20.6 ٪ من صادرات النيكل الإفريقية و18.3٪ من القطن، و35.2٪ من خام الحديد، و18.6٪ من النحاس، و10.4٪ من لب الورق و32.2٪ من المنتجات الخشبية الأخرى كما أنها تمتص أيضا معظم إنتاج القطن في إفريقيا.[3]

2) المبادلات التجارية والاستثمار:

مع ذلك، سيكون من الخطأ الاعتقاد أن الصين تظر إلى إفريقيا فقط كمصدر للمواد الخام. ذلك أن الصين مثلها مثل باقي الدول الكبرى الأخرى تعتبر القارة الإفريقية التي تضم ما يقارب 14 ٪ من سكان العالم، سوقا تصديرية محتملة لصادراتها ومقصدا مهما لاستثماراتها، ولا غرابة في ذلك. حيث بدأت الصين مع الألفية الجديدة تعاني من اختناق أسواقها الداخلية وعجز هذه الأخيرة عن استيعاب الإنتاج الضخم الذي صاحب الطفرة الكبيرة التي عرفها الاقتصاد الصيني. كما أن ولوج أسواق التصدير التقليدية في أوروبا وأمريكا الشمالية وحتى الأسواق المجاورة لها في آسيا أصبح مهمة محفوفة

(1) Valérie Niquet-Cabestan. Op.cit , p. 367.

(2) وقد شجع الصين في ذلك كون البلدان الإفريقية المنتجة للنفط هي من أكثر الدول استقطابا وجاذبية لشركات النفط الصينية والأمريكية على حد سواء. فهي مفتوحة على المنافسة وبإمكان الشركات النفطية الأجنبية تملك الأسهم فيها، ولا توجد أية قيود على الإنتاج أو التصدير، باستثناء نيجيريا التي هي عضو في منظمة الأوبك.

(3) Xu Yi-Chong. Op.cit, p. [illegible].

بالمصاعب وعلى نحو متزايد. بالإضافة إلى أن مهمة ولوج أسواق جديدة لا تقل أهمية بالنسبة للاقتصاد الصيني عن مهمة تأمين الحصول على الموارد الطبيعية الرئيسية. الأمر الذي جعل القارة الإفريقية واحدة من الأماكن الطبيعية للتوسع الاقتصادي الصيني، لأن الدول النفطية الغنية في تلك المناطق هي من الدول النامية التي تستورد جل ما تستهلكه من تجهيزات وتقنيات وحتى الغذاء. كما أن بعضها كان يعاني من عقوبات طويلة الأجل فرضت عليها من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية.[1]

و قد تطور حجم المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا بشكل ملحوظ.[2] فمن 10.6 مليار دولار سنة 2000 إلى 18 مليار دولار سنة 2003 ثم إلى ما يقارب 30 مليار دولار في 2004، 40 مليار دولار في 2005، 55 مليار دولار في 2006، ثم 73 مليار دولار في 2007.[3] ومن المتوقع أن يصل إلى 100 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2010.[4] هذه الأرقام تدل على أن الصين حاليا تعد ثالث أكبر شريك تجاري لإفريقيا بعد كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على التوالي.[5]

(1) Ibid, p. 24.

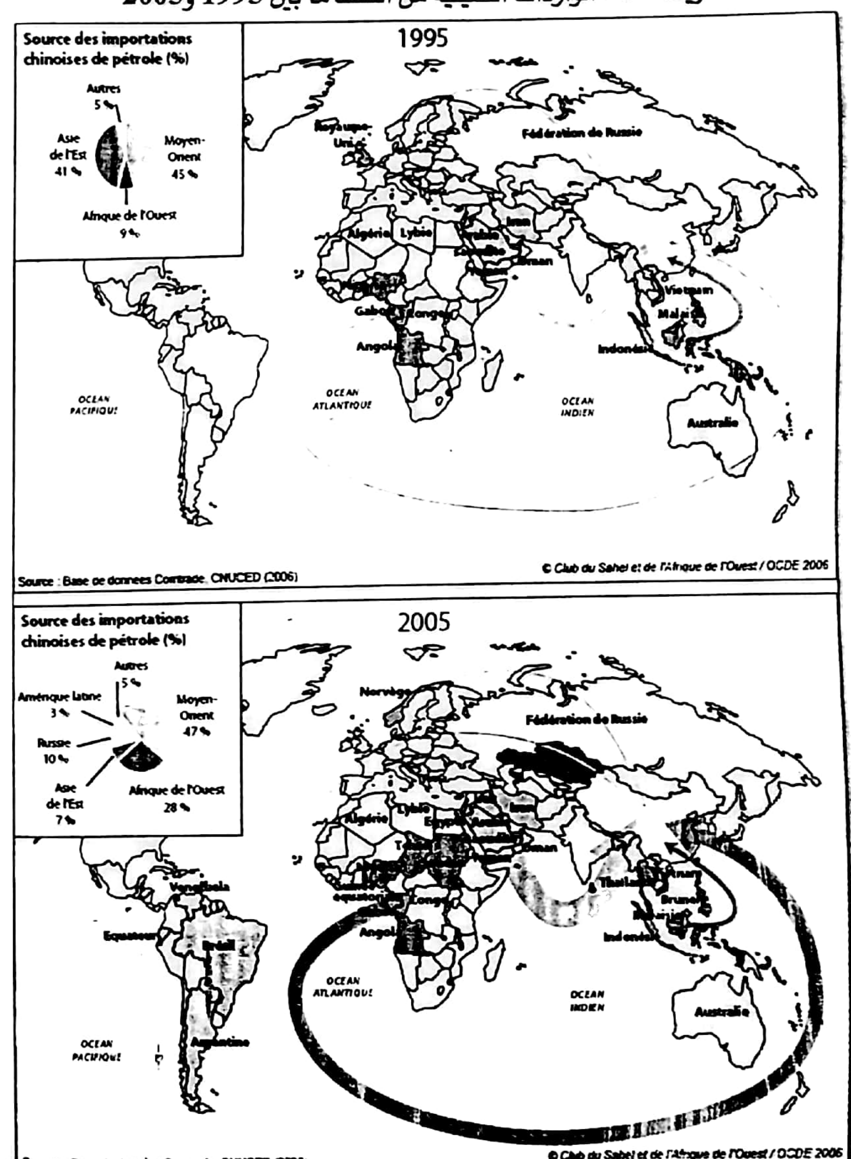
(2) إن النمو في المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا لا يرجع فقط إلى حاجة الصين المتزايدة إلى المحروقات والموارد المعدنية، بل يرجع أيضا إلى السياسات التجارية التي انتهجتها الصين. حيث وفي محاولة منها لتعزيز المبادلات التجارية مع القارة الإفريقية، قامت الحكومة الصينية برفع التعريفات الجمركية المفروضة على 196 سلعة من 28 بلدا إفريقيا في سنة 2005. وقد بلغت قيمة السلع الإفريقية المعفاة من الرسوم الجمركية المصدرة إلى الصين سنة 2006 أزيد من 350 مليون دولار. وفي سنة 2007، قامت الصين بتوسيع نطاق تغطية الصادرات الإفريقية المعفاة من الرسوم الجمركية لتصل إلى 454 مادة. حاليا، تحظى معظم الصادرات من السلع الإفريقية بإعفاءات من الرسوم الجمركية عند دخولها إلى السوق الصينية. وقد ساعدت هذه المبادرة في توسيع الصادرات الإفريقية إلى الصين. للحصول على المزيد من المعطيات حول الموضوع طالع:
Hany Besada, Yang Wang, and John Whalley. «China's Growing Economic Activity in Africa.» NBER Working Paper No. 14024 May 2008 http://www.nber.org/papers/w14024 . National Bureau Of Economic Research, 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138, May 2008, p. 2.

(3) Hany Besada, Yang Wang, and John Whalley. Ibid, p.2.

(4) Linda Jakobson. «China's Africa Policies: Drivers and Constraints. » Op.cit.

(5) Hany Besada, Yang Wang, and John Whalley. Ibid., p. 2.

الخريطة 07 : الواردات الصينية من النفط ما بين 1995 و2005



Source : CEDEAO-CSAO/OCDE. 2006 - décembre 2006, p. 11.

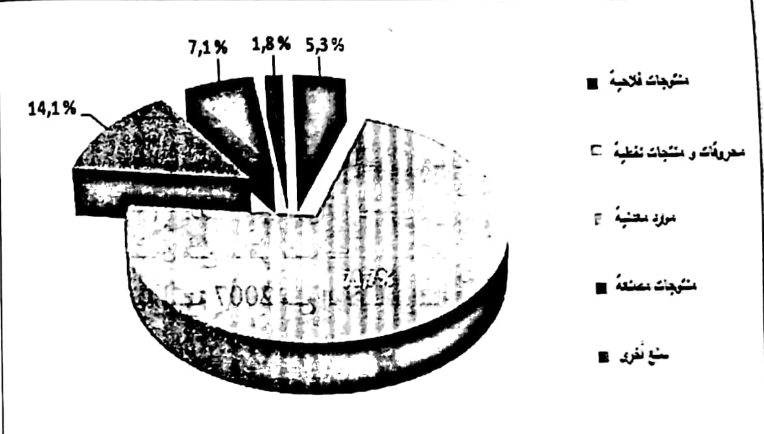
ومـع ذلـك تظـل حصـة القـارة في المبـادلات التجاريـة الصـينية مـع العـالم متواضـعة جـدا، حيـث لم تتعـدَ 3٪ في سـنة 2005.[1] وهـو يتوافـق مـع المكانـة الـتي تحتلـها القـارة الإفريقيـة في التجـارة العالميـة، حيـث لا تتجـاوز مسـاهمة القـارة أكثـر قلـيلا مـن 2 ٪ مـن إجمـالي التجـارة العالميـة. بـالرغم مـن أن نسـبة المبـادلات البينيـة بـين الطـرفين مـع ذلـك، شـهدت ارتفاعـا ملحوظـا، حيـث تضـاعفت المبـادلات بـين الطـرفين سـبع مـرات منـذ سـنة 2000.[2] هـذا التواضـع في المبـادلات بـين الصـين وإفريقيـا - رغـم تطورهـا المطـرد- يبـدو عنـدما نقارنهـا بتلـك المبـادلات التجاريـة الـتي تجمـع الصـين مـع بـاقي شـركائها في العـالم. في هـذا الإطـار، بلغـت المبـادلات التجاريـة الصـينية سـنة 2007 مـع الولايـات المتحـدة مـا قيمتـه 302 مليـار دولار، ومـع اليابان 236 مليار دولار ومع الاتحاد الأوروبي 230 مليار دولار.[3]

هـذا كمـا يمكـن أن نلاحـظ أن التجـارة البينيـة الصـينية الإفريقيـة ظلـت تحـافظ علـى النمـوذج التقليـدي في المبـادلات، وهـو مـا يجعـل الـدول الإفريقيـة تصـدر بشـكل أساسـي الـنفط والمـواد الأوليـة وتسـتورد المنتوجـات الصـينية المصـنعة للاستهلاك المحلي. **(انظر الشكل12).**

---

[1] Valérie Niquet-Cabestan. Op.cit, p. 367.
[2] Linda Jakobson. Ibid.
[3] Ibid.

الشكل 12: الواردات الصينية من إفريقيا في 2007



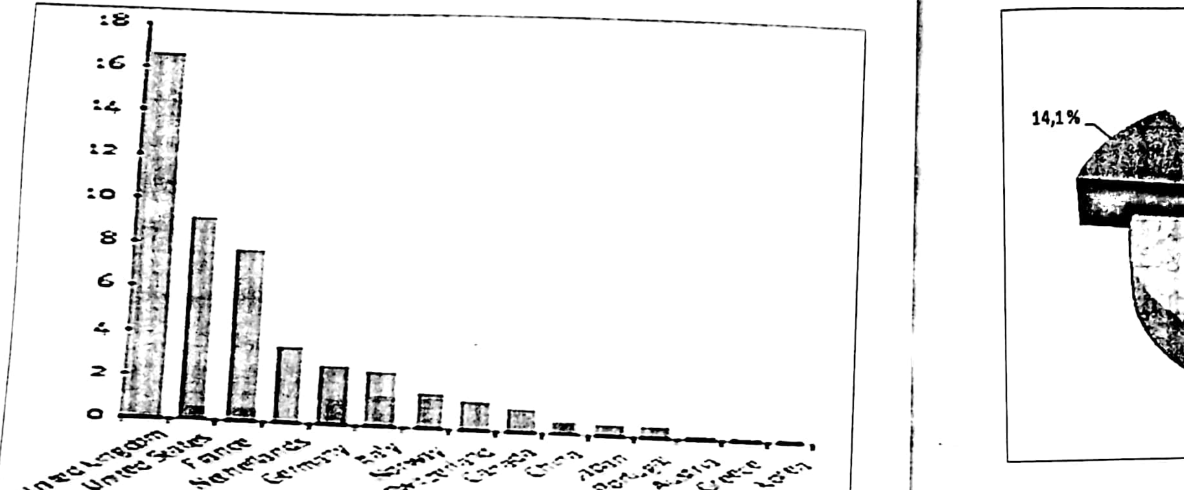
Source: Rapport de L'OMC. In: François Lafargue. Diploweb, 2009 .

ما يقال عن تواضع المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا يمكن أن ينطبق على الاستثمارات الصينية في إفريقيا كذلك. بحلول سنة 2007، وصلت الاستثمارات الصينية في إفريقيا إلى 12 مليار دولار أمريكي. على الرغم من التزايد السريع، إلا أن هذا المبلغ يبقى متواضعا بالمقارنة مع الاستثمارات الغربية حيث تركزت جلها في الصناعات النفطية والاستخراجية.[1]

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا (FDI) القادمة من الصين تزايدت بمعدلات مماثلة لتلك التي عرفتها المبادلات التجارية. زيادة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الصين نحو إفريقيا بلغ 2.56 مليار دولار في عام 2006 بعدما كانت لا يتجاوز 49.2 مليون دولار سنة 1990. وبالتالي في عام 2006، استحوذت الصين على 1,4 ٪ فقط من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القارة (**انظر الشكل 13**).

[1] David H. Shinn. «For better or worse? Courting Africa, An Opportunistic Ally: China's Increasing Involvement In Africa. » Op.cit, p. 54.

الشكل 13: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إفريقيا: 2003-2005 (٪ من المجموع)

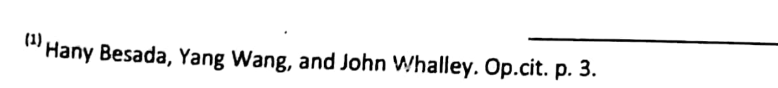


Source: Jerker Hellström. « China's emerging role in Africa A strategic overview.» FOI Studies in African Security: www.foi.se/africa . 2009, p. 9. (تم تصفحه في 2009/05/20)

كما بلغت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية الصينية المقدمة لإفريقيا نحو (ODA) (Official Development Assistance) 2.3 مليار دولار في عام 2006، أو ما يعادل 8.4 ٪ من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية لإفريقيا.[1] وهي نسبة جد متواضعة إذا جئنا إلى مقارنتها بتلك التي تقدمها الدول الكبرى الأخرى.

3- دعم الدور والمكانة الصينية على المستوى الدولي:

بناء على هذه المعطيات، يمكن القول إن الدافع وراء الاهتمام الصيني اللافت بإفريقيا يعود أساسا إلى حاجتها المتزايدة للموارد الطبيعية والأسواق الإفريقية، من أجل ضمان نموها الاقتصادي. ولكن سياسات الصين تجاه



[1] Hany Besada, Yang Wang, and John Whalley. Op.cit. p. 3.

إفريقيا تشمل أهدافا إستراتيجية أخرى أبعد من أن تتلخص في مجرد تأمين الإمدادات بالنفط والموارد الطبيعية الأخرى، وأسواق جديدة لصادراتها. إن تزايد مستوى نشاط الصين في إفريقيا هو جزء من إستراتيجيتها الشاملة التي تهدف من ورائها إلى تأكيد صورتها كقوة صاعدة سلمية، بناءة، ومسؤولة.[1] وهو ما يبرر إذن الأهمية المتزايدة التي تحظى بها القارة في نظر المسؤولين الصينيين. فهي أمر حيوي لاستمرار النمو الاقتصادي في الصين ولكنها كذلك عنصر هام يساهم بقوة في تشكيل نفوذ وهيبة الصين كقوة كبرى على المستوى العالمي.

ومن الملفت للانتباه أن الصين في علاقاتها مع القارة الإفريقية، تبنت تقريبا نفس الخطوات الدبلوماسية والهيكلية التي سبق وأن لجأت إليها الولايات المتحدة من قبل في المنطقة،[2] وبخاصة منذ مجيء الرئيس بل كلينتون إلى البيت الأبيض. على الصعيد الدبلوماسي، حددت الحكومة الصينية عام 2006، "عام إفريقيا". كما قامت الصين بتعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية من خلال تكثيف الزيارات الرسمية. لدرجة أنه بات من التقليد الدبلوماسي لدى الصين قيام الرئيس المنتخب بجولة في عدد من الدول الإفريقية، عند أول زيارة له إلى الخارج بعد توليه منصبه. وعلى الصعيد الهيكلي تم في سنة 2000، تأسيس منتدى التعاون بين الصين وإفريقيا (FOCAC) لتوفير هيكل مؤسساتي يسمح لكلا الجانبين بتدعيم التعاون بينهما. وهو يعد مؤشرا واضحا على نية الصين" ***إقامة شراكة صينية إفريقية جديدة على أساس من الاستقرار على المدى الطويل، والمساواة والمنفعة المتبادلة***".[3] كما أن المنتدى يعد كذلك تتويجا للدبلوماسية الصينية على مستوى القارة.

لقد أدركت الصين منذ البداية أن رغبتها في لعب دور مستقل على الساحة الدولية بمعزل عن الدول الغربية والولايات المتحدة –أو في مواجهتها- لا يمكن أن يتسنى لها من دون حشد الدعم الإفريقي إلى صفها. مما يجعل القيادات الصينية متأكدة من ذلك هو أنها منذ استقلال الدول الإفريقية،

[1] Linda Jakobson. Op.cit.
[2] Xu Yi-Chong. Op.cit, p. 26.
[3] Ibid, p. 26.

كانت تدرك في الأساس أن البلدان الإفريقية تشكل ما يزيد على ربع أعضاء الأمم المتحدة 192 وبالتالي فهي عنصر أساسي في جهود الصين للعب دور عالمي أكثر أهمية. الصين وإفريقيا تميل إلى دعم بعضها البعض في المحافل الدولية بشأن قضايا حقوق الإنسان والقضايا الأخرى التي تهم بشكل خاص دول العالم النامية. تظل الصين تتذكر جيدا الدور الذي قامت به هذه في سبيل دعم سياسة الصين الواحدة على مستوى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. وهي تبقى تتطلع إلى الحصول على دعم البلدان الإفريقية أيضا في المستقبل بشأن القضايا السياسية والاقتصادية الخلافية الأخرى والتي تكون فيها وجها لوجه مع باقي الدول الغربية. وكما أن الولايات المتحدة صنفت القارة الإفريقية إلى مناطق نافعة وأخرى دون ذلك، واختارت بينها عددا من الدول لتجعل منها دولا محورية في القارة. كذلك الصين أيضا عملت جاهدة على توطيد علاقاتها مع عدد من الدول الإفريقية بناء على معايير عدة لا تختلف كثيرا عن تلك التي استعملتها الولايات المتحدة. حيث قامت بتطوير شراكات إستراتيجية واسعة النطاق مع بعض الدول الإفريقية الرئيسية سواء، على أساس ثقلها الدبلوماسي والتاريخي مثل إثيوبيا، أو على أساس مكانتها الاقتصادية الكبيرة في المنطقة كجنوب إفريقيا، أو على أساس غناها بالثروات الطبيعية والطاقوية مثل السودان ونيجيريا وأنغولا على سبيل المثال لا الحصر.

و بعدما أصبحت الصين أكثر نشاطا داخل المنظمات الدولية، صار من البديهي أن تنظر إلى البلدان الإفريقية كحليف طبيعي. إذ تتأكد أهمية إفريقيا في الدبلوماسية الصينية أكثر من خلال ميزتها العددية كأكبر تجمع إقليمي يميل نحو "التكتل في التصويت" ضمن الأطر متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة ووكالاتها. حيث يظل هذا التجمع ثابتاً على توجهاته الداعمة للمواقف الصينية في كثير من المناسبات المصيرية منها وغير المصيرية بالنسبة للدبلوماسية الصينية. وكما كان تصويت الأفارقة مصيريا بالنسبة لوجود الصين في الأمم المتحدة فقد أثبتت الحكومات الإفريقية بأنها لا تزال مصدرا موثوقا به لدعم الصين كلما واجهت مواقف غربية منافسة أو منتقدة لسياساتها. فعلى سبيل المثال، كانت الأصوات الإفريقية حاسمة بالنسبة إلى الصين في مجالات مختلفة مثل قرار اللجنة

الأولمبية الدولية بمنح الصين امتياز تنظيم الأولمبياد عام 2008 في بكين. كما كانت الأصوات الإفريقية حاسمة عند التصدي لمحاولات الدول الغربية إدانة الصين بانتهاكات حقوق الإنسان. بحسب تعبير رئيس الوزراء "ون جيا باو" ***فإن "الصين على استعداد لتنسيق مواقفها مع دول إفريقية في عملية صياغة القواعد الإقتصادية الدولية والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف"*** [1] وهو ما يدل على أن المسؤولين الصينيين يعتقدون أن العلاقة الإستراتيجية التي تجمعهم مع إفريقيا ستمنحهم وبأقل تكلفة، الوسائل الكافية لتأمين موقف الصين في منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف ما دامت ستحظى بالدعم الإفريقي. [2]

ومع ذلك، فإن هذه المعطيات لوحدها لا تكفي من أجل الإحاطة بجميع أبعاد الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية من ناحية، والحركية الجديدة التي تشهدها العلاقات الصينية- الإفريقية في الألفية الجديدة من ناحية أخرى. لأن الرهانات المعقودة على السياسة الإفريقية الجديدة للصين في القرن الواحد والعشرين، يبدو أنها تتجاوز بكثير القارة الإفريقية.

لا يخفى على أي متتبع للشأن الصيني اليوم أن هذه الأخيرة تسعى جاهدة من أجل افتكاك مركز دولي يجعل منها قوة كبرى. وعلى الرغم من أن كل تصرفاتها وسلوكها على هذا الصعيد لا يشير إلى رغبتها في أن تستعدي الولايات المتحدة، إلا أن الصين غير مستعدة للإذعان لجميع قواعد النظام الدولي المعمول بها والتي وضعتها الولايات المتحدة من قبل من أجل فرض هيمنتها على العالم. لذلك لم تتردد الصين يوما في المطالبة بنظام "متعدد الأقطاب". بالنسبة للصين، القبول باللعبة الدولية وبقواعد النظام الدولي الذي سن في أثناء غيابها لا يعني بالضرورة منعها من أن تكون طرفا فاعلا وأن تستغل علاقاتها التاريخية مع الدول الإفريقية بشكل يسمح لها في المستقبل بإعادة النظر في قواعد هذا النظام وإعادة بعض التوازن مجددا إلى العلاقات الدولية.

---

(1) كريس آلدن. «الصين في إفريقيا، شريك أم منافس؟.» ترجمة: عثمان جبالي المثلوثي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. الطبعة الأولى، 2009. ص.ص : 37-38.

(2) نفس المرجع، ص.ص : 37-38.

وعليه فالسياسة الصينية في إفريقيا تدخل ضمن إستراتيجية أشمل وأوسع تتمثل في الالتفاف حول القوى الغربية أو إضعافها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة. ولا يمكن أن يكون هناك إضعاف أخطر من أن تقوم الصين بزحزحة هذه القوى عن مناطق نفوذها وبالتالي حرمانها من كل الامتيازات التي كانت تخص بها نفسها حتى زمن قريب. في الواقع، إن الحملة الكبيرة التي تقوم بها الصين اليوم في إفريقيا وعجز منافسيها من الدول الغربية عن إيقافها يعتبر دليلا قاطعا على أن مركزها الدولي اليوم قد تحول فعلا. وبينما انغمست الولايات المتحدة في مستنقع الحربين اللتين شنتهما ضد أفغانستان والعراق، وظفت الصين ما تسميه بالسياسة الخارجية المستقلة (عن الولايات المتحدة) من أجل أن تخلق لنفسها نفوذا دبلوماسيا، عسكريا واقتصاديا بين دول القارة الإفريقية نظير المساعدات غير المشروطة التي تقدمها لها. وأمام هذا الظهور غير المسبوق للنفوذ الصيني في القارة، لم يخف الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" إشغاله عندما اعتبر أن "***الصين تحول جشعها نحو الموارد الأولية إلى إستراتيجية للسيطرة، وبخاصة في إفريقيا***." [1] ما هو أخطر بالنسبة للولايات المتحدة والمنظومة الغربية عامة، هو أن الدول الإفريقية باتت تنظر إلى علاقاتها مع الصين بأنها تمثل البديل الأمثل لما يعرف "بإجماع واشنطن." [2] الذي هو أساس النظام الدولي الذي عملت الولايات المتحدة والدول الغربية على إقامته بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي يكرس هيمنة الولايات المتحدة على العالم ومعها حلفاؤها من الدول الغربية.

إذن مما سبق يمكن أن نستنتج إذن سبب الانزعاج الأمريكي من النشاط الصيني المتزايد في القارة الإفريقية، إذ أنه لا يتعلق بالقارة في حد ذاتها بقدر ما يتعلق بنية الصين استغلال القارة من أجل إعادة النظر في الهيمنة

---

(1) French President Nicolas Sarkozy's Speech at the Opening of the Fifteenth Ambassadors' Conference, 27 August 2007 (http://www.ambafrance-uk.org/President-Sarkozy-s-speech.html. In: Chantal Roromme. «Réinventer la stratégie d'affirmation de puissance dans le contexte post-Guerre froide : la réponse de la Chine à l'hégémonie américaine. » Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures, Université de Montréal, en vue de l'obtention du grade de Maître en Ms.sc. Juin 2009, p. 105.

(2) Chantal Roromme. Op.vit, p. 105.

الأمريكية على العالم. وليس أدل على ذلك الإحصاءات الاقتصادية التي سبق الإشارة لها، والتي تشير كلها إلى أن الصين وبرغم النهم الكبير لمصادر الطاقة الإفريقية والزخم الذي صاحب تواجدها في المنطقة، إلا أنه لم يرق بعد لدرجة تقلق الولايات المتحدة.

نظرة الولايات المتحدة للتواجد الصيني في القارة الإفريقية

لدى الصين إذن، أربع مصالح رئيسية في إفريقيا. تتمثل المصلحة الأولى، في الرغبة في تأمين وضمان الوصول إلى النفط والمعادن. حيث بلغت واردات الصين من النفط المستورد من إفريقيا في عام 2004، ما لا يقل عن 25 ٪ من مجمل احتياجاتها من هذه المادة.[1] إلى جانب المنتجات الزراعية التي تسهم في أمن الصين ونمو معدل ناتجها المحلي الإجمالي، الذي بلغ ما يقرب من 10 ٪ سنويا على مدى العقود الثلاثة الأخيرة.[2] أما المصلحة الثانية، تتمثل في رغبة الصين في جعل القارة قبلة وسوقا يستوعب الزيادة الكبيرة من الصادرات الصينية.[3] في حين تتمثل المصلحة الثالثة في السعي إلى إنهاء الوجود الدبلوماسي لتايوان في القارة الإفريقية، واستبداله باعتراف جميع الدول الإفريقية بالصين الواحدة. أما المصلحة الرابعة، فهي رغبة الصين في الحفاظ على علاقات طيبة مع جميع البلدان الإفريقية، لتتمكن من الاعتماد على دعمها السياسي والاقتصادي في المحافل الإقليمية والدولية من أجل تكريس الدور الصيني على المستوى العالمي كقوة كبيرة ومهيمنة. وإذا نجحت الصين في تحقيق الأهداف المذكورة، فإن ذلك سيزيد في تماسك الاستقرار والأمن الداخلي، مما يسمح للصين بوأد الاضطرابات الداخلية وتعزيز شرعية النظام القائم على سيطرة الحزب الشيوعي منذ 1949.[4]

(1) Valérie Niquet-Cabestan. Op.cit, p. 367.
(2) David Shinn and Joshua Eisenman. «Responding to China in Africa. » Policy paper, American Foreign Policy Council, Washington, DC, June 2008, www.afpc.org/publication_listings/viewPolicyPaper/236 .
(3) David H. Shinn. « Africa: The United States and China court the continent. » Journal of International Affairs. Spring / Summer 2009, Vol. 62, N° 2, p. 39.
(4) Philippe D. Rogers. «Dragon with a Heart of Darkness? Countering Chinese Influence in Africa. » Joint Force Quarterly. Issue 47, 4th quarter 2007, p. 23.

مما لا شك فيه واعتمادا على ما سبق الإشارة إليه في الفصل الرابع (المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية) يبدو أن المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية لا تختلف كثيرا عن نظيرتها الصينية. حيث أكدت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2006 بشكل واضح أن "***إفريقيا تحمل أهمية جيو إستراتيجية متزايدة وأولوية عالية بالنسبة للإدارة الأمريكية الحالية.***"[1] كما ينبغي أن يكون لهذه المنطقة التي تمد الولايات المتحدة بما يزيد عن 16 ٪ من احتياجاتها النفطية والتي، وفقا لتقرير أعد لمجلس الاستخبارات الوطني National Intelligence Council(NIC)،[2] ستقوم بتوفير أكثر من ربع وارداتها النفطية بحلول عام 2015.[3] وإذا اكتفينا بسرد هذا السبب الوحيد فقط، وبناء على ذلك، فإن النفوذ المتزايد لأي فاعل رئيسي في القارة يفسر الاهتمام البالغ من قبل صانعي القرار الأمريكيين وغيرهم من الملاحظين والإستراتيجيين.

هذا، كما تنظر الولايات المتحدة إلى إفريقيا - مثلها مثل الصين- كسوق لصادراتها، وتسعى هي الأخرى إلى تعزيز مبادلاتها التجارية مع القارة. باستثناء أن العلاقات الوثيقة التي تجمع الحكومة الصينية مع شركاتها الكبيرة يوفر ميزة لا تتقاسمها الشركات الأمريكية الخاصة مع حكومة الولايات المتحدة.[4]

إلى جانب ذلك، وكما تفعل الصين، فإن الولايات المتحدة اهتمت أيضا بالحصول على الدعم السياسي والدبلوماسي الذي قد تقدمه البلدان الإفريقية في المحافل الدولية. ولكن على عكس الصين، بعض السياسات المتبعة والضغوط المفروضة من طرف الولايات المتحدة لم يكن ينظر إليها بعين الرضا من قبل العديد من القادة الأفارقة. على سبيل المثال، اشتراط الولايات المتحدة مقابل تقديم المساعدات، ضرورة إحراز الدول الإفريقية تقدما ملحوظا في المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان والحكم الراشد والإصلاح السياسي والاقتصادي، لم يكن يحظى بشعبية كبيرة في الأوساط الإفريقية.

(1) The National Security Strategy of the United States of America. Washington, 2006, p. 37.
(2) National Intelligence Council, Global Trends 2015: A Dialogue About the Future with Nongovernmental Experts. Washington, 2000, p. 73.
(3) و هو بالتالي ما يتجاوز إجمالي حجم وارداتها النفطية من الشرق الأوسط في غضون عقد من الزمان.
(4) David H. Shinn. Op.cit, p. 40.

يكفي تحليل أدبيات الإستراتيجية الأمريكية لما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وكذا تصريحات المسؤولين الأمريكيين، لمعرفة أن التحدي الصيني أصبح من أولويات صاحب القرار الأمريكي. والواقع يثبت أن هذه الأولوية لم تتراجع منذ أن تحولت الصين وبشكل سريع إلى قوة اقتصادية بدأت تقلق الأمريكيين وتدفعهم إلى التفكير في احتوائها. يسمح لنا ما جاء فيما سبق (مصالح الصين السياسية والاقتصادية في إفريقيا)، فهم الجدل الحاصل داخل الولايات المتحدة اليوم، على مستوى الإستراتيجيين وصناع القرار في الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ نهاية الحرب الباردة، حول كيفية التعامل مع بروز قوي للدور الصيني في إفريقيا. هذا الدور الذي برز بشكل لافت للانتباه بل مقلق للذين ينظرون إليه على أنه منافس مستقبلي قوي للدور الأمريكي هناك.

فقد برزت تقديرات عديدة تحاول أن تقيم الآثار التي قد تنجم عن توسع المصالح الصينية في المنطقة وتبعات ذلك على السياسة والمصالح الأمريكية فيها، وانعكست في العديد من المقاربات والرؤى الإستراتيجية التي أثرت في ممارسة الإدارات الأمريكية في مواجهة المنافسة الصينية المحتملة، وردات فعلها تجاه السياسة الصينة، لدرجة لم يعد يتردد البعض في جعل السياسة الصينية في المنطقة بأنها هاجس الفكر الإستراتيجي الأمريكي الأول في القارة الإفريقية من حيث الأهمية بعد محاربة الإرهاب.

تعد الصين والولايات المتحدة من الجهات الفاعلة الرئيسية في جولة "التهافت" والاهتمام العالمي الجديد بالقارة الإفريقية.[1] وكلتاهما تسعى إلى تحقيق أهداف أوسع من مجرد تأمين الحصول على النفط والغاز. لقد أضافت الولايات المتحدة إلى خريطتها الإستراتيجية خليجا جديدا إلى جانب الخليج العربي- الفارسي هو خليج غينيا، كجزء من اهتماماتها ومناطق نفوذها الجديدة. قد تكون محاولة منها لتنويع إمدادات الطاقة، وتوسيع نطاق الحرب على الإرهاب إلى إفريقيا. ولكنها كما لا يمكن أن يخفى على أحد تعد حلقة

---

[1] Pierre Abramovici and Julie Stoker. «United States: The New Scramble for Africa. » Review of African Political Economy. Vol. 31, N° 102, Dec, 2004),Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4007038 .

من حلقات منع القوى الصاعدة، خاصة الصين، من الهيمنة على القارة. بل منع هذه القوى الصاعدة من جعل القارة مطية لها بغية لعب أدوار فاعلة ومؤثرة على الساحة الدولية، بشكل يهدد الهيمنة الأمريكية على العلاقات الدولية.[1] بالمقابل الصين هي الأخرى تنفق ما أمكن من جهد ومال ونفوذ من أجل تطوير العلاقة الطيبة التي تجمعها مع العديد من البلدان الإفريقية لتأمين حصولها على الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى وتوسيع نشاطها الاقتصادي وتوسيع نفوذها السياسي. لتحقيق أهدافها، اختارت الولايات المتحدة زيادة إنفاقها العسكري في القارة، إلى جانب سن ترسانة من القوانين تسهل التجارة معها (AGOA)، ومجموعة أخرى من المساعدات المختلفة. في حين لم تتوقف الصين من جهتها عن تقديم العروض المغرية على جميع الأصعدة، من خلال دعم التجارة والاستثمار بين الطرفين وزيادة المساعدات الخارجية وحتى مشاريع البنى التحتية المجانية. في الواقع ومن خلال هذه الممارسات استطاعت الولايات المتحدة والصين أن تثبتا أنه بمقدورهما فعل أي شيء مقابل الظفر بالقارة الإفريقية، وحماية مصالحها بكل الوسائل المتاحة. مما يدفع إلى الاعتقاد بأن التنافس على القارة الإفريقية هو جزء من عملية إعادة تشكيل النظام السياسي والاقتصادي العالمي، وأن إفريقيا ما هي إلا حقل تجارب لكل من الطرفين ليؤكد مكانته العالمية. وأن الاندفاع نحو ضمان الموارد الطبيعية الإستراتيجية، وخاصة النفط، ما هو إلا الجزء البارز من العملية.

هذا الواقع جعل معظم صناع القرار الأمريكيين والمتتبعين للعلاقات الأمريكية الصينية، يعتقدون أن ***"الصين آخذة في توسيع نشاطها ونفوذها في إفريقيا ليس لتأمين إمدادات الموارد الطبيعية فقط، ولكن لمواجهة النفوذ السياسي والاقتصادي الغربي مع توسيع النفوذ العالمي للصين"***.[2] إلى جانب أن

---

[1] حول موضوع القوى الصاعدة و السياسة التي يجب على الولايات المتحدة اتباعها من أجل محاصرتها، تعتبر الدراسة التي أعدتها مؤسسة RAND من أهم الدراسات حول هذا الموضوع. يمكنك مطالعتها على الرابط التالي: http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1346/

[2] Peter Brooks, and Ji HyeShin. «China's Influence in Africa: implications for the United States. » Background. N°. 1916, (Heritage Foundation) 22 February 2006, p. 1.

التوسع الصيني في إفريقيا يهدف إلى عرقلة الولايات المتحدة وابعادها من الموارد الإفريقية بشكل يعرض مصالحها للخطر. حسب هؤلاء ليست فقط المصالح الاقتصادية الأمريكية هي الوحيدة المهددة بتمدد النفوذ الصيني في القارة الإفريقية ولكن المبادئ السياسية والقيم الأمريكية هي الأخرى مهددة بالخطر. وبالتالي هو في الأخير تقويض للأهداف والرؤى الأمريكية لإفريقيا. وقوف الصين إلى جانب بعض الأنظمة التي تصنفها الولايات المتحدة بالمارقة، يساهم في تقويض المبادئ التي ساهمت الولايات المتحدة في نشرها في العالم.[1] في مقدمتها الدفاع عن الحريات العامة والتداول الديمقراطي على السلطة وحماية الأقليات والدفاع عن النهج الاقتصادي الليبرالي وغيرها من القيم التي تنصب الولايات المتحدة نفسها مدافعا عنها.[2] حتى أن البعض ذهب إلى حد مقارنة الوجود الصيني في إفريقيا بالسياسات التي اتبعتها كل من اليابان وألمانيا في القرن التاسع عشر. من خلال توسيع وجودهما، ومنافستهما للقوى المهيمنة وتحدي القواعد والمعايير القائمة آنذاك.[3]

يعرف موضوع المنافسة التي تتعرض لها المصالح الأمريكية في إفريقيا من قبل الصين تباينا كبيرا. هذا التباين يتراوح بين المواقف التي تعتبر أن التواجد الصيني في القارة هو تهديد خطير للمصالح الأمريكية وسيكون له آثاره السلبية على مكانتها وهيمنتها على العالم. في حين يسود بالمقابل اعتقاد بأن النشاط الصيني الجديد في المنطقة لا يرقى إلى مستوى الخطر المحدق بالمصالح الأمريكية. هذا النقاش والتباين في المواقف مرده إلى ثلاث مجموعات من المخاوف:[4] **أولها** أن مصالح الصين في إفريقيا سوف تؤثر تأثيرا مباشرا وبشكل سلبي على مصالح الولايات المتحدة في ما يخص تأمين الوصول إلى

[1] Simon Roughneed. «Influence Anxiety: China's role in Africa. » ISN Security Watch, 15 May 2006, http://www.isn.ethz.ch/news/sw/details.cfm?ID=15837 تم تصفحه في (2008/03/15)

[2] و بالطبع يتفادى هؤلاء الإشارة إلى العلاقات المشبوهة التي تجمع الإدارات الأمريكية مع أعتى الأنظمة الإفريقية تسلطا و فسادا.

[3] Xu Yi-Chong. «China and the United States in Africa: Coming conflict or commercial coexistence? » Op.cit, p. 17.

[4] Ibid, p. 30.

النفط الإفريقي، **ثانيا** أن الطريقة التي توسع الصين بها نفوذها في إفريقيا يقوض المعايير والممارسات الديمقراطية فيها، ويهدد حقوق الإنسان، والشفافية، وممارسات الحكم الراشد الأخرى، **وثالثا** يعد توسع الصين في إفريقيا جزءاً من إستراتيجية عالمية وضعتها هذه الأخيرة من أجل استهداف الريادة الأمريكية للعالم وزعزعة هيمنتها عليه.

يتبنى النوع الأول من المخاوف، أولئك الذين يحسبون على المدرسة الواقعية التقليدية والذين ينظرون إلى المنافسة الأمريكية الصينية في إفريقيا على أنها لعبة صفرية، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بموضوع الطاقة. وبناء على هذا الطرح، فإن الصين عندما تحصل على برميل واحد من النفط من إفريقيا، فإن ذلك يعني برميلاً واحداً أقل بالنسبة للولايات المتحدة. وإذا توسعت الصين في تجارتها مع الدول الإفريقية، فإن ذلك يعني انحسارا بالنسبة للولايات المتحدة وخسارة لأسواقها في المنطقة. كما يفسر هؤلاء الاستثمار من قبل الشركات النفطية الصينية في إفريقيا على أنها جهود متعمدة من طرف الصين من أجل احتكار إمدادات النفط في البلدان المنتجة، ودفع الولايات المتحدة للخروج من الأسواق الإفريقية. وقد عقد "معهد أمريكان إنتربرايز" American Enterprise Institute، أحد المراكز البحثية المحافظة في الولايات المتحدة، مؤتمرا حول العلاقات الصينية- الإفريقية. وقد أشار والتركانستينر Walter Kansteiner الذي تحدث عن المنهج الصيني في السوق الإفريقية إلى أن الصينيين "***يريدون أن يكونوا الفاعل الأول، إنهم يريدون الحصول على الصفقة***".[1]

وبناء على هذه المعطيات فإنه في إطار اللعبة التي محصلتها صفر، فإن الطريقة الوحيدة أمام الولايات المتحدة لضمان مصالحها في القارة هي توسيع وجودها العسكري والاقتصادي للحلول دون تمكن الصين من بسط هيمنتها على المنطقة ومزاحمة الولايات المتحدة فيها وبخاصة في الدول المنتجة للنفط.[2]

[1] القلق الأمريكي من الصين ينتقل لإفريقيا. تقرير واشنطن. العدد 85، 25 نوفمبر 2006. http://www.taqrir.org/

[2] Peter Brooks, and Ji HyeShin. Op.cit, p. 2.

لذلك تنبه ورقة صادرة عن "مؤسسة كارنيغي"، [1] إلى خطورة الاستهتار بالمنافسة الصينية في إفريقيا. ولم تتردد الورقة في تقديم توبيخ للإدارة الأمريكية التي تتهمها بالغفلة عن الدور الصيني في القارة. هذا كما خلصت إلى أن على الإدارة الأمريكية اعتبار المنافسة الصينية في إفريقيا إنذاراً لها وحافزاً لها من أجل إقناع الدول الإفريقية بضرورة العمل المشترك مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية، بدلاً من الاعتماد على الصين. حيث أوردت الورقة تفسيراً سياسياً إضافياً لسر نجاح الصين في استقطابها للحكومات الإفريقية، مفاده أن الولايات المتحدة دفعت بإفريقيا دفعاً إلى الحضن الصيني نتيجة إهمالها للأقطار الإفريقية على مختلف الأصعدة. وهو ما سمح للصين باستغلال ذلك الموقف من خلال تقديم مقترحات توافق الآمال الإفريقية في شأن إصلاح مجلس الأمن، ومهام حفظ السلام، وقضايا مسح الديون، إلى جانب السكوت عن ممارسات بعض الأنظمة الإفريقية التي تثير ممارساتها في الحكم وابتعادها عن الديمقراطية والحكم الراشد، غيض الدول الغربية واستيائها. وبالتالي تمكنت من تقديم نفسها كبطل العالم النامي الحريص على مصالحه بالمقارنة مع الولايات المتحدة التي تبدو وكأنها لا تأبه كثيراً بطموحات الدول النامية.

النوع الثاني من المخاوف يتمحور من جهة أخرى، حول الطريقة التي تقود بها الصين أعمالها في إفريقيا. حيث تتهم الكثير من دوائر اتخاذ القرار في الدول الغربية والولايات المتحدة بالأخص، الصين كونها تهتم كثيرا بتحقيق مصالحها الاقتصادية المباشرة دون مراعاة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية والرفاه. [2] لذلك فالصين في نظر هؤلاء ومن خلال الطريقة التي تستثمر بها أو تقدم بها مساعدات لبعض الدول الإفريقية، لا تحترم أدنى شروط الشفافية في إبرام العقود، المساءلة، الحكم الراشد، الاستقامة المالية ومراعاة حقوق الإنسان. بهذه الطريقة، فإن الصين تتحدى القيم الأساسية للغرب، بل تهدد أيضا حرية وتنافسية الأسواق الدولية من خلال توفير مزايا حصرية للشركات الصينية.

---

[1] http://carnegieendowment.org/

[2] Xu Yi-Chong. Op.cit, p. 30.

كما أن ذلك يقوض الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والدول الأوروبية لإرغام العديد من الحكومات في إفريقيا على تبني الممارسات السليمة، من خلال تبني شروط الحكم الراشد. كل ذلك يدفع الولايات المتحدة إلى الاعتقاد أن الصين تتيح لبعض البلدان الإفريقية الالتفاف حول الشروط التي تضعها المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة من أجل إعادة هيكلة اقتصادياتها وتحسين المساءلة السياسية. [1]

وفي مؤشر على الاهتمام الأمريكي بالصعود الصيني، قام الكونجرس الأمريكي في أكتوبر 2000 بإنشاء "لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية- الصينية" U.S-China Economic and Security Review Commission (USCC)، كأداة لمتابعة ودراسة واقع العلاقات التجارية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، وانعكاس تلك العلاقات على الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية. [2] وقد أشار رئيس اللجنة، "لاري ورتزل" Larry Wortzel، في المؤتمر الصحفي الذي عقد بمناسبة صدور التقرير الأخير للجنة الذي قدم إلى الكونجرس في 16 نوفمبر 2006، إلى أن "***اللجنة تعتقد انه في الوقت الذي تعد فيه الصين فاعلا عالميا، إلا ان شعورها بالمسؤولية لا يتناسب مع قوتها المتنامية***". [3] وطرح التقرير عددا من التوصيات للكونجرس الأمريكي في ستة مجالات مختلفة، أهمها العلاقات التجارية الثنائية بين الصين والولايات المتحدة، والأنشطة الصينية على المستويين الإقليمي والعالمي، والقضايا الصينية الداخلية مثل السيطرة على الإعلام والمعلومات. وطرحت اللجنة كذلك تقييما شديد السلبية لمعظم السياسات الصينية. وذهب "ورتزل" إلى أن اللجنة "***كانت تأمل أن تقوم الصين بتوظيف موقعها داخل مجلس الأمن ونفوذها***

---

[1] Peter Brooks, and Ji HyeShin. Op.cit, p. 2.

[2] وتقوم اللجنة برفع اقتراحاتها وتوصياتها إلى الكونجرس، سواء فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين أو فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية ذات الصلة. ويتركز عمل اللجنة في ثمانية مجالات أساسية، هي: الانتشار النووي، التحويلات الاقتصادية، الطاقة، أسواق رأس المال الأمريكية، التطورات الإقليمية الاقتصادية والأمنية، البرامج الثنائية الأمريكية- الصينية، الالتزام الصيني بقواعد واتفاقات منظمة التجارة العالمية، وأخيرا القيود المفروضة على حريات التعبير والنفاذ إلى المعلومات في الصين. وتقوم اللجنة بإصدار تقرير سنوي حول تلك القضايا، يتم رفعه إلى الكونجرس.

[3] القلق الأمريكي من الصين ينتقل لإفريقيا. تقرير واشنطن. العدد 85، 25 نوفمبر 2006 http://www.taqrir.org/ (تم تصفحه في 20.08.2009)

السياسي والمتنامي في آسيا وإفريقيا وباقي الأقاليم الأخرى، للتعامل (بمسؤولية) مع الكثير من المشكلات الخطيرة، إلا أن ذلك لم يحدث". (1)

وتناول التقرير قضية العلاقات الصينية مع إفريقيا، خاصة فيما يتعلق بالصراع في إقليم دارفور في السودان. ويؤكد التقرير في هذا الإطار على حاجة الولايات المتحدة للوصول إلى تسوية لهذا الصراع ووقف عمليات الإبادة والتطهير العرقي الجارية في الإقليم وتوفير الأمن وحقوق الإنسان الأساسية للسكان المتضررين؛ إذ يؤكد التقرير في هذا المجال أن السودان تمثل أحد الأمثلة البارزة لطبيعة المنهج الصيني في إفريقيا، وإحدى القضايا التي تثير اهتمام وقلق الحكومة الأمريكية بصرف النظر عن الخطوط والتوجهات الحزبية. وقد ذهبت "كارولين بارثولوميو" Carolyn Bartholomew، نائبة رئيس "لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية - الصينية"، في مداخلتها بمؤتمر معهد "أمريكان إنتربرايز" إلى أن الصين "***ترغب على ما يبدو في التعامل مع الدول المارقة للحصول على النفط وموازنة النفوذ الأمريكي***". وأضافت "بارثولوميو" "***أنه لا توجد علاقات ثنائية هدامة في القارة الإفريقية أكثر من العلاقات الصينية - السودانية، سواء بالنسبة للمصالح الأمريكية أو بالنسبة لمصالح الشعب السوداني***". (2)

هناك قلق كبير في واشنطن حول التسهيلات التي تقدمها الصين لإفريقيا في مجال المساعدات، والتي لا يتم ربطها مطلقا بأية شروط أو أبعاد إنسانية أو سياسية؛ إذ ترفض الصين ربط علاقاتها الاقتصادية مع القارة سواء بسجلات حقوق الإنسان أو الديمقراطية على نحو ما تفعل الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية. وقد أصبحت هذه السياسة الصينية سياسة رسمية بالفعل بعد أن أعلن رئيس الوزراء الصيني "وين جياباو" Wen Jiabao أثناء القمة الصينية- الإفريقية الأخيرة أن ***المساعدات الصينية لإفريقيا هي مساعدات مخلصة، غير أنانية وغير مشروطة***".

(1) نفس المرجع.

(2) القلق الأمريكي من الصين ينتقل لإفريقيا. تقرير واشنطن. المرجع السابق.

ويشير تقرير "لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية- الصينية" إلى أنه في ضوء الارتباط والعلاقة الإيجابية الواضحة بين النمو المتسارع للنفوذ الدبلوماسي للصين من ناحية، وتزايد معدلات النمو الاقتصادي والأهمية الاقتصادية للصين من ناحية أخرى، يجب أن تتشكك الولايات المتحدة في مصداقية إعلان الصين التزامها بمسئوليتها الجيوسياسية، وأنه في ضوء تصاعد النفوذ الصيني في مختلف الأقاليم، فإن دعم الصين للنظم القمعية والدول المارقة، واحتمال تحولها إلى قوة موازية للولايات المتحدة في النظام الدولي، هي قضايا يجب أن تكون موضع اهتمام وقلق الولايات المتحدة. وقد ذهب بعض المحللين الغربيين من أمثال "روبيرت كاغان" Robert Kagan إلى اعتبار السياسة الخارجية الصينية، سائرة في عملية إنشاء "رابطة غير رسمية للطغاة" في كل من إفريقيا وآسيا الوسطى من شأنها أن تكون بمثابة القوة المقابلة للمصالح الليبرالية التقليدية المرتبطة بالغرب ومنظماته الدولية. ولهذا السبب قد أثارت المشاركة الصينية في إفريقيا ضجة في الغرب وتخوفا من ظهور "توافق آراء بكين" في القارة قد يناهض ويهدد مفاهيم "توافق آراء واشنطن". (1)

هذا، بينما يتركز النوع الثالث من المخاوف، على أنه وعلى الرغم من أن الأنشطة الصينية في إفريقيا لا تجعل منها تهديدا تلقائيا لمصالح الولايات المتحدة، إلا أن الطفرة النوعية التي يعرفها اقتصادها مع ذلك يغير بشكل واضح شروط اللعبة الإستراتيجية والاقتصادية في القارة الإفريقية. (2) في السياق الإستراتيجي الجديد، فإن إعادة رسم خريطة توزيع القوى في الطريق والتقدم الصيني في إفريقيا هي جزء من انتقالها إلى مرحلة العالمية. كما أنها إشارة إلى أن الصين بدأت تنظر إلى أبعد من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع علمها الكامل بأن استمرار النمو في قوتها دون عوائق مع مرور الوقت، سوف يضطرها في الأخير إلى جعل وجودها خارج محيطها المباشر أمرا حتميا. (3) الرغبة في تنويع

(1) كريس ألدن. «الصين في إفريقيا، شريك أم منافس؟» ترجمة: عثمان جبالي المثلوثي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009. ص: 142.

(2) Princeton N. Lyman. «China's Rising Role in Africa.» Adjunct Senior Fellow for Africa Policy Studies. Presentation to the US-China Commission July 21, 2005.

(3) Xu Yi-Chong. Op.cit, p. 31.

مصادر الطاقة والموارد الإستراتيجية الأخرى هي في الواقع من دفع الصين إلى الظهور في الواجهة على الساحة الإفريقية. هذه التطورات غيرت التوازن الإقليمي والعالمي، وخلقت حالة خطيرة من عدم اليقين، ألقت بظلالها على المصالح الأمريكية المباشرة - في المنطقة- وغير المباشرة – تلك المتعلقة أساسا بالمكانة العالمية التي تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ عليها- والتي تحتل القارة الإفريقية أحد حلقاتها.

كل المخاوف السابقة إذن، شكلت مبررات قوية للمواقف المتشائمة التي تطالب الحكومة الأمريكية باتباع سياسة أكثر نشاطا وصرامة، لضمان عدم إبعاد الولايات المتحدة من مصادر الموارد الأولية الإفريقية وأن لا تصبح القارة حكرا للمصالح الصينية من جهة أو ملاذا آمنا للإرهابيين من جهة أخرى. غير أن البعض الآخر من المتتبعين للمصالح الأمريكية في القارة وتفاصيل المنافسة الصينية لها، يدعون مع ذلك إلى التزام الحذر. فالرأي الأكثر اعتدالا بالنسبة لهؤلاء، هو ذلك الذي يقول إن الصينيين لا يفعلون شيئا مختلفا جدا عما يفعله الأمريكيون.[1] فهم يعملون على الوصول وضمان قدر كاف من النفط والموارد الطبيعية، حيثما وجدوا ذلك وبأي وسيلة كانت. لكن الصين تستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات لتعزيز مصالحها وهذا بأساليب وطرق لا يمكن للدول الغربية والولايات المتحدة إلا أن تحسدها عليها.[2]

وعلاوة عن ذلك، فإن الروابط الحالية التي تجمع بين الصين وإفريقيا لا تشكل تهديدا كبيرا للسياسة الخارجية الأمريكية ومصالحا في إفريقيا. السبب يرجع في اعتقادهم إلى أن مستوى الالتزام السياسي والاقتصادي الصيني لا يزال متواضعا بما فيه الكفاية حتى يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية هناك.[3] وعلاوة عن ذلك، فإن التخوف من التواجد الصيني في إفريقيا دفع إلى

[1] Ibid, p. 32.
[2] Princeton N. Lyman. «China's Rising Role in Africa.» Op.cit.
[3] Ernest J.Wilson. «China's Influence in Africa, testimony before the Sub-Committee on Africa, Human Rights and International Relations.» US House of Representatives, 28 July 2005. In : Xu Yi-Chong. Op.cit, p. 32.

تناسي أهمية التواجد الاقتصادي الأمريكي هناك. فعلى سبيل المثال، بينما لا تمثل التجارة البينية بين الصين وإفريقيا سوى 50.5 مليار دولار عام 2006، فإنها بلغت بالنسبة للولايات المتحدة 71.1 مليار دولار في نفس السنة.[1] بل حتى إن البعض يرى أن مشاركة الصين في سوق استخراج النفط، يمكن أن يساعد في زيادة المعروض من هذه المادة في الأسواق العالمية، وهو ما قد يساهم في انخفاض الأسعار، ويستفيد منها جميع المستهلكين.[2]

كما أن الصين أيضا تستثمر في المناطق التي سبق وأن هجرتها وكالات المساعدات الغربية والمستثمرين من القطاع الخاص لوقت طويل. في مقدمة المشاريع التي استقطبت الاستثمارات الصينية كما رأينا في مطلب سابق، مشاريع البنية التحتية والاجتماعية، الصناعة والزراعة، وهي كلها قطاعات لم تـ ـن من قبل تحظى باهتمام غربي مقابل المشاريع المتعلقة بالاستثمار في الطاقة واستخراج المعادن. هذه القطاعات هي التي سبق وأن أهملتها الولايات المتحدة والغرب، وتحت وقع المنافسة الصينية، عادت مؤخرا إلى اعتبارها شرطا أساسيا لنمو إفريقيا.[3]

هذا كما أن المصالح الأمريكية لم يتم حتى الآن تهديدها بشكل جدي.[4] فشركات النفط الأمريكية كما يقول "برينستون ليمان" Princeton N. Lyman لا تزال تهيمن على تكنولوجيا التنقيب عن النفط في عرض البحر، وهي تمثل جوهر إنتاج الطاقة في غرب إفريقيا. ولا تزال الولايات المتحدة تستورد الكثير من الإنتاج الإفريقي من الغاز والنفط، في سوق لا تزال تسيطر عليه بشكل كبير قوانين العرض والطلب أكثر من سيطرة أي بلد على حدة. لكن على صاحب القرار الأمريكي أن يدرك أنه لم يعد بإمكان الولايات المتحدة والدول الغربية على العموم، النظر كما في الماضي إلى القارة الإفريقية

[1] كريس الدن. المرجع السابق. ص: 141.
[2] Peter C. Evans and Erica S. Downs. Op.cit, p. 2.
[3] Center for Global Development. Assessing the G-8 Summit. http://www.cgdev.org/G8.cfm?Print=yes. In: Princeton N. Lyman. Op.cit. (تم تصفحه في 2008/05/25)
[4] Princeton N. Lyman. Op.cit.

على أنها محمية خالصة لمصالحهم من دون الدول الأخرى. بل هناك معطيات إستراتيجية جديدة في القارة، تستوجب طرقا وأساليب جديدة للتكيف مع المنافسة الصينية في القارة وحماية المصالح الأمريكية فيها.

ويبدو أن الاتجاه الثاني الذي يغلب عليه الطابع التعاوني وتغليب المصالح المشتركة مع الصين هو الغالب. فمنذ أواخر 2006، استبدلت الولايات المتحدة لغة المواجهة بلغة المصالح المشتركة. ففي خطوة لافتة، أعلن المبعوث الأمريكي الخاص إلى السودان "أندرو ناتسيوس" عقب زيارة قام بها إلى بكين عشية زيارة الرئيس الصيني هو جين تاو إلى إفريقيا في عام 2007 قائلا: "سياستنا وسياسة الصين بشأن دارفور، متقاربة أكثر مما كنت أظن، وأعتقد أن الصينيين سوف يلعبون دورا متزايد الأهمية في مساعدتنا على حل هذه الأزمة."[1] هذا، كما لا يجب أن ننسى أن سر التحول الأمريكي أو اعتداله على الأقل في ما يتعلق بموقفها من العلاقات الصينية مع القارة الإفريقية، له علاقة بالتغيرات الحاصلة في النظام الدولي وما كان لها من أثر على تصور الصين لدورها في الشؤون العالمية. ومن أهمها انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة في 2001، والذي اعتبره البعض نقطة تحول نحو اعترافها بالمنظومة الاقتصادية الدولية التي يديرها الغرب. إلى جانب إطلاق الحكومة الصينية لإستراتيجية "الخروج" Going out في نفس السنة والتي كانت ترمي إلى فتح رأسمال كبار الشركات الصينية المملوكة للدولة وتحويلها إلى شركات متعددة الجنسيات.[2] كل هذا جاء أيضا متزامنا مع التطمينات التي بدأت تقدمها الدبلوماسية الصينية في هذه الفترة والتي كانت ترمي من خلالها إلى إعادة رسم صورتها الدولية بشكل إيجابي.

مما سبق يتضح أن الصين والولايات المتحدة تشتركان في نفس الأهداف. أولها حاجتهما الملحة إلى تنويع المصادر لوارداتهما البترولية في سبيل تحرير

[1] كريس آلدن. المرجع السابق. ص: 145.
[2] نفس المرجع. ص.ص : 154-155.

نفسيهما من الاعتماد على مصادر الشرق الأوسط المضطرب. في ذات الوقت تنظر الدولتان إلى القارة باعتبارها سوقاً واعدة تعد بأرباح طائلة. هذا كما تتقاسم الدولتان نظرتهما للقارة الإفريقية على أنها حلقة ضرورية في مشاريع كل واحدة منهما على حدة. الولايات المتحدة تعتبر القارة الإفريقية حدودها الجديدة كما كان يقول الرئيس كلينتون. وبالتالي لا يمكن تفاديها في إطار مسعاها الرامي إلى استكمال بسط هيمنتها على العلاقات الدولية برمتها، والحفاظ على الوضع الدولي القائم الذي يتماشى مع مصالحها وبقائها القوى العظمى الوحيدة. في المقابل تريد الصين من خلال علاقات متميزة مع القارة استحداث ثغرة في جدار الهيمنة والتبعية الذي طالما فرضته الدول الغربية على المنطقة. ومن ثم وفي اتجاه معاكس للمسعى الأمريكي، يبدو أن الصين تريد من وراء ذلك تغيير الوضع القائم لصالحها من خلال بناء نفوذ جديد لها خارج إقليمها الآسيوي في خطوة نحو إعادة النظر في قواعد اللعبة الدولية. مما يجعلها قطبا دوليا إلى جانب الأقطاب الدولية الأخرى: الولايات المتحدة وأوروبا وأقطاب صاعدة أخرى. وهي ترى أنها لن تنجح في ذلك ما لم تتخلص من هيمنة القوى الغربية على القارة وتجعل من استغلالها لموارد المنطقة وأسواقها قيمة مضافة لقوتها الاقتصادية التي تمثل رأس الحربة في مسعاها لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب تكون هي جزء فاعل فيه. غير أن اختلاف رؤية الدولتين حول الوسائل الأنسب لاغتنام الفرصة الإفريقية نابع من لوازم وكوابح سياسية وأيديولوجية تفرق بينهما، وهي اختلافات في مستوى التكتيك أكثر منه في مستوى الإستراتيجية.

التحدي الفرنسي للمصالح الأمريكية في إفريقيا

سعي الولايات المتحدة نحو رسم سياسة إفريقية جديدة، ترجم – كما سبق أن أشرت إليه – من خلال التحركات المختلفة والمواقف العديدة، أرادت أن تثبت بواسطتها رغبتها الصريحة في التقرب أكثر من القارة الإفريقية والتعامل معها بشكل مباشر، دون اللجوء إلى قنوات أخرى استعملتها فيما مضى للقيام بهذه المهمة.

ومع هذا فإن السياسة الأمريكية في منطقة إفريقيا، يواجهها تحد آخر إلى جانب التحدي الصيني له علاقة بالدول الأوروبية صاحبة النفوذ التاريخي

في هذه المنطقة من العالم. لقد استغلت الدول الأوروبية خلال فترة الحرب الباردة، الظروف الدولية القائمة آنذاك، من أجل مواصلة استغلالها للدول الإفريقية الواقعة تحت قبضتها، فشكلت لنفسها مناطق نفوذ خاصة. وحتى إن اختلفت إدارة هذه المناطق وأساليب استغلالها بين فرنسا وبريطانيا خاصة، إلا أنهما اتفقتا في الأخير في خصوصية واحدة، هي الامتيازات الكبيرة التي استفادت من خلالها هاتين الدولتين. وإذا كانت لبريطانيا على خلاف فرنسا مستعمرات أخرى بنفس الأهمية أو أكثر في مناطق أخرى من العالم، فإن تمركز المستعمرات الفرنسية في جلها داخل القارة الإفريقية، دفع بها إلى اعتبار هذه المناطق المنفذ الحيوي الوحيد لها إلى العالم، بل الورقة القوية التي تثبت وتضمن لها مركزها كقوة كبرى في العالم وبخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وازدياد حاجاتها إلى مستعمراتها. حيث جاءت السنوات التي تلت هذه الحرب، لتكرس القبضة الفرنسية على مناطق نفوذها برغم موجة التحرر التي عرفتها سنوات الستينيات. مستغلة بذلك انشغال حلفائها بواقع الصراع الدائر مع الاتحاد السوفيتي آنذاك، حيث اقتضى الأمر دعم التواجد الفرنسي في تلك المناطق. فلم تتردد الولايات المتحدة لحظة في مساعدة فرنسا عند سحقها للحركات المناهضة لنظام "مبوتو" في الزائير مثلا سنتي 1977 و1978، كذلك في التشاد سنوات الثمانينيات، بل كانت تعتبر فرنسا قوة توازن كبيرة في المنطقة.[1]

مع هذا لا يمكننا نفي حقيقة أن لكل من الفرنسيين والأمريكيين وجهات نظر وإستراتيجيات متناقضة، منذ السنوات الأولى للحرب الباردة رغم المظهر الذي كان سائدا آنذاك والذي كان يوحي بتنسيق جيد للمواقف.[2] وهو ما يفسر أن فرنسا طوال سنوات الحرب الباردة، لم تكن تعتبر تواجدها في القارة ودعم الولايات المتحدة لها وتعاونها مع بعض الدول الإفريقية ضرورة من ضرورات الحرب الباردة. إنما كان يندرج في إطار مصلحتها الوطنية المباشرة،

(1) Pierre Dabezies. « Ou en est la France en Afrique ? » Etudes. N° 3882. Fevrier 1998, p. 162.

(2) Asteris C. Huliaras. « The 'Anglosaxon Conspiracy': French Perceptions of the Great Lakes Crisis. » The Journal of Modern African Studies. Vol. 36, N° 4, Dec., 1998, p. 593.

والتي جعلت من أهداف فرنسا في القارة الإفريقية هو إبعاد الأمريكيين والسوفيت على حد سواء من مناطق نفوذها.[1]

كما تجدر الإشارة إلى أنه من بين جميع القوى الاستعمارية التي هيمنت على مجموعة كبيرة من دول إفريقيا، تعد فرنسا الوحيدة من بين هذه القوى التي واصلت سعيها نحو استمرار نفوذها في تلك المناطق، من خلال تواجد مكثف ومباشر، تمثل القواعد العسكرية أحسن صورة على ذلك.

وأمام هذا الوضع لم يخف الرئيس "شارل دوغول" تخوفه من السياسة الأمريكية آنذاك عندما قال: "***لقد حاول الرئيس الأمريكي "أيزنهاور" مرارا إقناعي بأن الولايات المتحدة لا ترغب في خلافة فرنسا في المنطقة. في الواقع سيكون هناك صدامات كل يوم، مصالحنا ليست متطابقة، وعليه يجب الحفاظ على قوة مستقلة حتى وإن كانت متواضعة.***"[2]

غير أن نهاية الحرب الباردة، وظهور قوى اقتصادية صاعدة على الساحة الدولية منافسة لها، جعل من السياسة الفرنسية تتراجع بشكل محسوس عن الساحة الإفريقية و"مربعها الإفريقي". كانت الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي وجهت ضربات قوية بشكل مباشر للنفوذ الفرنسي التقليدي. وقد استغلت في ذلك الكثير من الهفوات التي وقعت فيها الدبلوماسية الفرنسية وحاجة هذه الأخيرة إلى تركيز جل مجهودها السياسي والاقتصادي وحتى العسكري في اتجاه دعم سياستها الرامية إلى تشييد البناء الأوروبي الذي تم بشكل كبير على حساب سياستها الإفريقية.

إن المتتبع لواقع الأحداث التي تدور اليوم على الساحة الإفريقية، والتي تصنع جانبا منها وقائع "التنافس الأمريكي-الفرنسي" في المنطقة يلاحظ أن نظرة الرئيس "ديغول" حول هذا الموضوع كانت سابقة لزمانها. كما كانت

(1) طالع حول هذا الموضوع :
Roland Marchal. « La France en quête d'une politique Africaine ? » Politique Etrangère. 1995.

(2) René Girault. « L'échec des grands dessins. » Jeune Afrique. N° 1564-1565, du 15Déc 1993 au 1er Jan 1994, p. 70.

إشارة واضحة لاستمرارية التنافس الأمريكي- الفرنسي في المنطقة. هذا التنافس الذي لم يتوقف يوما منذ السنوات الأولى للاستعمار الأوروبي لإفريقيا.

وحتى إن عرف هذا التنافس فترات من السكون أثناء الحرب الباردة خاصة بفعل الظروف القائمة آنذاك، فهو سرعان ما عاد إلى الواجهة من جديد، بمجرد اختفاء الخطر المشترك ونهاية الحرب الباردة، حيث تحولت هذه الأخيرة في رأي البعض إلى "سلم بارد" بين حليفي الماضي.[1] أو على الأقل هذا ما يوضحه المتتبعون لوتيرة العلاقات الأمريكية – الفرنسية في المنطقة، ويؤكدون بهذا الخصوص على تراجع الطرف الفرنسي وانسحابه لصالح الولايات المتحدة التي ظهرت وكأنها الوريث الوحيد للدور الفرنسي في منطقة إفريقيا. ومن ثم أصبحت جل التحركات التي تقوم بها الولايات المتحدة في المنطقة أو الإجراءات التي تتخذها فرنسا جرّاء هذه المشكلة أو تلك، تفسر تلقائيا على ضوء صراع مصالح بين الطرفين. وقد كرست الأحداث المتسارعة على الساحة الإفريقية هذا الاتجاه، بحيث وجد الطرفان نفسيهما ملزمين بالتدخل المباشر أو غير المباشر.

والسؤال الذي يجب أن نطرحه في هذه المرحلة من البحث، هو كيف استطاعت الولايات المتحدة مواجهة واقع السياسة الإفريقية لفرنسا وحتى استغلالها من أجل إرساء قواعد سياستها الجديدة في إفريقيا وفي مناطق النفوذ الفرنسية على وجه الخصوص؟ لذلك يجب الاطلاع أولا على واقع السياسة الإفريقية لفرنسا.

لم تتوقف فرنسا يوما عن اعتبار سياستها في إفريقيا، أداة مسخرة من أجل تجسيد رغبتها في الظهور كقوة كبرى على الساحة الدولية. ولذلك كانت الاستمرارية واضحة في معالجتها للقضايا والواقع الإفريقي منذ بدايات الحلم الإمبريالي في القرن 19. مرورا بالانسحاب المنظم والمسطر بإحكام أثناء موجة الاستقلال التي عرفتها المنطقة، إلى غاية سنوات السبعينيات والثمانينيات، من خلال إستراتيجية التعاون التي غلب عليها الطابع الأبوي تجاه الدول الإفريقية

(1) Philippe Marchesin. « La Politique Africaine de la France en transition. » Politique Africaine. N° 71, Octobre 1998, p. 96.

أكثر من مجرد شراكة وتعاون قد تجمع عددا من الدول المستقلة والسيدة.[1] وعليه، فقد كان للورقة الإفريقية دور خاص في دعم الدبلوماسية الفرنسية في اللقاءات الدولية وفي الأمم المتحدة بخاصة. وقد نجحت في استغلال الأصوات الإفريقية في سبيل الحفاظ على مقعدها الدائم في مجلس الأمن، وتمرير العديد من مشاريع اللوائح. كذلك تحصينها من الانتقادات الكثيرة الموجهة لها حول برنامجها النووي وغيرها.

هذا إلى جانب الفوائد الاقتصادية الضخمة التي نتجت عن استغلالها الأحادي والمهيمن لمجريات المبادلات الاقتصادية التي كانت ولا تزال تتم فيما عرف بالمربع الإفريقي. فالمنطقة تمثل بالنسبة لفرنسا ثاني أكبر سوق لسلعها بعد أوروبا، حيث استوعبت سنة 1998 ما يقارب 15.9 مليار دولار أمريكي من الصادرات الفرنسية أي ما يقارب 40 ٪ من الفائض التجاري الفرنسي. كما أن 77 ٪ من الشركات الفرنسية في إفريقيا، تعتبر شركات رابحة.[2] إفريقيا هي كذلك المنطقة الوحيدة في العالم التي لا تزال تجمعها مع فرنسا اتفاقات دفاعية وتأوي على أراضيها قواعد عسكرية فرنسية كان لها دور كبير في جل التدخلات التي قامت بها فرنسا في المنطقة والتي تتعدى 30 تدخلا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.[3] **(انظر الخريطة 08)**

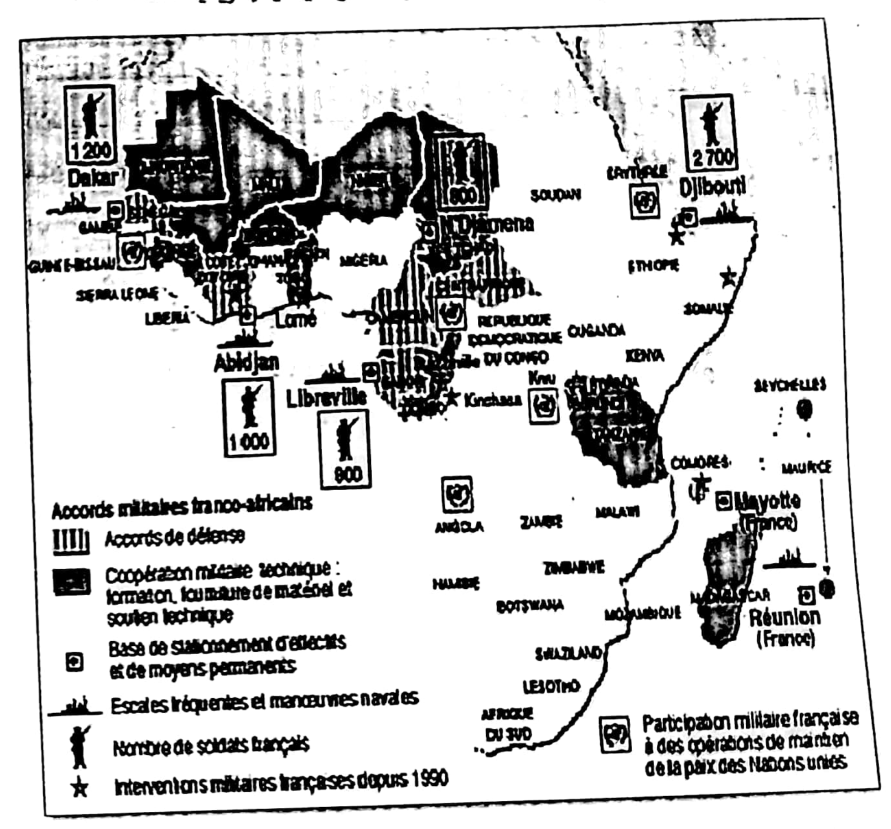
كانت الأمور ستستمر على هذا الوضع، لولا التحولات العميقة التي عرفتها العلاقات الدولية والتي جاءت لتضع حدا للحجة التي كانت تصنع من الصراع الأيديولوجي مبررا لبقاء الهيمنة الفرنسية على المنطقة. هذه التحولات ألقت بظلالها على العلاقات الفرنسية الإفريقية التي لم تعد تكتنفها تلك الشاعرية وذلك الغموض الذي كان في السابق.

(1) Serge Mikhaïlov et autres. « La France et l'Afrique, Vade-mecum pour un nouveau voyage. » Paris : Karthala, 1993, p. 112.

(2) Peter J. Schraeder. «Cold War to Cold Peace: Explaining U.S.-French Competition in Francophone Africa.» Political Science Quarterly. Vol. 115, N° 3, Autumn, 2000, p. 401.

(3) Pascal Chaigneau et autres. « Les grands enjeux du monde contemporain.» Paris : Ellipses, 1996, pp. 74-75.

الخريطة 08: أهم التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا منذ 1990.



Source : Nations Unies, Ministère Français des Affaires Etrangères .

لم تتفطن فرنسا إلى أن دبلوماسيتها الإفريقية قد شلت ولم تعد تستجيب للتحولات التي تعرفها القارة ولا حتى للظروف الجديدة على الساحة الدولية.[1] لقد تعرضت هذه السياسة إلى هزات حقيقية، ترجع في الأساس إلى أسباب ظرفية وأخرى هيكلية كانت وراء الصعوبات التي أصبحت تواجهها فرنسا في مربعها الإفريقي بل في المنطقة ككل.[2]

---

[1] Serge Mikhaïlov et autres. Ibid, p. 113.

[2] Philippe Marchesin. Op.cit, p. 92.

يعد تخفيض الفرنك الفرنسي الإفريقي (CFA) بنسبة 50٪ في جانفي 1994 أحد الأسباب الظرفية. وبغض النظر عن النتائج الاقتصادية السلبية التي نجمت عنه والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الإفريقي، فإن الدوافع الفرنسية من وراء ذلك كانت مفهومة من طرف الجميع، فرنسا التي طالما وضعت مسألة الفرانكفونية في مقدمة اهتماماتها رضخت أخيرا لضغوط العولمة ولم تعد تهتم إلا بالمصلحة الوطنية قبل علاقاتها التاريخية مع الأفارقة.[1] لذلك فإن المغزى السياسي من هذه الخطوة كان له تأثيره السلبي على صورة فرنسا لدى الدول الإفريقية.

في الواقع، هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية كانت تعلن عن بداية عهد جديد للعلاقات الفرنسية مع إفريقيا.[2] أولها كان انهيار حاط برلين في 1989 إلى جانب أحداث أخرى مثل التوسع الأوروبي نحو الشرق وتسارع خطى العولمة كانت كلها سببا في تراجع الأهمية الجيوسياسية لإفريقيا بشكل سمح لصنّاع القرار الفرنسي بإعادة النظر في العلاقات الفرنسية مع منطقة إفريقيا. ثانيا، كان خطاب الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" François Mitterrand في "لابول" La Baule في جوان 1990 والذي يشترط تقديم فرنسا المساعدات للقارة مقابل تبني النهج الديمقراطي. وثالثا عقيدة بلادور سنة 1993 أو ما يعرف بعقيدة أبيدجان، التي جاءت لتربط هي الأخرى تقديم المساعدات الفرنسية للدول الإفريقية مقابل إبرام هذه الأخيرة اتفاقات ثنائية مع مؤسسات بروتون وودز. ثم في الأخير تخفيض عملة CFA في جانفي 1994. كل هذه الخطوات فسرت من طرف الكثير من الأنظمة الإفريقية على أنه إجراء تخلت بموجبه فرنسا عن مساعدة هذه الدول، بل وذهب بعضها إلى وصف ما أقدمت عليه بالخيانة.

ثم جاءت أحداث البحيرات الكبرى لتزيد من عزلة فرنسا في المنطقة، وتؤكد مرة أخرى فشل سياستها ومحدودية استيعابها للواقع الإفريقي المتغير.

---

[1] Peter J. Schraeder. «Cold War to Cold Peace: Explaining U.S.-French Competition in Francophone Africa. » Op.cit, p. 402.

[2] Philippe Hugon. « Permanence et Ruptures de la Politique Economique de la France vis-à-vis de l'Afrique sub-saharienne. » Modern & Contemporary France. Vol. 13, N° 1, February 2005, pp. 41-42.

وقوفها إلى جانب النظام الحاكم في رواندا سنة 1990 ضد الفصائل المعارضة من التوتسي كانت القطرة التي أفاضت الكأس، لعلمها المسبق بالجرائم التي كان يدبر لها ثم التي نفذت في حق المواطنين التوتسي بل والهوتو المعتدلين أيضا. ولم تتوان الحكومة الفرنسية من مد يد المعونة بالأسلحة لحكومة كيغالي التي اقترفت جرائم الإبادة العرقية، حتى بعد صدور قرار الأمم المتحدة بحضر بيع الأسلحة إلى المنطقة.[1]

ووضعت فرنسا في خانة المتورطين في هذه الحرب وخاصة بعد قيامها بعملية Turquoise. العملية التي لم تكتف فيها بتقديم المعونة للاجئي الهوتو، بل قدمت أيضا ملاذا آمنا للمسلحين الهوتو في الأراضي الزائيرية بعد ارتكابهم مجازر في حق المواطنين التوتسي.[2] ويوضح Gérard Prunier "*أن فرنسا من خلال هذا الموقف عبرت عن تضامنها مع النظام الفرانكوفوني لكيغالي، وعن رفضها ترك المنطقة تقع بيد رجل قوي انغلوفوني حليف للولايات المتحدة*".[3] ويقصد بذلك الرئيس الأوغندي "موسوفيني" الذي يدعم الجبهة الوطنية الرواندية المعارضة (FPR).

النهاية الدموية التي عرفتها الحرب الرواندية، والصخب الإعلامي الذي أحيط بالدور الفرنسي في هذه الحرب لم يمنع فرنسا من التدخل مرة أخرى في أزمة مماثلة في المنطقة كان الزائير مسرحا لها. ومع أن الأطراف والدوافع والمبررات مختلفة، إلا أن فرنسا وبحجة الفرنكوفونية اختارت للمرة الثانية الإستراتيجية نفسها، وذلك بدخول الحرب بورقة خاسرة. حيث ساندت نظام "مبوتو" المفلس ورأت في شخصه الضامن الوحيد لاستقرار الزائير واستمرارية الفرنكوفونية فيه. وقد استمر الدعم الفرنسي لموبوتي حتى النهاية. وحتى مارس 1997 ورغم علم الحكومة الفرنسية بأن نظام مبوتو آيل للسقوط وأنه هو نفسه لم يتبق له إلا أشهر معدودة قبل وفاته بسبب مرضه العضال، إلا أن "هيرفيه دو شاريت" Hervé De Charette وزير الخارجية الفرنسي آنذاك لم يتردد في

[1] Stephen Smith. «Rwanda, retour sur un rapport. » Croissance. N° 412. Février 1998, p. 35.
[2] Rachel Utley. «'Not to Do Less but to Do Better ...': French Military Policy in Africa. » International Affairs. Vol. 78, N° 1, p. 132.
[3] Sandrine Tolloti. « Fin de l'empire Français. » Croissance. N° 412. Février 1998, p. 35.

التصريح بأن "*الزعيم الزائيري هو بدون شك الشخص الوحيد الذي بإمكانه المساهمة في إيجاد تسوية للنزاع*".[1] فكان سقوط نظام "مبوتو" بعد ذلك هو بشكل آخر سقوط موازي وفشل لسياسة فرنسية عجزت عن التأقلم مع رياح التغيير التي كانت هي نفسها الداعية إليها في مؤتمر (La Baule) سنة 1990. ولكنها ربما لم تكن تتوقع هذه السرعة في التغيير. "*منذ 20 سنة فقط، كنا نحن من يحل مثل هذه الأزمات، حاليا كل شيء يتم من دوننا.*"[2] هذا التصريح للرئيس الفرنسي الأسبق "جيسكار ديستان" غداة سقوط كينشاسا بيد قوات المعارضة، يعبر بوضوح عن طبيعة الحيرة والإحباط اللذين طبعا الرأي العام الفرنسي والقادة الفرنسيين، ويؤكد إخفاق السياسة التي سطرت في المنطقة. "جان فرانسوا بيار" لخص بإحكام الواقع الذي وجدت فرنسا فيه نفسها: "*لم تستطع فرنسا تفادي انتصار الجبهة الوطنية الرواندية (FPR)، فقدت موقعها المتميز في المنطقة ككل، ووجدت نفسها متورطة في حرب إبادة ... فقدانها للهيمنة كان معتبرا.*"[3] ما يمكن أن نستنتجه من تخبط الدبلوماسية الفرنسية في أزمة رواندا ثم الزائير هو أن فرنسا لم تعد بالفعل قادرة على أن تنشط في المنطقة بمفردها.[4] دخول الولايات المتحدة على خط النزاع أخرج الخلل الذي تواجهه السياسة الفرنسية في المنطقة إلى العلن وأشار بوضوح إلى حدة المنافسة التي بدأت تميز العلاقة بينها وبين حليف الماضي الولايات المتحدة.

من الأسباب الظرفية كذلك، والتي صعبت من مهمة فرنسا في المنطقة وفي مربعها الإفريقي على وجه الخصوص، وزادت من اتساع الهوة بينها وبين مناطق نفوذها، هو التوجه الفرنسي القديم –المتجدد نحو أوروبا وتجسيد الوحدة السياسية فيها. نهاية الحرب الباردة، ألقت في أحضان الدول الأوروبية الغربية ومنها فرنسا مجموعة من الدول الأوروبية الشرقية، لا تجد بديلا عن مساعدتها ودعمها اقتصاديا، للحاق بالركب الأوروبي وتحقيق الوحدة السياسية، النقدية

[1] Asteris C. Huliaras. Op.cit, p. 596.
[2] Jean Luis Buchet. « La France grande perdante. » Jeune Afrique. N° 1899. 28 Mai au 03 Juin 1997, p. 56.
[3] Jean François Bayard et autres. « la politique Africaine de François Mitterand de 1989 à 1995. » Colloque sur la politique extérieure de François Mitterand à l'épreuve de l'après-guerre froide. Paris : CERI, 13-15 Mai 1997, p. 20.
[4] François Ngolet. «African and American Connivance in Congo-Zaire . » Africa Today, Vol. 47, N° 1, Winter, 2000, p. 73.

والدفاعية التي راودت لقرون عدة الفكر السياسي الفرنسي ولا تزال. ولتحقيق ذلك شرعت في تخصيص أرصدة مالية واستثمارات ضخمة لصالح دول أوروبا الشرقية على حساب الدول الإفريقية التي استساغت لعقود عديدة هذه المساعدات وبنت على محورها نظمها الاقتصادية، واستغنت بذلك عن بدائل أخرى لها. فالمساعدات العامة للتنمية (APD) التي ظلت فرنسا تقدمها باستمرار لحلفائها الأفارقة أصبحت تسجل انخفاضا متواصلا. حيث تراجعت من 42.1 مليار فرنك فرنسي سنة 1995، انخفض هذا الرقم إلى 34.7 مليار فرنك سنة 1998. والأمر نفسه بالنسبة لميزانية التعاون التي تراجعت هي الأخرى من 8 مليار فرنك سنة 1993 إلى 6.4 مليار فرنك سنة 1998.[1] بل وربطت فرنسا منذ 1993 (منذ بداية العمل بما يعرف بعقيدة أبيدجان) مساعداتها المالية للدول الإفريقية بضرورة إبرام هذه الأخيرة اتفاقات مع صندوق النقد الدولي. هذا بينما تراجعت الاستثمارات الخارجية المباشرة الفرنسية إلى المنطقة في الفترة الأخيرة لتسجل أدنى مستوى لها منذ سنوات عدة. وباتت تحتل ذيل الترتيب في قائمة الدول المستثمرة في القارة حيث احتلت المرتبة الرابعة بـ 4 % من إجمالي الاستثمارات الخارجية المباشرة المتجهة نحو القارة. وهذا مقارنة بـ 13 % للمملكة المتحدة و8% للولايات المتحدة.[2] كما عرف ميدان التعاون العسكري هو الآخر التخفيض، من خلال تقليص تواجدها العسكري في المنطقة وغلق بعض القواعد العسكرية بعد خفض نوعي لعدد جنودها في المنطقة، والإبقاء على تواجد رمزي لها هناك.

إذا اعتبرنا أن الأسباب السالفة الذكر هي في مجملها ناجمة عن التطورات الحاصلة في النظام الدولي والتي دفعت بفرنسا إلى محاولة مسايرتها والتأقلم معها. فإن تراجع الدور الفرنسي في المنطقة، أو على الأقل قبولها بشريك لها في المنطقة، يرجع أيضا إلى أسباب أخرى ليست بالضرورة ناجمة عن تغيرات قد طرأت على العلاقات الدولية أو ما يشبه ذلك. إنما ترجع في الأساس إلى ممارسات وتقاليد طبعت السياسة الإفريقية لفرنسا. وقد أثبتت تلك الممارسات

(1) Philippe Marchesin. Op.cit, p. 98.
(2) Vignaux B. Hoh A-V. « L'Afrique n'est plus l'eldorado des entreprises françaises. » Le Monde Diplomatique. February 2006.

فشلها عند أول امتحان تعرضت له بعد أن رفعت عنها حصانة الحرب الباردة. (أو ما يمكن أن نصف به الظروف التي سهلت الهيمنة الفرنسية في المنطقة طوال هذه الفترة.)

أولا : أول هذه الأسباب، يمكن إرجاعه إلى ما اصطلح عليه بالدبلوماسية الشخصية أو السرية وحتى العائلية[1] التي كانت وراء قيام علاقات بين الطرفين تجاوزت بكثير ما يمكن أن تكون عليه العلاقات بين الدول. بشكل تم فيه خلق شبكة معقدة من المصالح عوضت الدور الذي كان من المفروض أن تقوم به المؤسسات الرسمية، بل عطلته في كثير من الأحيان. ولكن ما زاد الأمر تعقيدا هو تكاثر هذه الشبكات وتعاظم أدوارها. فإلى جانب شبكة "جاك فوكار" Jacques Foccart الشهيرة، ظهرت إلى الوجود مجموعة أخرى من شبكات المصالح السياسية، العسكرية والاقتصادية، بحيث لم تعد الجمهورية ولا قصر الإليزيه من يختار ويسير السياسة الفرنسية في إفريقيا. إنما مجموعة من الفاعلين هدفهم الرئيسي الحفاظ على السلطات واستغلال الريع.[2] وقد سلط التقرير الذي أصدره مركز التحاليل والتوقعات لوزارة الخارجية الفرنسية سنة 1995، الضوء على فحوى النشاطات التي تقوم بها مثل هذه الشبكات، بدءا بتبييض الأموال، وتهريب المعادن الثمينة والأسلحة وانتهاء برعاية تجارة المخدرات ودعمها.[3]

ثانيا : إن مثل هذه الممارسات لم يكن لتتم لولا تواجد أنظمة إفريقية فاسدة ومستبدة، سهلت نشاط مثل هذه الشبكات. غير أن تواجد مثل هذه الأنظمة لم يكن ليحصل في كثير من الأحيان، لولا الدعم والرعاية الفرنسية، كما هو الحال في الجابون وإفريقيا الوسطى والتشاد ...إلخ، مثل هذه السياسة جلبت لفرنسا نقمة الشعوب الإفريقية لها، حيث تكون لدى هؤلاء الاعتقاد

(1) Philipe Leymarie. « Effritement du pacte colonial, en Afrique Dieu n'est plus Français. » Le Monde Diplomatique. Mai 1995.
(2) Sandrine Tolloti. Op.cit, p. 33.
(3) Sandrine Tolloti. Op.cit, p. 34.

الراسخ بأن فرنسا هي من يدعم الأنظمة الإفريقية الاستبدادية ويطيل من عمرها.

ثالثا : إلى جانب الأسباب أو الممارسات السابقة، والتي أثرت سلبا في السياسة الفرنسية لإفريقيا، تعتبر عقدة "فاشودا fachoda" أقدمها جميعا. يعد التخوف من الهيمنة والثقافة الأنجلوسكسونية، أحد مكونات الثقافة السياسية الفرنسية. وقد سميت كذلك تذكيرا بالمنافسة الاستعمارية، بين الجيوش الفرنسية والبريطانية في إفريقيا. هذه المنافسة التي شهدت أصعب مراحلها، خلال المواجهة التي جمعت الطرفين سنة 1898 في شرق إفريقيا عند فاشودا، واضطرت أثناءها القوات الفرنسية إلى التراجع بل والتخلي عن كل أطماع لها في شرق إفريقيا (ما عدى جيبوتي ومدغشقر) لصالح بريطانيا. هذه الحادثة تركت حينها لدى الفرنسيين أثرا بالغا على الصعيدين السياسي والعسكري.[1] غير أن هذا النوع من الشعور لدى القادة الفرنسيين والسياسيين عامة، لم يعد يوجه بشكل خاص إلى بريطانيا، إنما صارت الولايات المتحدة مصدر تخوف أيضا، منذ أن أبدت هذه الأخيرة رغبتها في التعامل مع القارة الإفريقية بأكثر حرية دون اللجوء إلى الوسيط الأوروبي كما في الماضي.

وسرعان ما وجدت الدبلوماسية الفرنسية سببا جديدا لتواجدها في المنطقة، ومبررا للمشاكل التي تواجهها هناك، بحيث أبقت على نفس السياسة لكن غيرت فقط من مصدر التهديد. وأصبح الخطاب السياسي الفرنسي اليوم، ***"إذا باريس توقفت عن مساندة هذا النظام أو ذاك. فإنه سيسقط تحت تبعية الولايات المتحدة."***[2] صحيح أن للإرث التاريخي المشترك بين الأمم تأثيره الخاص على السياسة والعلاقات بين الدول، لكن كثيرة هي تلك الشعوب التي تجاوزت مثل هذه العقد لصالح علاقات بناءة ومصالح مشتركة مثلما هو الأمر بالنسبة لليابان والولايات المتحدة، ألمانيا وبولونيا. إلا

[1] Roland Marchal. «France and Africa: the emergence of essential reforms? » International Affairs. Vol. 74. N° 2. April 1998, p. 363.

[2] Georges Sarre. « France-Afrique, première leçons d'un désastre. » Jeune Afrique. N° 1906. 16 au 22 Juillet 1997, p. 96.

أن المثال الفرنسي في هذا الخصوص لم يفقد قط من تأثيره على السياسة الفرنسية، وبالخصوص إذا كان الأمر يتعلق بدفاعها على مناطق نفوذها في القارة الإفريقية.

وأخطر من هذا فإن مثل هذه السياسة أثرت سلبا على الدبلوماسية الفرنسية في المنطقة بحيث أفقدتها كثيرا من مواقعها على الساحة الإفريقية. وليس أدل على ذلك موقفها من الدول الإفريقية الناطقة بالإنجليزية وإبعادها عن مجال اهتماماتها رغم أنها تضم ما يزيد عن ثلثي الثروة الإفريقية.

وحسب الرئيس الرواندي "بول كغام" مثلا : ***"فإن الجبهة الوطنية الرواندية حاولت مرارا تغيير النظرة العدائية لفرنسا نحوها، ولكنها كانت دائما تصطدم بحائط. فالحدود بين فرنسا- إفريقيا والكومنولث في أذهان بعض القادة المؤثرين، أقوى من حائط برلين. أكدنا لباريس تمسكنا بالفرنكفونية والتعاون مع فرنسا ولكن دون جدوى"***، [1] الموقف الفرنسي المعادي لأي هيمنة أمريكية على مناطق نفوذها، جعل من الدول والقوى الإفريقية الإقليمية الناطقة بالإنجليزية مصدر خطر أيضا لمصالحها. الأمر الذي يفسر ربما التورط الفرنسي في منطقة وسط إفريقيا، ووقوفها إلى جانب نظام "مبوتو" الفرنكفوني، ضد ما اعتبرته حليف الولايات المتحدة في المنطقة. بينما شاهدنا حلفاء "مبوتو" من الولايات المتحدة وبلجيكا يتخلون عنه دون انزعاج ما دام في نظرهم لم يعد يمثل أدنى مصلحة، وإذا كان الأمر نفسه بالنسبة لفرنسا فإن عامل الثقافة واللغة ظل أحد الدوافع الهامة للتدخل الفرنسي لصالح "مبوتو" في غياب العوامل والمصالح الأخرى.

[1] François-Xavier Vershave. « Complicité de génocide ? la politique de la France au Rwanda. » Paris : La Découverte. 1994, p. 63.

كل هذه الأسباب هي في الحقيقة أخطاء، ارتكبتها الدبلوماسية الفرنسية، وكان أن استغلتها أطراف أخرى في سبيل تطبيع علاقاتها مع القارة الإفريقية من هذه الأطراف وليست الوحيدة، تعد الولايات المتحدة من أهمها، إلى جانب اليابان والصين وألمانيا وغيرهم.

وعليه فلا شك أن هذه الأخطاء كانت بالنسبة للولايات المتحدة حافزا لانطلاقة حقيقية في علاقتها مع القارة، فقد استطاعت من خلال الانتكاسات الفرنسية على الساحة الإفريقية، إقناع جزء كبير من الرأي العام الإفريقي والقادة الأفارقة خاصة، بقدرتها على لعب دور بديل لما كانت تلعبه فرنسا في المنطقة. وليس أدلّ على ذلك سعي الكثير من الأنظمة الإفريقية الجديدة أو "المتجددة" إلى إرساء الشراكة التي وعدتهم بها الولايات المتحدة في حين لم يتردد كثيرون منهم في اعتبار سياسة "التعاون" مع فرنسا قد تجاوزتها الأحداث.

لقد استطاعت الولايات المتحدة من خلال المؤسسات المالية الدولية مثلا، بعث نفوذ جديد لها في المنطقة وخاصة بعد أن أصبح صندوق النقد الدولي يتحكم في كل جزئيات الاقتصاد الإفريقي، وهو من وراء البرامج التي تطبق لإعادة هيكلة اقتصادها ودمجه في الاقتصاد العالمي. ومن ثم استطاعت الولايات المتحدة بواسطة هذه المؤسسة الدولية، القضاء على أهم الجسور التي كانت تصل فرنسا بمناطق نفوذها الإفريقية وهي عملة Communauté Financière Africaine (CFA) أو الفرنك الفرنسي الإفريقي. فبرامج التعاون التي اتبعت منذ الستينيات لم تستطع الصمود أمام عولمة التجارة وقوانين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، مما استوجب تخفيض قيمة هذه العملة، إضافة إلى رفع جميع الامتيازات التجارية السابقة. الأمر الذي جعل من المكانة الفرنسية في المنطقة تتراجع بعض الشيء لصالح أطراف أخرى تعد الولايات المتحدة أولهم، ما دامت هي المستفيد الأول من رفع القيود على تجارتها مع إفريقيا والمتمثلة خاصة في منطقة الفرنك.

هذا، كما أن استغلال الولايات المتحدة للأخطاء الفرنسية في المنطقة، قد أخذ منحى آخر هذه المرة سياسي – دعائي، فمنذ بداية التسعينيات حاولت الولايات المتحدة تجريد الدبلوماسية الفرنسية من أي مصداقية لها في المنطقة ومن ثم القضاء على ما تبقى من هيمنتها عليها، وقد تسنى لها ذلك من خلال العثرات التي عرفتها سياستها أثناء أزمات البحيرات الكبرى وبالموازاة مع المساعي التي بذلت من أجل تسويتها.

لقد سجلت الولايات المتحدة حضورها القوي في المنطقة وخاصة أثناء محاولة فك خيوط الأزمة الزائيرية، حيث أوقعت فرنسا في قفص الاتهام بعد تورطها في المجازر الرواندية، وارتباط صورتها بالأنظمة الفاسدة التي لا تتراجع أمام شيء مقابل البقاء في السلطة. هذا الأمر بدا جليا عند إبعاد المندوب الفرنسي (سفير فرنسا في كنشاسا) من المشاركة في المفاوضات التي دارت على السفينة الحربية الجنوب إفريقية تحت رعاية أمريكية – جنوب إفريقية لحل الأزمة الزائيرية في ماي 1997، وكان ذلك إشارة واضحة إلى تغييب الدور الفرنسي في المنطقة.

كما استغلت الولايات المتحدة التوجه الأوروبي لفرنسا، من أجل التقرب أكثر نحو القارة الإفريقية، ومقابل الأسوار العالية التي أصبحت أوروبا - و بدافع فرنسي في كثير من الأحيان- تقيمها في وجه محاولات الهجرة التي تأتيها من إفريقيا. عملت الولايات المتحدة على تخصيص استثمارات معتبرة من أجل تكوين نخب إفريقية مثقفة ومتحصلة على شهادات أمريكية. هذه النخب هي تلك التي تدعوها "مادلين أولبرايت" بالنخب الجديدة، أو الجيل الجديد للحكام الأفارقة، كرست واقعا جديدا على الساحة الإفريقية. كما أشار إليه " جان كريستوف روفان " Jean Christophe Ruffin، حيث يرى أن هناك ثقافتين سياسيتين مختلفتين في إفريقيا. تلك التي تخص إفريقيا الناطقة بالفرنسية وهي " ثقافة وراثة "كما يقول، بحيث إن جل قادتها قد شاركوا في الأنظمة السابقة التي حكمت بعد الاستقلال مباشرة. أما في إفريقيا الناطقة بالإنجليزية فهناك تنتشر" ثقافة مقاومة". [(1)]

[(1)] Sandrine Tolloti. Op.cit, p. 38.

و بالفعل، لم تفوت الولايات المتحدة على لسان كبار مسؤوليها الإشادة بهؤلاء واعتبارهم أحسن من يمكنهم قيادة القارة - برغم النقائص التي تشوب السياسة التي ينتهجها بعضهم- . وقد عملت بالتالي على ربط صورتها بشعبية هؤلاء والنجاحات التي يحققونها خاصة في مجال الاقتصاد داخل دولهم وعلى المستوى العالمي كدليل على نجاح الولايات المتحدة في اختيار من تتعامل معهم من "القادة النزهاء" كما كانت تحب أن تصفهم وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "مادلين أولبرايت".

أشكال التنافس الأمريكي الفرنسي في إفريقيا

إن ما سبق الإشارة إليه في الواقع، هو من بين المظاهر التي أصبحت تميز العلاقات الأمريكية – الفرنسية في المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة. وهو ما أصبح يشار إليه بالتنافس الأمريكي- الفرنسي في إفريقيا. هذا التنافس الذي أصبح يأخذ أشكالا مختلفة بالنظر إلى حدته من جهة والقطاعات التي تشهد هذا التنافس من جهة ثانية.

تعد الخطابات الرسمية أولى مظاهر هذا التنافس، ما دامت تعكس إلى حد بعيد السياسة التي ينتهجها الطرفان في المنطقة وتنم عن درجة الحسابات التي يوليها بعضهما لبعض. أو على الأقل نظرة المسؤولين الأمريكيين إلى العلاقات الفرنسية الإفريقية. ومحاولة هؤلاء مسح طابوهات الإرث الاستعماري والحرب الباردة من قاموس علاقات الولايات المتحدة مع القارة الإفريقية.

تراوح الخطاب الرسمي الأمريكي فيما يخص هذا الموضوع بين الشدة والاعتدال، دون أن يغيب بشكل صريح الانزعاج من العلاقات المتميزة التي لا تزال تربط فرنسا بمستعمراتها السابقة فيما يعرف بالمربع الإفريقي. وقد تقاسم الموقف الأمريكي تجاه موضوع التنافس الأمريكي- الفرنسي في المنطقة تياران. فالتيار الأول يعتمد لغة الاعتدال ولا يرى في تواجد فرنسا في المنطقة مانعا من إرساء تعاون مثمر مع القارة تشكل فرنسا أحد أطرافه ما دام الهدف مشترك بينهما وهو فتح إفريقيا - اقتصاديا - على العالم. هذا الاتجاه تدعمه تصريحات مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) "بريان آتوود"

Brian Atwood في باريس عندما أكد أن : "*هدف الولايات المتحدة في إفريقيا ليس الهيمنة إنما تناسق الجهود مع جميع الأطراف. وأن الشراكة مع إفريقيا لن يكون لها أدنى نجاح إذا ما بنيت على الخصوصية والتمييز. لقد عانى مسار التنمية طويلا بسبب التنافس شرق – غرب، لا نريد استبدال ذلك الصراع الأيديولوجي بخلافات تجارية، لغوية أو هيبة دولية.*" (1) كما تدخل في هذا الاتجاه، طمأنة الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" للمسؤولين الفرنسيين عند زيارته للسنغال، وتلميحه إلى أن الشراكة الجديدة مع إفريقيا لا يمكن أن تتم بدون مواصلة التعاون مع فرنسا.

مقابل هذا التوجه، يفضل التيار الثاني اعتماد لغة أكثر صراحة وأقل دبلوماسية، إذ لا يتردد هؤلاء في الدعوة إلى إنهاء الهيمنة الفرنسية التقليدية على المنطقة، كونها لم تعد تساير التوجه نحو العولمة- الاقتصادية-التي يشهدها العالم. وبينما يتساءل كاتب الدولة الأمريكي الأسبق للشؤون الإفريقية "شستر كروكر" عن المصلحة في بقاء العلاقات المتميزة بين فرنسا وإفريقيا قائمة حتى بعد انتهاء الحرب الباردة. يذهب السفير الأمريكي في كنشاسا إلى اعتبار فرنسا غير قادرة على القيام بأي دور في المنطقة.(2)

في حين أكد "وارن كريستوفر" Warren Christopher وزير الخارجية سابقا عند زيارته لجنوب إفريقيا سنة 1996 على أن : "*زمن مناطق النفوذ في إفريقيا قد ولّى، عندما كان بمقدور دول خارجية (ملمحا لفرنسا) اعتبار مجموعة من دول المنطقة مجال خاص بهم، مضيفا أن إفريقيا اليوم في حاجة أكثر إلى دعم الكثير من الأصدقاء وليس هيمنة بعضهم عليها*". (3) ومع هذا يظل وزير المالية الأسبق "رونالد براون" الفريد من بين المسؤولين الأمريكيين الذين أحسنوا التعبير عن النوايا الحقيقية للإدارة الأمريكية أمام المنافسة

(1) Brian Atwood. « Une vision nouvelle pour L'Afrique. » Ambassade des Etats-Unis à Paris. France, 7 Avril 1998.
(2) Pierre Dabezies. Op.cit, p. 169.
(3) Daniel Bourmaud. «The Clinton Administration and Africa: A View from Paris, France.» Issue: A Journal of Opinion. Vol. 26, No. 2, 1998, p. 48. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/1166828 (2009/01/17 تم تصفحه في).

الفرنسية لها، عندما قال: "*إن إستراتيجية الولايات المتحدة تقتضي منا أن نكون أكثر عنفا، أن نكون متواجدين على الميدان بصفتنا منافسين... أظن أننا لم نكن كذلك فيما مضى. لقد تجاهلنا كثيرا السوق الإفريقية وقد كلفنا ذلك غاليا... لن نترك مرة أخرى المكان لأصدقائنا الأوروبيين ولا لدول أخرى، سنقاوم.*" (1)

مثل هذه التصريحات التي جاءت على لسان أبرز المسؤولين الأمريكيين، تعد طريقة فعالة لحشد المساندة الداخلية، وخاصة من رجال الأعمال وأصحاب البنوك، بغية دعم التوجه الأمريكي الجديد نحو هذه المنطقة من العالم التي أصبحت تمثل بالنسبة للولايات المتحدة حدودها الجديدة وآخر منطقة لم تصلها بعد الآلة الاقتصادية الأمريكية. إلا أن مثل هذا الخطاب هو أيضا، إجابة واضحة للأطراف الدولية الأخرى التي لم ترَ في المساعي الأمريكية إلا حملة انتخابية رئاسية عابرة سرعان ما تترك مكانها للتجاهل الدائم تجاه القضايا الإفريقية. كلمة الرئيس "شيراك" -أمام الحاضرين- في المؤتمر 20 لرؤساء فرنسا والدول الإفريقية في نوفمبر 1998 سارت في هذا الاتجاه عندما وجه جملة من الانتقادات إلى السياسة الإفريقية للولايات المتحدة، دون ذكر هذه الأخيرة بشكل مباشر، حيث قال إن: "*فرنسا لا تتذكر إفريقيا وتكتشفها ظرفيا عند زيارة، أو أزمة أو كارثة طبيعية، فهي حاضرة منذ زمن بعيد وهي شريككم المنصت.*" (2)

و يبدو أن الحملة "الدعائية" الأمريكية قد أتت أُكلها، أو هذا ما يمكن استنتاجه من خلال مواقف بعض القادة الأفارقة من العلاقة التي ظلت تربط الدول الإفريقية بباريس. هذه المواقف يمكن اعتبارها انتفاضة على الجمود الذي أصبح يخيم على هذه العلاقة. ولكن يمكن كذلك اعتباره تبني هؤلاء القادة للنظرة الأمريكية المنتقدة لطريقة تسيير فرنسا لعلاقاتها مع إفريقيا. هذه "الانتفاضة" يمكن أن نلتمسها من موقف الرئيس المالي "آلفا عمر كوناري" الذي رفض دعوة الرئيس الفرنسي "شيراك" إلى حضور اجتماع يعقده

(1) Marchés Tropicaux. 15 Mars 1996, p. 522.
(2) Marchés Tropicaux. N° 2769. 4 Décembre 1998, p. 2523.

في دكار مع بعض القادة الأفارقة أثناء جولته الأولى في المنطقة، معتبرا أن سياسة العنف والضرب على الكتف قد انتهت، مضيفا أن الولايات المتحدة تعرف ما تريد؛ بينما طالب الرئيس الروندي "بول كغام" من فرنسا إقامة علاقات على أساس الاحترام المتبادل وليس علاقة خادم بسيده.(1)

التنافس الأمريكي- الفرنسي في إفريقيا، لم يقتصر فقط على الخطابات والخطابات المضادة، إنما انتقل إلى مرحلة متقدمة شكلت المنافسة الاقتصادية أحد مظاهره أيضا. وما دامت المصالح الاقتصادية الأمريكية تتركز في جزئها الكبير في قطاع المحروقات والمناجم - والأمر لا يختلف كذلك بالنسبة لفرنسا- فقد شكّل هذا القطاع حلقة من حلقات المواجهة بين الطرفين.

إن مثل هذه المواجهة في قطاع المحروقات أمر طبيعي، أمام النمو الهائل الذي عرفه الاقتصاد العالمي وأمام حاجة هذا الأخير إلى المزيد من موارد الطاقة، التي تشكل إفريقيا أحد مصادرها الهامة. غير أنه انطلاقا من واقع المنافسة، فإن الأمر لم يعد مجرد أمر طبيعي، وهذا بالنظر إلى أهمية المصالح موضوع التنافس بين الطرفين. لقد وجدت كثير من شركات النفط الأمريكية في حقول النفط الإفريقية متنفسا لها أمام الضغط الذي تشهده السوق الأمريكية في هذا القطاع، إضافة إلى المنافسة الشرسة التي لقيتها في منطقة القوقاز الغنية هي الأخرى بالنفط. إلى جانب أن شبكة المصالح الاقتصادية الفرنسية في إفريقيا لم تترك للاستثمارات الأمريكية مجال آخر لتنشط فيه باستثناء قطاع النفط الذي يظل يخفي الكثير من المفاجآت في المنطقة زيادة على عامل التكنولوجيا الذي سمح لهذه الشركات باكتشاف آبار جديدة للنفط.

بالمقابل شكل قطاع المحروقات أحد أسرار التواجد الفرنسي في إفريقيا. ومنذ الاكتشافات الأولى سنوات الخمسينيات والستينيات، أقامت فرنسا من خلال هذا القطاع إمبراطورية حقيقية كان دورها الرئيسي حماية مصادر النفط الإفريقية من أية منافسة أجنبية وبقائها تحت الإدارة الفرنسية غير المباشرة. لهذا الغرض ظهرت إلى الوجود شركات نفطية فرنسية هي أقرب إلى الدول منها إلى

(1) Sandrine Tolloti. Op.cit, p. 39.

الشركات. بحيث كان لها دور فعال في دعم الأنظمة القائمة في تلك الدول أو إسقاطها، في دعم ذلك الرئيس أو عزله، بل في دفع أجور العمال عندما تعجز الحكومات عن القيام بذلك.

وفي هذا الإطار تعد (ELF) الدعامة الأساسية للتواجد الفرنسي الاقتصادي وحتى السياسي في إفريقيا وفي مربعها الإفريقي على وجه الخصوص، إلى جانب (TOTAL). أهمية هاتين الشركتين يمكن أن نلخصها في مقولة الرئيس " ميتران ": " إن السياسة الإفريقية لفرنسا هي (ELF)". (1)

ويكفي أن نعرف أنه سنة 1996 شكل النفط الإفريقي 70 ٪ من إنتاج هذه الأخيرة. (2) وبما أن هذه الشركة هي الوحيدة على هذا المستوى من بين الشركات الفرنسية الأخرى، فإنه من السهل معرفة أهمية هذه الشركة بالنسبة للإستراتيجية الفرنسية في المنطقة وأنه من الواضح إذن اعتبار المسؤولين الفرنسيين أن أي خطر (أو منافسة) قد تتعرض لها الشركة هو بمثابة مساس بالمصلحة الوطنية لفرنسا.

عند هذا الحد، يمكن قياس مدى صعوبة وتعقد الدور الاقتصادي الأمريكي في المنطقة، لأن دخول الشركات الأمريكية في مواجهة مع نظيراتها الفرنسية هو في هذه الحالة مواجهة مفتوحة مع الدولة الفرنسية، وهو ما يفسر جل المحاولات التي فشلت في زعزعة التواجد الفرنسي في مربعه الإفريقي، ما عدا المحاولات الأخرى التي تمت خارج المنطقة، والأمثلة على ذلك كثيرة.

أولى هذه المحاولات دارت في الكونغو سنة 1992، وجمعت بين الشركة الفرنسية (ELF Aquitaine) والأمريكية Occidental Petroleum Corporation (OXY) حيث سارعت هذه الأخيرة إلى الاستجابة إلى طلب الرئيس الكنغولي "باسكال ليسوبا " Pascal Lissouba، من أجل دعم الخزينة العمومية بما يقدر بـ: 200 مليون دولار مقابل حصولها على حق استغلال أحد الآبار النفطية. غير أن " انزعاج" باريس لهذا الاتفاق الذي جرى سرا مع الشركة الأمريكية، دفع بالرئيس الكنغولي إلى

(1) Philippe Marchesin. Op.cit, p. 100.
(2) Douglas Andrew Yates. «Central Africa, Oil and Franco-American rivalry. » L'Afrique Politique. 1998, p. 211.

التراجع عنه وبقيت بالتالي (ELF) المستغل الوحيد للنفط الكنغولي، بعد أن قبلت فرنسا بدفع المبلغ المطلوب إلى السلطات الكونغولية. (1)

مواجهة أخرى جمعت الطرفين في الجابون، حيث أرغمت (ELF) على استئناف نشاطها تخوفا من فقدان المشروع لصالح الشركة (الأنجلو-سكسونية) الهولندية (SHELL) مقابل تنازلات لفائدة السلطات الجابونية.
التشاد شهدت هي الأخرى، مثل هذه المواجهة في جنوب البلاد. فطبقا لاتفاقات سابقة، تحصلت شركة (CONOCO) الأمريكية على حق استغلال آبار النفط التشادية، غير أن الأمور عرفت مستجدات أخرى مع وصول الرئيس " إدريس دبي " إلى الحكم سنة 1990 بمساعدة فرنسية ، هذا الأخير بعد ضغوط فرنسية تدخل لصالح حصول الشركة الفرنسية (ELF) على نصيب في استغلال النفط التشادي. (2)

و عليه ومقارنة بالنجاح الذي عرفته الدبلوماسية الأمريكية في إعادة إحياء الدور الأمريكي المستقل والمؤثر في المنطقة، مستغلة بذلك بعض الثغرات في السياسة الفرنسية وكذلك رغبة الأفارقة في تنويع شركائهم الدوليين، فإن الجانب الاقتصادي على العكس من ذلك شهد نوعا من التأخر بفعل قوة التواجد الفرنسي في المنطقة.

و الحالات التي سبق الإشارة لها تؤكد صعوبة تغلغل شركات النفط الأمريكية في المنطقة المشكلة للمربع الإفريقي لفرنسا. ولعل الطرف الفرنسي قد أدرك جيدا خطورة المنافسة الأمريكية فبادر إلى المواجهة بدل الانتظار، بحيث نجح مثلا في إيجاد موضع قدم لشركة (ELF) داخل أنغولا (Cabinda) التي كانت في السابق حكرا على الشركات الأمريكية، وهذا في إطار إستراتيجية توسيع نشاط هذه الشركة إلى باقي الدول الإفريقية الأخرى.

(1) Peter J. Schraeder. «Cold War to Cold Peace: Explaining U.S.-French Competition in Francophone Africa.» Op.cit, p. 405.
(2) Claude Wauthier. « Une Sourde concurrence sur le continent Africain. » Le Monde Diplomatique. Octobre 1994.

كل هذا يؤكد صعوبة مهمة الولايات المتحدة في هذا الميدان الذي يعتبر سر بقاء فرنسا في المنطقة رغم المشاكل التي عرفتها سياستها في غضون العشرية الماضية، وهذا لسبب واضح هو اختلاف إستراتيجية كل طرف في تعامله مع الواقع الإفريقي. إستراتيجية فرنسا هي إستراتيجية محافظة تسعى لحماية ما هو مكتسب سابقا وهي بالتالي إستراتيجية بقاء. وأمام التراجع الذي شهدته السياسة الفرنسية على الأصعدة الأخرى فإن ورقة النفط هي آخر ورقة تلعبها للحفاظ على مركزها في المنطقة بل وفي العالم وفقدانها للامتيازات النفطية الإفريقية يجعلها ببساطة كما قال الرئيس "عمر بونغو" سيارة بدون بنزين.[1]

الولايات المتحدة بالمقابل تنتهج سياسة تغلغل في المنطقة بحكم الظروف التاريخية السابقة التي أبعدتها عنها، وبالتالي فإن الإستراتيجية الأمريكية هي إستراتيجية بعيدة المدى. إلا أنها هي الأخرى ليست في وضع مريح، لأن ضمان السوق الإفريقية والنفط الإفريقي أصبح ضرورة من ضرورات الاقتصاد الأمريكي، فالنفط الإفريقي من جهة أصبح يمثل أكثر من 15 ٪ من واردات الولايات المتحدة من هذه المادة. كما أن السوق الإفريقية من جهة ثانية أصبحت تجسد الرغبة الأمريكية المتجددة في فتح الأسواق العالمية وحرية التجارة مما يفتح الباب واسعا أمام مركزها الاقتصادي العالمي. ومنه فإن بقاء الولايات المتحدة بعيدة عن السوق الإفريقية (ما عدا المحروقات) هو الآخر سيهدد مصالحها في المنطقة تماما كما هو الحال بالنسبة لفرنسا. فحسب تقدير السفارة الأمريكية في بريتوريا فإن اتفاق التجارة الحرة الذي أبرم بين جنوب إفريقيا والاتحاد الأوروبي سينجم عنه فقدان الشركات الأمريكية للسوق الجنوب إفريقية. كما نشرت كتابة الدولة الأمريكية للتجارة تقريرا تشير فيه إلى أن التخفيض في تسعيرة السلع الأوروبية الموجهة نحو جنوب إفريقيا حسب الاتفاق سيفقد 75 ٪ من الصادرات الأمريكية قدرتها التنافسية. وأن الصادرات الكيماوية حسب هذا التقرير هي أهم القطاعات تضررا بسبب هذا الاتفاق، حيث سيفقد هذا القطاع 2.3 ٪ من صادراته نحو جنوب إفريقيا. والأمر نفسه

(1) Douglas Andrew Yates. Op.cit, p. 211.

بالنسبة لصادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى جنوب إفريقيا من مادة الحديد والفولاذ، التي ستتراجع 3 ٪ لصالح الصادرات الأوروبية.[1]

وبالتالي فإن المنافسة الاقتصادية، تعد في الواقع أحد أهم مظاهر التنافس بين الطرفين وأصعبها وقعا على السياسة الأمريكية في إفريقيا. كما أن أهمية المصالح الاقتصادية المتنافس عليها، كانت أيضا وراء ظهور شكل آخر من أشكال المنافسة التي جمعت الطرفين، جاعلة من الساحة السياسية الإفريقية بكل تناقضاتها ميدانا لها.

هذا الواقع يمكن ملاحظته من خلال النشاط الكثيف "للآلة" الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة ممثلة في كثير من الأحيان من قبل سفراء الولايات المتحدة. هؤلاء تبنوا موجة المعارضة الديمقراطية الناشئة في المنطقة وعبروا علانية عن دعمهم لها، تأكيدا للمبادئ الأمريكية الرامية إلى إرساء الديمقراطية في إفريقيا. وقد ساعد الماضي التاريخي للولايات المتحدة في المنطقة على اكتساب هؤلاء الدبلوماسيين هامشا للمناورة سمح لهم بإبداء الموقف بكل حرية والتعامل مع الأنظمة والمعارضة على قدم المساواة. وهذا ما جعل منهم قوة رقابية لا يستهان بها خاصة أثناء الانتخابات بشكل أصبحت فيها تقارير السفارات الأمريكية في إفريقيا - وفي المربع الفرنسي على وجه الخصوص- مؤشرا لنجاح التجربة الديمقراطية في هذا البلد الإفريقي أو ذاك. ولم يكن السفراء الأمريكيون يترددون في توجيه انتقاداتهم الصريحة للقادة الأفارقة أنفسهم.

هذا الواقع جعل في المقابل الطرف الفرنسي والأداء السياسي الفرنسي في المنطقة يلقى المزيد من العراقيل، لا لشيء إلا لأن السفارات الفرنسية في المنطقة بقيت مرتبطة بشبكة من العلاقات المصلحية مع الأنظمة القائمة في تلك الدول. هذا كما أن تسارع الأحداث السياسية في المنطقة جعل منها حليفا لهذه الأنظمة وتعارضت بالتالي مع السياسة التي تحاول اتباعها الحكومة الفرنسية منذ قمة (LaBaule1990) الداعية إلى إرساء التقاليد الديمقراطية في هذه الدول.

(1) Simon Barber. «U.S war of trade agreement.» www.africanews.org
(تم تصفحه في 2000/05/05)

انطلاقا من هذا الواقع يمكن تفسير المواجهة السياسية التي جمعت الطرفين في المنطقة. فوقوف الولايات المتحدة إلى جانب المعارضة لم يترك خيارا آخر أمام الطرف الفرنسي إلا مساندة الأنظمة القائمة (الحليفة)، ومن ثم عجزت عن التكيف مع التغيرات الحاصلة في المنطقة. وفي هذا الاتجاه تدخل العديد من الأمثلة التي جسدت التوجه الأمريكي المناقض لطريقة تعامل الفرنسيين مع الواقع الإفريقي. الجابون، إفريقيا الوسطى، رواندا والزائير، هي صور لهذه المواجهة .

في الجابون، ساندت الولايات المتحدة منذ سنة 1992 المعارضة بقيادة "بول أبيسول مبا" Paul AbessolMba وعبرت عن رغبتها في إقامة انتخابات رئاسية حرة وتعددية، الأمر الذي لا يتوافق مع المصالح الفرنسية الكبيرة في هذا البلد والتي تجد في شخص الرئيس "عمر بانغو" حارسها الأمين.

في إفريقيا الوسطى، وقفت الولايات المتحدة مرة أخرى مع زعيم المعارضة " Ange Patassé " في مواجهة الرئيس "Kolingba " التي ترى أن بقاءه في السلطة يرجع إلى دعم الفرنسيين له وأنه فقد بالتالي كل مصداقية للحكم.[1] وقد حدث الأمر نفسه في منطقة البحيرات الكبرى، رواندا، الزائير وبوروندي وأخيرا الكونغو.

وفي كل هذه الأمثلة، يعد مبدأ دعم الديمقراطية الدافع من وراء دعم الولايات المتحدة لهذه الحركة أو تلك. ولكن الدافع الاقتصادي كما أشرت في البداية قد غذى هو الآخر المواقف الأمريكية. فرغبة الولايات المتحدة في القضاء على النفوذ الفرنسي في إفريقيا، أو على الأقل القضاء على سياسة المناطق الخاصة (Précarré) في إفريقيا هي خطوة نحو التقليل من المكانة الفرنسية في العالم كقوة كبرى. وهي تعرف أن مكانة فرنسا ترجع بدرجة كبيرة إلى ولاء الدول الإفريقية لها. كما أن توجه الولايات المتحدة الجديد نحو لعب أدوار مباشرة لها في المنطقة يعد هو الآخر بمثابة عرقلة لحسابات فرنسية مستقبلية

(1) Géraldine Faes. « La guéguerre des diplomates. » Jeune Afrique. N° 1665. 03 au 09 Décembre 1992, p. 16.

ترمي في الأساس إلى إقامة محور أوروبا- إفريقيا، هذا الذي تعول عليه فرنسا من أجل "***خلق منطقة نضع فيها حدا للهيمنة الأمريكية الأحادية***".[1]

و مع كل هذا يظل الهدف الاقتصادي وبكل أبعاده المصدر الرئيسي، إن لم يكن الوحيد لكل المشاكل والمواجهات المتكررة التي تجمع الولايات المتحدة مع حليفتها السابقة، بحكم الثروات الطبيعية الضخمة التي تمتلكها هذه الدول، وجميع الشروط الأخرى التي تجعل من إفريقيا منطقة للتوسع الاقتصادي وشريكا اقتصاديا مؤثرا.

محاولات الولايات المتحدة المتكررة في السعي إلى فرض التواجد الأمريكي على مسرح الأحداث الإفريقية، ونجاحها المحسوس في مزاحمة الدور الفرنسي التاريخي في المنطقة لم يكن بالأمر البسيط. فشبكة العلاقات الفرنسية الإفريقية التي حيكت منذ ما يزيد عن القرن، لا يمكن فكها أو التأثير فيها في وقت قصير. هذا ما يفسر فشل الولايات المتحدة في بعض محاولاتها التي أرادت من خلالها تغيير الوضع القائم في إفريقيا. منها ما وقع في الكونغو (برازافيل) حيث استطاعت فرنسا إعادة الرئيس السابق " دونيس ساسونغيسو" إلى السلطة وخلع الرئيس المنتخب "باسكال ليسوبا " الذي لم تغفر له تعاونه مع الولايات المتحدة. هذا إضافة إلى الفتور الذي أصبح يخيم على العلاقات الأمريكية- الكونغولية (كنشاسا) ورغبة الرئيس " ديزري كابيلا " -قبل اغتياله- تطبيع علاقاته مع فرنسا، ونيته في الرجوع إلى النادي الفرنكوفوني.

إن واقع العلاقات التي تجمع بين الولايات المتحدة وفرنسا في المنطقة يؤكد على وجود تنافس واضح بين الطرفين. هذا الأخير لم يرق إلى درجة الصراع بينهما، ولكنه تجاوز بكثير أشكال التنافس التي كانت قائمة فيما مضى. غير أن مظاهر التنافس التي أصبحت تطبع العلاقات الأمريكية الفرنسية في المنطقة لم تقضِ بالضرورة على فرص التعاون بين البلدين، فهي لا تزال قائمة رغم تضاؤلها السنوات الماضية. ومن بينها عمليات حفظ السلام ومساعدة الدول الإفريقية على إقامة قوات لحفظ السلام في إفريقيا. وتعتبر مناورات

(1) Michel Rocard. Marchés Africains. N° 1189. 16 Septembre 1998, p. 2.

(Guidimakha) في أوائل سنة 1998 مثالاً على ما تبقى من التنسيق الأمريكي- الفرنسي في هذا المجال. بالإضافة أيضا إلى اللقاءات الوزارية المشتركة على أعلى المستويات بغرض التشاور وتنسيق الجهود في معالجة بعض القضايا الإفريقية. أمام كل هذا، تبقى المصالح الفرنسية الخاصة والمتميزة في إفريقيا وبخاصة في مربعها الإفريقي على رأس العوائق التي تحول دون استغلال جيد لعلاقات الولايات المتحدة مع إفريقيا.

السيناريوهات المستقبلية للسياسة الأمريكية في المنطقة

خلصنا فيما سبق من هذا الفصل، إلى أن الولايات المتحدة أصبحت تواجه بالتوازي مع تنامي الاهتمام الذي توليه لمنطقة إفريقيا، تحديات عدة حالت في بعض الأحيان دون بلوغها مبتغاها. هذه التحديات لم تقتصر على المنافسة الصينية أو الفرنسية فقط، وإنما اتسعت أيضا لتشمل مختلف العراقيل المحلية التي عكستها الوضعية الإفريقية المزرية في كثير من الأحيان، والتي جعلت من التعامل مع المنطقة ضربا من المخاطرة. بالإضافة إلى بعض المواقف الرسمية وغير الرسمية داخل الولايات المتحدة، التي لا ترى في الاهتمام الأمريكي المتزايد بالمنطقة إلا تبذيرا للأموال العمومية وورقة انتخابية ودعائية لا غير.

هذه التحديات كشفت عن واقع السياسة الأمريكية في إفريقيا والتي لا تزال في شكلها المباشر حديثة، إذا ما قورنت بالسياسات الأوروبية مثلا. وتظل حذرة من أي تورط في الأحداث والنزاعات الدائرة في المنطقة. حيث ثبت في الكثير من النزاعات التي نشبت في هذه الفترة استمرار الولايات المتحدة في الاستعانة بالدور الأوروبي التقليدي. كما يفسر هذا الحذر أيضا في رغبة صاحب القرار الأمريكي في ألا تنعكس تلك الأوضاع سلبا على السياسة الداخلية الأمريكية. لا يجب إغفال الواقع الداخلي الأمريكي الذي يشكل فيه العنصر الإفريقي نسبة مهمة، كما أن لهذه الشريحة دوراً لا يقل أهمية في الكونجرس الأمريكي وحتى في بعض المناصب العليا للدولة.

و فضلا عن أنها ساهمت بشكل أو بآخر في رسم السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة، فإن هذه التحديات تعد أيضا دافعا قويا نحو التساؤل حول

الشكل الذي ستتخذه هذه السياسة في المستقبل القريب، والتوجهات التي ستسلكها بالاعتماد على المعطيات الحالية.

كما جرت عليه العادة في مثل هذه الدراسات، يعمد الكثير من الباحثين إلى هيكلة أية دراسة مستقبلية في ثلاثة سيناريوهات أساسية، سيناريو اتجاهي يتوقع استمرار الوضع القائم على ما هو عليه، سيناريو متباين يرمي إلى الاعتقاد بتغير الوضع إلى الأسوأ وسيناريو معياري أو سيناريو محبذ يراهن فيه على اتجاه الأوضاع نحو الأحسن. كل هذه السيناريوهات تعتمد على مجموعة من المؤشرات تمثل الواقع وهي بمثابة القاعدة التي تنطلق منها هذه السيناريوهات.

تعمل طريقة السيناريوهات على وضع الاحتمالات الممكنة واستشراف المسارات المحتملة والمؤدية، وهذا لغاية تسليط الضوء على ما قد تسفر عنه الأوضاع الحالية التي يعرفها موضوع الدراسة، بالإضافة إلى وصف تطور النظام المدروس عن طريق السيناريوهات وهذا بالأخذ بعين الاعتبار التطور الأكثر احتمالا.

انطلاقا مما سبق، سنقوم فيما يلي بمحاولة استشراف ما يمكن أن تكون عليه السياسة الأمريكية في إفريقيا خلال السنوات القليلة القادمة، من خلال عرض سلسلة من المؤشرات التي قد تساعدنا في الخروج بسيناريو أقرب إلى الممكن لهذه السياسة. وبناء عليه، تبدو السياسة الأمريكية في إفريقيا مقبلة إذن على سيناريوهات ثلاثة في المرحلة المقبلة المنظورة.

سيناريو بقاء الوضع القائم على ما هو عليه

ويستند هذا السيناريو إلى توافر عدة شروط منها ما يتعلق بالجانب الأمريكي ومنها ما هو متعلق بالجانب الإفريقي:

- عجز الدول الإفريقية وأخص بالذكر الدول الواقعة جنوب الصحراء عن الاستجابة لمختلف الشروط التي ترى الولايات المتحدة أنها ضرورية لقيام أي شكل من أشكال الشراكة بينها وبين هذه الدول. هذا العجز قد يرجع في الأساس إلى رفض بعض الأنظمة الإفريقية الحاكمة المراهنة بالتخلي عما اكتسبته من سلطة وثروة لصالح تغيير الأوضاع المزرية التي تعيشها هذه الدول. كما قد يرجع هذا العجز إلى الفشل المتكرر لمحاولات الإصلاح الاقتصادي التي فرضت عليها من قبل المؤسسات المالية العالمية. وقد يكون هذا العجز مرده تفشي الفساد داخل أجهزة الدولة بشكل تحبط فيه جميع محاولات النهوض الاقتصادي والتغيير السياسي.

- من ثم فإن تقييم صانع القرار الإفريقي للواقع باعتباره هو الأفضل في ظل المعطيات القائمة يعد مؤشرا قويا يدفع بالأوضاع الحالية إلى الاستمرار على ما هي عليه.

- تواصل الأزمات والنزاعات المسلحة في المنطقة وحتى داخل الدول نفسها، مما يسمح للبعض من هذه الأنظمة بتبرير سياستها وتصرفاتها تجاه شعوبها وفي علاقاتها مع جيرانها وحتى في صعوبة استيعابها للتحولات الجارية على الساحة العالمية. مما سيبقي المنطقة في ظروف مماثلة لتلك التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة، الأمر الذي قد يدفع بالولايات المتحدة إلى إبقاء سياستها تجاه المنطقة على حالها. باستثناء إجراء بعض التعديلات التي تتماشى مع المعطيات الدولية الحالية التي تتسم بالمنافسة الشرسة بين القوى الكبرى، والتي تستدعي بالتالي على الولايات المتحدة الدفاع على الامتيازات الاقتصادية والأمنية التي استطاعت الحصول عليها في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة.

- رفض بعض الأنظمة الإفريقية لما أسمته بالهيمنة الأمريكية الجديدة على منطقة إفريقيا، يرجع بقاء السياسة الأمريكية تجاه المنطقة على ما كانت عليه فيما مضى. فزيارة الرئيس "بيل كلينتون" إلى المنطقة في مارس 1998 مثلا لم تلق ترحيب الجميع، فقد انتقد الرئيس "مانديلا" آنذاك البرنامج الاقتصادي الأمريكي المخصص لإفريقيا معلنا أن سياسة دعم المبادلات التجارية على حساب المساعدات الاقتصادية غير مقبولة، موضحا أنه مع الهوة الاقتصادية الكبيرة الموجودة بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية فإنه من المستحيل إقامة منافسة عادلة بينهما. وأن أي شكل من أشكال الشراكة سيكون في صالح الولايات المتحدة بالدرجة الأولى إن لم يكن على حساب الدول الإفريقية.

نفس ردة الفعل الإفريقية اتخذتها بعض الأنظمة الإفريقية في وجه المشاريع الكثيرة التي جاءت بها إدارة الرئيس "جورج والكر بوش". الملفت للانتباه مثلا إجماع جل الدول الإفريقية على رفض استضافة مقر القاعدة الأمريكية في إفريقيا AFRICOM. هذا في وقت كانت كل الدول الإفريقية تعمل جاهدة من أجل إقناع الإدارة الأمريكية بأنها شريك فعلي في محاربة الإرهاب العالمي، وأنها لا يمكنها الاستغناء عن الدعم الأمريكي – على اختلاف أشكاله – في مواجهة هذه الظاهرة.

- لجوء الدول الإفريقية السنوات الأخيرة إلى محاولة إحياء "إستراتيجية الحرب الباردة"، بمعنى سعيها إلى استغلال ما يمكن أن يكون منافسة بين الولايات المتحدة والقوى الصاعدة الأخرى في إفريقيا من أجل الحصول على بعض المزايا والمصالح تماما كما كان يتم أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. فقد فضل الرئيس الكنغولي "جوزيف كبيلا" رجوع بلاده إلى منظمة الدول الفرانكفونية وتحسين علاقات جمهورية الكونغو الديمقراطية مع فرنسا التي اتهمتها فيما مضى بدعم الديكتاتور السابق "موبوتو" وهذا عندما شعر أن الولايات المتحدة قد بدأت تتخلى عنه لصالح رواندا وأوغندا بحجة انتهاك حقوق الإنسان والتحقيق في المجازر التي وقعت في شرق البلاد والتي تتهم الحزب الحاكم (AFDL) بالضلوع فيها.

كما بدأت بعض الدول الإفريقية تنظر إلى الصين على أنها البديل الأمثل للسياسة الأمريكية أو الغربية عامة. يجب التذكير أن ما شجع هذه الدول هو من جهة إدراكها لحدة المنافسة التي بدأت تطبع الولايات المتحدة والصين في المنطقة. كما أن الصين من جهة ثانية استطاعت إقناع الأطراف الإفريقية بأنها لا تختلف عنها كثيرا وما دامت من دول العالم الثالث فهي أحسن من يدافع عن مصالحهم. ثم الصين لا " تبتز" الأفارقة كما تفعل الدول الغربية التي تقايض مساعداتها إلى المنطقة بشروط يعتبرها الأفارقة تمس بسيادتهم واستقلالهم وتدخلا في شأن من شؤونهم الداخلية.

- ما يشجع أيضا على الاعتقاد بأن السياسة الأمريكية في المنطقة لن تعرف تحولا كبيرا وقد تستمر على الوجه الذي كانت عليه، هو طبيعة تعامل الإدارة الأمريكية مع بعض الأنظمة الإفريقية وغض الطرف عنها حول تجاوزات وممارسات تتناقض مع المبادئ التي تدعي أنها تدافع عنها كالديمقراطية وحقوق الإنسان ونموذج الاقتصاد الليبرالي والحكم الراشد وغيرها. وهو ما يمكن ملاحظته في علاقة الولايات المتحدة بأوغندا مثلا. حتى وإن استطاعت هذه الأخيرة تحقيق نجاح معتبر في خروجها من التخلف بعد تسجيلها معدلات نمو جيدة بشهادة المؤسسات المالية الدولية، إلا أنها لا تزال بعيدة فيما يتعلق بالممارسات الديمقراطية والاستقرار السياسي. ولكن حاجة الولايات المتحدة إلى الدور الجهوي القوي الذي تلعبه أوغندا في منطقة شرق إفريقيا قد دفعها إلى تجاهل الانتهاكات التي يسجلها النظام الأوغندي في ميدان حقوق الإنسان. أوغندا ليست المثال الوحيد، فالأمر نفسه بالنسبة لإثيوبيا، كينيا، جيبوتي. الحاجة إلى النفط هي الأخرى سبب مقنع للإدارة الأمريكية التي تغض الطرف أيضا على ممارسات أنظمة تعد مثالا للفساد والتسلط في القارة. وهنا القائمة أيضا قد تطول، ولكن نكتفي بالإشارة إلى نموذج غينيا الاستوائية أو أنغولا والجابون ونيجيريا.

- دعوة الولايات المتحدة الدول الأوروبية وفي مقدمتهم فرنسا وبريطانيا إلى استئناف التعاون فيما بينهم بخصوص علاقاتهم مع منطقة إفريقيا. ويعزز ذلك، اشتراكها مع فرنسا وبريطانيا في تدريب بعض الجيوش الإفريقية من

أجل القيام بعمليات حفظ السلام (مناورات 1998 GUIDIMAKHA) وتفادي نشوب النزاعات المسلحة في القارة. ***"عندما نتعاون"***، يقول السفير السابق للولايات المتحدة في فرنسا، ***"فإننا نتقدم دائما، لقد نجحنا في وضع حد للحرب الباردة لأننا كنا أوفياء لمبادئنا وقيمنا المشتركة. وبعيدا عن أوروبا أصبح لدينا اليوم تحديات مشتركة يجب مواجهتها في إفريقيا. وهنا أيضا التعاون ضروري من أجل تدعيم قيمنا المشتركة، فضلا عن تفادي المشاكل الجهوية التي قد تلحقنا وتهدد مجتمعاتنا."*** (1)

هذا ما ذهب إليه الرئيس "كلينتون" عندما طمأن القادة الفرنسيين في 1997 بأن الولايات المتحدة لا تريد طرد الفرنسيين من إفريقيا إنما هدفها الوحيد هو التعاون مع الجميع من أجل إخراج القارة الإفريقية من وضعها الحالي. رغبة الولايات المتحدة في التعاون مع الدول الأوروبية فيما يخص سياستها الإفريقية هي إشارة واضحة إلى استمرارها في اعتبار هذه الأخيرة أكثر خبرة منها في معالجة المشاكل الإفريقية، واعتراف منها بصعوبة فك الشبكة المصلحية الكبيرة التي نسجتها هذه الدول مع الأنظمة الحاكمة في إفريقيا حتى وإن عرفت هذه الأخيرة تحولات هامة على هرم السلطة فيها. كما يمكن تفسيره في رغبة الإدارة الأمريكية عرقلة الخطر المشترك للطرفين وهو التمدد الصيني الكبير في المنطقة على حساب مناطق نفوذ الجميع. وبالفعل، فإن تخوف الولايات المتحدة من أن الصين تسعى إلى نشر نموذج بديل للنموذج الغربي في القارة، هو ما قد يفسر تراجع حدة التنافس بين الولايات المتحدة وفرنسا مثلا.

- التغير الحاصل على هرم السلطة في الولايات المتحدة في كل مرة، يزيد من أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسة البيروقراطية. ومن المعروف أن المؤسسة البيروقراطية تركن دائما إلى الاستقرار ولا ترغب في التغيير.

- استمرار الولايات المتحدة في اعتبار إفريقيا مجموعة غير متجانسة من الدول، بالنظر إلى أهمية المصالح التي يمكن أن تقدمها لخدمة السياسة الأمريكية في المنطقة. وحتى إن حاول الخطاب الرسمي الأمريكي إقناع

---

(1) Felix G. Rohatyn. « Les états unis et la France, alliés, amis, partenaires». Politique Étrangère. N° 4, Hiver 1997/1998, p. 649.

الرأي العام والأنظمة الإفريقية على رغبة الولايات المتحدة في نسج علاقات جديدة مع جميع هذه الدول، إلا أن واقع هذه العلاقات يؤكد استمرار هذه الأخيرة في التعامل مع مجموعة ضيقة من الدول الإفريقية، كجنوب إفريقيا، نيجيريا، غينيا الاستوائية.

لقد أكدت الزيارتان اللتان قام بهما الرئيس "كلينتون" إلى المنطقة في 1998 و2000 ومن بعده جورج والكر بوش في 2003 و2008 على وجود نوعين من الشركاء الأفارقة بالنسبة للولايات المتحدة. من جهة "التلاميذ النجباء" لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي أمثال غانا وأوغندا اللتين تعتبران من بين 20 دولة في العالم التي عرفت أسرع نمو في العالم بـ 6 ٪ سنة 1997. ومن جهة ثانية قوى اقتصادية ومالية قوية كفاية من أجل لعب دور الشريك الاقتصادي للولايات المتحدة في المنطقة واستيعاب بعض استثماراتها، كجنوب إفريقيا، نيجيريا وأنغولا.

كما أكدت هذه الزيارة أيضا، وبشكل لا يحتمل النقاش، التقسيم الذي باتت تتعامل من خلاله الولايات المتحدة مع دول المنطقة. فاختيار مختلف محطات الزيارة يؤكد وجود صنفين من الدول الإفريقية بالنسبة للمصالح الأمريكية، دول نافعة وأخرى غير نافعة.

هذا الوضع يدفع إلى الاعتقاد بأن السياسة الأمريكية في المنطقة هي مجرد سياسة جهوية أو مجموعة من السياسات الثنائية تجمع الولايات المتحدة مع كل دولة إفريقية على حدة. ومن ثم فهي بعيدة من أن تكون سياسة شاملة تعنى بالمنطقة كلها كما يتم في مناطق أخرى من العالم. لذلك فهذه السياسة جاءت لتكرس استمرارية الممارسات السابقة التي كانت تتم فيما مضى بين الولايات المتحدة و– بعض دول – إفريقيا.

- طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية التي تزمع الولايات المتحدة إقامتها مع إفريقيا بعد اعتماد الكونجرس الأمريكي قانون (AGOA). لأن مثل هذا القانون الذي جاء في الظاهر ليشجع المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة وإفريقيا ويفتح فرصا جديدة للصادرات الإفريقية نحو السوق الأمريكية،

يُعدُّ في الواقع تكريسا لوضع اقتصادي ظل يلازم إفريقيا منذ السنوات الأولى لاستقلالها – وحتى من قبل – وذلك ببقائها مصدرا للموارد الأولية الطبيعية بالدرجة الأولى. ما دامت صادراتها الأخرى – حتى مع رفع العراقيل الجمركية عنها – بعيدة من أن تنافس المنتج الأمريكي أو الأوروبي من حيث الجودة أو الكمية أو حتى سهولة توريدها إلى السوق الأمريكية. وأمام كل العراقيل – غير الأمريكية – التي لا تزال تواجه تنويع القارة الإفريقية لصادراتها، تبقى المنطقة تحافظ على دورها في التقسيم الدولي للعمل كمورد للمواد الطبيعية الخام. وتبعا لذلك تستمر المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة وإفريقيا في اعتماد المواد الطبيعية حجر الزاوية في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. لذلك فإن أول اتفاق أبرم بين الولايات المتحدة والنظام الجديد في كنشاسا قبل أن يبسط هذا الأخير كامل سلطته على البلاد كان يقضي باستثمار شركة American Mine Fields International (AMFI) في مناجم الماس.

كما أن جل الواردات الأمريكية من المنطقة هي عبارة عن مواد أولية يحتل النفط فيها حصة الأسد. وإذا علمنا أن ميزان المبادلات التجارية بين الطرفين يسجل عجزا كبيرا لصالح إفريقيا فإنه من السهل جدا استنتاج أهمية المواد الأولية في المبادلات التي تتم بين الطرفين.

انطلاقا من المؤشرات السابقة السالفة الذكر، يذهب سيناريو بقاء السياسة الأمريكية في إفريقيا على ما هي عليه الآن، إلى التأكيد على أنها ستستمر في اتباع طريقة "انتظر ولاحظ" بشكل لا يختلف عما كانت عليه طوال الفترة السابقة.

إذا كان السيناريو السابق قد خلص إلى نتيجة أنه بإمكان السياسة الأمريكية أن تستمر على الوضع الحالي، فإن سيناريو "التهميش" ينطلق من هذا الوضع ليؤكد على تراجع الولايات المتحدة عن المنطقة وتخليها عنها. وهو يعتمد على عدد من المؤشرات متصلة أولا بالواقع الإفريقي الذي لا جدال في أنه قد يدفع بالكثير من الدول إلى العدول عن أية سياسة لهم في المنطقة. وثانيا هذه المؤشرات متصلة بالولايات المتحدة وبالقوى الفاعلة فيها التي تقف في وجه السياسة الأمريكية في المنطقة وتعمل على التقليل من شأنها.

I- أول هذه المؤشرات، هو الواقع الاقتصادي المؤسف الذي تشهده إفريقيا ليس في السنوات الأخيرة فقط وإنما منذ عقود كثيرة. ويكفي الواقع الاقتصادي الإفريقي في الحقيقة ليكون المؤشر الوحيد الذي يقوم عليه سيناريو تخلي الولايات المتحدة وانسحابها من المنطقة، لما لهذا الواقع من أثر سلبي بالغ على جل ما يربط هذه المنطقة بالعالم. هذا الواقع تتقاسمه أربعة مظاهر أساسية :

- ضعف المبادلات التجارية الإفريقية مع العالم، حيث واصلت مساهمة القارة الإفريقية في التجارة العالمية تراجعها، وقد بلغت في 1994 ما يقارب110 ٪من الصادرات العالمية و4.1 ٪ من الواردات. وعلى العموم فقد تراجعت حصة إفريقيا في التجارة العالمية من 6 ٪ من حجم المبادلات سنة 1980 إلى ما يقل عن 3٪ في 2002، بينما تضم القارة ما يناهز 12 ٪ من سكان العالم. مع العلم أن ارتفاع حصة إفريقيا في التجارة العالمية بـ 1٪ فقط سيكسب الأفارقة أزيد من 70 مليار دولار أمريكي سنويا.[1]

وما يزيد من خطورة هذا الوضع، هو أن هذه المبادلات ما هي إلا صنع مجموعة قليلة من الدول الإفريقية. فالدول الإفريقية جنوب الصحراء وغير المنتجة للنفط مثلا لا تساهم إلا بأقل من 1 ٪ من الصادرات العالمية. كما تظل هذه الدول أيضا رهينة الصادرات من المواد الأولية وهو ما يجعل مصير صادراتها مرتبط أيضا بشكل مباشر بالظروف المناخية من جهة وتقلبات أسعار المواد

[1] Olayiwola Abegunrin. «Africa in Global Politics in the Twenty-First Century, a Pan-African Perspective». New York : Palgrave Macmillan. 2009, p. 2.

الطبيعية في الأسواق العالمية من جهة ثانية. لذلك فإن تراجع مداخيل الصادرات الإفريقية كانت نتيجة تراجع أسعار النفط أو السلع الأولية الأخرى. كما يزيد من عزلة المنطقة في ميدان التجارة الدولية ارتباطها المفرط مع الدول الأوروبية وهذا لأسباب يعرفها الجميع وهو ما يجعل قرابة نصف الواردات الإفريقية مصدرها الاتحاد الأوروبي.

بقاء إفريقيا بعيدة عن حركة التجارة العالمية، هو من جهة أخرى حاجز قوي يقف في طريق نموها واندماجها في الاقتصاد العالمي. ويعطل بشكل واضح كل المحاولات التي تقوم بها الدول الإفريقية من أجل تجاوز تخلفها وإقامة تعاون اقتصادي وشراكة مع دول العالم الأخرى.

- إلى جانب هذا، يعد غياب التكامل الاقتصادي الجهوي في إفريقيا أحد المؤشرات القوية التي ترجح تهميش الولايات المتحدة لهذه المنطقة ضمن سياستها الخارجية في المستقبل المنظور. مع أن الرغبة في التكامل الجهوي هي فكرة قديمة في المنطقة وتداولتها كثير من القيادات الإفريقية، إلا أنها لم تتجسد في الواقع وبقيت في جلها مجرد خطب رسمية للاستهلاك المحلي فحسب. لهذا ضمت إفريقيا أكبر عدد من اتفاقات التكامل الإقليمية في العالم، لولا أنها كانت في غالبيتها فاشلة ولم ترَ طريقا للتجسيد ميدانيا ما عدا بعض التجارب التي رغم استمرارها إلا أنها ظلت في حالات كثيرة عاجزة عن الوصول إلى كل أهدافها. وبقيت حساسة من جهة للظروف السياسية والأمنية التي عرفتها تلك الدول ومن جهة ثانية للتقلبات التي يعرفها الاقتصاد العالمي. غياب التكامل الحقيقي ما بين الدول الإفريقية انعكس أيضا بشكل مباشر على حركة التجارة البينية داخل المنطقة التي لم تتعد 6 ٪ في بداية التسعينيات فيما تفوق هذه النسبة 72 ٪ في أوروبا الغربية، 48 ٪ في آسيا و31 ٪ في أمريكا الشمالية.[1] غياب التكامل الجهوي فيما بين دول المنطقة كشف إلى جانب ما سبق عن واقع آخر وهو تواضع اقتصاد هذه الدول وصغر حجمه وضعف مردوديته.

[1] Stephen Ellis et autres. «L'Afrique maintenant». Paris: Karthala, 1995, p. 360.

كما خلق انعدام التكامل الجهوي وضعف المبادلات البينية في إفريقيا تراجعا كبيرا للاستثمار الأجنبي برغم المحاولات العديدة التي قامت بها دول إفريقيا بغية اجتذاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الخارجية إليها، وهذا ما زاد من تهميش المنطقة وإبعادها عن حركية الاقتصاد العالمي، وأفقدها كذلك كل فرص النهوض الاقتصادي. هذا الواقع أوجد في إفريقيا بيئة اقتصادية لا تشجع على الاستثمار، تغيب فيها البنية التحتية الضرورية من اتصالات ومواصلات لاستيعاب الاستثمار الخارجي والتكنولوجيا الجديدة، وتغيب في بعضها شروط الأمن نتيجة الحروب وعدم الاستقرار السياسي. إضافة إلى سوء الإدارة والفساد وغياب الحكم الراشد. أهمية الاستثمارات الخارجية أو حتى الاستثمارات الخاصة تكمن في أنها المحطة الرئيسية في حلقة النمو الاقتصادي لهذه المنطقة. ذلك أن بوسع هذه الاستثمارات خلق مشاريع اقتصادية منتجة تؤثر بشكل مباشر في سوق العمل ومن ثم في القدرة الشرائية لهده الدول مما سيزيد من أهميتها كأسواق تجارية وخاصة بالنظر إلى قدراتها البشرية. لذلك فإن غياب الاستثمارات على اختلاف أنواعها ومصادرها سيزيد من عزلة المنطقة ومن أهميتها كشريك اقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم.

- على الرغم من تحسن معدلات النمو الاقتصادي في كثير من دول إفريقيا خلال التسعينيات، إلا أن هذا النمو يرجع بالدرجة الأولى إلى التحسن الذي عرفته أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية. هذه الأخيرة التي تراجعت في نهاية التسعينيات بعد الأزمة التي عرفتها جل الأسواق المالية العالمية، الأمر الذي أعاد المنطقة إلى شبح التخلف الذي لم تكد تتخلص منه. ما يدعم هذا الطرح هو مؤشر النمو في المنطقة والذي يعتبره بعض الخبراء المأساة الاقتصادية الأولى في القرن العشرين. حيث لم يعرف الدخل الحقيقي للفرد تغييرا هاما يذكر منذ السبعينيات من القرن الماضي.(1)

II- الواقع الاقتصادي ليس المؤشر الوحيد الذي قد يدفع إلى تحقق سيناريو التهميش الأمريكي لإفريقيا بل الوضع الأمني والسياسي يعد أيضا مؤشرا

---

(1) Perspectives économiques régionales, Afrique Sub-saharienne. Études économiques et financières internationales. Fond Monétaire International. Mai 2005, p. 1.

قويا لذلك. تجدد النزاعات المسلحة الداخلية وأعمال العنف والانقلابات العسكرية أعاد المنطقة إلى سابق عهدها من الفوضى والتخلف بعد سنوات قليلة استطاعت فيها دول المنطقة تسجيل تقدم محسوس في طريق الاستقرار والديمقراطية دفعت البعض إلى حد التكهن بنهضة إفريقية. لقد انفجرت الأوضاع من جديد في بورندي، ليبريا، سيراليون، الكوت ديفوار، جزر القمر، مؤكدة فشل التجربة الديمقراطية فيها، أو عجزها عن إيجاد حل للمفارقات التي ورثتها مجتمعاتها عن الاستعمار.

وتواصلت بؤر نزاع أخرى في تعتيم الوجه السياسي والأمني للمنطقة على المستوى العالمي مثلما يحدث في الصومال والكونغو الديمقراطية التي تورطت فيها منطقة إفريقيا الوسطى بكاملها، والحرب الدائرة بين إثيوبيا وإرتريا. كل هذه النزاعات جاءت لتؤكد من جديد الواقع المأساوي الذي ارتبط بصورة إفريقيا، وصعوبة تغيير الأوضاع فيها بشكل مستمر. كما كرست الاعتقاد بأن ترسيخ الديمقراطية في هذه المناطق قد يأخذ الوقت الكثير.

الوضع الأمني الخطير الذي تعرفه المنطقة هو أيضا الوجه الآخر لواقع سياسي بالغ التعقيد، يكرس فيه ببساطة غياب الدولة عن جميع التزاماتها تجاه رعاياها ومن ثم تجاه المحيط الذي هي جزء منه. وهو ما جعل الكثير منها يدخل في خانة الدول الفاشلة أو المنهارة في بعض الأحيان. هذا الواقع السياسي هو نتاج:

- غياب سياسة تنموية اقتصادية متناسقة وطويلة الأمد.
- سوء التسيير داخل أجهزة الدولة، وتسييس الاقتصاد.
- الرشوة، التمييز العرقي ومركزية السلطة.
- تخلي الدولة عن أدوارها الاجتماعية.

أو باختصار افتقار هذه الدول إلى ما أصبح يسمى في السنوات الأخيرة بالحكم الراشد.

وكأن ما سبق من مؤشرات لا يكفي ليلقي بالمنطقة في غياهب التهميش على جدول أعمال الدبلوماسية الأمريكية، لتضاف إليها مؤشرات أخرى متعلقة

هـذه المـرة بالجانـب الأمريكـي ونظـرة القـوى السياسـية الأمريكيـة لمـا يعتقـده البعض عـبء علـى الاقتصـاد الأمريكـي وتـورط الولايـات المتحـدة في مشـاكل لا طائل منها.

- جنوح الولايات المتحدة إلى تقديم المزيد من الدعم العسكري لدول المنطقة يؤشر على رغبتها في عدم التورط في نزاعات المنطقة بشكل مباشر. وترك المجال أمام الدول الإفريقية لحل مشاكلها بنفسها. وفي هذا الإطار تعد مبادرة African Crisis Respons Initiative (ACRI) [1] التي سبق الإشارة إليها ترجمة ميدانية لهذا الاتجاه، وتجسيدا للشعار القائل "حلول إفريقية لمشاكل إفريقية". بحيث تقتصر المساعدات العسكرية الأمريكية في مجرد التدريب وتأطير الدول الإفريقية - التي تسير في الاتجاه الذي ترضاه الولايات المتحدة - وتقوم المبادرة على دعم الولايات المتحدة الدول الإفريقية بإنشاء قوة إفريقية للتدخل السريع ذات نطاق محدود بهدف تفادي حدوث النزاعات أو حالات الكوارث التي عادة ما تصحبها. وبالتالي إعفاء القوات الأمريكية من القيام بمثل هذا الدور.

- التخوف الأمريكـي مـن أي تـورط في النزاعـات الإفريقيـة، خاصـة بعـد التجربـة الـتي خاضتها قـوات المارينز في الصـومال والـتي أثبتـت صـعوبة الميـدان الإفريقـي وخطـورة مـا قـد ينجـر في مثـل هـذه الحالـة مـن انـزلاق قـد يهـدد سـلامة القـوات الأمريكيـة ويزيـد مـن تورطهـا في المنطقـة. هـذا التخـوف يمكـن أن نلتمسـه مـن الـدور المتميـز الـذي لعبتـه الدبلوماسـية الأمريكيـة خـلال حـل أزمـة البحيرات الكـبرى بدايـة مـن 1993 أيـن امتنعـت عـن التـدخل بشـكل مباشـر كمـا في الصـومال وحاولـت اسـتخدام وسـائل دبلوماسـية أقـل انـدفاعا مقارنـة بالتـدخل المباشـر وهـو مـا سمـح لهـا بلعـب دور بـارز أُعتـبر في حينـه انقلابـا علـى الهيمنـة التاريخية التي قضت فرنسا في تشييدها عقودا طويلة.

ومـع أن هـذا السـيناريو يرتكـز علـى مؤشـرات قويـة تكفـي لترجيحـه، إلا أنـه تظل تواجهـه بعـض مـن المحـددات تجعـل مـن إمكانيـة تحققـه أمـرا شـبه مسـتحيل. فإمكانيـة ثبـات الوضـع القـائم الآن في إفريقيـا هـي إمكانيـة غـير قائمـة بـالنظر إلى

[1] التي تحولت مع الرئيس "جورج والكربوش" إلى African Contingency Operations Training Assistance (ACOTA)

جميـع الجهـود الـتي تبـذلها بعـض دول المنطقـة في مختلـف الميـادين وبخاصـة الاقتصـادية والسياسـية. كمـا أن التبـاين الحاصـل بـين الـدول الإفريقيـة فيمـا يتعلـق بقـدرتها علـى الإسـراع في إحـداث الـتغيرات اللازمـة علـى برامجهـا الاقتصـادية وتوجهاتهـا السياسـية الداخليـة وحتـى الخارجيـة يجعـل مـن غـير الموضـوعي دمـج جميـع الـدول الإفريقيـة في خانـة واحـدة ومـن ثـم التنبـؤ بفشـلها في مجـاراة التحـولات الحاصـلة في العلاقـات الدوليـة. ومـا يعـزز اسـتبعاد هـذا السـيناريو عنـد دراسـة مسـتقبل السياسـة الأمريكيـة في إفريقيـا هـو اعتمـاده بشـكل شـبه مطلـق علـى الظـرف الاقتصـادي والسياسـي الـذي تمـر بـه المنطقـة، والصـحيح هـو أن الاعتمـاد علـى مثـل هـذه المرتكـزات هـو أمـر يجانـب المنطـق مـا دامـت السـنوات الأخـيرة قـد أثبتت إمكانية حدوث التغيير بل وحدوثه فعلا.

هـذا، كمـا أن الظـروف العالميـة الجديـدة الـتي تصـنع تفاصـيلها العولمـة بمختلـف أشـكالها، لم تعـد تسـمح لدولـة صـغيرة كانـت أو كـبيرة أن تتخلـى أو تتجاهـل منـاطق بكاملـها بـدعوى أنـه استعصـى أمرهـا وصـعب إدماجهـا في صـيرورة الاقتصـاد الـدولي. ثـم هـل مـن المعقـول في ظـل المنافسـة القويـة الـتي تواجههـا الولايـات المتحـدة في إفريقيـا وفي العـالم مـن قبـل بعـض القـوى الصـاعدة، أن تفكـر في تجاهـل هذا الجزء من العالم بما يحويه من ثروات وفرص لا تحصى؟!

سيناريو تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة

يقوم هذا السيناريو على مجموعة من المؤشرات ترمي كلها إلى إثبات حقيقة الاتجاه الأمريكي نحو إيلاء إفريقيا الاهتمام المتزايد.

سنلاحظ فيما يلي كيف أن نفس المؤشرات التي قد تدفع بالولايات المتحدة إلى الابتعاد عن إفريقيا وإهمالها، هي تقريبا نفسها التي قد تدفع بها، تشجعها وقد ترغمها على بناء سياسة إفريقية قوية، مستقلة ودائمة.

- من بين هذه المؤشرات ما أصبحت تشهده بعض دول المنطقة من نمو اقتصادي لم تعرفه أبدا من قبل. هذا النمو جاء نتيجة تنفيذ برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي، بدأت تؤتي ثمارها بالتدريج في عدد من هذه البلدان. ووفقا لآخر البيانات المتاحة قدر أنه في الفترة 2005 بلغ نمو الناتج الداخلي الخام أكثر من 5 ٪ بعد أن كان أقل من 1.50٪ ٪ خلال منتصف ونهاية التسعينيات. أي بالزيادة بما يقرب أربع مرات المعدل المتوسط، مسجلا أعلى مستوى له منذ عشرية كاملة.[1] وإذا استثنينا أكبر هيكلين اقتصاديين في المنطقة وهما نيجيريا وجنوب إفريقيا، نجد أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإفريقيا بلغ نحو 5 ٪. وفي نفس الوقت انخفض المعدل المتوسط للتضخم في المنطقة من الذروة التي بلغت 47 ٪ في 1994 إلى ما يقدر بـ 10 ٪ في 1998، ثم وصلت إلى أدنى مستوى لها بلغ 9 ٪ سنة 2004 وهو الأدنى منذ ما يزيد عن 25 سنة.[2] وانخفضت أيضا على نحو مماثل خلال نفس الفترة الاختلالات المالية المحلية والأجنبية.

وهذه التحسينات في الأداء الاقتصادي مشجعة لأنها نتجت أساسا من السياسات المحسنة في عدد من بلدان إفريقيا وليس من تطورات خارجية مواتية. ومن ثم فلأول مرة منذ جيل كامل تبدو الآن دلائل متزايدة بحدوث تقدم اقتصادي في إفريقيا أو على الأقل في بعض دولها.

(1) Perspectives économiques régionales, Afrique Sub-saharienne. Études économiques et financières internationales. Fond Monétaire International. Mai 2005, p. 4.
(2) Ibid, p. 6.

- كما يمكن اعتبار المديونية الخانقة التي تتخبط فيها دول المنطقة مؤشرا يسمح لنا بالاطلاع على القدرات الاقتصادية الكامنة التي تحتكم عليها هذه الدول. رغم أنه في جميع الحالات تحسب هذه المديونية في غير صالح الدول الإفريقية. ذلك أن تدفق رؤوس الأموال الإفريقية نحو الدول الصناعية الكبرى الناجم عن تسديد هذه الدول للديون المستحقة عليها يفوق بكثير ما تستقبله من مساعدات اقتصادية واستثمارات خارجية وغيره. وحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) فإنه كلما كانت الدول الإفريقية فقيرة كلما كانت الديون المستحقة عليها أكبر.[1] الأمر الذي جعل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يستقبلان من رؤوس الأموال الإفريقية ما يفوق بكثير المبالغ التي اقترضتها هذه الأخيرة فيما مضى.

إذا كانت مثل هذه الإحصائيات إشارة واضحة على الاختناق الكبير الذي يتعرض له الاقتصاد الإفريقي، فهي من جهة أخرى إشارة واضحة أيضا على أن الإعفاء منه ولو جزئيا لهذه الدول من تسديد ديونها سيكون بلا شك دفعة قوية لانطلاقة اقتصادية إفريقية واعدة.

- استطاعت الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة التي شرعت فيها دول إفريقيا منذ مطلع التسعينيات من جعل السوق الإفريقية من أوائل الأسواق المربحة للاستثمارات الخارجية رغم قلتها. فقد تضاعفت نسبة مردودية الاستثمارات في المنطقة إلى سبع مرات في السنوات الأخيرة.[2] وقد تطورت تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة نحو إفريقيا في العشرية الماضية بشكل واضح. حيث تطورت حصة المنطقة من هذه التدفقات من 0.7 ٪ سنة 2000 إلى 5.3 ٪ سنة 2009.[3] نظريا مثل هذه الأرقام تجعل من السوق الإفريقية

(1) PNUD. Rapport mondial sur le développement humain.
(2) René Otayek. « L'Afrique dans la mondialisation : du déclassement au reclassement ? Quelques réflexions. » CODESRIA. 13eme Assemblée Générale, du 05 au 09 Décembre 2011. http://www.general.assembly.codesria.org/IMG/pdf/Rene_Otayek.pdf
(3) African Economic Outlook 2011. Special Theme : Africa and its Emerging Partners. African Development Bank, Organisation for Economic Co-operation and Development, United Nations Development Programme, United Nations Economic Commission for Africa (2011), p. 45.

أحد الأسواق الأكثر اجتذابا لرؤوس الأموال في العالم. ولو أن 10٪ فقط من رؤوس الأموال التي تغادر القارة الإفريقية في اتجاه الدول الصناعية تم استثمارها في المنطقة حسب المؤسسة المالية الدولية (SFI) لاستطاعت القارة الإفريقية تحقيق نمو سنوي يقدر بـ 5 ٪.[1]

- كما اقترن تنفيذ السياسات الاقتصادية الإصلاحية في معظم الدول الإفريقية بالتحرير السياسي وبتزايد ملحوظ للدور الذي يقوم به المجتمع المدني في هذه الدول. ومن ثم أصبح هناك اتجاه نحو توسيع أشكال المشاركة السياسية داخل تلك المجتمعات.

و حسب التحالف الدولي من أجل إفريقيا (CMA) الذي تناولت جلساته في كوتونو سنة 1993 موضوع التحولات الديمقراطية والاقتصادية في إفريقيا، فإن 37 دولة إفريقية قد عرفت تحسنا ملموسا فيما يخص الممارسة الديمقراطية والتحرير السياسي ما بين 1988 و1992 وأن 22 دولة منها قد تقدمت فعلا في اتجاه الديمقراطية بمعنى تنظم انتخابات حرة، قوانين انتخابية عادلة، تعددية التمثيل السياسي ورقابة السلطات العمومية لنشاط المؤسسة العسكرية.[2] لذلك وبينما عرفت القارة الإفريقية ما بين 1952 و1989 ما يفوق 60 انقلابا عسكريا، فإن 16 دولة قد عرفت التعددية الحزبية في خلال ثلاث سنوات فقط ما بين 1990 و1993، وأصبح على رأس 42 دولة إفريقية رئيسا منتخبا بشكل ديمقراطي.[3]

- كما أن نجاح الدول الإفريقية في فرض الاستقرار في بعض المناطق داخل القارة وحل النزاعات الناشبة بها يعد هو الآخر أحد المؤشرات التي تدفع إلى الاعتقاد بدعم الولايات المتحدة لسياستها في المنطقة وإيلائها اهتماما متزايدا. ذلك أن طوال الفترة التي أعقبت استقلالها وحتى السنوات القليلة الماضية، دأبت الدول الإفريقية على الاعتماد على التدخل الأجنبي لحل

---

[1] Smail Goumeziane. « De moins en moins de capitaux. » Jeune Afrique. N° 1813. 05 au 11 Octobre 1995, p 55.

[2] Marchés Tropicaux. 25 Mars 1994, p. 566.

[3] Philippe Leymarie. « Ces guerres qui usent l'Afrique. » Le Monde Diplomatique. Avril 1999, pp. 16-17.

النزاعات الكثيرة فيما بينها وحتى داخل الدولة الواحدة. ومن ثم فإن اضطلاع بعض الدول الإفريقية بمهمة حفظ السلام في القارة سيجنب الولايات المتحدة بذل طاقات كبيرة ويعفيها من تعقيدات الحروب الإفريقية ويسمح لها بلعب دور المراقب من دون أن تكون طرفا فيها.

لذلك جاء دعم الولايات المتحدة لقوات (ECOMOG) التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وبقيادة نيجيرية، تشجيعا للمبادرات التي تقوم بها المنطقة من أجل إحلال السلام في ليبيريا، سيراليون. نفس الموقف سلكته مع (SADC) مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية التي أقرت في اجتماعها سنة 1996 تشكيل جهاز يعنى بقضايا الأمن والدفاع ويراد منه لعب دور المنسق أثناء الأزمات بغرض حلها وتفادي اللجوء إلى المواجهة بين الدول الأعضاء. والحقيقة أن نجاح هذه الدول في تشكيل مثل هذه القوات، رغم ما قد يواجهها من عراقيل هي إسقاط لجميع الادعاءات التي ترمي إلى التشكيك في قدرة دول المنطقة في تنسيق جهودها في الميدان الأمني والتغلب على الخلافات التي طالما كانت سببا في الحروب.

استمر تعامل الولايات المتحدة مع النزاعات الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة قائما على مبدأ "حلول إفريقية لمشاكل إفريقية" الداعي إلى قيام الدول الإفريقية بحل نزاعاتها بنفسها مع حصولها على الدعم المادي واللوجستي الضروري من طرف الدول الكبرى. لكن هذا لم يمنع أن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011، لجأت الولايات المتحدة – دون الإخلال بهذا المبدأ- إلى اتباع أسلوب جديد في إطار حربها العالمية على الإرهاب. حيث كانت هذه الحرب فرصة للإدارة الأمريكية من أجل الذهاب أبعد وتوسيع علاقاتها الأمنية وتعاونها العسكري مع جل دول القارة الإفريقية، وذلك من خلال إقامة قيادة عسكرية African Command AFRICOM على الأراضي الإفريقية لأول مرة سنة 2007. يجب النظر إلى هذه الخطوة رغم الصعاب التي لا تزال تواجهها، على أنها مؤشر قوي على الالتزام الأمريكي بإضفاء طابع الديمومة والمؤسساتية على علاقات الولايات المتحدة مع القارة الإفريقية.

- هذا كما عرف النشاط التكاملي في إفريقيا تقدما ملموسا ونجاحا نسبيا من خلال بعض التجارب التكاملية الاقتصادية والتي تعد بالكثير بالنظر إلى مجموع الخصائص التي تتميز بها. من هذه التجارب نخص بالذكر مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC) المتكونة إلى جانب جنوب إفريقيا من 13 عضوا بعد انضمام كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسيشل سنة 1997. والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) التي تضم في صفوفها 15 دولة من غرب إفريقيا. ولجنة التعاون لشرق إفريقيا (EAC) وتتكون من ثلاث دول من شرق القارة.

القاسم المشترك بين كل هذه التجمعات الإقليمية هو رغبة هؤلاء في دعم الاستقرار السياسي في المنطقة، وإرساء قواعد للشراكة الاقتصادية فيما بين دولها وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي الذي يشترط رفع القيود التجارية بين هذه الدول وتحرير تجارتها. الأهداف الاقتصادية ليست الوحيدة من وراء تشكيل مثل هذه التكتلات. العامل السياسي له دوره هو الآخر، فالوحدة الإفريقية، إقامة هياكل سياسية جهوية، تنسيق المواقف أمام اللقاءات الدولية كلها أهداف تصبو هذه الدول إلى تحقيقها من خلال هذا النوع من التكامل الذي يرى فيه البعض وسيلة لتعظيم القدرة التفاوضية للدول الإفريقية أمام الدول الصناعية الكبرى.(1)

- كما يعد تنامي المصالح الاقتصادية الأمريكية في إفريقيا مؤشرا آخر في اتجاه سيناريو تطبيع الولايات المتحدة لعلاقتها مع المنطقة. وحسب الرئيس "بيل كلينتون": "فهناك الآلاف من الأسباب التي تدفع بالولايات المتحدة إلى إرساء الشراكة الاقتصادية مع إفريقيا".(2) كما جاء في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي سنة 2006 أثناء رئاسة "جورج والكر بوش" ***"أن القارة الإفريقية باتت تشكل جزءا من المصلحة الوطنية للولايات المتحدة"***. وأن ***"إفريقيا تحمل أهمية جيو إستراتيجية متزايدة وأولوية عالية بالنسبة للإدارة***

(1) Stephen Ellis et autres. Op.cit, p. 355.

(2) خطاب الرئيس "بيل كلينتون" أثناء الاجتماع الوزاري الولايات المتحدة-إفريقيا في واشنطن، مارس 1999.

الأمريكية الحالية."(1) صحيح أن الرغبة الأمريكية في بناء علاقات جديدة مع المنطقة هي حديثة العهد مقارنة بالتجارب الدولية الأخرى. إلا أن ذلك لم يمنع من أن تعرف المصالح الأمريكية في المنطقة اهتماما متزايداً في نظر الإدارة الأمريكية جعلها مؤشرا هاما على التزام أمريكي دائم في المنطقة وعلى حرص بالغ على تدعيم والحفاظ على هذه المصالح مستقبلا.

للولايات المتحدة مصلحة كبيرة في توسيع تجاربها في المنطقة، ما دام ثلث الناتج الداخلي الإجمالي الأمريكي هو من عائدات الصادرات وأن 5/4 من الاستهلاك العالمي مصدره العالم الثالث الذي تشكل فيه إفريقيا الغالبية.

- و قد خلقت ظاهرة التبعية المفرطة للدول النامية والإفريقية على وجه الخصوص تجاه الدول الصناعية الكبرى (التقسيم الدولي للعمل) ظاهرة معاكسة وهي التأثير المتزايد لاقتصاد هذه الأخيرة بكل ما قد يعرفه اقتصاد الدول النامية من تحسن وتطور. ذلك أنه عندما تصبح الدول النامية أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي فإنها لن تستفيد من ذلك وحدها بل تستفيد البلدان الصناعية أيضا. وعلى عكس ما يروج من أفكار، فإن نمو الدول النامية وتزايد إنتاجها في التجارة والمال على المستوى العالمي يفيد الدول الصناعية أكثر مما يضرها، إذ إن مكاسب التخصص والكفاءة التي تجنيها البلدان الصناعية من الاندماج التجاري مع البلدان النامية هي مكاسب كبيرة. حيث إن فروق الأسعار بين الدول النامية والدول الصناعية تبلغ في المعدل نحو ضعف الفروق الموجودة فيما بين الدول الصناعية. وفي مجال المال فإن الأسواق الناشئة توفر منفذا يمكن أن يحقق عائدات كبيرة، كما يرجح أن تزداد المكاسب من الدمج التجاري والاستثماري مع البلدان النامية مع مرور الوقت، لأن المتوقع أن يكون نمو هذه الأخيرة أسرع مرتين من نمو الدول الصناعية.(2)

(1) The National Security Strategy of the United States of America. Washington, 2006, p. 37.

(2) سواتي ر. غوش.« ارتباطات عكسية : الأهمية المتزايدة للبلدان النامية». التمويل و التنمية، مارس 1996، ص40.

هـذا كمـا أن النمـو السـريع للنـاتج المحلـي الإجمـالي الموجـه للخـارج (تكثيـف وتنويـع الصـادرات) في إفريقيـا قـادر علـى أن يحقـق فوائـد كـثيرة للـدول الصناعية:

- فهو يحفـز الطلب على إنتـاج الـدول الصـناعية، إذ أن النمو في الاسـتثمار في الدول النامية يزيد من الطلب على الواردات من السلع والخدمات.
- كمـا أن زيـادة 1 ٪ في نمـو النـاتج المحلـي الإجمـالي في الـدول الناميـة يمكـن أن يـؤدي إلى زيـادة بنسـبة 0.2 ٪ في النـاتج المحلـي الإجمـالي في الـدول الصناعية.
- وهكـذا كلمـا زاد نمـو الـدول الناميـة، فـإن معـدل المردوديـة بالنسـبة للمستثمرين سيكون أعلى.[1]

- المصـالح الاقتصـادية ليسـت المؤشـر الوحيـد علـى الاهتمـام الأمريكـي بإفريقيـا كشـريك مسـتقبلي. الأوضـاع الأمنيـة المتقلبـة في المنطقـة رغـم مـا قـد تـثيره مـن مسـاوئ علـى العلاقـات بـين الطـرفين، هـي الأخـرى مؤشـر علـى اهتمـام وارتبـاط أمريكـي مسـتقبلي بإفريقيـا. هـذا مـا يفسـره رغبـة الولايـات المتحـدة في القضـاء أو المسـاهمة علـى حـل النزاعـات الناشـبة في المنطقـة وإخلائهـا مـن أسـلحة الـدمار الشـامل ووضـع حـد لتهريـب الأسـلحة والمخـدرات الـتي تعـد إفريقيـا نقطـة عبـور أساسية نحو الولايات المتحدة.
- يعـد التنـافس المتعـدد الميـادين الـذي يجمـع الولايـات المتحـدة مـع بعـض القـوى الكـبرى والأخـرى الصـاعدة أحـد المؤشـرات الـتي قـد تـرجح أيضـا، توجـه الولايـات المتحـدة نحـو إرسـاء سياسـة واضـحة لهـا في إفريقيـا وهـذا لاعتبـارات عـدة. نهايـة الحـرب البـاردة كمـا سـبق وأن تابعنـا في المباحـث السـابقة ألقـت بالتعـاون الـذي كـان يجمـع الطـرفين في سـلة النسـيان وبـرزت إلى الوجـود مجموعـة مـن المؤشـرات الجديـدة. هـذه الأخـيرة توضـح بشـكل كـبير طبيعـة العلاقـات الجديـدة فيمـا بـين الـدول الكـبرى. مـن الواضـح رغبـة الولايـات المتحـدة القويـة في بسـط نفوذهـا علـى العـالم كقـوة عظمـى وحيـدة والضـامنة

[1] ضيا قريشي. «العولمة: فرص جديدة و تحديات صعبة . » التمويل و التنمية، مارس 1996، ص 33.

لاسـتقرار النظـام الـدولي، وهـو مـا لا تريـد الـدول الأخـرى أن تعـترف لهـا بـه. وبـنفس القـدر مـن الوضـوح عـبر قـادة هـذه الـدول وفي مناسـبات كـثيرة عـن رفضـهم التوجهـات الأمريكيـة الراميـة إلى تكـريس هيمنتهـا علـى العـالم بـأي ثمـن. ففـي حـديث للـرئيس الفرنسـي السـابق "جـاك شـيراك" مـع صـحيفة أمريكيـة أعلـن: ***"أنـه مـن غـير المعقـول أن يظـن الـبعض أن الإرادة والقـرار سـيكونان دائمـا في يـد أمريكـا وعلـى أوروبـا فقـط دفـع فـاتورة الحسـاب".*** وشـدد في مناسـبة أخـرى علـى أن أوروبـا ينبغـي لهـا أن تؤكـد أنهـا سـتكون أكـبر العناصـر الفاعلـة في العـالم، وعليهـا ترسـيخ السـلام والأمـن في أراضـيها. وعليها أن تشارك في إرساء الأمن العام والشامل في العالم.[1]

علـى ضـوء كـل هـذا أصـبح مـن الطبيعـي أن تتواجـه المشـاريع الـتي تعـدها الولايـات المتحـدة وتلـك الـتي يحظـر لهـا منافسـوها في أمـاكن مختلفـة مـن العـالم انطلاقـا مـن التبـاين المتنـامي لمصـالحها. نقـاط المواجهـة هـذه امتـدت لتطـال ميـادين مختلفـة وحساسـة بالنسـبة للطـرفين. أهمهـا الخـلاف مـع الصـين في مـا يتعلـق مـثلا بموضـوع السـودان وملـف دارفـور الـذي تـدعي الولايـات المتحـدة أن الحكومـة السـودانية ارتكبـت فيـه حـرب إبـادة. لـذلك سـعت لإيجـاد تغطيـة أمميـة مـن أجـل التـدخل في السـودان وعـزل رئيسـه. كـل المحـاولات الأمريكيـة بـاءت بالفشـل بمجـرد اعـتراض الصـين عليهـا. والأمـر لا يختلـف كـثيرا عمـا يحـدث في زيمبـابوي أيضـا. عرفـت العلاقـات الأمريكيـة الأوروبيـة نفـس الامتحـان، مـن خـلال المواجهـة الـتي دارت حـول قيـادة قـوات الحلـف الأطلسـي في جنـوب أوروبـا. وهـي مواجهـة غـير معلنـة علـى مـن يـتحكم في منطقـة المتوسـط. مـن يقـول المتوسـط يقـول إفريقيـا، وإفريقيـا بالخصـوص، لمـا تعنيـه هـذه المنطقـة مـن أهميـة للـدول الأوروبيـة وعلـى رأسـها فرنسـا وكـذلك الولايـات المتحـدة الـتي أصـبحت تنظـر إليهـا علـى أنهـا قاعـدة خلفيـة للـتحكم في المتوسـط ومـن ثـم في أوروبـا. هـذا الـتحكم قـد يتمثـل في الرقابـة علـى المـوارد الطبيعيـة الضـخمة الـتي تزخـر بهـا المنطقـة والـتي تعـني الشـيء الكـثير لأوروبـا كما قد يتمثل من الجانب الجيواستراتيجي في قربها من أوروبا.

[1] سعيد اللاوندي. «أوروبا ... أمريكا وإشكالية الهيمنة. » السياسة الدولية، العدد 141، يوليو 2000، ص183

وعليه فإن الانفتاح الجديد للولايات المتحدة على إفريقيا هو ورقة قوية بهدف التحكم فيما قد ينجم عن المسار الوحدوي في أوروبا. ولم يعد سرا على أحد الأفكار الجديدة التي تروج في الساحة الأوروبية السنوات الأخيرة عن ضرورة تشكيل قوة دفاعية مستقلة عن الولايات المتحدة وخاصة بعد إعلان هذه الأخيرة نيتها في إقامة نظام دفاع صاروخي جديد. فلما لا تكون إفريقيا حليفا أمنيا جديدا للولايات المتحدة بعد تخلي الأوروبيين عنها؟!

- ارتفاع عدد الأمريكيين المنحدرين من أصول إفريقية، واعتلاء بعضهم مناصب مهمة داخل الإدارة الأمريكية، أعطى دفعا قويا لمختلف الهيئات والمنظمات التي تعمل في شكل لوبيات تعمل على تدعيم العلاقات الأمريكية الإفريقية وخاصة في ميدان المبادلات الاقتصادية والتجارية. هذه المنظمات كانت إلى وقت قريب تدافع عن حقوق السود في الولايات المتحدة. لكن مع بداية التسعينيات اضطلعت بمهمة تسهيل الاتصال بين المؤسسات الاقتصادية وكبار المستثمرين الأمريكيين، والتقريب بينهم وبين فرص الشراكة والاستثمار المعروضة في الدول الإفريقية. وهي بذلك أصبحت تمثل جسرا حقيقيا يربط ضفتي الأطلسي ببعضهما، وأصبحت همزة وصل ضرورية لأي عمل أمريكي- إفريقي مشترك.

ومن ثم فالعامل البشري – التاريخي المشترك بين الطرفين هو أيضا مؤشر قوي يدفع إلى ترجيح سيناريو تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة إفريقيا.

- شهد العالم منذ نهاية الحرب الباردة موجة من التكتلات الإقليمية في شكل اتحادات جمركية ومناطق للتبادل الحر جعلت من التكامل الاقتصادي أحد أهم الإستراتيجيات الاقتصادية وحتى السياسية التي تسعى الدول من خلالها إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية. لذلك جاءت اتفاقية (ALENA) ومنتدى (APEC) لتعكس التوجه الجديد الذي أخذت الولايات المتحدة في اتباعه منذ خروجها منتصرة من الحرب الباردة والذي يرتكز أساسا على حرية التجارة من خلال رفع القيود الجمركية أمام المبادلات التجارية بين الدول. تعتبر هذه التجارب مرحلة حاسمة تمكن

الولايات المتحدة من فرصة إعادة رسم خريطة اقتصادية عالمية جديدة تحافظ فيها على دورها كقطب اقتصادي عالمي وتضبط من خلاله قواعد العلاقات الاقتصادية العالمية التي بدأت تأخذ طابع الثلاثية مع كل من أوروبا وجنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى بروز قوة اقتصادية صاعدة مثل دول (BRICS). كذلك دعوة الولايات المتحدة الدول الإفريقية إلى تسريع اندماجها في الاقتصاد العالمي يعني بشكل واضح، الرغبة الأمريكية الملحة في ضم منطقة جنوب الصحراء ضمن مشروعها الرامي إلى تحرير التجارة العالمية. وهذا ما جاء على لسان كثير من المسؤولين الأمريكيين الذين أصروا على اعتبار المنطقة بمثابة الحدود الجديدة للولايات المتحدة في إشارة منهم إلى ارتباط المصالح الأمريكية بمنطقة إفريقيا. إن المؤهلات الاقتصادية الكبيرة التي في حوزة الدول الإفريقية تسمح لهذه الأخيرة بأن تكون ورقة هامة في الإستراتيجية الاقتصادية والتجارية الأمريكية. وهو ما يرجح التوجه الأمريكي الجديد نحو إعطاء المنطقة اهتماما متزايدا ضمن السياسة الخارجية المستقبلية للولايات المتحدة.

وبالرغم من توافر الأسس الموضوعية والتاريخية لتحقيق هذا السيناريو إلا أن هناك عراقيل تواجه إمكانية تحققه. فإمكانية تصاعد أعمال العنف السياسي والعسكري الداخلي أو الجهوي في دول المنطقة تظل واردة وهو ما حصل مثلا في منطقة القرن الإفريقي عندما عاد الحليفان الأساسيان للولايات المتحدة في المنطقة إثيوبيا واريتريا إلى القتال رغم المحاولات الحثيثة والإغراءات الأمريكية الرامية إلى تفادي ذلك. كما أن المنطقة بكاملها شهدت تغيرا ملحوظا في سياسة الأحلاف التي رسمتها الولايات المتحدة في سبيل محاصرة النظام السوداني، الذي ترى فيه العدو الأول ومصدر عدم الاستقرار في المنطقة وهذا بعد أن تمكن النظام السوداني من فك العزلة المضروبة عليه ونجاحه في تطبيع العلاقات مع كل من جمهورية الكونغو الديموقراطية وأوغندا واريتريا وحتى إثيوبيا. وهي كلها الأوراق الرئيسية في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة. وهذا دليل على صعوبة رسم سياسة بعيدة المدى في المنطقة ما دامت عرضة للتغيرات الظرفية والفجائية.

هذا، كما تظل إفريقيا رغم القفزة الكبيرة التي عرفتها حركة الاستثمارات الخارجية المباشرة في العالم الثالث، لا تستقطب إلا 1 ٪ من مجموع الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الخارج. ورغم المحاولات العديدة لتغيير الأوضاع وزيادة التقرب أكثر من القارة، لم تزد الأمور إلا تعقيدا. ذلك أنه عند نهاية الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة تركز جل اهتمامها على الطرف الفرنسي أو الأوروبي على العموم كقوة وحيدة على الساحة الإفريقية قادرة بحكم علاقاتها التاريخية وشبكة مصالحها المترامية أن تنافس الوجود الأمريكي في القارة. الوضع اليوم قد تغير، حيث أصبح هنك مجموعة من القوى الاقتصادية الصاعدة التي ترى كل منها في إفريقيا فرصة هامة في سبيل تأكيد قوتها الاقتصادية ومن ثم مكانتها على المستوى العالمي. بل منها من ترى في القارة فرصة لإعادة النظر في طبيعة العلاقات الدولية اليوم وخطوة نحو القضاء على الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية.

كما زاد من صعوبة تحقيق المشروع الأمريكي في المنطقة، السياسة الخارجية التي اتبعتها الإدارة الأمريكية بقيادة المحافظين الجدد تحت رئاسة "جورج والكر بوش". كان جنوح الحكومة الأمريكية لتوظيف القوة العسكرية تحت عنوان الحروب الاستباقية، والرغبة في فرض النموذج الغربي ودمقرطة الأنظمة السياسية في العالم الثالث بالقوة، أثر سلبي على السياسة الأمريكية في إفريقيا. هذه السياسة خلقت حالة من النفور والريبة من النوايا الأمريكية في الدول الصديقة قبل غيرها. مع أن الرئيس بوش خطى خطوات هامة في دعم السياسة الأمريكية في القارة وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. حيث لم تعرف المساعدات الاقتصادية والعسكرية والإنسانية والبرامج الإنمائية المختلفة ارتفاعا من قبل كما عرفته في عهده.

لذلك فإنه انطلاقا مما سبق وبالنظر إلى المؤشرات الكثيرة والمتباينة التي تم التعرض إليها، فإن السيناريو الأخير الذي يدفع إلى الاعتقاد بمزيد من الالتزام من جانب الولايات المتحدة في إفريقيا، وباهتمام أكبر بالمصالح الأمريكية بها هو السيناريو الأقرب في الأمد المنظور. ذلك أن استمرار الولايات المتحدة في علاقات سطحية مع المنطقة وتجميد جميع الجهود الرامية إلى إحياء دور هام

للولايات المتحدة فيها (السيناريو الأول)، يعني بشكل آخر إعطاء فرصة لا مثيل لها للأطراف الدولية الأخرى التي ترى في إفريقيا مناطق نفوذ مستقبلية لها وحتى مصدر قوتها في الاستفادة من هذا الوضع لدعم مركزها الدولي. كما أن تهميش المنطقة وتجاهلها وتغليب المظاهر السلبية التي تتميز بها على ما يمكن أن يصدر منها من مظاهر إيجابية (السيناريو الثاني) سيكون بلا شك ابتعاد جديد للولايات المتحدة عن المنطقة، يترتب عنه فقدان سوق ضخمة وثروات طبيعية لا حصر لها ونفوذ على جزء من العالم قد يكون قاطرة لنمو اقتصادي عالمي في القرن الحادي والعشرين.

سيناريو المزيد من الالتزام تجاه القارة يبدو إذن أكثر تطابقا مع الواقع الذي تعرفه العلاقات الدولية، ومع التوجهات الخارجية الأمريكية، التي أصبحت تتسم بالبراجماتية أكثر من أي وقت مضى وتجعل من التجارة والشراكة الاقتصادية أيديولوجيتها الوحيدة.

على ضوء ما جاء سابقا، يبدو أن مهمة الولايات المتحدة في إفريقيا لن تكون سهلة بالمرة. الظروف الصعبة التي تعرفها أوضاع القارة على العموم سواء أكانت اقتصادية أمنية، اجتماعية وحتى إنسانية، تجعل من غير الممكن للطرف الأمريكي أن يتعامل معها بكل سهولة. في الواقع لا يوجد طرف إفريقي واحد تتعامل الولايات المتحدة معه بل هناك عدة مستويات من الدول تختلف عن بعضها البعض أكثر مما تتشابه. هذا الأمر، هو الذي دفع صاحب القرار الأمريكي للنظر للقارة على أساس "دول نافعة وأخرى غير نافعة".

ولكن مهمة الولايات المتحدة في المنطقة أيضا تتعرض لتحد آخر أكثر أهمية وهو المنافسة التي تلقاها من دول أخرى. يتضح من العرض السابق أنه منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، ساد التنافس على القارة الإفريقية بين الأقطاب المتعددة للنظام الاقتصادي الدولي نتيجة تزايد فرص استغلال القارة استثمارا وتجارة. ورغم احتدام التنافس بين الولايات المتحدة وفرنسا والقوى الأوروبية (عامة) على الساحة الإفريقية كما اتضح من خلال سياستهما وردود أفعالهما تجاه أحداث القارة، فإن هناك من المحللين السياسيين من يتحفظ على

اعتبار ذلك تنافسا وهذا لعدة اعتبارات. منها أن القوى الأوروبية والولايات المتحدة تبقى حليفة لبعضها البعض بالرغم من جولات المنافسة في القارة. بل إن الولايات المتحدة لجأت في سياستها الخاصة في إفريقيا، إلى التنسيق والتعاون مع القوى الأوروبية ذات الميراث الاستعماري والخبرة الطويلة. حتى نكاد نشك في أن هناك فعلا منافسة فرنسية للمصالح الأمريكية وبالأخص مع مجيء الرئيس جورج والكر بوش ونيكولا ساركوزي إلى الحكم.

ولكن المنافسة الحقيقية لا تقتصر على القوى الأوروبية فقط، فهناك قوى صاعدة جديدة في إفريقيا في مقدمتها الصين. وقد تطورت سياساتها تماشياً مع الأوضاع الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة. بالنسبة للصين فقد تحول اهتمامها بالقارة من دعم حركات التحرير في إفريقيا في الخمسينيات إلى تبني سياسة ترتكز على المصالح المباشرة والإستراتيجية بعيدة المدى. الخطورة من وراء المنافسة الصينية لا تكمن في مزاحمة الولايات المتحدة في هذه السوق أو تلك، ولا في من يحصل على هذه الصفقة أو تلك، بقدر ما تكمن في رغبة الصين جعل القارة محطة أساسية في طريقها للقضاء على الهيمنة الأمريكية على العالم. لذلك فالمنافسة الصينية تحمل أبعادا سياسية أيديولوجية، تهدف في الأساس إلى بناء نظام دولي جديد متعدد الأقطاب.

في هذا الإطار، قد تكون الولايات المتحدة قد نجحت بشكل كبير في احتواء الصين في مناطق كثيرة من العالم بما فيها آسيا الجوار الطبيعي للصين. حيث استطاعت ربط المنطقة بشبكة من الأحلاف القوية التي تجعل من قدرة الصين على تهديد مصالح الولايات المتحدة بشكل مباشر أمرا مستحيلا. ولكن الغريب أن الولايات المتحدة بالمقابل قد عجزت عن القيام بالمثل في إفريقيا. بالفعل استطاعت الصين أن تخترق مناطق النفوذ الغربية الواحدة تلو الأخرى، وأن تجعل من نفسها بديلا للغرب والولايات المتحدة. وقد تمكنت الصين من توظيف رصيدها الدبلوماسي والتاريخي المتراكم منذ استقلال الدول الإفريقية، وتستثمر الريبة والخوف الذي صار يحيط السياسة الأمريكية على المستوى العالمي وفي المنطقة وخاصة بعد جنوحها أكثر إلى العسكرة والحروب الاستباقية. لذلك فإنه من الصعب القول إن الولايات المتحدة قد نجحت في تأزم

الدور الصيني في القارة مثل ما فعلت مع فرنسا. حيث استطاعت في ظرف وجيز استغلال الهفوات الكثيرة التي وقعت فيها الحكومة الفرنسية من أجل زحزحتها عن مناطق نفوذها التقليدية. لقد اتخذت الولايات المتحدة بالعكس موقفا دفاعيا - يكاد يكون من موقع ضعف- في وجه التمدد الصيني في القارة الإفريقية بينما كان هجوميا مع الفرنسيين. وهو في الأخير ما جعلها تعجز من أن تجعل القارة محطة حاسمة تحد من خلالها وتعيق تحول الصين إلى قوة تطمح إلى لعب دور عالمي.

خاتمة:

تغيرت نظرة الولايات المتحدة الأمريكية للقارة الإفريقية مرات عدة منذ أن بدأ الشأن الإفريقي يستقطب اهتمامها. وكانت المرة الأولى، مع بداية الحرب الباردة واصطفاف الدول الإفريقية المستقلة حديثا إلى جانب هذا المعسكر أو ذاك. حينها كانت القارة ميدان المواجهة الأمثل لمحاصرة المد الشيوعي ومقارعة حلفائه في المنطقة والعالم. المرة الثانية كانت مع انهيار جدار برلين ونهاية الثنائية القطبية القائمة على أساس أيديولوجي. ومرة أخرى وليس أخيرة مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حين شنت الولايات المتحدة حربها العالمية على الإرهاب. وتحول هذا الأخير إلى عامل رئيسي منظِّم للسلوك الأمريكي في علاقاتها مع العالم وإفريقيا على وجه التحديد. ومرة أخرى تصبح القارة ميداناً لمواجهة خطر جديد، هو الإرهاب العالمي الذي اعتبرت الولايات المتحدة وهي متيقنة أن القارة الإفريقية التي تعاني أغلب دولها من حالة الفشل والضعف ستكون أراضيها قبلة للجماعات الإرهابية التي ستحاول اتخاذ دولها مطية لضرب مصالحها في العالم.

يمكن القول إنه لم يكن للولايات المتحدة حتى منتصف السبعينيات، سياسة إفريقية واضحة. حيث يجب انتظار أحداث استقلال الكونغو وظروف اغتيال الوزير الأول "باتريس لومومبا" في عام 1960، وحرب الاستقلال في أنغولا في منتصف السبعينيات، ليتم الحديث عن انخراط أمريكي واضح في الشأن الإفريقي؛ وجدت الولايات المتحدة فيه نفسها مضطرة إلى تبني دور صريح في القارة. في الواقع، طوال فترة طويلة من الحرب الباردة، كان الهاجس الأكبر بالنسبة لها هو احتواء الشيوعية في إطار مبدأ "الاحتواء" التي حدد خطوطها العريضة الرئيس "هاري ترومان" في عام 1947، بينما كان تصميم وتنفيذ إستراتيجيات متناسقة لوجود أمريكي في إفريقيا أمرا ثانويا. كان الرئيس "جيمي كارتر"، هو أول من أبدى بعض الاهتمام بشؤون القارة ولو من باب الشؤون الإنسانية ودعم الديمقراطية ورغبة منه في استمالة الأمريكيين من أصول إفريقية لدواعي انتخابية. ولكن الولسنية المثالية التي حاول كارتر اتباعها مع القارة لم تدم طويلا، وذلك بعد مجيء الرئيس "ريغان" إلى الحكم.

لذلك كانت نهاية الحرب الباردة فرصة لتحرر صاحب القرار الأمريكي من التزامات الحرب الباردة والضغوط المترتبة على الدبلوماسية الأمريكية. هذا الوضع تم تفسيره بشكلين مختلفين من طرف المتتبعين للسياسة الأمريكية في المنطقة. فنهاية الحرب الباردة اعتبرت من طرف فئة من المراقبين على أنها كانت فرصة للولايات المتحدة سمحت لها بالابتعاد بعض الشيء عن شؤون القارة ووضعها جانبا بعد أن فقدت هذه الأخيرة قيمتها الإستراتيجية ولم تعد تمثل شيئا بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية العالمية. في حين ذهب آخرون إلى الاعتقاد بأن نهاية الحرب الباردة شكلت فرصة سانحة بالنسبة للإدارة الأمريكية من أجل مد شبكة جديدة من العلاقات مع دول القارة لا يكون فيها للأوروبيين أو غيرهم دور الوسيط كما كان في الماضي. بدليل أنه بمجرد نهاية المرحلة القصيرة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، سارعت إدارة الرئيس "كلينتون" إلى اعتبار القارة حدودا جديدة للمصالح الأمريكية - الاقتصادية منها على وجه الخصوص. كما أصبحت القارة فرصة بالنسبة للولايات المتحدة لإعادة رسم معالم النظام الدولي الجديد، بعد أن جعلت من علاقاتها مع القارة إيذانا بنهاية مناطق النفوذ التقليدية التي وضعتها الدول الاستعمارية السابقة، وخطوة نحو جعلها حلقة قوية في إطار المشروع الأمريكي الهادف إلى تعميم اقتصاد السوق ودمج القارة الإفريقية في الاقتصاد العالمي. ولقد استمر هذا الاندفاع نحو القارة مع إدارة الرئيس "جورج والكر بوش". حيث أعطت هجمات الحادي عشر من سبتمبر زخما كبيرا للسياسة الأمريكية تجاه منطقة إفريقيا، وكانت دافعا قويا لتوسيع هذه السياسة وإعطائها بعدا أمنيا إلى جانب البعد الاقتصادي. لقد أجبرت الجماعات الإرهابية التي باتت تهدد مصالحها العالمية، الولايات المتحدة على إعادة التفكير في مكانة ودور إفريقيا الجيواستراتيجي بالنسبة لها، واتخاذ الخطوات اللازمة لإشراكها في حربها على الإرهاب. لذلك تصدرت القارة الإفريقية المصالح الأمريكية في كل من وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنتي 2002 و2006 على التوالي. وتعد القيادة الأمريكية العسكرية في إفريقيا خطوة في هذا الطريق. بل أكثر من هذا، حيث إنه ومع ظهور المنافسة الشرسة للقوى الاقتصادية الصاعدة في المنطقة وفي العالم، صارت القارة الإفريقية تمثل

بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية الورقة الهامة التي تسيطر من خلالها في منع تزايد قوة هؤلاء والتحكم في توسع نفوذهم.

لقد طغت على الإدارات الأمريكية السابقة أثناء الحرب الباردة النزعة العسكرية التي طبعت التوجهات الخارجية الأمريكية آنذاك. نهاية الحرب الباردة استطاعت أن تقلل من هذه النزعة- دون أن تقضي عليها- وتفتح الطريق أمام التوجهات الجديدة المبنية على حرية المبادلات التجارية وتدعيم الريادة الأمريكية في الميدان الاقتصادي والمالي على المستوى العالمي. وكما كان لكبار الشركات المصنعة والمنتجة للسلاح دور كبير أثناء الحرب الباردة في توجيه المواقف الخارجية للولايات المتحدة وحتى الداخلية منها (وصل الحد إلى الاشتباه في أنها وراء اغتيال الرئيس جون كينيدي)، فقد أصبح للشركات الأمريكية الاقتصادية دورها هي الأخرى اليوم في التأثير في التوجهات الأمريكية الجديدة نحو المنطقة، إن لم نقل إن السياسة الأمريكية في المنطقة ما هي إلا تدابير رسمية لخدمة مصالح هذه الشركات (وفي مقدمتها الشركات النفطية الكبرى). الأمر الذي شجع أحد الباحثين في مؤسسة (Carnegie) على التساؤل هل هناك سياسة أمريكية في إفريقيا فعلا أم أن الولايات المتحدة هي فقط بصدد إقامة أحلاف في المنطقة لصالح هذه الشركات.[1]

وعليه فإن نظرة الإستراتيجيين الأمريكيين لمنطقة إفريقيا، قد تغيرت من كونها فقط ميدان لمواجهة الخصم وعرقلة مشاريعه التوسعية إلى نظرة جديدة تجعل من إفريقيا محطة لابد منها في سبيل ترسيخ المكانة العالمية للولايات المتحدة. وقد يتعلق ترسيخ هذه المكانة بمسائل عقائدية معنوية كدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان الذين ترى فيهما الولايات المتحدة شرطا أساسيا لأية علاقات قد تقيمها مع هذه الدول. وهي إذ تساند الديمقراطية في هذه المنطقة فهي بذلك تدافع عن صورتها وسمعتها كدولة عظمى حامية لحقوق الإنسان ومرجعا أساسيا للممارسة الديمقراطية. وهو ما قد يطلق يدها للتدخل في مناطق

---

[1] Milan Vesely. « Que viennent faire les Yankees sur le contient noir ? ». Courrier international, n° 385 du 19 au 25 Mars 1998.

كثيرة من العالم بحجة الدفاع عن الحريات أو الأقليات أو حقوق الإنسان. الأمر الذي قد يزيد من مكانتها كقوة عظمى.

إلا أن هذا الواقع يبقى نسبيا بعض الشيء، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التناقض الذي ما انفكت تقع فيه هذه السياسة في كل مرة تشهد فيها المصالح الأمريكية المباشرة (الاقتصادية، الإستراتيجية) مواجهة ومنافسة من طرف مصالحها العقائدية الأخرى (الديمقراطية). هذا التنافس هو في الواقع تناقض بين البراجماتية الأمريكية والمثالية الولسنية كما يقول "ستانلي هوفمان"[1] ذلك أن المبادئ الولسنية (أو الرجوع إلى فكرة المصير الحتمي أو المهمة الإنسانية) والبراجماتية بكل ما تعنيه من مصالح حيوية وإستراتيجية لا يمكن أن تشكل في الحقيقة زوجا متجانسا في جميع الحالات.

إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة إفريقيا، برغم ما صاحبها من صخب إعلامي كبير، وجدل سياسي داخلي ودبلوماسي خارجي كبيرين، حول الدوافع والأبعاد الحقيقية لهذه السياسة، وحول الوسائل المسخرة لتحقيقها، إلا أنها في الواقع لا تنفك تعتبر استمرارية لتوجه أمريكي تاريخي نحو المنطقة بدوافع مختلفة باختلاف الأزمنة والظروف العالمية المحيطة بها. وما نشهده اليوم هو فقط مرحلة تاريخية أو صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين الطرفين ولكن الجديد هو أن الدوافع التي تحمل الولايات المتحدة على تسليط جزء من اهتماماتها الدولية نحو المنطقة قد تغيرت هذه المرة ومن جديد. فقد كان الدافع من مشاركة الولايات المتحدة في مؤتمر برلين سنة 1885 هو محاولة إخراج الدولة الأمريكية الفتية من بؤرة الحرب الأهلية التي وقعت فيها ورغبتها في معاودة احتلال المكانة الدولية التي كانت تحتلها من قبل، إلى جانب الحفاظ على حرية الملاحة والتجارة الدولية في المنطقة. كما أن سكوت الولايات المتحدة عن الممارسات الاستعمارية التي كانت الدول الأوروبية الحليفة لها تسلطها على مستعمراتها في إفريقيا أثناء الحرب الباردة ودعمها اللامشروط لها لم يكن إلا بدافع صد التغلغل السوفيتي في المنطقة. ومن ثم فإن الولايات المتحدة من خلال

[1] Stanley Hoffmann. « A la recherche d'une politique étrangère ». Politique étrangère, Vol. 4, 1994, p. 953.

الدوافع الجديدة التي سبق ذكرها تدشن مرحلة جديدة من مراحل علاقاتها مع منطقة إفريقيا.

في الأخير، إن العبرة مما سبق، هو أن نشاط الدولة على المستوى الخارجي لا يقاس فقط على أساس قوتها أو طبيعة مصالحها أو تعددها وانتشارها في العالم، إنما لعامل الاستمرارية أو الديمومة تأثيره الكبير أيضا في تحقيق أهداف تلك الدولة. والولايات المتحدة ورغم العراقيل الكثيرة التي حالت دون إقامة علاقات عادية لها مع القارة الإفريقية طوال السنوات الماضية، إلا أن ذلك لم يمنعها من الاحتفاظ برغبة دائمة في تجسيد تلك العلاقات يوما.

كما يمكن أن نخلص إلى عدة استنتاجات، من أجل الإجابة عن السؤال لماذا يعرف اهتمام الولايات المتحدة بإفريقياحالة من التذبذب والمد والجزر؟ نعرضها على النحو التالي:

أ) أن غياب الاهتمام الأمريكي بالقارة يرجع إذن إلى إدراك صانع القرار السياسي في الولايات المتحدة. (نقصد بصانع القرار هنا، الأجهزة البيروقراطية الضخمة التي تعنى بالشأن الإفريقي.) ذلك أنه مع غياب اهتمام واضح للرئيس بالشأن الإفريقي أو كثرة انشغاله، وكذلك المؤسسة التشريعية (الكونجرس)، اضطلعت المؤسسات البيروقراطية بهذه المهمة. وبدورها فإن هذه المؤسسات طوال فترة الحرب الباردة وما بعدها ظلت تنظر إلى إفريقيا والشؤون المتعلقة بها من منطلق أن الأوروبيين هم أولى بقرار التدخل وهم الأقدر على معالجة المعضلات التي تواجهها. ومن ثم باتت القارة تحتل في كل مرة ذيل قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. وباستثناء حالات معينة تنجح باستقطاب اهتمام الرأي العام الأمريكي والعالمي، تظل الشؤون الإفريقية آخر اهتمامات السياسة الأمريكية. ومن ثم يصبح إعداد سياسة إفريقية للولايات المتحدة مهمة البيروقراطيين أكثر من غيرهم. لذلك فإن الشأن الإفريقي يظل حبيس مستوى هذه الهيئات ولا يرق إلى مستويات أعلى إلا في حالات محددة. ذلك أنه في حال ظهور حالات مستعصية من النزاعات الإفريقية، يتم رفعها إلى كتابة الدولة أو إلى البيت الأبيض ليفصل فيها الرئيس. أو تطرح للمناقشة والتداول في

أروقة الكونجرس، وفي هذه الحالة يكون لجماعات المصالح أو الضغط دور في رسم السياسة الأمريكية تجاه القارة.[1]

ب) هناك على الأقل خمس هيئات بيروقراطية في واشنطن تشارك في اتخاذ القرارات بشأن السياسة الإفريقية للولايات المتحدة. هيمنة هذه الهيئات على عملية صنع السياسات المتعلقة بإفريقيا قد تفسر الواقع الذي يجعل من إفريقيا في نظر البعض غير ذات أهمية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية.[2] كل هيئة من هذه الهيئات البيروقراطية لديها مصالح خاصة بها، وهي تساهم إلى حد كبير في تفسير لماذا تظهر السياسة الأمريكية في إفريقيا بشكل يغيب فيه الانسجام. ذلك أنها تسعى كل على حدة إلى تحقيق مصالحها الخاصة بين الهيئات الأخرى وهي تفضل استمرار الوضع القائم عوض إحداث تغيير في هذه السياسة قد يلحق الضرر بمصالحها أو امتيازاتها، خاصة منها تلك المتعلقة بالميزانية الموكلة لها.

من ناحية أخرى هناك اتجاه ثابت إلى حد ما، يجعل للهيئات البيروقراطية التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية اليد العليا من بين البيروقراطيات المشاركة في وضع السياسات التي تخص إفريقيا. وهو ما يفسر أن المصالح الأمنية هي التي كانت العامل الأكثر تأثيرا على مبادرات السياسة الخارجية تجاه المنطقة، في سنوات الحرب الباردة أو بعدها. ومن ثم فإن الهيئات التابعة للبنتاجون مثلا، كانت بمثابة القوة الدافعة الرئيسية نحو إنشاء وتوسيع مبادرات التعاون الأمني والعسكري الحاصلة مع بعض الدول الإفريقية اليوم. غير أن الهيمنة الواضحة لوزارة الدفاع الأمريكية تم تلطيفها بعض الشيء من خلال إنشاء قيادة الأفريكوم (AFRICOM) التي تمزج بين أنشطة تابعة لهيئات بيروقراطية من وزارات مختلفة كالدفاع والخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) وغيرها من المنظمات المدنية. ورغم أن العملية لا تزال جارية إلا أنه يبدو أن وزارة الدفاع الأمريكية لديها رغبة في استخدام القيادة العسكرية الجديدة كقاعدة لدمج شامل للسياسة الأمريكية تجاه إفريقيا تحت مظلة البنتاجون.

[1] Peter Schraeder. «United States Foreign Policy towards Africa. Incrementalism, Crisis and Change. » Cambridge: Cambridge University Press, 1995, p. 26.

[2] Ibid, p. 11.

ج) من الضروري من أجل فهم السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، أن نفهم التفاعلات الحاصلة بين صانعي القرار في داخل الهيئات البيروقراطية. حيث يؤكد الكثير من المهتمين، أن المبادرات السياسية المتعلقة بالشأن الإفريقي عادة ما تكون من صنع الهيئات البيروقراطية التابعة لمجلس الأمن القومي أو بالتنسيق معه، والقليل منها يصدر عن البيت الأبيض.[1] ومعروف أن الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية أو سرعة تداول النخب الممثلة، يؤثران سلبا على استمرارية العلاقة بين الولايات المتحدة وإفريقيا. وباستثناء الأجهزة الاستخباراتية ووزارة الخارجية، ليس هناك هيئة بيروقراطية تضمن استقرار العلاقات الأمريكية مع إفريقيا. إلى جانب أن ما يعرف "بنظام الغنائم" داخل البيروقراطيات الأمريكية والامتيازات الشخصية غير المجزية للموظفين في الهيئات التي تعنى بالشأن الإفريقي تعمل جميعها على تقويض ظهور خبراء حقيقيين يدعمون قيام سياسة إفريقية للولايات المتحدة.

د) غالبا ما تفوض السياسة الإفريقية إلى المسؤولين من المستوى المتوسط، في الوقت الذي يميل فيه المسؤولون الكبار في الإدارة إلى التركيز على أكثر المناطق الإستراتيجية في العالم أهمية. كما لاحظ Michael Clough، أن الموظفين المعنيين بالشأن الإفريقي في وزارة الخارجية يتبعون ثلاث قواعد أساسية عند التعامل مع الشأن الإفريقي: ***"لا لإنفاق الكثير من المال، لا لخلق الأوضاع التي يمكن أن تودي إلى خلافات داخلية، ولا للسماح بتأثير القضايا الإفريقية سلبا على السياسة الأمريكية في أجزاء أكثر إستراتيجية في العالم."***[2]

هـ) هذا الغياب أو التغييب أو قلة الاهتمام، يمكن أن يرجع من جهة أخرى إلى طبيعة المجتمع الأمريكي الذي تشكل فيه الأقلية ذات الأصول الإفريقية

[1] Peter Schraeder. «United States Foreign Policy towards Africa. Incrementalism, Crisis and Change. » Ibid, p. 27.

[2] Michael Clough. « Free at Last? U.S. Policy toward Africa and the End of the Cold War. » New York: Council on Foreign Relations Press. 1992

شريحة مهمة. والمفارقة تكمن في أنه عوض أن يشكل تواجد هذه الأقلية دافعا قويا لاستقطاب اهتمام الإدارة الأمريكية وأهم المؤسسات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع ما يجري في إفريقيا، نجد أن العكس هو الذي حصل. تسبب الماضي "المحرج" الذي عرفته هذه الشريحة نتيجة ما عرفه ماضيها من مآسٍ نجمت عن حقبة العبودية، أثرا معاكسا تماما. شكل الماضي العبودي الذي عرفه السود في الولايات المتحدة، عقدة بليغة على نفسيتهم بشكل دفعهم إلى حد إنكار أصولهم الإفريقية من جهة، ومن جهة ثانية تسبب هذا الأمر في تقسيم هذه الشريحة من المجتمع الأمريكي إلى مجموعة من الحركات والجمعيات والمنظمات المشتتة والمنقسمة على بعضها والمتصارعة في ما بينها. وفي حين نادت الأقلية بضرورة إعطاء أهمية أكبر للأمريكيين من أصول إفريقية وإعطاء صورة جديدة للسياسة الأمريكية في إفريقيا، ظلت مجموعات كبيرة من هذه الأقلية تتنكر لهذه العلاقة وتفكر فقط في تحسين ظروف الأقلية السوداء داخل الولايات المتحدة بحكم انتمائها ومواطنتها الأمريكية. كل هذا جعل من الصعب لجماعات المصالح من أصول إفريقية التأثير في مسار السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، إلا في حالات نادرة.

و) الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية يعود بدرجة كبيرة إلى التحولات الدولية والضغوط التي تنجم عنها، والتي تجعل الولايات المتحدة تعود في كل مرة إلى إفريقيا الإفريقية. ومن جهة ثانية إلى طبيعة العلاقات الدولية التي تحكمها علاقة التنافس والصراع من أجل ضمان القوة والهيمنة. ففي كل مرة تجد الولايات المتحدة نفسها أمام حملة منافسة شرسة ضد مصالحها في العالم من قبل القوى الدولية الصاعدة وفي مقدمتها الصين وأوروبا وغيرهما، إلا وتلجأ إلى إفريقيا "للاستعانة" بها وتوظيفها من أجل تغليب المصالح والمكانة الأمريكية.

ز) هذا كما أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة يرجع أيضا إلى مجموعة من العوامل. أولها حاجة الولايات المتحدة للموارد الطاقوية والمعدنية الموجودة في القارة. وكذلك أهمية القارة الإفريقية كسوق واعدة بالنسبة للسلع الأمريكية. وهو ما يستدعي

تواجد أمريكي قوي في المنطقة. هذا الوضع يفسر إقدام الولايات المتحدة ولأول مرة على اعتبار مصالحها في المنطقة مصالح إستراتيجية. ومع ذلك فإنه من الخطأ الاعتقاد أن الولايات المتحدة تنظر إلى القارة على أنها منطقة متجانسة بالنسبة لمصالحها. هذا ما يفسر إحجام الولايات المتحدة مثلا عن الاهتمام أو التدخل في مناطق من القارة قد لا يتوفر فيها هذا الشرط. والحقيقة أن المنطقة تقسم في نظر الأمريكيين إلى مناطق "نافعة" ومناطق "غير نافعة". وتبعا لهذا التقسيم يمكن أن ندرك كيف أن الولايات المتحدة تحجم عن التدخل في بعض المناطق وتندفع في مناطق أخرى بكل قوة. كيف تغض الطرف عن هذا النظام - رغم تجاوزاته الصارخة في ميدان حقوق الإنسان مثلا- وتقاطع ذلك النظام بل وقد تتخذ ضده إجراءات ردعية.

ح) كما أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة إفريقيا، يمكن أن تكون في الواقع نموذجا لما يمكن أن تكون عليه العلاقات بين دول الشمال والجنوب. هذه العلاقات التي درج المحللون اليوم على تسميتها بالشراكة (Partenariat) في مختلف الميادين. ولعل هذه الشراكة هي الوجه الجديد للعلاقات بين الطرفين بعد أن مرت بمرحلة الاستعمار والاستعباد ثم في المرحلة الثانية الاستغلال والهيمنة. الشراكة في هذه الحالة لا يمكن أن تكون دائما مرآة للمعنى الحقيقي والاصطلاحي للكلمة. ذلك أن هذه الأخيرة قد تم فرضها أو اقتراحها على دول الجنوب ومنهم إفريقيا دون أن يكون لهذه الأخيرة الحق في اقتراح تعديل لها أو حتى رفضها في بعض الأحيان. فالشراكة التي تقترحها الولايات المتحدة على إفريقيا لا تختلف كثيرا عن تلك التي يعرضها الاتحاد الأوروبي على دول جنوب المتوسط مثلا.

في الختام يمكن القول إنه من الواضح أن سر التذبذب في المواقف الأمريكية تجاه منطقة إفريقيا، يعود بشكل واضح إلى قلة اهتمام الرئيس أو المسؤولين رفيعي المستوى بالشؤون الإفريقية أو جهلهم بها وقلة إدراكهم لها. وباستثناء حالات نادرة، فقد تركت مهمة رسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة إلى مسؤولين أو هيئات بيروقراطية من المستويات الأدنى في واشنطن.

السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة هي نتاج مبادرات وقرارات تتخذ على مستوى ثلاث هيئات بيروقراطية هي كتابة الدولة، وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية. هذا يعني أن القرارات الأهم التي تتخذ حول مواضيع متعلقة بالقارة، لا تتم على مستوى البيت الأبيض أو الكونجرس، إنما هي تعبير عن إرادة البيروقراطيين العاملين في تلك الهيئات. وإذا أخذنا بعين الاعتبار صراعات المصالح التي تتشب بين الهيئات البيروقراطية المختلفة على خلفية توزيع الميزانية والترقيات والمصالح الخاصة لكل واحدة منها، إلى جانب التقليد القائم داخل هذه الهيئات وإجماعها على أن الشؤون الإفريقية هي اختصاص أوروبي في الأساس، سيكون من السهل علينا أن نستنتج سبب الاهتمام المتذبذب بكل ما يعنى بالشأن الإفريقي في السياسة الخارجية الأمريكية.

قائمة الكلمات المختصرة

American Committee on Africa	ACOA	اللجنة الأمريكية حول إفريقيا
African Contingency Operations Training Assistance	ACOTA	برنامج المساعدة التدريبية للعمليات الطارئة في إفريقيا
African Crisis Response Initiative	ACRI	مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية
African Commandment	AFRICOM	القيادة الأمريكية في إفريقيا
African Growth and Opportunity Act	AGOA	قانون النمو والفرص في إفريقيا
Agency for International Development	AID	وكالة التنمية الدولية
African Oil Policy Initiative Group	AOPIG	مجموعة المبادرة لسياسة النفط الإفريقي
African Studies Association	ASA	جمعية الدراسات الإفريقية
African Union	AU	الاتحاد الإفريقي
Bureau of Homeland Defense	BHD	مكتب الدفاع الداخلي
Cooperative for American Relief Everywhere	CARE	تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان
Congressional Black Caucus	CBC	كتلة النواب السود في الكونجرس
Caribbean Basin Initiative	CBI	مبادرة حوض الكاريبي
Corporate Council On Africa	CCA	مجلس الشركات حول إفريقيا
U.S. Central Command	CENTCOM	القيادة المركزية الأمريكية

Council on Foreign Relations	**CFR**	مجلس العلاقات الخارجية
Central Intelligence Agency	**CIA**	وكالة الاستخبارات المركزية
Combined Joint Task Force - Horn of Africa	**CJTF-HOA**	قوة المهام المشتركة في القرن الإفريقي
Canada-U.S. Free Trade Agreement	**CUSFTA**	اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة
Economic Community Of West African States	**ECOWAS**	الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
Excess Defense Articles	**EDA**	وسائل الدفاع الزائدة عن الخدمة
Foreign Assistance Act	**FAA**	قانون المساعدات الخارجية
Foreign Direct Investment	**FDI**	الاستثمار الأجنبي المباشر
Foreign Military Financing	**FMF**	التمويل العسكري الخارجي
Foreign Military Sales	**FMS**	المبيعات العسكرية الخارجية
Frente Nacional de Libertacao de Angola	**FNLA**	الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا
Forum on China-Africa Cooperation	**FOCAC**	منتدى التعاون الصينى الإفريقى
Free Trade Area and/or Agreement	**FTA**	اتفاقية التجارة الحرة أو منطقة التجارة الحرة
Global Peace Operations Initiative	**GPOI**	مبادرة عمليات السلام العالمية
Generalized System of Preferences	**GSP**	نظام الأفضليات المعمم
Global War on Terrorism	**GWOT**	الحرب العالمية على الإرهاب

International Military Education and Training	**IMET**	التعليم والتدريب العسكري الدولي
International Monatary Fund	**IMF**	صندوق النقد الدولي
Millenium Challenge Account	**MCA**	حساب تحدي الألفية
Movimento Popular de Libertacao de Angola	**MPLA**	الحركة الشعبية لتحرير أنغولا
North American Free Trade Agreement	**NAFTA**	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
National Aeronautics and Space Administration	**NASA**	الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء
North Atlantic treaty organization	**NATO**	منظمة حلف شمال الأطلسي
National Energy Policy	**NEP**	سياسة الطاقة الوطنية
Non Governmental Organization	**NGO**	المنظمات غير الحكومية
National Intelligence Council	**NIC**	مجلس الاستخبارات القومي
National Security Council	**NSC**	مجلس الأمن القومي
Official Development Assistance	**ODA**	المساعدة الإنمائية الرسمية

قائمـة المراجـع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب

1) ألدن كريس. «الصين في إفريقيا، شريك أم منافس؟» ترجمة: عثمان جبالي المثلوثي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. 2009.

2) بريجنسكي زبيغنيو. «رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية.» ترجمة أمل الشرقي، عمان: الدار الأهلية للنشر، 1999.

3) بوحوش عمار والذنيبات محمد محمود. «مناهج البحث العلمي أسس وأساليب» الأردن: مكتبة المنار، 1989.

4) الجاسور ناظم عبد الواحد. « تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة.» بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2007.

5) الجمل شوقي، عبد الله عبد الرزاق. « تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر.» الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2002.

6) رجب حراز السيد. «بريطانيا وشرق إفريقيا، من الاستعمار إلى الاستقلال».القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1971.

7) سليم محمد السيد. « تحليل السياسة الخارجية». الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، 1998.

ب/ الدوريات

1) عبد الرحمن حسن حمدي. « السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة.» السياسة الدولية، العدد 144، أبريل 2001.

2) عبد الرحمن حسن حمدى. «العلاقات الصينية الإفريقية : شراكة أم هيمنة ؟» كراسات استراتيجية. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام. السنة السابعة عشرة، العدد 172، فبراير 2007.

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK57.HTM

3) زيادة رضوان. « صنع القرار والسياسة الخارجية في سوريا.» كراسات إستراتيجية، السنة السابعة عشرة - العدد رقم (174) - أبريل 2007.
http://www.ahram.org.eg/acpss/.

4) محمود أحمد إبراهيم. «الإرهاب الدولي في إفريقيا بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة.» كراسات إستراتيجية. السنة الثامنة عشرة، العدد: 183، سنة 2008.

5) محمود أحمد إبراهيم. « أبعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا، » ملف الأهرام الإستراتيجي.
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/File0.htm

6) سواتي ر. غوش. "ارتباطات عكسية : الأهمية المتزايدة للبلدان النامية" التمويل والتنمية، مارس 1996.

7) قريشي ضيا. "العولمة: فرص جديدة وتحديات صعبة." التمويل والتنمية، مارس 1996

8) سعيد اللاوندي. "أوروبا ... أمريكا وإشكالية الهيمنة" السياسة الدولية، العدد 141، يوليو 2000.

ج/ المواقع الإلكترونية:

1) أمير سعيد. «الصين الصاعدة... وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا». قراءات افريقية.
http://www.qiraatafrican.com/view/?q=198

2) سامي ضيف الله ياسمين. «الإمبراطورية: منطق القوة الباطشة»
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/07/article01a.shtml

3) الغنوم نجم الدين «صنع القرار، دراسة في سوسيولوجيا الإدارة.» نقلا عن موقع:
http://www.annajah.net/arabic/show_article.thtml?id=3077

4) محمد سالم ولد الجد « السياسة الأمريكية فى إفريقيا.» وكالة أنباء الأخبار المستقلة. تمت إضافة الخبر بتاريخ 2006- 07- 13،
http://www.alakhbar.info

5) القلق الأمريكي من الصين ينتقل لإفريقيا. تقرير واشنطن. العدد 85، 25 نوفمبر 2006 http://www.taqrir.org/

6) مرقص سمير. «الإمبراطورية الأمريكية، ثلاثية الثروة والدين والقوة.» 29/03/2003,
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/iraq/83944-2003-03-29%2000-00-00.html

د/ الموسوعات:

1) « موسوعة العلوم السياسية.» الكويت: جامعة الكويت، 1993/1994.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

أ / الكتب.

1) Abegunrin Olayiwola. «Africa in Global Politics in the Twenty-First Century, a Pan-African Perspective». New York : Palgrave Macmillan. 2009.
2) Agnew John A. «Hegemony: The New Shape Of Global Power». Temple University Press, 2005.
3) Aicardi de saint Paul Marc. « La politique américaine des États-Unis, mécanisme et conduite ». Paris : Economica, 2ème édition, 1987.
4) Ait-Chaalal Amine. « La politique étrangère dans le présidentialisme américain. » In : Claude Roosens, Valerie Rosoux, Tanguy de Wilde d'Estmael. « La politique étrangère : le modèle classique à l'épreuve. » Peter Lang, 2004.
5) Allison Graham T. «Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis» in R. Head et E. Rokke. «American Defense Policy.» The John Hopkins University, 1973.
6) Ambrose Stephen E. and Brinkley Douglas G. «Rise to Globalism: American foreign policy since 1938.» 8th Revised edition. New Baskerville, USA: Penguin. 1997.
7) Arese Franco. « La politique Africaine des États-Unis ». Paris : la presse française et étrangère, 1945.
8) Artaud Denise. « La fin de l'innocence. Les États-Unis de Wilson à Reagan ». Paris : Armand Colin, 1985.
9) Badie Bertrand. «L'Etat importé : Essai sur l'occidentalisation de l'ordre politique». Paris : Fayard, 1992.

10) Barratt Brown Michael and Tiffen Paulin. « Short changed Africa and world trade». London: Pluto Press, 1992.

11) Barrea Jean. « Théories des relations internationales : la grammaire des événements». Artel, 1994.

12) Bender Gerald J., Coleman James C., Sklar Richard L. «African Crisis Areas and U.S. Foreign Policy. » Berkeley, 1985.

13) Bernhèim Nicole. « L'Amérique de Bill Clinton.» Paris : Lieu Commun, 1993.

14) Bertolin Gordon. « Les intérêts économiques américains en Afrique : investissements, commerce et matières premières », in Textes réunis et présentés par Jennifer Seymour Whitaker. « Les États-Unis et l'Afrique. Les intérêts en jeu . » Paris : Karthala, 1991.

15) Bills Scott. «Empire and Cold War: The Roots of U.S.-Third World Antagonism, 1945- 47». New York: St. Martin's Press. 1990.

16) Borstelmann Thomas. «Apartheid's Reluctant Uncle: The United States and Southern Africa in the Early Cold War.» New York: Oxford University Press, 1993.

17) Braillard Philipe, Djalili Mohammad-Reza. « Les relations internationales ». Paris : PUF, 1989.

18) Brewer Thomas L. «American foreign policy: A contemporary introduction ». Prentice Hall, 1992.

19) Brunshwig Henri. « Le partage de l'Afrique noire. Collection : questions d'histoire » .Paris: Flammarion, 1971.

20) Brzezinski Zbigniew. «The Grand Chessboard, American Primacy and its Geostrategic Objectives. New York: Basic Books, 1998.

21) Bunduku-Latha Paul. « L'administration Clinton et l'Afrique. » Paris : l'harmattan, 1999.

22) Cafruny Alan W. «A Gramscian Concept of Declining Hegemony: Stages of U.S. Power and the Evolution of International Economic Relations.» In David P. Rapkin (ed). «World Leadership and Hegemony.» Boulder and London: Lynne Reiner Publishers, 1990.

23) Chaigneau Pascal et autres. « Les grands enjeux du monde contemporain.» Paris : Ellipses, 1996.

24) Clary Françoise (sous la direction). « La destinée manifeste des Etats-Unis au XIXe siècle, Aspects culturels, géopolitiques et idéologiques». Rouen : Colloque de l'ERAC-CETAS, 2000.

25) Clough Michael. «Free At Last: U.S. Policy Toward Africa and the End of the Cold War.» New York: Council on Foreign Relations, 1992.

26) Colson Bruno. « Le Tiers-Monde dans la pensée stratégique américaine. » Paris : Economica.

27) Corey Robin. « Remembrance of Empires Past 9/11 and the End of the Cold War ». In Ellen Schrecker (dir.). «Cold War Triumphalism. The Misuse of History after the fall of Communism», New York et Londres: The New Press, 2004.

28) Cox Robert W., Sinclair Timothy J. «Approaches to World Order». New York: Cambridge University Press, 1996.

29) Curtin Philip D. « The Atlantic Slave Trade: A Census» Madison: University of Wisconsin Press, 1969.

30) David Charles Philippe. « Au sein de la Maison-Blanche : la formulation de la politique étrangère des États-Unis ». Presses Université Laval, 2004.

31) David Charles-Philippe, Balthazar Louis, Vaïsse Justin. «La politique étrangère des Etats-Unis, Fondements, acteurs, formulation». Paris : Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 2' édition revue et augmentée, 2008.

32) DeConde Alexander. «Ethnicity, Race, and American Foreign Policy: A History.» Boston: Northeastern Press.1992

33) Deledalle Gérard. « La philosophie américaine ». De Boeck Université, Collection :Le point philosophique, 3e éditions, 1998

34) Doyle Michael W, «Empires». New York: Cornell University Press. 1986.

35) Duignan Peter , Clendenen Clarence. « The United States and the African Slave Trade, 1619-1862.», Stanford, California: Hoover Institution Press, 1963.

36) Duignan Peter et Gann L.H. « L'Afrique et les États-Unis, Une histoire. » Traduit de l'Américain par Brigitte Delorme. Paris : Nouveaux Horizons, Economica, 1990.

37) Ellis Stephen et autres. «L'Afrique maintenant». Paris: Karthala, 1995.

38) Éthier Diane, Zahar Marie-Joëlle. « Introduction aux relations internationales ». Troisième édition. Les presses de l'Université de Montréal, 2006.

39) Fareed Zakaria. «From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role». Princeton: Princeton University Press, 1998.

40) Ferrell Robert H. «The Eisenhower Diaries. » New York: W.W. Norton, 1981.

41) Foltz William J . «U.S. Policy Toward Africa. » In: Gerald J. Bender, James S. Coleman, and Richard Sklar, eds. «African Crisis Areas and U.S. Foreign Policy. » Berkeley: University of California Press, 1985.

42) Forest James J. F. and Sousa Matthew V.. « Oil and Terrorism in the New Gulf, Framing U.S. Energy and Security Policies for the Gulf of Guinea. » London: Lexington Books. 2006.

43) Gaddis John Lewis. «We Know Now: Rethinking Cold War History.» New York: Oxford University Press. 1997.

44) George Alexander L. «Presidential Decision-making in Foreign Policy». Boulder, Colorado : Westview Press, 1980.

45) Giesen Klaus-Gerd. « L'Ethique des Relations Internationales: Les théories anglo-américaines contemporaines ». Bruxelles: Bruylant, 1992.

46) Gilpin Robert. «War and Change in World Politics». Cambridge: Cambridge University Press, 1983.

47) Goldberg David Howard. «Foreign Policy and Ethnic Interest Groups: American and Canadian Jews Lobby for Israel.» New York: Greenwood Press. 1990.

48) Goldschmidt Walter. «The United States and America». New York: Columbia University. 1958.

49) Griffiths Martin, O'Callaghan Terry and Roach Steven C. «International relations, the Key Concepts. ». Second Edition, Routledge, 2008.

50) Grosser Pierre. « Les temps de la guerre froide: réflexions sur l'histoire de la guerre froide et sur les causes de sa fin ». Paris: Editions Complexe, 1995.

51) Halperin Morton , Clapp Prisscilla. « Bureaucratic Politics and Foreign Policy. » Washington (D.C): Brooking Institution Press. 2nd Ed, 2006.

52) Hassner Pierre et Vaïsse Justin. «Washington et le monde : Dilemmes d'une superpuissance». Coll. «CEIU», Paris : Autrement, 2003.

53) Hepburn James. « L'Amérique Brule. » Paris : Les Nouvelles Frontières. 1968.

54) Hilsman Roger. « The Politics of Policy-Making in Defense and Foreign Affairs». New York: Harper and Row, 1971.

55) Hobsbawm Eric. «Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914-1991.» London: Michael Joseph, 1991.

56) Hunt Michael H. «Ideology and U.S. Foreign Policy. » New Haven: Yale University Press, 1987.

57) Huntington Samuel P. « The Third Wave. Democratization in the Late Twentieth Century. » Norman and London : University of Oklahoma Press, 1991.

58) Jentleson Bruce W.. «American Foreign Policy: The Dynamics of Choice in the 21st Century». Londres : Norton, 2000.

59) Kaspi André. « Les États-Unis d'aujourd'hui : mal connus, mal aimés, mal compris ». Pais : Plon, 1999.

60) Kaspi André. « La politique africaine des États-Unis. » In : « L'Afrique noire depuis la Conférence de Berlin. » Paris : CHEAM, 1985.

61) Kemp Geoffrey. «US. Strategic Interests and Military Options in Sub-Saharan Africa.» in Jennifer Seymour Whitaker, ed., « Africa and the United States: Vital Interests.» New York: New York University Press, 1978.

62) Keohane Robert O. «After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy. » Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2005.

63) Kimball Jeffrey P. «To reason why: the debate about the cause of U.S involvement in the Vietnam War». New York: Mc Graw-Hill Publishing Company, 1990.

64) Kissinger Henry. « Diplomatie ». Paris, Fayard, 1996.

65) Kissinger Henry. «Does America Need a Foreign Policy : Toward a Diplomacy for the 21st Century», New York: Simon & Schuster, 2001.

66) Klare Michael T. « Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Dependency on Imported Petroleum. » New York: Metropolitan Books. 2004.

67) LaFeber Walter. «America, Russia, and the Cold War, 1945-1996». 8th ed. New York: McGraw-Hill, 1997.

68) Laïdi Zaki. « Les contraintes d'une rivalité, les superpuissances et l'Afrique (1960-1985). » Paris : La Découverte, 1986.

69) Lauren Paul Gordon. «Power and Prejudice: The Politics and Diplomacy of Racial Discrimination. » Boulder, Co.: Westview, 1988.

70) Layne Christopher. «The peace of illusions, American grand strategy from 1940 to the present». N.Y, United States of America: Cornell University Press, 2006.

71) Legrand Vincent. « Prise de décision en politique étrangère et géopolitique : le triangle "Jordanie-Palestine-Israël" et la décision jordanienne de désengagement de Cisjordanie (1988) ». Bruxelles : Peter Lang, 2009.

72) Lewis William H. « United States Response to Inter-African Regional Problems and Prospects: Foreign Policy in a turbulent Age. » In: Elliott P. Skinner (Eds.). «Beyond Constructive Engagement: United States Foreign Policy toward Africa. » New York: Paragon House Publishers, 1986.

73) Lundestad Geir. «East, West, North. South: Major Developments in International Politics, 1945-1996.» 3rd ed. Oslo: Scandinavian University Press, 1997.

74) Lundestad Geir. «Empire by Integration: The United States and European Integration». New York: Oxford University Press, 1998.

75) Magyar Karl P. (Ed). «United States Interests and Policies in Africa: Transition to a New Era. » New York: Palgrave Press. 2000.

76) Marientas Élise. «Les mythes fondateurs de la nation américaine ». Paris : Ed, Maspér, 1976.

77) Mayer Jean-Paul. « Dieu de colère - Stratégie et puritanisme aux États-Unis ». Paris : ADDIM, 1995.

78) Mayer Jean-Paul. « Rand, Brookings, Harvard et les autres, les prophètes de la stratégie des États-Unis. ». Paris : Addim, 1997.

79) McKeown Timothy J. «Introduction. In Diplomacy, force, and leadership.». San Francisco: Eds Dan Caldwell, and Timothy J. McKeown, Westview Press. 1993.

80) McMahon Robert. «Colonialism and Cold War: The United States and the Struggle for Indonesian Independence. » Ithaca and London: Cornell University Press.1981.

81) McMahon Robert. «The Cold War on the Periphery: The United States, India, and Pakistan. » New York: Columbia University, 1994

82) Mead Walter Russell. « Special providence: American foreign policy and how it changed the world. » New York : Knopf, 2001.

83) Mead Walter Russell. «Special Providence: American Foreign Policy and how it Changed the World.» Washington D.C.: Brookings Institution Press, 2003.

84) Mearsheimer John J. «The Tragedy of Great Power Politics». New York: Norton, 2001.

85) Melandri Pierre et Ricard Serge. « La politique extérieure des États-Unis au XXe siècle: le poid des déterminants Intérieurs. » Paris: L'Harmattan, 2007.

86) Melandri Pierre et Vaïsse Justin. « L'Empire du milieu : Les Etats-Unis et le monde depuis la fin de la guerre froide ». Paris : Odile Jacob, 2001.

87) Melandri Pierre. « La politique extérieure des États-Unis de 1945 à nos jours. » Paris : PUF, 1995.

88) Melanson Richard A. « The Foundations of Eisenhower's Foreign Policy: Continuity, Community, and consensus.» In: Richard A. Melanson and David Mayers (ed). «Re-evaluating Eisenhower: American Foreign Policy in the 1950s.» Urbana and Chicago: University of Illinois Press, 1987.

89) Michel Marc. « Décolonisations et émergence du Tiers-monde.» Paris: Hachette, 1993.

90) Mikhaïlov Serge et autres. « La France et l'Afrique, Vade-mecum pour un nouveau voyage. » Paris: Karthala, 1993.

91) Morrow Frederic E. «Black Man in the White House: A Diary of the Eisenhower Years by the Administrative Officer for Special Projects, The White House, 1955-1961.» New York: Coward-McCann, 1963.

92) Mouhoubi Salah. « La fin de l'unilatéralisme américain ? ». Paris : Éditions L'Harmattan, 2009.

93) Neustadt Richard, May Ernest R. « Thinking in time -the uses of history in American foreign Policy. » London/New York: Collier Macmillan/ free press, 1986.

94) Nevins Allan, Steele Commager Henry. « Histoire des États-Unis, la Pratique de la Démocratie ». Paris : Economica/ Nouveaux Horizons, 1980.

95) Nielsen Waldemar A. «The great powers and Africa.» London: Pall Mall Press, 1969.

96) Nilsson Mikael. «Tools of hegemony: Military technology and swedish-american security relations, 1945-1962». Sweden : Santérus Academic Press, 2007 .

97) Noer Thomas. «Cold War and Black Liberation: The United States and White Rule in Africa, 1948-1968» Columbia: University of Missouri Press. 1985.

98) Nouailhat Yves-Henri. « Les Etats-Unis et le monde de 1898 à nos jours ». Paris : Armand Colin, 2003.

99) Nuechterlein Donald E. «America Recommitted, United States National Interests in a Restructured World». Lexington, Kentucky: University Press of Kentucky, 1991.

100) Nye Joseph S. « The paradox of American Power, Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone». New York: Oxford University Press, 2002.

101) Richard Crockatt. «The Fifty Years War: The United States and the Soviet Union in World Politics, 1941-1991.» London: Routledge, 1995.

102) Robert Maurice. « L'Afrique centrale ». Paris: collection Armand Colin, 2ème édition, 1950.

103) Roche Jean-Jacques. « Théories des Relations Internationales ». Paris : Ed. Montchrestien, 3ème édition, 1999.

104) Rosati Jerel A., Scott James M. « The Politics Of United States Foreign Policy. » Fifth Edition, USA, Boston : Wadsworth. 2011.

105) Rotberg Robert L. «Balling Terrorism in the Horn of Africa. » Washington, OC: Brookings Institution Press, 2005.

106) Rothchild Donald , Emmanuel Nikolas. «United States The process of decision-making on Africa. » In Ulf Engel and Gorm Rye Olsen (Eds) «Africa and the North, between globalization and marginalization». London: Routledge, 2005.

107) Rothchild Donald. «The Impact of U.S. Disengagement on African Intrastate Conflict Resolution». In: «Africa in World Politics: The African State System in Flux. » 3rd ed., edited by Donald Rothchild and John W. Harbeson. Boulder, Colo.: Westview. 2000.

108) Rothchild Donald. «Trends in US-Africa Relations.» In: Donald Rothchild and Edmond J. Keller. «Africa-US Relations, Strategic encounters.» USA: Lynne Rienner. 2006.

109) Schraeder Peter J. «Intervention in the 1980s: US Foreign Policy in the Third World. » Boulder, Rienner. 1992.

110) Schraeder Peter J. «United States Policy toward Africa: Incrementalism, Crisis and Change.» Cambridge: Cambridge University Press. 1994.

111) Schulzinger Robert D. « A companion to American foreign relations». USA, Malden, MA :Blackwell Publishing Ltd, 2006.

112) Seymour Whitaker Jennifer. « La politique africaine des États-Unis. » In Textes réunis et présentés par Jennifer Seymour

Whitaker. « les États-Unis et l'Afrique. Les intérêts en jeu. » Paris : Karthala, 1991.

113) Stebbins Richard. «The United States in World Affairs 1957» New York: Council on Foreign Relations, 1958.

114) Tanguy Struye De Swielande. « La politique étrangère de l'administration Bush, Analyse de la prise de décision ». Bruxelles : P.I.E. PETER LANG S.A. Éditions scientifiques internationales, 2007.

115) Tanguy Struye De Swielande. «La politique étrangère américaine après la guerre froide et les défis asymétriques». Presses universitaires de Louvain, 2003.

116) Taylor Ian, Williams Paul (eds.), «Africa in International Politics. External involvement on the continent. » London: Routledge. 2004.

117) Totton James Anderson. «The Political Arena. » In: Carlton Clymer Rodee, al., (Ed) «Introduction to Political Science» New York: McGraw hill. 1967.

118) Tshiyembe Mwayila. « La politique étrangère des grandes puissances ».Paris : Editions L'Harmattan, 2010.

119) Uslander Eric M. « All Politics Are Global: Interest Groups in the Making of Foreign Policy. » In : Alain J. Cigler and Burdett. A. Loomis. « Interest group Politics. » 7th ed. (Ed). Washington, DC: CQ Press. 2007.

120) Vaisse Justin. « Typologie des organisations de la société civile américaine qui influencent la politique étrangère des États-Unis » In: Sous la direction de Pierre Melandri et Serge Ricard. « La politique extérieure des États-Unis au XXe siècle: le poids des déterminants Intérieurs » Paris: L'Harmattan, 2007.

121) Vershave François-Xavier. « Complicité de génocide ? la politique de la France au Rwanda. » Paris : La Découverte. 1994.

122) Waltz Kenneth N. «Theory of International Politics». New York: Random House, 1979.

123) White Donald W. «The American Century: The Rise and Decline of the United States as a World Power». Yale University Press, 1999.

124) Wittkopf Eugene R., Jones Christopher M., Kegley Charles W., Jr. « American Foreign Policy Pattern and Process. » 7th Edition. United States: Thomson Wadsworth. 2008

125) Woodward Peter. « US Foreign Policy and the Horn of Africa ». Hampshire. Ashgate Publishing Limited. 2006.

126) Zartman William. (ed.) «Collapsed states: The disintegration and restoration of legitimate authority. » Lynne Rienner Press, Boulder, 1995.

127) Zeev Maoz. «National Choices and International Processes». Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

ب/ الدوريـــــات.

1) « Les États-Unis à la recherche d'une politique africaine ». Marchés Tropicaux, 19 décembre 1980.

2) «les Afro-Américains dans la Campagne de Bill Clinton. » Africa International, n° 256, décembre 1992.

3) Abrahamsen Rita. « A Breeding Ground for Terrorists? Africa & Britain's 'War on Terrorism' ». Review of African Political Economy. Vol. 31, n° 102, 2004.

4) Abramovici Pierre and Stoker Julie. «United States: The New Scramble for Africa. » Review of African Political Economy. Vol. 31, N° 102, Dec, 2004), Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4007038 .

5) Abramovici Pierre. « United States: The New Scramble for Africa. » Le Monde Diplomatique. July 8-9 2004.

6) Agnew John. «American Hegemony into American Empire? Lessons from the invasion of Irak.» Antipode. Vol 35, Issue 5.

7) Aicardi de Saint-Paul Marc. « Des acteurs gouvernementaux encadrés par la Constitution ». Géopolitique africaine. N° 31 Juillet-Septembre 2008,

(http://burkinafaso.coteazur.free.fr/photos_consulat/3trim2008-fondement-politique-africaine-USA.pdf)

8) Anshan Li. «China and Africa: policy and challenges. » China Security, Vol. 33, N°. 10, 2007.

9) Bah Sarjoh and Aning Kwesi. « US Peace Operations Policy in Africa: From ACRI to AFRICOM. » International Peacekeeping. Vol.15, N°1, February 2008.

10) Bahgat Gawdat. « Africa's Oil: potential and implications. » OPEC Review. March 2007.

11) Barnes Sandra T. « Global Flows: Terror, Oil & Strategic Philanthropy. » Review of African Political Economy. Vol. 32, No. 104/105, Oiling the Wheels of Imperialism (Jun. - Sep., 2005). Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4007072.

12) Basso Jacques. « Les groupes d'intérêt, les groupes de pression et le fonctionnement de la démocratie en société civile européenne. » L'Europe en formation. N° 303, hiver 1996/1997.

13) Bates Gill, (al.), «Assessing China's Growing Influence in Africa. » China Security. 2007, Vol. 3, N° 3.

14) Baud Marie-France. « États-Unis Afrique : Le débarquement ». Jeune Afrique ; 22 Mars 1998. www.JeuneAfrique.com .

15) Bendor Jonathan, Hammond Thomas H. « Rethinking Allison's models. » American Political Science Review. Vol. 86, no. 2, 1992.

16) Berschinski Robert G. «AFRICOM's Dilemma: The Global War on Terrorism, Capacity Building, Humanitarianism, and the Future of US Security Policy in Africa.» Strategic Studies Institute, United States Army War College. 2007.

17) Bilgin Pinar and Morton Adam David. «Historicizing Representations of 'Failed States': Beyond the Cold War Annexation of the Social Sciences? » Third World Quarterly, Vol. 23, No. 1., 2002.

18) Booker Salih. « The Coming Apathy: Africa Policy under a Bush Administration ». Foreign policy in Focus. December 2000, www.foreignpolicy-infocus.org.

19) Bourmaud Daniel. «The Clinton Administration and Africa: A View from Paris, France.» Issue: A Journal of Opinion. Vol. 26, No. 2, 1998, p. 48. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/1166828.

20) Braml Josef. « Can the United States Shed Its Oil Addiction? » The Washington Quarterly. Vol. 30, N° 4. Autumn 2007.

21) Brennan M. Kraxberger. «The United States and Africa: Shifting Geopolitics in an "Age of Terror".» Africa Today. Vol. 52, No. 1, autumn, 2005, p. 48. URL: http://www.jstor.org/stable/4187844.

22) Bromley Simon. « The United States and the Control of World Oil. » Government and Opposition. 2005.

23) Brooks Peter, and HyeShin Ji. «China's Influence in Africa: implications for the United States. » Background. N°. 1916, (Heritage Foundation) 22 February 2006.

24) Brzezinski Zbigniew. «Selective Global Commitment.» Foreign Affairs, vol. 70(4), 1991.

25) Buchet Jean Luis. « La France grande perdante. » Jeune Afrique. N° 1899. 28 Mai au 03 Juin 1997.

26) Caldwell Dan. « Bureaucratic foreign Policy-making ». American Behavioral Scientist, Vol. 21 (1), September 1977.

27) Call Charles T. «The Fallacy of the 'Failed State'». Third World Quarterly. Vol. 29, No. 8, 2008.

28) Chase Robert S., Hill Emily B., Kennedy Paul. « Pivotal States and U.S. Strategy » Foreign Affairs, Vol. 75, N° 1, Jan.-Feb., 1996.

29) Châtel Bénédicte. Marchés Tropicaux, 20 Mars 1998.

30) Cheng Joseph Y. S. and Shi Huangao. «China's African Policy in the Post-Cold War Era. » Journal of Contemporary Asia. Vol. 39, No. 1, February 2009.

31) Cheng Joseph Y. S., Shi Huangao. «China's African Policy in the Post-Cold War Era. » Journal of Contemporary Asia. Vol. 39, No. 1, February 2009.

32) Clarke Walter, Herbst Jeffrey. « Somalia and the Future of Humanitarian Intervention ». Foreign Affairs. March/April 1996.

33) Clifford Garry J. «Bureaucratic Politics». The Journal of American History, Vol. 77(1), 1990.

34) Cohen Ariel and Alasa Rafal. « Africa's Oil and Gas Sector: Implications for U.S. Policy. » Backgrounder. Published by The Heritage Foundation N° 2052, July 13, 2007. Stable Url: www.heritage.org/Research/Africa/bg2052.cfm .

35) Cohen Herman J. «The United States and Africa: Non vital Interests also Require Attention. » American Foreign Policy Interests, Vol. 25, 2003.

36) Courmont Barthélémy. « Le Congrès et son poids dans la formulation de la politique étrangère américaine ». La revue internationale et stratégique. N° 42, été 2001.

37) Cox Michael and Kennedy-Pipe Caroline. «The Tragedy of American Diplomacy? Rethinking the Marshall Plan». Journal of Cold War Studies, Vol. 7, n° 1, winter 2005.

38) Cox Michael. «Empire by denial: the strange case of the United States». International Affairs, Vol 81, N° 1 , 2005.

39) Cox Robert W. «Beyond Empire and Terror: Critical Reflections on the Political Economy of Order». New Political Economy, Vol 9, N° 3, 2004.

40) Crossette Barbara, «UN agrees to pay dues paid by US, easing an irritant.» New York Times, 23 December 2000.

41) Cummings Bruce. «The American Century and the Third World.» Diplomatic History, vol. 23, no. 2, Spring 1999.

42) Cummings Robert J. « La politique américaine à l'égard de l'Afrique : continuité et changement, 1958-1988 ». Politique étrangère, 1988, Volume 53, Numéro 3.

43) Currier Cora. « The Scramble for Oil. » The Nation. May 18, 2006. Stable Url: http://www.thenation.com/doc/20060605/currier.

44) Daalder Ivo H., Lindsay James M. «Despite Debate on an American Empire, It's not If but What Kind». New York Times, May 10, 2003.

45) Dabezies Pierre. « Ou en est la France en Afrique ? » Etudes. N° 3882. Fevrier 1998.

46) Daniel Volman. « The Bush Administration & African Oil: The Security Implications of US Energy Policy. » Review of African Political Economy. Vol. 30, N°. 98, Zimbabwe out in the Cold? (Dec., 2003) Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4007007.

47) David Charles-Philippe. «Introduction, Lectures sur l'hégémonie et l'avenir de la puissance américaine». Études internationales, vol. 36, n° 4, décembre 2005.

48) Du Boff Richard B. «U.S. Hegemony, Continuing Decline, Enduring Danger». Monthly Review. December 2003.

49) Eizenstat Stuart E, John Edward Porter, Jeremy M Weinstein. «Rebuilding Weak States. » Foreign Affairs, January/February 2005, Vol. 84, Issue 1.

50) Emerge Magazine, Vol. 3, Issue 4, February 1992.

51) Emerson Rupert. «Dilemmas of American Policy on Africa.» Transition, No. 25, 1966. URL: http://www.jstor.org/stable/2934278.

52) Faes Géraldine. « La guéguerre des diplomates. » Jeune Afrique. N° 1665. 03 au 09 Décembre 1992.

53) Ferguson Niall. «Hegemony or Empire? ». Foreign Affairs, September / October 2003.

54) Fitzroy Andre Baptiste. « The United States, The Caribbean And Africa: From The Cold War To The War On Inetrnational Terrorism. ». Africa Update. Vol. XII, Issue 1 (Winter 2005), Stable URL: http://web.ccsu.edu/afstudy/upd12-1.html#Caribbean.

55) Fry Joseph A. «From Open Door to World Systems: Economic Interpretations of Late Nineteenth Century American Foreign Relations». Pacific Historical Review, Vol. 65, No. 2, May, 1996.

56) Garten Jeffrey E. « Business and Foreign Policy. » Foreign Affairs. Vol. 76, N° 3, May - June, 1997, http://www.jstor.org/stable/20048033.

57) Gérard Parmentier. « Politique étrangère et politique intérieure aux Etats-Unis ». Politique Etrangère, hiver 2000

58) Gibbs David N. «Political Parties and International Relations : The United States and the Decolonization of Subsaharan Africa.» International History Review. Vol. 17, N° 2, 1995.

59) Girault René. « L'échec des grands dessins. » Jeune Afrique. N° 1564-1565, du 15Déc 1993 au 1er Jan 1994.

60) Goldberg Andrew C. «Challenges to the Post-Cold War Balance of Power.» The Washington Quarterly, vol. 14, N° 1, 1991.

61) Gordon David. «Congress and the Future of U.S. Foreign Policy toward Africa». A Journal of Opinion. Vol. 24, No. 1, winter - spring, 1996. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/1166607.

62) Goumeziane Smail. « De moins en moins de capitaux. » Jeune Afrique. N° 1813. 05 au 11 Octobre 1995.

63) Grossman Emiliano. « Lobbying et vie politique », Problèmes politiques et sociaux. N° 918, La Documentation française. Novembre 2005.

64) Gruffydd Jones. Branwen «The Global Political Economy of Social Crisis: Towards a Critique of the "Failed State" Ideology. », Review of International Political Economy. Volume 15, Issue 2, 2008.

65) Guerlain Pierre. «Le retour du discours impérialiste aux États-Unis». Revue française d'études américaines, n° 113, Septembre 2007.

66) Halperin Morton. «Why Bureaucrats play games». Foreign Policy, Spring. 1971.

67) Haney Patrick J. « Ethnic Lobbying in Foreign Policy». Prepared for the annual meeting of the International Studies Association San Francisco, CA, March 28, 2008. URL: http://citation.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/2/5/2/1/8/pages252185/p252185-1.php.

68) Haney Patrick J., Vanderbush Walt. « The Role of Ethnic Interest Groups in U.S. Foreign Policy: The Case of the Cuban American National Foundation. » International Studies Quarterly, Vol. 43, No. 2, Jun., 1999, Stable URL: http://www.jstor.org/stable/2600759.

69) Hehir Aidan. «The Myth of the Failed State and the War on Terror: A Challenge to the Conventional Wisdom.» Journal Of Intervention And State building. Vol. 1. N° 3, NOV 2007.

70) Heiss Mary Ann. «The Evolution of the Imperial Idea and U.S. National Identity». The Diplomatic History, Vol. 26, No. 4, Fall 2002.

71) Hellström Jerker. «China's emerging role in Africa a strategic overview. » FOI Studies in African Security. www.foi.se/africa . May 2009.

72) Helman Gerald B. & Ratner Steven R. «Saving Failed States». Foreign Policy. N°. 89, Winter 1992-93.

73) Hoffmann Stanley. « A la recherche d'une politique étrangère ». Politique étrangère, Vol. 4, 1994.

74) Höglund Johan. «Taking up the White Man's Burden ? American Empire and the Question of History». European Journal of American Studies, EJAS 2007-2, [Online], article 5, put online Dec. 14, 2007. URL: http://ejas.revues.org/document1542.html .

75) Hugon Philippe. « Permanence et Ruptures de la Politique Economique de la France vis-à-vis de l'Afrique sub-saharienne. » Modern & Contemporary France. Vol. 13, N° 1, February 2005.

76) Huliaras Asteris C. « The 'Anglosaxon Conspiracy': French Perceptions of the Great Lakes Crisis. » The Journal of Modern African Studies. Vol. 36, N° 4, Dec., 1998.

77) Ignatieff Michael. «Intervention and State Failure. » Dissent, winter 2002. http://dissentmagazine.org/article/?article=641.

78) Ignatieff Michael. «The American Empire; the Burden». New York Times, January 5, 2003.

79) Jean-Loup Samaan. « États en faillite : un concept clé pour la sécurité internationale ? ». Défense & Sécurité Internationale. N°14, Avril 2006.

80) Jervis Robert. « Understanding the Bush Doctrine ». Political Science Quarterly. Vol. 118, N° 3, autumn 2003.

81) Jervis Robert. «The Compulsive Empire». Foreign Policy, July/ August, 2003.

82) Joe Biden. « Le congrès et la politique étrangère : le point de vue démocrate », in Revue électronique du département d'État des États-Unis. Vol. 5, N°1, Mars 2000.

83) Johnston Alastair I. «Is China a Status Quo Power? ». International Security. Vol 27, n° 4, spring 2003.

84) Ka Mamadou. « La politique africaine des États-Unis de 1947 à 2005 : de l'engagement sélectif à la politique de Legacy ». Polis/R.C.S.P. /C.P.S.R. Vol. 14, Numéros 1 et 2, 2007. www.polis.sciencespobordeaux.fr/vol14n1/ka.pdf.

85) Kaarbo Juliet. «Power politics in foreign policy: The influence of bureaucratic minorities.» European Journal of International Relations. Vol. 4, no. 1. 1998.

86) Kagan Robert. « The Benevolent Empire ». Foreign Policy, Summer 1998.

87) Kennedy Paul. « The Eagle has landed ». Financial Times. 2 February 2002.

88) Kimenyi Mwangi S., Mukum Mbaku John, and Moyo Nelipher. «Reconstituting Africa's Failed States: The Case of Somalia». Social research. Vol 77, No 4, Winter 2010.

89) Kinda Noraogo. «Les États-Unis et le nationalisme en Afrique noire à l'épreuve de la décolonisation.» Revue française d'histoire d'outre-mer, Vol. 79, N° 297, 1992.

90) Klare Michael & Volman Daniel. « The African 'Oil Rush' and US National Security. » Third World Quarterly, Vol. 27, No. 4, 2006.

91) Klare Michael T. « The Carter Doctrine Goes Global. » The Progressive. December 2004.

92) Klare Michael T. « The Futile Pursuit of "Energy Security" by Military Force. » The Brown Journal Of World Affairs. Spring/Summer 2007. Vol. XIII, ISSUE 2.

93) Krauthammer Charles. « The Second American Century ». Time Magazine, December 27, 1999.

94) Krauthammer Charles. « The Unipolar Moment ». Foreign Affairs, Vol. 70, N° 1, hiver 1990-1991.

95) Kraxberger Brennan M. «The United States and Africa: Shifting Geopolitics in an "Age of Terror". » Africa Today. Vol. 52, N° 1, autumn 2005. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4187844.

96) Krueger Anne O. «Are Preferential Trading Arrangements Trade-Liberalizing or Protectionist?» Journal of Economic Perspectives. Vol 13, N° 4, 1999.

97) Lacoste Yves. « Les Etats-Unis et le reste du monde ». Hérodote, n° 85.

98) Lafargue François. « La Chine, une puissance africaine. » Perspectives chinoises. N° 90, juillet-août 2005.

99) Laidi Zaki. «Les États-Unis et l'Afrique.» Problèmes Politiques et Sociaux. N° 387, La Documentation Française, 1980.

100) Lake David A. «The New American Empire? ». International Studies Perspectives, n° 9, 2008.

101) Ledeen Michael. « Les paradoxes de la politique étrangère américaine. » Politique internationale, n° 89. Automne 2000.

102) Leriche Frédéric. « La politique africaine des États-Unis : une mise en perspective ». Afrique contemporaine. Automne 2003.

103) Leymarie Philipe. « Effritement du pacte colonial, en Afrique Dieu n'est plus Français. » Le Monde Diplomatique. Mai 1995.

104) Leymarie Philippe. « Ces guerres qui usent l'Afrique. » Le Monde Diplomatique. Avril 1999.

105) Leymarie Philippe. « Djibouti entre superpuissance et super-pauvreté ». Le Monde diplomatique. Février 2003.

106) Ludevin Michel. « Washington : d'un golfe l'autre » Outre-terre. 2005/2. N° 11.

107) Lundestad Geir. «Empire by Invitation" in the American Century». Diplomatic History, Vol. 23, n° 2, spring 1999.

108) Lyman Princeton N. , Robinette Kathryn A. « Obama And Africa: Matching Expectations with Reality.» Journal of International Affairs, Spring/Summer 2009, Vol. 62, No. 2.

122) Newsome David D. «After the Cold War: US Interest in Sub-Saharan Africa.» The Washington Quarterly, vol. 13. No. 1 , Winter 1980.

123) Ngolet François. «African and American Connivance in Congo-Zaire . » Africa Today, Vol. 47, N° 1, Winter, 2000.

124) Niquet-Cabestan Valérie. « La stratégie africaine de la Chine ». Politique Etrangère, été 2006/2.

125) Nwaubani Ebere. «The United States and the Liquidation of European Colonial Rule in Tropical Africa, 1941-1963.» Cahiers d'Études africaines, XLIII (3), 171, 2003, p. 512. URL: http://www.Cea171-2003_505-551_nwaubani.pdf.

126) Otayek René. « L'Afrique dans la mondialisation : du déclassement au reclassement ? Quelques réflexions. » CODESRIA. 13eme Assemblée Générale, du 05 au 09 Décembre 2011. http://www.general.assembly.codesria.org/IMG/pdf/Rene_Otayek.pdf.

127) Pádraig Carmody. «Transforming Globalization and Security: Africa and America Post-9/11. » Africa Today. Vol. 52, N° 1, autumn, 2005. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4187846.

128) Painter David. «Explaining U.S. Relations with the Third World. » Diplomatic History, vol. 19, no. 3, Summer 1995.

129) Pape Robert A. «First Draft of History, Empire Falls». The National Interest, January/February 2009.

130) Parmentier Guillaume. « Politique étrangère et politique intérieure aux États-Unis:, la parenthèse du XXe siècle ? ». Politique Étrangère. N° 3-4, 2000.

131) Patrick Stewart. « Failed states are mainly a threat to their own inhabitants. We should help them anyway. » Foreign Policy, Jul/Aug 2011, Issue 187, p. 55. Available at: http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/20/the_brutal_truth.

109) Lyman Princeton N. and Morrison J. Stephen. «The Terrorist Threat in Africa. » Foreign Affairs, Vol. 83, N° 1, Jan-Feb, 2004. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/20033830.

110) Mabee Bryan. «Discourses of empire: the US 'empire', globalisation and international relations». Third World Quarterly, Vol. 25, No. 8, 2004

111) Mann Michael. «Impérialisme américain : Des réalités passées aux prétextes présents». Études Internationales, vol. 36, n° 4, décembre 2005.

112) Marchal Roland. «France and Africa: the emergence of essential reforms? » International Affairs. Vol. 74. N° 2. April 1998.

113) Marchesin Philippe. « La Politique Africaine de la France en transition. » Politique Africaine. N° 71, Octobre 1998.

114) Martin Denis. « Les États-Unis ont-ils une politique africaine ? ». Politique Africaine, n°12, Décembre 1983.

115) Mead Walter Russell. «The Jacksonian Tradition». The National Interest, n° 58, Winter 1999/2000.

116) Mealy Marc. « United States Economic Relations with Africa under the African Growth and Opportunity Act. » ACAS Bulletin, No. 59, winter 2000. ACAS web site: www.acas.prairienet.org

117) Melandri Pierre. L'« empire américain » après le 11 septembre 2001, Hérodote, n° 109, La Découverte, 2e semestre 2003.

118) Mills Greg. « Africa's New Strategic Significance. » The Washington Quarterly. Vol. 27. N° 4.

119) Mills Greg. «Africa's New Strategic Significance. » The Washington Quarterly (Center for Strategic International Studies), October 2004.

120) Minter William. «Allies in Empire: Part III: American Foreign Policy and Portuguese Colonialism». Africa Today, Vol. 17, No. 4, Jul- Aug., 1970, p. 34. URL: http://www.jstor.org/stable/4185107.

121) Morris Daniel. « The Chance to Go Deep: U.S. Energy Interests in West Africa. » American Foreign Policy Interests. 28, 2006.

132) Payne Richard J. and Veney Cassandra R. « China's Post-Cold War African Policy. » Asian Survey, Vol. 38, N° 9, September 1998. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/2645623.

133) Peterson Paul. E. «The president's dominance in foreign policy making.» Political Science Quarterly, 109, 1994. Available at: http://www3.nccu.edu.tw/~lorenzo/Peterson.pdf.

134) Pham Peter J. « Next Front? Evolving United States–African Strategic Relations in the "War on Terrorism" and Beyond. » Comparative Strategy. N° 26, 2007.

135) Philippe Leymarie. « Les Etats-Unis. Nouveaux parrains du continent Africain ». Le monde diplomatique, Avril 1992.

136) Ploch Lauren. « U.S Africa Command: A More "Active" American Approach to Addressing African Security Challenges? » IPG 1 /2009.

137) Rogers Philippe D. «Dragon with a Heart of Darkness? Countering Chinese Influence in Africa. » Joint Force Quarterly. Issue 47, 4th quarter 2007.

138) Rohatyn Felix G. « Les états unis et la France, alliés, amis, partenaires». Politique Étrangère. N° 4, Hiver 1997/1998.

139) Rosati Jerel A. «The Power of human cognition in the study of world politics.» International Studies Review 2, no. 3, 2000.

140) Rosen Stephen Peter. « The Future of War and the American military ». Harvard Magazine, Vol. 104, n° 5, May-June 2002.

141) Rotberg Robert I. «The New Nature of Nation-State Failure». Washington Quarterly. 25:3, 2002.

142) Rothchild Donald. «The US foreign policy trajectory on Africa.» SAIS Review, VOL 21, N° 1, winter-spring 2001.

143) Roughneed Simon. «Influence Anxiety: China's role in Africa. » ISN Security Watch, 15 May 2006. http://www.isn.ethz.ch/news/sw/details.cfm?ID=15837.

144) Ryan David. «Colonialism and Hegemony in Latin America: An Introduction». The International History Review, Vol. 21, No. 2 , Jun 1999.

145) Sarre Georges. « France-Afrique, première leçons d'un désastre. » Jeune Afrique. N° 1906. 16 au 22 Juillet 1997.

146) Schmidt Gustav. «Asia, Europe, North America, and the "Asian Capitalist Miracle": Changing "Power Cycles" and Evolving Roles in Regional and International Structures.» International Political Science Review (2003), Vol 24, No. 1. Stable URL: http://www.sagepub.com/dicken6/Additional%20Resources%20for%20International%20Business/Online%20journal%20readings/schmidt%202003.pdf.

147) Schott Jeffrey J. « Free Trade Agreements And U.S Trade Policy: A Comparative Analysis Of U.S Initiatives In Latin America, The Asia-Pacific Region, And The Middle East And North Africa. » The International Trade Journal. Vol. XX, N° 2, Summer 2006.

148) Schraeder Peter J. « Forget the rhetoric and boost the geopolitics: emerging trends in the Bush administration's policy towards Africa, 2001. » African Affairs N° 100, 2001.

149) Schraeder Peter J. « La guerre contre le terrorisme et la politique américaine en Afrique. » Politique Africaine. N° 98. Juin 2005.

150) Schraeder Peter J. «Bureaucratic Influence in the U.S.-Zairian Special Relationship.» TransAfrica Forum, vol. 9, no. 3, Fall 1992.

151) Schraeder Peter J. «Cold War to Cold Peace: Explaining U.S.-French Competition in Francophone Africa.» Political Science Quarterly. Vol. 115, N° 3, Autumn, 2000.

152) Schraeder Peter J. «Continuity and Change in U.S. Foreign Policy toward Southern Africa: Assessing the Clinton Administration. ». Nordic ' Journal of African Studies. 10(2), 2001.

153) Schraeder Peter J. «Guest Editor's Introduction: Trends and Transformation in the Clinton Administration's Foreign Policy toward Africa (1993-1999) » A Journal of Opinion. Vol. 26, No. 2. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/1166820.

154) Schraeder Peter J. «Speaking with Many Voices: Continuity and Change in U.S. Africa Policies.» The Journal of Modern African

Studies. Vol. 29, No. 3, September 1991. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/160879.

155) Schwartzbroo Alexandra. «Un Continent pétrolier ». Jeune Afrique. N° 1982 du 05/11 Janvier 1999.

156) Sealy Michael. «Creating a partnership: The United States and the Black World.» Trans Africa Forum. Dec 1993, Vol. 9, Issue4. http://connection.ebscohost.com/c/articles/9512191928/creating-partnership-united-states-black-world.

157) Semidei Manuela. « Facteurs internes de la politique étrangère américaine ». Études internationales. vol. 5, n° 4, 1974.

158) Servant Jean-Christophe. « Africa: External Interest & Internal Insecurity: The New Gulf Oil States. » Translated by Harry Forster. Review of African Political Economy. Vol. 30, N°. 95, Africa, Imperialism & New Forms of Accumulation (Mar., 2003), Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4006747.

159) Shinn David H. « Africa: The United States and China court the continent. » Journal of International Affairs. Spring / Summer 2009, Vol. 62, N° 2.

160) Shinn David H. «For better or worse? Courting Africa, An Opportunistic Ally: China's Increasing Involvement In Africa. » Harvard International Review. Summer 2007.

161) Sithara Fernando. «Chronology of China-Africa Relations. » China Report. 2007.

162) Smith Stephen. «Rwanda, retour sur un rapport. » Croissance. N° 412. Février 1998.

163) Snyder Jack. «Mythes d'empire et stratégies d'hégémonie». Traduit de l'anglais par Rachel Bouyssou, Critique internationale, Vol 1, n° 26, 2005.

164) Soros George. «On Israel, America and AIPAC. » The New York Review of Books Magazine, Vol. 54, No. 6 (12 April 2007). available at : http://soros.3cdn.net/8d796995e6b6bafaab_8b3m60lo9.pdf.

165) Stein Kenneth W. « La doctrine Bush de l'« engagement sélectif » ou la continuité de la politique étrangère américaine au Moyen-Orient ». Politique Étrangère. N°1/2002.

166) Steven Ekovich. « La longue durée et la politique étrangère des États-Unis. » Géostratégiques. N° 29 , 4e trimestre 2010. http://www.strategicsinternational.com/29_06.pdf.

167) Stohl Rachel and Stohl Michael. «Failing the Failed, the Bush Administration and Failed States. ». Harvard International Review. Winter 2008.

168) Stromberg Joseph R. «Imperialism, Noninterventionism, and Revolution Opponents of the Modern American Empire» The Independent Review. Vol XI, n° 1, summer 2006.

169) Subrenat Jean Jacques et Ponta Nelly. « les Etats-Unis, L"ALENA et l'APEC ». Politique étrangère, n°3, Automne 1994

170) Summary Rebecca M., Summary Larry J. « The Political Economy of United States Foreign Direct Investment in Developing Countries: An Empirical Analysis. » Quarterly Journal Of Business And Economics. Summer 1995, Vol. 34, N°3.

171) Tanguy Struye De Swielande. « L'Influence de la variable cognitive dans le processus décisionnel de l'administration Bush (2001– 2005) ». Les Cahiers du RMES, volume IV, numéro 1, été 2007, p. 5. URL : http://www.rmes.be/CDR7/1TSCR7.pdf.

172) Tanguy Struye De Swielande. «Les Etats-Unis et le nouvel ordre mondial émergent». Les Cahiers du RMES, Vol V, N° 1, Été 2008.

173) Taylor Ian. «China's foreign policy towards Africa in the 1990s. » The Journal of Modern African Studies. 1998.

174) Terzian Pierre. « La Nouvelle donne du Pétrole Africain ». Géopolitique n° 63.

175) Toinet Marie-France. « Le commerce Arme de choix du président Clinton ». Le monde diplomatique, Janvier 1994.

176) Tolloti Sandrine. « Fin de l'empire Français. » Croissance. N° 412. Février 1998.

177) Tull Denis M. «China's Engagement in Africa: Scope, Significance and Consequences. » Journal of Modern African Studies. 44:3 (2006).

178) Ugboaja Ohaegbulam. «The United States and Africa after the Cold War». Africa Today. Vol. 39, No. 4, 4th Qtr, 1992. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4186860.

179) Utley Rachel. «'Not to Do Less but to Do Better ...': French Military Policy in Africa. » International Affairs. Vol. 78, N° 1.

180) Vaïsse Justin. « Les États-Unis sans Wilson, L'internationalisme américain après la guerre froide ». Critique internationale. n°3 - printemps 1999. http://www.ceri-sciencespo.com/publica/critique/article/ci03p99-120.pdf.

181) Vaisse Justin. «Qui gouverne à Washington ? ». Politique international. N°86, Hiver, 1999-2000.

182) Vesely Milan. « Que viennent faire les Yankees sur le contient noir ? ». Courrier international, n° 385 du 19 au 25 Mars 1998.

183) Vignaux B. Hoh A-V. « L'Afrique n'est plus l'eldorado des entreprises françaises. » Le Monde Diplomatique. February 2006.

184) Vlahos Michael. «The End of America's Postwar Ethos.» Foreign Affairs, vol. 66, no. 5, 1988.

185) Volman Daniel. « The Bush Administration & African Oil: The Security Implications of US Energy Policy. » Review of African Political Economy. Vol. 30, N°. 98, Zimbabwe out in the Cold? (Dec., 2003) Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4007007.

186) Volman Daniel. «The Clinton Administration and Africa: Role of Congress and the Africa Subcommittees». A Journal of Opinion. Vol. 26, No. 2, 1998. Stable URL: http://www.jstor.org/stable/1166822.

187) Wauthier Claude. « Une Sourde concurrence sur le continent Africain. » Le Monde Diplomatique. Octobre 1994.

188) Welch David A. «A positive science of bureaucratic politics. » International Studies Review Vol. 42, no. 2, 1998.

189) Wolpe Howard. «Africa and the U.S. House of Representatives. » Africa Report, 29, 4, July-August I984.

190) Yates Douglas Andrew. «Central Africa, Oil and Franco-American rivalry. » L'Afrique Politique. 1998.

191) Yi-Chong Xu. «China and the United States in Africa: Coming conflict or commercial coexistence? » Australian Journal of International Affairs. Vol. 62, N° 1, March 2008.

192) Yordàn Carlos L. «America's Quest for Global Hegemony Offensive Realism, the Bush Doctrine, and the 2003 Iraq War». Theoria, August, 2006.

193) Young Crawford. «United States Policy toward Africa: Silver Anniversary Reflections.» African Studies Review, Vol. 27, No. 3, September 1984, p. 3, URL: http://www.jstor.org/stable/524021.

ج/ الدوريـات والمواقــع الإلكترونيــة

1) Barber Simon. «U.S war of trade agreement.» www.africanews.org.

2) Boniface Pascal. « États-Unis: objectif pétrole. » Institut de relations internationales et stratégiques, http://www.iris-France.orghttp://www.irisfrance.org/pagefr.php3?fichier=fr/Archives/Tribunes/2002-12-16.

3) Cisse Mbaye. « L'affirmation d'une stratégie de puissance: la politique africaine de la Chine. » http://www.diploweb.com/forum/chine07102.htm.

4) Colson Bruno. « Concepts américain pour l'après guerre froide ». http://www.stratisc.org/strat_057_Colson_tdm.html#Note68.

5) Congressional Black Caucus: http://thecongressionalblackcaucus.com.

6) Crane Keith, [al.]. « Imported Oil and U.S. National Security. » Published 2009 by the RAND Corporation. http://www.rand.org/pdfrd/pubs/monographs/MG838/.

7) Dempsey Thomas. «Counterterrorism in African Failed States: Challenges and Potential Solutions. » April 2006. http://www.StrategicStudiesInstitute.army.mil/.

8) Diop Djibril. « L'Afrique dans la politique de la nouvelle administration Américaine : rupture ou continuité ? » Pôle de Recherches sur le Développement du Centre d'Études et de Recherches Internationales de l'Université de Montréal. Juin 2009, http://www.cerium.ca/IMG/pdf/Obama_et_l_Afrique.doc.pdf.

9) Fogue Tedom Alain. « AFRICOM : Le commandement militaire américain pour l'Afrique. » Diploweb. 21 Novembre 2011. Stable URL : http://www.diploweb.com/spip.php?article849.

10) Foster John Bellamy. «Main basse sur l'Afrique : la stratégie de l'Empire pour contrôler le continent». Monthly Review, Vol 58, n° 2, http://www.monthlyreview.org/0606jbf.htm.

11) Gershman John. "A Secure America in a Secure World." Foreign Policy In Focus Task Force on Terrorism, "A Secure America in a Secure World," (Silver City, NM & Washington, DC: Foreign Policy In Focus, September 2004). Web location: http://www.fpif.org/papers/04terror/index.html.

12) Gershman John. «Democracy and the Making of Foreign Policy. » Foreign Policy In Focus. www.fpif.org , February 3, 2006.

13) Golub Philip S. « "Un goût de sang dans la jungle" : l'empire américain revisité.» Mouvements. 2009/1 (n° 57). http://mouvements.info/Un-gout-de-sang-dans-la-jungle-l.html.

14) Helms Jesse. « Entering the Pacific Century ». Discours prononcé devant la Heritage Foundation, 26/03/1996. http://www.heritage.org/research/lecture/entering-the-pacific-century.

15) Ikenberry John. «Strategic Reactions to American Preeminence : Great Power Politics in the Age of Unipolarity ». National Intelligence Council, 28 juillet 2003, www.dni.gov/nic/PDF_GIF_2020_Support/2003_11_24_papers/ikenberry_StrategicReactions.pdf.

16) Jim Fisher-Thomson. « De l'importance de la diplomatie commerciale. » www.usinfo.state.gov.

17) Joanni[illegible] relance [illegible]rie. « Etats-Unis/Afrique : le dialogue économique http://w[illegible]dio France Internationale. 08/11/2[illegible]i.fr/Fichiers/Mfi/EconomieDeveloppement/Liste.asp

18) Juhasz A[illegible] in A[illegible]ia. « AFRI(OIL)COM: Will the next war for oil be http://ab[illegible] » Abbay Media. June 30th, 2008. [illegible]edia.com/News/?p=1408.

19) Layne C[illegible] Open D[illegible]pher. «The Synthesis of Offensive Realism and the URL: [illegible] [illegible]xplaining the American Style of Hegemony». Stable

20) Layne C[illegible] [illegible]www.allacademic.com/meta/p73861_index.html. Open D[illegible]pher. «The Synthesis of Offensive Realism and the URL http[illegible] [illegible]xplaining the American Style of Hegemony». Stable [illegible]ww.allacademic.com/meta/p73861_index.html.

21) LeMelle [illegible]ld. « Africa Policy Outlook 2008. » Foreign Policy In Fo[illegible] http://ww[illegible] February 7, 2008. Web location: [illegible]if.org/fpiftxt/4949.

22) Les hérit[illegible] des États[illegible] [illegible]ondamentaux: la Destinée Manifeste et la mission http://ww[illegible]cydide.com/realisations/comprendre/usa/usa4.htm.

23) Novossel[illegible] consulter [illegible]lexandra, «Les Nations Unies et les États-Unis» à France à l[illegible]le site du Ministère des Affaires Étrangères de la [illegible]sse : http://ww[illegible]plomatie.gouv.fr/frIIMG/pdfIFDOOI402.pd.

24) Permanent [illegible]erests: The Expansion, Organization, and Rising Influence [illegible] African Americans in Congress, 1971–2007, http://baic[illegible]e.gov/historical-essays/print.html?intID=1 .

25) Tanguy S[illegible] de Swielande. « La politique américaine à l'égard du Vietnam [illegible] 1946 à 1973. Faits, prise de décision et stratégie ». Institut de [illegible]atégie et des Conflits - Commission Française d'Histoire M[illegible]aire. http://www.stratisc.org/TS_TDM.htm.

26) Tetteh Hor[illegible]u. «US Africa trade policy: In whose interest? » African Ag[illegible], www.developmentgap.org/afpolicy.html.

27) USA: Cou[illegible] [illegible] flash sur le lobby black aux États-Unis. Jeuneafrique. Lundi 27 décembre 2010, http://www.j[illegible]eafrique.com/Article/ARTJAJA2605p0060-061.xml0/

28) Volman Daniel and Minter William. « Making Peace or Fueling War in Africa. »Foreign Policy In Focus, March 13, 2009. Web location: http://www.fpif.org/fpiftxt/5960.

29) Zyla Benjamin. « Multilateralism à la Carte? The Bush II Administration and US Foreign Policy, Welt Trends. » 54 (Frühjahr), 15. Jahrgang, 2007, p. 117, stable URL: http://opus.kobv.de/ubp/volltexte/2007/1343/pdf/54_fb_zyla.pdf.

د/ الأطروحات والرسائل الجامعيـــة

1) Aba Jean Daniel. « Les modalités d'élaboration de la politique Africaine des Etats-Unis depuis la guerre froide. » thèse pour obtenir le grade de Docteur en sciences politique. Département de sciences politique, Université Paris I- Panthéon-Sorbonne. Année académique 2001-2002.

2) Bede U. Eke. « Preferential Trade Agreement As Path To Economic Development: The Case Of Nigeria's Response To African Growth And Opportunity Act (AGOA). » A Dissertation Submitted to the Faculty of Miami University in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy Department of Political Science. Miami University Oxford, Ohio, USA 2007.

3) Chidiebere Augustus Nwaubani. « The United States And Decolonisation In West Africa, 1950-1960 » A thesis submitted in conformity with the requirements for the degree of the Doctor of Philosophy Graduate Department of History University of Toronto, 1995.

4) Diagne Nafissatou. « L'aide au développement dans la politique Africaine des Etats-Unis, de 1980 à 1998, motivations et stratégies en Afrique Subsaharienne : le cas du Sénégal. » thèse pour obtenir le grade de docteur de l'université Paris III , tome I, 1998.

5) Murgado Amaury. «The Bay Of Pigs Invasion: A case study in foreign Policy decision-making ». A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for a degree of Master of Arts in Political Science in the Department of Political Science in the College of Sciences at the University of Central Florida Orlando, Florida Spring Term, 2009.

6) Ral Noëmi. « La Stratégie Sécuritaire Des Etats-Unis Dans La Corne De L'Afrique Depuis Le 11 Septembre 2001. » Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle De La Maitrise En Science Politique. Université Du Québec à Montréal, Aout 2008.

7) Roromme Chantal. «Réinventer la stratégie d'affirmation de puissance dans le contexte post-Guerre froide : la réponse de la Chine à l'hégémonie américaine. » Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures, Université de Montréal, en vue de l'obtention du grade de Maître en Ms.sc. Juin 2009.

هـ/ التقـارير الرسميـة والخـطـب:

1) «The National Security Strategy of the United States of America.» September 2002, http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2002/index.html.

2) «U.S.- African Trade Profile. » U.S Department of Commerce: International Trade Administration, Market Access & Compliance/Office of Africa. July 2009.

3) African Economic Outlook 2011. Special Theme : Africa and its Emerging Partners. African Development Bank, Organisation for Economic Co-operation and Development, United Nations Development Programme, United Nations Economic Commission for Africa (2011).

4) Atwood Brian. « Une vision nouvelle pour L'Afrique. » Ambassade des Etats-Unis à Paris. France, 7 Avril 1998.

5) China Ministry of Foreign Affairs. «A Long-term Stable China-Africa Relationship Of All-round Cooperation. » Published: Nov 17, 2000.

6) China Ministry of Foreign Affairs. «Diplomatic ties between China and African countries. » 18 Oct, 2004.

7) China Ministry of Foreign Affairs. «The Sixth Senior Officials Meeting of the Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC) Is Held in Cairo. » Published: Oct 22, 2008.

8) Cohen Herman J. « Africa and Democracy. » In US Department of State Dispatch, 02/12/1991.

9) Council on Foreign Relations. «More than Humanitarianism: A Strategic U.S. Approach toward Africa. », 2006.

10) David Shinn and Joshua Eisenman. «Responding to China in Africa. » Policy paper, American Foreign Policy Council, Washington, DC, June 2008, www.afpc.org/publication_listings/viewPolicyPaper/236 .

11) Helms Jesse. « Entering the Pacific Century ». Discours prononcé devant la Heritage Foundation, 26/03/1996. http://www.heritage.org/research/lecture/entering-the-pacific-century, http://www.whitehouse.gov/administration/eop/nsc/ .

12) John Deutch, James R. Schlesinger and David G. Victor. «National Security Consequences of U.S. Oil Dependency.» Report of an Independent Task Force, N° 58. USA: Council on Foreign Relations. 2006.

13) Langton Danielle. « U.S. Trade and Investment Relationship with Sub-Saharan Africa: The African Growth and Opportunity Act and Beyond. » CRS Report for Congress Received through the CRS Web. Updated November 13, 2006.

14) Lyman Princeton N. «China's Rising Role in Africa.» Adjunct Senior Fellow for Africa Policy Studies. Presentation to the US-China Commission July 21, 2005.

15) National Intelligence Council, Global Trends 2015: A Dialogue about the Future with Nongovernmental Experts. Washington, 2000.

16) Perspectives économiques régionales, Afrique Sub-saharienne. Études économiques et financières internationales. Fond Monétaire International. Mai 2005.

17) Project for a New American Century, "Statement of principles", 03/06/ 1997, www.newamericancentury.org/statementofprinciples.htm.

18) Rice Condoleeza. «Transformational diplomacy», speech delivered at Georgetown University, 16 January 2006, at http://www.state.gov/secretary/rm/2006/59306.htm.

19) Rice Susan. Andrew young Center for international relations, Atlanta, Georgia, 25 Mars 1999.

20) Rice Susan. Corporate Council on Africa, Army/Navy club Annual meeting, Washington DC, January 13, 2000. www.state.gov/.

21) Rice Susan. Testimony before the Subcommittee on Africa of the International Relations Committee United States House of Representatives, 15 Nov 2001. http://www.house.gov/international_relations .

22) The African Security Research Project. «U.S. Military Involvement in Nigeria. » http://concernedafricascholars.org/african-security-research-project/?p=83. 21/09/2009.

23) The White House, The National Security Strategy of the United States, Washington, D.C.: September 2002. http://www.whitehouse.gov/administration/eop/nsc/ .

24) U.S. Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis, International Economic Accounts. http://www.bea.gov/bea/di/di1usdbal.htm.

25) United States of America. The White House «The National Security Strategy. » September 2002, http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2002/index.html

26) United States of America: The White House «The National Security Strategy.» Washington, 2006.

27) US Agency for International Development (USAID), Washington, DC, September 1, 1992, in: US Department of State Dispatch, Vol. 3, N°36, September 7, 1992.

و/ الملتقيات والندوات العلمية والمنشورات (Working Papers):

1) Bayard Jean François et autres. « la politique Africaine de François Mitterand de 1989 à 1995. » Colloque sur la politique extérieure de François Mitterand à l'épreuve de l'après-guerre froide. Paris : CERI, 13-15 Mai 1997

2) Besada Hany, Wang Yang, and Whalley John. «China's Growing Economic Activity in Africa.» NBER Working Paper No. 14024 May 2008 http://www.nber.org/papers/w14024 .

National Bureau Of Economic Research, 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138, May 2008.

3) Gorm Rye Olsen. «The New Global Security Agenda: A comparative analysis of United States and European Union policies towards Africa». Danish Institute for International Studies, Paper prepared for the panel: 'EU's relations with the South'. 47th Annual ISA Convention, San Diego, California, USA, March 22-25, 2006.

4) Jakobson Linda. «China's Africa Policies: Drivers and Constraints. » Paper for International Studies Association Convention, San Francisco 26-30/03/2008, Finnish Institute of International Affairs (FIIA), Helsinki / Beijing.

5) Obuah Emmanuel. « Maintaining the North – South Divide: An assessment of US multilateral trade arrangement with Sub-Saharan Africa under AGOA. » Paper Prepared for Presentation at the Annual Convention of the International Studies Association in San Diego, California, USA, March 22 – 25 2006.

6) Van de Looy Judith. «Africa and China: A Strategic Partnership? » ASC Working Paper 67/2006. African Studies Centre Leiden. The Netherlands.

الفهرس

فهرس الجـــداول

فهرس الأشـكال

مقدمة

تستدعي محاولة تحديد الخطوط العريضة للسياسة الخارجية لدولة ما، الأخذ بعين الاعتبار ما يشكل بالنسبة لها، مصالحها الوطنية. وبناء على تلك المصالح، تمارس كل دولة سياستها الخارجية، سواء كانت دولة متقدمة أو من دول العالم الثالث الأقل تقدما. غير أن تحديد ملامح سياسة خارجية لدولة ما، يستدعي إجراء تحليل على مستويين. المستوى الأول وهو مستوى السياسات، ويتعلق الأمر هنا بكل من الدوافع والأهداف المسطرة، وكذلك القيود المفروضة على البلد المعني، سواء تلك المتعلقة بالموارد والإمكانات، أو بالسياسة والأمن الدوليين، وطبيعة توزيع القوة بين اللاعبين الدوليين، وما إلى ذلك. أما المستوى الثاني، فهو المستوى المؤسسي الذي يسمح بتحديد السياق الذي تصنع فيه هذه السياسة وتتطور، إلى جانب التركيز على الأطراف المشاركة في هذه العملية، من خلال دراسة شخصياتهم ومدركاتهم وأسلوب تفاعلهم مع الأحداث الدولية المختلفة. وكذا مستوى القوة والمكانة التي هي في حوزة هذه الأطراف وطريقة توظيفهم لها، وما إلى ذلك.

إن السياسة الخارجية لدولة كالولايات المتحدة الأمريكية، وهي على ما هي عليه من قوة ونفوذ عالميين، ولما لها من مصالح متعددة ومنتشرة في أنحاء العالم، لابد من أن تكون نابعة أولا من خلفية أساسية وربما وحيدة وهي الدفاع عن تلك المصالح ولما لا دعمها وتقويتها. قد تكون هذه المصالح مباشرة أو غير مباشرة، ملموسة (مادية) أو مجردة (معنوية). ولكنها في جميع الأحوال، تظل تخدم مصالحها الكونية وحتى مصالحها الجهوية المحدودة مكانا والظرفية من حيث الزمان.

تنوع المصالح الأمريكية وانتشارها في العالم وضرورة الدفاع عنها، يحتم على الولايات المتحدة نسج شبكة واسعة من العلاقات الرسمية وغير الرسمية مع عدد كبير من الدول بما فيها دول العالم الثالث. وعليه وبالرغم مما تتسم به السياسة الخارجية الأمريكية من أنها ذات توجهات عالمية، لا تقتصر على قارة أو إقليم أو منطقة، إلا أن هناك مناطق أصبحت في السنوات الأخيرة تشكل بالنسبة لها مجالا حيويا أكثر من غيرها. وهذا لما تتميز به من موقع إستراتيجي أو ثروات